الأهرام

مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية

مائة
عام
على

مصر للمصريين

الثورة
العرابية

تأليف
رءوف عباس د. عبد المنعم الجميعي
أحمد عبد الرحيم مصطفى إسماعيل زين الدين
لطيفة سالم د. سمير طه

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمى مستقل يعمل فى اطار مؤسسة الاهرام ومن اهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التاثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربى والاسرائيلى بصفة خاصة . ويدخل فى هذا الاطار :

  — التغييرات الرئيسية التى يمر بها النظام الدولى .

  — المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .

  — المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

  — الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربى عامة والمجتمع المصرى بوجه خاص .

- يتكون البناء التنظيمى للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

- يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهى : (ا) الدراسات السياسية والاستراتيجية (ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية .
(ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .

- تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والاطالس المتخصصة التى تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .

ادارة المركز : مبنى جريدة الاهرام — شارع الجلاء — القاهرة —
ت : ٧٥٥٥٠٠ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٥٨٣٣٣

رئيس المركز . دكتور بطرس بطرس غالى

مدير المركز : السيد يسين

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مصر للمصريين

مائة عام على الثورة العرابية

تأليف

د. نبيل عبد الحميد · د. رؤوف عباس · د. عبد المنعم الجميعى
د. على شلبى · د. أحمد عبدالرحيم مصطفى · اسماعيل زين الدين
د. على بركات · د. لطيفة سالم · د. سمير طه

١٩٨١

تقـــديم

الســـيد يســـين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

ستظل الثورة العرابية وما حفلت به من أحداث جسام ، وما عبرت عنه من معاني بليغة معلما من المعالم الأساسية للتاريخ النضالى المصرى . ذلك أن الثورة لم تكن فقط محاولة للتخلص من الهيمنة الأجنبية ، ولكنها من خلال قيادة أحمد عرابى الذى انعقد له لواء الاجمـــاع المصرى الوطنى أثارت مطالب الشعب المصرى فيما يتعلق بالديموقراطية والحرية .

وهذه الثورة أبلغ دليل على أن الشعب المصرى حين تختمر فى وعيه ارادة التغيير ، وحين تتفاعل مع هذا الوعى الثورى القيادة التاريخية قادر على التمرد والتحدى ، بما يتضمنه ذلك من مخاطر ، يقبلها مصـــمما على الفعل ، قاطعا بذلك سلسلة الحتمية الصارمة التى تتمثل فى تأثير العوامل الخارجية التى كانت دائما وأبدا هى الاستعمار الأوربى والهيمنة الغربية ، أو التى تتعلق بقوى المحافظة والرجعية الداخلية التى تحاول فى العـــادة تعويق مسيرة قوى الشـــعب .

ان قدرة الشعب المصرى على التحدى لم تضعف عبر الزمن . وبالرغم من اخفاق عرابى وهزيمة الثورة ، الا أنها كانت مدرســـة رائدة للوطنية المصرية ، اختبر فيها الشعب المصرى قدراته الحقيقية وجرب فيها قياداته، وتعلم منها استراتيجية وتكتيك الثورة . لقد لعبت الثورة العربية دورا بارزا فى تشكيل الوعى الوطنى لأجيال متعاقبة من المصريين ، وأشارت لهم على الطريق الصحيح : ليس هناك مجـــال لمحتل أجنبى يسيطر على الارادة المصرية ، وليس هناك مكان لقيادة مصرية متخاذلة لا ترقى لمستوى الوعى الشعبى الثورى . ان من يقود مصر عليه أن يكون فى مستوى تقاليد الشعب المصرى فى الصمود والتحدى والثورة .

ولقد اختبرت ارادة الشعب المصرى عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وكان القرار التاريخى بالعبور فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، أبلغ دليل على أن الشعب المصرى ما زال وفيا لتقاليده الثورية ، وان تراث الثورة العربية لم يضـــع سدى . ان هذا المؤلف الجماعى الذى شارك فى تأليفه مجموعة من خيرة المؤرخين المصريين ليس سوى تحية لذكرى الزعيم أحمد عرابى ، وللثورة العرابية فى مناسبة مرور مائة عام على قيامها .

يبقى أن أشكر الدكتور رءوف عباس أستاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة والخبير بالمركز على جهده الكبير فى الاشراف على تأليف هذا الكتاب .

تمهيد
الزحف الامبريالي على مصر
في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

د . نبيل عبد الحميد سيد أحمد

يتسم القرن التاسع عشر – بصفة عامة – ببلوغ حركة الاستعمار الأوربى درجة كبيرة من التطور فى مختلف دول العالم ، فقد تدخلت أوروبا ، وبصفة خاصة ، إنجلترا وفرنسا فى المستعمرات ، بصور متعددة ، فالاحتلال العسكرى أمر هام لفرض الوجود والسيطرة السياسية شرط أساسى لأحكام الرقابة ولتنفيذ خطط الاستعمار واستثمار رأس المال الغربى له بعد كبير فى الاستغلال الاقتصادى الذى كان فى أغلبه لصالح الدول المستعمرة وليس لصالح المستعمرات ،بالإضافة إلى وفود هؤلاء الأجانب فى شكل أفراد أو جماعات لممارسة أعمال خاصة أو للعمل فى إطار نجلزة أو فرنسة إدارات ومصالح هذه المستعمرات .

وقد تختلف درجات هذا التدخل المذكورة من مستعمرة إلى أخرى ، وذلك حسب التطور التاريخى لحركة الاستعمار التى أخذت طابعاً حاداً ومميزاً خلال القرن التاسع عشر ، وخاصة النصف الثانى منه ، وذلك بفعل تزايد ونمو الرأسمالية فى غرب أوروبا ، فاتجهت إلى غزو المستعمرات ، لتستثمر فى مختلف المجالات والأعمال ، وصارت لها صبغة احتكارية وتوسعية وبعبارة أخرى تحولت إلى إمبريالية .

الإمبريالية سمة العصر :

فإذا شئنا تتبع الجذور التاريخية لحركة الاستعمار ، إلى أن بلغ درجة الإمبريالية كمرحلة أعلى مراحل الاستعمار ، فإننا نجد أن ذلك يدفعنا إلى متابعة موجزة لحركة

الاستعمار من بدايته مع مطلع العصور الحديثة وصولا بها إلى القرن التاسع عشر حيث بلوغها درجة كبيرة من القوة وإحكام النفوذ .

أما عن بداية حركة الاستعمار مع مطلع العصور الحديثة ، فهى تتمثل فى الكشوف الجغرافية . وحركة الكشوف بدأتها البرتغال خلال القرن الخامس عشر ، وشاركت فيها بعد ذلك أسبانيا وانجلترا وفرنسا وهولندا . كما شاركت فيها دولا أوربية أخرى ، لتأخذ نصيبها فى التوسع ونشر النفوذ(١) .

وبالرغم من أن الكشوف الجغرافية قد أفادت البشرية باكتشاف العالم الجديد ، إلا أن ذلك كان بمحض الصدفة . ويطغى على هذا الاكتشاف الأسلوب الاستقلالى والاحتكارى الذى كان سمة واضحة لأسلوب تعامل الأوروبى مع مستعمرات العالم القديم فى أفريقيا وآسيا وأيضاً فى العالم الجديد ، مما أفضى فى النهاية إلى استنزاف جزء كبير من الموارد الطبيعية وأحياناً البشرية فى هذه الأماكن(٢) .

ولم يترك الاستعمار الأوربى فرصة اكتشافاته فى العالم القديم أو الجديد دون أن يزداد فى تطوير فكره الاستعمارى . فقد نتج عن أعمال الكشوف وارتياد أعالى البحار ، والوصول إلى أماكن التجارة والمواد الخام ، نتج عن ذلك أن اتجهت بعض من دول أوروبا إلى تأسيس شركات تجارية استعمارية بغية ممارسة النشاط التجارى واحتكاره سواء فى مستعمرات العالم الجديد أو القديم . ومن الدول الأوروبية السباقة فى هذا المجال، هولندا وانجلترا وفرنسا ، وربحت هذه الشركات أرباحاً كبيرة من وراء الاستغلال التجارى للمستعمرات . وعرفت تلك الفترة التى تكونت فيها الشركات التجارية ، عرفت باسم عصر الشركات الأوروبية فى ميدان الاستعمار ، وكانت سمة بارزة من سمات القرن التاسع عشر(٣) ، وفى القرن الثامن عشر زادت رؤوس الأموال وتراكمت نتيجة للنشاط التجارى فى المستعمرات كما تعرف العالم على كثير من مصادر المواد الخام ، وظهرت عوامل أخرى أدت إلى ثورة فى الاختراع وعوامل الإنتاج ، وترتب على هذا حدوث الثورة الصناعية فى انجلترا ثم فى بقية دول أوربا بعد ذلك .

والعلاقة بين الثورة الصناعية وحركة الاستعمار علاقة أساسية ، فالثورة الصناعية حملت الاستعمار الأوروبى مباشرة إلى أرض المستعمرات ، فقد كان من شأن إدخال

الآلات الحديثة أن يتسع نطاق الاستثمار ويزيد الإنتاج ، كما تحسنت وسائل المواصلات وبصفة خاصة النقل الميكانيكى ، فالسكك الحديدية اخترقت مجاهل البلاد المختلفة ، والسفن البحرية الحديثة حملت السكان بالملايين إلى مختلف أماكن المستعمرات ، وأصبحت قارتى أفريقيا وآسيا مثار منافسة حامية ودخل العالم أجمع عصراً جديداً اتسع فيه نطاق السوق مما ترتب عليه زيادة كبيرة فى الإنتاج وحركة التوزيع وبالتالى زيادة رؤوس الأموال وتكدسها باحثة عن منافذ أخرى للاستثمار والتشغيل(٤) .

وجاء القرن التاسع عشر بعد هذا التطور الكبير فى عوامل الإنتاج وزيادة رؤوس الأموال ليمثل أهم مراحل الاستعمار ، وذلك أن رؤوس الأموال المركزة والتى نتجت عن أرباح زيادة حجم التشغيل الصناعى – قد وجدت فرصة تشغيلها فى أراضى المستعمرات ذلك المكان المثالى الذى يحقق لها أهدافها بسبب ماتشتمل عليه من إمكانيات ورخص قوة العمل ، ولأن أية محاولة لتحسين مستوى أهلها المادى تستتبع زيادة فى استهلاك جانب من الإنتاج الصناعى ، فتحولت رؤوس الأموال بذلك من مجال توظيفها الصناعى فى أوربا ، إلى مجالات تجارية ومالية أخرى لها صفة الاحتكار والتوسع واستنزاف موارد المستعمرات ولذا فإنها تحولت إلى إمبريالية .

ومن خلال هذا التطور فى حركة الاستعمار ، يتضح أن الادعاءات الخاصة بالمصالح المادية لها المكان الأول فى دوافع التوسع الامبريالى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . فالصناعة الكبيرة الحديثة لايمكنها أن تزيد أو حتى تحتفظ بنفس سرعة إنتاجها إذا لم تجد أسواق جديدة . وما دامت كل الدول العظمى الأوروبية وباستثناء إنجلترا وحدها ، قد وضعت بعد سنة ١٨٧٩ – ١٨٨٠ نظاماً جمركياً تتزايد فيه نسبة الحماية ، فإن أسواق القارة لم تفتح إلا بصعوبة ، ولذلك فقد كان من اللازم البحث عن عملاء خارج أوروبا . وخاصة أن الاستهلاك الأوروبى قد تشبع ، وأنه فى وسع السياسة الاستعمارية وحدها أن تجد طبقات جديدة من المستهلكين وهى صمام الأمن . وستصبح الدول الصناعية بدونه مهددة بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية. ومن جانب آخر اعتمدت الدول العظمى الصناعية على كمية ضخمة من رؤوس الأموال ، إذ أن الصناعة أعطت أرباحاً أكثر من الزراعة . ولم تجد هذه الأموال

المتراكمة استثماراً مربحاً على القارة ، وأصبح كل شيء يشير إلى البحث عن استقلالها في البلاد الجديدة ، التي لم يكن لهــا حتى ذلك الوقت سكك حديدية أو استثمارات زراعية أو صناعية مجهزة بالتقنية الأوروبية ، ولاشك أن هذه الاستثمارات ستكون مخاطرة في بعض الحالات ، ولكنها ستعطي أرباحاً ضخمة في معظم الحالات ، وبشرط الحصول على حماية كافية ضد عمليات الاستيلاء الممكنة . وكانت الحاجة إلى التوسع الاقتصادي والمالي تدفع إلى الغزو الاستعماري[٥] الذي يسمح للدولة المستعمرة بالاحتفاظ لنفسها بأسواق لها قيمتها[٦] .

الزحف الاستعماري على الوطن العربي :

بدأت أولى إرهاصات الاستعمار الأوروبي الحديث في العالم العربي تظهر على شكل توغل وتغلغل للقوى الأوروبية في الدولة العثمانية[٧] حتى كادت أن تقتطع لنفسها فيها مناطق نفوذ سيــاسي أو ديني أو أدبي . ومن قبـل رأينا الاستعمار البرتغالي يحوم حـول أطراف المنطقة دون أن يستطيع أن يمرق إليها تماماً ، وقـد ظلت مناورات الاستعمار الحديث تتأرجح بلا خطة واضحة مقررة مدة طويلة ، ولم تبدأ أول محـاولة جديدة للاستعمار إلا مـع الحملة الفرنسية على مصر في نهـاية القرن ١٨ وأول القـرن ١٩[٨] وبالرغم من أن مجيء تلك الحملة إلى مصر صـدمة عنيفة لسلطة النظام العثماني المملوكي ، والذي كان في مرحلة الضعف[٩] إلا أنها كانت تجربة عابرة غير ناجحة ، ولم يبدأ تيار الاستعمار الأوروبي في العالم العربي إلا منذ الثلاثينات مع استعمار الجزائر وعدن . وهنا سنلاحظ أولا أن هذا التاريخ يتفق مع نضوج الثورة الصناعية واتجاهها نحو الانطلاق .

ثانياً أن هذه البداية تعد متأخرة كثيراً بالنسبة لبداية الاستعمار في جنوب آسيا وجنوبها الشرقي ، حيث بدأ الاستعمار هناك منذ القرن ١٦ .

فالاستعمار في العالم العربي لم يكن قد بدأ إلا حين كان قد اتخذ شكله النهائي في الشرق الآسيوي ، وهذا ترتيب عكسي إذا اعتبرنا منطق الموقع الجغرافي ، فبينما تواجه أوربا العالم العربي وتكاد تلامسه ، يكاد يبتعد العالم الموسمي كثيراً عن المقابل النقيض لغرب أوربا ، وفي كلا الحالين لم تكن علاقة التوقيت هذه عشوائية ، بل وظيفة

مترابطة فالاستعمار الأوروبى لم يتجه إلى الشرق الآسيوى إلا من الباب الخلفى باب رأس الرجاء الصالح وهو لم يتجه هذه الوجهة إلا بعد أن فشل طويلا فى اقتحام الباب الأمامى باب العالم العربى ، وقد نجح فى الشرق الآسيوى فى حين فشل فى الشرق العربى لسبب حضارى أساساً وهو أن المستوى الحضارى للأول كان عامة أقل تماسكاً وقوة من المستوى الحضارى للثانى . فرغم كل شىء كان للشرق العربى حضارة قديمة عريقة وقوة أكبر من هذه ومن هنا ظل صامداً للضغوط الأوروبية المتزايدة فى الوقت الذى تهاوت فيه حضارة آسيا الموسمية حتى كان طغرة الغرب الحضارية الحاسمة فى الانقلاب الصناعى الذى كان إيذاناً بعدم جدوى المقاومة فى العالم العربى . فالفارق إذن بين توقيت الاستعمار الأوربى فى العالم الآسيوى وبين توقيته فى العالم العربى هو فارق حضارى فى التحليل الأخير[١٠] . ولكن ما أن تلاشى هذا الفارق الحضارى بل وتراجع حضارة العالم العربى والعكس قفزة الغرب الأوروبى إلى حضارة سريعة مزدهرة ، ما أن حدث ذلك إلا وقد تداعت أمام قوة الغرب بوابات الشرق العربى والتقى العالمان بعد ذلك — الغرب الأوروبى والشرق العربى — فى ميدان الحياة المدنية ، فطفى الغرب على الشرق وغمره غمراً ، كما يحدث حين يلتقى سائل فى مستوى عال بسائل فى مستوى أقل منه ارتفاعاً فيطفى عليه ويغمره غمراً[١١] .

وبالرغم من هذه الفوارق الحضارية إلا أننا نخطىء إذا صورنا توقيت الاستعمار فى الشرق العربى كمسألة إمكانية حضارية فحسب ، فإنه أيضاً قد تحدد كمسألة «حاجة» جغرافية ، ذلك أنه منذ أن أصبح للاستعمار الأوروبى إمبراطورية ضخمة فى الشرق الأقصى إلا وقد أضيفت تواً للشرق الأوسط والأدنى أهمية جديدة إلى جانب أهميته المحلية الذاتية ، لقد أصبح فجأة « البوابة الذهبية » إلى أكبر وأعظم مستعمرة عرفها التاريخ ،أصبح « عنق الزجاجة » فى طريق الاستعمار ولقد تكشفت هذه الحقيقة الحرجة الجديدة عارية تماماً سواء للاستعمار الغربى أو للعالم العربى نفسه مع الحملة الفرنسية على مصر . أى أن المطامع الاستعمارية لأوروبا فى الشرق العربى أصبحت مزدوجة ، موضعية وموقعية . ومن التقاء هذه الحاجة الجغرافية الملحة الجديدة ، مع الإمكانية الحضارية المتعاظمة برز الاستعمار الأوروبى الحديث على مسرح العالم العربى ، وطوال القرن الذى تلى بداية الانقلاب الصناعى كان كلما مضى الوقت كلما

زاد إدراك الاستعمار الأوروبى لهذه الحاجة من ناحية ، وكلما زادت إمكانياته الحضارية والمادية من ناحية أخرى ، وذلك بسبب انتشار الانقلاب الصناعى فى بقية أوروبا شرقاً وجنوباً، ولذلك كله كلما زاد الاستعمار اشتعالا وانتشاراً فى العالم العربى ، أصبح مع الصناعة وبسببها وبفضلها ظاهرة معدية تتفشى بين أكثر القوى الأوروبية(١٢). ولم يأت الزحف الاستعمارى فى العالم العربى دفعة واحدة بل يمكننا بالقياس إلى منطقة شاسعة مثل أفريقيا المدارية أن نقول أن زحف الاستعمار فى العالم العربى كان بطيئاً . فلم تتحقق له السيطرة على المنطقة إلا فى بحر ٩٠ سنة من سنة ١٨٣٠ « الجزائر » إلى سنة ١٩٢٠ « الهلال الخصيب » هذا بينما جاء زحفه فى أفريقيا المدارية كاسحاً حقاً ، فقد تحدد كل شيء هناك فى عقد واحد تقريباً بعد مؤتمر برلين(١٣) .

دوافع الزحف الامبريالى على مصر :

كان من الطبيعى أن تكون مصر أهم أهداف حركة الاستعمار فى القرن التاسع عشر خاصة أن الظروف هيأت لها الأسباب القوية لتكون مطمعاً للغزاة ومرتعاً للرأسمالية الأوروبية .

ومن هذه الأسباب والعوامل ، موقع مصر الجغرافى نفسه ، ذلك أنها تقع فى قلب العالم القديم وتربط بين قارتى أفريقيا وآسيا ، ومكنتها ظروف الموقع من أن تكون حلقة للوصل بين الشرق والغرب ، ومعبراً للتجارة العالمية التى ازدهرت فيها طوال العصور الوسطى .

وقد كان نابليون بونابرت ، القائد الفرنسى الشاب أول من نبه الأذهان إلى أهمية موقع مصر ، بصورة عملية وذلك عندما جاء إليها بحملته فى سنة ١٧٩٨ م .

كما أن ظروف مصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية شكلت مطمعاً كبيراً للغزو الإمبريالى لها . فمن الناحية الاقتصادية نجد أن مصر ، قد استقبلت القرن التاسع عشر فى حالة من الركود الاقتصادى والتخلف الكبير ، فى مختلف ميادين الزراعة والصناعة والتجارة وذلك بسبب ظروف العزلة عن العالم الخارجى والتى فرضت عليها فى إطار السيادة العثمانية(١٤) .

فصر إذن أرض بكر لتوظيف رؤوس الأموال الأوروبية ، وسوق كبيرة لتصريف منتجات وبضائع الثورة الصناعية ، ومزرعة خصبة لزراعة كل مايلزم أوروبا من إنتاج زراعى ومواد خام ومن الناحية السياسية فإن مصر ماهى إلا ولاية عثمانية ، وإن كان لها شخصية مميزة ، إلا أنها ناقصة لمقومات السيادة والاستقلال [١٥] ولا تتحرك فيها من الداخل عوامل ثورية جادة تصبو إلى الانفصال بنجاح عن الدولة العثمانية[١٦] بل تتحرك فيها أطماع مملوكية مالبث أن هد أركانها زعامة محمد على وانفصاله بالسلطة ، واستئثاره بالحكم لنفسه ولصالح أسرته من بعده ، وعلى امتداد قرن ونصف قرن من الزمان،وحتى محمد على نفسه فإنه لم يتمكن من الانفصال عن الدولة العثمانية [١٧].

وكذلك أفراد أسرته خديو مصر لم ينجح أحد منهم فى ذلك ولم تنفصل مصر عن الدولة العثمانية ، إلا بعد أن بلغ المد الاستعمارى الإمبريالى ذروته فى الحرب العالمية الأولى ، ورسمياً فى مؤتمر لوزان سنة ١٩٢٣[١٨] .

كانت هذه الظروف فرصة سانحة أمام مطامع تحركات الاستعمار ، وأصبحت مصر أملا وحلماً يراود دعاة الاستعمار فى أوروبا ، من أجل الحصول على الموقع الاستراتيجى لتحقيق الانتصار العسكرى والسياسى فى وقت واحد .

كما كانت مصر أيضاً عند رجال المال والأعمال وأصحاب رؤوس الأموال فى أوروبا مركزاً هاماً من مراكز الجذب فى العمل المربح والنشاط الكبير فى ميادين بكر لم تصل إليها بعد طلائع أوروبا الحديثة ، بكل ماتعنيه من ضخامة فى فرص العمل وما ينتظره من ربح ضخم مؤكد .

محمد على واستعانته بالأجانب :

وفى النصف الأول من القرن التاسع عشر (١٨٠٥ – ١٨٤٨) تولى محمد على حكم مصر ، وفى عهد هذا الوالى ، لم يكن للمد الاستعمارى دور يذكر فى النيل من استقلال مصر فقد كان محمد على حاكما قوياً يعرف أسرار السياسة وحركة الاستعمار الأوروبى ، ومن ثم اتخذ محمد على من الوسائل الحديثة التى يكفل بها الدفاع عن مصر ويرتقى بوجودها إلى مصاف الدول المصانة ذات الهيبة والنفوذ .

وللوصول إلى هذا الهدف فإن محمد على قد سار فى طريق تحديث مصر ، وهذا التحديث فى حد ذاته ، استدعى من الوالى ضرورة الاستعانة بوسائل التحديث ، وفى مقدمة ذلك الأجانب الأوروبيون أنفسهم وتتضح المعية محمد على وذكائه أنه عندما استعان بهؤلاء الأجانب فانه قد استعان بهم بالقدر الذى يحول دون تدخلهم فى سياسة الدول أو أمور مصر وشؤونها ، فقد قصر استخدامهم على كونهم موظفين ، يقدمون له العون والمشورة ، وينفذون بمشيئته الأوامر التى تصدر إليهم ، وحتى هؤلاء الأجانب الذين عملوا فى أعمال خاصة فإنهم كانوا بعيدين عن مكامن الخطر والتأثير على سياسة مصر[١٩] .

وليس معنى هذا أن محمد على قد تعالى على هؤلاء الأجانب أو قال من شأنهم بل وكما تنقل إلينا المصادر كان لطيفاً معهم ويحسن معاملتهم[٢٠] .

ولكن الأمر لم يكن يعدو مجرد الحذر الشديد فى التعامل معهم فيما يخص أمن مصر واستقلالها ، خشية أن يكون ترك الباب مفتوحاً لهم دون رقابة أو تقييد يؤثر على استقلال مصر من قريب أو من بعيد . وهناك محكاً فاصلا بين محمد على والأجانب فى هذا الشأن ، وذلك عندما طلب هؤلاء من محمد على دراسة فكرة توصيل البحر الأحمر بالأبيض بغية شق قناة تربط بينهما لخدمة الملاحة العالمية . فكانت إجابة محمد على برفض شق هذه القناة ، خوفاً من أن تجر على مصر ويلات التدخل الأوروبى فى شئونها[٢١] .

وكان عدد الأجانب بمصر فى عصر محمد على فى جملته قليلا ، فقد بلغ عددهم ٥,٠٠٠ أجنبياً فى سنة ١٨٣٣[٢٢] . ثم زاد إلى ٦١٥٠ أجنبياً فى سنة ١٨٤٣[٢٣] . وكانت استعانته بالفرنسيين من أتباع سان سيمون أوضح وأكثر ، فقد استخدمهم فى بناء القناطر والجسور وشق الترع والمصارف[٢٤] .

كما استعان بالفرنسيين أيضاً وغيرهم من الأجانب فى بناء الجيش والأسطول وإقامة الصناعات الحربية والمدنية لتقوية الجيش لحماية أمن مصر واستقلالها[٢٥] .

كما استعان بالأجانب فى تطوير الزراعة وارتقاء الصناعة ، واستخدمهم كوسيط تجارى لتصريف تجارته خارج مصر فى أوربا[٢٦] .

فواضح إذن أن استعانة محمد على بالأجانب لم تكن لتصل إلى حد التأثير على استقلال مصر ، وذلك راجع إلى سياسة محمد على ونفاذ بصيرته ، فهو يستخدمهم بالقدر الذى يريده هو ، لا بالقدر والصورة التى يطلبها الأجانب فهو يملك زمام الموقف دون أن يترك لهم التحكم فيه .

ويتوازن تماماً مع استخدام محمد على للأجانب ، بحذر شديد ، نظامه الإقتصادى الصارم — نظام الاحتكار — الذى اعتمد الوالى فيه على التنمية الذاتية دون استعانته برأس المال الأجنبى . وبالرغم من نواحى النقص والقصور فى نظام محمد على الاقتصادى (٢٧) إلا أنه من الثابت أن نظام الاحتكارى هذا وقف سداً منيعاً أمام تدخل الأموال الأجنبية فى صميم اقتصاد مصر .

والشاهد على ذلك أنه ما أن تحول نظام محمد على الاقتصادى ، بعد انهيار نظام الاحتكار فى أواخر الأربعينات ، إلا ونجد أن الظروف قد تغيرت تماماً فى عهد خلفاءه وأصبح باب الاقتصاد المصرى — فى ظل نظام اقتصادى آخر وهو الاقتصاد الحر — مفتوحاً أمام الاستثمارات الأوروبية لاحتلال السوق المصرية ، واتجهت معظم هذه الاستثمارات إلى شركات الأراضى الزراعية ، وبنوك الرهن العقارى بالإضافة إلى بعض مشروعات النقل والخدمات ، وبذلك استولت الاحتكارات الأجنبية فى عهد خلفاء محمد على على جزء كبير من الدخل القومى عن طريق تصدير الأرباح إلى الخارج ، وعن طريق التبادل التجارى غير المتكافئ ، مما أدى إلى انكماش السوق القومية وإضعاف القدرة الشرائية للمواطن المصرى (٢٨) .

ونتابع فيما يلى بداية الغزو الإمبريالى لمصر فى عصر عباس وسعيد .

بداية الغزو الإمبريالى :

اتخذ الغزو الإمبريالى فى مصر فى بداية عهد عباس وسعيد مراحل أربعة ، كل مرحلة منها تؤدى إلى المرحلة التالية :

أما المرحلة الأولى : فهى تلك التى أعقبت انكسار نظام الاحتكار ، مما أفسح الطريق إلى ظهور الاقتصاد الحر (٢٩) وجاء هذا النظام الاقتصادى الأخير فرصة كبيرة ليمكن الأقطار الأوروبية من شراء المواد الخام ومواد الطعام من مصر ،

خصوصاً القطن والحبوب بأبخس الأثمـان [٣٠] ووقفت انجلترا بقـوة كبيرة إلى جانب مساندة مبدأ حرية التجارة ، وذلك لأنهـا ستحقق من وراء هـذا المبدأ مصالحها الكبيرة فى الاستفادة من الاقتصاد المصرى لصالح بريطانيا وليس لصالح مصر ، وقد انتهج القناصل العموميون البريطانيون ، بناء على تعليمات حكوماتهم خطة الاستبداد مع الحكومة المصرية باضطراد فيما يتعلق بمسائل حرية التجارة ، فقد اعترض القنصل البريطانى على محاولة قامت بها الحكومة المصرية لمنع التجار الأجانب من تقديم قروض للمزارعين على المحاصيل . كذلك قوبل منع تصدير الحبوب سنة ١٨٥٣ بالاعتراض على أساس أنه يسبب ضائقة شديدة للتجار البريطانيين الذين يعملون فى هذه التجارة المنتظمة ، وقد احتجت الحكومة المصرية قائلة أنها إنما منعت تصدير القمح لتفادى حدوث مجاعة ، ولكن جرين Green القائم بأعمال القنصل البريطانى العام لم يأبه لهذه الحجة وعارض هذا الاتجاه ، وتم التوصل بينه وبين الحكومة المصرية إلى حل وسط يقضى بالحد من تصدير القمح وليس إلغاءه — ولم يلبث القطن المصرى أن أخذ يباع فى عهد سعيد باشا بالمزاد العلنى حسب توصية القناصل البريطانيين ، وكان ذلك لمصلحة كل من المزارع المصرى والمستهلك الأوربى ، ولكن لم يكن لمصلحة مستهلك المدينة فى مصر الذى لم يعد من الممكن توفير السلعة له على حساب المستهلك الأجنبى[٣١] وقد وافق إنهاء احتكار القطن حدوث زيادة كبيرة فى الكميات المنتجة منه والمصدرة خارج البلاد ، وقد تضاعفت هذه الكميات وارتفع التصدير عن ٥٦٩,٢٢٠ قنطار فى سنة ١٨٦١ إلى ٢,٦٠٠,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٨٢ وواصل التصدير ارتفاعه حتى وصل إلى ٥,٠٤٦,٦٠٤ قنطار سنة ١٩١٠م[٣٢]

ويتضح من هذه التدخلات الاستبدادية الاستعمارية فى شئون مصر الداخلية ، أن نمط الاستعمار قد أخذ يتطور ، فمنذ تدهور نفوذ محمد على فى أخريات أيام حكمه ، أخـذت الحكومة البريطانية فى استخدام الضغط الدبلوماسى لجعل مصر مصدرا للمواد الخام الرخيصة وسوقاً مربحاً لبيع مصنوعاتها ، دون أية رعاية لمصالح الحكومة المصرية ، أو رفاهية الشعب المصرى . فقد حملت الحكومة المصرية على الاستمرار فى تصدير القمح رغم نقصه فى السوق المحلى ، وذلك لمصلحة التجار البريطانيين ولأن محصول القمح فى انجلترا كان دون المتوسط ، كذلك كان إصرارها على بيع

القطن بالمزاد العلنى لرغبتها فى تخفيض أسعاره إجبارياً لمصلحة أصحاب مصانع القطن فى لانكشاير[٣٣] .

المرحلة الثانية : والمرحلة الاستعمارية الثانية ترتبت على المرحلة الأولى ، فما أن استقرت أحوال هذه السوق الحرة تماماً ، حتى بدأت المرحلة الاستعمارية الثانية ، وهذه المرحلة هى مرحلة الضغط الدبلوماسى من أجل بيع السلع الأوروبية فى مصر ، ومن أمثلة ذلك طرق انجلترا فى بيع أدوات ومعدات السكك الحديدية بعد أن اتبعت كافة وسائل الضغط الدبلوماسى عندما اشترطت على عباس باشا أن تقوم بمد خط السكة الحديد بين الإسكندرية والقاهرة ثم القاهرة والسويس ، وذلك فى مقابل أن تعمل على مساندة الباشا لدى الباب العالى فى مواجهة المؤامرات وحيل التلاعب التى كانت تدبر له من أفراد أسرته لإبعاده عن العرش وإسقاط حكمه ، وبعد أن حصلت انجلترا على امتياز العمل فى المشروع فإنها قد باعت لمصر معدات السكة الحديد من فلنكات وقضبان وعربات وقاطرات وكافة الموارد والمصنوعات المختلفة ، لتنفيذ هذا العمل الكبير ، والذى يحتاج إلى كميات كبيرة من الإنتاج ولسنوات طويلة بعد ذلك[٣٤] .

وبهذا الطريق تمكنت انجلترا من السير فى تنفيذ سياستها الاقتصادية الاستعمارية والتى كان من أجلها عارضت التصنيع ونظام الاحتكار رغبة منها فى جعل مصر مورداً للقطن الخام وسوقاً للمنتجات الصناعية والأجنبية ، وفى ذلك فائدة كبيرة لانجلترا لأن اقتصادياتها تقوم على الصناعة التى تحتاج إلى مواد خام ومنها القطن ، وعلى تصريف المنتجات الصناعية وذلك يحتاج إلى أسواق[٣٥] .

وما لبثت هذه المنتجات الإنجليزية خاصة والأوروبية عامة إن وجدت طريقها إلى السوق المصرية متدفقة فى أصناف عديدة وبكميات كبيرة ، ولم تقو الصناعة المصرية على الوقوف فى وجه المنافسة الأوروبية ، وسرعان ما فقدت سوقها الداخلية وتركت مكانها تدريجياً للواردات الأجنبية[٣٦] .

المرحلة الثالثة : وتتمثل المرحلة الاستعمارية الثالثة فى استخدام وسائل الضغط الدبلوماسى لحصول على امتيازات المرافق العامة المختلفة ، وفى ذلك كان أصحاب

هذه الامتيازات يتمتعون بحصانة كبيرة يستمدونها من نظـام الامتيازات الأجنبية التى كان يتمتع بها الأوروبيون فى مصر . ويعتبر امتياز قناة السويس مثالا طيباً على ذلك ، أما الأمثلة الأخرى والتى يوجد منها الكثير منذ عام ١٨٥٤ وصاعدا ، فتتمثل فى امتياز الغاز والكهرباء والمياه والترام والخطوط الحديدية الضيقة . ومن الصور المشينة لاصطياد هذه الامتيازات والتى يوضحها أيضاً امتياز قناة السويس ، الحصول على عقد امتياز لمشروع خيالى ثم التنازل عنه كلية أو جزئياً مقابل تعويض يتم ابتزازه أيضاً عن طريق استخدام الضغط الدبلوماسى [٣٧] .

المرحلة الرابعة : تتمثل هذه المرحلة — وباستخدام وسائل الضغط الدبلوماسى أيضاً فى حمل الحكومة المصرية على قبول القروض الأجنبية طويلة الأجل بضمان موارد الدخل وذلك لتمويل مشروعات التنمية من الناحية النظرية وكانت هذه القروض يتم التعاقد عليها عادة بشروط باهظة دون أن يحاول المقرضون التحقق من سلامة المشروعات التى ينوون تمويلها ، أو ربط تسديد هذه القروض بقدرة مصر على الدفع . وفى الحقيقة أن القروض التى تم تحصيلها قد أنفقت لا فى تمويل مشروعات رأسمالية تنمى الدخل، وإنما فى جميع أنواع الإسراف والتبذير ، بما فى ذلك دفع التعويضات عن عقود الامتياز المفسوخة ، أو دفع الديون التى سبق التورط فيها وكانت النتيجة الممنوحة هى ازدياد الضغط الدبلوماسى لحمل الحكومة على تحصيل الضرائب الكافية لتسديد القروض ، وهى التى كانت فوائدها فى الحقيقة تبتلع أكثر من نصف الدخل الإجمالى لمصر . ومن ثم فقد أخذ المراقبون يشاهدون هذا المشهد الكريه ، مشهد ممثلى الدول وهم يقبلون بل يحرضون الحكومة المصرية على انتزاع الضرائب المتزايدة منهم ، وذلك لدفع فوائد القروض التى سبق أن شجعوا الحكومة على اقتراضها [٣٨] ، وقد كان لبريطانيا فى المرحلتين الاستعماريتين الأولى والثانية الدور القيادى ، فكان لبريطانيا نصيب الأسد فى صادرات مصر من القطن والحبوب . وقد استخدم القنصل البريطانى العـام مرى Murray ومن بعده بروس Bruce بتعليمات من الحكومة البريطانية نفوذهما لدى عباس وسعيد لمنح امتياز الخط الحديدى بين القاهرة والإسكندرية ، ثم بعد ذلك القاهرة السويس . ومنح رجال الصناعة البريطانيين

النصيب الأول فى توريد المواد المستخدمة فى بناء هذين الخطين الحديديين . أما المرحلة الاستعمارية الثالثة ، فقد لعب فيها الرعايا البريطانيون دوراً ضئيلا ، فلم تنل الشركات البريطانية أو الأفراد البريطانيون سوى عدد قليل من امتيازات المرافق العامة ، أما الامتيازات التى تدر ربحاً أكبر ، فقد ذهب عدد منها بما فيها امتياز قناة السويس إلى الرعايا الفرنسيين ، كما ذهب عدد آخر إلى البلجيكيين ، أما المرحلة الرابعة ، فكان للرعايا البريطانيين فيها دوراً بارزاً ، فمن بين مجموع ديون مصر الأجنبية البالغة فى عام ١٨٧٥ حوالى ٧٠ مليون جنيه استرلينى ، كان هناك ما يقرب من ٤٠ مليوناً منها قدمته بيوت بريطانية لبيوت يشترك فيها بريطانيين ، وفى ذلك الحين كانت بريطانيا قد أحرزت كسب السبق فى الاستعمار الأوروبى الذى أصبحت مصر فيه سوقاً مربحاً للبضائع المصدرة ، وحقلا خصباً للاستثمارات ، وبقعة حافلة بالمزايا للاستيطان وتوظيف الرعايا البريطانيين(٣٩) .

وطأة التدخل الإمبريالى :

جاء عصر إسماعيل فى حكم مصر منذ عام ١٨٦٣ ليمثل قمة التدخل الاستعمارى فى مختلف شئون البلاد . وكان إسماعيل نفسه كحاكم ، وبما يتصف به من صفات شخصية أحد عوامل هذا التدخل ، وبداية ذلك ترجع إلى تربية إسماعيل الأوروبية ، فقد تربى تربيته الأولى فى النمسا ثم بعد ذلك فى باريس ، وهناك تعلم وأتقن اللغة الفرنسية وبهرته باريس وما فيها من جمال وفتنة . ومن هنا نشأت ميوله الباريسية التى لازمته طوال حياته ، وجعلته بعد أن تولى الحكم يسعى فى أن يجعل القاهرة باريساً ثانية(٤٠) . كانت لهذه النشأة وذلك الاتجاه الأوروبى أثره الكبير فى أن إسماعيل أخذ يعمل على بناء كثير من القصور الفخمة التى كلفته كثير من الأموال ، وأسرف فى ذلك إسرافاً كبيراً جعله يقدم على طلب القروض والاستدانة من الخارج ، كما كان إسماعيل محباً لمظاهر الأبهة شغوفاً بحفلات الرقص وإقامة الولائم الفاخرة(٤١) وأخذ إسماعيل يعمل ما وسعه الجهد من أجل صبغ البلاد بالصبغة الأوروبية ، فشجع الاستثمارات الأجنبية وأخذ يرعاها ، ولذا انتعشت حركة البناء فى القاهرة والإسكندرية وامتلأت المدينتين بضواحى جميلة مليئة بالحدائق يسكنها رجال المال والأعمال من الأوروبيين(٤٢) .

وكان من الطبيعى أن يكون لسياسة إسماعيل المذكورة أثرها الكبير فى زيادة مجىء الأجانب إلى مصر للاستفادة من هذه الفرص وللمشاركة فى المشاريع الجديدة وأعمال التعمير . وعن تطور هذه الزيادة فإننا نجد أن عددهم قد زاد من «٣٣,٠٠٠» أجنبى فى عام ١٨٦٢ — أى قبيل حكم إسماعيل مباشرة — إلى «٥٦,٥٠٠» سنة ١٨٦٤ وهو العام التالى مباشرة لحكم إسماعيل(٤٣) وأخذت أعدادهم بعد ذلك فى الزيادة المستمرة فقد وصل عددهم إلى حوالى «٨٥,٠٠٠» أجنبى فى سنة ١٨٧٨(٤٤) وكان أكبر هذه الجاليات الأوروبية من حيث العدد ، الجالية اليونانية يليها الإيطالية فالفرنسية فالنمساوية والألمانية ثم الإنجليزية(٤٥).

ويمكن لنا أن نتابع تقل الغزو الإمبريالى لمصر فى عصر إسماعيل ، وذلك من خلال قناة السويس ، القروض الأجنبية والتدخل الأوروبى فى شئون مصر المالية ومظاهره .

١ — قنـــاة السويس :

سبق أن ذكرنا أن محمد على رفض رفضاً قاطعاً ، فكرة حفر قناة السويس ، بعد أن عرضها عليه بعض من رجال المال والأعمال الأجانب وذلك خوفاً من أن تجر قناة السويس على مصر ويلات التدخل الأجنبى ، لم تكن هذه الفكرة بكل أبعادها الاستعمارية لتخمد وتنتهى عند المتحمسين لها من هؤلاء الأوروبيون وانتظروا يترقبون الفرصة التى تسمح لهم بالعمل والتنفيذ . وما لبثت هذه الفرصة أن أصبحت سانحة أمامهم بعد أن تولى سعيد باشا عرش مصر ، وانتهز الدبلوماسى الفرنسى المرموق ، فرديناند دى ليسبس فرصة صداقته القديمة لسعيد باشا(٤٦) ، فحضر إليه على التو من باريس بعد أن علم بتوليه عرش مصر وأخذ فى عرض فكرة حفر القناة عليه بأسلوب شيق جذاب(٤٧) وتمكن دى ليسبس بعد هذا العرض الذى أطنب وذكر فيه كثيراً من مآثر وأهمية القناة ، تمكن من الحصول على موافقة سعيد على حفر القناة ، وكان ذلك فى عام ١٨٥٤ وبالرغم من معارضة انجلترا للمشروع لدى الباب العالى ، إلا أن مساعى دى ليسبس قد نجحت(٤٨) ومنحته مصر بصفة نهائية امتياز تأسيس شركة قناة السويس فى سنة ١٨٥٦(٤٩) .

ولم يكن سعيد باشا عندما وقع على امتياز تأسيس الشركة ليدرى أنه وقع على إقامة مستعمرة فرنسية تمتد بحدودها على أرض مصر من السويس وحتى مدينة بورسعيد وعلى طول امتداد القناة ، بما فيها مساحات شاسعة من الأرض على شاطىء القناة بجهة اليمين واليسار . وفى عام ١٨٥٨ م طرحت أسهم شركة قنـــاة السويس للاكتتاب [٥٠] وبلغ عدد هذه الأسهم (٨٠٠,٠٠٠) سهم اشترى خديوى مصر منها عدداً من الأسهم بلغ ٣٥٣,٢٠٤ سهماً أواشترى المساهمون الفرنسيون نصف هـذه الأسهم أى ٤٠٠,٠٠٠ سهم ، أما بالنسبة الباقية وقدرها ٤٦,٧٩٦ سهماً فقد ساهم بأغلبها ، أكثرية من الهولنديين وأوروبيين آخرين ، ولم تطل ملكية مصر لهذه الأسهم ، إذا مالبث أن باعها الخديوى إسماعيل للحكومة الإنجليزية فى سنة ١٨٧٥[٥١] بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات وتمثل هذه الأسهم التى اشترتها إنجلترا حوالى ٤٤٪ من مجموع أسهم شركة القناة[٥٢] .

فواضح إذن أن ملكية أسهم شركة القناة ، أصبحت أجنبية خالصة ، بعد أن باع الخديوى إسماعيل حصة مصر ، وهذه الملكية تنفرد بها أكبر دولتين استعماريتين فرنسا — وقد فازت بنصيب الأسد — ويليها انجلترا التى اغتنمت الفرصة واشترت حصة مصر فيها أما بقية الدول الأوروبية الأخرى فإن نصيبها فى أسهم القناة ، محدود ولا يذكر .

وملكية فرنسا وانجلترا لأسهم القناة تعمق من جذور الصراع بينهما من أجل استعمار مصر ، فكل منهما تقف للأخرى بالمرصاد ، تراقب وتتابع ، ثم تتصارع ، خوفاً من أن يطغى نفوذ أحدهما على الأخرى فى صلب كيان مصر ، وتسعى كل منهما على انفراد من أجل أن يكون لها السيادة والتفوق.

وقناة السويس أحد أمثلة هذا التنافس الإمبريالى بينهما للتدخل فى شئون مصر ، فانجلترا من أجل ذلك عارضت مشروع القناة منذ البداية وذلك بعد أن رأت طابعة الفرنسى وأهدافه العليا التى رمت إلى محاربة فرنسا لإنجلترا فى الشرق . ومن ثم صدرت الأوامر إلى سفير إنجلترا فى الآستانة لورد ستراتفورد ، بأن يبذل كل مافى وسعه للقضاء على المشروع فى المهد ، وضربت الحكومة الانجليزية على الوتر الحساس ، حين أشارت على سفيرها بأن يوضح للحكومة التركية خطورة إنشاء ذلك الطريق المائى

الذى يؤثر فى نظام الدفاع عن مصر بحيث يتوقف اتصالها بالدولة العثمانية على حسن نيات الوالى الذى قد يفيد من التسهيلات المادية التى يوفرها له حفر القناة فيخلع ولاءه للباب العالى ويعلن استقلاله جرياً وراء أطماع شخصية ، أو بتحريض من أى جهة أخرى(٥٣) .

ولم تقتصر محاولات ستراتفورد على ذلك ، بل طلب تعليمات رسمية من حكومته تؤيد موقفه . ولذا وجد لورد كلارتدون Clorendan وزير الخارجية البريطانية ضرورة الاتصال بسفير الحكومة الفرنسية فى لندن ليبين له وجهة نظر الحكومة البريطانية المعارض لمشروع القناة بسبب أن المشروع غرضه الأول سياسى ، كما أنه سيؤخر إتمام مشروع السكة الحديد من الإسكندرية إلى السويس ، ومن ناحية ثالثة أن المشروع وليد سياسة عدائية من فرنسا تجاه مصر(٥٤) .

ولم تتحرك فرنسا رسمياً بعد الاحتلال الإنجليزى وذلك بسبب الظروف الدولية والعسكرية الخاصة باشتراكها مع انجلترا ضد روسيا فى حرب القرم . ولكن بعد انتهاء الحرب وتوقيع صلح باريس فى عام ١٨٥٦ بدأ نوع من الحرب الباردة بين انجلترا وفرنسا فى دوائر الباب العالى . ورغم أن الباب العالى أمام الضغط الإنجليزى قد أصدر أمراً إلى سعيد فى سبتمبر سنة ١٨٥٩ بإيقاف العمل إلا أن دى ليسبس لم يتوقف واستمر فى التنفيذ معتمداً على ماتبقى من العمال الأوروبيين بعد انسحاب العمال المصريين ، ثم طلب من الإمبراطور نابليون الثالث حماية مشروع القناة الذى أسهمت فيه رؤوس الأموال الفرنسية فتدخل الإمبراطور رسمياً وطلب من سفير فرنسا فى العاصمة التركية أن يطلب من الباب العالى أن يوافق على مشروع القناة(٥٥) .

وبالرغم من المعارضة الإنجليزية لمشروع قناة السويس إلا أن دى ليسبس نجح فى النهاية ، وتمكن من تنفيذ مشروعه ، وكان نجاحه فى ذلك يرجع إلى تأييد كل من فرنسا والنمسا للمشروع بالإضافة إلى صبر دى ليسيبس ومثابرته وتحمسه لإنجاح المشروع ، ومن ناحية أخرى كان لعطف إسماعيل باشا دوره الكبير فى إتمام العمل ، ونستطيع أن نقول أنه لولا هذه العوامل لنجحت محاولات إنجلترا فى القضاء على مشروع القناة . وفى عام ١٨٦٩ ، افتتحت قناة السويس للملاحة ، ولم يكن أمام وزير الخارجية الإنجليزى لورد كلارتدون إلا أن يهنىء دى ليسبس ، كما هنأ الشعب

الفرنسى والحكومة الفرنسية ، والأمر المدهش أيضاً أن الحكومة الإنجليزية منحت دى ليسبس النياشين واستقبلته فى لندن استقبالا مشهوداً (٥٦) والمستخلص من هذا النزاع أن قناة السويس منذ بدايتها الأولى – قبيل الحفر وأثناءه – وهى تشير أنها ستكون مصدر خطر كبير على أمن مصر واستقلاله فكما رأينا أنها أثارت النزاع بصور وأشكال مختلفة بين إنجلترا وفرنسا بقصد التمنى أن تسبق كل منهما الأخرى من أجل استغلال القناة والتحكم فى حركة المرور بين الشرق والغرب كهدف استعمارى يحقق التفوق والنفوذ .

وإذا كانت قناة السويس قد أثارت منذ بدايتها الأولى هذا الخلاف الكبير بين أكبر دولتين استعماريتين فى ذلك الوقت ، فإنها استمرت بعد ذلك وحتى منتصف القرن العشرين تمثل أهم عوامل الغزو الإمبريالى لمصر ، ثم الاحتلال البريطانى لها .

ومن متابعة لبعض وقائع تطور قناة السويس ، نتأكد هذه الحقائق . والبداية الأولى تتمثل فى وثائق عقد الامتياز الأول فى سنة ١٨٥٤ (٥٧) . ففى المادة الأولى من العقد الثانى نجد أن الشركة تنفرد على نفقتها ومسئوليتها بجميع ما يلزم من أعمال البناء والإنشاء لحفر قناة السويس ومدها بالمياه العذبة وذلك بحفر ترعة تصل بين النيل والقناة ، وفى المادة (٢١) عملت الشركة على الاستيلاء على الأراضى التى يملكها الأفراد والتى تلزمها لتنفيذ العمل فى مقابل دفع تعويض لهم ، كما استولت الشركة أيضاً على الأراضى البور التى ليست ملكاً لأحد (مادة ١٠) وأجرت عليها أعمال الإصلاح بالرى والزراعة وأعفت الحكومة الشركة من دفع ضرائب هذه الأرض المستصلحة لمدة عشر سنوات علاوة على هذه الأرض فإن الحكومة منحت الشركة وفقاً للمادة (١٣) الحق فى أن تستخرج من المناجم والمحاجر الداخلة فى الأملاك العامة جميع المواد اللازمة لأعمال البناء والصيانة المتعلقة بالمنشآت والمبانى التابعة لها ، دون أن تدفع عن ذلك أى رسم أو ضريبة أو تعويض وتعفى الشركة فوق ذلك من جميع الرسوم الجمركية ورسوم الدخولية وغيرها على الآلات والمواد التى تستوردها الشركة من الخارج سداً لحاجة مختلف أقسامها مدة الإنشاء والاستغلال .

وعن إدارة الشركة فقد نصت (المادة ٢٠) على أن يكون فرديناند دى ليسبس

مديراً لها لمدة عشر سنوات من اليوم الذى تبدأ فيه مدة التمتع بالامتياز وقدرها (٩٩) سنة . ولم تحدد المادة (٩) مركزاً لإدارة الشركة ، فقد نصت بأنه على الشركة إذا كان مركز إدارتها خارج القطر المصرى أن تعين وكيلا أعلى يمثلها بمدينة الإسكندرية مزوداً بكافة السلطات اللازمة لضمان حسن سير العمل ، وفى (المادة ١٧) حدد حق الشركة فى تحصيل رسوم تقررها على السفن العابرة للقناة دون تميز بين سفينة وأخرى ، وغير ذلك نجد أن مواد عقد الامتياز الثانى قد بلغت (٢٣ مادة)[٥٨] وجميعها تمثل ظلماً وعدواناً على سيادة مصر واستقلالها ، وذلك نتيجة لتساهل سعيد باشا فى الموافقة على صياغة هذا العقد وعدم التوفيق فى نصوصه .

وبعد أن بدأت الشركة فى أعمال الحفر والتنفيذ تصرفت بصورة أكثر ظلماً وعدواناً وأهم صور الظلم هو تسخير العمال المصريين فى شق القناة وبأعداد كبيرة تحت أقسى الظروف ، وبالرغم من وجود لائحة لاستخدامهم ، صدرت فى عهد سعيد سنة ١٨٥٦ إلا أن اللائحة فى حد ذاتها كانت تحوى بنودها الذل والعبودية ، ففى المادة الأولى شرط أساسى هو أن الحكومة المصرية ملزمة بتقديم هؤلاء العمال تبعاً لطلبات الشركة وفى المادة الثانية ذكر أن الشركة تدفع للعامل أجر يومى بين نصف قرش وثلاثة قروش ولكن قيدت هذا الأجر البسيط بشرط يؤكد بالدليل القاطع أعمال السخرة والعبودية وذلك أن الشركة لاتدفع للعامل إلانصف الأجر ويظل العامل معلقاً بنصف أجره الآخر حتى لايترك موقع العمل تحت ضغط الظروف[٥٩] .

وواضح من هذا الشرط أن الشركة لاتعطى للعامل حق الخيار فى البقاء بالعمل أو تركه بمحض اختياره ، فهى تعلم تماماً أن قسوة العمل ومشقته ستلجىء هؤلاء العمال إلى الفرار أو من ثم وضعت هذا الشرط ، لعله يكون حائلا دون تركهم للعمل .

وذكر أيضاً ضمن فقرات المادة الثانية أن هناك عمالا استخدموا فى أعمال الحفر ، وتقل أعمارهم عن اثنى عشر عاماً ، وأجرهم قرش صاغ لايأخذون منه إلا نصفه[٦٠] وهذا فى حد ذاته قسوة كبيرة فى استغلال أطفال من الممكن أن يكونوا فى سن الثامنة أو التاسعة أو حتى العاشرة ، فى أعمال لايتحملها حتى البالغين الأقوياء .

وغير هذا نجد أن بنود الاتفاقية مليئة بصور لهذا الظلم ، ومما لاشك فيه أنه هناك فارق كبير بين الكلام المكتوب فى عقود رسمية والواقع الفعلى لحياة هؤلاء العمال .

ويؤكد ذلك أغلب الكتابات المتخصصة والتى صورت هذا الواقع بكل مافيه من سخرة وعبودية ، ومن هـــذه الكتابات ماذكره الدكتور مصطفى الحفناوى[٦١] حيث كتب يقول « أن السخرة فى حفر قناة السويس هوت سياطها على ظهور الأبرياء وساقوهم آلافاً مؤلفة إلى أودية الموت فى منطقة الحفر محرومين من أبسط حقوق الإنسان ، وفشت فيهم الأوبئة ومات مايزيد على مائة وعشرين ألفــاً من المصريين فى أسوأ الظروف وأقساها ، وطويت عظامهم وجماجمهم على ضفتى القناة ، وتشهد على ذلك بقايا العظام والجماجم التى تستخرجها كراكات التطهير »[٦٢] .

وإذا تطرق الشك إلى البعض فى أن حديث الدكتور الحفناوى يحمل بعض المبالغات إلا أن الواقع يثبت أن السخرة فى حفر قناة السويس تمثل عملاً من أعمال الذل والعبودية .

وكانت هذه هى أولى شواهد مفاسد القناة وكيف أنهــا استغلت كأداة للفرد الأجنبى بإكراه الفلاح المصرى على أعمال السخرة فى حفر القناة وكسر الصخور .

وبعد أن تنتهى أعمال الحفر وتصبح القناة معدة للعمل ، نجد أنها تفتح على مصر ثغرة أخرى من ثغرات التدخل الأجنبى ، ذلك أنه عندما احتفلت مصر احتفالا دولياً فى سنة ١٨٦٩ بمناسبة افتتاح القناة للملاحة الدولية نجد أن الخديوى اسماعيل يسرف إسرافاً كبيراً فى هذه الاحتفالات التى دعى إليها كثير من ملوك وأمراء أوربا ، ولم تكن موارد مصر لتكفى هذا الإسراف الكبير .

ومن ثم يقدم على الاستدانة لا لشئ إلا لإرضاء هؤلاء الأجانب ولفترة قصيرة ، وتأتى مصر بعد ذلك لتدفع الثمن فى شكل مأساة الديون ثم التدخل الأجنبى[٦٣] والاحتلال الإنجليزى لها كخاتمة لذلك .

وواقع الأمر أن الاحتفال بافتتاح قناة السويس للملاحة الدولية وكأنه الاحتفال بنجاح مشروع اقتطاع أهم أجزاء مصر لتقع فريسة سهلة فى مخالب نسر الاستعمار

الشره الذى حلق فى علياء مصر ، وتخير المكان والزمان وانقض بسرعة ليجهز على صيده فى دقة وإتقان .

ولا نحتاج إلى مجهود للتدليل على هذه التشبيهات ، بدءاً بالإدارة الفرنسية للقناة ثم مروراً بالسيطرة الإنجليزية عليها ، ووصولا إلى أن القناة غرم لمصر وغنم للاستعمار والملاحة الدولية .

وعن الإدارة الفرنسية للقناة فإننا نجد أن المركز الرئيسى لإدارة شركة القناة ، هو مركزها الكائن بباريس .

وتتمثل مركزية إدارة الشركة من هناك أنه كان لا يمكن أن يبت فى أمر من أمور الشركة فى مركز التشغيل بمركز الشركة بقناة السويس دون الرجوع إلى إدارة باريس[٦٤] .

فكأن منطقة قناة السويس قد اقتطعت من مصر وأصبحت فرنسية خالصة .

وأهمية إدارة الشركة من مركزها بباريس لكون مركز باريس الإدارى مقراً دائماً لانعقاد الجمعية العمومية للمساهمين والتى تنعقد مرة كل عام للبت فى أمور الشركة وتقرير سياستها العامة[٦٥] وهذا أمر طبيعى فملكية أسهم شركة القناة —كما سبق أن ذكرنا— أغلبها ملكية لمساهمين فرنسيين يليهم المساهمين الإنجليز بعد أن اشترت انجلترا نصيب مصر من أسهم التأسيس ، وبالطبع المالك وحده له حق تقرير مصير مشروعه ، فله حق الإدارة وإعطاء الأوامر والإشراف على التنفيذ ، فى بلد تزايد فيه النفوذ الأجنبى وانعدمت سلطة ورقابة الحكومة .

ويلى فى أهمية إدارة الشركة فى باريس إدارتها بمركز الشركة بالقناة ، وحتى هذه الإدارة فإن اختيارها كان يأتى من قبل جمعية المساهمين بباريس ، وقد بلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة بمركزها بالقناة « ٣٠ » ثلاثون عضواً منهم « ١٩ » عضو فرنسى ، « ١٠ » أعضاء إنجليز وعضو واحد هولندى ، وعدد الأعضاء يتماثل فى نسبة ملكية كل جنسية فى أسهم القناة[٦٦] .

وبالإضافة إلى هذه الوظائف التى تمثل الإدارة العليا للشركة ، فإن شركة قناة السويس قد عينت عدداً كبيراً من الموظفين الأجانب فى وظائف إدارية وإشرافية

وفنية أخرى فى جميع الأقسام لتنفيذ العمل ومتابعته، وكان أغلب هؤلاء من الفرنسيين تليهم الجنسيات الأوروبية الأخرى ، وحسب بعض التقديرات أن نسبة الموظفين الفرنسيين والأجانب الآخرين فى هذه الوظائف بلغت ٩٥٪ من جملة عموم موظفى الشركة ، وقد حصلوا من وراء ذلك على أعلى الرواتب وأحسن المميزات[٦٧] .

وفى هذا تأكيد أن الشركة مستعمرة فرنسية لا دخل لمصر فى شئونها ، فهى شركة من الشركات الخاصة التى تخرج عن دائرة لوائح ونظم وقوانين الحكومة المصرية[٦٨] .

وتفننت شركة القناة فى أن تخلق لموظفيها الفرنسيين والأجانب الجو المناسب للمعيشة والإقامة من حيث المرتبات الكبيرة والسكن الفاخر والمرافق والمنتديات الجميلة وصبغت الحياة على ضفتى القناة فى مدن ثلاث هى السويس والإسماعيلية وبور سعيد بصبغة أوروبية تجذب إليهم الإقامة والاستقرار[٦٩] وحرى بنا أن نقول تحبب لهم الإقامة والاستعمار .

أما نصيب المصريين فإنهم لم يعملوا إلا فى وظائف أقل خاصة العمالية وبمرتبات ضئيلة[٧٠] .

وعن السيطرة الإنجليزية على قناة السويس بعد الاحتلال الإنجليزى لمصر ، فإننا نجد أن الخلفية القريبة لذلك تأتى بعد أن افتتحت القناة للملاحة الدولية ، ذلك أنها أثارت العوامل الكامنة عند ساسة الاستعمار الإنجليزى وأصبحت من شغلهم الشاغل بغية السيطرة عليها تمهيداً لاحتلال مصر والتحكم فيها ، وذلك لعظم موقفها وأثره الخطير على السياسة الإنجليزية . فالمتحكم فى قناة السويس متحكم بطبعه فى حركة الاتصال بين الشرق والغرب عن طريق مختصر سريع ، فى وقت تقاس فيه الأمور بإيقاعات سريعة متلاحقة مع حدة الصراع الاستعمارى وضراوته . فالقناة إذن أمر غير عادى عند انجلترا ، فهى الحلقة المفقودة فى سلسلة الاتصال والتحكم بين الإمبراطورية الإنجليزية التى لا تغرب عنها الشمس — فى ذلك الوقت — وبين مستعمراتها فى الهند ومصالحها المتزايدة فى جنوب شرقى آسيا .

وجاءت الظروف التى مرت بها مصر لتعطى انجلترا الفرصة السانحة فى احتلال

البلاد ، ويكون الاحتلال عن طريق قناة السويس . وهذه الظروف مثل تطور مأساة الدين والتدخل الأجنبي فى شئون مصر المالية بأرسال بعثة كييف ثم إنشاء صندوق الدين كبداية للوصاية الأجنبية على مصر ، وتطوير التدخل لأجنبي بعد ذلك ، فأصبح هناك رقابة ثنائية إنجليزية وفرنسية ، ووصول أمر التدخل الأجنبي ذروته بتأليف الوزارة الأوروبية لإحكام قبضة التدخل الأوروبي فى شئون مصر(٧١).

نعود ونقول أن الاحتلال الإنجليزى لمصر قد أخذت وقائعه تدخل إطار التنفيذ الفعلى عن طريق قناة السويس وكأن القناة قد حفرت لتأتى إلى مصر بجحافل الجيوش الإنجليزية ، فتدمر المنشآت وتقتل المعارضين وتنتشر فى البلاد لتحدث الفزع وتنشر الخراب .

كما أن القناة من الناحية المالية أيضاً غرم لمصر ، وغنم كل الغنم لحركة الاستعمار وعلى رأسه انجلترا وفرنسا .

القناة غرم لمصر وغنم للاستعمار :

بعد أن باعت مصر حصتها فى أسهم شركة القناة ، لم تعد تملك فيهـا شيئاً ، لا الأرض ولا الأسهم ، فالأرض خاضعة للاستعمار الإنجليزى ، والأسهم اشترتها انجلترا أيضاً . وكان قد قرر أن تأخذ مصر حقوقاً مالية فى إيراد القناة كمساهم بنسبة ٤٤٪ ولكن مصر فقدت هذا الحق ، بعد أن باعت كامل أسهمها لانجلترا فى سنة ١٨٧٥(٧٢) . وكان من حق مصر أيضاً (بموجب المادة ١٨ من عقد الامتياز) أن تأخذ حصة قدرها ١٥٪ من صافى الأرباح السنوية بناء على تنازلها للشركة عن الأراضى والامتيازات الأخرى الممنوحة لها(٧٣) إلا أن هذا الحق هو الآخر قد فقدته مصر بتنازلها عن نسبة الـ ١٥٪ فى مارس سنة ١٨٨٠ م ، وذلك عندما اشترى بنك كريدى فونسييه هذه الحصة مقابل مبلغ ٢٢ مليوناً من الفرنكات أى حوالى ٨٥٠ ألف من الجنيهات وهذا المبلغ لم تأخذه مصر ، بل دفع رأساً للمرابين الأجانب ، ضمان أقساط ديونهم ، وأسس البنك المذكور بالاشتراك مع « هاردى » الإنجليزى شركة تسمى الشركة المدنية لاستيفاء نسبة الـ ١٥٪ من أرباح قناة السويس وظلت هذه الشركة قائمة وتأخذ الملايين فى كل سنة ولا عمل لها غير توزيع الحصص على

مساهميها الأجانب[٧٤] ومنذ سنة ١٨٨٠ بعد أن باعت مصر حصة الـ ١٥٪ المذكورة فإنها لم تتقاض من دخل قناة السويس درهما واحداً ولم يقرر لها شيئاً من ذلك إلا فى سنة ١٩٣٧[٧٥] .

والأمر المناقض لهذا تماماً هو العائد الضخم الذى أتت به القناة لمساهميها من الفرنسيين والإنجليز والقلة الباقية من الأجانب الآخرين .

وهذا العائد الكبير يأتى من موارد شركة القناة ، وهذه الموارد تتمثل فى رسوم الملاحة التى تفرض على السفن العابرة للقناة ، وكانت هذه الرسوم تحسب على أساس مقياس فراغ السفينة ، أى على جزء السفينة المخصص للبضائع سواء أكانت كاملة الحمولة أم ناقصة ، وتبلغ رسوم الملاحة عشرة فرنكات[٧٦] . للطن الواحد وفقاً لتحديدات ١٨٦٩ ، وفى سنة ١٨٨٤ خفضت شركة القناة رسم الاجتياز فرنكين ونصف للمراكب الخالية من الشحن فصار الرسم المقرر للمرور عشرة فرنكات ونصف للمراكب الخالية من الشحن[٧٧] ونستطيع أن نقدر كم حصلت شركة القناة على ملايين من الفرنكات من رسوم السفن العابرة بمعرفتنا عدد السفن التى اجتازت القناة وحمولتها فى كل عام ، ومن أحد الإحصائيات ذكر أن عدد السفن التى عبرت القناة فى سنة ١٨٧٠ بلغت ٤٨٦ سفينة وفى سنة ١٨٨٠ زادت إلى ٢٠٢٦ سفينة ثم واصلت الزيادة فبلغت فى سنة ١٨٩٠ (٣٣٧٩) سفينة . وهذا الإحصاء لم يوضح حمولات هذه السفن[٧٨] ومع هذا فهو مؤشر كاف لإيضاح الملايين الكثيرة التى دخلت خزينة شركة القناة لتخرج من مصر بعد ذلك إلى جيوب القائمين على الشركة فى فرنسا وانجلترا دون أن تستفيد مصر أو المصريين فرنكاً واحداً فى شكل مساهمة هذه الأموال لبناء مشاريع أو مرافق ، أو فى شكل زيادة دخل البلاد لرفع مستوى معيشة السكان . فهو إذن نهب استعمارى واستغلال فادح[٧٩] .

٢ — القروض الأجنبية :

القروض الأجنبية أو مأساة الديون هى تلك المذلة التى انتهت بتصدع بناء الاستقلال وتدخل الدول فى شئون البلاد المالية والسياسية .

ومأساة القروض الأجنبية ظهرت فى تاريخ مصر الحديث منذ عهد سعيد باشا ، ذلك أن مصر بقيت سليمة من آفة الاستدانة فى عهد محمد على وإبراهيم وعباس[٨٠]

أما فى عهد سعيد فقد تبدل تماماً ، وبدأت وقائع فتح أبواب مصر للقروض الخارجية . ففى عام ١٨٦٢ بدأت مصر فى استدانة أول قرض ، وكان مقداره « ٣,٢٤٢,٨٠٠ » ج إنجليزى من بنك فروهلينج وجوشن بلندن بفائدة ٧ ٪ ويستهلك هذا الدين فى مدة ٣٠ سنة ، وكانت قيمة ما دفع منه « ٢,٤٠٠,٠٠٠ » ج إنجليزى ، وقيمة القسط السنوى من رأسمال وفوائد « ٢٦٤,٠٠٠ » ج إنجليزى ، وبذلك تبلغ مجموع الأقساط فى مدة القرض ٧,٩٢٠,٠٠٠ ج إنجليزى (٨١) وهى بـــلا شك فائدة قصوى للبنك الإنجليزى ، فكما هو واضح أنها تزيد كثيراً عن ضعف القرض الأصلى .

وتتضح الخسارة الأكبر عن عقد هـــذا القرض لو عرفنا أن سعيد باشا أقدم على اقتراحه لمواجهة النفقات الضخمة التى تطلبتها أعمال حفر قناة السويس(٨٢) وكان ذلك بإغراء من دى لسبس الذى كان يهمه توفير هذه الأموال لمواجهة طوارئ حفر القناة(٨٣) وغير قرض قناة السويس المذكور فإن سعيداً ، قد أقدم على اقتراض عدة قروض أخرى بحيث بلغت مجموع قروض مصر فى نهاية عهده « ١١,١٦٠,٠٠٠ » ج إنجليزى (٨٤) . وفى عهد إسماعيل زادت القروض الأجنبية بدرجة خطيرة استوجبت فى النهاية التدخل الأجنبى وضياع الاستقلال .

فقد أقدم اسماعيل على الاستدانة بشره كبير ، وأنفق الأموال مبذراً ذات اليمين وذات الشمال ، وتم صرفها على نواح ترفيهية واستهلاكية بحتة ، والقليل منها هو الذى أنفق فى حفر الترع وإنشاء الكبارى ، والتى كان الغرض الحقيقى فى إنشائها خدمة أراضى الأسرة الحاكمة(٨٥) .

وتتضح هذه الصورة بدرجة أكبر من متابعة هذه القروض والنواحى التى أنفقت فيها . يأتى أول قرض أقدم عليه الخديوى اسماعيل فى سبتمبر سنة ١٨٦٤ ، وقد تم عقده مع بنك فروهلنج وجوشن بلندن ـــ نفس البنك الذى أقرض سعيد باشا ـــ وكانت قيمة القرض الإسمية «٥,٧٠٤,٢٠٠ » ج . انجليزى بفائدة ٧٪ وبلغ سعر إصدار سندات هذا القرض ٨٦٪ بحيث أنه لم يصل الخزانة المصرية منه إلا « ٤,٨٦٤,٠٠٠» ج . انجليزى ، وقد رهنت فى مقابل القرض ضرائب الأطيان فى مديريات الدقهلية والشرقية والبحيرة لسداد أقساطه(٨٦) وكانت حجة إسماعيل فى عقد هذا القرض ،

هى حاجة الحكومة إلى المال لمقاومة الطاعون البقرى ولسداد أقساط ديون سعيد باشا ، وتلك حجة واهية ، فالسبب الحقيقى للقرض بذخ الوالى واستكثاره من شراء الأطيان والأملاك لنفسه والإنفاق عليها ، ولم ينفق شيئاً يذكر من القرض على مرافق البلاد العامة[٨٧] وفى عام ١٨٦٥ – أى فى العام التالى مباشرة للقرض الأول – عقد اسماعيل قرضه الثانى من بنك الأنجلو اجيبشين وقيمته « ٣,٣٨٧,٣٠٠ » ج . انجليزى ، بفائدة ٧٪ ورهن فى مقابله « ٣٦٥,٠٠٠ » فدان من أملاك الخديوى الخاصة ، ولم يصل الخزانة المصرية عن هذا القرض سوى مبلغ « ٢,٧٥٠,٠٠٠ » ج . انجليزى[٨٨] وهذا القرض له وجهين ، وجه حسن والآخر ردىء ، أما الوجه الحسن فهو أن الخديوى استخدم منه مبلغ « ١,٤٠٠,٠٠٠ » ج لسداد ديون الأهالى للمرابين الأجانب فى أعقاب هبوط أسعار القطن المصرى[٨٩] على أن يسدد الأهالى هذه الديون مقسطة على سبع سنوات بفائدة ٧٪ ؛ والوجه الآخر الردىء لهذا القرض هو استخدام بقيته فى إنشاء وتجميل القصور الفخمة ، وبالرغم من أنه قد لايكون هناك اعتراض على إنشاءالقصور إلا أن الاعتراض قائم على أساس أن الميزانية وأحوال مصر المالية لاتسمح بذلك[٩٠] والقرض الثالث الذى اقترضه اسماعيل ، جاء فى يناير سنة ١٨٦٦ ، وقد عقد شروطه مع بنك أوبنهايم وهذا البنك بنك ألمانى يهودي ، أسس أحد فروعه فى الاسكندرية منذ عام ١٨٦٢[٩١] وبلغت قيمة هذا القرض ٣,٠٠٠,٠٠٠ ج انجليزى بفائدة ٧ ٪ ورهن فى مقابله إيرادات السكك الحديدية ، ولذلك يسمى (بقرض السكة الحديد)[٩٢].

وهذا القرض شأنه شأن سابقه ، فقد استخدم بعضه فى هدف مفيد والآخر فى غير ذلك ، أما الاستخدام المفيد فهو شراء معدات وتوسيع شبكة السكة الحديد ، ويقوم بتوريد هذه المعدات بنك أوبنهايم ، وهي وحدها تشكل نصف قيمة القرض تقريباً ، كما احتفظ البنك لنفسه بعمولة عليها تبلغ ٥٪[٩٣] أما بقية القرض فإنها قد استخدمت فى دفع بقية أقساط الديون المتأخرة ، وشراء اسماعيل لأملاك أخيه الأمير فاضل باشا[٩٤].

وفى عام ١٨٦٧ عقد اسماعيل قرضه الرابع ، بمبلغ قدره ٢,٠٨٠,٠٠٠ ج انجليزى بضمان أملاك الخديوى الخاصة ، وكانت فائدة هذا القرض مرتفعة عن القروض السابقة ، فقد بلغت ٩٪ ، وبالرغم من هذا الارتفاع فى سعر الفائدة ، إلا أننا نجد أن الخزانة المصرية لم يصلها منه إلا مبلغ ١,٧٦٨,٠٠٠ ج انجليزى أما الجهة التى تولت

تمويل هذا القرض فهي البنك الإمبراطوري العثماني[٩٥] وهـــذا البنك بنك انجليزي أسس أحد فروعه في مصر منذ عام ١٨٦٤[٩٦] .

أما القرض الخامس فإن الخديوي قد اقترضه من بنك أوبنهايم الألماني اليهودي في عام ١٨٦٨ ، وبلغت قيمته ١١,٨٩٠,٠٠٠ ج انجليزي ولم يصل الخزانة المصرية منه إلا مبلغ ٧,١٩٥,٣٨٤ ج انجليزي ، وفائدة هذا القرض ٧٪ ويتم استهلاكه في ٣٠ سنة وقدم اسماعيل ضماناً لهذا القرض إيرادات الجمارك وعوائد الكباري وإيرادات الملح ومصائد الأسماك ، وكان يقدر الدخل منها بمليون جنيه في السنة[٩٧] .

وعن وجهة إنفاق هذا القرض فإننا نجد أنهما قد استخدمت في إسراف الخديوي وبذخه غير المحدود ، ومن ذلك أنه أنفق نحو مليونين من هذا القرض في الاستانة على حفلات وولائم ورشاوي للسلطان ، وأنفق جزءاً آخر في إتمام بناء قصوره ، وجزء ثالث في النفقات الباهظة على حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وقد بلغت مليوناً ونصف مليون جنيه تقريباً[٩٨] .

ولم يستخدم اسماعيل من أموال هذا القرض إلا نسبة محدودة في تسديد بعض الديون السائرة الملحة[٩٩] وفي عام ١٨٧٠ عقد اسماعيل قرضاً آخر مع البنك الفرنساوي المصري ، وبلغت قيمة هذا القرض ٧,١٤٢,٨٦٠ ج انجليزي ، بفائدة قدرها ٧٪ بضمان أطيان الخديوي الخاصة ، واستخدم اسماعيل أموال هذا القرض في إنشاء بعض المشاريع الهامة مثل إنشاء مصانع السكر ومد السكك الحديد الزراعية لأطيانه التي خصصها لزراعة القصب[١٠٠] .

وفي هذا القرض نجد أن اسماعيل قد تمكن من إتمامه بصفته الخاصة ، وبضمان أطيان الخديوي نفسه ، وذلك لأن أحد شروط القرض السابق ألا تقدم الحكومة على عقد قرض أجنبي آخر إلا بعد انقضاء خمس سنوات من قرض عام ١٨٦٨[١٠١] .

وبعد انقضاء السنوات الخمس أقدم اسماعيل على استدانة أكبر قروضه وكان ذلك في عام ١٨٧٣ وبلغت قيمة هذا القرض ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ ج انجليزي . وتم الاقتراض من بنك أوبنهايم بفائدة سنوية مقدارها ٧٪ . ولم يدخل الخزانة من هذا القرض إلا مبلغ

٢٠,٧٤٠,٠٧٧ ج انجليزى أى بنقص قدره ٣٧٪ من قيمة الدين الإسمية ، ورهن لسداد هذا الدين إيرادات السكك الحديدية والضرائب الشخصية ، والضرائب غير المقررة وعوائد الملح ، بالإضافة إلى كل الموارد التى خصصت للقروض السابقة متى أصبحت حرة ترهن أيضـاً لسداد هذا القرض (١٠٢) ، يتضح مما تقدم بيانه أن القروض شغلت معظم سنى حكم اسماعيل وأن الاقتراض كان له عادة سنوية ، لم يمكن يقوى على التخلص منها ، ويتبين أيضاً أنه كان يقترض المال بشروط خاسرة وأن القروض التى عقدها لم تكن البلاد فى حاجة إليها ومعظمها كان الغرض منه سداد الديون السائرة وهذه الديون لم تعرف لها حكمة ، ولم ينفق منها على الضرورى من مصالح البلاد سوى النذر اليسير ، وأن ميزانية الحكومة لو حسن تدبيرها كانت تفى بنفقاتها المعتدلة ، وتفى بأعمال العمران دون حاجة إلى الاستدانة. وقد استنفذت فوائد الديون معظم دخل الخزانة فى عصر اسماعيل ، فقد كانت إيرادات الحكومة سنة ١٨٧٧ « ٩,٥٨٩,٠٠٠ ج . خصص منها لحملة الأسهم نحو ستة ملايين من الجنيهات ، أى أن مخصصات الديون ابتلعت معظم الميزانية وظهر فى ميزانية تلك السنة عجز مقداره ١,٣٨٢,٢٠٠ ج . نشأ عن فداحة مخصصات الديون ولا يمكن أن تستقيم شئون دولة تفقد توازنها المالى بهذه الحالة المخيفة (١٠٣) خاصـة لو عرفنا أن مجموع ديون مصر فى عـام ١٨٧٤ قـد بلغت ١١٩,٩١٧,١٦٠ ج . انجليزى(١٠٤) .

ومما لاشك فيه أن القروض السابقة ، حوت فى كل شروطها نوايا الغزو الإمبريالى توطئة لاحتلال مصر . فالبنوك الأجنبية وعلى رأسها الإنجليزية والفرنسية والألمانية كانت تيسر للخديوى وسائل الاقتراض . وفى نفس الوقت تكبل البلاد بقيود من حديد. فالفائدة الإسمية للقروض كانت تتراوح بين ٦٪ و ٧٢٪ ، ولكن فائدتها الحقيقية كانت تصل إلى ١٢ و ١٨ و ٢٦ و ٢٧٪ وكان الخديوى بالرغم من هذه الفوائد ، كلما أعوزه المال يستدين بفوائد باهظة حالية للخراب. ولم تكن قيمة القروض تصل كاملة إلى الخزانة ، بل كان أصحاب البيوت المالية والمرابون الأجانب يخصمون منهما مبالغ طائلة لحساب السمسرة والمصاريف والفوائد ، وما إلى ذلك ، ولم يكن اسماعيل يدقق أو يعارض فى الحسابات التى يقدمها له الماليون والسماسرة(١٠٥) .

وفى النهاية وصلت مرامى الاستعمار غايته بعد أن أصبحت أغلب موارد مصر ،

من أرض إلى مرافق عامة مرهونة لسداد القروض الأجنبية وفوائدها ، ولم يبق أمام هذا كله إلا التدخل الأجنبي للإشراف على شئون مصر المالية ، وذلك بعد أن عجزت الموارد وضاقت السبل ، وأصبحت قضية الديون فى مصر ، أو مأساة الديون مطروحة للبحث على موائد الدول المستعمرة المعنية بشئون مصر ، والتى شاركت حتى ولو بالقليل لتمويل هذه القروض . أما أسلوب هذا البحث فى هذه الدول ، فهو كيفية استغلالها بأقصى مايمكن للتدخل فى شئون مصر والسيطرة المالية الكاملة عليها كأسلوب أمثل لإخضاع الأوضاع السياسية فيها لمرامى الاستعمار وخطته فى السيطرة وفى النهاية الاحتلال.

٣ – التدخل الأوروبى فى شئون مصر المالية ومظاهره :

لم يكن ممكناً إذن أن يبقى استقلال البلاد سليما مع بلوغ القروض إلى الحد الذى شرحناه ، لأن هذه القروض أموال أجنبية ، دفعها ماليون ومرابون ينتمون إلى دول أوروبية تطمح من قديم الزمان إلى التدخل فى شئون مصر وهذه الملايين من الجنيهات المقترضة من شأنها أن تفقد البـــلاد استقلالها المالى ، كـــما يفقد الفرد استقلاله وكيانه الذاتى ، إذا ركبته الديون ، فيصبح أسير دائنيه ، والقروض التى استدانها الخديوى صار لها من الفوائد مايبتلع معظم ميزانية الحكومة ، وهذا وحده يعطى فكرة عن فداحتها ، فلا عجب أن تكون النتيجة فتح أبواب التدخل الأجنبى فى شئون مصر على مصراعيه وقد بدأ هذا التدخل مالياً ولكنه كان يطوى فى ثناياه عوامل التدخل السياسى ، فكان تدخلا مزدوجاً وأخذ هذا التدخل شكلا خطيراً لافتاً للأنظار فى سنة ١٨٧٥ حين اشترت انجلترا أسهم مصر فى قناة السويس(١٠٦) .

وكان بيع مصر لأسهم القناة آخر الموارد التى استنزفتها الحكومة للحصول على المال . ولم تتمكن من عقد قروض بعد ذلك . والواقع أن الثلاث السنوات الأخيرة من حكم اسماعيل سنوات عجاف ، مظاهرها عسر مالى وأزمة جارفة ، وحقيقتها تدخل أجنبى واحتلال مالى سبق الاحتلال السياسى ، بل مهد له وكانت قواعد ارتكاز زحف عليها ووصل بها إلى أهدافه ونفذ إلى أغراضه . وكان اسماعيل قد بدأ يشعر فى مستهل هذه الفترة بالكارثة من جهة والحاجة إلى العلاج من جهة أخرى ، فلجأ إلى الاستعانة بخبراء فى الشئون المالية ، فطلب من إنجلترا وفرنسا خبراء لتقديم آراء يمكن الانتفاع بها فى حل الأزمة التى استحكمت فى موارد البلاد .

وسرعان ما تنافست انجلترا وفرنسا فى هذا الميدان ، وتسابقت كل منهما إلى تقديم الخبراء ، حتى تسبق كل الأخرى فى التدخل فى شئون البلاد بحجة المحافظة على مصالح رعاياها من الدائنين (١٠٧) .

(أ) بعثة كيف Cave ديسمبر ١٩٧٥ :

وبعثة كيف صورة أخرى من صور الصراع الإنجليزى الفرنسى ، فنى عام ١٨٧٥ ، وصلت مصر بعثة انجليزية ، برئاسة مستر كيف لدراسة مالية الدولة وتنظيمها ، بنــاء على طلب اسماعيل ، وبديهى أن تقتنص انجلترا الفرصة ، فتوعز إلى بعثتها أن تضمن تقريرها مبدأ الإشراف الأجنبى على مالية الدولة ، وأن يكون هذا الإشراف انجليزياً فى جوهره ، إلا أن اسماعيل لم يوافق على هذه المقترحات متبعاً بذلك ميوله الفرنسية ، فبادرت فرنسا وأرسلت أحد خبرائها الماليين وهو المسيو فيلييه Villet كإجراء مضاد لتحركات انجلترا ، فما كان من انجلترا إلا أن أعلنت أن سوء الحالة المالية فى مصر وما تضمنه تقرير اللجنة الإنجليزية عن ذلك هى التى جعلت اسماعيل ، يعارض فى نشر التقرير ، فاضطر اسماعيل إلى التصريح بنشره الأمر الذى أدى بطبيعة الحال إلى إثارة زوبعة من الشك فى قدرة الحكومة المصرية على الوفاء بالتزاماتها ، وهبطت أسعار السندات المصرية مما زاد الموقف سوأً على سوء (١٠٨) .

(ب) إنشاء صندوق الدين مايو سنة ١٨٧٦ :

شعر الخديوى بارتباك الحالة المالية ، وما تنطوى عليه من الأخطار وما يجر إليه سخط الماليين الأوروبيين من العواقب ، فأراد استرضاء الدائنين بوضع نظام يكفل لهم استيفاء ديونهم ، فطلب إلى وكلاء الدائنين بمصر وضــع النظام الذى يرتضونه ، فقدم وكلاء الماليين الفرنسيين مشروعاً بإنشــاء صندوق الدين ، وتوحيد الديون ، أما الماليون الإنجليز فإنهم لم يشتركوا فى هذه المفاوضات ، انتظاراً للخطة التى ترسمها حكومتهم ، واستجاب اسماعيل لمطلب وكلاء الدائنين الفرنسيين وأصــدر مرسوماً فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦ بإنشاء صندوق الدين ، ومهمته أن يكون خزانة فرعية للخزانة العامة تتولى تسلم المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية ، وخصص لــه إيراد مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ، وعوايد الدخولية فى القاهرة والإسكندرية

وإيراد جمارك الإسكندرية والسويس وبورسعيد ورشيد ودمياط والعريش ، وإيراد السكك الحديدية ورسوم الدخان وإيراد ضريبة الملح ومصايد المطرية ورسوم الكبارى، وعوائد الملاحة فى النيل ، وإيراد كوبرى قصر النيل ، وإيراد أطيان الدائرة السنية ، أى أنه خصص لسداد الديون معظم موارد الخزينة المصرية[١٠٩] .

وقضت المادة الثامنة من هذا المرسوم بأن الموظفين المنوط بهم تحصيل الإيرادات المتقدم ذكرها عليهم أن يوردوا مايحصلونه إلى صندوق الدين ، وكان هذا الأمر يقضى أيضاً على الحكومة بعدم إجراء أى تعديل من شأنه تنقيص أموال الأطيان المخصصة للدين بغير موافقة أعضاء لجنة الصندوق الأجانب[١١٠] .

كان صندوق الدين بهذا الشكل أول هيئة رسمية أوروبية أنشئت لغرض التدخل الأجنبى فى شئون مصر والسيطرة الأوروبية عليها ، وتحل محل سلطة الحكومة المصرية فى شؤونها المالية والإدارية وهو أداة اعتداء على استقلال مصر المالى والسياسى لأنه بمثابة حكومة أجنبية داخل الحكومة ، لها سلطة واختصاصات واسعة المدى . ولا نزاع فى أنه من جهة الحق والقانون ، لم يمكن للدائنين الأجانب أن يطلبوا إنشاء هيئة مالية رسمية داخل الحكومة بهذه السلطة ، وبتلك الاختصاصات ، ولكن فكرة الطمع والاستعمار ، وغلبة القوى على الضعيف هى التى أملت مشروع صندوق الدين لاستغلال موارد البلاد ، وفرض الوصاية الأوروبية على ماليتها[١١١] .

(ج) لجنة جوش وجوبير نوفمبر ١٨٧٦ (الرقابة الثنائية) :

بعد أن أنشىء صندوق الدين أصدر الخديوى أمره فى مايو سنة ١٨٧٦ بتحويل ديون الحكومة ، وديون الدائرة السنية ، والديون السائرة إلى دين واحد قدره ٩١ مليون جنيه إنجليزى بفائدة قدرها ٧٪[١١٢] ، كما أصدر الخديوى أمراً آخر فى ٧٦/٥/١١ بإنشاء مجلس أعلى للمالية مؤلف من عشرة أعضاء خمسة منهم أجانب والخمسة الآخرين من المصريين ومهمة هذا المجلس إبداء رأيه فى الميزانية السنوية للحكومة المصرية[١١٣] .

وبالرغم من ذلك فإن هذه القرارات لم تحرز رضاء الإنجليز الذين وجدوا أن أكبر المصلحة فى التسوية الجديدة تعود على حملة الدين السائر وجلهم من الفرنسيين ،

وتوقفت انجلترا عن تعيين مندوب عنها فى هيئة صندوق الدين ، إلى أن يتم الاتفاق على مقدار الدين وطرق سداده[١١٤] .

ووجدت إنجلترا حلا لهذه الخلافات بأن اتفقت مع فرنسا على إرسال لجنة أخرى جديدة مكونة من المسيو جوبير مندوباً عن فرنسا ، والمستر جوشن مندوباً عن إنجلترا ، واتخذت هـذه اللجنة مهمتها على أسـاس محاولة التوفيق بين مصالح ورعايا الحكومتين ، وبعد المحادثات بينهما فى هذا الشأن فإن اللجنة أصدرت قرارها فى ١٨ نوفبر سنة ١٨٧٦ ، وأهم ما جاء فى هذا القرار هو وضع تقسيم لديون مصر الخارجية ، واتفقت كل من إنجلترا وفرنسا على قيمة وفائدة الدين الموحد والممتاز والدائرة السنية ، فقد اتفق على أن الدين الممتاز قيمته ١٧ مليون جنيه إنجليزى بفائدة قدرها ٥ ٪ ، ودين الدائرة السنية وقيمته ٨,٨١٥,٠٠٠ ج إنجليزى ، والدين الموحد وقيمته ٥٩ مليون جنيه إنجليزى بفائدة ٧ ٪ ، كما وضعت حدود أخرى لبقية القروض .

وجاء فى اتفاق لجنة جوشن وجوبر . أيضاً أن تكون هناك رقابة ثنائية من إنجلترا وفرنسا على إيرادات ومصروفات الدولة ، كما اتفق أيضاً على استمرار صندوق الدين ، وأن يعتمد إنجلترا عضواً عنها فى لجنة الصندوق[١١٥] .

(د) لجنة التحقيق الدولية سنة ١٨٧٨ م :

وتعد قرارات لجنة جوشن وجوبير مظهراً خطيراً من مظاهر تدخل الدول الأجنبية فضلا عن اعتبارها بداية التقـاء المصالح الإنجليزية مـع الفرنسية واجتماعها ضد مصالح مصر .

وبصفة عامة يمكن أن يقال أن اللجنتين السابقتين ، لم تكونا بقصد الإصلاح بقدر ما كانتا بهدف تثبيت أقدام التدخل الإنجليزى والفرنسى ، وبالتالى كان علاجها لبعض الأحوال مسكناً أكثر منه حاسماً ، الأمر الذى أدى إلى ازدياد الحالة سوءاً ، وكيف لا تزداد سوءاً ، وقد بلغت أقساط الدين وفوائده التى تدفعها مصر سنوياً حوالى ستة ملايين من الجنيهات على حين تبلغ قيمة ميزانيتها كلها حوالى عشرة ملايين على أكثر تقدير وهذا فى الوقت الذى يتم إنفاق باقى الإيرادات فى أبواب

كمالية لا تمت إلى الإنتاج بصلة . وقد لجأ الاستعمار إلى وسائله المعروفة وقرر توجيه ضربة أخيرة فيها القضاء التام على استقلال مصر الاقتصادى ، فاقترح تأليف لجنة لدراسة النظم المالية فى مصر وسميت بلجنة التحقيق الدولية[116] .

وهذه اللجنة كان يرأسها لظروف خاصة ، فرديناند دى لسبس ، إلا أن رئيسها الفعلى ، أحد الإنجليز وهو السير ريفرز ولسن ، ومن أعضاء اللجنة أيضاً ، الأعضاء الأجانب الأربعة فى صندوق الدين وختمت اللجنة تقريرها عن فساد الإدارة وأوضاع مصر المالية ، وجاء ضمن هذه العوامل فوضى الخلط بين حسابات الدولة وحسابات إسماعيل الخاصة ، ومكنت تلك الفوضى إسماعيل من الإنفاق ببذخ وبغير حدود ، ولهذا فإن اللجنة طالبت أن يتنازل إسماعيل عن ٥٠٠,٠٠٠ فدان من أملاكه وأصبح إسماعيل بذلك فى موقف الأسير من دائنيه[117] ، بل وساق مصر معه إلى ويلات الأسر تحت ظلم الاستعمار وضراوته .

ولما تم كل ذلك ، وكان على إنجلترا وقد عقدت العزم على غزو مصر عسكرياً أن تتخذ خطوة أخيرة قبل هذا الغزو ، فلجأت إلى التخلص من إسماعيل المعروف باتجاهاته الفرنسية والذى كانت إنجلترا لا تثق به بسبب هـذه الميول وإلى تعيين توفيق بدلا منه . وتم لها ما أرادت فى عام ١٨٧٩ (قبل الاحتلال بثلاث سنوات) عن طريق ضغط إنجلترا على الباب العالى فى تركيا . وكان احتلال مصر عسكرياً النهاية الطبيعية التى رمى إليها الإنجليز بعد سلسلة الوسائل والمظاهر التى سلكتها للسيطرة على مصر إقتصاديا وسياسياً وانتهى القرن التاسع عشر ، ومصر فى قبضة إنجلترا تأتمر بأمرهـا وتوجه إمكانياتها الاقتصادية وفق مصالحها وليس وفق المصالح المصرية[118] .

الاحتلال الإنجليزى :

كان من الطبيعى بعد أن تطور التدخل الأجنبى إلى هذا الحد ، أن تحتل إنجلترا مصر فى عام ١٨٨٢ ، وتسبق بذلك فرنسا وتنتصر عليها فى صراعها الاستعمارى للاستئثار بمصر واحتلالها .

واحتلال مصر هو قمة ما وصل إليه الغزو الإمبريالى لها . وبالاحتلال تهيأ أرض

مصر بكل ما فيها وما عليها ، لكى تكون مكاناً أكثر أمناً وضماناً حتى تجنى الإمبريالية ثماراً أكثر وموارد أفضل وفرصاً أوسع .

ودخلت مصر بعد الاحتلال الإنجليزى لها مرحلة جديدة من مراحل الغزو الإمبريالى ، وذلك بعد أن انتقلت السلطة العامة فى البلاد من الولاة إلى المعتمد البريطانى الذى مثل إنجلترا فى حكم مصر ، وكان هذا الحكم الأجنبى فرصة لزيادة النشاط الأجنبى والذى كانت زيادته غزواً شمل مختلف ميادين الإنتاج والتوزيع وحركة التجارة الخارجية والمرافق العامة ، وتصدر الأجانب لهذا العمل أكثر من ذى قبل وزادت أعدادهم فيه وارتفعت على ذلك قيمة رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة فى مصر(١١٩) .

وإذا كان الغزو الإمبريالى لمصر قبل الاحتلال الإنجليزى قد تحدد بشكل عام فى بعض المشاريع التى ذكرناها ، مثل مشروع السكة الحديد ، وقناة السويس ، ثم حملة الإقراض الحكومى فى عهد إسماعيل . فإننا نرى أن الأمر قد زادت وطأته بعد الاحتلال بزيادة مظاهر الغزو الإمبريالى ، ذلك أننا نجد أنه بالإضافة إلى استمرار بعض مظاهر الغزو التى كانت موجودة قبلا ، مثل استمرار استنزاف الأجانب لموارد القناة ، واستمرار القروض الأجنبية ، وأن تغير مظهرها عن الإقراض الحكومى إلى الإقراض العقارى بالإضافة إلى ذلك نجد أنه قد ظهرت بعد الاحتلال فرصة اغتنام الأجانب لظاهرة خلو مصر من المرافق العامة فانهالت عليها أموالهم بالتمويل والتشغيل(١٢٠) .

وتمثلت زيادة وطأة الغـزو الإمبريالى لمصر بعد الاحتلال الإنجليزى لهـا فى زيادة أعداد الأجانب وأموالهم فى مصر ، القروض العقارية ونزع الملكيات ، الأموال الأجنبية فى المرافق العامة ، ميادين البنوك والنشاط الصناعى والتجارى(١٢١) .

وفى كل هذه الأعمـال تأكيد لسيطرة الأجانب على شئون مصر الاقتصادية ومواردها المختلفة ، من زراعة وصناعة وتجارة ، ولم يتركوا للمصريين إلا القليل المحدود ، ذو المجهود الكبير والعائد القليل .

وأصبح أمر مصر ، بعد الاحتلال الإنجليزى لها ، فى إطار مظهره ، الاحتلال لحماية مصالح الأجانب وتوجيه مصر وتعميرها . وجوهره حماية الأجانب فى أكبر عملية نهب استعمارى منظم ومدروس ، وظلت وقائع وأحداث هذا النهب الكبير ، تدمى مصر وتخرب من أحوالها ، ولفترة طويلة بعد ذلك حتى منتصف القرن العشرين .

هوامش تمهيد الكتاب

(١) د . محمد فؤاد شكرى ، د . محمد أنيس ، أوربا فى العصور الحديثة ج ١ ، ص ٣٤-٣٦ .

(٢) د . زاهر رياض ، استعمار أفريقيا ، ص ١١-٥٣ .

د . جلال يحيى ، أوربا فى العصور الحديثة ، الفجر ، ص ٣٢٠-٣٨٠ .

(٣) د . جلال يحيى ، معالم التاريخ الحديث ، ص ١٣٣-١٥٠ د . جلال يحيى ، أوربا فى العصور الحديثة ، حتى الحرب العالمية الأولى ، ص ١٣١-١٤٨ .

(٤) د . جمال سعيد ، التطور الاقتصادى ، ص ٩-١٧ د . محمد عبد العزيز عجمية ، دراسات فى التطور الاقتصادى ، ص ٢٢-٣٨ .

(٥) وقد ساعد على الغزو الاستعمارى ، التقدم الهائل فى استخدام وسائل القمع من أسلحة حديثة آلية تستخدم فى البر والبحر ، إلى تشكيلات عسكرية مدروسة ومتطورة تربك ثوار المستعمرات ، وتقلل من جدوى دفاعهم .

(٦) بيير نوفان ، تاريخ العلاقات الدولية ١٨١٥ — ١٩١٤ الطبعة الثانية ، ص ١٣٥-٥١٤ .
« تعريب الدكتور - جلال يحيى » .

(٧) والواقع أن سيطرة الدولة العثمانية على العالم العربى منذ بداية القرن السادس عشر هو الذى مهد الطريق حضارياً وتكنولوجياً للاستعمار الأوربى الحديث ، فلقدر أينا العالم العربى والإسلامى ، وقف إلى ماقبل قدوم الأتراك إزاء العالم الأوروبى المسيحى موقف الند للند ، وبعد مجىء الأتراك بدأ الافتراق بين المستوى الحضارى والفنى الغرب والعرب إلى أعلى إلى أسفل فكانت سيطرة الأتراك هى نقطة الانعكاس فى المنحنى الحضارى وخط التقسيم بين تقدم الغرب وتخلف العرب .

راجع : جمال حمدان ، الاستعمار والتحرر فى العالم العربى ، ص ١٧ .

(٨) د . جمال حمدان ، المصدر السابق ، ص ٢١ .

(٩) د . جلال يحيى ، مصر الحديثة ، ص ٥٢٠ .

(١٠) د . جمال حمدان ، المصدر السابق ، ص ٢١-٢٣ .

(١١) صبحى وحيد ، فى أصول المسألة المصرية ، ص ١٢٠-١٢١ .

(١٢) جمال حمدان ، المرجع السابق ، ص ٢٣-٢٤ .

(١٣) المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(١٤) هناك عوامل أخرى أدت إلى هذا التخلف الإقتصادى ، كفساد نظام الحكم العثمانى نفسه ، وعدم الإهتمام بعوامل الإنتاج الزراعى الصناعى ، وفوضى النقد بالإضافة إلى تحويل طريق التجارة بين الشرق وأوروبا عن مصر ، واختلال الأمن فى أنحاء البلاد وفى ذلك راجع : د . أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الإقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص ٥-٧ .

(١٥) د. أحمد مسلم ، القانون الدولى الخاص ، ص ١٤١ .

د. شمس الدين الوكيل ، الجنسية و مركز الأجانب ، ص ١٦٩-١٩٧٠ .

(١٦) صبحى وحيد ، فى أصول المسألة المصرية ، ص ٤٣٠ .

(١٧) د. محمد فؤاد شكرى ، مصر فى مطلع القرن التاسع عشر ، ١٨٠١ - ١٨١١ ج ٣ ص ٨٧٧-٨٨٨ .

عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، الطبعة الثالثة ، ص ١٠٥-١٠٨ .

(١٨) د. شمس الدين الوكيل ، المصدر السابق ، ص ١٧٢ .

(١٩) د. أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، ص ٣١-٣٢ .

شفيق غربال ، محمد على الكبير ، ص ٧٤-٧٧ .

الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٦٥٢-٦٦٣ .

(٢٠) Murray, G.H.A. A short Memoir of Moh. Ali, p. 55.

(٢١) عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٦٦٠ .

(٢٢) د. محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان ، ص ٥٣ .

(٢٣) د. أحمد أحمد الحتة ، الأجانب فى مصر والسودان ، ص ١٨٥ .

(٢٤) د. طلعت محمد عيسى ، أتباع سان سيمون ، فلسفتهم الإجتماعية و تطبيقها فى مصر ، ص ٨٩-١٣٢ .

(٢٥) د. محمد محمود السروجى ، الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر ، ص ١٥-١٦ - أرنولد توينبى ، العالم و الغرب ، ص ٧٠-٧١ .

(٢٦) د. أحمد أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير ، ص ١٥٧-١٦٧ .

د. على الجريتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ص ٥١-٦٦ .

(٢٧) و من نقائض نظام محمد على الإقتصادى أنه استولى على معظم الأراضى الزراعية فى مصر ، و حرم المصريين من تملك أراضيهم ، و استقدم أهله و ذويه و أقطعهم مساحات واسعة ، وأنشأ الجفالك ، ووضع قواعد الحكم الإقطاعى . وأقام نظام الاحتكار على أساس أن يكون هو المستفيد الأول و الأخير من كافة موارد مصر الإقتصادية لخدمة أهدافه و أغراضه فى حكم مصر .

و فى ذلك راجع :

هيلين آن ريفلين : الإقتصاد و الإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ص ٩١-١٠٢ ، ومصطفى الحسينى ، ص ٩١-١٠٢ .

(٢٨) د. رؤوف عباس حامد ، النظام الإجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ - ١٩١٤ ، ص ٢٣ ، ٢٥٠-٢٥١ .

(٢٩) وأهم التغيرات التى حدثت فى إطار حرية الإقتصاد ، هو التغير الهام فى ملكية الأراضى الزراعية ، فى مصر ، حيث أصبغت عليها لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث صبغة الاستقرار ، فى عام ١٨٥٤ أصدر سعيد باشا لائحة جديدة تقضى بأن نقل حيازة الأرض لابد و أن يكون بعقد مسجل أمام المحكمة كما أباحت للورثة حق وضع اليد على الأراضى ، وفى عام ١٨٥٨ صدرت لائحة أخرى عرفت باسم اللائحة

السعيدية ، أكسبت حائزى الأرض حقوقاً كثيرة . وفى عصر إسماعيل أدخلت بعض التعديلات والأحكام على اللائحة السعيدية لتدعيم نظام الملكية ، وفى سنة ١٨٨٠ تمتع معظم ملاك الأراضى الزراعية فى مصر بحق الملكية التامة عليها ، بما فى ذلك حق الرقبة . وما أن جاء العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، إلا وقد استقرت أوضاع الملكية العقارية الخاصة . وكان ذلك صدى للتحول الإقتصادى الذى أخذت مصر بأسبابه منذ منتصف القرن التاسع عشر ، لتفسح المجال لنظام الإقتصاد الفردى الحر . وفى ذلك راجع :

د . رؤوف عباس حامد ، المصدر السابق ، ص ١٦-٢٣ .

على لطفى ، التطور الإقتصادى ، أوروبا ومصر ، ص ١٨٣ .

(٣٠) جون مارلو ، المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

(٣١) جون مارلو ، المصدر السابق ، ص ١١٥-١١٦ .

(٣٢) مع ملاحظة انخفاض أسعار وصادرات القطن المصرى فى السنوات التى أعقبت انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦٦-١٩٦٩) وتدفق القطن الأمريكى إلى الأسواق الخارجية . ولكن ما لبثت أن عادت صادرات وأسعار القطن المصرى إلى الارتفاع فى مطلع السبعينات ، وأخذت صادراته تتزايد عاماً بعد آخر ، وفى ذلك راجع : د . رؤوف عباس حامد ، المصدر السابق ، ص ٥١-٥٤ .

(٣٣) جون مارلو ، المصدر السابق ، ص ١١٧ .

(٣٤) نفس المصدر ، ص ٦٥-٧٤ ، ١١٧ .

(٣٥) أحمد أحمد الحتة ، المصدر السـابق ، ص ١٨٠ .

(٣٦) صالح ميخائيل ، تجارة مصر الخارجية ، ص ٩ .

(٣٧) جون مارلو ، المصدر السابق ، ص ١٢٠-١٢١ .

(٣٨) تيودور روتشتين ، تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥-١٩١٠ ، ترجمة عبد الحميد العبادى ، ومحمد بدران ، ص ٢٧٤ .

— جون مارلو ، المصدر السابق ، ص ١٢١ ، ١٢٢ .

(٣٩) جون مارلو ، المصدر السابق ، ص ١٢٢-١٢٣ .

(٤٠) عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل جـ ١ ، ص ٧٢ .

(٤١) د . مصطفى الحفناوى ، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة جـ ٢ ، النزاع المصرى البريطانى ، ص ٤٧ .

(٤٢) جون مارلو ، المصدر السابق ، ص ١٥١-١٥٢ .

(٤٣) D.S. Lands : Bankers and Pashas, p. 82 - 83.

(٤٤) الوقائع المصرية ، العدد « ٧٨١ » فى ١٣ أكتوبر سنة ١٨٧٨ م .

(٤٥) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية (هامش) ص ١٦ .

(٤٦) د . مصطفى الحفناوى ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .

(٤٧) د . مصطفى الحفناوى قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة جـ ٤ الإدارة والاستغلال ص ١٩-٢٠ .

(٤٨) د . مصطفى الحفناوى ، قضية قناة السويس ، ص ٣٣-٣٨ .

(٤٩) محافظ قناة السويس ، محفظة رقم ٢ ، ملحق ١٨٤ — ٨١-جـ ٥ ، ص ٦ دار الوثائق القومية بالقلعة .

(٥٠) مصطفى الحفناوى ، المصدر السابق ، ص ٤١-٥١ .

(٥١) محافظ قناة السويس ، محفظة رقم ٧ ، ملف ١٨٤ - ٨١-٢٧ ص ٤١-٤٢ ، دار الوثائق القومية .

(٥٢) مصطفى الحفناوى ، قناة السويس ، مشكلاتها المعاصرة ج ٢ النزاع المصرى البريطانى ، ص ٢٠ .

(٥٣) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مشكلة قناة السويس ، ١٨٥٤-١٨٥٨ ، ص ١٢ .

(٥٤) د . محمد مصطفى صفوت ، انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤-١٩٥١ ، ص ٢١-٢٢ .

(٥٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص ١٢ .

(٥٦) د . محمد مصطفى صفوت ، المصدر السابق ، ص ٤٠-٤١ .

(٥٧) عقد الإمتياز الثانى ألغت أحكامه ، أحكام الإمتياز الأول والتى تتعارض مع الإمتياز الثانى .

(٥٨) عبد العزيز الشناوى (الدكتور) و د . جلال يحيى ، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ص ٥٧٥-٥٨٤ .

(٥٩) نفس المصدر ، ص ٥٨٥ .

(٦٠) نفس المصدر والصفحة .

(٦١) والدكتور مصطفى الحفناوى وهو من أبرز المصريين الذين أفنوا زهرة شبابهم دفاعاً عن قضية قناة السويس ، وقدم خلاصة أفكاره فى رسالة علمية حصل بها على درجة الدكتوراه فى القانون من جامعة باريس ١٩٥١ بتقدير جيد جداً ، وفى هذه الرسالة طالب بتصفية شركة القناة . وبعد أن عاد إلى مصر واصل دفاعه عن قضيته فأسس دار قناة السويس ، وصحيفة ومطبعة قناة السويس .

راجع : مصطفى الحفناوى ، قضية قناة السويس ص ٥١٣ .

(٦٢) مصطفى الحفناوى ، نفس المصدر ص ٦١ .

(٦٣) عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل ج ٢ الطبعة الثانية ص ٣٤-٤٩ .

(٦٤) محافظ قناة السويس محفظة رقم ١٢ ملف ١٨٤ - ٨١-٧٦ ، ص ١٠٣ .

(٦٥) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الإقتصادية ، المجلد الثانى ، العدد الثالث ١٩٤٩ ، ص ١٧٦ .

(٦٦) قناة السويس ، محفظة رقم (٧) ملف ١٨٤ - ٨١-٢٧ ، ص ٤١ - ٤٢ .

(٦٧) قناة السويس ، محفظة رقم (٢) ملف ١٨٤ - ٨١-٤ جزء (١) ، ص ٨٧-١٧٧ .

(٦٨) مجلس النواب ، جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠ ، ص ٩١ .

(٦٩) د . نبيل عبد الحميد ، النشاط الإقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى ١٩٢٢-١٩٥٢ ، ص ٣٧٧ ، ٣٨٥-٣٨٧ .

(٧٠) قناة السويس ، محفظة رقم (٢) ملف ١٨٤ - ٨١-٤ ج ١ ص ٨٧ .

(٧١) وفى ذلك راجع : عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل ج ٢ ، ص ٢٥-٧٧ .

(٧٢) د . مصطفى الحفناوى ، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ج ٤ الإدارة والاستغلال ص ٦٢٢ .

(٧٣) د . عبد العزيز الشناوى ، جلال يحيى ، المصدر السابق ص ٥٨٢ .

(٧٤) د . مصطفى الحفناوى ، قضية قناة السويس ، ص ٧٠ .

والجدير بالذكر أن هذه الشركة ظلت قائمة حتى تأميم القناة فى سنة ١٩٥٦ .

(٧٥) كان قد قرر فى سنة ١٩٣٧ أن تأخذ مصر مبلغ ثابت قدره ٣٠٠٠٠٠ ج .م فى العام من أرباح القناة ، ثم زيد هذا المبلغ بعد ذلك فى سنة ١٩٤٩ على أساس احتساب حق مصر من الأرباح بنسبة ٧ ٪ سنوياً بحد أدنى قدره ٣٥٠٠٠٠ ج . م — راجع :

وثائق قناة السويس ، محفظة رقم ٣٨ ملف ١٨٤ — ٨١-٢٤٦ جـ ١ ، ص ٥٢ .

(٧٦) الجنيه المصرى الذهب يساوى ٢٥ فرنك فرنسى و ٢٠ قرش من العملة المصرية الفضية تساوى ٥ فرنكات فرنسية ، وذلك حسب ما ورد فى الإحصائيات المصرية لسنة ٢٣ — ١٩٢٤ م . ومعنى هذا أن العشر فرنكات فرنسية بمعيار الفضة تساوى ٤٠ قرش مصرى بمعيار الفضة أيضاً .

وفى ذلك راجع :

(٧٧) **Annuaire Statistique de l'Egypte, 1923 - 1924, p. 548.**

Ibid, p. 357.

(٧٨) راشد البرادى (الدكتور) ومحمد حمزة عليش ، التطور الإقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، ص ١١٧ .

(٧٩) **Annuaire Statistique de l'Egypte, Op. Cit., p. 360 - 361.**

(٨٠) الرافعى ، عصر إسماعيل جـ ٢ ص ٢٥ .

(٨١) إحصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر ، يونيو ١٩٤٢ ، ص ١٠٦٨ .

(٨٢) محمد رشدى ، التطور الإقتصادى فى مصر جـ ١ ، ص ٩١ .

(٨٣) د . مصطفى الحفناوى ، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة جـ ٢ ، النزاع المصرى البريطانى ، ص ٤٦ .

(٨٤) إحصاء شركات المساهمة يونيو ١٩٤٢ ، ص ١٠٦٨ .

(٨٥) محمد رشدى ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .

(٨٦) إحصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٢ ، ص ١٠٦٨ .

(٨٧) الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٢٧-٢٨ .

(٨٨) إحصاء شركات المساهمة . يونيو ١٩٤٢ ، ص ١٠٦٨ .

(٨٩) كانت أسعار القطن المصرى قد تراجعت بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية فى أوائل سنة ١٨٦٥ ، وفتح الأسواق أمام القطن الأمريكى .

(٩٠) الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٢٩-٣٠ .

(٩١) نبيل عبد الحميد (الدكتور) الاستثمارات الألمانية فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر (١٨٧١ — ١٩١٨) « دراسة قدمت إلى ندوة العلاقات المصرية الألمانية المنعقدة بمقر جامعة عين شمس فى الفترة من ٢-٥ نوفمبر ١٩٨٠ .

(٩٢) إحصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٢ ، ص ١٠٦٩ .

(٩٣) نبيل عبد الحميد (الدكتور) المصدر السابق .

(٩٤) د . أمين عبد اللا ، تاريخ مصر الإقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، ص ٢٩١ .

(٩٥) **Crouchley, Foreign Investments In Egyptian Companies, p. 18.**

— إحصاء شركات المساهمة يونيو ١٩٤٢ ، ص ١٠٦٩ .

– أمين عبد اللا ، المصدر السابق ، ص ٢٩٣ .

ويجب التنويه هنا إلى أن عبد الرحمن الرافعى قد ذكر أن قيمة هذا القرض ٢,٨٠٠,٠٠٠ ج إنجليزى وهو بذلك يختلف عن المصادر الثلاثة المذكورة ، والتى ذكرت أن قيمة القرض ٢,٠٨٠,٠٠٠ ج إنجليزى .

راجع : الرافعى ، عصر إسماعيل ج ٢ ص ٣١ .

(٩٦) د . نبيل عبد الحميد ، النشاط الإقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى ١٩٢٢-١٩٥٢ ، ص ٢٦٢ .

(٩٧) D. Lands, op. cit., p. 339 - 340.

(٩٨) الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٣٣-٣٤ .

(٩٩) جون مارلو ، المصدر السابق ، ص ٢٣٨ .

(١٠٠) – إحصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٢ ، ص ١٠٦٩ .

– الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .

(١٠١) جون مارلو ، المصدر السابق ، ص ٢٣٨ .

(١٠٢) إحصاء شركات المساهمة . يونيو ١٩٤٢ ، ص ١٠٧٠ .

(١٠٣) الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٤٥-٤٦ .

(١٠٤) د . نبيل عبد الحميد ، النشاط الإقتصادى للأجانب و أثره فى المجتمع المصرى سنة ١٩٢٢-١٩٥٢ ، ص ١٥ .

(١٠٥) الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .

(١٠٦) الرافعى ، عصر إسماعيل ج ٢ ، ص ٤٩ .

(١٠٧) أمين عبد اللا (الدكتور) المصدر السابق ، ص ٢٩٧-٢٩٨ .

(١٠٨) محمد رشدى ، المصدر السابق ، ص ٩٦ .

(١٠٩) الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(١١٠) إحصاء شركات المساهمة . يونيو ١٩٤٢ ، ص ١٠٧١ .

(١١١) الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٥٩-٦٠ .

(١١٢) John Marlowe, Anglo-Egyptian Relation 1880 - 1956, p. 94.

(١١٣) الرفاعى ، المصدر السابق ، ص ٦١ .

(١١٤) راشد البراوى (الدكتور) وحمزة عليش ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ .

(١١٥) Cromer, Modern Egypt, p. 10 - 11.

(١١٦) محمد رشدى ، المصدر السابق ، ص ٩٨ .

(١١٧) J. Marlowe, Op. cit., p. 97 - 98.

(١١٨) محمد رشدى ، المصدر السابق ، ص ٩٨ .

(١١٩) وفى ذلك راجع :

نبيل عبد الحميد (الدكتور) الأجانب و أثرهم فى المجتمع المصرى سنة ١٨٨٢ - ١٩٢٢ ، ص ٧٠ رسالة ماجستير غير منشورة تحت إشراف أ . د . جمال زكريا قاسم . آداب عين شمس ، مايو سنة ١٩٧٦ ».

(١٢٠) هذا وإن وجدت بعض الأموال الأجنبية التى عملت فى مجال المرافق العامة ، قبل الإحتلال ، ولكن نسبتها كانت محدودة إذا قورنت بضخامتها بعد الإحتلال .

(١٢١) وحول هذا الموضوع راجع : نفس المصدر السابق .

الفصل الأول

المعارضة الوطنية وإرهاصات الثورة

د. رءوف عباس حامد

شهد مطلع النصف الثانى من القرن التاسع عشر سعياً حثيثاً من جانب القوى الإمبريالية الأوروبية لنصب شباكها حول مصر ، وكانت بريطانيا وفرنسا فى طليعة تلك القوى الحريصة على اكتساب أكبر قدر ممكن من النفوذ فى هذا البلد الذى يتمتع بموقع استراتيجى فريد بين أوربا ومستعمراتها فى الشرق . وقصة الصراع بين الدولتين على مصر قديمة قدم القرن الثامن عشر ، ومحاولاتهما للحصول على مزايا استراتيجية فى عصر محمد على من خلال المشروع الإنجليزى لربط البحرين الأحمر والمتوسط بطريق برى ، والمشروع الفرنسى لربطهما بقناة بحرية — تلك المحاولات التى باءت بالفشل — معروفة متواترة . ولم يقف صمود محمد على وحرصه على امتلاك زمام المبادرة حجر عثرة فى طريق المساعى الفرنسية والإنجليزية لتحقيق مغانم استراتيجية فى مصر فحسب ، بل كان نظام مصر الاقتصادى — فى عهده — لا يسمح بتسرب رأس المال الأجنبى لينخر فى عظام البنيان الاقتصادى الذى أقامه محمد على بالاعتماد على إمكانات مصر الذاتية وحدها .

لذلك لم يكن غريباً أن تتضمن جهود بريطانيا لتحطيم قوة مصر العسكرية فى عصر محمد على ومناصرة الباب العالى توقيع معاهدة بالطة ليمان الشهيرة مع الدولة العثمانية (١٦ أغسطس ١٨٣٨) التى نصت على إلغاء الاحتكار فى أراضى الدولة (ومن بينها مصر) وحرية الرعايا البريطانيين فى ممارسة التجارة مع الأهالى ، وتحديد الضرائب الجمركية على الواردات والصادرات ، فقد كان تحطيم الاقتصاد المصرى عن طريق فتح السوق المصرية على مصراعيها أمام التجارة الأوروبية هدفاً تسعى إليه

السياسة الإمبريالية للتسرب إلى مصر ، وإخضاعها لسيطرتها ، كذلك حرصت بريطانيا على أن تتزعم المجمع الإمبريالي في وضع التسوية الخاصة بمصر — والتي حددت وضع مصر الدولي حتى إعلان الحرب العالمية الأولى — وهو ما عرف بمعاهدة لندن ١٨٤٠ ، وأقامت من نفسها حكماً بين مصر والدولة العثمانية صاحبة السيادة عليها ، وألزمت محمد على بتنفيذ المعاهدات المبرمة بين السلطان والدول الأوربية (وفي طليعتها معاهدة بالطة ليمان)[1] .

وتحت جناح معاهدة لندن تلك ، خلقت الظروف الموضوعية الملاءمة التي نما في ظلها النفوذ الاستعماري الأوربي في مصر نمواً سرطانياً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بعد أن تحطمت المحاولات المستميتة للمقاومة في أواخر عهــد محمد على وإبراهيم ومطلع عهد عباس الأول ، وفتح الباب على مصراعيه أمام الاحتكارات الأوربية في عهد سعيد وإسماعيل ، فاحتدم التنافس بين القوى الإمبريالية حول تدعيم مراكزها السياسية في مصر وتصدير رؤوس الأموال إليها ، وزيادة حجم جالياتها ، وتوسيع نطاق نشاطها الاقتصادي ، والاستحواذ لرعاياها على أكبر قدر ممكن من الوظائف الحكومية .

وبعبارة أخرى ، فقد الاقتصاد المصري استقلاليته التي تحققت على مدى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وتمت بخطى سريعة عملية إدماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي كاقتصاد تــابع ، وتحقق ذلك عن طريق القروض الشهيرة التي عقدتها الدولة في عهد سعيد وإسماعيل بفوائد باهظة (بلغت نحو ضعف سعر الفائدة العالمي) ، كما وجد رأس المال الصناعي في مصر سوقاً هامة لا ينافسه فيها أحد وخاصة بعد تصفية النشاط الصناعي الذي شهده عصر محمد على يومئذ ومنذ بداية تلك الهجمة الإمبريالية الشرسة ، حرص رأس المال الأوربي على الدخول في علاقة مباشرة مع المنتجين المصريين (الفلاحين) عن طريق الاشتغال بالربا[2] ، فيقدمون القروض المالية للفلاحين بشروط مجحفة (تراوح سعر الفائدة الســائد في الريف المصري في السبعينات ١٠ ٪ — ١٢ ٪ شهرياً) ثم يستولون على أطيان من يعجزون عن سداد ما عليهم من ديون (وما كان أكثرهم) ، ولعبت المؤسسات القانونية الأجنبية (القضاء القنصلي ، ثم المحاكم المختلطة منذ ١٨٧٦) دوراً هاما في تثبيت سهام رأس

المال الأجنبي فى جسد الاقتصاد المصرى . وهيأت لهم الأزمة الاقتصادية التى عانت منها مصر فى منتصف الستينات بسبب كساد تجارة القطن نتيجة انتهاء الحــرب الأهلية الأمريكية فرصة ذهبية لتحقيق ذلك ، بقدر ما هيأت لهم فرصة التحضير النهائى لإحكام السيطرة السياسية على البلاد .

فقد عجزت الحكومة عن سداد ديونها ، ودخلت فى دوامة الاستدانة من البيوت المالية الأوروبية لتسديد الديون ، واضطرب حبل سياستها المالية نتيجة إرهاقها لجماهير المنتجين بالضرائب التى أصبحت عبئاً تنوء به كواهل الفلاحين ، حتى إذا عجزت الموارد المالية للحكومة عن سداد الديون وتراكمت أقساطه عليها ، حققت بريطانيا أول كسب استراتيجى عندما باعتها مصر حصتها فى أسهم قناة السويس ، ثم توالى الضغط الامبريالى الذى اتخذ شكل حماية مصالح الدائنين كمظهر لصراع خفى بين بريطانيا وفرنسا حول اغتصاب مصر ، فكانت بعثة كيف الإنجليزية ثم بعثة جوشن — جوبير الإنجليزية — الفرنسية ثم إنشاء صندوق الدين ، وفرض الرقابة الثنائية على مالية مصر ، وإيقاف مايزيد على نصف موارد البلاد المالية لحساب سداد أقساط الدين العام ، ثم تشكيل لجنة التحقيق العليا الأوروبية ، وغل يد الخديو اسماعيل عن طريق إنشاء مجلس وزراء ضم وزيرين أوربيين (إنجليزى وفرنسى) . إلى غير ذلك من تطورات دفعت مصر فى النهاية إلى الوقوع بين براثن الاحتلال البريطانى[٣] .

وأمام تدفق تيار التدخل الأجنبى العارم ، برز التناقض بين السلطة الشرعية الأوتوقراطية (الخديو) ورأس المال الأجنبى من ناحية ، وبين القوى الاجتماعية المصرية التى أضيرت من جراء السيطرة المالية الأوروبية ورأس المال الأجنبى من ناحية أخرى ، فكانت تلك المعارضة الوطنية المتنامية التى لعبت دوراً بارزاً فى التمهيد لثورة مصرية حقيقية عام ١٨٨١ — ١٨٨٢ هى التى عرفت بالثورة العرابية .

منـــاخ المعـــارضة :

وكانت الظروف التى مرت بها البلاد فى السبعينات حيث ازدادت وطأة التدخل الأجنبى بحجة حماية مصالح الدائنين ، وبدأ يتحول الضغط الإمبريالى إلى وصاية أجنبية على مالية البلاد تمثلت فى صندوق الدين والمراقبة الثنائية ثم المحاكم المختلطة ، بالإضافة

إلى تراكم السخط الشعبي نتيجة اشتطاط الحكومة فى جباية الضرائب فى وقت بلغت فيه احوال الفلاحين حداً كبيراً من السوء ، كان ذلك كله من قبيل تهيئة المناخ لمعارضة سياسية تمت تلقائياً ومهدت لثورة وطنية شاملة وساعدت على نموها عوامل أخرى توفرت فى النصف الثانى من السبعينات .

فقد لعبت الصحافة الوطنية الوليدة دوراً بارزاً فى التوعية والتعبئة السياسية التى ميزت مناخ المعارضة الوطنية فى تلك السنوات ، فمنذ صدرت « الوقائع المصرية » كجريدة حكومية فى عصر محمد على ، لم تكن هناك صحيفة مصرية مستقلة عن الحكومة حتى كان عصر اسماعيل ، فبدأ ظهور صحف جديدة كان بعضها يحظى بتشجيعه الأدبى ودعمه المادى ، وكان بعضها الآخر مستقلا عن نفوذه خارجاً عن إطار توجيهه . وقد كانت « صحيفة وادى النيل » (١٨٦٦ — ١٨٧٢) منذ نشأتها حتى توقفها عن الصدور تحظى بدعم الخديو اسماعيل وتعبر عن أفكاره وتدافع عن سياسته وإلى جانبها صدرت جريدة « نزهة الأفكار » (عام ١٨٦٩) التى حررها إبراهيم المويلحى ومحمد جلال وساعدهما اسماعيل على إصدارها ثم مالبثت أن توقفت عن الصدور بعد العدد الثانى لأن ما كانت تنشره من مقالات لم يرق للخديو .

ولكن منذ عام ١٨٧٦ بدأت مصر تشهد نهضة صحفية بفضل تشجيع اسماعيل لفريق من المثقفين الشوام الذين نزحوا إلى مصر فراراً من استبداد السلطان عبد الحميد الثانى ، فى ديسمبر ١٨٧٥ حصل سليم تقلا على ترخيص بإصدار جريدة « لاتتداخل بالأمور السياسية » هى جريدة « الأهرام » التى مالبثت أن أصبحت منبراً للمصالح الفرنسية فى مصر ردحاً طويلا من الزمان . وعلى صفحات الأهرام بدأ الشيخ محمد عبده — تلميذ السيد جمال الدين الأفغانى — ينشر بعض المقالات التى عبر فيها عن أهمية الصحافة فى التوعية السياسية والثقافية والدينية ودعا إلى الأخذ بعلوم الغرب التى يكمن فيها سر قوة أوربا .

ثم مالبث جمال الدين الأفغانى أن شجع تلاميذه على إصدار صحف مستقلة تعبر عن أفكار السيد وجماعته واستثمر صلاته الطيبة برياض باشا لحصول على التراخيص اللازمة لإصدار تلك الصحف . فأصدر تلميذاه أديب اسحق وسليم النقاش جريدة « مصر » (عام ١٨٧٧) ثم « التجارة » عام ١٨٧٨ ، واستطاع تلميذه إبراهيم اللقانى أن يتولى

مسئولية تحرير جريدة « مرآة الشرق » التى أصدرها سليم العنحورى بتشجيع من اسماعيل عام ١٨٧٩ ، وكذلك أصدر تلميذ آخر لجمال الدين الأفغانى هو يعقوب صنوع أول صحيفة هزلية فى مصر حملت عنوان « أبو نضارة » عام ١٨٧٧ ، ولكنها توقفت عن الصدور بعد العدد الخامس عشر لانتقاداتهـا اللاذعة لنظام الحكم ، ولتعريضها بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسيات اسماعيل ، ونفى صاحبها إلى باريس ليصدر صحيفته من هناك ، ويهربها إلى مصر بالبريد ، مما سبب أرقاً بالغاً للحكومة .

وفى نفس العام (١٨٧٧) ، أصدر تلميذ آخر للأفغانى هو ميخائيل عبد السيد ، جريدة « الوطن » ، لتصبح منبراً من منابر المعارضة السياسية فى مصر[٤] .

ولعبت تلك الصحف دوراً هاماً فى إيجاد « رأى عام مصرى » مناوىء للتدخل الأجنبى فى مصر ، بما كان ينشر فيها من مقالات تحذر من خطر الزحف الأوربى على بلدان الشرق ، وزادت نبراتها حدة منذ منتصف عام ١٨٧٨ ، عندما ضيقت القوى الأوربية الخناق على اسماعيل فأطلق للصحافة العنان لتنتقد السياسة الإمبريالية عموماً ، وخاصة أن تلك الصحف كانت قد انتهزت فرصة إعلان الدستور فى الدولة العثمانية (١٨٧٦) لتنبه الأذهان إلى أخطار الاستبداد ، وتفتحها على التمسك بحق الشعب فى توجيه جهاز السلطة نحو السياسة التى تخدم مصالح الأمة ، كما انتهزت الصحافة فرصة الحرب بين الترك والصرب (١٨٧٦) ، ثم بين الترك والروس (١٨٧٧ — ١٨٧٨) لتتحدث عن مطامع أوربا فى الشرق ، وتحذر المصريين من مطامع الاستعمار[٥] .

وهيأ ذلك كله المناخ الملائم لمعارضة سياسية وطنية ، بفضل تأثير جمال الدين الأفغانى وتلاميذه .

نمو المعـــارضة :

وفى هذا المنـــاخ ، نمت المعارضة السياسية من خلال مجلس شورى النواب ، باعتباره الهيئة النيابية المعبرة عن المصالح المصرية الوطنية ، تلك المصالح التى غابت عن أذهان القوى الأوربية عند وضعها لتسويات الديون ، فأغفلت حقوق من دفعوا القروض الوطنية التى فرضتها الحكومة على الأهالى وهما : دين المقابلة ودين الروزنامة ولم، تهتم إلا بحقوق الدائنين الأجانب . فوفرت لها الضمانات ،وتدخلت فى مصر باسم أصحابها .

وقد أنشىء « مجلس شورى النــواب » عام ١٨٦٦ بقرار من الخديو اسماعيل ، فلم يكن تأسيسه وليد تطور طبيعى للصراع بين الجماهير والسلطة الأوتقراطية بغرض الحصول على حــق المشاركة فى السلطة ، وتقييد صلاحيات الحاكم بقيود دستورية تحفظ للأمة حقوقها ، وتحدد التزامات الحاكم أمام شعبه ، وإنما كان قيام « مجلس شورى النواب » بمثابة منحة من الخديو ، وهو أمر قد يبدو غريباً فى بابه ، وخاصة أن الحركة السياسية لم تكن قد تبلورت — عندئذ — بالشكل الذى يؤدى إلى قيام حياة نيابية .

وقد ذكر مالورتى أن تلك الخطوة التى أقدم عليها الخديو اسماعيل كانت ثمرة ضغوط داخلية وخارجية . فقد بدأ ضيق الشعب بالضرائب الفادحة التى أخذت تتزايد تبعاً لاحتدام الأزمة المالية ، كما أن الدول بدأت تفقــد ثقتها بالمالية المصرية ، ومن ثم حرص الخديو على تفريغ تلك الضغوط بإقامة مجلس شورى النواب(٦) .

وليس ثمة مايؤيد هذا الرأى ، لأن ضيق الشعب — وخاصة الأعيان — بالضرائب الفادحة لم يكن قد وصل إلى حد تفجير السخط ، وقيام حركة معارضة سياسية للحكومة . كما أن المجلس الجديد لم يكن ليغير من الأوضاع المالية للبلاد شيئاً ، ولم تفقد الدول ثقتها بالمالية المصرية إلا فى عام ١٨٧٥ عندما تفاقمت الأزمة المالية ، ومن ثم فإن الدافع الحقيقى الذى جعل اسماعيل يقدم على تلك الخطوة هو رغبته فى توريط الأعيان بإشراكهم فى تحمل تبعة سياسته المالية ، وتنفيذ مايعن له إصداره من قرارات وخاصة أن أعضاء المجلس الجديد اختيروا من بين الأعيان ، فإذا أشركهم الخديو فى تقرير سياسته المالية ، كان من السهل أن تنفذ تلك السياسة دون معارضة بحكم ما لهؤلاء من وزن فى الريف(٧) .

ومن ثم كان إنشاء مجلس شورى النواب فى أكتوبر ١٨٦٦ وفقاً للائحة خاصة صدر بها أمر من الخديو ليتولى النظر فى « المنافع الداخلية . . . . والمسائل التى تراها الحكومة من خصائص المجلس » ، ويدلى المجلس برأيه فيما يعرض عليه من أمور ، ثم يبلغ ما استقر عليه الرأى إلى « المجلس الخصوصى » ، ثم إلى الخديو الذى له وحده حق قبول أو رفض وجهة نظر المجلس (البند الثانى من اللائحة)(٨) .

ويتضح من ذلك أن الحكومة لم تحدد اختصاصات المجلس بشكل واضح وأبقت لنفسها حق عرض ماتشاء من المسائل عليه ، دون أن تتقيد بإعطاء المجلس حق النظر فى مسائل بعينها ، وجعلت سلطة رئيس المجلس الذى كان يعينه الخديوى من بين كبار الذوات الأتراك – مطلقة فى إدارة العمل بالمجلس وخضع المجلس لإشراف نظارة الداخلية ، فكان لابد من الحصول على موافقتها على مناقشة المقترحات التى يتقدم بها الأعضاء (بند ١٥) ، وكانت القرارات التى يتخذها الخديو فى أمر من أمور البلاد الداخلية تتلى بالمجلس ، وتعتبر نافذة المفعول بمجرد تلاوتها غير قابلة للمناقشة (بند٤٤) . وبذلك كان مجلس شورى النواب أقرب إلى الهيئة الإدارية منه إلى الهيئة النيابية .

وكان المجلس يتكون من ٧٥ عضواً ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ، واشترط فى الناخب أن لايقل عمره عن ٢٥ عاماً ، وأن يكون من « أولاد الوطن »،وأن « لايكون من الأشخاص الذين حكم على أموالهم وأملاكهم بأحكام الإفلاس . . . . أو من الفقراء » أوأن يكون قدصدر ضده حكم يخل بالشرف . وخصصت ستة مقاعد لنواب القاهرة والإسكندرية وبعض الثغور والمدن الأخرى . أما بقية المقاعد ، فقد خصصت لنواب الأقاليم الذين يتم انتخابهم بواسطة شيوخ القرى الذين كانوا يجتمعون بالمركز لانتخاب نائب القسم من بينهم[٩] ، ومن ثم كانت غالبية أعضاء المجلس من العمد والأعيان ، ولما كانوا يمثلون القيادات التقليدية للريف ، فإن الحكومة تكسب من وراء إشراكهم فى تقرير سياستها تأييد جماهير الفلاحين لتلك السياسة .

لذلك صرف أعضاء مجلس شورى النواب معظم جهدهم إلى المسائل التى كانت تتعلق بالمجتمع الريفى ، كالرى والزراعة وحيازة الأطيان الزراعية .

وقد استطاعت الحكومة أن تضمن بقاء المجلس فى الإطار الذى حددته له لفترة غير قصيرة ، فأقر السياسة المالية للحكومة فى أدوار الانعقاد المتتالية حتى عام ١٨٧١ ، وصدر قانون المقابلة بعد انفضاض المجلس فى نهاية دور انعقاد ١٨٧١ ، ثم لم يدع المجلس إلى الانعقاد فى عام ١٨٧٢ ، ولم يرتفع أى صوت بالاحتجاج على قانون المقابلة أو للمطالبة بدعوة المجلس إلى الانعقاد ، وعندما دعت الحكومة المجلس إلى

الانعقاد عام ۱۸۷۳ امتثل للأمر ، وأقر الإجراءات المالية التى اتخذتها الحكومة دون أدنى اعتراض رغم مساسها بمصالح المشتغلين بالزراعة .

ثم مالبثت الحكومة أن تجاهلت المجلس ، فلم تدعه للإنعقاد عامى ١٨٧٤ و ١٨٧٥ ، وهى الفترة التى شهدت عقد القروض الكبيرة وارتباك الميزانية المصرية وقدوم بعثة كيف Cave لفحص الأحوال المالية للبــلاد ، وما تبع ذلك من ضغوط مارستها القوى الأوربية لمصلحة الدائنين ، وأخيراً اضطرت الحكومة إلى دعوة مجلس شورى النواب للانعقاد فى عام ١٨٧٦[١٠] .

ولكن أعيان البلاد الذين لم يخرجوا عن الإطار الذى حددته لهم الحكومة طوال السنوات العشر السابقة ، والذين لم يتجاوز اهتمامهم بالقضايا العامة حدود المصالح الزراعية ، مالبثوا أن تجاوزوا حدود الإطار الذى فرض عليهم ، وبدأوا يلعبون دوراً بارزاً فى الحياة السياسية للبلاد .

فكانت بداية المعارضة السياسية المنظمة داخل مجلس شورى النواب أثناء دور انعقاد ١٨٧٦ ، حين دعا الخديو اسماعيل المجلس للنظر فى إعادة العمل بقانون المقابلة ، فووجهت الحكومة بمعارضة صريحة من الأعضاء ، إذ طالب عثمان الهرميل (عمدة محلة مرحوم — غربية) الحكومة بأن تحدد — أولا — الطريقة التى تنوى اتباعها لــرد المبالغ التى حصلت عليهــا من المقابلة فيما لو أبطل العمــل بالقانون ، وذكر أن مجموع ماحصلته الحكومة من المقابلة بلغ — حتى ذلك الحين — ١٢ أو ١٣ مليوناً من الجنيهات ، وأن من حق المجلس أن ينظر فى ميزانية عام ١٨٧٥ ليقف على حركة الإيرادات والمصروفات ، وليعلم حجم الديــون ومدى استهلاكها . ووافق المجلس على مقترحات الهرميل فشكلت لجنة من ثلاثة أعضاء توجهت إلى نظارة المالية للاطلاع على الميزانية والحصول على البيانات المطلوبة ، ثم وضعت تقريراً انتهت فيه إلى اقتراح إعادة العمل بقانون المقابلة بسبب تعذر رد المبالغ التى حصلتها الحكومة منها ، وحتى تستطيع الحكومة سداد ما عليها من ديون للأجانب[١١] .

وكان هــذا القرار يتفق مع مصــالح الأعيان الذين كان يهمهم أن يستمر العمل بقانون المقابلة لعجز الحكومة عن سداد ماحصلته منها ، وحتى يتمتعوا بتخفيض نصف ضريبة الأطيان ، وتتدعم حقوق ملكيتهم للأطيان الخراجية حسبما جاء بقانون

المقابلة ، وهم يوفرون — فى نفس الوقت — للحكومة مورداً مالياً قد يخفف من الضغوط الأجنبية عليها .

وزادت حدة المعارضة السياسية داخل مجلس شورى النواب فى عام ١٨٧٨ الذى بلغ فيه الضغط الأوربى — السياسى والاقتصادى — ذروته ، فأرغم الخديو على التخلى عن بعض سلطاته لمجلس وزراء أنشىء لأول مرة برئاسة نوبار باشا (٢٨ أغسطس ١٨٧٨) ، ومثلت فيه المصالح الأوربية بوزيرين أحدهما إنجليزى للمالية والآخر فرنسى للأشغال العمومية .

وتآزرت جميع القوى الاجتماعية للتخلص من وزارة نوبار التى عرفت بـ « الوزارة الأوربية » ، والحد من التدخل الأجنبى فى شئون البلاد . وكانت الخزانة تعانى الإفلاس ، فلم تصرف مرتبات الجنود ومعظم الضباط وموظفى الحكومة لمدة عشرين شهراً ، وازداد بؤس الفلاحين نتيجة اضطراب أحوال الرى ، واستهلت الوزارة عهدها بعقد قرض جديد بشروط مجحفة ، وأخذ ريفرز ولسون — ناظر المالية — يتوسع فى تعيين الموظفين الأجانب بمرتبات ضخمة فى الوقت الذى خفضت فيه رواتب الموظفين المصريين ، وأغلقت المدارس بحجة الاقتصاد ، وفصل مئات الضباط دون أن يتسلموا مستحقاتهم ، مما دعا المصريين إلى الاعتقاد بأن ولسون ونوبار يرميان إلى تسليم مصر للأجانب .

وزادت الحكومة الضرائب ، وطالبت الفلاحين بأداء أموال الأطيان قبل موسم جنى المحصول ، وتشددت فى جمعها حتى اضطر الفلاحون إلى أن يبيعوا محصول ١٨٧٨ — ١٨٧٩ بربع قيمته لكى يتخلصوا من إيذاء جباة الضرائب ، وملك الرعب قلوب الفلاحين حين رأوا الحكومة تشكل لجنة لمسح الأطيان برئاسة موظف انجليزى ، وبدت هذه العملية على أنها مقدمة لزيادة ضريبة الأطيان ، فى الوقت الذى استفحلت فيه المجاعة فى الصعيد . وشاع عـــزم الحكومة على زيـــادة الضرائب على الأطيـــان العشورية ، فهرعت وفـــود الأعيان إلى القاهرة (يناير ١٨٧٩) ، وأعلنـــوا أن البلاد لاتستطيع تحمل الأعباء المالية الملقاة على عاتـــق الأهالى ، وطالبـــوا بتخفيف الضرائب والحد من تعنت جباتهـــا [١٢] .

واضطر الخديو إلى ممالأة الأعيان ليستعين بهم على مناوأة التدخل الأجنبى فى شئون

البلاد والتضييق على سلطته ، فشجع الأعيان على المضى فى معارضة الحكومة ، مما أدى إلى زيادة ثقة أعضاء مجلس شورى النواب بأنفسهم ، وإحساسهم بالمسئولية الملقاة على عاتقهم[١٣] .

واشتد حنق أعضاء مجلس شورى النواب على الوزارة الأوربية حين تعمد ريفرز ولسون — ناظر المالية — إغفال الرد على بعض البيانات والاستفسارات التى طلبها المجلس منه ، ورفض المثول أمام المجلس ، وطلب أن يحضر بعض الأعضاء إلى النظارة للتداول معه فيما يعن لهم من أمور . واضطر المجلس إلى الاستجابة لهذا الطلب ، فأوفد لجنة من خمسة أعضاء لمقابلة ناظر المالية وبحث الأمر معه دون الالتزام بأى شىء قبل الرجوع إلى المجلس ، ولكن ولسون استمر فى المماطلة ، فلم يرسل مشروعات نظارته إلى المجلس[١٤] .

وأدى ذلك إلى إثارة ثائرة الأعضاء، فقدم ستة عشر عضواً منهم[١٥] مذكرة إلى المجلس (يناير ١٨٧٩) نددوا فيها بتجاهل الحكومة طلبات المجلس المتكررة بمزاولة حقوقه فى نظر الميزانية . وترتب على ذلك أن أخذت الحكومة تفرض الضرائب وفق هواها دون حسيب أو رقيب ، وزادت ضريبة الأطيان وغيرها من الضرائب الشخصية بالإضافة إلى المقابلة . وطالبوا المجلس ببحث هــذه الأمور ، وتوفير الوسائل التى تكفل رفع هذه المغارم عن الأهالى أو تخفيضها ، ووضع نظام ثابت للضرائب تحصل على أساسه ، مع مراعاة أن تكون مواعيد السداد موافقة لمواسم جنى المحصول . وذيلوا المذكرة بأنهم إنما يقدمون هذه المقترحات لإنقاذ البلاد والأهالى ، على اعتبار أن هذا الأمر من حقوقهم « المقدسة ولاشىء فيه مما يخل بالقوانين العادلة[١٦]» . فاستقر رأى المجلس على ضرورة حضور ناظر المالــية لمناقشــة المقترحات معه . ولكن حين أيقن الأعضاء أن ولسون لايريد الاستماع إلى النــواب قرروا التداول فى موضوع الطلب فى غيبة ناظر المالية ، وكتبوا إلى الداخلية بمــا انتهى إليه الأمر حتى يبحث الموضوع فى ضوء مصالح الأهالى »[١٧] .

وبلغت ثقة الأعضاء بأنفسهم حد الاحتجاج على الحكومة لإصدارها قراراً يقضى بأن تتولى لجنة التحقيق العليا مهمة وضع لوائح أو نظم لجميع الجهات التى تعدموضع اهتمامها ، وذلك دون الرجوع إلى مجلس شورى النواب فى موضوع القرار . ونعى

الأعضاء على رئيس النظـــار تخطيه للمجلس ، رغـــم أنه « لايجهل حقوق مجلس النواب المقدسة ، التى لايصح انتهاكها » ، ورأى الأعضاء ضرورة استدعاء رئيس النظار لبحث الأمر معه ، وشكلوا لجنة من عشرة أعضاء لدراسة هذا الموضوع من الوجهة القانونية[١٨] .

وحضر نوبار أمام المجلس بجلسة ٢٢ يناير ١٨٧٩ ، وأدلى ببيان غامض ذكر فيه أن هذه المسألة لايمكن الـــرد عليها دون بحث الأمر فى مجلس النظار ، وعرض مايسفر عنه البحث على الخديو ليأمر بما يتبع فى هذا الموضوع . فلم يوافق النواب على الذريعة التى قدمها نوبار وطالبوا الحكومة بأن تعترف للمجلس بحقه الكامل فى النظر فى كل أمر من أمور البلاد . وزادت حدة المعارضة داخل المجلس ضد وزارة نوبار ، وبرز دور التجار إلى جانب الأعيان ، فتزعم المعارضة عبد السلام المويلحى ومحمود العطار — نائبا القاهرة — اللذان كانا من أخلص تلاميذ الأفغانى ، ومن كبار تجار العاصمة[١٩] .

وسقطت وزارة نوبار نتيجة تجمع قوى المعارضة ضدها ،ونتيجة مظاهرة الضباط المشهورة (١٨ فبراير ١٨٧٩) ، ولكن إصرار الدول الأوربية على تمثيل مصالحها فى الوزارة الجديدة التى رأسها محمد توفيق باشا ولى العهد ، بالإبقاء على الوزيرين الأوربيين وإعطائهما حق الفيتو ، زاد من حدة المعارضة التى اتخذت من مجلس شورى النواب قاعدة لها . فرأى الوزيران الأوربيان أن المصلحة تقتضى حل مجلس شورى النواب بحجة انقضاء فترة الثلاث سنوات المقررة لانعقاده (٢٧ مارس) ، وعندما أبلغ أعضاء المجلس بذلك القرار ثارت ثائرتهم ، ورفعوا عريضة إلى الخديو (٢٩مارس) اعترضوا فيها على مسلك الحكومة التى دأبت على امتهان حقوق المجلس ، كما احتجوا على المشروع المالى الذى أعدته « لجنة التحقيق العليا » — بالاشتراك مع ريفرزولسون — وكانت الحكومة تنوى إصداره ، ويرمى إلى إعلان إفلاس مصر وإلغاء دين المقابلة ، وأعلن الأعضاء رفضهم لهذا المشروع وامتناعهم عن تنفيذه ، وناشدوا الخديو المحافظة على حقوق المجلس[٢٠] .

وقد استقر رأى جبهة المعارضة — التى أصبحت تضم إلى جانب أعضاء مجلس شورى النواب الأعيان والذوات الأتراك والتجار والعلماء وبطريرك الأقباط وحاخام

اليهود — على إسقاط وزارة توفيق ، فعقدوا اجتماعات متتالية لهذا الغرض كان أهمها اجتماعاً عقد بمنزل اسماعيل راغب باشا (أوائل إبريل)[٢١] ، اتفقوا فيه على وضع بيان يتضمن مشروع تسوية مالية يعارضون به مشروع لجنة التحقيق العليا ، يجعل البلاد قادرة — بضماناتهم — على وفاء ديونها ، والمطالبة بتأليف وزارة وطنية ، وإقصاء الوزيرين الأوربيين عن منصبيهما ، وإعادة « المراقبة الثنائية » على مالية البلاد لتأمين حقوق الدائنين ، وتقرير نظام دستورى للبلاد تكون الوزارة فيه مسئولة أمام مجلس شورى النواب ، على أن يتم تعديل لائحة المجلس بمعرفة النواب أنفسهم . وأطلق المجتمعون على أنفسهم اسم « الجمعية الوطنية »[٢٢] .

وصيغت بنود ذلك البيان فى صورة مذكرة أصبحت تعرف بـ « اللائحة الوطنية » ، وقعها ممثلون للفئات التى اشتركت فى صياغتها ، فحملت توقيع ٧٣ من كبار الموظفين الوطنيين و ٩٣ من كبار الضباط ، و٦٠ من علماء القاهرة والإسكندرية ودمياط ، وبطريرك الأقباط ، وحاخام اليهود و٤١ من الأعيان ، و٦٠ عضواً من أعضاء مجلس شورى النواب . ورفعت تلك اللائحة إلى الخديو اسماعيل ، فأمر بترجمتها إلى اللغات الأجنبية ، ودعا قناصل الدول إلى مقابلته — بحضور زعماء الجمعية الوطنية — وسلمهم نسخاً من اللائحة ، وأبلغهم أنه مضطر للنزول على إرادة الأمة ، ولذلك فقد كلف محمد شريف باشا بتشكيل الوزارة ، وأرسل إلى الاستانة يطلعها على جلية الأمر[٢٣] .

واشتملت اللائحة على أربعة وثائق هامة هى : نسخة من عريضة مجلس النواب المرفوعة إلى الخديو فى ٢٩ مارس ، ونسخة من الالتماس الذى رفعه النواب إلى الخديو لإصلاح النظام السياسى للبلاد وإصدار الدستور ، والإعلان الرسمى الذى أصدره الخديو فى ٥ إبريل بقبول المقترحات المقدمة إليه ، ثم المشروع الوطنى للتسوية المالية .

وقد ذكر الموقعون على اللائحة أنهم فحصوا المشروع المالى الذى أعده ولسون فتأكد لهم أنه يتعارض مع مصالح مصر وشرفها الوطنى ، وأنهم يرون أن البلاد قادرة على مواجهة التزاماتها المالية ، على أن يحصل مجلس شورى النواب على حقوقه كاملة لمناقشة السياسة المالية والأمور الداخلية كالبرلمانات الأوربية سواء بسواء ، وأن يتولى الخديو تعيين رئيس الوزراء الذى يختار وزراءه دون تدخل من أحد ، ثم يصدق الخديو

على تعيين أولئك الوزراء ، ولايعد مجلس الوزراء مسئولا إلا أمام مجلس النواب وحده فيما يتعلق بالسياستين المالية والداخلية .

وفى الإعلان الرسمى الذى أصدره الخديو أكد رفضه لمبدأ عجز مصر عن سداد ديونها على نحو ما أعلن ولسون ، وتعهد بعدم العودة إلى نظام الحكم الفردى ، ولكنه لم يشر من قريب أو بعيد إلى توسيع حقوق مجلس شورى النواب فى المسائل المالية والداخلية ، ووافق على أن يحكم البلاد من خلال مجلس الوزراء المسئول أمام مجلس شورى النواب .

وتضمن المشروع الخاص بالتسوية المالية الوطنية التأكيد على الغبن الناتج عن إلغاء قانون المقابلة وعن المقترحات الخاصة بالتعويضات غير الكافية لمن دفعوا المقابلة ، وأن الإبقاء على المقابلة يوفر للحكومة موارد مالية تعينها على سداد ديونها ، وتخفيض فائدة الدين الموحد إلى ٥ ٪ . ولم تتضمن تلك التسوية المقترحة أى إشارة إلى إصلاح نظام الضرائب الذى سبق أن طالب به مجلس شورى النواب ولا إلى إلغاء الضرائب العديدة ذات العائد المحدود التى طالب المجلس بإلغائها كما لم تتضمن أى إشارة إلى تحديد مخصصات مالية معينة للأسرة الحاكمة لغل يد الخديو عن الإسراف فى الإنفاق مما يلقى ظلالا من الشك على أن هـذا الجانب من اللائحة الوطنية (التسوية المالية) كان من إملاء الخديو اسماعيل(٢٤) .

ولا غرابة فى ذلك ، إذا علمنا أن الشخصيات التى تصدت لزعامة « الجمعية الوطنية كانت وثيقة الصلة بالقصر فهى تضم السيد على البكرى نقيب الأشراف (ممثلا للعلماء والرؤساء الروحانيين والتجار والأعيان)، وإسماعيل راغب باشا، رجل اسماعيل (ممثلا لكبار الموظفين المدنيين) ، ومحمد راتب باشا (عن كبار الضباط) وأحمد باشا رشيد رئيس مجلس شورى النواب . مما يكشف النقاب عن دور اسماعيل فى تجميع تلك القوى المتباينة فى عمل سياسى موحد رغم ما بينها من تناقضات ، فهو إذا لم يكن مديراً لتلك الحركة فقد كان — على الأقل — مشجعاً لها ، محاولا توجيهها من طرف خفى عن طريق رجاله ، فى وقت ازداد فيه إحساسه بخطر التدخل الأجنبى ولكن بعد فوات الأوان .

وافتتحت وزارة شريف عملهـــا بإقرار مجلس شورى النواب على استمرار الانعقاد ، وقدمت للمجلس مشروع اللائحة الأساسية الجديدة التي أقرت مبدأ المسئولية الوزارية (مادة ٤٣) ونصت على أنه من حق النواب النظر فى الميزانية وتقرير الضرائب وطرق وأوقات تحصيلها بحيث لايجوز أن تفرض ضريبة دون موافقة المجلس (مادة٤٥). وبذلك أصبح الأعيان قاب قوسين أو أدنى من تحقيق أملهم المنشود فى أن يكون لهم صوت مسموع فى إدارة أمور البلاد[٢٥] .

ولكن القوى الأوربية لم تشأ أن تترك الموقف يفلت من يدها فسارعت إلى التدخل لدى الباب العالى لعزل الخديو اسماعيل ، وتم لها ما أرادت (٢٦ يونيو) ، ثم عطلت اجتماعات مجلس شورى النواب (٦ يوليو) بحجة أن نظر اللائحة الأساسية ولائحة الانتخابات يتطلب وقتاً طويلا ، وطلب من النواب العودة إلى قراهم ، فاستجابوا للطلب دون اعتراض يذكر ، مما يؤكد أنهم كانوا يعتمدون على مساندة الخديو اسماعيل لهم حين احتجوا على قرار تعطيل المجلس الذى أصدرته وزارة توفيق (٢٧ مارس) .

وهكذا بدأ توفيق عهده بالخضوع للضغط الأجنبى وتكريس الحكم المطلق وتصفية المعارضة السياسية ، فنفى جمال الدين الأفغانى إلى خارج البلاد (٢٤ أغسطس) ، وحدد نظام « المراقبة الثنائية بصورة جعلت للرقيبين نفوذاً واسعاً ، ثم تألفت لجنة دولية وضعت قانون التصفية (١٧ يوليو ١٨٨٠) الذى روعيت فيه حقوق الدائنين الأوربيين وحدهم وأغفلت حقوق الدائنين الوطنيين ، فأيد القانون الخاص بإلغاء دين المقابلة (الصادر فى ٦ يناير) والذى كان يقضى بإعادة ضرائب الأطيان إلى ما كانت عليه قبيل العمل بقانون المقابلة كما زادت الضرائب على الأطيان العشورية بمقدار ١٥٠ ألف جنيه سنوياً[٢٦] .

وهكذا مست التسوية المالية الأوربية مصالح كبار ملاك الأراضى الزراعية فى الصميم ، فزاد ضيق الأعيان والذوات بالتدخل الأجنبى ، وراحوا يجمعون القوى الساخطة على السيطرة الأجنبية فى « جبهة وطنية » بهدف القيام بعمل منظم لوضع حد لتلك السيطرة .

الجبهة الوطنية :

شاع فى تلك الحقبة التى علا فيها مد المعارضة السياسية الموجهة ضد السيطرة الأجنبية والسلطة الأوتقراطية اسم « الحزب الوطنى » باعتباره القيادة السياسية لتلك الحركة ، ولايعنى ذلك أن ثمة تنظيما حزبياً حمل هذا الإسم له برنامجه ومبادؤه ، يعبر عن طبقة اجتماعية بعينها أو طبقات معينة متحالفة لتحقيق مبادىء سياسية ارتضتها برنامجاً لها ، كما لايعنى أن ثمة نظاماً معيناً لتسلسل القيادات داخل التنظيم انبثاقاً من القاعدة ، فلم يكن « الحزب الوطنى » تنظيما سياسياً نشأ فى تلك الحقبة تعبيراً عن موقف القوى الاجتماعية الوطنية المعادية للتدخل الأجنبى ، وإنما كانت تلك التسمية ، تنسحب على تجمع القوى المعارضة أقرب إلى « الجبهة الوطنية » منه إلى الحزب السياسى ولعلنا لانبعد كثيراً عن الحقيقة إذا قلنا أن « الجمعية الوطنية » التى أعلنت عن نفسها فى أوائل إبريل ١٨٧٩ ، والتى وضعت ماعرف باللائحة الوطنية ، كانت بمثابة الإعلان الرسمى عن تكوين تلك الجبهة الوطنية التى ضمت عناصر البورجوازية الريفية والحضرية (الأعيان والتجار) والأرستقراطية التركية (الذوات) ، ورجال الدين (العلماء والبطريرك والحاخام) ، وضباط الجيش . أو — بعبارة أخرى — كانت تضم القوى الاجتماعية التى أصابها الضرر من وراء السياسة التى تبلورت من خلال التدخل الأجنبى ، فراحت تتجمع بصورة مرحلية لتحمى مصالحها مستفيدة من حاجة الخديو إلى مساندتها لتحصل لنفسها — أو ليحصل القطاع الوطنى منها (الأعيان والتجار) لنفسه — على حقه فى ان يكون له صوت مسموع فى تقرير امور البلاد ، الذى يضمنه دستور يقيد السلطة الأوتقراطية .

وإذا كانت الجبهة الوطنية أو « الجمعية الوطنية » — كما سماها اصحابها — قد جمعت على هذا النحو شتات قوى اجتماعية — متناقضة أصلا — حول برنامج سياسى محدد هو « اللائحة الوطنية » ، ومن أجل تحقيق غايات سياسية محددة ، فإننا فى حاجة إلى العودة قليلا إلى الوراء لاستطلاع الظروف التاريخية التى تكون فيها (الوعى السياسى) لكل واحدة من تلك القوى التى شاركت فى تكوين الجبهة الوطنية ، واجتمعت حول برنامج سياسى (اللائحة الوطنية) يمثل الحد الأدنى من المطالب السياسية التى اتفق عليها الجميع ، ورصوا صفوفهم للنضال من أجل تحقيقها .

وقد ذهب صلاح عيسى إلى أن صيغة « الحزب الوطنى » التى أطلقت على الجبهة
طنية « قد نمت عبر تجارب نضالية خاضتها الطلائع التى كونت الحزب فيما بعد
ادت الثورة » ، فقد مارست هذه الطلائع تجارب متعددة ، منها الدعوة السياسية عن
يق الإثارة الجماهيرية من خلال المقالات الصحفية والخطابة ، التى قام بها أفراد
بط بينهم رابطة سياسية ، ولايدعون لعمل محدد ، « فكانت الدعوة فى تلك المرحلة
د تنفيس عن انفعالات مكبوتة ، ونشر للسخط السياسى والاجتماعى » . واختارت
ى الطلائع « منظمات واجهة » ، وحاولت العمل تحت مظلتها ، ونشر أفكارها
باسية كما فعل جمال الدين الأفغانى بانضمامه إلى المحفل الماسونى[٢٧] . ثم انتهت إلى
عات منظمة — نسبياً — بتكوين ماعرف بالحزب الوطنى و « جمعية حلوان » ،
معية « مصر الفتاة » ، ثم التنظيم العسكرى (الضباط الوطنيين) .

وترجع نشأة ما سمى بالحزب الوطنى إلى جهود جمال الدين الأفغانى وجماعته ،
وصل الأفغانى إلى مصر عام ١٨٧١ واستقر بها ، أخذ يجمع حوله الشباب المثقف
أبناء الأزهر والشوام ، ومن خلال حلقات الدرس اليومية التى كان يعقدها بمنزله
نا وبمقهى «متاتيا» بجوار الأوبرا أحياناً أخرى ، بث الأفغانى أفكاره المناهضة للزحف
بريالى على الشرق بين تلك الباقة من الشباب ، ثم عن له أن يستفيد من النشاط
ونى المنظم لتحويل حلقات التوعية السياسية إلى عمل سياسى منظم من داخل العمل
ونى ، فانضم جمال الدين الأفغانى إلى « محفل الشرق الأعظم الوطنى » ، وهو
، تأسس فى بداية حكم اسماعيل كان يضم فى عضويته لفيفاً من الأوربيين والشوام
س المتأثرين بالثقافة الغربية ، وبعض اعضاء الأسرة الحاكمة ، وكان رئيس ذلك
، إيطاليــاً يدعى « زولا » وتنكب المحفل سبيل السياســة ، فحظى بتأييد الخديو
بته[٢٨] .

وفى عام ١٨٧٦ ، انضم جمال الدين الأفغانى إلى « محفل الشرق الأعظم الوطنى
ى » وتبعه عدد من تلاميذه ، لكنه يئس من إمكانية الاستفادة بتنظيم المحفل
فير اداة للعمل السياسى ، فتركته إلى محفل « كوكب الشرق » البريطانى بعد عامين
نضمامه إلى الحركة الماسونية ، فوقف اعضاء المحفل الأخير سداً منيعاً فى وجه
ته المتكررة لاتخاذ المحفل منبراً للعمل السياسى ، فتركه أيضاً وأسس محفلا شرقياً

ضم إليه ثلاثمائة من العناصر التى لعبت دوراً هاماً فى العمل الوطنى فيما بعد ، كان من بينهم — أحمد عرابى ، وعبد الله النديم ، ومحمد عبده والخديو توفيق ، وعدد كبير من الصحفيين والأدباء والأزهريين وضباط الجيش والأعيـــان ، كان من بينهم عبد السلام المويلحى قطب المعارضة بمجلس شورى النواب .

ونظم الأفغانى محفله على نمط شبيه بالتنظيم الحزبى ، فخصص شعبة لدراسة أعمال الوزارات ، وأخرى لإنشاء الصحف وتنظيم الدعاية السياسية ، وثالثة للتوعية السياسية عن طريق الخطابة كان عبد الله النديم مسئولها بالإسكندرية ورابعة للشئون العسكرية ، وراح المحفل يبث الدعوة إلى المحافظة على حقوق الموظفين الوطنيين ومساواتهم بزملائهم الأجانب ، ويطالب بإنصاف الضباط الوطنيين ، ويدعو إلى الإصلاح الإدارى والمالى من خلال صحيفتى « مصر » و « التجارة » اللتان كانتا تعبران عن أفكار هذا المحفل الذى حظى بتشجيع الخديو اسماعيل (٢٩) ، فقـــد كان الأخير يأمل أن يستفيد بنشاط المحفل فى مواجهة الضغوط الأجنبية التى لم يعد له قبل بها .

ومع مطلع عام ١٨٧٩ ، أطلقت جماعة جمال الدين الأفغانى على نفسها اسم « الحزب الوطنى الحر » فقد ذكر الشيخ محمد عبده أن وفداً من المصريين ومعهم السيد جمال الدين الأفغانى، ذهبوا إلى قنصل فرنسا بمصر، وبينوا له أن بمصر حزب وطنى يطالب بتنازل الخديو اسماعيل عن الحكم لولده توفيق — ولى العهد — لأن إصلاح أحوال البلاد لن يتم إلا على يديه (وكان توفيق — كما أشرنا من قبل — عضواً بمحفل الأفغانى) . ويقول محمد عبده أن أنباء تلك المقابلة ذاعت فى القاهرة وتناقلتها الجرائد ، وأن تلك هى المرة الأولى التى عرف فيها اسم « الحزب الوطنى الحر »(٣٠) .

وكان أفراد تلك الجماعة من بين العناصر التى كونت « الجمعية الوطنية » فى أبريل ١٨٧٩ ، بل لعلها كانت أقوى تلك العناصر ، لأن توفيقاً لم يجد سلاحاً أمضى من نفى جمال الدين الأفغانى خارج البلاد وتشتيت أتباعه عندما أراد أن يكبت المعارضة بعد توليه الحكم .

أما عن الجماعة الثانية التى اشتركت فى تكوين الجبهة الوطنية أو « الجمعية الوطنية » فكانت تمثل الاستقراطية التركية (الذوات) الذين كانوا ركيزة الحكم فى عهد اسماعيل،

والذين تقلص نفوذهم السياسى وأضيرت مصالحهم المادية عندما شكلت « الوزارة الأوربية » ، ثم استعادوا مكانتهم لفترة محدودة بعد سقوط تلك الوزارة (إبريل — سبتمبر ١٨٧٩) ، حتى أسندت الوزارة إلى رياض باشا ، فتسربت السلطة من أيديهم مرة أخرى ، فكأن خلع اسماعيل كان نهاية عصرهم الذهبى ، لذلك كونوا جماعة ، تزعمها شريف باشا (أكتوبر ١٨٧٩) اتخذت من ضاحية حلوان — التى كانت منتجعاً لأرستقراطية ذلك الزمان — مركزاً لنشاطها ، ضمت — بالإضافة إلى شريف باشا — وعمر لطفى باشا واسماعيل راغب باشا وشاهين باشا ومحمد راتب باشا وحافظ باشا ومحمد نشأت باشا ، وجميعهم من كبـــار الذوات الذين شغلوا المنـــاصب المدنية والعسكرية الرفيعة فى عصر اسماعيل .

وفى ٤ نوفمبر ١٨٧٩ ، نشرت جمعية حلوان بياناً بالفرنسية ، طبعت منه ٢٠ ألف نسخة بعنوان « بيان الحزب الوطنى » ، ورغم أن أصحاب البيان خلعوا على أنفسهم صفة تمثيل الأمة كلها ، إلا أنهم لم يفكروا فى توزيع ترجمة عربية للبيان ليحشدوا الجماهير وراءهم ، واكتفوا بالنص الفرنسى الذى كان موجهاً إلى ممثلى الدول الأوربية فى مصر وإلى الأجانب المستوطنين بالبلاد . وشن البيان هجوماً عنيفاً على سياسة رياض باشا بقصد إسقاط وزارته ، كما أوفدت الجمعية أديب اسحق إلى باريس ليصدر جريدة عربية تولوا تمويلها لشن هجوم منظم ضد رياض .

وأعلن البيان أن أعضاء الحزب الوطنى المصرى المتحدثون بلسان الشعب المصرى يفضلون عدم الإعلان عن أسمائهم خشية تعرضهم لبطش رياض ، وناشدوا « العالم الحر المتمدن » وخاصة بسمارك التدخل لحمايتهم بالوسائل الدبلوماسية حتى يستطيعوا الإعلان عن أنفسهم . وتناول البيان بالنقد التدخل الأجنبى فى البلاد والدين العام ، وأكد أن نظام الحكم القائم (وزارة رياض) سوف يقود البلاد إلى الخراب ، فالحكومة تخضع للأجانب خضوعاً تاماً ، وتستغل ثروات البلاد لمصلحة الأجانب ، وكرر البيان ماجاء باللائحة الوطنية (التى قدمت إلى إسماعيل فى إبريل) من أن مصر لاتعانى حالة إفلاس مالى ، وأنها قادرة على سداد ديونها ، وأنها حريصة على الوفاء بالتزاماتها المالية قبـــل الدائنين ، لكنها ترى تحقيق ذلك بوسائل مختلفة عن تلك التى تنتهجها وزارة رياض ، وحدد البيان المطالب الآتية :

١ – إسناد إدارة أمور البلاد إلى المصريين وحدهم (دون الأجانب) .

٢ – نقل أملاك إسماعيل التى تنازل عنها قبل عزله إلى ملكية الدولة .

٣ – فك رهن موارد الدولة الموقفة على سداد الديون (مثل السكك الحديدية وميناء الإسكندرية وريع الدائرة السنية) .

٤ – توحيد الديون جميعاً فى دين موحد بفائدة موحدة قدرها ٤٪ سنوياً .

٥ – تشكيل لجنة من ثلاثة أشخاص تختارهم الدول صاحبة المصالح فى الديون المصرية ، وتصدق الحكومة المصرية على اختيارهم للإشراف على تسديد الديون ، دون أن يكون لهم حق التدخل فى الإدارة المصرية .

وأكد البيان على أن « الحزب الوطنى المصرى » عدو للدود للعنف والتطرف ، وأنه يسعى لتحسين أحوال المصريين من خلال نظام تعليمى حديث ، وأنه ينشد إصلاح نظام الضرائب والعمل على تخفيضها[٣١] .

ومن الجلى أن « جمعية حلوان » التى خلعت على نفسها إسم « الحزب الوطنى المصرى » كانت تمثل ما يمكن أن نسميه « النادى السياسى للارستقراطية المصرية » أو « نقابة الباشاوات » كبار الملاك الذين هبوا للدفاع عن مصالحهم التى أضيرت على يد التدخل الأوربى ، والتى أدت إلى إبعادهم عن مراكز السلطة – لمصلحة الأوربيين – بعد أن كانت حكراً لهم فى عهد إسماعيل ، فأصبحت قسمة بين مجموعة محدودة من الباشاوات توالى توفيق والقوى والأوربية التى أصبحت تتحكم فى مصير البلاد .

وفيما عدا ذلك البيان الشهير الذى أصدرته « جمعية حلوان » ، لا تشير المصادر إلى نشاط سياسى لتلك الجماعة إلا بعد صدور قانون التصفية الذى ألغى دين المقابلة وزاد من قيمة ضرائب الأطيان العشورية ، فعادت الجمعية إلى ممارسة نشاطها بتقديم عريضة حملت ٤٨ توقيعاً ، اتهموا فيها وزارة رياض بالاستبداد (١٦ مايو ١٨٨٠) ، وطالبوا بتسوية دين المقابلة أسوة بما اتبع مع الديون الأخرى ، وتخفيض الضرائب على الأطيان العشورية ، ورمت رياضاً بالاهتمام برعاية مصالح بيت روتشيلد أكثر من الاهتمام برعاية مصالح ملاك الأراضى الوطنيين . وكان على رأس الموقعين على

العريضة زعماء « جمعية حلوان » : محمد شريف باشا وإسماعيل راغب باشا وشاهين باشا وعمر لطفي باشا ، بالإضافة إلى بعض أعضاء مجلس شورى النواب المنحل مثل : عبد الشهيد بطرس (عن أعيان جرجا) ، والشيخ السادات ، وجميع الموقعين على العريضة من كبار الملاك الذين أصيبت مصالحهم المادية فى الصميم بإلغاء المقابلة وزيادة الضرائب على الأطيان العشورية .

وكان تقديم العريضة إلى « لجنة التحقيق العليا » الأوربية يعني محاولة الارستقراطية التركية إقامة ائتلاف مع الأعيان ، مما قد يكون مقدمة لعمل سياسى منظم ضد الحكومة ، وهـو ما لا يمكن أن يغفل عنه رياض ، ففكر فى نفى الباشاوات شريف وشاهين وراغب ، باعتبارهم زعماء المعارضة الموجهة ضد سياسة الحكومة ، لكن القنصل الفرنسى اعترض بشدة على تلك الفكرة ، فاكتفت الحكومة بتحديد إقامتهم ووضعهم تحت رقابة الشرطة ، وامتثلوا للأمر فيما عـدا شاهين باشا الذى فر إلى نابولى ليلحق بسيده إسماعيل هناك (١٤ يونيو ١٨٨٠) ، فأصدر توفيق قراراً بتجريده من رتبته العسكرية وحرمانه من العودة إلى مصر لحصوله على رعوية دولة أجنبية (إيطاليا) ، والتمس إثنان آخران من زعماء « جمعية حلوان » سبيل النجاة من سطوة الحكومة بالحصول على الحماية النمساوية (محمد نشأت باشا وحافظ باشا)[٣٢] .

ولم تكن الجماعة السياسية الثالثة — التى لعبت دوراً فى المعارضة الوطنية ، وكونت قطاعاً من « الجبهة الوطنية » بلور جانباً من الأفكار السياسية التى تحلقت حولها تلك الجبهة وشكلت إرهاصاً لثورة ١٨٨١ — ١٨٨٢ — بأحسن حظاً من « جمعية حلوان » ونعني بتلك الجماعة « جمعية مصر الفتاة » السرية .

وقد شكل تلك الجمعية بالإسكندرية فريق من الشبان الشوام المثقفين فى أواخر عصر إسماعيل بتأثير واضح من جمال الدين الأفغانى ، فقد كان أديب إسحق وسليم النقاش من قادة تلك الجمعية ، كما انضم إليها عبد الله النديم ثم ما لبث أن تركها لعزوفه عن الاشتغال بالعمل السرى . وتشير المصادر إلى أن معظم أعضاء الجمعية كانوا من الشبان المسيحيين الشوام واليهود المتمصرين المتمتعين بحماية بعض الدول الأوربية ، وأنهم من أبناء العائلات الغنية بالثغر (أبناء تجار) .

وفى نهاية حكم إسماعيل اتخذت الجمعية خطاً سياسياً متمشياً مع الخط السياسى لجماعة جمال الدين الأفغانى ، فأيدت فكرة خلع إسماعيل وتولية توفيق ، ثم ما لبثت ان عدلت عن تأييد توفيق عندما أسفرت سياسته — بعد توليه الحكم — عن خضوع تام للأجانب ، فناصرت الأمير عبد الحليم بن محمد على المطالب بخديوية مصر . ولعل وجود أديب إسحق بين قيادات هذه الجماعة يفسر وجود علاقة ما بين « جمعية مصر الفتاة » و « جمعية حلوان » ، فقد كان أديب إسحق وثيق الصلة بشريف باشا زعيم الجمعية الأخيرة .

غير أن جمعية مصر الفتاة لم تستمر طويلا فى مزاولة نشاطها السرى ، فأعلنت عن نفسها فى سبتمبر ١٨٧٩ ، عندما شكلت وفداً لمقابلة الخديوى توفيق ، حيث قدم الوفد — باسم الجمعية — خطة مقترحة لإصلاح أحوال البلاد ، وأبدوا استعدادهم للعمل تحت قيادة الخديو من اجل مصر . ونشرت هذه المقترحات باللغتين العربية والفرنسية بعنوان : « لائحة إصلاح مرفوعة إلى جلالة الأمير توفيق الأول خديو مصر »[٣٣] .

وتعكس تلك اللائحة الأفكار الليبرالية التى كانت تبدو على الساحة السياسية فى مصر ، والتى كان لها تأثيرها البين على شريحة المثقفين المنتمين إلى البورجوازية المصرية الوليدة ، وتركت انعكاساً على العمل السياسى فى ظل ثورة ١٨٨١ — ١٨٨٢ ، إن كانت تبدو — بمعايير العصر — أكثر تقدمية من المبـــادئ التى تضمنها مشروع الدستور الذى صدر فى ظل الثورة .

فقد قدمت الجمعية للإصلاحات المقترحة بمقدمة طويلة ، ناقشت فيها الرأى القائل بعدم صلاحية مصر للحكم النيابى ، وانتهت إلى بطلان ذلك الرأى ، واقترحت أن يتضمن القانون الأساسى (الدستور) المبادئ الآتية :

١ — أن يكون شخص رئيس الحكومة مقدساً وأن تحدد حقوقه .

٢ — أن توزع السلطة إلى إجرائية (تنفيذية) ونيابية (تشريعية) وقضائية .

٣ — أن يكون الوزراء مسئولون أمام الخديو وأمام السلطة النيابية ، ويكون عزلهم وتنصيبهم متعلقاً بإرادة الخديو .

٤ — أن تتحقق المساواة بين جميع المصريين أمام الشريعة (القانون) ، وأن يكون لهم حق تولى الوظائف الحكومية دون تفرقة على أساس الدين أو الأصل .

٥ — المساواة بين المصريين فى توزيع عبء الضرائب ، فتحصل من كل فئة من الشعب حسب « اقتدارها وتمكنها » .

٦ — أن تصان الحرية الشخصية ، فلا يقبض على أحد أو يسجن أو ينفى بمقتضى القانون .

٧ — أن تراعى حرمة المنازل إلا فيما يبيحه القانون .

٨ — أن تصان حرمة الأملاك فلا تنزع إلا لمنفعة عامة ، على أن يعوض صاحبها بالعدل والإنصاف .

٩ — أن تكفل حرية الأديان وتراعى بالعدل والمساواة .

١٠ — أن تكفل حرية المطبوعات والاجتماعات العامة ، إلا إذا بلغت هذه الحرية درجة الإخلال بالقانون والنظام .

١١ — ألا يعزل القضاة من مناصبهم .

١٢ — أن تنظم الجندية ويجمع الجنود بطريقة تبين بقانون مخصوص .

١٣ — أن تصان ديون البلاد ، وتصان تعهدات الحكومة أمام دائنيها .

١٤ — ألا يتم تحصيل أى ضريبة إلا بمقتضى القانون ، إلا إذا أبت السلطة النيابية أن تحصل المبالغ اللازمة للقيام بأمر الديون .

١٥ — تراعى حرية الانتخاب واستقلال السلطة النيابية ، مع تحقيق حقوقها وواجباتها وامتيازاتها وحرية المناقشات ، وأن يكون لرئيس الحكومة حق فض المجلس .

واقترحت الجمعية أن تكون الهيئة النيابية مكونة من مجلسين : مجلس نواب ، ومجلس سناتو (شيوخ) يتقاسمان السلطة التشريعية بالاشتراك مع رئيس الحكومة (الخديو) . ويكون للسناتو دون سواه السلطة فى محاكمة الوزراء ، ويتكون من عدد

أقل كثيراً من عدد مجلس النواب ، ويتولى رئيس الحكومة اختيار أعضائه من بين ذوى الخبرة من فئات محددة ، ويجدد اختيار ثلث الأعضاء كل ثلاث سنوات بطريق القرعة ، ولكن الجمعية أبدت استعدادها للقبول بمجلس نيابى واحد « إذا رأى أرباب الخبرة ذلك » ، على أن يكون للرئيس الحق « فى توقيف أحكامه إذا استصوب ذلك » .

ورأت الجمعية أن يشترط فيمن ينتمى إلى عضوية مجلس النواب أن يكون مصرياً، وحددت المصرى بأنه كل عثمانى مولود فى مصر أو مقيم بها منذ ثلاث سنوات على الأقل « من غير تمييز بين الأجناس والمذاهب » ، وكذلك كل أجنبى متجنس بالجنسية المصرية ، وأن يكون المرشح بالغاً من العمر ٢٥ عاماً كاملة ، متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية ، وألا يكون وزيراً أو وكيل وزارة ، ويجوز انتخاب المتقاعدين من ضباط الجيش .

على أن يكون حق الانتخاب عاماً مكفولا لجميع الوطنيين « ماداموا مشاركين فى الواجبات » ، واعترضت الجمعية على فكرة حرمان من لايدفعون ضرائب من حق التصويت لأن « الصغار من ذوى الضرائب يتحملون أثقل التكاليف لأنهم يخدمون الأشغال العمومية بأبدانهم (السخرة) . . . . والنواب ينوبون عن مصالح الأمة كلها ، لذلك يلزم أن يكون لجميع أفراد الأمة الحق المتساوى فى الانتخاب » . ويجب استثناء من يتميزون « بالاستحقاق والذكاء بصرف النظر عما يدفعون من الأموال ، فيكون حق التصويت لكل من يعرف القراءة والكتابة ولايقل عمره عن ٢١ عاماً ، بما فى ذلك العثمانى المقيم بمصر لثلاث سنوات » .

ودحضت الجمعية فكرة الانتخاب على درجتين ، وقالت بضرورة الأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر « حتى يزيد الجمهور تنبهاً ، وتستلفت الأفكار إلى النظر فى المصالح العمومية » .

وأصدرت الجمعية جريدة ثنائية اللغة (عربية / فرنسية) باسم « مصر الفتاة ، La Jeune Egypte » ركزت على المطالبة بالإصلاح السياسى الداخلى ، ووجهت نقداً لاذعاً لاستبداد رياض ، مما دفع الحكومة إلى توجيه إنذار إلى الجريدة ، ثم منعتها عن الصدور فى منتصف نوفبر ١٨٧٨ .

وردت الجمعية على أساليب القمع تلك بتوزيع نشرة مطبوعة تطالب بحرية النشر، ناقشت فيها مبدأ حرية الصحافة من الوجهة القانونية. وكان توزيع هذه النشرة هوآخر نشاط علني قامت به « جمعية مصر الفتاة » ، إذ طاردت السلطات أعضاءها ، وقامت بنفي بعض قادتها إلى الخارج بتهمة ترويج الدعاية للأمير عبد الحليم بن محمد على المطالب بالخديوية .

ومن بين صفوف الجماعة السياسية الرابعة والأخيرة التى ساهمت فى تكوين « الجبهة الوطنية » برزت القيادة التى حملت لواء النضال الثورى عام ١٨٨١ ، ونعنى بذلك ماعرف بـ « الحزب العسكرى » أو التنظيم السرى للضباط المصريين من أبناء الفلاحين .

وقد ذكر أحمد عرابى فى النبذة التاريخية التى كتبها بقلمه لبلنت ، وضمنها الأخير ملاحق كتابه « التاريخ السرى للاحتلال البريطانى لمصر » ، أنه بدأ يهتم بالسياسة ، ويفكر فى إنقاذ البلاد من الخراب أثناء اشتراكه فى الحملة الحبشية (حوالى عام١٨٧٥) ، إذ فتحت الظروف التى أحاطت بالحملة عينه على طبيعة الحكم فى مصر ، وزادت من الشعور بالمرارة تجاه الأرستقراطية التركية عنده وعند زملائه الضباط الوطنيين ، إذ أثبتت الحرب الحبشية فساد تلك الطبقة كما بدا من تصرفات كبار الضباط المنتمين إليها . فشكل أحمد عرابى جمعية سرية فى الجيش (عام ١٨٧٦) ضمت عدداً من الضباط الوطنيين من ابناء الفلاحين ، من بينهم : على الروبى ومحمد عبيد وعلى فهمى وعبد العال حلمى وألفى يوسف[٣٤] . ولكن على الروبى وعرابى كانا — على مايبدو — من انشط العناصر السياسية داخـــل الجيش ، وأن الحكومة لم تكن غافلة عن نشاطهما ، إذ عندما وقعت مظاهرة فبراير ١٨٧٩ التى قام بها طلبة المدرسة الحربية وبعض الضباط المفصولين من الخدمة ، اتهم عرابى والروبى وزميل ثالث لهما هو محمد النادى بتدبير المظاهرة ، وحوكم ثلاثتهم أمام مجلس عسكرى مع لطيف سليم — ناظر المدرسة الحربية — وغيرهـــم من الضباط الوطنيين ، وانتهت المحاكمة بتبرئة الضباط وتشتيت شملهم بالنقل إلى مناطق متفرقة ، ولكن قبل أن يتفرقوا اقترح عليهم عرابى تكوين « عصبة لخلع الخديو » ، ورغم موافقة الضباط على فكرة عرابى لم يجدوا الظروف المواتية لتحقيق ذلك .

وقــد اتخذ تنظيم الضباط شكله النهائى فى اجتماع ١٤ يناير ١٨٨١ الذى عقد بمنزل عرابى ، وحضر عبدالعال حلمى ، وخضر السودانى ، وعلى فهمى ، ومحمد عبيد ، وألفى يوسف ، وأحمد عبد الغفار ، وغيرهم من الضباط الوطنيين ، للتباحث حول القرارات التى كانت تعدهـــا الحربية لتنزيل رتب وفصل عدد من الضباط المصريين . وطالب عرابى المجتمعين بتحديد مطالبهم ، وتشكيل تنظيم منهم يكون له رئيس من بينهم « يثقون به كل الثقة » ويسمعون قوله ، ويطيعون امره ، ويحفظونه بمعاضدتهم إذا أرادت الحكومة به شراً ، فوافق الحاضرون على الفكرة ، واختاروا عرابى رئيساً للتنظيم . واستجاب أعضاء التنظيم لرأى عرابى باتباع الوسائل القانونية للمطالبة بتحسين أوضاع الضباط المصريين ، فيتقدمون بعريضة إلى رئيس النظـــار بمطالبهم ، فإذا لم يستجب لهم تقدموا بعريضة أخرى إلى الخديو ، وأعدت العريضة التى تقرر تقديمها لرئيس النظار ، ووقعها عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى نيابة عن الضباط (٣٥) .

ولم يغفل أعضاء التنظيم العسكرى عن الاحتمالات المتوقعة فى حالة عدم الاستجابة لمطالبهم ، وقيام الحكومة بعمل مضاد أو قيام الضباط الأتراك بعمل ما ضد الضباط الوطنيين ، فوضعوا الترتيبات اللازمة للقيام بانقلاب عسكرى ، وروعى فى تلك الترتيبات التحفظ على الخديو والعائلة الخديوية والنظار ، وتأمين الجبهة الداخلية ضد أى تخريب قد يقع من العناصر الرجعية بحماية المؤسسات المالية والتجارية والقنصلية ، والمحافظة على أرواح الأجانب تجنباً لتدخل خارجى .

وحرص التنظيم على بيان وجهة نظره للدول الأوربية من خلال المذكرة التى قدمها عرابى إلى البارون دى رنج — القنصل الفرنسى — ورجاه فيها أن يبلغ قناصل الدول أنه لاخطر عليهم أو على رعايا دولهم من وراء تلك الحركة ، وذلك عشية تقدمه بالعريضة إلى رياض باشا رئيس النظـــار .

وقد وضعت قدرة التنظيم على العمل المباشر عندما وقعت حادثة قصر النيل الشهيرة (أول فبراير ١٨٨١) ، فأثبت مقدرته على تنفيذ خطته بدقة ، وفرض « الحزب العسكرى » بذلك نفسه على الساحة السياسية ، فانضمت إليه قوى المعارضة السياسية التى نمت وتبلورت من خلال مجلس شورى النواب (الأعيان) ، والقوى الوطنية

الأخرى التى عبرت عن نفسها من قبل من خلال نشاط الأفغانى وجماعته (الحزب الوطنى الحر) أو من خلال تجمع الأرستقراطية التركية (كبار الذوات من أعضاء جمعية حلوان) ، أو من خلال تجمع المثقفين ذوى الميول الليبرالية (جمعية مصر الفتاة) لتتكون من ذلك كله « جبهة وطنية » بزعامة الضباط المصريين الوطنيين أطلقت على نفسها اسم « الحزب الوطنى » ، واستخدمت الصحافة والخطابة لحشد الجماهير وراء قيادة « الجبهة الوطنية » بزعامة أحمد عرابى ، الذى أصبح يعرف برئيس الحزب الوطنى ، كما اكتسب شرعية التحدث باسم المصريين جميعاً عندما حصل على توقيعات اعيان البلاد على توكيلات بإنابته عن الأمة للمطالبة بحقوقها والدفاع عن مصالحها الوطنية.

وحددت « الجبهة الوطنية » — فى ظل قيادتها الجديدة — المطالب السياسية التى تعمل من اجلها فى العريضة التى تقدم بها الجيش — تظاهره الأمة — إلى الخديو فى التاسع من سبتمبر ١٨٨١ ، وبلورت الجبهة الوطنية برنامجها السياسى فيما عرف ببرنامج « الحزب الوطنى المصرى » الذى نشره بلنت بجريدة التايمس اللندنية فى أول مايو ١٨٨٢[٣٦] .

* * *

لقد كانت المعارضة الوطنية التى بدأت فى منتصف السبعينات وبلغت ذروتها عند نهاية ذلك العقـــد من القرن التاسع عشر ، بمثابة رد الفعل للزحف الإمبريالى على مصر الذى بدأ عند منتصف القرن ، وإذا كانت ظروف المجتمع المصرى قد دفعت بالقوى البورجوازية الوليدة إلى تصدر المعارضة لحماية مصالحها التى أضيرت من جراء الضغوط الأمبريالية التى تعرضت لها البلاد ، فتناست التناقضات القائمة بين شرائحها المختلفة (وخاصة الأعيان والذوات الأتراك) — إلى حين — لتتجمع فى جبهة وطنية حاولت التصدى للتدخل الأجنبى والسلطة الأوتقراطية التى ساعدت على تسرب النفوذ الأوربى إلى مصر والإضرار باقتصادها الوطنى ، فإن تلك الجبهة الوطنية تعرضت للتصدع عندما بلغ التدخل الأجنبى ذروته ، وبدأت نذر الاحتلال البريطانى تبدو فى الأفق ، فعادت التناقضات الاجتماعية تطل برأسها من جديد لتشق صف « الجبهة الوطنية » ، واختارت بعض القيادات التى لعبت دوراً هاماً فى العمل السياسى تحت لواء الجبهة النجاة بمصالحها والوقوف إلى جانب الخديو والإنجليز ، على حين استمرت القيادات الوطنية الأخرى فى تدعيم الثورة حتى النهاية .

هوامش الفصل الأول

(١) حول إلغاء نظام الاحتكار فى أواخر عهد محمد على ، راجع :

Ahmed Abdul-Rahim Mustafa : The Breakdown of Monopoly System in Egypt after 1840, (in, Holt, ed., Political and Social Change in Modern Egypt, pp. 291 - 307).

(٢) محمد دويدار : الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية بالإسكندرية ١٩٧٨ ، ص ١٥٩ — ١٦١ .

(٣) يشير سيمون كاى إلى الأساليب التى اتبعتها البيوت المالية الأجنبية — ومن ورائها دولها — فى نصب شباكها حول مصر ، ويؤكد أن مصر قد سددت كل ديونها بالفعل عند وقوع الاحتلال عام ١٨٨٢ ، إذا أخذنا فى الاعتبار سعر الفائدة على القروض السائدة عندئذ (٦٪ سنوياً) ، ورغم ذلك ظلت ديون مصر — كما حددها قانون التصفية — كما هى ، مما يكشف — من وجهة نظر المؤلف — عن عملية ابتزاز ونصب دولية لعبت فيها الرأسمالية دور المدبر والمنفذ . راجع :

Keay, J. Seymour : Spoiling the Egyptians, A Tale of Shame told from the Blue Books, London, 1882.

(٤) انظر / فيليب طرازى : تاريخ الصحافة العربية ، بيروت ١٩١٣ ؛ قسطاكى الياس عطارة : تاريخ الصحف المصرية ، الإسكندرية ١٩٢٨ ؛ إبراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضتين الفكرية والاجتماعية ، القاهرة ١٩٤٥ .

(٥) **Sabry, M. : La Genese de l'esprit National Egyptien 1863 - 1882, Paris 1924, pp. 142 - 43.**

(٦) Malortie, Baron de : Egypt, Native Rulers and Foreign Interference, London, 1883, p. 117.

(٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ — ١٨٨٢ ، دار المعارف ١٩٦٥ ، ص ٢٢ — ٢٣ .

(٨) أمين سامى : تقويم النيل وعصر اسماعيل ، مجلد ٢ ، جـ ٣ ، ص ٦٧٦ .

(٩) نفس المصدر ، ص ٦٧٦ — ٦٧٩ .

(١٠) عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ، جـ ٢ ، ص ١١٥ — ١٢٢ .

(١١) نفس المرجع ص ١٥٢ .

(١٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٧٢ — ٧٣ .

(١٣) Landau, Jacob : Parliaments and Parties in Egypt, New York, 1954, p. 22.

(١٤) الرافعى ، المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ١٦٢ – ١٦٣ .

(١٥) هؤلاء الأعضاء هم : محمود العطار (من كبار تجار القاهرة) ، أحمد جاد الله (عمدة السليين – فيوم) ، خضر إبراهيم (عمدة كفر أبو حشيش – قليوبية) ، عثمان الهرميل (عمدة محلة مرحوم – غربية) ، إبراهيم الجيار (عمدة خربتا – بحيرة) ، يوسف رزق (عمدة كفر يوسف رزق – دقهلية) ، حنا يوسف (عمدة نزلة الفلاحين – بنى سويف) ، عبد الشهيد بطرس (عمدة البلينا – جرجا) ، أحمد السرسى (عمدة إدشاى – منوفية) ، سليمان العزبى (من كبار تجار الإسكندرية)، باخوم لطف الله (من أعيان الصعيد) ، محمود عبد الله (عمدة دشنلة – قنا) ، حسن عبد الله (عمدة فرسيس – شرقية) ، فضل الزمر (عمدة ناهيا – جيزة) ، السيد اللوزى (التاجر بدمياط وأحد كبار أعيانها) ، محمد فرج (عمدة نزلة فرج محمود – أسيوط)

(١٦) التجارة ، عدد ٢٥/١/١٨٧٩ .

(١٧) الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٦٤ .

(١٨) التجارة ، عدد ٣ ، ٨/٢/١٨٧٩ .

(١٩) نفس المصدر ، عدد ٨/٢/١٨٧٩ .

(٢٠) الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٧٩ – ١٨٠ .

(٢١) كان اسماعيل راغب أول رئيس لمجلس شورى النواب (١٨٦٦) ، كما كان يتحدث بلسان اللوات الأتراك أرباب المناصب المدنية الكبرى ، وقد شغل منصب ناظر المالية فى وزارة محمد شريف باشا (٧ إبريل – ٥ يوليو ١٨٧٩) ، كما تولى رئاسة مجلس النظار (١٧ يونيو – ٢١ أغسطس ١٨٨٢) .

(٢٢) التجارة ، عدد ٥/٤/١٨٧٩ .

(٢٣) المصدر السابق ، عدد ٩-٤-١٨٧٩ .

(٢٤) Scholch, Alexander : Egypt for the Egyptians, manuscript of the English translation, pp. 85 - 87.

(٢٥) الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٩٩ – ٢٠٠ .

(٢٦) الوقائع المصرية ، ١٢ ، ١٩/١/١٨٨٠ .

(٢٧) صلاح عيسى : الثورة العربية ، بيروت ١٩٧٢ ، ص ٢٦٠ – ٢٦١ .

(٢٨) Scholch, op. cit., pp. 195 - 7.

(٢٩) صلاح عيسى ، المرجع السابق ، ص ٢٦٢ .

(٣٠) طاهر الطناحى : مذكرات الإمام محمد عبده ، دار الهلال د . ت ، ص ٥٢ .

(٣١) Scholch, op. cit., pp. 120 - 23.

(٣٢) Ibid, p. 125.

(٣٣) طبعت بالإسكندرية عام ١٨٧٩ ، وتوجد نسخة من الطبعة العربية بمكتبة جامعة القاهرة .

(٣٤) Blunt : Secret History of the English Occupation, pp. 483 - 4.

(٣٥) أحمد عرابى : كشف الستار ، ص ٣٥ .

(٣٦) أنظر النص الإنجليزى لبيان الحزب الوطنى فى Blunt : op. cit., pp. 556 - 9.

الفصل الثاني

وقائع الثورة العرابية
دراسة وثائقية

د . عبد المنعم الدسوقي الجميعي

أحوال مصر قبيل قيام الثورة العرابية :

كانت مصر فى عصر الخديو إسماعيل أبعد ما تكون عن الاستقرار فسياسته أدت إلى ارتباك أحوالها المـالية ذلك أن إسراف الخديو المتزايد سواء فى محاولاته إرضاء السلطان العثمانى ورشوة رجاله كى يحصل على فرمان تصدره الدولة العثمانية بتعديل فرمان الوراثة ومنحه لقب خديو مصر[1] أو فى محاولاته تعديل شروط حفر القناة ، ثم ما أنفقه على افتتاح القناة من مبالغ تصل إلى مليون وأربعمائة ألف جنيه ، ويضاف إلى ذلك فشل مشروعات الخديو الاقتصادية بعد توقف الحرب الأهلية الأمريكية وانخفاض أسعار القطن وما واكب ذلك من انتشار حالات الإفلاس الأمر الذى جعل الخديو يستدين بشروط باهظة وهو ما فتح الباب على مصراعيه للأجانب وأدى إلى زيادة التدخل الأوروبى فى شئون مصر[2] .

كل هذه الأحداث أدت إلى اضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى البـلاد ، وفى تلك الفترة وفد إليهـا الداعية الإسلامى الكبير جمال الدين الأفغانى فكانت الفرصـة مهيأة لـه لكى ينشر أفكاره الشـورية والإصلاحيـة فلعب دوراً بارزاً فى إيقاظ الوعى الوطنى واستطاع أن يبث مبادئه الإصلاحية فى نفوس المصريين فى وقت كانت جذوة الوطنية تتقد فى نفوسهم ، فأعطى دفعة قوية للحركة الوطنية المصرية ، وبعث فى نفوس قادتها الأمل فى إمكان تغيير الأوضاع فى مصر .

ولكى تنتشر روح الثورة بين أكبر عدد من الأهالى فى مصر شجع جمال الدين الأفغانى على إنشاء الصحف لتكوين رأى عام يقف فى وجه الظلم والتدخل الأجنبى ، وقد أدى هذا كله إلى تعبير بعض الوطنيين عن تذمرهم مما تعانيه البلاد ، فألفوا فى أبريل عام ١٨٧٩ جمعية سرية أطلق عليها جمعية حلوان بهدف الحد من سيطرة الأجانب ونفوذهم فى الحكومة ، وقد ضمت شريف باشا وإسماعيل راغب ومحمد سلطان وغيرهم .

وإذا كانت أحوال البلاد بصفة عامة سيئة فإن أحوال الجيش بصفة خاصة كانت أكثر سوءاً فالأجانب خصوصاً الشراكسة كانت لهم الأولوية فى الترقى على المصريين ، ويستأثرون بالنفوذ فى كافة أسلحة الجيش وقيادته رغم افتقارهم إلى الخبرة والكفاية فى التدريب ، وقد ظهر ذلك واضحاً فى الحملة التى أرسلها الخديو إسماعيل إلى الحبشة لتوسيع أملاك مصر الأفريقية هناك ، ونتيجة لما أحس به المصريون فى أثناء هذه الحملة من سوء معاملة الضباط الشراكسة لهم ، وضياع دماء المصريين رخيصة بسبب أخطاء هؤلاء القادة فى إدارة العمليات الحربية إنتاب الضباط الوطنيين السخط ، وزاد من تذمرهم أن الخديو إسماعيل لم يحاسب الضباط الشراكسة على إهمالهم الذى أدى إلى هزيمة الجيش المصرى فى الحبشة ، وقد دفع ذلك الضباط الوطنيين إلى تأليف جمعية سرية هدفها التخلص من الطبقة الجركسية المسيطرة على أمـــور الجيش ، وفتح باب الترقى أمـــام المصريين وعزل الخديو إسماعيل وتولية البرنس حليم مكانه ، وقد عرفت هذه الجمعية السرية باسم جمعية مصر الفتاة ويبدو أنها أسست خلال السنوات من سنة ١٨٧٦ إلى سنة ١٨٧٨[٣] ، وقد أسس هذه الجمعية على الروبى الذى كان يعمل رئيساً لفرع المهمات خلال الحملة على الحبشة ثم انضم أحمد عرابى إلى هذه الجمعية ولم يلبث أن أصبح عضواً بارزاً فيها ، وكان لسان حال هذه الجمعية جريدة « أبونظارة » التى كان يحررها يعقوب صنوع . وقد اتصل العسكريون فى جمعية مصر الفتاة بجمعية حلوان لتوحيد الصفوف والبحث عن الطرق الموصلة لإصلاح البلاد .

ولما قامت وزارة نوبار فى عام ١٨٧٩ بإحالة ألفين وخمسين ضابطاً ومنهم أحمد عرابى إلى الاستيداع توفيراً للنفقات دون أن تصرف لهم شيئاً من رواتبهم

المتأخرة تذمر الضبـــاط وكتبوا عريضتين إحداها لمجلس النظار ، والأخرى للخديو أعربوا فيها عن سوء أحوالهم لعدم صرف رواتبهم مدة ثمانية عشر شهراً[٤] واستيائهم الشديد بسبب ذلك ، كما عقد حوالى ٦٠٠ ضابط اجتماعاً فى ثكنات الجيش بالعباسية يوم ١٨ فبراير ١٨٧٩ خرجـــوا على أثره فى مظاهرة عسكرية اشـــترك فيها طلاب المدارس العسكرية ، وبعض الجنود وثلاثة من أعضاء مجلس شورى النواب[٥] ، وذهبوا إلى مقر وزارة المالية يتقدمهم البكباشى لطيف سليم وتربصوا لنوربار باشـــا وويلسون عند خروجهما من وزارة المالية وقابلوهما بالإهانة والاعتداء[٦] وسجنوهما فى مبنى نظارة المالية ، ولما أبلغ الخديو بثورة الضباط توجه إلى مكان الحادث ، ونجح فى تهدئة الموقف ولولا تدخله فى الوقت المناسب لتفاقمت الأزمة[٧] وقد ترتب على هـــذه المظاهرة أن سقطت الوزارة الأوربية فى ١٩ فبراير ١٨٧٩ وفيها تخلص الخديو من نوبار .

وهكذا أثبتت مظاهرة ١٨ فبراير ١٨٧٩ قدرة رجـــال الجيش على تسيير الأحداث وإمكانية وقف تغلغـــل النفوذ الأجنبى فى البلاد والوقوف فى وجه المظالم التى يتعرضون لها .

وأسفر الاتصال بين تنظيم الجيش وجمعية حلوان عن تأليف الحزب الوطنى[٨] وقد نشر أعضاء هذا الحزب عدة منشورات أشاروا فيها على الحكومة بمراعاة مصالح البلاد ، واعترضوا على الدين الممتاز واختصاصه[٩] ، ومع أن الخديو إسماعيل لم يكن مستريحاً لأفكار هذا الحزب إلا أنه اضطر إلى غض الطرف عنه بسبب الشعور المعادى من جانب الأوروبيين للخديو[١٠] .

ولما ضاقت الدول الأوربية بسياسة الخديو إسماعيل حاولت إقناعه بالتنازل عن العرش ، ولكنه ماطل فى الرد على طلبهم بحجة إحالة المسألة على السلطان وانتظار أوامره[١١] ، عندئذ ضغطت الدول الأوروبية على السلطان فى الاستانة لكى يصدر أمراً بعزل إسماعيل فوافق على طلبهم ، وبذلك انتهى حكم إسماعيل بعد أن رزحت مصر خلاله تحت وطأة الظلم والاستبداد ، وتولى توفيق الحكم فى ٢٦ يونيه ١٨٧٩ فى جو مشحون بالمصاعب فالخزانة خاوية ، والجيش مختل النظام ، والأهالى

ساخطون لما أصابهم من مظالم يضاف إلى ذلك أن الخديو توفيق لم يكن بالرجل الذى يستطيع مواجهة كل هذه المخاطر .

حادث قصر النيل (أول فبراير ١٨٨١) :

ولما كانت الفروق الطبقية والميل إلى التعصب الجنسى واضحين فى صفوف الجيش نظراً لتعصب عثمان رفقى ناظر الجهادية لأبناء جلدته من الشراكسة واستخفافه بالعنصر الوطنى فكانت الوظائف الهامة والرتب والنياشين تعطى للضباط الشراكسة وغيرهم[١٢] بينما حرم منها الضباط المصريون[١٣]، كما أن عثمان رفقى أخرج معظم الضباط المصريين من الجيش إلى المعاش قبل السن القانونى[١٤] كما كلف بعضهم بأعمال بعيدة عن الجندية[١٥] مثل حفر الترع ومباشرة الأعمال الزراعية فى أراضى الخديو يضاف إلى ذلك أنه سن قانون للقرعة العسكرية يمنع بمقتضاه الترقى من تحت السلاح إلى رتبة الضباط مما يعوق ترقى الجنود المصريين العاملين فى الآلايات تحت السلاح ، ويجعلهم أنفاراً تحت تسلط الضباط من الأتراك والشراكسة[١٦]

وقد دفعت كل هذه المظالم الضباط الوطنيين إلى التذمر[١٧] فكتبوا عريضة وقعوا عليها وسلمها كل من « أحمد عرابى كولونيل الفرقة الرابعة للبيادة ، وعبد العال بك حشيش كولونيل الفرقة السادسة للبيادة[١٨]» ، إلى رياض باشا رئيس مجلس النظار فى يناير ١٨٨١ يطالبون فيها بوقف المحسوبية والظلم ، وأن يكون وزير الحربية مصرياً[١٩] .

ولما أحس رياض بخطورة الموقف قام باستدعاء عرابى وعبد العال حشيش ، فحضرا يصحبهما « على بك فهمى كولونيل الفرقة الأولى من البيادة » فأخذ فى توجيه النصائح لهم موضحاً خطورة ما يترتب عليه عرض شكواهم من مخاطر ، ولكن الضباط تمسكوا بموقفهم فعرض رياض باشا المسألة على مجلس النظار الذى عقد بقصر عابدين تحت رئاسة الخديو ، فقرر المجلس القبض على الضباط الثلاثة وإحالتهم إلى مجلس عسكرى غير عادى يشكل لمحاكمتهم بمقتضى القوانين العسكرية[٢٠] وأخفى الأمر على الضباط .

ولما استدعى الضباط الثلاثة لوزارة الحربية بحجة المداولة فى بعض الترتيبات

التى كانت تعد لموكب كان سيصاحب إحدى الأميرات بمناسبة زواجها[٢١] ، أحسوا بأن هناك مكيدة مبيتة لهم ، فأخذوا حذرهم ، وقبل انتقالهم إلى الوزارة تركوا تعليمات لضباطهم بالتوجه إلى مقر الوزارة لإنقاذهم إذا لم يعودوا فى ظرف ساعتين[٢٢] .

وقد تحقق ما توقعه القادة الثلاثة فعند وصولهم إلى مبنى الوزارة تم اعتقالهم[٢٣]، ثم انعقد مجلس فى وزارة الحربية لمحاكمتهم ، وتحددت المحاكمة فى اليوم نفسه (أول فبراير ١٨٨١) الساعة الثانية عشر إلا ربعا[٢٤] . وقد عقد هذا المجلس تحت رئاسة الجنرال استون وعضوية كل من إبراهيم باشا ولارمى باشا وبلوتز باشا واللواء خورشيد عاكف باشا واللواء محمد رضا باشا واللواء متقاعد نجم الدين باشا[٢٥]، وبينما كانت جلسة المحاكمة منعقدة اقتحمت الفرقة الأولى مشـــاه بقيادة البكباشى محمد عبيد مبنى الوزارة ، وأحدثوا فيهـــا ضجة ودخلوا الحجرة التى كانت تجرى فيها المحاكمة ، وعاملو عثمان رفقى وزير الحربية معاملة سيئة [٢٦] ، وكادوا يفتكون به لولا أنه هرب من إحدى النوافذ[٢٧] واختفى فى أحـــد المخازن كما دمر الضباط الوطنيين بعض أثاث الوزارة وأطلقوا سراح الضباط المحجوزين بالقوة[٢٨] ، ثم ساروا بعد ذلك فى مظاهرة عسكرية إلى قصر الخديو مطالبين بعزل وزير الحربية[٢٩] والنظر فى شكواهم الخاصة بوضعهم على قدم المساواة مع الضباط الشراكسة فى الترقية ، ولما أحس الخديو بعدم جدوى المقاومة خصوصاً وإنه لم يكن لديه فى الجيش فرقة يمكن الاعتماد عليها[٣٠] ورضخ للأمر الواقع وعزل عثمان رفقى وبذلك نجح العرابيون فى فرض إرادتهم ، وخضع الخديو لمطالبهم ، وتأكدت زعامة عرابى على الجيش بعد أن نجح فى بث روح التضامن والإقدام بين الضباط مما كان له أكبر الأثر فى تطور الأحداث ، فقد أحس الخديو بخطورة الموقف فحاول تسكينه واكتساب ثقة العسكريين فعين محمود سامى البارودى وزيراً للحربية[٣١]، كما دعا الضباط من رتبة البكباشى إلى رتبة فريق ، وألقى فيهم خطاباً فى حضور وزير الحربية أوضح فيه حبه للعسكرية وعفوه عما حدث فى قصر النيل ، ونصحهم بأهمية التمسك بقوانين الجهادية ، وعدم الخروج عن حدود وظائفهم[٣٢] . والاجتهاد فى أداء واجباتهم العسكرية ، ولما انتهى الاجتماع أعطى الخديو للبارودى التعليمات بالتقليل من نفوذ عرابى وزملائه ، ولكن البارودى لم ينفذ تعليمات الخديو بل

قلم بالاتحاد الكامل مع العرابيين[٣٣] ، وطالب بزيادة مرتبات الضباط والعساكر لعدم تناسبها مع لوازم المعيشة[٣٤] فأجيب إلى طلبه[٣٥] ، كما أعلنت قوانين عادلة للجيش تعد بالمساواة للجميع[٣٦] .

ورغم هذا النجاح السريع الذى حققه الضباط الوطنيين فإنهم لم يطمئنوا إلى الخديو خصوصاً بعد انتشار الشائعات بأنه ينتظر الفرصة المناسبة للتخلص منهم[٣٧] نتيجة لما أفقدوه- له من هيبة ، وأن رياض باشا أيضاً ينتظر أى فرصة للانتقام منهم لذلك زادوا من احتياطات الأمن الخاصة منهم وبوجه خاص بعد الدسائس والمؤمرات التى تعرضوا لها .

ولما كان الشعب المصرى يرزح تحت المظالم التى لا تقل عن المظالم التى كان يعانى منها رجال الجيش فقد بارك حركة الضباط حيث وجد فيها تنفيساً عن آلامه ، وتقديراً لآماله فى التخلص من ربقة التدخل الأجنبى ، كما أصبح عرابى وزملاؤه موضع إعجاب الأمة وتقديرها وتردد اسمه على أفواه الناس كأول فلاح مصرى يقف فى وجه الطغيان ويعبر عن آمال الشعب وآلامه فلم تمض عدة أسابيع على حادث قصر النيل حتى انهالت عرائض الفلاحين من جميع أنحاء البلاد على عرابى يبثون إليه شكواهم وما يقع عليهم من مظالم ففتح عرابى قلبه للجميع[٣٨] ، كما وجدت الطبقة المصرية المثقفة والتى تنشد الحياة الدستورية أنها لو اتحدت مع الحركة الوطنية فى الجيش لعجلت بوضع حد فاصل لشقاء البلاد ولأنقذت الوطن من التغلغل الأجنبى ، ونتيجة لتزايد شعبية عرابى أشار عليه عبد الله النديم الذى انضم إلى العسكريين ووقف بجانبهم بطبع منشور يطلب فيه من الشعب أن ينيبه — أى عرابى — فى المطالبة بحقوقه والتحدث باسمه فيما يتعلق بشئون البلاد[٣٩] فوافق عرابى وقام النديم بتوزيع هذا المنشور فى كافة أنحاء البلاد كما أخذ يبث الأفكار الثورية بين مشايخ العربان وعمد البلاد وأعيانها وعلمائها وتجارها وكافة الأهالى إستجلاباً لمساعدتهم[٤٠] ثم أخذ فى جمع التوقيعات منهم ودعاهم إلى نصرة عرابى ، وأخذ يعلمهم فوائد الحرية ومعانى الدستور .

وبعد أن جمع النديم توقيعات الأهالى عاد إلى القاهرة ، ومعه التوكيلات التى وقع عليها الناس بإنابة عرابى فى الدفاع عن حقوقهم ففرح بها عرابى وشدت

من أزره ، وكان لهـــا أثراً كبيراً فى تقوية العزائم وعلى أثر ذلك جاء الوفود من الأقاليم إلى القاهــرة لمبايعة عرابى على تخليصهم من الظلم الذى ضيــق عليهم حياتهم وأفسدها[٤١]، واستقبل عرابى هذه الوفود فى منزله الذى كان يمتلأ بالناس يومياً ، وأخــذ ينشر آراءه بينهم ، وبذلك تضامن الشعب مع الجيش من أجل الإصلاح وأصبح عرابى نائباً عن الأمة المصرية يتحدث باسمها ويدافع عن حقوقها .

مظاهرة عابدين ٩ سبتمبر ١٨٨١ ونتائجها :

ولما برزت خطورة العرابيين وخصوصاً بعد أن تكاتف الشعب معهم أحس الخديو بالخطر على مركزه ، ورأى ضرورة السيطرة على الجيش فأقال البارودى من نظارة الحربية فى ١٣ أغسطس ١٨٨١[٤٢]، وعين مكانه صهره داود يكن وطلب منه الحد من نشاط الوطنيين داخل صفوف الجيش فقام وزير الحربية الجديد بفرض الرقابة على العــرابيين وملاحقتهم بالجواسيس كما حاول تشتيت شملهم[٤٣] فأصدر أوامره بنقل الفرقة الثالثة المشاة التى يقودها عرابى من القاهرة إلى الاسكندرية[٤٤] والآلاى السودانى الذى يقوده عبد العال حلمى إلى دمياط ، ونظراً للخطورة التى تترتب على تشتيت شمل الجيش توقف عرابى وصاحبه عن إطاعة الأمر[٤٥]، وأرسل خطاباً إلى وزير الحربية وضح له فيه أن صدور الأوامر بنقله يعنى تشتيت القوات العسكرية بغرض الانتقام منه وأنه وزملاءه لا يستطيعون تسليم أنفسهم للموت ، ولذلك ستحتشد قواته فى ميدان عابدين الساعة الثالثة والنصف من مساء يوم ٩ سبتمبر لعرض مطالبها ، وأنهى عرابى خطابه بأن وزير الحربية لن يجد أى فرقة عسكرية تتقدم لإطاعة أوامره[٤٦] .

وكان نبأ احتشاد العرابيين بقواتهم فى عابدين مفاجأة للخديو حيث كان قبل الحادث بيوم فى زيارة لطنطا مع بعض وزرائه ، ولم يتوقع تطور الموقف إلى هذا الحد[٤٧] .

ولما علم الخديو بتصميم العرابيين على التجمع أمام قصر عابدين أخذ رأى المستر كولفن المراقب المالى الإنجليزى فيما يجب عمله فنصحه باستدعاء القوات الموالية له ، واستدعاء البوليس الحربى إلى ميدان عابدين وقيادة هذه القوات واعتقال

عرابى عند اقترابه من الميدان ، ولكن الخديو رفض النصيحة على أســـاس أن المدفعية وسلاح الفرسان مع عرابى ، وقد يطلقون النـــار ، ولكن المستر كوكسن شجعه وأوضح له بأنه إذا لم تكن لديه الشجاعة لاتخاذ المبادرة فستكون العواقب وخيمة .

وقد ذهب الخديو مع المستر كولفن وبعض الوزراء والضباط الموالين له إلى قصر عابدين حيث أقسمت له فرقة الحراسة يمين الولاء ثم ذهب للقلعة حيث حدث نفس الشئ ولكن اتضح لهم أن الفرقة الموجودة بالقلعة كانت تعطى إشارات لفرقة عرابى فى العباسية قبل وصولهم[48] وحاول الخديو الذهاب إلى ثكنات العباسية، ولكن الساعة كانت قد اقتربت من الثالثة والنصف وهو الموعد الذى حدده عرابى للاحتشاد فى عابدين فحثه كولفن على الـــرجوع إلى ميدان عابدين آخذاً معه فرقة القلعة ، وعند وصـــوله للميدان يضع نفسه على رأس تلك الفـــرقة وفرقة الحراسة والبوليس الحربى ، ولـــكن الخديو ذهب إلى العباسية ، وكانت الساعة حوالى الرابعة فوجد أن عرابى سار بفرقته إلى ميدان عابدين فتبعوه ودخل الخديو القصر من باب جانبى[49] ، وتجمعت قوات العرابيين فى ميدان عابدين فى مظـــاهرة عسكرية قوامها أربعة آلاف ضابط وجندى تصحبهم فرسانهم ومدفعياتهم على النحو التالى : ثلاثة فرق مشاة فى الجوانب الأربعة للميدان ، والمدفعية وقوة الفرسان ومجموعة من الضباط حول عرابى فى الوسط[50] ، كما ازدحمت ساحة عابدين بجماهير المواطنين ، وامتلأت نوافذ البيوت المجاورة للسراى وأسطحها بالمتفرجين[51] .

ونزل الخديو من القصر وتقدم إلى الميدان بناء على نصيحة المستركولفن وكان عرابى راكباً حصـــانه فطلب منه الخديو أن ينزل من على جـــواده ففعل وتقـــدم عرابى مع بعض ضباطه إلى الخديو الذى طلب منه أن يغمد سيفه فأطاع عرابى الأمر[52] ، وسأل الخديو عرابى عن أسباب حضوره بالجيش فأجاب عرابى « جئنا يا مولاى لنعرض عليك طلبات الأمة وطلبات الجيش وكلها طلبات عادلة » فسأل الخديو « وما هى هذه الطلبات » فأجاب عرابى بأنها « إسقاط وزارة رياض المستبدة وتشكيل مجلس للنواب على النسق الأوربى وزيادة عدد الجيش إلى القدر المعين فى الفرامانات السلطانية والتصديق على القـــوانين العسكرية » فقال له الخديو « كل هذه الطلبات لا حق لكم فيهـــا وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائى وأجدادى

وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا » فرد عرابى : « لقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا تراثاً وعقاراً فوالله الذى لا إله إلا هو إننا لا نورث ولا نستعبد بعد هذا اليوم »(٥٣).

ولما أوضح الخديو لعرابى أن مطالبه ليست من اختصاص رجال الجيش كان رد عرابى « لست أطلبه وأنا عسكرى الصفة بل أنا نائب هذه الأمة الواقفة »(٥٤) وهذا يعنى أن عرابى وقف فى ساحة عابدين مستنداً فى تقديم مطالبه إلى الخديو على التوكيلات التى أرسلها له الشعب ليكون متحدثاً باسمه ، وممثلا للأمة المصرية كلها ينطق باسمها ويعبر عن إرادتها عن طريق الجيش الذى اجتمع ليفرض بقوة السلاح مطالب الشعب المصرى فى الحرية والعدالة على الخديو ، ثم تطورت مطالب العرابيين وهى المساواة بين الضباط المصريين والشراكسة ، بتغيير شكل الحكومة من نظام إستبدادى إلى نظام دستورى .

ولما تحرج الموقف بالنسبة للخديو وخصوصاً بعد أن رفض عرابى أن تترك قواته ساحة عابدين إلا بعد أن تجاب مطالبه نصح المستر كولفن الخديو بالعودة إلى القصر ، وأن يترك له مهمة التحدث مع عرابى وزملائه ففعل ، وقام كولفن بشرح خطورة الموقف للعرابيين ، وأخذ يحثهم على سحب قواتهم ، ولما لم ينجح فى محاولاته(٥٥) اقترح على الخديو أن يقوم بإبلاغ الضباط أنه على اتصال بالباب العالى لعرض مطالبهم ، ويجب عليهم التفرق حتى يصل الرد من القسطنطينية ، ووافق الخديو على الاقتراح وذهب القنصل الإنجليزى المستر كوكسن وأخبر عرابى بذلك فكان رد عرابى أنه سيبقى وقواته فى الميدان إلى أن يصل الرد ، وأنهم لن يعترفوا بالخديو حتى يصل مندوب من الباب العالى لتسوية هذه المسائل ، فأبلغ كوكسن الخديو بالأمر ، وأوضح له أن الطلب الذى يعطيه الضباط أهمية حقيقية هو عزل الوزارة ، وبعد اجتماع قصير بين الخديو ورياض خول الخديو والمستر كوكسن إخبار عرابى بأنه وافق على تغيير الوزارة على أن تبقى النقاط الأخرى التى طلبها الضباط معلقة إلى أن يصل الرد من الباب العالى(٥٦)، وقد وافق عرابى على ذلك وعزل رياض باشا(٥٧)، ولما عرض على عرابى تعيين حيدر باشا أو إسماعيل أيوب رئيساً للوزارة رفض كليهما ، وطلب تعيين شريف باشا لثقة العسكريين فيه(٥٨) فوافق الخديو ، ودعا شريف إلى تأليف وزارة جديدة فقبلها(٥٩) ، بعد أن اشترط

نقـــل الفرق العسكرية التى اشتركت فى المظاهرة خـــارج القاهرة ، وقد وافق العرابيون على طلب شريف ، وغادر وعرابى وجنـــوده ساحة عابدين تصحبهم نشوة النصر.

ولما شرع شريف باشا فى اختيـــار النظار طلب منه العسكريون تعيين محمود سامى البارودى ناظراً للجهادية فلم يرق له طلبهم[٦٠] ، وأخبرهم بأنه « ترك الجهادية لنفسه[٦١] ، ولكنهم أصروا على طلبهم مما اضطر شريف باشا إلى اختياره[٦٢] .

وهكذا انتصرت الأمة بواسطة جيشها ، ونالت مطلبها بعد أن قبل الخديو مطالب العرابيين .

ولكى ينفذ الخديو موقفه المتدهور أرسل إلى السلطان العثمانى يبلغه بتطورات الموقف ، وتعاظم نفوذ العرابيين ، ويطلب منه « إرسال قوة عسكرية يبلغ تعدادها عشرين طابوراً على وجـــه السرعة على أن تكون قيادتهـــا منوطة به خاصة[٦٣] ولكن السلطان أهمل طلبه ، وخصوصاً وأن إنجلترا حاولت منع تركيا فى استغلال الموقف للتدخل فى شئون مصر فطلبت من مندوبها فى الآستانة إقناع السلطان بذلك[٦٤] وقد استعاض السلطان عن إرسال قوات عسكرية بإرسال بعثة لتقصى الحقائق فى مصر برئاسة على نظامى باشا .

وقد وصل الوفد إلى القاهرة فى ٦ أكتوبر ١٨٨١ ، وزار آلاى قصر النيل الذى كان تحت قيادة طلبة عصمت[٦٥] ، وألقى نظامى باشا خطابه بالتركية ترجمه البارودى للضباط ورداً على الخطاب أعلن طلبة عصمت أنه نيابة عن الضباط والجنود يعرب عن اعترافه بسيادة السلطان على مصر وتأييده لسلطة الخديو[٦٦].

وقد غادر الوفد القاهرة إلى الاسكندرية فى ١٨ أكتوبر ١٨٨١[٦٧] .

والجدير بالذكر أن إنجلترا وفرنسا استاءتا من حضور الوفد العثمانى إلى مصر على غـــير اتفاق معهما واعتبرتاه تدخـــل فى شئون مصر الداخلية ، كما انتهز السير إدوارد مالت القنصل الإنجليزى الفرصة لكى تبسط بلاده نفوذهـــا على مصر فطلب من حكومته إرسال بارجة حربية إلى مياه الاسكندرية فأجابته إلى طلبه كما اتفقت الحكومة الفرنسية على أن ترسل هى الأخرى بارجة على أن تغادر

البارجتان الاسكندرية حين مبارحة الوفد العثمانى مصر ، وفعلا حدث ذلك حيث غادرت البارجتان مينـــاء الاسكندرية فى ٢٠ أكتوبر ١٨٨١ أى غداة سفر الوفد العثمانى .

ومما سبق يتضح أن موقف الدولة العثمانية كان قائماً على أهمية تثبيت السيادة التركية على مصر دون الاهتمام بمصالح مصر ومصيرها .

العرابيون ووزارة شريف باشا :

واستقرت الأمور فى البلاد وخصوصاً بعد أن وافق العسكريون على طلب شريف باشا بالتنحى عن مسرح السياسة والعودة إلى معسكراتهم[٦٨] ، فنقل آلاى عبد العال حلمى إلى دمياط ، وآلاى عرابى إلى رأس الوادى بالشرقية وذلك استجابة لطلب شريف باشا .

ومع أن شريف حاول تشتيت شمل الجيش حتى يبعده عن التدخل فى السياسة ويزيل الصفة التى اكتسبها عرابى بأنه نائب عن الأمة فقد خاب تقديره لأن خروج عرابى من القاهرة إلى رأس الوادى لم يفقده شعبيته ، ولم يبعده عن قيادة الحركة الوطنية[٦٩] ، فقد تجمع حوله الفلاحون وتردد عليه الأهالى والعربان[٧٠] الذين وجدوا فيه متنفساً لآمالهم والمدافع عن حقوقهم . وتسابق أعيان الشرقية وفلاحوها للاحتفاء به ، وكانت مواكب عرابى كالمظاهرات الوطنية ، كما أصبحت الشرقية مجالا خصباً لنشر المبادئ الوطنية فى نفوس عمد البلاد ومشايخ العربان[٧١] .

ولم يكد شريف باشا يسمع بأخبار الاستقبالات الشعبية التى تحيط بعرابى والعرابيين فى الشرقية حتى ضاق ذرعاً وازداد حنقاً على عرابى فاستدعاه إلى القاهرة ليبعده عن الفلاحين[٧٢]، وحتى يتيسر له — كما ذكر — « إعطاؤه النصائح فى كل وقت »[٧٣] ونتيجة لإصرار البارودى واستحسان باقى النظار لرأيه اضطر شريف إلى تعيين عرابى وكيلا لنظارة الجهادية[٧٤] كما عرض عليه رتبة اللواء[٧٥] ، ولكنه رفضها « حتى يبقى الآلاى فى عهدته »[٧٦]

وهكذا سار العرابيون من نصر إلى نصر ، يحدوهم الأمـــل فى تحرير بلادهم من ربقة الظلم الداخلى والتدخل الخارجى .

وبعد أن تمت انتخابات مجلس النواب افتتح الخديو المجلس بإلقاء خطبة العرض(٧٧) وعين سلطان باشا رئيساً للمجلس لمدة خمس سنوات ابتداء من ٧ فبراير ١٨٨٢(٧٨) وسارت حكومة شريف تؤدى وظيفتها بطريقة ديمقراطية فأفسحت صدرها للنقد والملاحظة ، وكادت تستقر لها الأمور وتتمكن الحياة الدستورية من السير فى الطريق السليم لولا أن ذلك لم يوافق هوى كل من إنجلترا وفرنسا لأن مصر متى أصبحت فى يد أبنائها لابد أن تعيد النظر فى الامتيازات الأجنبية ، وتوقف مد التدخل الأوربى فراحت الدولتان تدبران لإفساد الموقف فافتعلت سلسلة من الأزمات لعرقلة الأمور ، وبدأ تدخلهما يظهر بصورة سافرة .

فلما اجتمع مجلس النواب فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١(٧٩) بدا فى ترتيب لائحته الداخلية ومناقشتها ، وفى أثناء مناقشة اللائحة وقع خلاف بين النواب والوزراء حول سلطة المجلس فى إقرار الميزانية ، وأثناء بحث هذا الخلاف طلب المراقبان الماليان الحد من سلطة البرلمان فى تقرير الميزانية بحجة أن ذلك من اختصاصها وأن ميول المجلس عدائية نحو الجانب الأوروبى فى الحكومة ، ولبث روح الشقاق بين نواب الأمة والخديو وأرسلت كل من إنجلترا وفرنسا فى ٧ يناير ١٨٨٢ مذكرة مشتركة إلى الخديو تتضمن تأييد الدولتين له بكل الوسائل للتغلب على الصعوبات التى تواجهه(٨٠) حيث أنهما اتفقتا على بذل الجهود المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التى تهدد النظام القائم فى مصر ، وقد قوبلت هذه المذكرة بثورة عارمة أدت إلى تكاتف الجيش والوطنيين ومجلس النواب ضد إنجلترا وفرنسا(٨١) ومع أن الحكومة رفضت المذكرة فإن الخديو قبلها بالشكر والعرفان مما كان له أبعد الأثر فى تطور الحوادث فقد نجحت إنجلترا وفرنسا بذلك فى زيادة الهوة والإنقسام بين العرابيين والخديو ولم يكتفيا بذلك بل أرسلتا مذكرة مشتركة أخرى فى ١٨٨٢/١/٢٦ تؤيدان ما طلبه المراقبان الماليان فى أن مجلس النواب ليس من حقه الاقتراع على الميزانية .

ولما أحس شريف باشا بخطورة الموقف ، والضغط الأوربى تقدم بقانون تأسيس المجلس الذى تضمن منع النواب من الإشراف على الميزانية مما أثار ثائرة أعضاء المجلس ، فرفضوا هذا القانون وأصروا على ضرورة إشراف المجلس على الميزانية(٨٢)

وأخذ الإعراض عن شريف يتمكن من نفوسهم[٨٣] وطالب البارودى النواب بضرورة الاطلاع على الميزانية ، ومناقشتها وعزل شريف باشا إذا لم يوافق على ذلك[٨٤] .

والواضح أنه كان يوجد داخل مجلس النواب اتجاهان أحدهما دستورى معتدل وعلى رأسه شريف باشا والآخر دستورى ثورى يستند على العسكريين ، ولما زاد التدخل الأوربى فى شئون مصر برز دور العناصر الدستورية الثورية فحين تدخل ممثلا إنجلترا وفرنسا فى الأمر رفض مجلس النواب تدخلهما ، وأرسل النواب لجنة إلى الخديو مطالبين بالإشراف على الميزانية أو استعفاء الوزارة فثارت ثائرة شريف باشا واضطر إلى الاستقالة مما أدى إلى انتقال مقاليد الأمور إلى الحزب العسكرى وأنصاره .

وهكذا تطورت الأمور إلى درجة التحدى الواضح بين العناصر الوطنية التى تريد وقف النفوذ الأجنبى وبين الدول الأوربية التى لم تكن تسمح بقبول الوضع الذى يمكن الوطنيين من إدارة شئون بلادهم .

وزارة البارودى وانتصار إرادة الثورة :

وبعد استقالة وزارة شريف باشا جمع البارودى الضباط والنواب فى قشلاق عابدين ، وطلب منهم تعيينه رئيساً لمجلس النظار خلفاً لشريف ، فذهب النواب إلى الخديو وطالبوا بتعيينه[٨٥] فوافق على طلبهم ، وكلف محمود سامى البارودى بتشكيل الوزارة[٨٦] على أن تحال إليه نظارة الداخلية[٨٧] كما أمر الخديو بتعيين عرابى وزيراً للحربية فى الوزاراة الجديدة[٨٨] .

وقد استهلت وزارة البارودى عهدها بأن جعلت من حق مجلس النواب النظر فى الميزانية والإشراف على أحوال البلاد المالية مع تعهدها باحترام الإرتباطات الدولية والإلتزامات المالية المرتبطة بالديون[٨٩] كما كونت مجلس شورى الحكومة لرفع الاستبداد الإدارى عن الشعب[٩٠] وللمساعدة فى تجهيز القوانين واللوائح الإدارية .

وهكذا استطاع العرابيون السيطرة على زمام الموقف والحد من سلطة الخديو

الذى أصبح لاحول له ولا قوة[٩١] وسارت الحركة الوطنية يحدوها الرغبة فى السير بالبلاد إلى بر الأمان ، ولكن تطورات الأحداث أعاقت حركتهم .

مؤامرة الجراكسة :

وقام عرابى بتمصير الجيش بإحالة عدد كبير من الضباط الأتراك والشراكسة على الاستيداع[٩٢] وإصدار قوانين فى صالح الوطنيين ، وترقية حوالى ٥٦٠ ضابطاً منهم ، فأحدث ذلك ضجراً بين الجراكسة[٩٣] وزاد من ضجرهم أن عرابى أدخلهم ضمن تشكيل الآلاى المقترح إرساله إلى السودان لحد من انتشار الثورة المهدية[٩٤] فتآمروا على اغتيال زعماء الثورة[٩٥] وقد علم عرابى بهذه المؤامرة عن طريق شخص يدعى راشد نور[٩٦] فقبض على المتآمرين ومنهم عثمان رفقى وعقد لهم مجلساً عسكرياً برئاسة على الروبى لمحاكمتهم[٩٧] وقد أصدر هذا المجلس أحكامه بنفى أربعين من المتهمين إلى أقاصى السودان مدى الحياة وتجريدهم من الرتب العسكرية والنياشين[٩٨] ولكن القنصلين الإنجليزى والفرنسى أوعزا إلى الخديو بعدم التصديق على هذه الأحكام ، فوافق الخديو على طلب القنصلين بحجة أن الأحكام صادرة على الأربعين ضابط على سياق واحد « ولا يصح أن تكون جنحة الجميع مثل بعضهم بل لابد من التفاوت »[٩٩]

وأصدر أمراً بتخفيف العقوبة إلى مغادرة المتهمين للبلاد ، وإلغاء بقية الأحكام[١٠٠] مما أثار حنق العرابيين على الخديو إلى حد أن البارودى دخل ثائراً على الخديو ، وطلب منه إصدار أمر يقضى بنفى المحكوم عليهم ، ومحو أسمائهم من دفاتر العسكرية[١٠١] وإلا فإنه لن يكون « آمناً على نفسه ولا على مسند حكومته ، ولا على حياة الأوربيين الموجودين بالقطر المصرى[١٠٢] كما هدده بأنه ستحدث مجزرة كبيرة لن ينفع الخديو فيها القناصل ولا الدول الأجنبية ، ولكن الخديو أصر على رأيه[١٠٣] وفى نفس الوقت عرض الأمر على السلطان العثمانى ، وطلب منه إرسال هيئة تحقيق تركية تحت رئاسة مشير لإعادة التحقيق[١٠٤] مما زاد من سخط العرابيين على الخديو خصوصاً وأنهم اعتبروا أن عرض الأمر على السلطان بمثابة تنازل عن الامتيازات التى نالتها مصر فى استقلالها بشئونها الداخلية[١٠٥] فطلب محمود سامى البارودى بصفة رئيساً للنظار دعوة البرلمان للتشاور فى هذا الأمر منكراً على الخديو حق العفو ،

ولكن الخديو رفض دعوة المجلس مما دفع البارودى إلى دعوته بدون أمر الخديو[١٠٦] مخالفاً بذلك المادة التاسعة من الدستور التى تنص على أنه « إذا مست الحاجة إلى تكرار اجتماع المجلس فى غير مدته المعتادة فيكون ذلك بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية تتقرر فيه مدة ذلك الاجتماع[١٠٧] وقد تم الاجتماع بمنزل محمد سلطان باشا رئيس المجلس ، وحضره معظم النواب وكثير من رجال الجيش ، وقد ألقى عرابى خطبة طلب فيها خلع الخديو ولكن سلطان باشا رفض ذلك بقوة وطالب بتأييد الخديو[١٠٨]، ولم يستطع العرابيون رغم تهديدهم لسلطان باشا ومحاصرة منزله بما يقرب من ألفى عسكرى الحصول على موافقة المجلس[١٠٩] وقد انتهز الخديو هذه الفرصة واستطاع إحداث انقسام بين أعضاء البرلمان فأغرى محمد سلطان باشا رئيس المجلس وستة آخرين بالانضمام إليه ، ومع ذلك قرر المجلس مؤازرة الوزارة كما قرر بأغلبية ٤٥ صد ٣٠ صوتاً بأنه إذا استمر الخديو فى الاستماع إلى النصائح الأجنبية فلابد من خلعه ومحاكمته ، وبذلك وقف النواب مع الجيش تساندهم الوزارة ضد الخديو مما زاد من مشاكله[١١٠] .

واشتدت الأزمة بين العرابيين والخديو ، وتدخل النواب ورجال الدين للتوفيق بين الطرفين فطلبوا من الخديو إبقاء الوزارة حلا للإشكال ، وبعد مشاورات وافق على طلبهم[١١١]، وذهب الوزراء إليه وأعلنوا ولاءهم التام له[١١٢]

والجدير بالذكر أن العرابيين كانوا ينقسمون إلى متطرفين أمثال طلبة عصمت وعبد العال حلمى ومحمد عبيد وعبد الله النديم ، ومعتدلين أمثال البارودى وعبد السلام المويلحى أما عرابى فكان يحتل المركز الوسط ، وفى حين كان يزج المتطرفين بعرابى إلى مواقف خطيرة[١١٣] كان المعتدلون يحاولون تهدئة الموقف .

العرابيون والتدخل الأجنبى :

وقد سارت الأمور بما لا يعطى مجالا لأى تدخل أجنبى ، وضمن عرابى مسئولية حفظ النظام وصيانة الأمن[١١٤] ولكن إنجلترا وفرنسا ما أن وصلت أساطيلهما الحربية[١١٥] إلى الإسكندرية حتى تقدمتا بمذكرة مشتركة أخرى[١١٦] فى ١٨٨٢/٥/٢٥ تطلبان فيها إسقاط وزارة محمود سامى البارودى ، وإبعاد أحمد

عرابى عن مصر ، وتحديد إقامة على فهمى وعبد العال حلمى فى الريف[117] وقد رفضت وزارة البارودى هذه المذكرة كما رفضتها الأمة كلها ، وأرسلت التلغرافات لتأييد الوزارة الوطنية[118] ومع ذلك فقد وافق عليها الخديو ، وطلب من النظار قبولها منعاً لحدوث إرتباكات سياسية وسفك دماء[119] ولكنهم اعترضوا على ذلك ، وقدم محمود سامى البارودى استقالته فى ٢٦ مايو إحتجاجاً على التدخل الأجنبى وقبول الخديو له ، فقبلها الخديو[120] بناء على نصيحة إنجلترا وفرنسا ، وتولى أمور الجيش بنفسه[121] وقد أدى هذا الاستفزاز من الخديو للعرابيين إلى تذمر كبار الضباط الوطنيين فأظهر طلبة عصمت العصيان وقال للخديو « أنه بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن إخوانه بالجهادية لا يقبلوا ذلك » وإنهم يرفضون المذكرة المقدمة من إنجلترا وفرنسا ولا يقبلون عزل عرابى من نظارة الجهادية ثم خرج طلبه عصمت غاضباً ومعه على فهمى ويعقوب سامى وبعض الضباط[122] ومع ذلك فقد أصر الخديو على رأيه وأصدر أوامره إلى العسكريين بالتزام ثكناتهم وإلى المديرين بعدم تنفيذ الأوامر التى كانت وزارة البارودى قد أبلغتهم بها بعد أن أصبحت مستقيلة ، وأخذ رجال الجيش من أنصار عرابى فى عمل محاضر ضد الخديو[123] كما أعلن الضباط أنهم لن يقبلوا ناظراً للجهادية غير عرابى باشا[124] وأرسل كبار الضباط وأفراد الآلايات وقائمقامات البوليس والمستحفظين بالاسكندرية تلغرافات إلى الخديو بأنه إذا لم يعد عرابى إلى وظيفته فلن يكونوا مسئولين عن الأمن فى المدينة ، وحدد بعضهم مهلة اثنى عشر ساعة لعودة عرابى إلى وظيفته[125] كما وردت التلغرافات من كافة طبقات الشعب تؤيد العرابيين فى موقفهم الوطنى[126] وأراد قناصل الدول الأجنبية ضمان حماية رعاياهم فاجتمعوا بعرابى وألزموه مسئولية حماية الأوروبيين فأجابهم عرابى بأنه لم يعد له صفة رسمية تمكنه من تحقيق مطالبهم ، ولكنه بصفته الشخصية كمواطن يؤكد لهم حماية الأجانب . واجتمع عرابى برجال الجيش وهدد بمحاصرة سراى الإسماعيلية إذا لم يصدر له أمر بإبقائه فى نظارة الحربية[127] كما طلب من رجال الجيش ألا يتصرفوا إلا بناء على تعليماته ، ولا يفعلوا شيئاً إلا بأوامره[128] ، ويذكر الخديو توفيق فى رسالة له إلى الباب العالى أن عرابى وإن كان قد استقال (لفظاً) فإنه لم يتخل عن القيادة ، وهو يتابع إصدار المنشورات إلى العساكر حيث يضمنها تعليماته كما أن الضباط والعساكر يأبون سواه للجهادية[129] .

والواقع أن عرابى لم يكن خلال هذه الأزمة على اتصال بالجيش فقط بل أيضاً بالوطنيين من غير العسكريين ويبدو ذلك واضحاً من خطاب لعرابى يذكر فيه أنه وإن كان قد استعفى من نظارة الجهادية فإنه لم يستعف من رئاسة الحزب الوطنى[١٣٠] وقد حاول سلطان باشا وبعض النواب حسم الخلاف فذهبوا إلى الخديو وطلبوا منه أن يظل عرابى ناظراً للحربية فرفض فالتحمت طبقات الشعب وخرج علماء الأزهر والمشايخ والنواب والأعيان ومجموعة من التجار وأصحاب الحرف إلى الخديو ، وطلبوا أن يستمر عرابى فى نظارة الجهادية حفظاً للأمن وتسكيناً للاضطراب ، وإنه « فى حالة عدم قبول ملتمسهم سيحصل قتل عام[١٣١] وتحت هذا الضغط الشعبى اضطر الخديو إلى إعادة عرابى ناظراً للجهادية والبحرية[١٣٢] والاكتفاء به ليدير شئون البلاد مع وكلاء الوزارات المختلفة[١٣٣] بمعنى أنه رغم عودة عرابى فإن مصر ظلت بدون مجلس وزراء ، واستمر هذا الوضع لمدة ٢١ يوماً[١٣٤] مما يدفعنا إلى التساؤل عن سبب ذلك ولماذا لم يكلف الخديو أحد بتشكيل الوزارة مع أنه أعاد عرابى إلى نظارة الجهادية ؟

الواقع أن الخديو توفيق طلب من شريف باشا تشكيل الوزارة ، ولكن شريف اشترط تعيين عمر لطفى محافظ الاسكندرية ناظراً للجهادية[١٣٥] ولما رفض رجال العسكرية ذلك وأصروا على بقاء عرابى تأخر تشكيل الوزارة .

بعثة درويش باشا :

ونتيجة لتطور الأحداث حاول السلطان العثمانى استغلال الموقف بهدف عودة سلطانه المتدهور فى مصر وتثبيت السيادة التركية عليها[١٣٦] فأرسل بعثة إلى مصر وصلت إليها فى ٧ يونيه ١٨٨٢[١٣٧] تحت رئاسة درويش باشا لتقصى حقائق الأمور والتحقيق فى أمر الخلاف بين الخديو والوزارة فأرسل كل من الخديو وعرابى مندوبين لاستقبال البعثة فى الاسكندرية فكان ذو الفقار باشا ينوب عن الخديو ، ويعقوب سامى ينوب عن عرابى[١٣٨] ولما حضر درويش باشا إلى القاهرة استقبله الشعب فى الطريق بشعارات يمدحون فيها عرابى[١٣٩] ويخفضون من شأن الخديو وكان يشجعهم على ذلك حسن موسى العقاد ويعطيهم النقود ، ولم يعترض مأمور ضبطية مصر على ذلك[١٤٠] .

وكانت خطة درويش باشا الاستفادة من الخلاف بين الخديو والعرابيين وكان العثمانيون يرون فى استفحال أمر الوطنيين على الخديو فائدة لهم آملين من ذلك بقاء مصر تحت حوزتهم (١٤١) ورغبة فى أن يؤدى هذا الانقسام إلى تثبيت مركز السلطان أظهر درويش باشا لكل طرف أنه معه ولما اتضحت نواياه بعد ذلك أعلن انضمامه إلى الخديو علانية ، ومع ذلك فقد ظل مركز العرابيين قوياً وخصوصاً أن الأمة كانت تقف صفاً واحداً خلف عرابى مما ضايق الخديو وحاول زعزعة الثقة فى العرابيين وخصوصاً أمام الدول الأوروبية وقد تم له ما أراد بقيام مذبحة الاسكندرية .

العرابيون ومذبحة الإسكندرية :

حاول الخديو أن يحرج مركز العرابيين خصوصاً بعد أن تعهد عرابى بمسئولية حفظ الأمن والنظام ، وذلك بإحداث شغب وفوضى مما يزعزع الثقة فى النفوس ، وخصوصاً الجاليات الأوروبية مما يؤدى إلى التدخل الأوربى بحجة أن الحكومة غير قادرة على حماية أرواح الأجانب(١٤٢) فسعى بواسطة بعض أتباعه إلى إحداث شغب فى القاهرة « إلى حد أن الوزارة احتاطت لمنع الفتنة »(١٤٣) واستدعى الخديو إبراهيم بك توفيق مدير البحيرة ، وطلب إليه أن يجمع مشايخ قبائل البدو ، ويحضرهم إليه ففعل ثم أوعز إلى المدير أن يأمرهم بحشد ٣٠٠٠ بدوى ، وإحضارهم إلى العاصمة عن طريق الجيزة ليحدثوا فتنة فى البلد ، ولكن تعذر ذلك(١٤٤)، ولما فشل الخديو فى مسعاه أرسل برقية إلى عمر لطفى محافظ الاسكندرية جاء فيها ما يلى : « قد ضمن عرابى أمر الأمن العام ، ونشر ذلك فى الصحف ، وجعل نفسه مسئولا لدى القناصل ، وإذا نجح فى ضمانة هذا وثقت به الدول وصغر شأننا ، أما الآن وأساطيل الدول فى مياه الاسكندرية وعقول الناس مهيجة ، فوقوع الخلاف بين الأوروبيين وغيرهم أمر محتمل فاختر لنفسك إما خدمة عرابى فى ضمانه أو خدمتنا »(١٤٥).

ويذكر تيودور روزشتين أنه استتبع هذه البرقية مفاوضات أخرى جرت على يد ابن عم الخديو الأمير حيدر باشا الذى تنقل عدة مرات بين القاهرة والإسكندرية حاملا رسائل المتآمرين كما سافر عمر لطفى إلى القاهرة فى ٩ يونيه ليقف بنفسه على خطة المؤامرة(١٤٥) . وقد طلب الخديو منه إحداث شغب فى المدينة حتى يكون

ذلك وسيلة إلى إفشال تعهد عرابى وتوجيه اللوم عليه[١٤٦]، وهكذا دبرت مذبحة الاسكندرية ، وقد بدأت الحوادث فى يوم الأحد ١١ يونيه ١٨٨٢[١٤٧] فى الساعة الثانية ظهراً على أثر مشاجرة فردية بين مالطى من أتباع الإنجليز[١٤٨] وبين مكارى مصرى[١٤٩] بسبب خلاف على أجر حمار كان الأول قد استأجره من الثانى وتطور الأمر بينهما إلى حد أن المالطى طعن المصرى بسكين[١٥٠] فجرحه وتجمع الناس ، وتدخل جاويش مصرى من قسم اللبان ضد المالطى ، كما انتصر للمالطى أحد أبناء بلدته ، وفى أثر ذلك كثرت الغوغاء وعلت الضوضاء وسلت الخناجر وجردت المدى من الأغماد ، واشتعل الموقف وتطور الأمر إلى حد ضرب بعض الأجانب للأهالى بالرصاص من نوافذ وأسطح المنازل وامتدت المشاجرات حتى عمت أرجاء الثغر فهجم الرعاع على المارة وأصحاب الدكاكين وأخذوا يسطون على كل أجنبى وجدوه فى طريقهم كائنا ما كان ويوسعونه ضرباً بالعصى والهراوات كما انتشروا فى الشوارع وانبثوا فى أحياء الأوروبيين منادين بالجهاد[١٥١] وساعد على ذلك القلق والاضطراب اللذان استوليا على أهالى الاسكندرية نتيجة للشائعات حول تواجد الأسطول المشترك فى مياه الاسكندرية[١٥٢] واستمر القتال نحو خمس ساعات[١٥٣] لم يستطع أحد خلالها السيطرة على زمامه إلا بعد تدخل القوات العسكرية المرسلة بأمر عرابى[١٥٤] والواقع أنه لولا تدخل عرابى فى الوقت المناسب لانتهى الشغب بمجزرة عنيفة أودت بحياة الأوروبيين[١٥٥]

إن أصابع الاتهام تشير إلى أن مدبرى هذه المذبحة هم عمر لطفى محافظ الاسكندرية بالاتفاق مع الخديو والسيد قنديل مأمور الضبطية فى حى اللبان بالإسكندرية وعبد الله النديم خطيب الثورة العرابية والإنجليز وفيما يلى نعرض للتهم الموجهة إلى كل هؤلاء ، ووجهات النظر المختلفة حولها .

إن اتهام عمر لطفى بالتحريض على هذه المذبحة[١٥٦] أمراً له ما يبرره وفيما يلى نعرض لذلك :

١ — ذكر محمد رشيد رضا أن الشيخ محمد عبده قال : « كنت فى الاسكندرية فسمعت الناس أجمع يقولون أن المحافظ عمر لطفى سمح بانتشار الفتنة إلى هذا الحد لأنه كان مقيما فى البلد ، ولم يصدر أمراً بتوقيفها ، ولم يذهب إلى مكان الفتنة ..

ولم يطلب مساعدة العسكر النظامى مع أنهم كانوا على مقربة منه وأجمع الناس على أن عمله هذا موعز به من الخديو[١٥٧] « حيث كان جميع مستخدمى المعية فى ثانى يوم الحادثة فى غاية الفرح والسرور لما حدث ساخرين من التزام عرابى بالمحافظة على الأمن العام[١٥٨] كما ذكر الشيخ محمد عبده فى مذكراته عن الثورة العرابية أن عمر لطفى كان بالقرب من زيزينيا « فسأله سائل كيف تكون هنا ، والمذابح على خطوات منك فقال لست بقائد ، وهذا لا يعنينى فسأله لم لا تحضر بلباسك الرسمى على حصانك شاهراً سيفك فى خمسين من العساكر وبذلك ينتهى الأمر فأجابه انصرف ليس هذا من شأنك[١٥٩] ويتفق برودلى مع الشيخ محمد عبده فى أن عمر لطفى لم يعط الأوامر بوقف المذبحة[١٦٠] كما يتفق معه جون مارلو فى أن عمر لطفى لم يذهب إلى مكان الحادث فى الوقت المناسب[١٦١] .

٢ — أن عمر لطفى حرض بعض الناس على الاشتراك فى المذبحة ، وشجعهم على ذلك كما أنه أشار على رجال البوليس بعدم التدخل بل وطلب من أحد البدو إطلاق الرصاص على أوربى كان يقف فى شباك وبيده مسدس[١٦٢] وذلك لزيادة إشعال الموقف .

٣ — إن عمر لطفى جلب إلى الإسكندرية عصبة من البدو المستأجرين ، وسلحوا بالنبابيت كما أمر رجال البوليس فى السر بأن يشهدوا ما سيجرى ولا يتعرضوا[١٦٣] .

٤ — إن عمر لطفى استحوذ على محل التلغراف بالإسكندرية ليكون على اتصال بالخديو ولم يخبر سليمان سامى قائد الحامية بشئ إلا بعد مضى الساعة الرابعة ، وقد أمره بأن يقود جنده عزلا من السلاح[١٦٤]

٥ — إن عمر لطفى طلب إنزال عساكر إنجليزية إلى الميناء لعجز عرابى عن الأمن[١٦٥] .

٦ — إن عمر لطفى بحكم وظيفته كمحافظ للإسكندرية وقت الفتنة كان مسنوداً إليه ملاحظة إشغال الضبطية والدائرة البلدية بالاسكندرية[١٦٦] وهذه الوظيفة كانت تابعة رأساً للخديو ، ومع ذلك فإنه لم يسأل[١٦٧] عن الأحداث التى وقعت بالمدينة بل أعفى من مسئوليتها[١٦٨] وأوعز إليه الخديو أن يستعفى بدعوى المرض[١٦٩] .

٧ – إن الخديو أمر بتعيين عمر لطفى وزيراً للحربية والبحرية جزاء لخدماته[١٧٠] وكما أن اتهام عمر لطفى بالاشتراك فى تدبير المذبحة أمر له ما يبرره فإن التهم قوية أيضاً ضد السيد قنديل مأمور ضبطية الإسكندرية لأن رجال الشرطة التابعين له تراخوا فى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف الفتنة بل كانوا يحثون الأهالى على الشغب ، وقدموا النبابيت والعصى لأولاد البلد[١٧١] ولم يتدخلوا لحماية الأوروبيين بل أن بعض الأوروبيين الذين ذهبوا إلى الضبطية للاحتماء بها قتلوا داخلها أو طردوا منها ليقتلهم الرعاع[١٧٢] كما أنه قد ألقى من على سطح ضبطية الإسكندرية إلى الشارع عصى ونبابيت لاستعمالها فى الضرب وإشعال الموقف[١٧٣]، واشترك بعض رجال الشرطة فى القتل والاعتداء[١٧٤] ويثبت ذلك الفحص الذى قام بعض أطباء القنصليات الأجنبية فى مصر على جثث القتلى أن هؤلاء قد قتلوا إما بإطلاق الرصاص عليهم أو بآلات حادة جارحة كالسكين[١٧٥] ومن ناحية أخرى فإن السيد قنديل الذى كان متكفلا بتوفير الأمن فى المدينة تمارض ، واحتجب وقت المذبحة ولم يتحرك من منزله بحجة إصابته بشلل نصفى مع أن هذا لم يثبت بشهادة الأطباء الذين كشفوا عليه إبان محاكمته كما أن الطبيب مصطفى النجدى الذى زاره يوم احتجابه ذكر أنه كان يمكنه الخروج من منزله[١٧٦] لأنه لم يصب بشلل كما ادعى[١٧٧] ولما أخبر بالواقعة وكان لابساً ثياب النوم ، ومضجعاً على مرقده مشروح الصدر فلم يجب المعاونين مطلقاً ، ومن لهجة حديثه كان يظهر رضاه عما حدث[١٧٨] بل ويذكر البعض أنه أعطى أوامره بقتل الأوروبيين[١٧٩] .

أما عن النديم فقد اتهم بأنه شجع المشاغبين على المذبحة ، وأنه كان السبب المباشر فى توتر النفوس بالإسكندرية لخطبه المؤثرة التى ألقاها قبل المذبحة واجتماعه بشبانها ، وتأثيره عليهم بخطبه المهيجة[١٨٠] وتحريضه لهم على الفتك بالأجانب مما دفع الأوروبيين إلى الاستعداد للدفاع عن أنفسهم عند الحاجة ، وذكر عمر لطفى فى تقريره أمام قومسيون التحقيق فى ٣ أكتوبر ١٨٨٢ أن النديم هيج وحرك أفكار « الأهالى بالخطب والدسائس التى أعقبت مقتله ١١ يونيه[١٨١] مما كان له أبلغ الأثر فى أذهان العامة ، ولاسيما من الشبان الذين ضمهم إليه ، وجعلهم آلة فى إنجاز أغراضه ، فأدام التردد إليهم والجامعة عليهم حتى انقاد له الكثير[١٨٢]

ورغم التنبيه عليه بمغادرة الإسكندرية وعدم العودة إليها عاد وعمل ما عمله من الخطابة فى الجهة المعروفة بالأنفوشى . ثم ذهب ولم نشعر به إلا فى اليوم الثانى ، وقد أعقب ذلك المذبحة وأنهى عمر لطفى تقريره باتهام النديم وغيره من العرابيين بأنهم كانوا سبب هذه الحادثة[١٨٣] ويؤكد ماذكره عمر لطفى التقارير الإنجليزية الخاصة بمذبحة الإسكندرية إذ يتضح منها أن هذا الحادث كان نتيجة لخطة مدبرة من قبل العرابيين[١٨٤] وأن حسن موسى العقاد كان قد ذهب إلى الإسكندرية موفداً من قبل العرابيين قبل الحادث بيوم ، وغادرها ليلة الحادث[١٨٥] .

وذكر الياس ملحمة الشامى أن خطب النديم كانت « تهيج الأفكار ، وتحرض المصريين ضد الأوروبيين والأتراك ، كما كان يحث الشبان على حمل السلاح وتعلم استعماله حتى استجاب له بعضهم ، وتوجهوا إلى معسكر رأس التين للتدريب »[١٨٦] .

وذكر محمد تامى أثناء استجوابه أن النديم كان يحضر إلى الإسكندرية ويلقى فيها خطب ضد الحضرة الخديوية وضد الأوروبيين[١٨٧] .

وذكر إبراهيم الناضورى أثناء استجوابه عن حادثة الإسكندرية أن الخطب المهيجة التى كان يلقيها النديم ، وخصوصاً الخطبة التى الأخيرة ألقاها على شاطئ البحر بجهة السيالة ، والتى كانت قبل الحادثة بيومين كان لها أكبر الأثر فى هذه الحوادث[١٨٨] ويتفق مع هذا القول محمد طاهر ، ويزيد عليه أن موضوع هذه الخطب هى « مصر للمصريين » وأن السلطنة أيضاً كانت للمصريين قديماً وليست لأحد من الأوروبيين أو الترك[١٨٩] ، ويذكر أحمد سلامة أنه قد بلغه قبل الواقعة بيومين أن نديم ألقى خطباً فى جهة الأنفوشى هيج فيها الأهالى وحرضهم على قتل الأوروبيين وحثهم على الحرب وحفظ الوطن[١٩٠] ، وذكر جون مارلو أن مذبحة الإسكندرية كانت النتيجة التلقائية للدعاية المضادة للأوروبيين والمسيحيين[١٩١] ويؤكد على حلمى بك وكان من كبار الضباط فى محضر استجوابه أن عبد الله نديم أخبره قبل الحادث بيوم أنه سيحدث بالإسكندرية أمر خطير ، وهذه هى نص روايته « إنى قبل حصول المذبحة بيوم واحد قابلت عبد الله نديم فى وقت الصباح بمصر فسألته فى أى وقت حضرت من الإسكندرية فقال حضرت منها ليلة أمس لأشغال مهمة وإنى متوجه إليها فى هذا اليوم بعد الظهر فقلت له لماذا هذه العجلة ، ولأى سبب

ستحضر من الإسكندرية فى ليلة أمس وتتوجه إليها فى هذا اليوم فقال لى أنا حضرت من أجل مسألة مهمة ، ومتوجه إلى الإسكندرية فى هذا اليوم لأن اسكندرية سيحصل فيها بكرة حركة جسيمة جداً ، وفى ثانى يوم حصلت تلك المذبحة فتحقق لى بذلك أن عرابى كان له دخل فى هذه الحركة الفظيعة»[١٩٢] .

وذكر على داود فى محضر استجوابه أن النديم كان يحرض الشبان ويتكلم فى الديانات ، ويلقى الخطب وأن سعادة المحافظ نبه عليه بالخروج من الاسكندرية[١٩٣]

وذكر لويس صابونجى فى رسالة منه إلى بلنت أن شخصية النديم السريعة الإثارة يمكنها إشعال النار فى أى وقت لحرب دينية[١٩٤] .

وعندما سئل أحمد عرابى أثناء محاكمته عن صلته بالنديم ، وعن مدى معرفة أنه سافر إلى الإسكندرية قبيل المذبحة ، وأن محافظ المدينة أراد أن يخرجه منها ، ولكنه لم يستطع لصلته بالعرابيين لم ينكر عرابى هذا بل قال بأنه ليس مسئولا عن النديم ولا عن تصرفاته[١٩٥] .

ورغم أن هذه الشهادات والتقارير تؤكد أن للنديم يداً فى أحداث فتنة ١١ يونيه فقد ذكر بلنت أن خطب النديم فى ذلك الوقت كانت تحض الناس على الهدوء ، وأنه كان يشرح لهم عدم التورط فى أى اشتباك مع الأوروبيين حتى لا تعطى الفرصة للأسطول الإنجليزى بالتدخل وضرب المدينة[١٩٦] .

كما ذكر محمد حندق صاغقول مستحفظين الإسكندرية فى محضر استجوابه أن النديم لم يشجع الأهالى ضد الأوروبيين بل كان يطلب منهم الاتحاد وألا يعتدوا على أحد[١٩٧]، كما لم يكن موجوداً بالإسكندرية وقت الحادث بل كان بالقاهرة[١٩٨] .

والواضح أن هذه المذبحة أحزنت عرابى ورفاقه لأن عدم استتباب الأمن قد أساء إليهم ، وقلل من عطف الدول الأوروبية على حركتهم ، وقد أنكر بلنت وبرودلى اتهام العرابيين بتدبيرها[١٩٩] ومع أننا نضع فى الحسبان أن شهادات وتقارير الشهود كانت بعد هزيمة العرابيين وخروجهم من ساحة المعارك ، وأن المغلوب كثيراً ما تلصق به التهم جزافاً فإننا نرى أن طبيعة النديم الثورية ولهجته الخطابية

التي تستثير الشعور دون حيطة أو تبصر[٢٠٠] وكراهية للأجانب كان لها أكبر الأثر في إثارة الأهالي الذين تشبعوا بكراهية الأجنبي المستغل فكتموا غيظهم في نفسهم، حتى حدثت الفتنة وكان دويها واضحاً في ١١ يونيه ١٨٨٢ .

أما عن اتهام الإنجليز بأنهم هم الذين دبروا هذه المذبحة[٢٠١]، واصطنعوا حادثة المالطي مع المكارى لإثبات عجز الحكومة عن حماية الأمن إستناداً على أن المالطي الذي تشاجر مع السيد العجان كان من أتباع الإنجليز وأخاً لخادم المستر كوكسن القنصل الإنجليزي[٢٠٢] فإن هناك من المواقف ما يؤكد ذلك كما أن هناك من المواقف ما ينفيه .

وعن الموقف الأول يتضح حرص كولفن على إظهار البلاد بأنها غير مستقرة وبلا حكومة وأن الفوضى تضرب أطنابها والخراب يتسع نطاقه ، ففي مذكرة له يذكر أنه يتوقع في أي لحظة أن يسمع عن حادثة خطيرة لا يمكن التنبؤ بعواقبها[٢٠٣] ويتهم عبد الله النديم المستر كولفن بتدبير أحداث مذبحة الاسكندرية فيذكر أن هناك اتفاق مع السير مالت والمستر كولفن على إحداث فتنة في الاسكندرية بين الأجانب والمصريين لاتخاذ ذلك ذريعة لتدخل الأساطيل الأجنبية في الموقف واحتلال المدينة[٢٠٤] كما ذكر جون نينيه بأن كوكسن شجع المالطيين على التسلح[٢٠٥] غير أن هناك ما يدل على أن تسليح الأجانب لم تكن فكرة كوكسن وحده فبعد أن انتشرت الشائعات بحدوث مذبحة للأجانب في الإسكندرية اقترحت القنصلية اليونانية على قنصل إنجلترا وغيره من القناصل وضع خطة سرية لتسليح الأجانب للدفاع عن أنفسهم وقت الحاجة ، ولكن هذه الخطة لم تنفذ خشية ما قد يترتب على ذيوعها بين الإسكندريين من حوادث خطيرة[٢٠٦] .

أما عن الموقف الثاني فيتضح من محاضر جلسات مجلس العموم البريطاني أن ما حدث في الإسكندرية كان كارثة بالنسبة للإنجليز راح ضحيتها بعض رعايا الإنجليز الذين ذبحوا برغم أنهم في حماية الأسطول البريطاني[٢٠٧] وتؤكد الأحداث ذلك فالقنصل البريطاني كوكسن ضرب وجرح في رأسه جرحاً خطيراً[٢٠٨] بعد أن هجم عليه الغوغاء[٢٠٩] ولم يفلت من أيديهم إلا بأعجوبة[٢١٠] كما قتل ضابط

إنجليزى مما دفع أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى إلى أن يتساءل على من تقع مسئولية هذه الأحداث فى الإسكندرية(٢١١) .

ومهما كان الأمر فإن ما حدث فى الاسكندرية قد أعطى الفرصة للإنجليز لاتخاذ هذه الأحداث ذريعة للتدخل المباشر(٢١٢) بحجة عجز العرابيين عن حماية أرواح الرعايا والقناصل الأجانب فى مصر .

وعقب الحادث سافر الخديو إلى الاسكندرية مع درويش باشا(٢١٣) بحجة العمل كما ذكر الخديو لثابت باشا مندوبه فى استنبول — على تهدئة الخواطر وتقوية أسباب الأمان وتخليص الأذهان من المخاوف(٢١٤) حيث هرب معظم السكان الأوروبيين من البلاد والتجأوا للأسطول والبواخر الموجودة فى الميناء(٢١٥) بعد أن تعرضوا للمحن التى صحبت مثل هذه الأحداث(٢١٦) ولكن كان واضحاً من ذهاب الخديو إلى الاسكندرية رغبته فى أن يكون على مقربة من الأسطولين الإنجليزى والفرنسى بعد أن أعيد الأمن إلى نصابه إذ كان يعتقد أنه هدفاً لمؤامرات يتم تدبيرها بواسطة الجيش ورغم أن السلطان قد طلب من الخديو ودرويش باشا الانتقال إلى القاهرة(٢١٧) للسيطرة على زمام الأمور فإنه ظل بالاسكندرية بحجة تسكين الاضطراب وإزالة الخوف(٢١٨) من نفوس الأوروبيين والأهالى ، كما أن الباب العالى احتج لدى الحكومة البريطانية على أى تدخل سياسى فى مصر دون موافقة سابقة من السلطان(٢١٩) وقد حاول السلطان العثمانى استغلال هذه الأحداث بإرسال قوات عسكرية تركية إلى مصر تكون قيادتها لدرويش باشا(٢٢٠) ولكن تلك المحاولة قوبلت بعاصفة استنكار شديدة ضد السلطان فقد أنكر علماء المسلمين أن يرفع مسلماً سلاحاً فى وجه أخيه المسلم ، وأعلنت إنجلترا أن هذا الضغط من السلطان ليس له ما يبرره(٢٢١) وتحت هذه الضغوط سحب السلطان قراره بالتدخل المسلح فى مصر .

والجدير بالذكر أنه بعد قبول استقالة البارودى لم تتألف الوزارة الجديدة برئاسة راغب باشا إلا فى ٢١ يونيه ١٨٨٢(٢٢٢) وقد طلب الخديو فى الآمر العالى الذى وجهه إلى رئيس النظار الجديد إبقاء عرابى ناظراً للجهادية والبحرية(٢٢٣)

وقد اهتمت وزارة راغب باشا بتهدئة الخواطر فى محاولة منها لإعادة العلاقات

الطيبة بين أهالى الاسكندرية والأجانب الذين كانوا فى حالة إنزعاج شديد فأصدرت تعليمات لخطباء المساجد ووعاظها « بأن ينصحوا الناس بموادة النصارى وغيرهم من المخالفين فى الدين » كما اعتزمت الوزارة تأليف لجنة مختلطة من المصريين والأجانب مهمتها إجراء تحقيق فى حوادث الإسكندرية لمعاقبة المتسببين فيها[٢٢٤]، وبدأت الأمور تستقر فى بعض أحياء المدينة ووزع العرابيون منشوراً على الأهالى بأن الأساطيل على وشك الانسحاب من الاسكندرية ، وما أن أخذت الأمور تستقر حتى أصدر الخديو توفيق منشوراً فى ٢١ يونيه[٢٢٥] اتهم فيه عرابى بالتقصير فى المحافظة على أرواح الأجانب وأبدى أسفه لأحداث الاسكندرية .

والواضح أن مركز الخديو فى تلك الفترة كان ضعيفاً وسلطته مسلوبة وقد وضح ذلك للإنجليز فقد ورد فى مناقشات أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى تساؤل عن مركز الخديو ، وعما إذا كان هو الحاكم الحقيقى فى مصر[٢٢٦] وهل يمكن أن يستمر الخديو للبلد[٢٢٧] أم لا .

ونظراً للخطورة المترتبة على ضعف سلطة الخديو ، وخشية الدول الأوروبية وخصوصاً فرنسا من انفراد إنجلترا باحتلال مصر عقد مؤتمر دولى لبحث المسألة المصرية .

مؤتمر الآستانة :

دعت فرنسا إلى عقد مؤتمر للنظر فى المسألة المصرية فوافقت إنجلترا وروسيا وألمانيا والنمسا وإيطاليا على الدعوة بينما رفضت تركيا الفكرة فى بداية الأمر بحجة أن إيفاد درويش باشا إلى مصر كاف لحل مشكلتها ولأن تركيا رأت فى بحث الموقف فى مصر على النطاق الدولى بمثابة تدخل فى شئون سيادتها غير أن السلطان عاد ووافق على حضور المؤتمر الذى انعقد فى إحدى ضواحى الآستانة فى ٢٣ يونيو ١٨٨٢ وانتهى إلى عقد اتفاق أطلق عليه ميثاق النزاهة وبمقتضاه « تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبها على هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ، ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات

الأخرى[٢٢٨] وقد وقعه أعضاء المؤتمر جميعاً ، كما قرر المؤتمر في ٢٧ يونيه ، بعد أن انضمت إليه تركيا وجوب التدخل فى شئون مصر لإخماد الثورة على أن تعهد لتركيا بهذه المهمة ، ولكن إنجلترا حين أبرمت القرار كانت تنوى نقضه فحين اقترح مندوب إيطاليا المفوض بأنه ليس من حق أى دولة مشتركة فى المؤتمر أن تقوم بأى عمل إنفرادى ضد مصر طالما ظل المؤتمر منعقداً طلب مندوب إنجلترا أن يضاف إلى الاقتراح جملة « إلا فى حالة الضرورة القصوى » ليضمن بذلك لبلاده حق التدخل فى شئون مصر بحجة ما تقتضيه الظروف القاهرة ، وفعلا فإنه لم يمض على توقيع إنجلترا على قرارات المؤتمر ستة عشر يوماً حتى ضرب أسطولها الاسكندرية بمدافعه فى ١١ يوليو[٢٢٩]

ضرب الإسكندرية :

وفى يوم ٦ يوليو شرع الأدميرال سيمور قائد الأسطول الإنجليزى فى استفزاز العرابيين وانتحال الأسباب لمباشرة الأعمال الحربية فأرسل إلى قائد القوات العسكرية فى الإسكندرية يطلب منه وقف التدابير الحربية التى تجرى فى الطابيات[٢٣٠] وتسكين النشاط العسكرى فى الاسكندرية وقف التحصينات القائمة ، وإذا لم يتحقق ذلك فى مدى اثنى عشر ساعة فإن الأسطول الإنجليزى سيضرب مدينة الإسكندرية .

والواقع أن سيور قد حاول انتحال الذرائع للعدوان على مصر ، وكانت لديه أيضاً أسباب شخصية تدفعه إلى الإسراع فى مباشرة الأعمال الحربية ، فأسطول بحر المانش كان قد تلقى الأوامر بالانضمام إلى أسطول سيمور ، وكان قائد أسطول المانش أرقى رتبة من سيمور ، فإذا انضم إليه تكون الرئاسة له ، لذلك أسرع سيمور فى اختلاق الأسباب لضرب الإسكندرية قبل مجئ أسطول المانش .

وذكر جون نينيه Ninet وكان شاهد عيان لضرب الإسكندرية أنه كان يزور الحصون بصحبة كبار الضباط يومياً ، ولم ير بها أى ترميم ولم ينصب فيها أى مدفع جديد منذ وصول أوامر السلطان[٢٣١] وأكد ذلك أيضاً « وكيل عموم الاستحكامات المصرية » ولكنه ذكر أن حكمدار طابية السلسلة كان لديه ثلاثة قواعد خشبية

للمدافع الصغيرة أرسلها للتصليح وأعيد تركيبها بعد صدور أوامر السلطان مما جعل البعض يظن بأنه تم تركيب مدافع جديدة[٢٣٢] .

وذكر القائمقام فرج عبد العال فى تقريره المقدم إلى الخديو أنه « لما صدر الأمر السلطانى بتوقيف أشغال الطوابى ، حصل الامتثال من الجميع »[٢٣٣] .

وذكر محمد شكرى بك أنه « لم يكن جارياً وقتها تصليح وترميم شىء بالاستحكامات نفسها بل الذى كان جارياً هو بياض وترميم القشلاقات »[٢٣٤] .

وذكر الخديو توفيق « أن ادعاءات الأدميرال سيمور تقوم على الظن والشبهه ، فليس هناك مدافع وضعت فى الطوابى غير مدافعها القديمة ، ولم يعمد أية ترميمات جديدة فى الطابيات ، وليس ثمة حركات فى الطابيات سوى تنظيف المدافع ومسحها كالمعتاد وإجراء بعض التمرينات دون إطلاق المقذوفات »[٢٣٥] .

ومهما كان الأمر فإننا نرى أنه من حق العرابيين تحصين وترميم مواقعهم الدفاعية وأن الحجة التى تذرع بها الإنجليز لضرب الاسكندرية هى حجة واهية .

وطلب الأدميرال سيمور من العرابيين رفع مدافع الاستحكامات الموجودة بطوابى رأس التين ، وعلى الساحل الجنوبى للميمنة الشرقية لأن ذلك من وجهة نظره يعتبر تهديداً للسفن الإنجليزية[٢٣٦] وهدد سيمور بأنه فى حالة رفض طلبه سوف يطلق النار على الاسكندرية فى شروق شمس يوم الثلاثاء ١١ يوليو ١٨٨٢ ، وقد ردت الحكومة المصرية على إنذار الأدميرال بأنه ليس هناك أية تدابير حربية تجرى فى الطابيات[٢٣٧] وأنها على الحالة التى كانت عليها عند وصول الأساطيل[٢٣٨] ، ورأت تفادياً للعواقب التفاهم مع الأدميرال سيمور « بفك ثلاثة مدافع من الطوابى التى ادعى بتركيبها ، على أن يختار سيمور الأماكن التى يتم رفع المدافع عنها سواء من طابية واحدة أو من كل طابية مدفع واحد[٢٣٩] ولكنه أصر على مطالبة بتسليم الطوابى أو ضربها ، وكان الرد معارضة طلبه حتى لو أدى ذلك إلى الحرب[٢٤٠] مع عدم مقابلة المدافع بالمثل إلا بعد خمس طلقات من مدافع الأسطول[٢٤١] ، ونفذ سيمور تهديده وبدأ فى ضرب الاسكندرية فى الساعة السابعة من صباح يوم ١١

يوليو ١٨٨٢[٢٤٢] وفتحت سفن الأسطول الإنجليزى نيرانها على القلاع والسفن[٢٤٣] بعد أن غادر الأسطول الفرنسى بأوامر من حكومته الميناء إلى البحر[٢٤٤] .

ولكى يجعل الإنجليز عملهم العسكرى ذا صبغة شرعية عرضوا على الخديو الضيافة على ظهر إحدى سفنهم حتى ينتهى الضرب ، ولكن الخديو اعتذر[٢٤٥]واستمر الأسطول الإنجليزى فى ضرب الاسكندرية نحو عشر ساعات تمكن خلالها من إسكات المدفعية الساحلية وتخريب الاستحكامات بالمدينة وهدم وإحراق معظم مبانيها[٢٤٦] .

وجاء ضرب الاسكندرية تجاهلا للمؤتمر الذى كان لايزال منعقداً فى الآستانة ، فلا السلطان ولا الدول المجتمعة طلبوا من إنجلترا القضاء على الثورة المصرية[٢٤٧] ، وهكذا أهان الإنجليز المؤتمر الذى دعوا إليه بأن بدأوا الحرب بغير توصية منه أو حتى موافقته ، كما اعتدوا على حقوق الباب العالى .

ولقد أثار ضرب الاسكندرية الجدل العنيف فى مناقشات مجلس العموم البريطانى فاستنكر بعض الأعضاء هذا العمل ، واعتبروا تصرفاً خاطئاً وغير مدروس ووصفوا السياسة الخارجية لإنجلترا فى مصر بأنها نفرت حلفائها ، وورطتها — أى إنجلترا — بصورة واضحة فى حرب مع مصر[٢٤٨] .

وعلى كل حال فقد صمدت القوات المصرية فى مراكزها بعض الوقت ، وبذلت جهدها[٢٤٩] أمام قذائف الأسطول الإنجليزى للطوابى ، واشترك الرجال والنساء من أهالى الاسكندرية فى نقل الذخائر إلى المدافعين رغم نيران المدافع والقنابل[٢٥٠] ولكن ضعف المدفعية المصرية وقدمها[٢٥١] لم يحقق لهم استمرار الصمود والقتال[٢٥٢] .

ولما نزلت القوات الإنجليزية إلى الاسكندرية[٢٥٣] أظهر الخديو انحيازه إليها[٢٥٤] وسارع هو وشيعته الضئيلة بتهنئتها[٢٥٥] ووضع نفسه تحت حمايتها ، وهنا يجدر بنا أن نتساءل هل كان هناك إعلان حرب من إنجلترا على مصر ؟

يذكر مستر جلادستون بأن ما اتخذ كان إجراءاً دفاعياً لأمن الأسطول[٢٥٦]، كما صرح السير تشارلز ديلك وكيل الخارجية البريطانية بأن القوات التى أنزلت

كانت مهمتها الحفاظ على النظام والأمن فى الاسكندرية[٢٥٧] وقد أرسل الخديو رسالة إلى المصريين الذين هجروا الاسكندرية يطلب منهم العودة إليها حتى تستقر الأحوال ، وكان موقف درويش باشا متفقاً مع الخديو فى الانحياز إلى الإنجليز[٢٥٨] .

واتهم حسين باشا الدرملى العرابيين بحرق الاسكندرية فذكر أن النديم كان من المشجعين على حرق المدينة ونهبها[٢٥٩] حتى لا يجد الإنجليز شيئاً عند احتلالهم لها[٢٦٠]

كما أكد ذلك أحمد سلامة فذكر أنه رأى النديم بعد الحادث فى محطة سيدى جابر راكباً فى صهريج الوابور وفى يده طبنجة ، وسمعه يقول أنه قتل بها ثلاثة أشخاص ، وأن حرق البلد كان بواسطة غاز أحضر بمعرفتهم وصب على الدكاكين والمنازل حتى يتم حرق البلد بسرعة[٢٦١] ، وأيد حسن واصف هذا الكلام فقال أنه كان راكباً وابور السكة الحديد القادم من الاسكندرية للقاهرة والذى كان به عبد الله النديم وأنه سأله عن حالة الاسكندرية فأجابه بقوله (إننا أوقدنا فيها النار بعد السلب والنهب ولما سأله عن حالة الطوابى قال له أنها هدمت) ولكننا مستعدين للمقاومة فى البر ، وأصر النديم على المقاومة وقال « فمع أنه ضعيف فقد قتل ثلاثة من الأوروبيين بالطبنجة التى معه ، وأخرج من جيبه طبنجة »[٢٦٢] .

وأكد ذلك ما تردد من أن سليمان سامى كان قد شرع فى حرق الاسكندرية فعلا وبدأه فى جهة المنشية[٢٦٣] ، وذكر محمد شكرى أن مافعله سليمان كان بالاتفاق مع عرابى[٢٦٤] بينما يذكر آخرون أن ذلك كان بدون علمه وعلى كل حال فقد بيعت البضائع التى نهبها العساكر والأهالى من الاسكندرية بسوق كفر الدوار دون أن يتعرض أحد من العسكريين لضبطها أو لجمعها وتسليمها للمديرية[٢٦٥] وإذا كان البعض يحاول إبعاد العرابيين عن هذه التهمة فإننا نرى أن طبيعة المتطرفين من قادة الثورة العرابية كان تأبى أن تترك الاسكندرية سليمة تستفيد منها القوات الإنجليزية وتدخلها آمنة فأشعلت فيها الحرائق ونهبت المحلات .

وإذا كان بلنت وسليم النقاش قد ذكرا بأن العرابيين حرقوا الاسكندرية وفقاً لتكتيك عسكرى سليم بألا يستفيد العدو من البلد الذى يدخله كما فعل الروس فى موسكو فى أثناء الغزو النابليونى حتى لا يجد العدو مأوى ولا مئونة ولا ذخيرة

لرجاله وحتى يستطيع عرابى التقهقر لاتخاذ أماكن استراتيجية للقتال[٢٦٦] فإن شهادة أحمد رفعت تؤكد أن عرابى قد ذكر بأنه « إذا تداخل أحد لازم نموت لآخرنا ، ونفنى كل شئ»[٢٦٧] ، كما أن وثائق الثورة العرابية تؤكد أن عرابى لم يصدر منه أى تأنيب لسليمان سامى بل إنه أشركه معه فى الاستعدادات بكفر الدوار ، ولم يحاكمه .

وذكر محمود فهمى أن عساكر آلاى مصطفى عبد الرحيم وسليمان داود كسروا أبواب الدكاكين والمخازن ونهبوا ما فيها وأوقدوا النيران فى الأماكن والأبنية الفاخرة[٢٦٨] ، كما دخل أيضاً عربان البحيرة والبرابرة وسلبوا الحوانيت والمخازن وأشعلوا فيها النيران علماً بأن العرابيين قبل انسحابهم من الاسكندرية أطلقوا سراح جميع المسجونين .

والجدير بالذكر أن أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى قد نبه الحكومة البريطانية إلى ما يتسبب عن ضرب الأسطول للاسكندرية بأنه فى حالة يأس الجيش المصرى فقد يقوم بتدمير المدينة[٢٦٩] .

إننا نتفق مع رأى الشيخ محمد عبده فى أن تهمة حرق الاسكندرية ينبغى أن توجه لأكثر من طرف ، فقد عثر على جثث أروام بلباس عرب أثناء الحريق ، كما اشترك فيه عربان من أولاد على ممن كانوا على صلة بالخديو ، ومنهم أهالى الاسكندرية ومنهم أوروبيون بقصد المبالغة فى التعويضات[٢٧٠] .

ونتيجة لضرب الأسطول الإنجليزى للأسكندرية تحطمت خصونها ، ولم تعد صالحة للدفاع مما دفع العرابيين إلى الانسحاب منها إلى منطقة كفر الدوار وإعادة تنظيم الاستعدادات الحربية ، ولما علم الخديو بنية العرابيين أرسل إلى عرابى يطلب منه وقف كل التجهيزات العسكرية والسماح للمهاجرين بالعودة إلى الاسكندرية[٢٧١] والحضور إليه فى قصر رأس التين لإعطائه التنبيهات اللازمة[٢٧٢] وإلغاء الإدارة العسكرية وإعادة الإدارة المدنية[٢٧٣] ولما استشار عرابى المقربين إليه نصحوه بعدم التوجه إلى رأس التين[٢٧٤] فرفض عرابى طلب الخديو واستمر فى استعداداته[٢٧٥] واتهم الخديو بخيانة البلاد ، وأنه سبب ما نزل بها من مصائب ،

وطالب الوطنيين بتدبير المساعدات اللازمة للمهاجرين الذين أضيروا من أجل بلادهم[٢٧٦] .

ونتيجة لتطور الأحداث واتضاح موقف الخديو المؤيد للإنجليز[٢٧٧] دعا عرابى إلى عقد جمعية عمومية من الأعيان والعلماء والموظفين وممثلين عن كافة الطوائف ليعرض عليهم الموقف ، وما يجب عمله رداً على موقف الخديو كما أرسل خطاباً بذلك إلى جميع مديرى المديريات[٢٧٨] وعقدت الجمعية العمومية اجتماعها فى مساء يوم ١٨٨٢/٧/١٧ ، وانتخب حسين باشا الدرملى رئيساً للجلسة[٢٧٩] كما اتخذ المجلس قراراته بالإجماع ، وكان أهمها الاستمرار فى قتال الإنجليز[٢٨٠] وإرسال وفد إلى الخديو بالاسكندرية يطلبون منه العودة هو والوزراء إلى العاصمة كما طالب بعض الأعضاء بعزل الخديو ولكن استقر الأمر على الرجوع إلى السلطان فيما يختص بالخديو[٢٨١] .

وقد رفض الخديو قرارات المجلس العرفى مما جعل المجلس يطلب من ديوان المالية وقف صرف مرتبات الخديو والوزراء عن شهر يوليه ١٨٨٢[٢٨٢] .

وفى ٢٠ يوليو ١٨٨٢ أعلن الخديو عصيان عرابى وأصدر أمراً بعزله من منصبه[٢٨٣] وتعيين عمر لطفى مكانه، وقد أرجع الخديو ذلك إلى عدم إطاعة عرابى للأوامر ورفضه عودة المهاجرين إلى الاسكندرية[٢٨٤] وحجزه مياه ترعة المحمودية[٢٨٥] واستمراره فى التجهيزات الحربية وقطعه للاتصالات التلغرافية والبريدية عنه حتى أن أخباره الخاصة بالقاهرة لم يستطع معرفتها مما سبب له الضيق والاضطراب واضطر إلى الاستعانة بتلغراف الجيش الإنجليزى[٢٨٦] وقد برر الخديو نزول القوات البريطانية إلى الاسكندرية بالقضاء على الحرائق وطرد اللصوص وحماية المدينة[٢٨٧] .

ولم يهتم عرابى بعزل الخديو له وطلب من يعقوب سامى وكيل وزارة الحربية أن يدعو الجمعية العمومية للانعقاد والتشاور فى الأمر ، وقد عقدت الجمعية العمومية اجتماعها الثانى فى ١٨٨٢/٧/٢٢ فى جو ذكره شهود العيان[٢٨٨] بأنه ملئ بالرهبة والعنف فالضباط والجنود شاهرين سلاحهم خارج الاجتماع وداخله ، وعلى الروبى يخطب

خطبة عنيفة يهاجم فيها الخديو[٢٨٩] ويتهمه ببيع البلاد للإنجليز الذين عاثوا فى البلاد فساداً وأعقبه محمد عبيد الذى رفع سيفه وأقسم يميناً بقطع يد من يؤيد عزل عرابى ، وارتجل الشيخ محمد عبده خطبة قال فيها « إن الخديو انحاز للإنجليز ، ويريد تسليم القطر لهم كما حصل فى اسكندرية والمراد بعقد هذه الجمعية هو هل يصح عزل عرابى باشا أو يبقى ناظراً على الجهادية[٢٩٠] ، ونظراً لما حدث فلم يتجاسر أحد على رفع يده بالمعارضة وانتهى الاجتماع إلى ضرورة بقاء عرابى ناظراً للجهادية وإهمال أوامر الخديو وما يصدر من نظارة الموجودين معه فى الاسكندرية وخصوصاً بعد أن خرج الخديو على قواعد الشرع والقانون[٢٩١] وقد ختمت الجمعية العمومية قراراتها بضرورة عرض الأمر على الباب العالى بواسطة وكلاء النظارات[٢٩٢] ، وأرسل العرابيون إلى المديريات ودوواين الحكومة منشوراً بإعلان انضمام الخديو إلى الإنجليز وأمروا بخلع طاعته « لأنه باع البلاد لألد أعدائها » وضرورة المداومة على الاستعداد للقتال وعدم التسليم[٢٩٣] كما أمر عرابى بسد ترعة المحمودية لقطع المياه عن الخديو وأعوانه فى الاسكندرية[٢٩٤] .

وفى ٧ أغسطس ١٨٨٢ أصدر الخديو أمراً لجميع سكان مصر اتهم فيه عرابى بالسعى لخراب مصر ، وبأنه السبب الأول فى مذبحة الاسكندرية وما حدث بطنطا وغيرها ، وأنه سبب شل الحياة التجارية والزراعية فى البلاد .

وفى وسط هذا الجو من الانقسام بين الخديو والعرابيين نشبت الحرب مع الإنجليز ، وكانت الخزانة المصرية خاوية لأن المراقب الإنجليزى كولفن أخذ الأموال المصرية الموجودة فى الخزانة العامة ، ووضعها فى إحدى سفن الأسطول الإنجليزى قبل الحرب بأيام[٢٩٥] وكذلك نقلت الأموال الموجودة بصندوق الدين إلى السفن الحربية بالاسكندرية لذلك تزاحم الأهالى على إعانة الجيش بما يلزمه[٢٩٦] .

التعاطف الوطنى والإسلامى ضد الإنجليز :

قامت البلاد تدافع عن شرفها وتحارب عدوها ، فانضم الرجال إلى معسكرات التدريب لخوض المعركة[٢٩٧] وتركوا محلاتهم وعائلاتهم ومزارعهم[٢٩٨] وامتلأت

نفوس أفراد الأمة المصرية بالرغبة فى الانتظام فى سلك العسكرية[٢٩٩] والاستشهاد فى سبيل الله والوطن وتبرعت النساء بحليهن عن طيب خاطر ، وهرع الشيوخ إلى المساجد يدعون الله كى ينصر عرابى حامى البلاد وتحت وطأة هذا الحماس الشعبى فكر عرابى فى تشكيل وحدات من الأهالى يجرى تدريبهم على حمل السلاح ، وأن يعهد إليهم حماية العاصمة والأقاليم عند خروج الجيش إلى مناطق القتال[٣٠٠]، ولكنه عدل عن الفكرة بعد أن اتضح له أنه يخشى على العاصمة إذا سلمت حراستها إلى الأهالى وذلك لأن معظم من تطوع منهم هم الفقراء المحتاجون للقوت والعاصمة مكتظة بالأموال الأميرية وغيرها ، وتقرر أن يجرى تدريب المتطوعين من الأهالى على الآليات وإرسالهم إلى جبهة القتال إذا لزم الأمر[٣٠١] .

والواقع أن مصر لم تكن وحدها فى أزمتها فقد أثار ضرب الإنجليز للاسكندرية هزة عنيفة بين المسلمين فى كافة البلدان الإسلامية فدعا علماء تركيا إلى حمل السلاح ، ومساعدة إخوانهم فى الدين ، كما ثار مسلمو الهند على الإنجليز مما جعلهم يسرعون إلى تحديد إقامة جمال الدين الأفغانى ، الذى كان بالهند وقتذاك وفى الشام حمل الرجال السلاح ، وأوعدوا كتائب من المتطوعين ولكن السلطان منعهم من التوجه إلى مصر ، وفى تونس ناصرت صحافتها عرابى ومثلته فى صورة البطل الذى سينقذ مصر والبلاد العربية من التدخل الأجنبى ، واتصل عرابى بالسنوسى « وحضه على القتال والمجاهدة فى سبيل الله »[٣٠٢] كما اتصل بعبد القادر الجزائرى فى منفاه بدمشق وبأبناء فلسطين وثوار السودان بزعامة المهدى[٣٠٣] حتى اضطرت الحكومة إلى إرسال تعليمات إلى عبد القادر باشا حكمدار السودان بعدم الإصغاء إلى تعليمات العرابيين[٣٠٤] ولما أيد عرب برقة نداء عرابى أجبرت إنجلترا السلطان العثمانى على أن يرسل بتعليمات إلى والى طرابلس ومتصرف بنى غازى باتباع الحزم والشدة مع الأهالى بخصوص ذلك ، كما طلب الإنجليز من الحاكم التركى فى فلسطين منع تقديم المساعدة إلى عرابى فألقى القبض على كثير من شيوخ العرب المتعاطفين مع عرابى[٣٠٥] .

معارك كفر الدوار :

أحكم عرابى تحصين مواقعه فى كفر الدوار ، مما أعاق تقدم القوات الإنجليزية فى هذه المنطقة ، فقد استطاع طلبـــة عصمت قومندان فرقة كفر الدوار وجنوده صد هجوم الإنجليز المتوالى على هذه المنطقة حتى اضطرت القوات الإنجليزية إلى الانسحاب أكثر من مرة أمام بسالة الجنود المصريين .

ولما لم تستطع القوات الإنجليزية اقتحام استحكامات العرابيين فى كفر الدوار نقلوا العمليات الحربية إلى منطقة قناة السويس(٣٠٦) حتى يتمكنوا من استخدام قواتهم البحرية مما اضطر العرابيين إلى جعل منطقة التل الكبير مركزاً لتجميع قواتهم العسكرية تبعاً لاستعداد العدو وحركاته(٣٠٧) ولما كان عبور القوات الإنجليزية للقناة يمثل خطورة على العرابيين فقد نصح بعض الضباط عرابى بردم القناة ، ولكنه لم يستمع لنصائحهم مؤمناً بوعود ديلسيبس التى كانت تنحصر فى ضمان حياد المرور فى القنال للجميع ، وحماية أرواح ومصالح الأوروبيين المقيمين فى مصر(٣٠٨) فكان ذلك من الأخطاء الجسيمة التى غيرت مجرى الحرب فقد اخترق الإنجليز القناة ، وانتقلت المعركة إلى الجبهة الشرقية فى أواخر أغسطس ١٨٨٢ .

وأمام هذا التحول المفاجىء فى جبهات القتال أعاد عرابى حساباته فانتقل محمود فهمى رئيس أركان الحرب إلى المسخوطة وأخذ العرابيون فى إنشاء خطوط دفاعية هناك ، وقاموا بسد ترعة الاسماعيلية عند « المجفر » لمنع وصول المياه العذبة إلى الإنجليز ، ولكن الجنرال ولسلى قائد القوات الإنجليزية أحبط هذه المحاولة فقد احتل نقطة « المجفر » ثم تابع الجيش الإنجليزى تقدمه ، ونجح فى الاستيلاء على على « المسخوطة » و « المحسمة » كما نجح فى أسر محمود باشا فهمى مما أدى إلى تصدع الجبهة الشرقية .

منشور السلطان بعزل عرابى :

واستطاعت إنجلترا تغيير ميزان المعركة ليس حربياً فقط بل وسياسياً أيضاً فتمكنت نتيجة للاتصالات المكثفة التى دارت بينها وبين الدولة العثمانية ونتيجة لجهود اللورد دفرين مندوبها فى الاستانة من الضغط على السلطان(٣٠٩) بالتهديد تارة ،

وباستخدام كل الوسائط ومنها الرشوة تارة أخرى حتى يصف عرابى بالعصيان ، وتحقق لها الوصول إلى ذلك فأصدر السلطان منشوراً بعصيان عرابى[٣١٠] والتزام الدولة العثمانية بالمحافظة على الخديو[٣١١] مما قلب ميزان الحماس الشعبى وأضاع التأييد الإسلامى والعربى للثورة العرابية حيث كان عرابى يعلن أنه يدافع عن حقوق السلطان .

وحينما بلغ عرابى المنشور استشار عبد الله النديم فيما يجب عمله فأشار عليه كما يذكر « سليم النقاش » نشره فى جريدة الطائف والرد عليه مع الاستمرار فى الدفاع عن البلاد حتى لو اشتركت عساكر عثمانية ضدهم[٣١٢] لأن توزيع المنشور سراً سيكون له رد فعل أسوأ مما لو نشر فى الصحف ورد عليه ، ولكن عرابى لم يستحسن نشره خشية تحول القلوب عنه[٣١٣]. ويذكر إسماعيل سرهنك أنه لما قرأ عرابى منشور الباب العالى بعصيانه فى جريدة الجوائب[٣١٤] « وقع فى قلبه اليأس لأن حجته الكبرى كانت بدعوى أنه قائم بالمدافعة عن حقوق الدولة العلية فى مصر فتشاور مع صديقه الحميم عبد الله النديم وأقرا على إخفاء ذلك عن الجند[٣١٥] .

وعلى كل حال فقد تمكن جواسيس الخديو وعلى رأسهم سلطان باشا من توزيع المنشور[٣١٦] فتمكن بعض العربان من التسلل إلى المعسكرات المصرية وتوزيع المنشور على الضباط والجنود الذين أحسوا بصدمة عنيفة بعد الاطلاع عليه فخارت قواهم ويئسوا من الفوز[٣١٧] وضعفت حميتهم الدينية إذ اعتبروا أنفسهم « عصاة على السلطان مخالفين لكتاب الله وسنة رسوله »[٣١٨] .

ومع أننا لا نلصق هزيمة عرابى بهذا المنشور وحده كما يذكر البعض[٣١٩] فإننا نعتبره أحد الأسباب فى صرف القلوب عن عرابى وحركته . وقد أرسل الخديو إلى عمد البلاد وأعيانها مكاتبات يدعوهم فيها إلى مخالفة عرابى وأعوانه ، وأنه سيدخل تحت طائلة المحاكمة الشديدة والعقاب كل من يسانده[٣٢٠] .

معركة التل الكبير :

ونجحت جبهة الخيانة فى تنفيذ مخططها فاتصل الخديو وسلطان باشا بأحد الضباط ويدعى على يوسف (خنفس) ووعداه بالنياشين[٣٢١] فكانت خطط

الجيش السرية ترسل إليهم عن طريقه ، كما كانت أعداد وتحركات قوات عرابى وتوزيعها وخططها معروفة لدى الإنجليز والخديو[٣٢٢] فهجم الإنجليز فجأة يتقدمهم البدو وأنصار الخديو ومعهم خطة جيش عرابى ومواقعه ، وكانت المعركة الفاصلة فى التل الكبير والتى فوجئ فيها المصريون بالهجوم الإنجليزى الذى لم يكن متوقعاً فى حساباتهم[٣٢٣] حيث أنه فى الليلة التى استعد فيها الإنجليز للهجوم على التل الكبير كتب على يوسف (خنفس) إلى عرابى وكان فى مقدمة الجيش يخبره بعدم وجود تحركات للعدو « فقعد عرابى طول الليل مع الفقراء فى الصيوان .. يذكرون إلى آخر النصف الأخير من الليل وعند الفجر ناموا جميعاً »[٣٢٤] ولم يستيقظوا إلا على طلقات البنادق واستمرت المعركة حوالى عشرين دقيقة[٣٢٥] حطم فيها الجيش الإنجليزى متاريس التل الكبير تحت قيادة السير ولسلى ، وتشتت قوات عرابى[٣٢٦] .

لقد كانت معركة التل الكبير سلسلة من المآسى قوامها الخيانة حيث كان بالاسكندرية مكتباً يسمى « قسم المخابرات العسكرية » مهمته تنظيم شبكة الدسائس والجاسوسية فى البلاد[٣٢٧] وكان على رأس هؤلاء محمد سلطان ، كما أن معارك التل الكبير كانت غير متكافئة وقد ساعد على هزيمة عرابى فيها عدة عوامل منها نجاح الخديو فى ضم البدو إلى الإنجليز بعد رشوتهم[٣٢٨] وخيانة بعض الضباط الذين انضموا إلى الخديو وأبلغوه بخطط العرابيين ومواقعهم .

محاولات الدفاع عن القاهرة والتسليم :

أسرع عرابى إلى القاهرة بعد هزيمته فى التل الكبير وذهب إلى مقر وزارة الحربية حيث كان المجلس العرفى مجتمعاً ، وأخبرهم بأمر الهزيمة وأسبابها واستشارهم فيما يفعله وبعد استعراض الموقف استقر الرأى على المقاومة[٣٢٩] بحجة أن القاهرة « غاصة بالجند ومخازن الجهادية ملأى بالمؤن والذخائر والأسلحة ومعدات الدفاع متوفرة » .

وقد حاول العرابيون منع الإنجليز من دخول القاهرة بمد خطوط الاستحكامات أمام العباسية فتوجه عرابى وبعض الضباط إلى العبـــاسية لإجراء ترتيب النقط العسكرية ، ووضع التصميمات لإنشاء خط دفاعى ولما استعرضوا الجند هناك

وجدوا أن أعدادهم قليلة ، وروحهم المعنوية منخفضة حتى أن أحد الضباط هاجم فكرة الدفاع عن القاهرة فقال لعرابى « إذا كان مقصودك فى الباطن إشعال خط نار كما هو متبادر لنا من أفكارك فهذا غلط ولا ينفع بشيء .. والأوفق ترك هذه التشبثات التى لا تفيد سوى الوبال والدمار وتلف البلد فقال عرابى أن قصده ليس ذلك بل مرامه التوجه للعباسية لترتيب النقط والعساكر بصفة كردون فقط للحفظ أولى من ترك البلد سايبة »[٣٣٠] .

ولما وجد عرابى أن شبح الهزيمة بادياً على الضباط والجنود[٣٣١] عاد إلى المجلس العرفى وعرض عليه الأمر فتقرر الكف عن القتال والتسليم وتحرير عريضه للخديو يلتمسون فيها العفو والاعتذار عما حدث منهم . وفى ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ دخلت القوات الإنجليزية القاهرة بدون مقاومة تذكر وسلم عرابى نفسه للقوات الإنجليزية كما تم القبض على قادة الثورة ووضعوا فى أضيق السجون وأصعبها[٣٣٢] كما امتلأت السجون بمن ناصر الثورة من العلماء والمديرين وعمد البلاد والأعيان والتجار حتى بلغ عدد المقبوض عليهم ثلاثين ألفاً من المصريين[٣٣٣] وبعد أن وضعت الحكومة يدها على معظم زعماء الثورة أصدر الخديو أمراً عالياً فى ٢٨ سبتمبر ١٨٨٢[٣٣٤] بتشكيل قومسيون « لتحقيق إقامة الدعوى على كل من ارتكب جريمة العصيان والتعدى على السلطة الخديوية سواء أكان مرتكبو هذه الجرائم مدنيين أم من العسكريين[٣٣٥] وصدرت الأوامر بتقديم عرابى وزملائه للمحاكمة[٣٣٦] كما أصدر الخديو توفيق عدة أوامر بهدف القضاء على العسكرية المصرية وروح الجندية أهمها حل الجيش المصرى[٣٣٧] وإلغاء الرتب العسكرية المعطاه فى مدة الثورة[٣٣٨] كما أصدر بعد ذلك أمراً عالياً بجواز التخلص من الخدمة العسكرية بدفع البدل النقدى وقيمته خمسون جنيهاً[٣٣٩] كما نص هذا القانون على استثناء العلماء والمدرسين والطلبة وحفظة القرآن وأئمة المساجد ورجال الدين والمثقفين من الخدمة العسكرية[٣٤٠] كما أصدر أوامر إلى سائر المديرين بتسهيل عبور العساكر الإنجليزية فى أنحاء القرى والبلدان التابعة لمديريتهم ، وتقديم كافة المساعدات لهم[٣٤١] وبذلك يتضح رغبة الخديو فى وضع البلاد فى جو من الاستكانة الدائمة .

وهكذا انتكست أعلام الثورة العرابية التى قامت من أجل الدفاع عن شرف البلاد وكرامتها وصد الظلم الداخلى والتدخل الخارجى ، وابتلعت السجون رجالها وأحس الشعب المصرى بمرارة الهزيمة ، ولكنه سرعان ما التقط أنفاسه فانتقلت الشعلة من جيل الثورة العرابية إلى الجيل الذى حمل الراية بعدها بزعامة مصطفى كامل .

هوامش الفصل الثانى

(١) أراد إسماعيل أن تكون مصر متميزة عن باقى ولايات الدولة العثمانية .

انظر : دار الوثائق ، محافظ أبحاث — محفظة ١٠٦ تراجم أشخاص «مذكرة من الحضرة الفخيمة الخديوية إلى نوبار باشا» .

(٢) دار الوثائق : أوراق خاصة بالسيد جمال الدين الأفغانى .

(٣) **Public Record Office : F.O. 407/21 — Inclosure IM No. 931 Extract from the "Observer" of July 23, 1882.**

(٤) مصر : العدد ٣٥ فى ٢٨ فبراير ١٨٧٩ .

(٥) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان — تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر . القاهرة — دار المعارف ، الطبعة الثالثة ١٩٦٤ ، ص ١٥١ .

(٦) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن جـ ١ ، ص ٣٣ .

(٧) الياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا ١٨٦٣ — ١٨٧٩ ، المجلد الثانى . القاهرة — دار الكتب المصرية ١٩٢٣ ص ٤٧٠ .

(٨) كان أبرز أعضاء هذا الحزب شريف باشا ، وإسماعيل راغب باشا ، وعمر لطفى باشا وسلطان باشا .

(٩) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار ، مخطوط . القاهرة دار الكتب المصرية تحت رقم ١٥٤٢ ، ص ٩٩ — ١٠٠ .

(١٠) **F.O. 407/22 Inclosure In No. 589, Memorandum by Dervish Pasha.**

(١١) جورج يانج : تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل — ترجمة على أحمد شكرى . القاهرة — المطبعة الرحمانية ١٩٣٤ ، ص ٥٦٨ .

(١٢) إسماعيل سرهنك ، حقائق الأخبار عن دول البحار . الجزء الثانى . القاهرة المطبعة الأميرية ببولاق ، الطبعة الأولى ١٨٩٤ ، ص ٤٧٥ .

(١٣) الهلال ، الجزء الثانى من السنة الخامسة بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٨٩٦ ، ص ٤٣ تحت عنوان «أحمد عرابى المصرى» .

(١٤) دار الوثائق : محفوظات مجلس الوزراء — نظارة الحربية . محفظة رقم ١٧ مجموعة ٧٦ .

(١٥) دار الوثائق : محفوظات مجلس الوزراء — نظارة الحربية . محفظة رقم ١٠ وثيقة تحت عنوان «جواب بشأن مشروعات القوانين العسكرية» .

(١٦) أحمد عرابى : المخطوط السابق الذكر ص ١٠١ .

(١٧) F.O. 407/18 No. 38 Memorandum of Events in Egypt since the Deposition of the Late Khedive, Leading to the Recent Military Insurection, by P. Currie, Sep. 17, 1881.

(١٨) دار الوثائق : أوراق الحضرة الخديوية بصدد الثورة العرابية . مخطوط . صورة خطاب من رئيس مجلس النظار إلى القائد العام بتاريخ ٣٠ يناير ١٨٨١ .

(١٩) Broadly : How we defended Arabi and his friends, London 1884 p. 9.

(٢٠) دار الوثائق : أوراق الحضرة الخديوية بصدد الثورة العرابية — صورة خطاب من رئيس مجلس النظار إلى القائد العام بتاريخ ٣٠ يناير ١٨٨١ .

(٢١) ، (٢٢) F.O. 407/18 No. 80 Mr. Malet to Earl Granville, Sep. 23, 1881.

(٢٣) Cromer : Modern Egypt Vol. 1 London 1908, p. 178.

(٢٤) دار الوثائق : أوراق الحضرة الخديوية بصدد الثورة العرابية . محضر أعمال المجلس الحربي غير العادى والمنعقد بناء على أمر مجلس الوزراء المؤرخ ٣٠ يناير ١٨٨١ .

(٢٥) دار المحفوظات العمومية . دفتر قيد الأوامر الصادرة بديوان الجهادية سنة ١٨٨١ مسلسل ٢٩٦٨ نمرة ١٧٧/١ ص ٢ .

(٢٦) F.O. 407/18 No. 30 Memorandum of Events in Egypt Sep. 17, 1881.

(٢٧) F.O. 407/18 No. 80 Mr. Malet to Earl Granville, Sep. 23, 1881. Despatch No. 249.

(٢٨) F.O. 407/18 No. 38 Memorandum of Events in Egypt. Sep. 17, 1881.

(٢٩) Cromer : op. cit. vol. 1. p. 178.

(٣٠) F.O. 407/18 No. 38 Memorandum of Events in Egypt. Sep. 17, 1881.

(٣١) الوقائع المصرية فى ٨ فبراير ١٨٨١ ، صورة أمر عال صادر لرئاسة مجلس النظار بتاريخ ٦ فبراير ١٨٨١ بخصوص تعيين محمود سامى البارودى ناظراً للحربية بجانب بقائه فى نظارة الأوقاف.

(٣٢) الوقائع المصرية فى ١٢ فبراير ١٨٨١ تحت عنوان « الحوادث الداخلية » .

(٣٣) دار الوثائق : تقارير عن الثورة العرابية جـ ١ تقرير رقم ١٤ ، أقوال رياض باشا .

(٣٤) دار الوثائق — محافظ مجلس النظار محفظة ٤/ه تحت عنوان جلسات مجلس النظار فى ٣ أبريل ١٨٨١ ، محافظ مجلس الوزراء نظارة الحربية محفظة رقم ١١ تقرير مقدم للخديو بخصوص مرتبات الضباط والعساكر بتاريخ ١٩ أبريل ١٨٨١ .

(٣٥) دار الوثائق : محافظ مجلس الوزراء — نظارة الحربية — محفظة رقم ١١ بخصوص الأمر الخديو بتعديل المرتبات .

(٣٦) دار المحفوظات : مجموعة القرارات والمنشورات الصادرة فى عام ١٨٨١ — الأوامر العالية ومنشورات مجلس النظار بخصوص تنظيم القوانين العسكرية وقانون معاشات الجهادية صفحات ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٩ .

(٣٧) F.O. 407/18 Memorandum of Events in Egypt. Sep. 17, 1881.

(٣٨) رفعت السعيد : الأساس الاجتماعى للثورة العرابية ص ١٤٩ .

(٣٩) سليم النقاش ، مصر للمصريين ج ٤ . الإسكندرية — مطبعة جريدة المحروسة ١٨٨٤ ص ٩٠ .

(٤٠) محمد مهرى كركوكى : رحلة مصر والسودان : القاهرة — مطبعة الهلال ١٩١٤ ص ٤٦٠ .

(٤١) سليم النقاش : المرجع السابق ج ٤ ص ٩٠ .

(٤٢) F.O. 407/18 No. 38 Memorandum of Events in Egypt. Sep. 17, 1881.

(٤٣) Parliamentary Papers. Inclosure in No. 21.
من الكولونيل عرابى إلى وزير الحربية فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ .

(٤٤) F.O. 407/18 Inclosure 1 No. 47, Memorandum by Colvin, Sep. 19, 1881.

(٤٥) F.O. 407/18 Inclosure in No. 49. Colonel Araly Bey to the Minister of War, Sep. 9, 1881.

(٤٦) Parliamentary Papers. Correspondence respecting the Affairs of Egypt. Inclosure in No. 21. مرفق من الكولونيل عرابى إلى وزير الحربية.

(٤٧) F.O. 407/18 No. 47 Mr. Cookson to Earl Granville, Sep. 10, 1881. Despatch No. 233.

(٤٨) ، (٤٩) F.O. 407/18 Inclosure 1 in No. 147 Memorandum by A. Colvin, Sep. 10, 1881.

(٥٠) F.O. 407/18 No. 47 Mr. Cookson to Earl Granville, Sep. 10, 1881. Despatch No. 233.

(٥١) أحمد عرابى : المخطوط السابق ، ص ١٤٦ .

(٥٢) F.O. 407/18 Inclosure 1 in No. 47, Memorandum by A. Colvin, Sep. 10, 1881.

(٥٣) أحمد عرابى : المخطوط السابق .

(٥٤) د . محمد أحمد خلف الله : عبد الله النديم ومذكراته السياسية . القاهرة ، الأنجلو المصرية ١٩٥٦ .

(٥٥) F.O. 407/18 Inclosure 1 in No. 47 Memorandum by Colvin, Sep. 10, 1881.

(٥٦) F.O. 407/18 Mr. Cookson to Earl Granville, Sep. 19, No. 233.

(٥٧) F.O. 407/18 No. 47 Mr. Cookson to Earl Granville, Sep. 10, 1881. Despatch No. 233.

(٥٨) F.O. 407/18 No. 49 Mr. Cookson to Earl Granville, Sep. 11, 1881.

(٥٩) الوقائع المصرية العدد ١٢١١ فى ١٧ سبتمبر ١٨٧١ تحت عنوان « تشكيل وزارة شريف باشا » .

(٦٠) لما سئل البارودى أثناء استجوابه بقومسيون التحقيق عن طريق تعيينه ناظرا للجهادية قال إن شريف باشا هو الذى كلفه بذلك ، وأنه امتنع ولكن شريف أصر على طلبه حتى قبله ، أنظر محاضر جلسات قومسيون التحقيق . محضر استجواب البارودى بتاريخ ٦ أكتوبر ١٨٨٢ ص ٧٩ .

(٦١) محفوظات مجلس الوزراء نظارة الداخلية — محفظة رقم ٦ إفادة من شريف باشا إلى قومسيون التحقيق .

(٦٢) محافظ الثورة العرابية محفظة رقم ٢٠ دوسيه ١٧٨ وثيقة تحت عنوان شهادة شريف باشا أمام لجنة التحقيق فى ٧ أكتوبر ١٨٨٢ .

(٦٣) دار الوثائق : البرقيات المتبادلة بين القاهرة والاستانة أثناء الثورة العرابية برقية بتاريخ ٩ سبتمبر ١٨٨١ .

(٦٤) F.O. 407/18 No. 55 Mr. Malet to Earl Granville, Sep. 22, 1881. Telegraphic No. 66.

(٦٥) يذكر محمود فهمى أن طلبه عصمت استلم قيادة هذا الآلاى بعد رفته من الدائرة السنية مع إنه لم يكن يحمل رتبة الأمير الاى التى تؤهله لقيادة هذا الآلاى .

انظر : « البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر جـ ١ ص ١٣ » .

(٦٦) المفيد : العدد الثالث فى ١٩ أكتوبر ١٨٨١ .

(٦٧) Blue Books. Egypt No. 3 (1882) No. 108 p. 66.

(٦٨) محافظ الثورة العرابية محفظة رقم ٢٠ دوسيه ١٧٨ .

شهادة محمد شريف باشا رئيس مجلس النظار أمام لجنة التحقيق فى الحوادث العرابية .

(٦٩) تردد عرابى على القاهرة أثناء مدة إقامته فى رأس الوادى فيذكر شريف باشا أن عرابى كان يحضر إلى القاهرة بحجة أن « حريمه عيانه » وأنه حضر للعطلة عليها ولكنه كان يتوجه مع بعض الضباط للاجتماع بهم .

(٧٠) ذكر شريف باشا أن البارودى قال له إن وجود عرابى فى رأس الوادى مضر فالأهالى والعربان مترددون عليه لكونه من الشرقية ، وربما تحصل مفاسد من ذلك مما يوضح لنا أن البارودى كان يساوم شريف على حضور عرابى إلى القاهرة حتى يكون قريباً من الأحداث، محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ٢٠ ملف ١٧٨ .

(٧١) محمد مهرى : المرجع السابق ص ٤٦٣ .

(٧٢) كانت محاولة شريف باشا إقصاء الجيش عن السياسة من أسباب توتر علاقته بالعرابيين .

(٧٣) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ٢٠ ملف ١٧٨ شهادة محمد شريف باشا رئيس مجلس النظار أمام لجنة تحقيق الحوادث العرابية .

(٧٤) محمود فهمى المهندس : المرجع السابق ج ١ ص ٢١٢ .

(٧٥) أحمد عرابى : المخطوط السابق ص ١٦٧ .

(٧٦) محمد مهرى : المرجع السابق ص ٤٦٣ .

(٧٧) محفوظات مجلس الوزراء ، الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين . محفظة رقم ١ تحت عنوان مشروع خطبة الخديو فى مجلس النواب .

(٧٨) F.O. 407/19 No. 1 Sir E. Malet to Earl Granville, December 22, 1881, Despatch No. 386.

وانظر أيضاً : محمد خليل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا ج ٦ ص ٣٧ .

(٧٩) الوقائع المصرية : العدد ١٢٩١ فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ .

(٨٠) يذكر جون مارلو الحكومة والرأى العام الإنجليزى كاد لديهم عدم ثقة فى أى شئ له صلة بالدكتاتورية العسكرية .

(٨١) Marlowe (John) Anglo-Egyptian Relations p. 126.
Malet : Egypt. p. 227 - 228.

(٨٢) دار الوثائق : محفظة ١٦٣ ملف ثابت باشا تلغراف من الخديو إلى ثابت باشا فى ٤ فبراير ١٨٨٢ .

(٨٣) Blunt : Secret History, p. 545.

(٨٤) سجلات الثورة العرابية ، سجل رقم ٩٠ ص ١٦ تحت عنوان مكاتبات المعية السنية و يتفق مع ذلك رأى إبراهيم الهلباوى فى تقريره إلى لجنة التحقيق .

انظر : دار الوثائق . تقارير عن الثورة العرابية ص ٤٣ .

(٨٥) سجلات الثورة العرابية — سجل رقم ٩٠ ص ١٧ تحت عنوان مكاتبات المعية السنية فى حين يذكر إسماعيل سرهنك أن الخديو هو الذى وقع اختياره على البارودى . انظر : حقائق الأخبار ص ٣٨١ .

(٨٦) كتاب الخديو إلى محمود سامى البارودى بخصوص تشكيل الوزارة بتاريخ ٤ فبراير ١٨٨٢ انظر : الوقائع المصرية العدد ١٣٢٥ بتاريخ ٤ فبراير ١٨٨٢ .

(٨٧) دار المحفوظات : مجموعة القرارات والمنشورات فى فبراير ١٨٨٢ ص ١٢١ منشور بشأن تشكيل وزارة البارودى .

(٨٨) يذكر شريف باشا أن البارودى أغرى الجهادية بتعيين عرابى ناظراً لها .

محفوظات مجلس الوزراء — محافظ الداخلية ، محفظة رقم ٦ تحت عنوان إفادة من رئيس مجلس النظار إلى قومسيون التحقيق بمصر .

(٨٩) Blue Books. Egypt 1882. No. 22.

تلغراف من مالت إلى جرانفيل فى ٦ فبراير ١٨٨٢ .

(٩٠) محفوظات مجلس الوزراء – الجمعية العمومية و مجلس شورى القوانين محفظة رقم ٢ .

(٩١) F.O. 407/19 No. 259 Sir Malet to Earl Granville, Feb. 17, 1882, Telegraphic No. 52.

(٩٢) محمد مهرى : المرجع السابق ص ٤٦٨ .

(٩٣) Parliamentary Papers. Egypt No. 7 (1882).

تلغراف من مالت إلى جرانفيل بتاريخ ١٢ أبريل ١٨٨٢ .

(٩٤) محمود فهمى : المرجع السابق ج ١ ص ٢١٤ .

(٩٥) أحمد عرابى : المخطوط السابق ص ٢٥٦ .

(٩٦) محاضر جلسات قومسيون التحقيق ، محضر جلسة ٦ أكتوبر ١٨٨٢ – تابع استجواب محمود سامى البارودى ص ٩٦ .

(٩٧) محمود فهمى : المرجع السابق ج ١ ص ٢١٤ .

(٩٨) F.O. 407/20 Inclosure in No. 477 Memorandum by Edward Malet, May 18, 1882.

(٩٩) ، (١٠٠) F.O. 407/20 Inclosure in No. 477 Memorandum by Edward Malet, May 16, 1882.

(١٠١) F.O. 407/20 Inclosure in No. 477 Memorandum by Edward Malet, May 16, 1882.

(١٠٢) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ١٩ دوسيه ١١٠ تحت عنوان معلومات عن طلعت باشا .

(١٠٣) سجلات الثورة العرابية سجل رقم ٩٠ ص ١٣ .

(١٠٤) ملف ثابت باشا . محفظة ١٦٣ عابدين – تلغراف من الخديو إلى ثابت باشا بتاريخ ٣ مايو ١٨٨٢ .

(١٠٥) F.O. 407/20 Inclosure in No. 477 Memorandum by E. Malet.

(١٠٦) محفوظات مجلس الوزراء – محافظ الداخلية – محفظة رقم ٦ خطاب من رئيس قومسيون التحقيق إلى رئيس مجلس النظار بتاريخ ٧ أكتوبر ١٨٨٢ .

(١٠٧) دار الوثائق : محافظ مجلس النواب ، محفظة رقم ١ لائحة مجلس النواب الصادرة فى ٧ فبراير ١٨٨٢ .

(١٠٨) F.O. 407/20 Inclosure in No. 477 Memorandum by E. Malet.

(١٠٩) محافظ الثورة العرابية محفظة رقم ٨ دوسيه ١٥٣ أ ملف ٢١٢ « شهادة سلطان باشا » . المقدمة إلى قومسيون التحقيق ضمن التهم الموجهة إلى عرابى ؛ » .

(١١٠) محمد مهرى : المرجع السابق ص ٤٦٨ .

(١١١) الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ص ٢٦٦ .

(١١٢) F.O. 407/20 Inclosure in No. 477 Memorandum by E. Malet.

(١١٣) F.O. 407/18 Mr. Cookson to Earl Granville, Sep. 19, 1881 (No. 233).

(١١٤) F.O. 407/20 Inclosure in No. 477 Memorandum by E. Malet.

(١١٥) عن عدد سفن وبوارج هذه الأساطيل يمكن الرجوع إلى .

Parliamentary Debates, Vol. 269, p. 1615.

(١١٦) يذكر الخديو بأن هذه المذكرة كانت بناء على رغبة محمد سلطان رئيس مجلس النواب فى بقاء وتأييد الأمن للقطر المصرى .

ثابت باشا . محفظة ١٦٣ عابدين — تلغراف من خديو مصر إلى ثابت باشا وقد أيدت الوثائق البريطانية ، ذلك . انظر :

F.O. 407/20 No. 495. Earl Granville to the Earl Dufferein, May 23, 1882.

(١١٧) ملف ثابت باشا : المحفظة السابقة الذكر .

(١١٨) محفوظات مجلس الوزراء ، نظارة الداخلية محفظة رقم ٦ داخلية .

(١١٩) سجلات الثورة العرابية سجل رقم ٩٠ تحت عنوان مكاتبات المعية السنية ص ١٤ .

(١٢٠) دار الوثائق : ديوان المعية السنية عربى صادر — دفتر رقم س ١—٤—٩ صورة الصادر لمجلس النظار بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٨٨٢ .

(١٢١) محافظ الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٩ دوسيه ٩٨ .

(١٢٢) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ١٩ دوسيه ٩٨ تحت عنوان « معلومات سليمان العيسوى عن التهور فى زمرة العصاة والإهانة للحضرة الخديوية » ويؤيد هذا الحادث أيضاً الشيخ سليم عمر من أعضاء مجلس النواب فى محضر استجوابه بدوسيه ٩٥ من نفس المحفظة .

(١٢٣) محافظ الثورة العرابية ، محفظة رقم ٢٠ دوسيه ١٧٩ ، وسجلات الثورة العرابية سجل رقم ٩٠ ص ١٤ .

(١٢٤) ملف ثابت باشا : محفظة ١٦٣ عابدين — تلغراف من الخديو إلى ثابت باشا فى ٢٨ مايو ١٨٨٢ .

(١٢٥) سجلات الثورة العرابية ، سجل رقم ٩٠ ص ١٥ تحت عنوان تابع المعية السنية .

(١٢٦) محفوظات مجلس الوزراء — نظارة الداخلية ، محفظة رقم (٦) داخلية .

(١٢٧) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ١٩ دوسيه ١٠٤ تحت عنوان ترجمة تقرير تركى مقدم من جناب فضيلتلو قاضى مصر إلى قومسيون التحقيق .

(١٢٨) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ٨ دوسيه ٥٣ ملف ٢٢٢ .

(١٢٩) ملف ثابت باشا : محفظة ١٦٣ عابدين .

(١٣٠) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ٨ دوسيه ٥٣ ملف ٢٢٢ .

(١٣١) ملف ثابت باشا . محفظة ١٦٣ تلغراف من الخديو إلى ثابت باشا .

(١٣٢) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ٨ دوسيه ٥٣—٤—٨ صورة الأمر العالى الصادر إلى أحمد عرابى .

(١٣٣) دار الوثائق : أرشيف الحكومة النمساوية . المسألة المصرية — المجموعة ٣١—٢٤ ملخص تقرير سياسى رقم ١١٥ ب بتاريخ ٢٩ مايو ١٨٨٢ (مترجم من الألمانية إلى العربية) .

(١٣٤) الوقائع المصرية عدد ٣١ مايو ١٨٨٢ .

(١٣٥) إسماعيل هرهنك : المرجع السابق ص ٣٨٨ .

(١٣٦) Cromer : Modern Egypt Vol. 1, p. 184.

(١٣٧) الوقائع المصرية . العدد ١٤٢٨ فى ٨ يونية ١٨٨٢ .

(١٣٨) عن صورة استقبال الوفد العثمانى . انظر . محافظ الثورة العرابية ، محفظة رقم ٨ ملف ٢٢٠ دوسيه ٣٥-د-٦ .

(١٣٩) من سجلات الثورة العرابية يتضح أن شخصاً يسمى محمد الفنطور من شغالين وابور الطحين سار خلف عربة درويش باشا من المحطة مع من هم من قبل عرابى ، وصار يصيح معهم بالدعاء بالنصر لعرابى والحزب الوطنى سجل ٩١ ص ١٩ تحت عنوان « ضبطية مصر » .

(١٤٠) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ١٩ دوسيه ١١٧ استجواب عبد الرحمن البحراوى .

(١٤١) محمد مهرى : المرجع السابق ص ٤٦٨ .

(١٤٢) Marlowe : op. cit. p. 132.

(١٤٣) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام جـ ١ ص ٢٣٠ .

(١٤٤) نفسه (١٤٤) نفسه .

(١٤٥) تيودور روزشتين : تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ – ١٩١٠ – ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران . القاهرة – مطبعة الاعتماد ١٩٢٣ ص ١٨٦ .

(١٤٦) Broadley : The Trial Exile and Pardon of Arabi Pacha, Vol. 2.

(١٤٧) الوقائع المصرية ، العدد ١٤٣١ فى ١٢ يونيه ١٨٨٢ .

(١٤٨) محافظ الثورة العرابية ، محفظة رقم٨ دوليه من ٥٣-د-٨ ملف ٢٢٢ كتاب عرابى باشا إلى وكيل الجهادية بخصوص الحادث وأسبابه . وهو أخ لخادم المستر كوكسن القنصل الإنجليزى فى الإسكندرية .

أنظر إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار ٧٧ جـ ٢ ص ٣٩١ .

بينما يذكر عرابى فى كتابه إلى وكيل الجهادية بخصوص الحادث أن المالطى المتسبب فى الحادث كان يعمل قبل ذلك خادماً فى القنصلية الإنجليزية .

محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم ٨ دوسيه ٥٣-د-٨ ملف ٢٢٢ وثيقة رقم ١١٩٧ .

(١٤٩) يتضح من سجلات الثورة العرابية أن هذا الشخص يدعى السيد سالم وكان مسجونا بضبطية الإسكندرية قبل الحادث بأيام ، وأن سيد قنديل مأمور الضبطية أفرج عنه هو وأشخاص آخرين كانوا مسجونين معه . انظر سجل رقم ١٠٨ مسلسل عمومى ٤١٢٣ نمرة ٤٣ تحت عنوان مكاتبات نظارة الداخلية .

(١٥٠) الوقائع المصرية : العدد ١٤٣٢ فى ١٣ يوليو ١٨٨٢ .

(١٥١) سليم النقاش : المرجع السابق جـ ٥ ص ٥ – ٨ .

(١٥٢) محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم ٢٠ محضر استجواب محمد طاهر معاون أول بوليس بالإسكندرية فى ٢١ أكتوبر ١٨٨٢ .

(١٥٣) Blunt : op. cit. p. 548.

(١٥٤) **Marlowe : op. cit. p. 135.**

(١٥٥) Blue Books Egypt, 1882.

مشتملات رقم ٤ تقرير عن الحادث من المستر هوات إلى المستر هارمان .

(١٥٦) مذكرات محمد فريد – تاريخ مصر من ابتداء ١٨٩١ – القسم الأول – الجزء الرابع ص ٨٩ .

(١٥٧) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام جـ ١ ص ٢٣٠ .

في حين يذكر سليم النقاش أن عمر لطفي دعا الجنود إلى إخماد الفتنة ، ولكن الأميرآلاي سليمان داود رفض ذلك حتى يأتيه أمر عرابي .

مصر للمصريين جـ ٥ ، ص ٥ – ٨ .

(١٥٨) Broadley : The Trial Exile and Pardon of Arabi Pacha.

مذكرة من عرابي إلى محاميه تحت رقم ٢٢٥ .

(١٥٩) الإمام محمد عبده : آراء ومذكرات عن الثورة العرابية ص ٤٠ .

(١٦٠) Broadley : How we defended Arabi, p. 235.

(١٦١) Marlowe : op. cit. p. 135.

(١٦٢) محمد رشيد رضا : المرجع السابق جـ ١ ص ٢٣٠ – ٢٣١ .

(١٦٣) روزشتين : المرجع السابق ص ١٨٧ .

(١٦٤) نفسه .

(١٦٥) الإمام محمد عبده : المرجع السابق ص ٤٠ .

(١٦٦) دار المحفوظات العمومية . ملف خدمة وربط معاش عمر لطفي باشا . محفظة ٣٥٣ عين ٤ دولاب ١٦ دوسيه ١٠٠٠٤ .

(١٦٧) Broadley, op. cit. p. 236.

(١٦٨) Broadley : The Trial Exile and Pardon of Arabi Pacha, Vol. 2.

(١٦٩) محمد رشيد رضا : المرجع السابق جـ ١ ص ٢٣١ .

(١٧٠) تعيين عمر لطفي في هذه الوظيفة بمقتضى الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٣٠١ (١٠ يناير ١٨٨٤) ملف عمر باشا لطفي السابق الذكر .

(١٧١) Blue Books. Egypt, 1882.

تقرير من المستر هوات إلى المستر هارمان .

(١٧٢) محافظ الثورة العرابية – محفظة رقم ٢٠ ملف ١٥٧ . شهادة محمد الأسود أونباشي ببوليس الإسكندرية .

(١٧٣) سجلات الثورة العرابية – سجل رقم ١٠٩ مسلسل عمومي ٤١٢٤ .

(١٧٤) Marlowe : op. cit. p. 135.

(١٧٥) سليم النقاش : المرجع السابق جـ ٨ ص ٦١٨ – ٦٢٦ .

(١٧٦) سليم النقاش : المرجع السابق جـ ٨ ص ٤٩٩ .

(١٧٧) محاضر قومسيون التحقيق بمصر — استجواب مصطفى بك النجدى (حكيم باسبتالية الإسكندرية) ص ٦٠٧ .

(١٧٨) محمد البارودى : تاريخ العائلة الخديوية وتفاصيل الثورة العرابية كص ٢٨ .

(١٧٩) Blue Books, Egypt 1882.

شهادة المستر خريستو أوجيرى تاجر بالإسكندرية ومن رعايا قبرص فى يوليه ١٨٨٢ .

(١٨٠) دار المحفوظات . محافظ الداخلية . محفوظات العرضحالات — محفظة ٤٤ ملف ١٠٠ عين ١٥١ مخزن ٥٠ .

(١٨١) دار الوثائق . تقريرات وشهادات مقدمة إلى لجنة التحقيق عن معلوماتهم فى حوادث الثورة العرابية . مخطوط جـ ١ .

(١٨٢) نفسه .

(١٨٣) نفسه .

(١٨٤) Blue Books, Egypt 1882.

من المستر هوات إلى المستر هارمان .

(١٨٥) Blue Books, Egypt 1882.

(١٨٦) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ١٨ ملف ٤٦ شهادة الياس ملحمة الشامى المعاون بالضبطية من حادثة الإسكندرية .

(١٨٧) محافظ الثورة العرابية — محفظة رقم ٢٠ دوسيه ٢٠٠ — استجواب اليوزباشى محمد تامى بيبوليس الإسكندرية عن حادثة ١١ يونيه وأعمال عبد الله نديم بالإسكندرية .

(١٨٨) محافظ الثورة العرابية — محفظة رقم ١٨ دوسيه ١٣ محضر استجواب إبراهيم بك الناضورى ومعلوماته عن حادثة ١١ يونيه بالإسكندرية .

(١٨٩) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ٢٠ دوسيه ١٨٣ محضر استجواب محمد طاهر معاون بضبطية الإسكندرية عن حادثة ١١ يونيه ١٨٨٢ واشتراك السيد قنديل وعبد الله نديم .

(١٩٠) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ١٨ دوسيه ٢٠ محضر استجواب أحمد سلامة معاون ضبطية الإسكندرية .

(١٩١) Marlowe, John : Anglo-Egyptian Relations 1800 - 1953, p. 135.

(١٩٢) محافظ الثورة العرابية محفظة رقم ١٩ دوسيه ١٣٢ محضر استجواب على حلمى بك (أركان حرب) .

(١٩٣) دار الوثائق — محاضر جلسات قومسيون التحقيق بمصر — استجواب على داود قائمقام المستحفظين فى واقعة ١١ يونية ص٣٥٩ — ٣٦٠ .

(١٩٤) Blunt : op. cit. p. 545.

(١٩٥) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ٨ محضر استجواب أحمد عرابى ، ملف ٢١٢ دوسيه ٥٣ــأ .

(١٩٦) Blunt : op. cit. p. 505.

(١٩٧) محافظ الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٤ ملف ٣٠٦ محضر استجواب محمد حندق .

Blunt : op. cit. p. 505. (١٩٨)

Blunt : op. cit. p. 497, Broadley : op. cit. p. 90. (١٩٩)

(٢٠٠) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن جـ ١ ص ١٤٦ .

(٢٠١) جوليت آدم : انجلترا فى مصر ص ١٢٣ .

Ninet : Arabi Pacha — Egypt 1880 - 1883, p. 119. (٢٠٢)

F.O. 407/19 Inclosure in No. 411 Memorandum by sir A. Colvin, March 16, 1882. (٢٠٣)

(٢٠٤) د . محمد أحمد خلف الله : عبد الله النديم ومذكراته السياسية ص ٦٥ — ٦٦ .

Ninet : op. cit. p. 100. (٢٠٥)

Scotidis : L'Egypte Contemporaine et Arabi Pacha, Paris. 1888, p. 86 - 87. (٢٠٦)

Parliamentary Debates, Vol. 270, p. 1724. (٢٠٧)

سؤال من إيرل فيفر شام لوزير الخارجية .

Blue Books. Egypt No. 11 (1882). (٢٠٨)

Parliamentary Papers. Egypt No. 11 (1882). (٢٠٩)

تلغراف من نائب القنصل كالفرت لايرل جرانفيل .

Blue Books, Egypt 1882. (٢١٠)

من إيرل جرانفيل إلى السير مالت فى ١٧ أغسطس ١٨٨٢ .

Parliamentary Debates, Vol. 270, p. 818. (٢١١)

سؤال من مستر بوكر لوكيل وزارة الخارجية .

Dicey (Edward) The Egypt of the Future, p. 171. (٢١٢)

Blue Books. Egypt. No. 133. (٢١٣)

تلغراف من إيرل جرانفيل إلى السير مالت بتاريخ ١٣ يونيه ١٨٨٢ .

(٢١٤) ملف ثابت باشا . محفظة ١٦٣ عابدين . برقية من الخديو إلى ثابت باشا فى ١٤ يونيه ١٨٨٢ .

Blue Books, No. 111. (٢١٥)

تلغراف من نائب القنصل كالفرت إلى جرانفيل فى ١٢ يونيه ١٨٨٢ .

Parliamentary Debates, Vol. 270, p. 1724. (٢١٦)

سؤال إيرل فيفر شام لوزير الخارجية .

(٢١٧) ملف ثابت باشا . محفظة ١٦٣ عابدين — تلغراف من ثابت باشا إلى خديو مصر بتاريخ ١٥ يونية ١٨٨٢ .

(٢١٨) ملف ثابت باشا : نفس المحفظة . تلغراف من الخديو إلى ثابت باشا بتاريخ ٢٥ يونيه ١٨٨٢ .

Parliamentary Debates. Vol. 269, p. 1763. (٢١٩)

سؤال من مستر أرشيد لوكيل الخارجية .

(٢٢٠) ملف ثابت باشا : محفظة ١٦٣ عابدين . تلغراف من خديو مصر إلى ثابت باشا .

(٢٢١) Blue Books. Egypt. No. 3, 1882.

(٢٢٢) أصدر الخديو إرادة سنية بتعيين راغب باشا رئيساً لمجلس النظار فى ٢١ يونيه ١٨٨٢ .
انظر محافظ الثورة العرابية ، محفظة رقم ٦ دوسيه ١ ملف ٨٢ . وأيضاً المنشور الصادر من نظارة الخارجية إلى القناصل الجنرالية فى ٢٢ يونيو ١٨٨٢ بخصوص تشكيل هذه النظارة والموجود بدار المحفوظات ضمن مجموعة القرارات والمنشورات مجلد رقم ٦١٠-٤-١٢٤ .

(٢٢٣) محفوظات مجلس الوزراء محافظ الداخلية محفظة رقم ٧٠ تحت عنوان صورة الأمر العالى الصادر إلى راغب باشا فى ٤ شعبان ١٢٩٩ .

(٢٢٤) ملف ثابت باشا : محفظة ١٦٣ برقية من الخديو إلى ثابت باشا بتاريخ ٦ يوليه ١٨٨٢ .

(٢٢٥) الوقائع المصرية فى ٢١ يونيه ١٨٨٢ .

(٢٢٦) Parliamentary Debates. Vol. 272, p. 718.
سؤال من سير هنرى تايلور للمستر جلادستون .

(٢٢٧) Parliamentary Papers, Egypt No. 8 (1882) Affairs of Egypt. No. 57.

(٢٢٨) الرافعى : الثورة العرابية والإحتلال الانجليزى . القاهرة — النهضة المصرية الطبعة الثانية ١٩٤٩ ص ٣١٦ .

(٢٢٩) نفسه ص ٣١٦ .

(٢٣٠) عمر طوسون : يوم ١١ يوليو ص ٤٦ .

(٢٣١) Ninet : op. cit. p. 141.

(٢٣٢) محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم ٢٠ دوسيه ١٧٩ محضر استجواب محمد شكرى باشا .

(٢٣٣) أوراق الحضرة الخديوية بصدد الثورة العرابية والبرقيات التى ضبطت لدى المتهمين فيها .
مخطوط بدار الوثائق . تقرير مقدم إلى الحضرة الخديوية من القائمقام فرج عبد العال ص ٤ .

(٢٣٤) نفسه : تقرير محمد شكرى بك تحت رقم ٤٨ .

(٢٣٥) ملف ثابت باشا : محفظة ١٦٣ عابدين . برقية من خديو مصر إلى ثابت باشا بتاريخ ٧ يوليه ١٨٨٢ .

(٢٣٦) محافظ الثورة العرابية . محفظة ٤١ دوسيه ٦ ، ٣ .

(٢٣٧) ملف ثابت باشا : محفظة ١٦٣ برقية من خديو مصر إلى ثابت باشا .

(٢٣٨) عمر طوسون : المرجع السابق ص ٤٨ .

(٢٣٩) محافظ الثورة العرابية محفظة رقم ٤١ وثيقة تحت عنوان « قرار المجلس العمومى المنعقد تحت رياسة الجناب الخديو بسراى رأس التين فى الإثنين ٢٤ شعبان ١٢٩٩ .

(٢٤٠) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ٨ دوسيه ٥٣ « د » ملف . ٢٢٠ . تلغراف من عرابى إلى بسيم بك لتبليغه إلى السلطان .

(٢٤١) محافظ الثورة العرابية . محفظة ٤١ وثيقة تحت عنوان « قرار المجلس العمومى » .

(٢٤٢) الوقائع المصرية فى ١٣ يوليو ١٨٨٢ . وعن عدد السفن الإنجليزية التى اشتركت فى الضرب انظر : إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ص٣٩٧ .

(٢٤٣) Parliamentary Debates. Vol. 272, p. 1.
سؤال من سالسبورى إلى وزير الحربية .

(٢٤٤) Dicey : Egypt of the Future, p. 171.

(٢٤٥) عمر طوسون : يوم ١١ يوليو ص ٦٠ .

(٢٤٦) محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم ٨ دوسيه ٥٣—د—٦ ملف ٢٢٠ تلغراف من عرابى إلى نسيم بك لتبليغه إلى السلطان .

(٢٤٧) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ص ٢٤٦ .

(٢٤٨) Parliamentary Debates, Vol. 273, p. 1528.

(٢٤٩) محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم ٨ دوسيه ٥٣—د—٦ ملف ٢٢٠ .

(٢٥٠) محمد عبده . آراء ومذكرات عيد الثورة العرابية ص ٤٢ .

(٢٥١) ذكر عرابى أن استحكامات الإسكندرية كانت قديمة ، وجميعها مبنية بالأحجار من مدة سبعين سنة ، وقد باغتنا الإنجليز بالعدوان على غير استعداد منا فقد كان ضرر شظايا الأحجار المتناثرة من تأثير مقذوفات العدو عظيما أكثر من تأثير المقذوفات نفسها ، أحمد عرابى : كشف الستار ص ٣١٣ — ٣١٥ .

(٢٥٢) عن أماكن الطوابى وأسمائها يمكن الرجوع إلى إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار ص ٣٩٧ .

(٢٥٣) دعاسيمور الأوربيين المقربين إليه للالتجاء إلى سفنه قبل دخول العساكر الإنجليزية الإسكندرية ، محفوظات مجلس الوزراء — نظارة الداخلية — محفظة رقم ٣٢ .

(٢٥٤) محافظ الثورة العرابية محفظة رقم ٨ دوسيه ٥٣—د—٦ ملف ٢٢٠ .

(٢٥٥) محمد على علوبة : ذكريات اجتماعية وسياسية ص ٢٦ — مخطوط بدار الوثائق .

(٢٥٦) Parliamentary Debates, Vol. 271, p. 1965.

(٢٥٧) Documents Diplomatiques concernant l'Egypte.
تصريح من السير تشارلز ديلك إلى المسيو تيسو بتاريخ ١٨ يوليو ١٨٨٢ .

(٢٥٨) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ٨ دوسيه ٥٣—د—٦ .
صورة تلغراف من أحمد عرابى إلى بسيم بك يتضمن انحياز درويش باشا والخديو إلى الإنجليز .

(٢٥٩) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ١٠ دوسيه ١٢٥ — استجواب حسين باشا الدرملى وكيل نظارة الداخلية .

(٢٦٠) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ١٨ دوسيه ٢٠ محضر استجواب أحمد سلامه معاون بضبطية الإسكندرية .

(٢٦١) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم (١٨) دوسيه ٦٩ محضر استجواب حسن واصف التاجر بالإسكندرية ومعلوماته عن حريق الإسكندرية وما سمعه من عبد الله نديم .

(٢٦٢) ذكر عرابى فى خطاب منه إلى المستر برودلى أنه لا يبرأ سليمان سامى من تهمة حرق الإسكندرية .

(٢٦٣) المرجع نفسه
A.M. Broadley : The Trial, Exile and Pardon of Arabi Pacha.

(٢٦٤) محافظ الثورة العرابية — محفظة رقم ٢٠ دوسيه ١٨٠ شهادة القائمقام محمد شكرى .

(٢٦٥) محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم ١٩ دوسيه ٩٤ ، ومحفظة رقم ٢٠ دوسيه ١٧٩ .

(٢٦٦) Blunt : op. cit. p. 372.

وسليم النقاش مصر للمصريين جـ ٥ ص ٧٢ – ٧٦ .

(٢٦٧) محاضر جلسات قومسيون التحقيق – استجواب أحمد رفعت ص ١٣٨

(٢٦٨) محمود فهمى : البحر الزاخر جـ ١ ص ٢٢٣ .

(٢٦٩) Parliamentary Debates, Vol. 273. p. 1876.

(٢٧٠) محمد عبده : آراء ومذكرات – مذكرات عن الثورة العرابية ص ٤٣ .

(٢٧١) سجلات الثورة العرابية ، سجل رقم ١٠٨ مسلسل عمومى ٤١٢٣ عين ٥٣ ص ١ مسلسل ٢ تحت عنوان مكاتبات لنظارة الجهادية والبحرية .

(٢٧٢) محافظ الثورة العرابية ، محفظة رقم ٤١ وثيقة تحت رقم ١٣٢١ بعنوان صورة أمر كريم إلى عرابى باشا بتاريخ ٣٠ شعبان ١٢٩٩ .

(٢٧٣) محافظ الثورة العرابية ، محفظة ٤١ تلغراف تحت عنوان « من هيئة النظار إلى أحمد عرابى » .

(٢٧٤) محمود فهمى : المرجع السابق جـ ١ ص ٢٢٥ .

(٢٧٥) صدر الأمر إلى المديرين بسرعة إرسال كافة العساكر التى تطلبها الجهادية نظراً لكون الحكومة المصرية محاطة بمراكب الأعداء .

محافظ مجلس الوزراء – حربية ، محفظة رقم ٧ أمر بتاريخ ٥ يوليو ١٨٨٢ .

(٢٧٦) الطائف : عدد ٢٠ يوليو ١٨٨٢ .

(٢٧٧) أصدر الخديو أمرا بأن المراكب الإنجليزية الموجودة بالإسكندرية حضرت بوجه سلمى ، وطلب من المديرين عدم إرسال العساكر الذين صار طلبهم بمعرفة الجهادية ، محفوظات مجلس الوزراء – حربية ، محفظة رقم ٧ .

(٢٧٨) الوقائع المصرية فى ١٨ يوليو ١٨٨٢ .

(٢٧٩) F.O. 407/21, Inclosure in No. 762. Memorandum from Information Supplied by Omar Pacha Loutfi by G.H. Portal "Tonjore" at Alexandria, July 21, 1882.

(٢٨٠) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ١٩ ملف ١٤٠ تقرير مقدم من على مبارك إلى لجنة التحقيق.

(٢٨١) F.O. 407/21 Inclosure in No. 762, Memorandum Information Supplied by Omer Pacha Loutfi by G.H. Portal "Tonjore" at Alexandria July 21, 1882.

(٢٨٢) محافظ الثورة العرابية : محفظة ٢١ دوسيه ٨ وثيقة تحت عنوان « قرار بوقف استحقاقات وماهيات الموظفين الموجودين بالإسكندرية عن شهر يوليه ١٨٨٢ .

(٢٨٣) صورة الأمر العالى الصادر إلى عرابى باشا . انظر محافظ الثورة العرابية محفظة ٤١ تحت عنوان « صورة أوامر علية إلى سائر الميرالات بخصوص الأمر العالى إلى عرابى باشا » .

(٢٨٤) محافظ مجلس الوزراء . الثورة العرابية . محفظة رقم ٣٨ مجموعة ٤٧ حربية منشور هيئة النظار بشأن مخالفات عرابى .

(٢٨٥) محافظ الثورة العرابية محفظة رقم ٨ دوسيه ٥٣–د–٨ تلغراف رقم ٣٣ .

(٢٨٦) محافظ مجلس الوزراء – الثورة العرابية محفظة رقم ٣٨ – مجموعة ٤٧ حربية .

(٢٨٧) أمر صادر من الخديو إلى جميع سكان مصر بتاريخ ٧ أغسطس ١٨٨٢ .

(٢٨٨) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ٢٠ دوسيه ١٦٠ ، ١٦٥ ، ١٦٨ بخصوص استجواب كل من محمد أفندى البهى عمدة الدقهلية ، ومحمد بك حمودة من أعيان الغربية ، ومحمد أفندى دبوسى من البحيرة .

(٢٨٩) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ٢٠ دوسيه ١٨٧ — استجواب محمد أفندى العباسى قاضى رشيد .

(٢٩٠) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ١٩ دوسيه ٨٨ تقرير مقدم من سعد بك ميخائيل عما شاهده من الحوادث .

(٢٩١) محافظ الثورة العرابية : محفظة ٤١ وثيقة تحت عنوان صورة القرار المعطى من الأمة المصرية بديوان الداخلية يوم السبت ٢٩ يوليو ١٨٨٢ .

(٢٩٢) نفسه .

(٢٩٣) دار الوثائق : مذكرات مصطفى ياور ، سجل ١٢ منشور باعلان انضمام الخديو للإنجليز بتوقيع أحمد عرابى ناظر الجهادية والبحرية .

(٢٩٤) محافظ الثورة العرابية ، محفظة ٢٠ دوسيه ١٧٩ — استجواب محمد باشا شكرى وكيل عموم الاستحكامات .

(٢٩٦) التفاصيل أنظر محافظ الثورة العرابية ، محفظة رقم ٨ دوسيه ٣ﻫـ-ﺣـ-٨ ملف ٢٢٢ وأيضاً محفظة رقم ٩ دوسيه ٨٦ تحت عنوان « الثورة العرابية وقضايا المتهمين » .

(٢٩٧) أنظر محافظ الثورة العرابية أرقام ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٨ ، ٩ ، ١٢ ، ٢١ ، ٢٢ وأيضاً « الحوادث اليومية والوقائع الحربية فى الثورة العرابية » .

(٢٩٨) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ٨ دوسيه ٤٧ محضر استجواب أحمد عبد الجواد .

(٢٩٩) الوقائع المصرية : العدد ١٤٦٥ فى ٢٩ يوليه ١٨٨٢ .

(٣٠٠) محافظ الثورة العرابية . محفظة ٢١ دوسيه ٦ تحت عنوان «قرارات المجلس العرفى المكون من وكلاء النظارات وكبار الضباط » .

(٣٠١) محافظ الثورة العرابية . محفظة ٢١ دوسيه ٦ القرار السابق ذكره .

(٣٠٢) محمود فهمى : المرجع السابق ج ١ ص ٢٢٥ .

(٣٠٣) د . جلال يحى : مصر الأفريقية والأطماع الاستعمارية فى القرن التاسع عشر .

(٣٠٤) المعية السنية عربى — صادر التلغرافات — المجموعة ٣٩ ص ٢٥ . بتاريخ ١٧ أغسطس ١٨٨٢ مكاتبة تحت عنوان « إلى حكمدار الأقاليم السودانية » .

(٣٠٥) د . جلال يحى : المرجع السابق ص ٣٤٣ .

(٣٠٦) محافظ الثورة العرابية . محفظة ٤١ تلغراف من سلطان باشا إلى الخديو بتاريخ ٨ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٣٠٧) محافظ الثورة العرابية رقم ٢١ دوسيه ١٥ .

(٣٠٨) محافظ الثورة العرابية محفظة رقم ١٩ دوسيه ٩١ تلغراف من دلسبس إلى رئيس المحكمة العسكرية بالقاهرة .

(٣٠٩) محمد مهرى : المرجع السابق ص ٢٨٢ .

(٣١٠) ملف ثابت باشا محفظة ١٦٤ خطاب من ثابت باشا إلى رئيس ديوان الخديو .

(٣١١) نفسه .

(٣١٢) سليم النقاش : المرجع السابق جـ ٥ ص ٢٤٨ .

(٣١٣) أحمد عرابى : المخطوط السابق ص ٣٩٩ .

(٣١٤) انظر الجوائب العدد ١١٠٥ فى الثلاثاء ٢٩ شوال ١٢٩٩ .

(٣١٥) إسماعيل سرهنك : المرجع السابق ص ٤٠٦ .

(٣١٦) أحمد عرابى : المخطوط السابق ص ٣٩٠ .

(٣١٧) محمد مهرى : المرجع السابق ص ٤٨٤ .

(٣١٨) أحمد عرابى : المخطوط السابق ص ٣٩٠ .

(٣١٩) جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده : العروة الوثقى والثورة التحريرية ص ٣٦٥ .

(٣٢٠) محافظ الثورة العرابية . محفظة ٤١ وثيقة تحت عنوان « صورة إرادة سنية صادرة من الحضرة الفخيمة إلى كافة أهالى القطر المصرى بتاريخ ٧ أغسطس ١٨٨٢ .

(٣٢١) الرافعى : المرجع السابق ص ٤٣١ .

(٣٢٢) يتضح ذلك من تلغراف أرسله سلطان باشا من الإسماعيلية إلى الخديو بالإسكندرية بتاريخ ١١ سبتمبر ١٨٨٢ ، أنظر محافظ الثورة العرابية — محفظة رقم ٤١ .

(٣٢٣) Ninet : op. cit. p. 258 - 259.

(٣٢٤) إسماعيل سرهنك : المرجع السابق ص ٤٠٩ .

(٣٢٥) عن تفاصيل هذه المعارك ، انظر : الرافعى : المرجع السابق ص ٤٣٢ — ٤٤٠ .

(٣٢٦) Milner : England in Egypt p. 12.

(٣٢٧) من محافظ الثورة العرابية يتضح اتهام عبد الله المصرى وخليل المصرى ومصطفى رمزى وكانوا من ضباط الجيش بمراسلة العدو والتجسس على قوات عرابى ، انظر محفظة رقم ٤ تلغراف — دوسيه رقم ٥٠ .

(٣٢٨) لعبت الرشوة دوراً هاماً فى هزيمة عرابى فقد رشا سلطان باشا رؤساء بعض القبائل ومنهم محمد البقلى فى وادى الطليمات ، وسعود الطحاوى شيخ عرب المنادى .
محافظ الثورة العرابية ، محفظة ٨ دوسيه ٣٥ — د — .

(٣٢٩) أحمد عرابى : المخطوط السابق ص ٤٠٢ — ٤٠٣ .

(٣٣٠) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ١٨ دوسيه (٨ (ملف إبراهيم باشا خليل .

(٣٣١) إسماعيل سرهنك : المرجع السابق جـ ٢ ص ٤١٠ .

(٣٣٢) نفسه ص ٤١١ .

(٣٣٣) أحمد عرابى : المخطوط السابق ص ٤٠٣ .

(٣٣٤) الوقائع المصرية : العدد ١٤٩٠ فى ٢٨ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٣٣٥) محافظ الثورة العرابية ، محفظة رقم ٦ دوسيه رقم ١ ملف ٨٢ « الأمر العالى بتشكيل قومسيون التحقيق » .

(٣٣٦) عن هذه المحاكمة انظر :

Broadley : How we defended Arabi and his friends.

(٣٣٧) محافظ مجلس الوزراء – نظارة الحربية ، مجموعة رقم ٧٠٥ حربية – محفظة رقم (١) دكريتو فى ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٣٣٨) محافظ مجلس الوزراء – نظارة الحربية . قلم سردارية الجيش المصرى . الأمر العالى الصادر للحربية بخصوص اعتبار الرتب المعطاة فى مدة الثورة لاغية .

(٣٣٩) محافظ مجلس الوزراء – نظارة الحربية . محفظة رقم ١٣ مشروع أمر عالى بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٨٦ .

(٣٤٠) محافظ مجلس الوزراء . نظرة الحربية . محفظة رقم (٣) قانون القرعة العسكرية الصادر فى ١٥ ديسمبر ١٨٨٤ .

(٣٤١) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ٤١ وثيقة بعنوان « أوامر من مديرين الغربية والدقهلية بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٨٨٢ وأخرى بعنوان « أوامر من مأمور ضبطية الجيزة وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا وإسنا » .

الفصل الثالث
دور القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية

دكتور على شلبى

شاركت قوى مصر الاجتماعية(1) على اختلاف مشاربها فى أحداث الثورة العرابية ، سواء كانت مشاركة إيجابية بتأييد هذه الثورة والعمل على إنجاحها أو كانت مشاركة سلبية تمثلت فى موقف مضاد لها ولحركتها من بعض العناصر التى أفزعتها حركة الثورة بما نالته من شعبية كبيرة وما اتسمت به حركتها من عنف فى مواجهة بعض القوى . ومن الواضح أن مختلف القوى على أرض مصر قد كان لها دور فى أحداث تلك الثورة ، ولعل هذا فى حد ذاته يطرح سؤالا عن العوامل التى أدت إلى مشاركة مختلف القوى وانخراطها فى أتون الثورة .

وليست الإجابة على هذا السؤال بعيدة عن الإدراك والمعرفة ، فإن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى شهدتها مصر منذ عصر محمد على وحتى أواخر عصر إسماعيل تمثل حلقات متصلة من القهر الاجتماعى الذى عاشته جماهير الفلاحين المصريين ، سواء كان ذلك من جانب السلطة الحاكمة أو كان من جانب العناصر الأكثر غنى فى القرية المصرية من أعيان الريف ، مما جعل الفلاحين عنصراً ساخطاً شارك فى أحداث الثورة العرابية مشاركة إيجابية .

وبرغم الوضع الاجتماعى والاقتصادى المتفوق الذى شغله أعيان الريف المصريين إلا أنهم قد وقعت عليهم ضغوط متنوعة تمثلت فى الضرائب المتزايدة والإجراءات المالية التى اتخذها إسماعيل والتى جعلت منهم عنصراً ساخطاً فى أواخر عهده ، هذا بالإضافة إلى أنهم كانوا يسعون جادين إلى مزيد من المشاركة فى السلطة على أن يحلوا محل الطبقة التركية الشركسية التى عرفت بطبقة الذوات ، حيث

احتل أفرادها مركز الصدارة فى المجتمع المصرى من حيث الثروة والمركز المتفوق فى شغل وظائف الدولة الكبرى التى صارت فى غالبيتها وقفاً عليهم . وكانت مواقف الأعيان فى مجلس شورى النواب — وهو مجلس للأعيان — فى أواخر عهد إسماعيل تدل على مدى ما اكتسبوه من خلال الممارسة البرلمانية من خبرات جعلتهم يحاولون أن يتشبهوا بالبرلمانات الأوروبية ، فتمسكوا بحقوقهم وطالبوا بأن تكون الوزارة مسئولة أمام المجلس وأن يكون للمجلس حق مناقشة الميزانية . كل ذلك جعل منهم عنصراً ساخطاً على أوضاع البلاد فى أواخر عصر إسماعيل ، خاصة وأن التدخل الأجنبى كان قد ضرب أطنابه فى مختلف أمور البلاد ، فكانت مشاركتهم فى الثورة مشاركة واسعة إلا نفراً قليلاً منهم أفزعتهم حركة الفلاحين فى الثورة وما كانت تحمله من بعد اجتماعى فتخلوا عن معسكر الثورة .

ولكن أليست هذه الأوضاع التى شهدتها مصر فى القرن التاسع عشر كانت قائمة بشكل أو بآخر خلال القرون السابقة ، إذن فلماذا لم يكن ذلك التحرك الكبير والمشاركة الواسعة من قوى مصر الاجتماعية إلا فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر فيما عرف بالثورة العرابية .

وليس هناك من خلاف بين من يحاولون التصدى للإجابة على هذا التساؤل ، فعلى الرغم من أن الثورة العرابية قد أطلق عليها « ثورة الفلاحين » إلا أن العناصر التى هيأت لها المناخ وألهبت المشاعر وحركت الظلم الدفين الذى كان يعانى منه المصريون ، كانت عناصر المثقفين على اختلاف مصادر ثقافتها ، فهى التى أيقظت المصريين من سباتهم ومن استكانتهم وإيمانهم الدفين بالقضاء والقدر ، مؤمنين بأن ما يعانونه إنما هو قضاءهم وقدرهم ، وذلك برغم ما شهده الريف المصرى من بعض الانتفاضات التى قام بها الفلاحين فى أماكن متفرقة وفى فترات متفاوتة ضد مستغليهم وخاصة ضد سلطات الدولة . إذن يرجع الفضل فى تحريك هذه القوى وإيقاظها إلى عنصر المثقفين فى المجتمع المصرى ، سواء كانوا ممن نالوا ثقافة دينية أو ممن تلقوا تعليماً أوروبياً من خلال البعثات التى أرسلها محمد على وخلفاؤه إلى أوروبا فعادوا إلى مصر متشبعين بالفكر الليبرالى وشاركوا فى السلطة وعملوا على نشر أفكارهم .

وعلى أية حال فإن الثورة العرابية تعد الثورة الديمقراطية الأولى فى المنطقة التى عبرت عن آمال الأمة فى الحرية والديمقراطية والتخلص من السيطرة التركية والشركسية ، وعملت على الحد من التدخل الأجنبى السافر فى شئون البلاد ، وهى فى النهاية ثورة على الأوضاع المتردية التى وصلت إليها البلاد فى أواخر عهد إسماعيل وأوائل عهد توفيق . وعلى ذلك فالأمر يتطلب أن نعرض لأدوار القوى الاجتماعية المختلفة التى شاركت فى الثورة محاولين — قدر الاستطاعة — أن نوضح الأسباب والعوامل التى حدت بهذه القوى إلى هذه المشاركة مع تتبع دورها خلال ما يمكن أن نسميه إصطلاحاً « بعصر الثورة العرابية » .

ويأتى دور المثقفين فى مقدمة الأدوار باعتبارهم القيادات الواعية التى حاولت نشر أفكارها بمختلف الوسائل بين جماهير الشعب المصرى — سواء الكتابة أو الخطابة — فى محاولة من جانبهم لتثويرهم ، ثم نعرض لدور أعيان الريف المصريين ، والذين عبروا عن حركتهم فى الثورة من خلال جناحين ، كان أولهما جناح الأعيان الذى تمثل فى مجلس شورى النواب ، وكان الجناح الثانى الذى يمثله مجموعة الضباط المصريين الذين قادوا التحرك فى الجيش ضد كبار الضباط من الأتراك والشراكسة ، ومن ثم نعرض لدور كبار الملاك من الأتراك والشراكسة أو من عرفوا « بطبقة الذوات » أو الأرستقراطية الزراعية التركية الجركسية . وأخيراً نعرض لدور القاعدة العريضة من سكان البلاد وهم الفلاحون .

دور المثقفين :

لن نستطيع أن نفهم الثورة العرابية فى معناها الحقيقى إلا إذا جعلنا نقطة البداية هى المصادر الفكرية التى سيطرت على الحركة وعلى قادتها . هذه المصادر الفكرية تبرز واضحة من خلال العودة إلى نصوص ومواثيق الحركة الثورية وإلى متابعة خطابات من مثلها وأعتقد أنه يفسر أفكار رجالها والقائمين عليها . وهنا أول ملاحظة يجب أن نسرع فنسجلها ، هو أن كل محاولة للتمييز بين اتجاهات مختلفة للفكر الثورى من منطلق المفاهيم التقليدية والتى تدور حول عناصر ثلاثة للإقناع الفكرى : تجديد إسلامى ، استقبال للتحرر الغربى ، اشتراكية يسارية

خيالية ، لا يمكن إلا أن يقود إلى تشويه الفكر القومى المصرى ، إن الفكر الثورى فى مصر الحديثة وطيلة القرن التاسع عشر وحتى الثورة العرابية لم يعرف هذا التصنيف ولم يقبله والسبب فى ذلك واضح وليس فى حاجة إلى اجتهاد ، لم يكن فى مصر فكر سياسى متكامل يعكس فلسفة حقيقية ، ولكنه كان مجموعة من الاجتهادات الفردية إزاء مجموعة معينة من المشاكل فرضها التطور وفرضتها الأحداث والخبرة المحلية . لقد نما الجسد فجأة ووجد نفسه فى خضم أحداث أكبر منه فحاول أن يتعامل معها من منطلق الواقعية والمنطق السليم . ولذلك فإن فهم الأصول الفكرية للثورة العرابية يفرض علينا ليس تصنيف مذاهب أو اتجاهات أو تيارات لوصفها بالاشتراكية أو التجديد الإسلامى أو ما عدا ذلك ، ولكنه بتحديد واضح لأهداف الحركة كإجابة عملية على مشاكل التطور الذى كانت تعيشه المنطقة(٢) .

والمثقفون — ثقافة غربية — طبقة جديدة على المجتمع المصرى لم يكن لها جذور تاريخية أو تراث قديم ، فقد تألفت منذ مطلع القرن التاسع عشر ، فعندما جاء بونابرت إلى مصر متشبعاً بمبادئ الثورة الفرنسية وأراد أن يتقرب إلى المصريين بتلك المبادئ . إلا أنهم استخدموها سلاحاً ضده ما لبث أن قضى عليه . وعندما تسلم محمد على مقاليد الأمور فى مصر أراد أن يأخذ عن أوروبا علومها ونظمها التعليمية والاقتصادية وفنونها الحربية والبحرية ، فاستدعى منها نفر من المتخصصين فى تلك الفروع إلى البلاد ، ولكن محمد على لم يكن يرى من الحكمة دوام الاعتماد على الأجانب وإبقاء أهل البلاد من المصريين أو الأتراك بمعزل عن الاشتراك فى إنهاض بلادهم والقيام على مرافقها . ولهذا رأى أن يأخذ عن الغرب مباشرة ، فبدأ يرسل إلى أوروبا نفراً من التلاميذ الأتراك والمصريين حتى إذا عادوا إلى مصر كانوا له أعواناً ومساعدين يقلدهم إدارة المصانع والمدارس والدواوين أى أن يكونوا قادة النهضة الحديثة فى البلاد(٣) فأرسل البعثات إلى أوروبا . وخاصة فرنسا حيث نهل المبعوثون من الثقافة الغربية ووقفوا على حرية الفكر واقتبسوا من التقدم الأوربى ، ثم عادوا متشبعين بالفكر الليبرالى ليصنعوا نهضة فكرية ولينشروا تعاليم أوروبا وأنماطها ومناهجها ونظمها وأيديولوجيتها ، وظهر اتجاه

جديد يرتبط بانفتاح مصر على الثقافة الغربية بحيث لا تتعارض والشريعة الإسلامية ، فقد رئى أن الإسلام يؤيد الاتجاهات السياسية الحديثة ، وكان أعظم نتاج قدمته لنا تلك البعثات رفاعة الطهطاوى ذلك المفكر الليبرالى الذى تأثر بمبادئ الفكر الفرنسى ، وتشبع بآثار حركة الإستنارة التى قدر له أن ينقل تراثها إلى الفكر المصرى الحديث[4] .

ويتأرجح النشاط الثقافى فى عصرى عباس وسعيد بين المد والجزر حتى أن عباساً قام بنفى طائفة من كبار العلماء كالطهطاوى ، على الرغم من أنه استمر فى إرسال البعثات إلى أوروبا . ولكن بتولى إسماعيل الحكم انتعشت الثقافة مرة أخرى حيث ازدادت البعثات إلى أوروبا كما ازداد عدد االدارسين فى أوربا على نفقتهم الخاصة ، وأعيد ديوان المدارس وأنشئت دار الكتب وزاد عدد المدارس زيادة كبيرة ، كما زادت قيمتها التعليمية حيث سارت على النمط الأوروبى ، كما ازدهر التعليم الأهلى على أيدى الجمعيات والأفراد . كذلك دعت الصحافة إلى التوسع فى حركة التعليم وحث الشعب عليها وضرورة القضاء على الأمية ، هذا بالإضافة إلى ما أضفته حركة الترجمة ودور مدرسة الألسن فيها من نمو للثقافة المصرية ، حيث ترجمت كثير من الكتب التى نقلت إلى المصريين معلومات كافية عن المجتمع الغربى وأفكاره ، كما كان لهجرة كثير من المثقفين الشوام الأثر الكبير فى التوسع فى نشر الثقافة ونمو طبقة المثقفين التى أصبحت تشمل المدرسين والموظفين فى الحكومة ورجال الفكر من الصحفيين والكتاب والأدباء ، وإلى هؤلاء يرجع الفضل فى إيقاظ الشعور وتنبيه المصريين وازدياد السخط على الأوضاع القائمة فى مصر فى القرن التاسع عشر .

ويأتى الأزهر ورجاله فى المقدمة باعتبارهم طليعة المثقفين فى المجتمع المصرى ، وعندما حدث احتكاك بين مصر والمجتمع الأوروبى لم يكن الأزهر بعيداً عن العلوم الحديثة التى نشأت من عملية الاحتكاك الأوروبى فقد كان من بين طلاب البعثات عدد من الأزهريين ، ولكن الأزهر فى جملته كان يحمل بين طياته العزلة عن الاتجاهات الفكرية الحديثة متمسكاً بأساليبه القديمة ، ولكن فى فترة حكم إسماعيل بدأ الأزهر يخرج عن دوره التقليدى ، فتأثر بتعاليم وفكر الأفغانى ، حيث بدأ

طلابه وعلماءه يبرزون مساوئ المجتمع ويقترحون لها العلاج من خلال المنشورات التي علقوها على جدران الأزهر ، وبذلك نفخ الأفغاني في الأزهر روحاً جديدة هي روح النهضة وغرس فيه مبادئ التقدم الفكري . كما قام محمد عبده - أحد تلامذة الأفغاني - بدور هام في نشر الروح الجديدة في الأزهر .

ولم يكن علماء الأزهر بمعزل عن الأوضاع التي سادت في عصر إسماعيل فقد تعرضوا لنفس الظروف التي تعرضت لها فئات الشعب المصري ، حيث أجبروا على دفع الضرائب وسبوا وأهينوا ومن امتنع كان جزاؤه الضرب بالفلقة والكرباج مما كان مثار شكوى العلماء(٥) وانتشر السخط بينهم على تصرفات إسماعيل إلى الحد الذي قامت هناك حركة بين الأزهريين تطالب بعزله قبل أن تعزله أوروبا ، ويذكر بلنت أن الأزهريين تباحثوا سراً في ربيع عام ١٨٧٩ عن كيفية عزله أو حتى التخلص منه بالاغتيال(٦) .

وما أن بدأت أولى خطوات الثورة حتى كان الأزهريون من المؤيدين لها ، فقد كانت العلاقات وطيدة بين قادة الثورة والأزهريين ، ولكن كان التاسع من سبتمبر بداية انطلاقهم فطالبوا بعزل الشيخ محمد العباسي الذي كان يتولى الإفتاء ومشيخة الأزهر وفعلا تم عزله وتعيين الشيخ محمد الإمبابي بدلا عنه(٧) .

وفي ظل الأحداث السياسية التي تعرضت لها مصر بعد التاسع من سبتمبر انخرط الأزهريون كلية في أتون الثورة ونزلوا إلى الميدان الثوري ، وبدأ دورهم في إثارة الحمية الدينية والوطنية لقوى الشعب ، مما كان له أكبر الأثر في تحريك الجماهير وإضفاء الشرعية على حركتها . وعاش رجال الدين خطوة بخطوة مع الثورة فكانت لهم مواقفهم من الأحداث ، فنجدهم يرفضون مذكرة مايو المشتركة ويسعون لإعادة عرابي(٨) بل وصل الأمر بهم إلى أن أعلن الشيخ محمد الإمبابي عزل توفيق بعد أن حدث ما يشبه الفجوة بين توفيق والأزهريين ، كما هاجموا الأجانب في أحاديثهم وخطبهم ، وكان مما يزيد من قوة تأثيرهم في المجتمع استخدامهم للقرآن والأحاديث التي تؤيد وجهة نظرهم في الهجوم على الخديو والأجانب .

وواكب بعض مشايخ الأزهر الثورة في حركتها ، وكان في مقدمتهم الشيخ

محمد عليش والشيخ حسن العدوى ، فقد أفتى الشيخ عليش بأنه لا يصح أن يكون توفيق حاكماً للمسلمين بعد أن باع مصر للأجانب باتباع ما يشير به عليه القنصلان — الإنجليزى والفرنسى — ولذلك وجب عزله وأن مصر تؤيد عرابى ، كما أفتى الشيخ حسن العدوى بشرعية عصيان الخديو فقال إنه بأمر الله ورسوله لن تطاع أوامر الخديو وأن الوقت قد حان لنشوب حرب مقدسة وقد أيده الشيخ عليش أيضاً ، ويذكر عرابى أنه فى الاجتماع الذى تم فى وزارة الداخلية عقب الإنذار الإنجليزى والذى حضره ممثلوا الأمة جميعاً ، أنه تلقى فى هذا الاجتماع فتوى شرعية من المشايخ : حسن العدوى ومحمد عليش ومحمد أبو العلا الخلفاوى مؤداها بأن الخديو بانحيازه إلى العدو المحارب إلى بلاده يعد مارقاً عن الدين وبعدم الاعتراف بعزل الخديو لعرابى ، وهذه الفتوى بمثابة خلع توفيق من منصبه(٩) .

وفى أثناء الحرب التى دارت رحاها بين المصريين والقوات الإنجليزية كان لمشايخ الأزهر وطلبته موقفهم المشرف ، فقد اعتبروها حرباً صليبية ، فكان ذهابهم أفواجاً إلى ميادين القتال برئاسة الشيخ حسن العدوى وذلك للتأييد الروحى والمعنوى واعتبار ذلك من دواعى المدافعة عن الوطن . وراح طلبة الأزهر بعد أن وحدو جهودهم يجوبون الشوارع ويوزعون المنشورات التى تحث على الجهاد فى سبيل الله ، كما كانت المساجد تغص بالأزهريين الذين يتوسلون ويتضرعون إلى الله لينصر عرابى وجيشه(١٠) كما كان للخطابة الدينية وخاصة خطبة الجمعة الأثر الكبير فى تعبئة الرأى العام وتجميعه حول هدفين هما بذل الأرواح — عن طريق التطوع — والتبرع بالأموال فى سبيل الله ، وبلغ الأمر بهم إلى حد الدعوة لعرابى فى صلاة الجمعة وتجاهل السلطان والخديو فكان « اللهم انصر عرابى بجيش المؤمنين » كذلك كان لهم دورهم فى ميدان التبرع بالأموال وإيواء المهاجرين ، فقد قدموا الصناديق المملوءة بنذور المساجد إلى المجهود الحربى ، وساهموا فى التبرعات كل على حسب مقدرته ، وقام الشيخ حسن العدوى بإخلاء منزله بعابدين لينزل به مائة من مهاجرى الإسكندرية ورتب لهم خمسمائة رغيف كل يوم ، ولم يكن العدوى وحده هو الذى قام بذلك العمل وإنما كان ذلك شأن معظم العلماء الذين تبرعوا بمنازلهم لسكنى المهاجرين وأجروا عليهم المأكل والمشرب(١١) .

وكان لمجيء الأفغانى إلى مصر الأثر الكبير فى تكوين طبقة المثقفين والفكر المصرى الحديث ، حيث بث تعاليمه وأفكاره لعدد كبير من المثقفين على اختلاف أصولهم الثقافية وكون منهم مدرسة فكرية كان لها أثرها فى مستقبل الثقافة فى مصر. فالأفغانى يعد بحق كما قال عنه محمد عبده « باعث النهضة الوطنية فى مصر وأن هجرته إليها وإقامته فيها من ١٨٧١ إلى ١٨٧٩ كانتا بعثاً وطنياً وسياسياً لها وحداً فاصلا بين ماض مظلم وحاضر مضئ ومستقبل مبشر بالكرامة والحرية[١٢] فقد تزعم الأفغانى لواء الجامعة الإسلامية ، ونادى بمبادئ الثورة الفرنسية ، فهو واضع أساس الديمقراطية ، كما أنه فضل النظام الجمهورى المدعم بالشورى ، كما رأى أن الحرية والاستقلال لا يوهبان عن طيب خاطر بل إن الأمم تحصل عليهما قوة واقتداراً [١٣].

وذاعت دعوات وأفكار الأفغانى بين مختلف قطاعات المثقفين المصريين فزاد عدد حوارييه من الباشوات والأعيان مثل البارودى وعبد السلام المويلحى وغيرهما ، وكان من تلامذته من الشباب المثقف محمد عبده وسعد زغلول وعبدالله نديم وغيرهم ، كما أخذ الأفغانى يقرب منه العامة حيث أيقن أنهم أكثر الفئات معاناة فى عصر إسماعيل ، فأصبحت مدرسته تمثل المدرسة الدستورية صاحبة المبادئ الحرة[١٤] .

وتعددت أنشطة الأفغانى لبث دعوته ومبادئه بين مجالس علم قام فيها خطيباً ، وبين تأليف محافل ماسونية تجمع المثقفين من كل الأديان مما عمل على وحدة عناصر الأمة ، وبين جمعيات سياسية سرية كجمعية مصر الفتاة التى تحولت إلى حزب مصر الفتاة ، وبين نشاطه الواضح فى الصحافة التى ربط بينها وبين حرية الشعوب ، وساهم فى نشأتها واحتضن الصحفيين ، فتصدوا للرأى الحر وللأفكار الناضجة . وكتب هو فى الصحافة تحت اسم مستعار فكتب عن الحرية والاستبداد وتقدم الغرب واستنارة الأفكار وعن الشجاعة والقوة والعلم والصناعة والوطن والوطنية ، فكان تأثيره مباشراً وعميقاً ينفذ سريعاً إلى العقول والقلوب[١٥] .

وبعد خروج الأفغانى من مصر بناء على طلب قنصل بريطانيا من الخديو توفيق بإبعاده ، لم تنطفئ روح الثورة التى أيقظها الأفغانى فى المصريين عامة

وفى تلاميذه بصفة خاصة ، بل امتد أثرها وكانت الثورة العرابية إحدى ثمراتها .
فقد حمل لواء التيار الدينى المثقف تلاميذه وعلى رأسهم فيلسوف الثورة ومفكرها الإمام محمد عبده الذى اعتمدت عليه فى تنفيذ مسارها وبرز دوره السياسى كأعلى درجة لفكر المثقفين الذين ساهموا بعقليتهم وجهدهم فيها ، فقد عرف عن محمد عبده اتجاهه الثورى منذ البداية ، ولكنه كان اتجاهاً معتدلا فى البداية يرمى إلى إصلاح المجتمع ، ولكن هذا الاتجاه المعتدل لدى محمد عبده سرعان ما تغير عندما وجد أن الثورة هى ثورة شعب بأسره وليست قاصرة على العسكريين ، فشارك فى الثورة مشاركة فعالة حتى غدا أحد الرءوس المدبرة لشئون الحركة الوطنية ، وقد أعطاه مركز فى الوقائع المصرية القيادة منذ البداية . فأخذ يبث أفكاره عن الحرية والديمقراطية فى المقالات التى كتبها فيها وخاصة فيما بعد التاسع من سبتمبر ، وكذلك عن طريق الخطابة حيث شرح للمصريين بطريقة مبسطة المعانى السياسية والقومية حتى يدخلها فى الأذهان ، فقد أراد أن يعتمد على جميع عناصر الأمة بلا استثناء .

ومن خلال الوقائع كجريدة رسمية سيطرت على مجريات الأمور فى مصر سيطر محمد عبده على الموقف ونشر فيها خيانات توفيق ، وامتلأت الصفحات بالقدح فيه والمدح فى عرابى والدعاء له ، والحث على المحاربة والجهاد فى سبيل الله بالتطوع فى صفوف القوات المحاربة ، وحث المواطنين على التبرع بالأموال كما مدح المديرين الذين بذلوا جهوداً فى هذا الشأن ، وكما شرح كيف أن العدو هاجم مصر ظلماً وعدواناً ابتغاء توسيع ممالكه ويستشهد بالقرآن الكريم وبأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم ويذكر أنه بفضل هذه الكتابات « فتحت عقول الأمة ووجهتها نحو طلب الحرية والاصلاح بعد أن عاش زمناً فريسة للطغيان والاستبداد وضحية للجهل والفساد[١٦] .

كان محمد عبده يكره من أعماق قلبه جميع أفراد أسرة محمد على ، ويعتقد فى قرارة نفسه أن هذه الأسرة قد أساءت إلى مصر إساءة بالغة ، ويرى أنه من الخير أن تتخلص مصر من حكمها فى أقرب وقت ممكن ، فكان له دور كبير فى التوقيع على المحاضر بخلع الخديو ، إذ كلف تلامذته ومرءوسيه فى جريدة الوقائع

بكتابة المقالات التى تهاجم الخديو توفيق ونظراً لطبيعة محمد عبده الثورية لم يكن يكفه عزل توفيق بل أراد التخلص منه نهائياً وخاصة بعد أن فشلت محاولة إغتياله على أيدى العسكريين ، كما كان محمد عبده شديد الهجوم والقسوة على من خانوا قضية بلادهم من أمثال سلطان باشا ، فقد كان يرى قتل سلطان وأمثاله عندما تبينت خيانته وخروجه على الخط الوطنى وانضمامه إلى الخديو ضد الثورة[١٧] . وعلى ذلك فلم يعد محمد عبده ذلك المصلح المعتدل الذى يطالب بالتدرج فى الوصول إلى الغايات المنشودة والذى كان يصف العسكريين بالتهور أصبح يلومهم عندما فشلت مسألة اغتيال توفيق . واستمر محمد عبده فى معسكر الثورة حتى النهاية متعدد الأنشطة باذلا جهده وقادحاً ذهنه فى بث الأفكار الثورية .

وإذا كان محمد عبده فيلسوف الثورة ومفكرها ، فقد كان عبد الله النديم خطيبها المفوه الذى لا يبارى ، فقد سار على نهج أستاذه الأفغانى الذى نادى بالاهتمام بالخطابة وإنشاء قاعة يقوم فيها الخطباء بتوضيح الأمور لمواطنيهم بما يبين لهم الحقوق ويعين لهم الواجبات[١٨] . وكان الأفغانى قد لاحظ نبوغ النديم وقوة حجته ، فى المناظرة والجدل وسرعة بديهته ووضوح دليله إن خطب أو كتب ، فأخذ يدربه وأعطاه من وقته واهتمامه الكثير لثقته فى أنه سيكون الخطيب المؤثر فى عواطف الجماهير[١٩] وترجع الأهمية الكبيرة للخطابة فى التأثير على الجماهير خاصة وأن الأمية كانت غالبة على السواد الأعظم من المصريين ، فقد كان معظمهم لا يقرأ ولا يكتب وفى حاجة إلى من يوضح له المسائل[٢٠] .

وانطلاقاً من اهتمام الأستاذ واستعداد النديم أقام الأخير فى ٢٢ أغسطس ١٨٧٩ محفلا فى ساحة الجمعية الخيرية الإسلامية لإلقاء الخطب به كل أسبوع ، كما أخذ النديم يتنقل بين البلاد لتحريك أفكار الناس ، فيرتقى منابر المساجد ويقف فى كل محفل ويخطب فى كل ناد حيث يرتجل الكلام ارتجالا ، ويتدفق فيه تدفقاً ، يجلس إلى الفلاحين فى مجتمعاتهم يبذر فيهم بذور الثورة وعن ذلك يذكر « أخذت أتقلب فى البلاد ، وجاهرت بالتضاد ، ولبست ثوب الجلد ، وتابعت الخطب فى كل بلد ، وحركت الأفكار حركة لا سكون لها ، ونشرت مظالم الحكام وأعمالهم وناديت بهدم دعامة الاستبداد وكسرت قيد الاستعباد[٢١] » .

وبلغ من اهتمام النديم بالخطابة أنه طالب الأعيان بأن يتبرعوا بمبلغ من المال يخصص لنشر خطبه السياسية والدينية لتنبيه الأذهان . ويبرز نشاط النديم بصورة فعالة فى ميدان الخطابة بعد اتصاله بالعرابيين وانخراطه فى أتون الثورة ، ويبدو أن من أسباب قوة تأثيره فى الناس بخطبه أنه كان يندمج تماماً معها وينفعل بها ، كما كان لديه القدرة على تصوير مآسى الفقراء حيث عاشها هو بنفسه ، وفى أعقاب حادث قصر النيل جاءت الوفود لمبايعة عرابى فاستغل النديم ذلك فى إبراز مواهبه الخطابية ، فخاطب عواطف الناس وحضهم على التكاتف والاتحاد وبين لهم أحوال البلاد فى أسلوب مؤثر ، حتى جعل مستمعيه على استعداد لبذل الروح والمال فى سبيل الوطن ، وأثناء مظاهرة عابدين وقف خطيباً بين الجنود فكان كما يذكر عرابى « ثانى اثنين فى حفظ قلوب الرجال من الزيغ والارتجاف »[٢٢].

وعبر النديم فى خطبه الثورية عن مختلف المواقف السياسية والأوضاع الاجتماعية التى شهدتها البلاد منذ بداية الثورة ، فقد رافق الثوار وألهب حماسهم فى كل موقع وفى كل بلد وقرية ، حتى أن مناسبات الأفراح التى كانت تقام لم تكن تخلو من خطب النديم الثورية ، فقد واكب بخطبه كل الأحداث مثل المؤامرة الشركسية والمذكرة المشتركة وبعثة درويش باشا ومذبحة الإسكندرية ، وفى أثناء الحرب بين الإنجليز والعرابيين انتقل إلى ميدان القتال يحث الجنود على الاستبسال والتضحية فى المعركة . ويعد النديم صاحب أول مدرسة فى الخطابة فى العصر الحديث ، حيث أوصى الشباب بأن يتقنوا فن الخطابة وأخذ يمرنهم عليها وخص بعنايته مصطفى كامل بعد أن وجد لديه الاستعداد وتبينت له قدرته الخطابية[٢٣] .

ولم تكن الخطابة وحدها هى الأسلوب الذى استخدمه النديم فى بث أفكاره بين الجماهير ، ولكن كانت الصحافة هى المجال الثانى الذى ساهم فيه بدور بارز كان له أكبر الأثر فى تكوين رأى عام يقف فى وجه الظلم ، فكتب فى جريدتى « مصر » و « التجارة » متخذاً طريق الإصلاحات الاجتماعية والسياسية مجالا لمقالاته ، ثم كتب فى صحيفتى « المحروسة » و « العصر الجديد » ثم أصدر هو نفسه جريدة « التنكيت والتبكيت » وعن ذلك قال : « اجتمعت برياض باشا فى مصر وقد أضمر لى الأمر ، فنافقته ونافقنى ، وجاذبته الحديث فوافقنى حتى أخذت

منه إذناً بجريدة « التنكيت والتبكيت » وما أردت إلا التبكيت ، وقصدت أن تكون لسانى ليكون لى فى كل بلد محافل خطابية »[٢٤].

وبث النديم أفكاره وآراءه فى جريدتيه – التنكيت والتبكيت ثم الطائف – بأسلوب سهل يفهمه العامة والخاصة ، فهاجم كل الأوضاع المتردية فى البلاد خاصة السياسية والاجتماعية منها ، فنراه يشن حملاته على الأوضاع الفاسدة فى البلاد ، وعلى الأجانب الذين كونوا الثروات من دم الشعب المصرى ، وأفاض عن أدوارهم فى الربا ، كما هاجم الأتراك والشراكسة الذين ابتليت بهم مصر ، هذا إلى جانب ما أخذ يبثه من أفكار عن الوطنية والمصرية والعروبة وفكرة الجمهورية ، والعدالة الاجتماعية عندما هاجم الأغنياء بشدة ، وكذلك شرح فكرة الشورى .

وتولى النديم نشر الدعوة للثورة وكان اللقاء تاماً بينه وبين القادة فوقع عليه دور « تثوير » الشعب للقضاء على المظالم والمفاسد القائمة « فكان أول كاتب مصرى يعالج مشكلة القومية المصرية بذلك الأسلوب الشعبى ، وهو أول من سهل على الشعب استيعاب المفاهيم القومية التى كان إدراكها قاصراً على المثقفين والأرستقراطيين[٢٥] .

وفى « الطائف » – التى كانت تعد أكثر الصحف ثورية – كتب النديم بلغة سافرة لا يخشى سلطاناً ولا يأبه بأمير ، فكتب عن حياة الخديو إسماعيل مقالا بأسلوب فيه الكثير من التشفى ناسباً إليه ما حل بالبلاد من مصائب ، مما كان سبباً فى إيقاف الجريدة عن الصدور لمدة شهر طبقاً لقانون المطبوعات ، ومع ذلك استمر النديم فى الهجوم على الخديو إسماعيل ، كما شن حملة عنيفة على الخديو توفيق بهدف الإطاحة بعرشه . ولما اندلعت الحرب بين العرابيين والإنجليز أصدر النديم « الطائف » من ميدان القتال وجعلها يومية بعد أن كانت أسبوعية ، وبثها دعوته إلى الحرب وحث الشعب إلى القتال وتحريض الجنود على الاستبسال وتلهب مشاعرهم وحماستهم . ولقد كانت كتابات النديم فى الطائف خير تعبير عما كان يجيش فى صدور الناس من كراهية الخديو والأجانب[٢٦] . ويعد النديم أكثر المثقفين

ثورية وأهمهم فى تعبئة الشعور القومى للمشاركة فى الثورة ، فقد انخرط فى أتونها بصدق وأمانة ووطنية ولعب دوراً هاماً أهله أن يكون أحد قادة الثورة الأوائل .

ولم يقتصر دور المثقفين على ما عرضناه من نماذج لمثقفى الأزهر والأفغانى وتلامذته وإنما تعداهم إلى كل مثقفى مصر أيا كانت مصادر ثقافتهم فقد انخرطوا فى سلك الثورة بمختلف الأساليب والوسائل . ولم يقتصر أمر المثقفين المشتركين فى الثورة على داخل مصر ، بل إن من المصريين من كان فى بعثات تعليمية بأوروبا فى أثناء الثورة ، فأرسلوا من هناك برقيات بتأييد عرابى ، وبلغت الحماسة ببعضهم إلى الحد الذى طلبوا فيه العودة إلى مصر كى يشاركوا فى الثورة ويحاربوا الإنجليز (٢٧).

وشارك الموظفون بنصيب وافر فى الثورة ليس من منطلق الوطنية الصادقة والوعى الثقافى فحسب ، بل كان ناتجاً أيضاً عن الأوضاع المادية التى عانوا منها ، وكذلك سيطرة الموظفين الأجانب والأتراك على الوظائف العليا فى جهاز الدولة وعلو مركزهم والفوارق الشاسعة بين مرتبات الموظفين الأجانب والمصريين ، وكانت الثورة قد أنصفت الموظفين المصريين وعملت تدريجياً على تمصير الوظائف ، وأعادت من فصل منهم من قبل إلى وظيفته . وكان موقف الثورة هذا المؤيد للموظفين المصريين ومساندتها لهم سبباً فى رحيل كثير من الموظفين الأوروبيين بل ونفر من الموظفين الأتراك والشراكسة ، كل ذلك جعل الموظفين المصريين ينخرطون فى أتون الثورة ، بعد أن ردت عليهم كرامتهم وأنصفتهم على من أذلوهم زمناً طويلا .

وتعددت الأنشطة التى ساهم فيها الموظفون بجهد فى مساندة الثورة ، فتمثلت فى الكتابة والخطابة ونشر الوعى بين الجماهير والحض على التطوع والتبرع ، بل تطوع كثير منهم فى صفوف القوات المحاربة ، وقد حفلت وثائق الثورة العرابية بفئاتهم وشرائحهم المختلفة من محافظين ومديرين ووكلاء مديرين ومهندسين وقضاه وأطباء وصيادلة ومعاونين ومدرسين ونظار أقسام وكتبة وعاملين بجهاز الدولة الإدارى ومصالحه المختلفة ، باعتبارهم ضمن المتهمين فى الثورة مما يوضح مدى ثوريتهم ومشاركتهم الفعالة فيها .

دور الأعيان :

شارك الأعيان فى إدارة أمور البلاد من خلال المجالس التى أنشأها محمد على للمشورة ، ومن خلال الاستعانة بهم فى وظائف الإدارة الصغرى على عهده ، فكانت أكبر وظيفة قد وصلوا إليها هى وظيفة ناظر القسم ، أما بقية الوظائف فقد كانت وقفاً على الأتراك وحدهم[٢٨] . وفى عهد عباس فقد المصريون — تقريباً — مانالوه فى عصر محمد على . ولكن فى عهد سعيد شهدت وظائف الإدارة تطوراً كبيراً ، حيث فتح الباب أمام أعيان الريف لتولى وظائف الإدارة الكبرى ، فكانت أكبر وظيفة نالها المصريون على عهده هى وظيفة وكيل ديوان الداخلية حيث تولاها سيد بك أباظة فى عام ١٨٥٩ . وجاء فى أمر سعيد إليه ترغيباً فى الحفاظ على ما وصل إليه أبناء جنسه « ... اعلم أن هذه الوظيفة من الوظائف المعتبره وغيرك من أبناء جنسك لحد الآن لم يحرز هذا الشرف الزايد ، فتحقق من إبراز الدقة التامة والصداقة كما هو واجب أمر شملك بزيادة التفاخر ويجعل لأبناء وطنك غيرة على تشمير ساعد الجد فى أن ينالوا مثل ذلك »[٢٩].

وواصل إسماعيل سياسة سلفه فى تعيين المصريين — وجهاء الريف — فى المناصب الإدارية الكبرى حتى وصلوا إلى أعلى وظيفة فى سلك الوظائف فى أواخر عهده وهى وظيفة الناظر (الوزير) فقد تولى على مبارك نظارة الأوقاف والمعارف العمومية ونظارة الأشغال بالنيابة فى نظارة نوبار — وهى أول نظارة فى تاريخ مصر الحديث[٣٠] أما الوظائف الإدارية الأقل من وظيفة الوزير والمدير قد مصرت تماماً وتم شغلها بالمصريين[٣١] .

وفى أواخر حكم إسماعيل تبلورت حركة الأعيان المطالبة بالمشاركة فى السلطة فى شكل حركة سياسية ذات جناحين أحدهما مدنى وهؤلاء عبروا عن أنفسهم داخل مجلس شورى النواب الذى أنشأه إسماعيل فى عام ١٨٦٦ فى محاولة من جانبه للاستعانة بالأعيان فى مواجهة الضغط السياسى من جانب إنجلترا وفرنسا ، ومن ناحية أخرى يبدو أن إسماعيل كان يريد الاعتماد على هذه الطبقة ليوازن بها نفوذ الأتراك والشراكسة[٣٢] .

وكان مجلس شورى النواب أقرب إلى مجلس للأعيان ، وهى حقيقة تؤكدها اللائحة النظامية التى صدرت فى هذا الشأن والتى قصرت حق الانتخاب والترشيح للمجلس على عمد ومشايخ القرى ، كما يؤكدها التركيب الاجتماعى للعضوية فى المجالس الثلاث التى شهدها عصر إسماعيل والتى تبرز مدى النفوذ الذى وصلت إليه طبقة أعيان الريف من عمد ومشايخ القرى ، فى المجلس الأول الذى انتخب فى عام ١٨٦٦ بلغ عدد العمد ٥٨ عضواً من بين مجموع عدد الأعضاء البالغ ٧٥ عضواً(٣٣) وفى الهيئة النيابية الثانية التى انتخبت عام ١٨٧٠ بلغ عدد الأعضاء من عمد ومشايخ القرى ٦٣ عضواً(٣٤) وفى الهيئة النيابية الثالثة التى انتخبت فى عام ١٨٧٦ بلغ عدد الأعضاء من عمد ومشايخ القرى ٦٠ عضواً(٣٤) .

وكان طبيعياً أن يعكس التركيب الاجتماعى لهذه المجالس مصالح طبقة الأعيان ، ويتضح ذلك من خلال القرارات التى اتخذت فى دورات انعقاد المجلس — إلا أن هذه الطبقة استطاعت تحت ضغط الظروف أن تنقل اهتمامها من مصالحها المباشرة إلى المشكلات التى كانت تعانى منها البلاد فى تلك الفترة حيث امتدت مناقشات مجلس شورى النواب فى هيئته النيابية الثالثة إلى الأزمة المالية والتدخل الأجنبى وفداحة الضرائب وحق مناقشة الميزانية ، وهى المواقف التى انتهت بالصدام مع حكومة نوبار ثم مع رياض فى حكومة توفيق حين رفض الأعضاء فض المجلس قبل مناقشة الميزانية وما تلا ذلك من أحداث تدخل فى نطاق الثورة العرابية(٣٥).

أما الجناح الآخر لحركة الأعيان فيمثله مجموعة الضباط المصريين الذين قادوا التحرك فى الجيش — وهو أول أدوار الثورة — ضد كبار الضباط الأتراك والشراكسة، وكان الضباط المصريون ينتمون إلى الشرعية الصغرى من أعيان الريف من أمثال أحمد عرابى ابن أحد مشايخ قرية هرية رزنه بمديرية الشرقية(٣٦) وعلى الروبى ابن أحد مزارعى قرية دفنو بمديرية الفيوم ، وعلى فهمى وعبد العال حلمى وكلاهما رقى ضابطاً من تحت السلاح ، وطلبه عصمت بن عيسوى سلام أحد فلاحى قرية كفر جرزة بمديرية الجيزة(٣٧) وهم مجموعة الضباط الذين أتيحت لهم الفرصة لدخول الجيش فى عهد سعيد الذى جند أبناء عمد ومشايخ القرى والأعيان فى

الجيش وسمح لهم بالترقى حتى وصل بعضهم إلى رتبة قائمقام ، وكان أحمد عرابى أول مصرى يصل إليها[٣٨] .

وخلال حكم إسماعيل كانت مجموعة الضباط المصريين تشعر بسخط كبير ، حيث عاد إسماعيل لتعزيز وضع الضباط الأتراك والشراكسة فى الجيش فى مواجهة زحف الضباط المصريين على المراكز القيادية ، وكان من نتيجة هذه السياسة كما يذكر أحمد عرابى أنه ظل طوال تسعة عشر عاماً فى رتبة الأميرالاى ولم يحصل على أية ترقية فى عهد إسماعيل ، بينما تجاوزه الذين كانوا تحت إمرته من الأتراك والشراكسة[٣٩] وإلى جانب هذا فقد تسببت عدة عوامل منها الحملة المصرية على الحبشة (١٨٧٥ — ١٨٧٦) التى قامت أصلا بناء على رأى الحزب التركى الشركسى فى الجيش وأبيدت فى أثنائها فرق بأكملها بسبب الخلاف بين الضباط الأتراك وبين القادة الأمريكيين ، وما وقع فى أثنائها من خيانة أغضبت الضباط المصريين الذين اشتركوا فيها ، وكان فى مقدمة الساخطين أحمد عرابى الذى ألحق بالحملة كمأمور مهمات .

وعند عودة هؤلاء الضباط عبروا عن سخطهم بتأسيس جمعية سرية عام ١٨٧٦ وهى الجمعية التى أنشأها على الروبى وانضم إليها على فهمى وأحمد عرابى كما انضم إليها بعض الطلبة والأدباء ، وكان هدفها عند تأسيسها التخلص من الأتراك والشراكسة فى الجيش . وفتح باب الترقى أمام المصريين والقضاء على حكومة إسماعيل وعزل الخديو نفسه باعتباره مصدر الفساد . وكان لسان حال هذه الجمعية السرية جريدة « أبو نضارة » لصاحبها ومحررها يعقوب صنوع . ولقد ضاعف من نشاط هذه الجمعية ما لجأت إليه وزارة نوبار فى فبراير ١٨٧٩ من إحالة ٢٥٠٠ ضابط إلى المعاش بنصف مرتباتهم بدعوى الاقتصاد فى ميزانية الدولة ، الأمر الذى تسبب فى مظاهرة الضباط فى ١٨ فبراير ١٨٧٩ حيث هاجم ٤٠٠ ضابط نوبار وريفرز ولسون العضو الإنجليزى فى الوزارة واعتدوا عليهما وحاصروهما حتى جاء الخديو وأنقذهما[٤٠] ثم تطورت الأحداث لتقود هذه المجموعة من الضباط فى النهاية الثورة العرابية فى أدوارها التالية .

* * *

كان مجلس شورى النواب فى هيئته النيابية الثالثة (١٨٧٦ — ١٨٧٩) هو البادئ بمناقشة الأوضاع المالية المتردية فى نهاية عصر إسماعيل وكان أعضاؤه هم الذين تصدوا لاستبداد رياض وطالبوا بمناقشة الميزانية ورفضوا فض المجلس إلا بعد مناقشة الميزانية وإقرار مبدأ المسئولية الوزارية ، وكان الأعيان هم الذين نقلوا المعركة خارج المجلس حين قدم النواب الموجودون فى القاهرة عريضة للخديو إسماعيل فى ٢٩ مارس ١٨٧٩ ، اعترضوا فيها على مسلك الوزارة وامتهانها لحقوق المجلس ، واحتجوا فيها على المشروع المالى الذى أعدته وزارة توفيق وكانت تنوى إصداره وتعلن فيه أن الحكومة فى حالة إفلاس ، وأعلنوا عزمهم عن رفض المشروع وامتناعهم عن تنفيذه[٤١] كما شارك نواب المجلس وجلهم من الأعيان فى الجمعية الوطنية التى أصدرت اللائحة الوطنية التى أسفر عنها اجتماع ٢ أبريل ١٨٧٩[٤٢] .

وخلال النكسة التى حدثت فى بداية عهد توفيق كان الأعيان أكثر الفئات تأثراً بها ، فإلغاء دين المقابلة كان يعنى ضياع الأموال التى دفعوها ثم عودة الضرائب لما كانت عليه ، وكان طبيعياً ، أن يكون الأعيان أكثر العناصر سخطاً لإلغاء هذا القانون[٤٣] . وقد وقف الأعيان إلى جانب الضباط فى حادثة عابدين ، وفى المرحلة التالية كان شريف والإنجليز يطمعون فى ضرب الثورة عن طريق التفريق بين قادة الجيش والأعيان ، ففى ٢١ سبتمبر ١٨٨١ أكد شريف لماليت بأنه ينوى أن يدعو مجلس شورى النواب للاجتماع وأنه يأمل أن يصبح المجلس تدريجياً هو الممثل الشرعى لحاجات البلاد الداخلية ، وبهذا يجرد الجيش من الصفة التى انتحلها فى الحركة الأخيرة (٩ سبتمبر ١٨٨١)[٤٤] .

وعقب تأليف وزارة شريف قدم الأعيان مع باقى الفئات عريضة موقع عليها من ١٦٠٠ شخص يطالبون فيها بمجلس نيابى على أسس أكثر ليبرالية من سابقيه[٤٥] وبينما كان شريف يرى أن انتخابات المجلس سوف تتم على أساس القاعدة الضيقة التى حددها قانون الانتخاب فى عام ١٨٨٦ ، كان عرابى والأعيان يرون أن الانتخابات يجب أن تتم على أساس اللائحة التى وضعها شريف نفسه فى الشهور الأخيرة من حكم إسماعيل ، وإن عاد عرابى والأعيان فوافقوا فى النهاية على رأى

شريف[٤٦]. وتمت الانتخابات وجاء التركيب الاجتماعى لعضوية المجلس يكاد يكون مقصوراً على الأعيان ، وهو لا يختلف فى ذلك عن المجالس السابقة ، وإن كان ممثلوه قد جاءوا من أكثر أسر الأعيان غنى ، وكان من بينهم عدد من الأعضاء الذين سبق انتخابهم فى المجالس ممن تمرسوا بالحياة النيابية[٤٧].

وعندما عرض شريف مشروع اللائحة الأساسية على المجلس فى ٢٢ فبراير ١٨٨٢ رفضها الأعضاء ، وانتهوا إلى ضرورة إقالة وزارة شريف بعد تقديم إنجلترا وفرنسا للمذكرة المشتركة الأولى التى لعبت دوراً فى التقريب بين الأعيان والعسكريين ، وفى الموقف المتشدد الذى وقفه الأعيان من وزارة شريف التى رأوا فيها أداة لتنفيذ المخططات الأجنبية[٤٨] وفى الفترة الأولى من وزارة البارودى التى أعقبت وزارة شريف كاد اللقاء يكاد يكون تاماً بين المجلس الممثل للأعيان وبين الوزارة التى أعطت للمجلس سلطاته فى اللائحة التى أصدرتها فى ٧ فبراير ١٨٨٢[٤٩].

غير أن هذا الموقف لم يستمر طويلا فسرعان ما بدأ نفر من كبار الملاك من الأعيان يتخلون عن الثورة خلال التطورات التى أعقبت المؤامرة الشركسية عندما نشب الخلاف بين الوزارة والخديو توفيق ، وخلال هذه الأزمة أخذ سلطان باشا يدس الدسائس لقلب الوزارة ، بينما رأى بعض الأعيان فى المجلس ضرورة التساهل إذا أريد بذل مجهود آخر للمصالحة وإنهاء الأزمة بين الوزارة والخديو . ولم يكن هؤلاء ينشدون سوى مصلحتهم دون النظر لأية اعتبارات أخرى[٥٠].

وعندما استقالت وزارة البارودى فى ٢٦ مايو ١٨٨٢ نتيجة لقبول الخديو المذكرة المشتركة الثانية ورفض الوزارة لها بدأ الصراع بين قادة الثورة من جانب ونفر من كبار الملاك والخديو من جانب آخر يدخل مرحلة جديدة انضم خلالها هذا النفر من كبار الملاك من الأعيان إلى معسكر الخديو والإنجليز من أمثال سلطان وبعض أعضاء مجلس شورى النواب . ولعل هذا يدعونا لمناقشة الرأى القائل بأن كبار الملاك جميعهم قد تخلوا عن معسكر الثورة وانضموا إلى المعسكر الآخر — الخديو والإنجليز .

يعتبر هذا الرأى خطيراً ، لأنه لو كان ذلك ينطبق حقيقة على البعض فليس معناه أنه ينطبق على جميع الأعيان وكبار الملاك ، فكبار الملاك من الأتراك والشراكسة وكان منطقياً أن يتخلوا عن ثورة كان شعارها « مصر للمصريين » ، وكذلك بعض الأعيان ممن أفزعتهم حركة الثورة وعنفها من أمثال سلطان ومن تبعه ممن وقفوا سداً أمام تحقيق الانتصار الثورى ، أما بقية أعيان البلاد فقد واصلوا مسيرتهم مع الثورة وقدموا لها المعاونة والتأييد ، وأوراق الثورة العرابية أغلبها قضايا تخص كبار الملاك المتهمين باشتراكهم الفعال مع الثورة ، كما نرى أن السجون عقب النهاية كانت مملوءة بكبار الملاك من الأعيان الذين راحوا يلتمسون العفو « حتى يوالوا زروعاتهم » حتى أن بعض الباشوات الذين كانوا ضد الثورة منذ البداية ومن أنصار الخديو توفيق بعد الأحداث الأخيرة والغزو الإنجليزى انضموا للثورة بناء على إحساسهم بخيانة حاكمهم فيقول يعقوب باشا صبرى « حتى ضرب الإسكندرية كنت دائماً فى صف الخديو ضد عرابى ، ولكن الآن وبعد أن انضم إلى الإنجليز تغيرت الأوضاع » . وقد أقر تقرير نمساوى بأن « الطبقات العليا فى مصر تكن كل الود لعرابى » بينما صرح أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى « أنه من الحق والعدالة فإن المتاعب السارية الآن فى مصر تحركها الطبقات العليا أكثر منها الدنيا »[٥١] ولعل هذا فى حد ذاته يوضح أن أعيان البلاد استمروا فى تأييد الثورة ، وأن من خرجوا على الخط الوطنى وانحازوا إلى معسكر الخديو والإنجليز كانوا قلة قليلة حاقدة انضمت إلى موكب الخيانة إنطلاقاً من تحقيق المزيد من المكاسب عندما وجدوا تيار الثورة الجارف سوف يطيح بهم وبمصالحهم انضموا إلى المعسكر الآخر .

فى الاجتماع الذى عقد بمنزل سلطان باشا مساء يوم ٢٧ مايو ١٨٨٢ وحضره عدد من النواب وضباط الجيش ، طالب النواب صراحة بعزل الخديو ، لكن هذه الفكرة أزعجت الأعيان فلم يوافق على فكرة العزل من النواب الحاضرين سوى خمسة أعضاء هم أمين الشمسى ومهنى أبو عمر ومراد السعودى وأبو عبد الله من نواب الشرقية ومحمد جلال من نواب المنيا . ورفض الباقون وعلى رأسهم

سلطان باشا رغم الضغط الذى مارسه الضباط على النواب فى هذا الاجتماع[٥٢] حين هددهم محمد عبيد بالسيف عندما لم يبدوا موافقتهم على خلع الخديو[٥٣] .

ومما لاشك فيه أن مبادئ الثورة رسبت فى الأعماق لبعض من كبار الملاك أن سلطتهم سوف تنهار ، وأن مصالحهم سوف يقضى عليها ، وأن فلاحيهم سوف تعصى ، وأن أملاكهم سوف يقتطع منها بعملية المساواة التى كانت أساسية فى نداءات الثورة ، كما كانت تلك الخطب التى تلقى فى الاجتماعات والتى تبين منها التحديات الصريحة لهم ولمصالحهم عاملا قوياً فى انسحابهم من معسكر الثورة .

وتزعم سلطان هذا النفر من كبار الملاك المناوئين للثورة ، على الرغم من الدور الذى لعبه من قبل فى التحام العسكريين والأعيان ، وكان سلطان ينظر إلى عرابى أنه دونه منزلة وأنه لا يملك ذلك الكيان الاجتماعى الذى يخشى منه على مركزه ، فهو كبير بين ناسه ، سلطان للفلاحين ، لكنه يريد المزيد ، لذا رأى فى عرابى أداة لتحقيق طموحه ، ولكنه لم يكن يتوقع ذلك التأثيرات الفعالة لعرابى على الشعب ، حيث استحوذ عرابى على الزعامة الوطنية التى ارتبطت مع إحساس المصريين بأنه مبعوث من قبل الله لإنقاذ مصر . من هنا ومن سمات النفس البشرية أن ينتاب سلطان الضيق بعد أن سلب منه عرابى قلوب الأمة جميعها ، حيث أن ذلك يفقده الزعامة والمكانة التى يرنو إليها ، هذا وقد ترسبت فى أعماقه منذ البداية أنه لم يشترك فى وزارة الثورة الأولى ، ولكنه عوض برئاسته لمجلس النواب ومضى فى المسيرة الوطنية لدرجة أن محمد عبده يذكر « جاء كلام عن الخديو فى جلسة ، فطلب سلطان باشا قتله وأبى عرابى ، وكان سلطان يقول اقتلوا الثعبان سلالة الجناة الناهبين الذين باعونا للأجانب »[٥٤] .

ولكن عندما جاءت وزارة الثورة الثانية ولم يقلد سلطان فيها منصباً وزارياً شعر أنه لم يقدر التقدير الصحيح ، وكان ذلك بداية تحوله تدريجياً إلى معارضى الثورة ، فقد خيب ذلك آماله فى الثورة إلى حد كبير ، وصدمة جرحت كبرياءه كانت لها آثارها ، صدمة أخذت تنزل من حرارة تأييده لها حتى استقر فى نفسه

الميل إلى النيل منها والإعراض عنها والتردد فى السير فى ركابها ، حتى انقلب الأمر عنده فى نهايته من مجرد تأييدها بدافع الطموح نحو الجاه ، إلى الأخذ فى الإعراض عنها بدافع الكيد والحقد على زعمائها ، والسعى إلى مصدر آخر يخلع عليه ماكان يصبوا إليه[٥٥] .

سار سلطان فى هذا الاتجاه سعياً وراء تحقيق الجاه ، فاتخذ الاتجاه المضاد لتيار الثورة الجارف عندما لم يحقق له ما أراد ، واستطاع أن يغرى معه نفر من كبار الملاك من الأعيان ، وهو الموقف الذى انتهى ببعضهم إلى الخيانة والتآمر على مصلحة البلاد لحساب الإنجليز والخديو . وفى أعقاب استقالة وزارة البارودى ساد البلاد فترة من القلق حيث أدرك الخديو أنه جمع كل خيوط السلطة بين يديه ، وقد تخلص من وزارة الثورة ومن عرابى خاصة ، ولكن لم يكن من السهل على الأمة عامة والعسكريين خاصة أن يتقبلوا إبعاد عرابى عن السلطة ، وبدا الأمر وكأن العسكريين سيدخلون معركة من أجل فرض إرادتهم بقوة السلاح والتهديد لإعادة عرابى[٥٦] وانهال سيل البرقيات على توفيق وسلطان بطلب العسكريين جميعهم من جهادية وبحرية وشرطة بإسقاط الأمر الخديوى باستقالة الوزارة ، ووصل الأمر من البحرية أن طالبوا ليس فقط بعودة عرابى بل بالوزارة جميعها . « ولا يرغبون عنها بديلا »[٥٧] .

وفى ذلك الوقت توجه وفد يمثل قوى الأمن إلى الخديو تكون من كل من سلطان باشا ، سليمان أباظة ، حسن الشريعى ، حسن موسى العقاد ، محمود العطار هلال بك ، مراد السعودى ، الشيخ حسن العدوى ، الشيخ عبد الباقى البكرى ، الشيخ عبد الخالق السادات ، بطريرك الأقباط وحاخام اليهود[٥٨] . وطالب أعضاء الوفد الخديو بإعادة عرابى إلى منصبه ، وفى البداية أبدى توفيق تمنعه ورفضه ، لكن أعضاء الوفد أبانوا له الأخطار التى يمكن أن تنجم عن رفضه فوافق[٥٩] وبذلك استطاعت قوى الثورة مؤيدة بالقوى الشعبية أن تأخذ زمام المبادرة حين أرغم الضغط الشعبى والضباط الخديو على إعادة عرابى لنظارة الجهادية[٦٠] .

وفى الفترة من ضرب الاسكندرية — ١١ يوليو ١٨٨٢ — حتى معركة التل

الكبير – ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ – نشط محمد سلطان رئيس مجلس النواب وبعض الأعيان فى طعن الثورة من الخلف والعمل على إخفاقها ملتقين فى ذلك مع الخديو والأتراك والإنجليز ، وخاصة بعد أن أعلن السلطان العثمانى عصيان عرابى ورفاقه. وجد الخديو ومن معه من الأعيان فى الاسكندرية أن الفرصة أصبحت مواتية للعمل ضد الثورة ، فبعد أن انتقلت المعارك إلى الخط الشرقى وخاصة عقب واقعة القصاصين الأولى فى ٢٨ أغسطس ١٨٨٢ أرسل الخديو إلى الإسماعيلية وفداً مؤلفاً من سلطان باشا وعمر لطفى وعثمان رأفت وغيرهم ، على أن يكون سلطان نائباً عن الخديو لدى الجنرال ولسلى . وتحددت مهمة سلطان والوفد المرافق له فى « تنوير أفكار العالم وإرشادهم على الحقائق »[٦١] ويذكر أحمد شفيق حول مهمة الوفد أن الخديو عين محمد سلطان باشا مندوباً خديوياً وبمعيته بعض ياوران الخديو لدى الجنرال ولسلى وأوكل إليه نشر الدعوة خصوصاً بين العرب (العربان) لمساعدة الجيش الإنجليزى[٦٢] .

وجد محمد سلطان وهو فى طريقه إلى الإسماعيلية فى مقابلة الأميرال سيمور فقابله فى بورسعيد وشرح له الغرض من مأموريته واستعداده لتأدية ما يطلب منه ، ثم قابل الجنرال ولسلى الذى طلب إليه إيجاد طريقة للاتصال بمشايخ العربان لإبعادهم عن عرابى أولا ثم ضمهم للجيش الإنجليزى بعد ذلك إن أمكن ، وأبدى استعداده لدفع أى مبالغ فى مقابل ذلك ، فأجابه سلطان أنه سيبذل كل جهده فى سبيل تحقيق ذلك[٦٣] .

وفى أول سبتمبر طلب سلطان من كل من سعود الطحاوى شيخ عربان الهنادى ومحمد صالح الحوت المقيمان بالصالحية لمقابلته بالاسماعيلية ، وفعلا نجح سلطان فى استمالتهما للعمل فى معسكر الإنجليز والخديو ضد الثورة[٦٤] ويرجع نجاح سلطان فى هذه المهمة إلى أسباب منها أن العربان كان يتم اشتراكهم فى القتال تطوعاً فى أول الأمر ، ثم تطور الأمر بعد ذلك مع اشتداد المعارك وشدة الحاجة إليهم أن ضموا إلى الجيش بالأمر رغم إرادتهم ، ولذلك كان منهم من يهرب بأسلحته من ميدان المعركة[٦٥] ولقد لعب عربان الهنادى الذين نجح سلطان فى ضمهم إلى المعسكر المضاد للثورة دوراً أساسياً فيما لحق الجيش المصرى – جيش

الثورة — من هزيمة فى التل الكبير ، إذ كانوا هم الذين يتقدمون الجيش الإنجليزى يرشدونه إلى طريق التل الكبير .

وحمل سلطان والوفد المرافق له أعداد كبيرة من قرار السلطان بعصيان عرابى ، ومنشور الخديو الذى يدعو فيه إلى مساعدة الإنجليز ، وقد استطاع سلطان ومرافقوه توزيع قرار السلطان على ضباط الجيش المصرى بجميع المواقع ، وكان من تأثيره أن تذمر بعض الضباط من أن يصبحوا عصاة السلطان ، أما أوامر الخديو التى وزعها سلطان ، فكان منها ما هو خاص بالمديرين فتدعوهم إلى مساعدة الإنجليز « لأن تجولهم فى القرى والبلدان بهدف إعادة الأمن والأمان وإخماد الثورة » . ومنها ما هو خاص بالشعب عامة والجند خاصة يطلب إليهم ضرورة الابتعاد عن عرابى ومساعدة الإنجليز « على كل مصرى يحب وطنه ويخشى خرابه أن يعاملهم لقاء حسن نياتهم بالإكرام اللائق بهم ولا يتأخر أحد عن مساعدتهم » . ويهدد كل من لا يمتثل لتلك الأوامر(٦٦) .

ولعب سلطان دوراً بارزاً فى تجنيد بعض كبار الأعيان فى المعسكر المضاد للثورة ، فكلف بعض أعضاء الوفد المذكور بالتنقل فى الريف للتأثير على بعض العمد والأعيان للانضمام إلى معسكر الخديو ، واستطاعوا فعلا إقناع بعض العناصر بالانضمام إليهم ومساعدة الإنجليز من أمثال السيد الفقى عمدة كمشيش وأحمد عبد الغفار عمدة تلا وكلاهما كان عضواً بمجلس شورى النواب ، ونجح هؤلاء الأعيان ومعهم سلطان باشا فى تجنيد بعض ضعاف النفوس من الضباط المصريين لطعن الجيش فى ظهره وهى الخيانة التى لعبت الدور الرئيسى فى هزيمة الجيش فى التل الكبير فى ١٣ سبتمبر ١٨٨٢(٦٧). وهكذا التقى كبار الملاك من الأعيان والذوات والخديو لضرب الثورة وتسليم البلاد للإنجليز ويمكن تفسير موقف كبار الملاك من الأعيان على ضوء حقيقتين يمكن استخلاصهما من سير الحوادث فى الثورة .

الحقيقة الأولى : هى أن كبار الملاك من الأعيان كانوا يهدفون من خلال المشاركة فى الثورة إلى الحصول على قدر كبير من المشاركة فى السلطة فى إطار

النظام القائم ، ولم يكن كبار الأعيان يستهدفون إحداث تغيير أساسى فى المجتمع أو فى نظام الحكم بعكس المثقفين المتأثرين بالفكر الليبرالى وقادة الثورة من العسكريين . ومن ثم فقد راعهم طلب العسكريين عزل الخديو فى الاجتماع الذى عقد بمنزل سلطان فى مساء ٢٧ مايو ١٨٨٢ .

الحقيقة الثانية : هى عنف حركة الفلاحين وصغار الأعيان فى الريف ومهاجمتهم لأراضى بعض كبار الملاك ومطالبتهم صراحة بتقسيم الأراضى على الفلاحين وهو موقف كان واضحاً فى مديريات المنيا وأسيوط والبحيرة حيث الملكيات الكبيرة[٦٨] .

وهنا تبرز حقيقة أخرى حول مواقف القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، وهى أنه إذا كانت حركة الفلاحين فى الريف قد أزعجت كبار الملاك من الأعيان ، فإن حركة جماهير المدينة قد أزعجت المجلس العرفى الممثل للطبقة الوسطى المصرية ، وهو المجلس الذى تشكل من وكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط — بعد أن ثبت انحياز الخديو للإنجليز صراحة بعد ضرب الاسكندرية — لإدارة شئون البلاد . وذلك حين رفض المجلس تسليح جماهير المدينة وتدريبهم بناء على طلب عرابى بتشكيل حرس أهلى من الأهالى بعد تدريبهم لحفظ الأمن بالمدن فى حالة استدعاء رجال الأمن (المستحفظين) وجاء فى قرار المجلس « أنه لا يؤتمن للحرس الأهلى على حراسة العاصمة »[٦٩] (وعلى ذلك فقد خشيت البورجوازية المصرية أن تترك وجهاً لوجه دون حماية أمام الجماهير المسلحة . وهكذا أزعجت حركة الجماهير فى الريف والمدينة البورجوازية الكبيرة بقطاعيها المدنى والريفى وحالت دون اتخاذ قرارات أكثر ثورية فى مواجهة الخديو والتدخل الأجنبى الذى تمكن فى النهاية من احتلال البلاد .

وكما سبق أن ذكرنا — أن ذلك لا يعنى أن كل الأعيان قد تخلوا عن الثورة ، فقد بقيت عناصر كثيرة منهم تنتمى فى غالبيتها إلى الشرائح الوسطى والصغيرة فى معسكر الثورة حتى النهاية حيث تشير وثائق الثورة إلى قضايا كثيرة كان المتهمون فيها من الأعيان وكان يمكن ملاحظة تحركاتهم فى مجالين :

المجال الأول : تشجيع الفلاحين للالتفاف حول عرابى وحثهم على التطوع والتبرع للجيش ، وقام بهذا التحرك بعض الأعيان من أعضاء مجلس شورى النواب الذين أتيحت لهم فرصة المشاركة فى الثورة فى بدايتها وظلوا على صلة بقادتها حتى بعد عودتهم إلى بلادهم وكانوا يترددون على أحمد عرابى فى كفر الدوار خلال المعارك مع الإنجليز ، ومن أمثلة هؤلاء محمد عبد الله عمدة الصنافين بالشرقية ومحمد جلال عمدة القيس بالمنيا ، وكانا من بين الأعضاء القلائل الذين وافقوا على فكرة عزل الخديو(٧٠) .

أما المجال الثانى : فهو التبرعات التى قدمها الأعيان والتى مكنت أحمد عرابى من الصمود بعد أن تسلم خزانة الدولة خاوية حيث نقلت الأموال الموجودة بخزانة الدولة وأموال صندوق الدين إلى الأسطول الإنجليزى وقد برز العديد من أسر الأعيان فى مجال التبرع للجيش من أمثال عائلات حميد أبو ستيت وموسى ميزار والأسيوطى بسوهاج وعبد النور بجرجا وراضى بالواسطى وزغلول بإبيانة غربية وغيرهم كثيرون(٧١) .

وهكذا شارك كبار الملاك من أعيان الريف فى الثورة العرابية وأدت غالبيتهم دورها بأمانة ووطنية واستمروا فى معسكر الثورة وتأييدهم لها حتى النهاية ، وإن خرج عن ذلك الإجماع قلة قليلة منهم جرياً وراء مصالحهم التى هددها عنف حركة الثورة وسرعة إيقاعها الذى لم يكونوا يتوقعونه .

دور كبار الملاك الأتراك والشراكسة (الذوات) :

ارتبطت هذه الشريحة من كبار الملاك بالمجتمع المصرى رغم انتمائها إلى قوميات أخرى وحصلت على امتيازات طبقية واسعة جعلتها تشعر بتفوقها العنصرى على المصريين الذين نظرت إليهم على اعتبار أنهم أدنى مستوى منها ، وبالرغم من ذلك الارتباط فلم يكن لها جذور عميقة فى تاريخ الشعب المصرى ، فلم تتعد نشأتها أواخر عصر محمد على الذى منحهم حق الملكية الكاملة على أراضيهم من الأبعاديات والجفالك التى أخذت تتسع فيما بعد وعرفت باسم الأطيان العشورية فى عهد سعيد ، وكان لأراضيهم طابع خاص سواء من حيث الملكية أو علاقات

الإنتاج السائدة فيها ، فقد كان ملاكها هم أكبر الملاك من حيث المساحة ، وكذلك من حيث أساليب زراعتها التى كانت تتم غالباً عن طريق السخرة ، فكما يذكر الشيخ محمد عبده كان « لكل منهم منطقة نفوذ يستخدم سكانها فى أراضيه بأشخاصهم وماشيتهم فى جميع مواسم الزراعة[٧٢] .

وبالرغم من كل هذه الامتيازات الطبقية التى تمتعت بها هذه الشريحة من كبار الملاك ، إلا أنهم كانوا ساخطين ويرجع سخطهم إلى أن تدخل الأجانب فى شئون البلاد قد كبدهم أعباء مالية ضخمة ، فإلغاء دين الروزنامه وقانون المقابلة أدى إلى ضياع حقوقهم فى الأموال التى دفعوها ، وزوال امتياز دفع نصف الضرائب إلى الأبد بالنسبة لأطيانهم التى دفعوا عنها المقابلة ، كما أن زيادة الحكومة للضرائب على الأرض العشورية ، وإلغاء السخرة الخاصة قد زاد من سخطهم على حكومة رياض . وكانت هذه الفئة تطالب بمشاركة الخديو الحكم عن طريق الاشتراك فى المجالس النيابية[٧٣] والواقع أن هذه الفئة كانت أقل فئات الشعب المصرى ثورية ، وإنما دخلت إلى معسكر الثورة بهدف المشاركة فى السلطة على الأقل أو نقل السلطة إليها كلية .

ويبرز دور كبار الملاك الأتراك فى الحركة الوطنية المصرية من خلال الاجتماع الذى صدر عنه مشروع اللائحة الوطنية والذى عقد بمنزل إسماعيل راغب باشا فى أول يناير ، وكان فى مقدمة الحاضرين شريف باشا وشاهين باشا وحسن راسم باشا وجعفر باشا وخيرى باشا وإسماعيل واصف باشا وجميعهم من كبار الملاك . وكان شريف باشا قد برز فى هذه المرحلة كزعيم سياسى اتجهت إليه الأنظار لتأليف وزارة وطنية مهمتها إنقاذ البلاد من التدخل الأجنبى والحكم الاستبدادى ، وإقرار نظام دستورى يحقق للأمة أهدافها .

وكان ريفرز ولسون قد تقدم بمشروع أعلن فيه إفلاس البلاد ، فجاءت اللائحة الوطنية — التى كان إسماعيل راغب باشا أحد الأعضاء الذين شاركوا فى وضعها — تقرر أن إيرادات مصر كافية لمواجهة إلتزاماتها المالية ، كما طالب مشروع اللائحة بتعديل نظام مجلس شورى النواب وتخويله السلطة المعترف بها

للمجالس النيابية الأوروبية عن طريق إقرار مبدأ المسئولية الوزارية أمامه ، كذلك طالب مشروع اللائحة بالإبقاء على دين المقابلة بعد أن كان مشروع ولسون قد قرر إلغاءه(٧٤) .

وجاء شريف على رأس الوزارة التى كان عليها أن تضع هذه المطالب موضع التنفيذ ، بعد أن وافق الخديو إسماعيل على مشروع اللائحة الوطنية وأبلغها إلى قناصل الدول . وكان تشكيل الوزارة يعكس قيادة كبار الملاك الأتراك للحركة الوطنية فى هذه الفترة المبكرة ، فعين إسماعيل راغب باشا للمالية وشاهين باشا للجهادية وزكى باشا للأشغال العمومية وذو الفقار باشا للحقانية ومحمد ثابت باشا للمعارف والأوقاف واحتفظ شريف لنفسه بنظارتى الداخلية والخارجية(٧٥) وتولى عمر لطفى باشا تفتيش عموم الأقاليم القبلية والبحرية ، كما عين حسن راسم باشا رئيساً لمجلس النواب(٧٦) .

ووافقت وزارة شريف على استمرار مجلس شورى النواب فى انعقاده ، وكان هذا يعنى تأييدها للمجلس فى موقفه التاريخى من وزارة توفيق ورياض ، وفى جلسة ٢ يونيو ١٨٧٩ قدم شريف باشا مشروع لائحة أساسية لمجلس نواب حقيقى وفيها تقرر للمجلس حق إقرار القوانين وحق إقرار الميزانية وأصبحت الوزارة مسئولة أمامه(٧٧) .

غير أن الحوادث تطورت بعد ذلك فعزلت الدول الأوروبية إسماعيل عن طريق الباب العالى . وجاء توفيق فعصف بالإنجازات التى حققتها الحركة الوطنية فى الفترة السابقة ، فاستقالت وزارة شريف وألغى توفيق مشروع اللائحة الأساسية لمجلس النواب وأعاد المراقبة الثنائية وأعلن الحكم المطلق فى البلاد فأغلق الصحف الوطنية وصدر قانون التصفية لتسوية الديون الذى ألغى بمقتضاه قانون المقابلة .

وفى هذه المرحلة تردد كبار الملاك فى مواصلة الكفاح ضد الاستبداد والتدخل الأجنبى ، وأصبحت الظروف مهيئة لأن يقود العسكريون الحركة الوطنية ، وقبل أن يتراجع كبار الملاك بشكل نهائى عن الثورة كان الضباط الوطنيين قد اختاروا أحمد عرابى لقيادتهم وأقسموا على أن يفدوه ويفدوا الوطن بأرواحهم ، وتم ذلك

حين أصدر توفيق بناء على نصيحة عثمان رفقى ناظر الجهادية أمراً فى ٣١ يوليو ١٨٨٠ يحول دون ترقية الضباط من تحت السلاح ، وكان هذا الأمر يستهدف الضباط المصريين ويحول دون حصول أى مجندين جدداً على رتب الضباط ، وعندما علم الضباط بهذا القانون ثارت ثائرتهم ، وفى الاجتماع الذى عقدوه بمنزل أحمد عرابى ليلة ١٦ يناير ١٨٨١ لمواجهة الموقف ، تقرر اختيار أحمد عرابى لقيادتهم فى تحركهم وكان من بين الحاضرين فى هذا الاجتماع الميرلاى عبد العال حلمى قائد ألاى طرة والميرلاى على فهمى قائد حرس الخديو — الألاى الأول — والبكباشى محمد عبيد من نفس الألاى ، وأحمد عبد الغفار قائمقام ألاى الفرسان (٧٨).

وتم فى هذا الاجتماع تحرير العريضة التى قدمها الضباط الثلاث أحمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى إلى رياض باشا فى ١٧ يناير ١٨٨١ وطالبوا فيها بعزل عثمان رفقى ، ثم تطورت الحوادث فيما عرف بحادث قصر النيل حين قبض على أحمد عرابى وزملائه فى أول فبراير ١٨٨١ وحوكموا أمام مجلس عسكرى ونتيجة لذلك زحف محمد عبيد على رأس فرقته إلى قصر النيل وهاجموا مقر وزارة الجهادية وأخرجوا عرابى وزميليه وتوجهوا جميعاً إلى سراى عابدين حيث جددوا مطلبهم بعزل عثمان رفقى من نظارة الجهادية ، فلم يسع الخديو إلا الاستجابة فأقال عثمان رفقى وعين محمود سامى البارودى ناظراً للجهادية(٧٩) .

وكانت الخطوة التالية فى تأكيد زعامة العسكريين لقيادة الحركة الوطنية هو ماعرف بحادثة عابدين حين قاد عرابى وزملاؤه فرقهم فى شكل مظاهرة عسكرية وزحفوا إلى ميادين تحف بهم الأمة من سكان القاهرة ووفود الأقاليم فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ وقدموا للخديو مطالب أكثر تحديداً ، وهى كما جاءت على لسان أحمد عرابى : إسقاط وزارة رياض وتأليف مجلس نواب وإبلاغ الجيش إلى العدد المعين فى الفرمانات السلطانية ، ولم يكن أمام الخديوى سوى الاستجابة لهذه المطالب(٨٠) .

وإذا كان كبار الملاك قد أيدوا هذه الخطوة باعتبار أن إقامة حياة نيابية هو مطلبهم الرئيسى ، إلا أن عنف التحرك وكيف تحول إلى حركة شعبية عامة ، إذ وضح من خلال حادث عابدين أن عرابى كان يعبر عن رأى الأمة فقد أنابته عنها فى المطالبة

بحقوقها ، إلا أن شعبية هذه الخطوة قد أصابت كبار الملاك بالخوف والقلق وخاصة العناصر التركية والشركسية من أمثال شريف باشا وغيره ، ومن ثم بدأت محاولات كبار الملاك للتآمر على الثورة مؤيدة فى ذلك من القوى الأجنبية ، فنرى شريف باشا يشترط لتوليه الوزارة إبعاد الفرق الثائرة بقيادة أحمد عرابى وعبد العال حلمى خارج القاهرة — وهو نفس المطلب الذى طلبته انجلترا فيما بعد فى المذكرة المشتركة الثانية فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ — وقد وافق عرابى على هذا حتى لايعطى فرصة للشقاق داخل صفوف الحركة الوطنية ، وغادر القـــاهرة فى ٦ أكتوبر ١٨٨١ فى مظاهرة شعبية حاشدة ، وكان شريف يهدف من هذا الموقف إبعاد الجناح العسكرى الأكثر ثورية فى الحركة ، وإتاحة الفرصة للعناصر المعتدلة من الأعيان من كبار الملاك لتأخذ زمام المبادرة مرة أخرى حتى يسترد الخديو سلطته المتداعية[٨١] .

وفى تلك الفترة شرعت وزارة شريف فى إجراء انتخابات جديدة جاء على أثرها مجلس جديد لشورى النواب افتتحه الخديو فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ ، وتقدم إليه شريف بمشروع لائحة حرمت المجلس من حق مناقشة الميزانية وإقرارها ، وهو الأمر الذى رفضه الأعيان ومن ثم حدثت الأزمة بين شريف وبين المجلس ، وهنا أدركت انجلترا وفرنسا ضرورة مؤازرة الخديو وكبار الملاك الأتراك فى مواجهة الحركة الوطنية المتزايدة ، فأرسلتا المذكرة المشتركة الأولى فى ٧ يناير ١٨٨٢ ، والتى تعهدتا فيها بتأييد الخديو فى موقفه المعارض للحركة الوطنية ، وتتوعدان بالتدخل المسلح إذا لزم الأمر للإبقاء على نفوذ الخديو والمراقبة المالية الأوروبية ، كما تضمنت المذكرة دعوة صريحة لحل مجلس شورى النواب وتعطيل التجربة الدستورية . ونتيجة لهذا أسرع العسكريون إلى تسلم زمام الموقف ، وكان عرابى قد عاد قبل ذلك إلى القاهرة لمراقبة الموقف عن كثب . وأجبر المجلس شريف الذى أصر على موقفه على الاستقالة وتولى محمود سامى البارودى الوزارة الجديدة ، وكان فيها أحمد عرابى وزيراً للجهادية ، وكان ذلك انتصاراً للحركة الوطنية فى مواجهة الخديو والأتراك والمراقبة الثنائية ، وأصدرت وزارة البارودى فى ٧ فبراير اللائحة الأساسية أو دستور الثورة متضمناً مبدأ المسئولية الوزارية وحق المجلس فى إقرار الميزانية[٨٢] .

ولم يكن من السهل على كبار الملاك الأتراك انتصار قوى الثورة يتولى الحكم

وزارة وطنية وتحقيق مطالب الثوار الذى يعد إنتصاراً للحركة الوطنية فى مواجهتهم والخديو والنفوذ الأجنبى ، فواصلوا تآمرهم على الثورة ، فحدثت المؤامرة الشركسية التى كانت ترمى إلى اغتيال أحمد عرابى ورفاقه . ويرى البعض أنها دبرت بالاتفاق مع شريف وفى منزله وشارك فيها راتب باشا وعثمان رفقى وغيرهم من أعوان الخديو إسماعيل(٨٣) وهى المؤامرة التى حدث بسببها الصدام بين الخديو ووزارة الثورة حين رفض الخديو التصديق على الحكم الذى قضى بتجريد أربعين من الضباط الشراكسة الذين اشتركوا فى المؤامرة من بينهم عثمان رفقى من رتبهم ونفيهم إلى السودان . ومالبثت الوزارة أن استقالت بسبب قبول الخديو للمذكرة المشتركة الثانية التى قدمتها انجلترا وفرنسا فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ وطلبتا فيها إسقاط وزارة البارودى وإبعاده أحمد عرابى خارج القطر وزميليه على فهمى وعبد العال حلمى إلى الأرياف(٨٤) .

وعلى طريق التآمر دبر الخديو وبتنفيذ عمر لطفى مذبحة الإسكندرية فى ١١ يونيو ١٨٨٢ ، حتى يظهروا عرابى بمظهر العاجز عن حفظ النظام — بعد أن كان قد تعهد بحفظه أمام ممثلى الدول الأجنبية — ويوجدوا أمام انجلترا مبرراً للتدخل(٨٥) وهناك من يرى أن درويش باشا المندوب العثمانى كان من بين المخططين للمذبحة أيضاً(٨٦) .

وعندما نشب القتال انضمت عناصر جديدة من كبار الملاك إلى موكب الخيانة من أمثال راغب باشا رئيس الوزراء فى ذلك الوقت وعلى مبارك — وكان قد أصبح فى عداد الذوات — وغيرهما(٨٧) وفى الفترة من ضرب الإسكندرية حتى معركة التل الكبير نشطت العناصر الموالية لكبار الملاك فى السلطة لتخريب الثورة ، فأرسل الخديو أحد معاونيه عثمان بك رأفت الذى تزيا بزى الفلاحين إلى بنى سويف لاستمالة الأهالى لصف الخديو(٨٨) .

وفى المنيا قام مديرها محمد شاكر باشا بتحريض عمد ومشايخ القرى على التوقف فى تقديم احتياجات الجهادية ، كما حاول قطع السكة الحديد بالقرب من بنى سويف وللملاك تقرر عزله(٨٩) . وفى مديرية البحيرة رفض رستم باشا رئيس قومسيون الأراضى الأميرية إعطاء الكميات المطلوبة من المحاصيل للجيش بالثمن بدعوى أنها من حق الدائنين الإنجليز والفرنسيين ، فكان رد أحمد عرابى « إن الحالة الراهنة تقتضى

بعدم الالتفات لحقوق أحد مادامت البلاد فى حالة حرب »[٩٠] . وفى مركز طلخا بمديرية الغربية هاجم ناظر زراعة تفتيش طلخا التابع للقومسيون مشايخ ناحيتى ميت الغرقا وجوجر أثناء قيامهم بالفلاحين المطلوبين للجهادية وسجنهم بالتفتيش وأرغمهم على العمل فى زراعة التفتيش[٩١] .

وفى تفتيش «كفور نجم » أبرق العمد والمشايخ إلى أحمد عرابى بأن « مفتش كفر نجم المدعو جاهين بك الجركس كلما تصدر لنا أوامر بجمع الأنفار العسكرية يطلبنا وينبه علينا شفاهاً بعدم إرسالهم ، ولكن لمناسبة انتساب الحرب بيننا وبين الإنجليز قد التزمنا بإرسالهم للجهادية للمدافعة عن وطننا العزيز ، ولما علم بذلك حرر تلغراف فى حقنا للدايرة الإلهامية بإخراجنا من أوطاننا وأحرمنا من التعيش ووزع أطياننا بمعرفته»[٩٢].

وفى سوهاج سجن مدير جرجا الفلاحين الذين تطوعوا للقتال إلى جانب الجيش[٩٣]. وفى قسم جرجا كان ناظر القسم « متداخل ببعض الجهادية ومأخرهم للآن . . . ومأخر طلبات العسكرية بالرشوة والتساهل كونه شركسى »[٩٤] .

واستمرت القوى المضـــادة للثورة من الأتراك والشراكسة تعمل حتى آخر اللحظات ، فنرى أنه عندما أرسل عرابى إلى مأمور مركز منيا القمح يأمره بقطع السكة الحديد الموصلة للزقازيق وقطع الجسر وإطلاق المياه لإعاقة التقدم الإنجليزى « عمل ناظر المحطة على تأخير التلغراف لذاك المأمور حتى حضرت عساكر الإنجليز[٩٥] .

وفى ضوء هذه المواقف التى وقفتها العناصر التركية والشركسية يمكننا تفسير الانسحاب (المبكر لكبار الملاك من الأتراك والشراكسة من معسكر الثورة وتحولهم للتآمر عليها ، فمنذ البداية لم تكن مشاركتهم فى الحركة الوطنية مشاركة كاملة ، فقد وقفت عناصر كثيرة من هذه الطبقة ضد الحركة الوطنية وكان من أبرزهم رياض ونوبار وعثمان رفقى وغيرهم ، وحتى الذين انخرطوا فى تيار الحركة الوطنية من أمثال شريف لم يكونوا يختلفون كثيراً عن غيرهم من الأتراك فى عدائهم للمصريين واحتقارهم لهم ، ففكرة الدستور عند شريف وأفراد طبقته من وجهاء الأتراك تنحصر فى انتزاع السلطة من الخديو ووضعها فى أيدى طبقتهم التى يعتبرها شريف هى وحدها التى تصلح لحكم البلاد[٩٦]. فشريف كان تركياً متفرنجاً لايخلو من الغطرسة واحتقار الفلاحين ،

وهما السمتان اللتان كانت تتسم بهما طبقته ــ وكان من المنطق ألا تؤيد هذه الطبقة ثورة كان شعارها « مصر للمصريين » وهذا وحده كان كافياً لأن تنفض العناصر التركية والشركسية يدها عن مؤازرة الثورة إن لم يكن العمل على إخفاقها إذ أدركوا أن فى نجاحها نهايتهم وأنها ستعصف بهم وبمصالحهم .

وقد عبر شريف عن نفسه بعد أن نشب الخلاف بينه وبين مجلس شورى النواب حول لائحة المجلس فقال لبلنت « إن المصريين أطفال ويجب معاملتهم معاملة الأطفال ، لقد قدمت لهم الدستور الخليق بهم فإن لم يرضهم كان عليهم أن يعملوا بدونه ، إننى أنا الذى أنشأت الحزب الوطنى ، إنهم لن يستطيعوا العمل بدونى ولاشك أن هؤلاء الفلاحين فى حاجة إلى الإرشاد »(٩٧) .

ومن الواضح أنه منذ البداية كان كبار الملاك الأتراك يشعرون بقلق متزايد من جراء نمو طبقة الأعيان ففى أوراق حككيان عن مديرية الشرقية عام ١٨٤٦ يذكر « أن المديرين الأتراك قد اشتكوا من أن مشايخ القرى قد أصبحوا فى سمنة الخنازير وأن كثيرين منهم أصبحوا مفرطين فى الغنى عن طريق نهب الفلاحين الفقراء ، وإذا نحن سمحنا لهم باستمرار تكديس الثروة فإنهم سيجدون الشجاعة لطردنا من البلاد »(٩٨). وقد برز هذا التناقض بشكل واضح مع تطور أحـــداث الثورة ، فقد شعر مشايخ القرى أن الوقت قد حان للتخلص نهائياً من سيطرة الباشوات الأتراك(٩٩) .

ونتيجة لهذا الخوف الذى سيطر على كبار الملاك الأتراك نجد أن بعضهم قد ترك البلاد من أمثال حيدر باشا(١٠٠) وعائلات يكن الخمس التى كانت فى طريقها إلى إلى مغادرة البلاد(١٠١) خوفاً من تيار الثورة الجارف ضد الأتراك والشراكسة .

وكان طبيعياً أن يواجه أحمد عرابى خيانة البعض بإجراء مقابل ، فطلب فى تلغراف أرسله إلى المجلس العرفى مصادرة أملاك ثلاث من الفئات « . . . من سبق انحيازهم للعدو والذين سوء طويتهم توحيهم للانحياز فى المستقبل والذين تركوا أوطانهم وأموالهم فراراً من مقابلة العدو »(١٠٢) .

دور الفـــلاحين :

عاش الفلاحون خلال القرن التاسع عشر — بصفة خاصة — ظروفاً غاية فى القسوة والشدة والعنف فى ظل أسرة محمد على التى أراد عميدها بناء الدولة الحديثة فى مصر ، فكان الفلاحون هم ضحايا ذلك البناء الجديد ، فوقعت عليهم كثير من المظالم تمثلت فى الضرائب المتزايدة عاماً بعد آخر ، هذا إلى جانب عدم المساواة فى فرضها، والتجنيد الذى لم يكن يخضع لقاعدة معينة والذى عانى منه الفلاحون كثيراً ، هذا بالإضافة إلى السخرة ، ومدى ما كان يعانيه فقراء الفلاحين من تمييز فى المعاملة فى هذه المجالات السابقة بينهم وبين العناصر الأكثر غنى فى القرية المصرية .

ومن المتواتر أن خضوع الفلاح واستسلامه يعد أحد الظواهر الاجتماعية الأساسية فى الريف المصرى ، وهى سمة سيكلوجية تبدو واضحة فى رضائه بالقضاء والقدر وبالمصير المحتوم الذى فرض عليه ، فقد أعطت الطبيعة فلاح مصر البساطة والوداعة وحب الخير والبعد عن الشر ، كما سرى الإيمان فى قلبه وروحه وآمن بكل مكتوب على جبينه ، لكن مع أسرة محمد على تراكمت الرواسب على نفسيته وعلت حتى وصلت إلى درجة كان لابد وأن تتغير الطبيعة والأسس والمميزات ليخرج ما بداخله ويتحرر ويثور ويرفع لواء المطالبة بالتغيير الجذرى الشامل .

وعلى الرغم من هذه السمات السيكلوجية التى اتسم بها الفلاح لمصرى فإنه لم يكن مستسلماً طوال الوقت فقد شهد عصر محمد على وعصر خلفائه نوعاً من المقاومة التلقائية وغير المنظمة من جانب الفلاحين فى مواجهة المظالم المتعددة التى وقعت عليهم من جانب حكام هذه الأسرة والطبقة الحاكمة من الأتراك والشراكسة والأجانب وبعض عمد ومشايخ القرى . وقد تمثلت هذه المقاومة فى عدد من الظواهر ، كان أولها الهرب من الأرض الزراعية ، والأخرى إحراق وتخريب المحاصيل عندما أدرك الفلاحون أنه لم تعد لهم أية مصلحة فى الإنتاج ، وإنما كانت مصلحتهم فى النهاية تتركز فى حرمان محمد على من الحصول على ناتج عملهم ، وتمثلت الظاهرة الثالثة فى الانتفاضات التى قام بها الفلاحون خلال عصر محمد على وخلال عصر خلفائه ، والتى كانت الضرائب والسخرة والتجنيد هى من أسبابها المباشرة .

وتمثل الانتفاضات التى قام بها الفلاحون نوعاً من المقاومة الإيجابية ، إذ رفعوا خلالها راية العصيان وشهروا السلاح فى وجه ظالميهم ، فتشير المصادر المختلفة إلى عديد من هذه الانتفاضات خلال عصرى محمد على وإسماعيل ، وخاصة بعد أن تزايدت الضغوط على الفلاحين فى عصر إسماعيل لدرجة لاتحتمل وخاصة فى مجال الضرائب والسخرة التى فرضها الخديو عليهم للعمل فى مزارعه الواسعة بأقل من الأجور العادية والتى أسفرت عن وقوع صدام مسلح بين الحكومة والفلاحين ، مما اضطر إسماعيل أن يسافر بنفسه فى بداية حكمه إلى منطقة الاضطراب فى الوجه القبلى وأخمد التمرد بوحشية ، حيث كان الشيخ — قائد التمرد — قد قام بتنظيم الفلاحين فى وحدات جعل لكل منها قائداً على طريقة تنظيم القوات النظامية[١٠٣] .

وكما كانت بداية حكم إسماعيل مصحوبة بحالة من عدم الاستقرار بين الفلاحين كانت السنوات الأخيرة من حكمه مميزة بعدم استقرار واضطراب واضحين بين الفلاحين ، وهو الوضع الذى استمر حتى بداية الثورة العرابية ، والذى تزايد قلق الفلاحين خلاله وزادت معاناتهم ، فقد شهدت السنوات الأخيرة من حكم إسماعيل ضعف الحكومة وتدهور الاقتصاد بسبب التدخل الأجنبى الذى نسف هيبة الحاكم وتراكم الديون على الدولة وعلى الفلاحين ، كذلك شهدت هذه الفترة كوارث طبيعية تمثلت فى الفيضانات المنخفضة فى عامى ١٨٧٧ ، ١٨٧٨ ، ووباء المــاشية فى عامى ١٨٧٧ ، ١٨٧٩[١٠٤] .

وقد أفاضت المصادر فى وصف الحالة التى تردى فيها الفلاحون فى السنوات الأخيرة من عصر اسماعيل فيقول بلنت « وكان الفلاحون فى ذلك الوقت فى أشد حالات الضنك ، وكان هذا هو العام الأول من الثلاثة أعوام الأخيرة المروعة فى حكم إسماعيل ، وكان إسماعيل صديق المفتش المشهور لايزال فى أوج سلطته ، وحملة القراطيس الأجانب يجأرون مطالبين بدفع الأقساط والمجاعة على أبواب الفلاحين ، وكان من الأمور النادرة فى تلك الأيام أن يرى الإنسان شخصاً فى الحقول وعلى رأسه عمامة أو على ظهره أكثر من قميص . . . وغصت مدن الأرياف فى أيام الأسواق بالنساء اللاتى أتين لبيع ملابسهن وحليهن للمرابين الأروام لأن جامعى الضرائب كانوا فى قراهن والكرباج مشهراً فى أيديهم[١٠٥] » .

ولقد نتج عن اتفاق « جوشن وجوبير » الذى سويت بمقتضاه ديون الخديو أن أضيفت أعباء مالية قدرها ٧ ملايين جنيه على عاتق الخزانة المصرية لم يكن تحصيلها من الفلاحين المفلسين ممكناً إلا بإكراههم تحت وطأة الكرباج على ارتهان أراضيهم للمرابين الأجانب الذين كانوا يرافقون جباة الضرائب فى كل مكان أثناء مرورهم فى القرى(١٠٦) .

ومما زاد الطين بلة أن فيضان النيل فى خريف عام ١٨٧٧ جاء منخفضاً جداً فكان من نتيجة ذلك أن نقص محصول عام ١٨٧٨ نقصاً فاحشاً ، هذا إلى جانب أن الطاعون البقرى قد فشا فى طول البلاد وعرضها ، وانخفضت أسعار القطن ، فكان من جراء ذلك كله أن انتابت أهل الصعيد سنة شديدة لم يسمع بمثلها من قبل ، فكان الأطفال والنساء يهمن على وجوههن متنقلات من قرية إلى قرية يستجدين الأكف يدرأن غائلة الجوع . وقد أحصى من قتلهم الجوع فى العام المذكور فلم يقلوا عن عشرة آلاف نسمة ، كما أن عدداً مماثلاً كان عرضه لنفس المصير(١٠٧) ويرجع أحد المندوبين الإنجليز هذه الظاهرة إلى إثقال كاهل الأهالى بالضرائب مما اضطرهم إلى بيع محصول ١٨٧٨/١٨٧٩ بربع قيمته مقدماً لكى يدفعوا الضرائب ولكى يدرأوا عن أنفسهم قسوة محصلى الضرائب وشدتهم فى استعمال الكرباج لاستخلاص الضرائب عن طريق وسائل الإكراه البدنى(١٠٨) . ويذكر البعض أن مجرد رؤية الكرباج أصبحت تصيب الفلاح بالرعب(١٠٩) وإذا فشلت طريقة الكرباج فإن الحكومة كانت تستخدم طرقاً أخرى كثيرة كالسجن أو الإلحاق بالقوات المصرية فى السودان أو قطع الماء عن أرض الفلاح(١١٠) .

ويصور عبد الله النديم فى « الطائف » بشاعة أساليب جباة الضرائب وقسوتهم فى معاملة الفلاحين فيقول « وكانت طرق تحصيل الضرائب تقشعر لهـــا الأبدان قوامها الإذلال والإهانة والإيلام ، فإذا هبط المأمور قرية للإشراف على تحصيل الضرائب طلب سكانها واحد بعد واحد ، فمن دفع نجا من عذاب أليم ومن قصرت يداه ألقاه القواص على الأرض وقطع أهدابه بالسياط ، فإذا نجا من الموت أودع السجن » . ويذكر أنه شاهد القواصين وجباة الضرائب يعترضون جنازة فى أحد الشوارع ، ثم تقدم كبير القواصين وأمر بإنزال النعش من فوق أكتـــاف المشيعين حتى تدفع الضريبة التى كانت مستحقة على الميت وصاح المشيعون لعنة الله على الخديو

فى كل كتاب ، وأخيراً دفعت الشهامة أحد المشيعين فأعطاه الضريبة وكانت ستة قروش[111] .

والحقيقة أن الفلاحين كانوا خلال حكم إسماعيل يحسون الظلم الواقع عليهم من جراء التمييز فى المعاملة بينهم وبين غيرهم من الفئات فى الريف ، وأصبح ذلك موضع شكواهم ، ففى تقرير عرض على تفتيش عموم الأقاليم فى ٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٢) عن شكوى مقدمة من أهالى التمارية بمديرية الغربية جاء فيه « أن مذكورين من الناحية تشكوا لتفتيش بحرى بأن زمام الناحية يبلغ ١٧٠٠ فدان منها على العربان ٨١٦ فدان والباقى على الأهالى والتعداد ٢٧٢ نفر ومنها جملة أنفار روك زراعتهم ١٦٠ فدان لم بيطلعوا الأشغال ولم بيدفعوا مايخص الفدان » . وببحث هذه الشكوى عن طريق ناظر قسم بسيون إتضح أن هناك تمييزا فى المعاملة ، فأطيان العربان يدفع أصحابها ضرائب أقل ولايذهب أحد من العاملين فيها إلى الأشغال العامة ، كما أن أطيان « الروك » ومساحتها ١٦٠ فداناً مملوكة لبعض العلماء ويدفع أصحابها أيضاً ضرائب أقل مما يدفعه الفلاحون وفى نفس الوقت لايذهب أحد من العاملين فيها إلى السخرة[112] .

ولعل من أهم الأسباب التى زادت من قلق الفلاحين فى أواخر عصر إسماعيل هذا التمييز فى المعاملة ، إلى جانب سخطهم الناتج عن سوء الأوضاع التى عانوا منها طوال تلك الفترة ، وهى الأوضاع التى قادتهم إلى المشاركة الواسعة فى الثورة العرابية منذ بداية مراحلها . وحقيقة الأمر أن نهاية عصر إسماعيل تعتبر فترة الاختمار الثورى نتيجة للظلم المتزايد الذى وقع على الفلاحين ، فلما كانت حركة الجيش وجد الفلاحون فيها متنفساً عما كان يجيش بصدورهم من كبت دفين لازمهم فترة طويلة ، فكانت حركتهم فى مواجهة الظلم أسرع إيقاعاً عن ذى قبل .

ويصور لنا يعقوب صنوع هذه الحالة عن تحركات الفلاحين عقب قصر النيل « دا أهل مصر اليوم قامت وقعدت والواد (الخديو توفيق) ووزيره ومحاسيبهم إنصابوا بعيد عنك بالفالج أعوذ بالله ، وسبب دا كله قيامة الفلاحين فى بلد بالقرب من طنطا ، أصل لما بلغهم ثورة الضباط ورفت ناظر الجهادية دخلت قلوبهم الجسارة والحمية ، وفاقوا من غفلتهم وقاموا بالنبابيت على أحمد بك المدير الظالم ماخلوا

لاوراهم ولا قدامهم آه يا خسارة إن مجاش الهوا سوا لأن أبو ريضة بعت لحبيبه المدير مقدار ألف عسكرى وطلعوا من عيونهم العلقة وأبو ريضة (رياض باشا) نده الساعة خامسة من بعد نصف الليل جميع محررين ومديرين الجرائد المحلية من إفرنج وأولاد حرب وقال لهم بأن من الآن وصاعداً من تجاسر منهم وتكلم عن ثورة الضابطان أو قيامة الفلاحين حالا إدارة المطبوعات تصدر أمر بتعطيل جرناله ، فالتزموا المساكين يقولون له سمعاً وطاعة[١١٣] » .

وبارك الشعب حركة الضباط — حادث ٤ فبراير ١٨٨١ — التى أسفرت عن انتصار لإرادة الضباط المصريين بعزل عثمان رفقى وتولية البارودى نظارة الجهادية ، حيث وجد فيها تنفيساً عن آلامه ورغبته فى التخلص من ربقة الأجنبى واستبداده ، وأصبح عرابى وزملاؤه محل تقديرهم واعتزازهم ، فوفدوا عليه يبثون إليه شكواهم ، كما هطلت عليه عرائض الفلاحين من أنحاء البلاد حيث وجدوا فيه قائداً يستطيع أن يرفع عنهم الضرائب التى أثقلت كاهلهم وينقذ البلاد من ظلم الأجانب[١١٤] .

ومع أن حادث ٤ فبراير وقع لأجل هدف محدد — المساواة فى الترقيات بين الضباط المصريين وغيرهم ممن الجراكسة — فقد تحول إلى حركة شعبية ، وكان النديم وراء ذلك إذ استغل مباركة الشعب لموقف الضباط فأشار على عرابى بطبع منشور يطلب فيه من الشعب أن يفوضه فى المطالبة بحقوقه والتحدث باسمه فيما يتعلق بشئون البلاد . وصاغ النديم المنشور الذى وافق عليه عرابى وكاف النديم بتوزيعه على على الأهالى ، وقد ركز المنشور على موضوعين أساسيين هما إسقاط نظارة رياض المستبدة والمطالبة بتشكيل مجلس للنواب ليحصل الوطن على حريته . وبعد أن حصل النديم على توقيعات الأهالى على هذا المنشور بتوكيل عرابى فى الدفاع عن حقوقهم ، أصبح عرابى يعتبر نفسه نائباً عن الأمة . كذلك وفدت الوفود على منزل عرابى تبايعه على تخليصها من الظلم الذى رزحت تحت نيره أحقاباً طويلة ، فاستغل النديم ذلك فى إبراز قدراته الخطابية ، وهكذا تحولت الحركة العرابية من حركة عسكرية إلى ثورة شعبية[١١٥] .

وأصبح عرابى الزعيم الأوحد فى نظر الفلاحين فكانوا يطلقون عليه الباشا بتاعنا حيث ذاعت شهرته على أرض مصر كلها ورويت تصريحاته لتحرير الفلاحين ، فقد

اكتسب ثقتهم وراح يعمل من أجلهم ، فقد رأوا فيه بطلا أسطورياً بل ولياً من أولياء الله الصالحين ، وأصبح اسمه يتردد على الألسنة كرجل استطاع أن يتحدى الحكومة الأوتوقراطية وينجح ويرغمها على تغيير الوزراء وتسمح له الحكومة وتنفيذ ، فهو سيقودهم إلى الخير وسيكون حكمه يفيض بالعدالة التى تؤكد حقوقهم ، لاسيادة الغرباء ، سيطيح بعلاقات الإنتاج القديمة ومصالح الطبقات الرجعية ليضعهم فوق كل اعتبار ، كان عرابى فلاحاً من هؤلاء الفلاحين أحس بأهله ، فكان من الطبيعى أن تنصب دعوته لهم على تخليصهم من المظالم والقسوة التى يعيشونها ، ولم يعد القائد فقط ، بل هو الحق بعينه وبه أمكن لهم أن يتكلموا ويجهروا بل ويثوروا من أجل حقوقهم المسلوبة(١١٦) .

وفى أعقاب قصر النيل بدأت الأفواه تتكلم وتشكو وتطلب العدالة ، فانهمرت شكاوى الفلاحين على عرابى وعلى غيره من المسئولين طالبين إنصافهم من مستغليهم سواء من مفتشى ونظار قومسيون الأراضى الميرية الذين يجبرونهم على العمل بأراضى القومسيون ، أو من المسئولين عن أراضى الجفالك ، أو من عمد ومشايخ القرى الذين انحدروا فى معاملتهم للفلاحين إلى الدرك الأسفل ، وتعددت ضروب الظلم الذى أذاقوه لهم . وتشهد وثائق الداخلية — قلم عرضحالات — فى فترة الثورة العرابية والعديد من الحالات التى تقدم فيها الفلاحون بشكاواهم طالبين الإنصاف والعدل ورفع الظلم عنهم(١١٧) .

وعلى سبيل المثال نعرض حالة من هذه الحالات التى ضمتها الوثائق المذكورة ، ففى ناحية « مسطية » بمديرية الغربية أراد عمدة الناحية تشغيل أحد الأونباشية بأطيانه سخرة ، ولما رفض ذلك الأونباشى « فالعمدة وأخوانه أجروا رميه بالأرض وصاروا يضربونه بالكرابيج والمداس إلى أن أشرف على الموت ، وحضر مخدومه وأراد تخليصه فما كانوا إلا وصاروا يضربونه ووضعوهما بالخشب والحديد وسجنوهما بمنزل العمدة أربعة أيام » . واهتم البارودى بهذا الأمر فأرسل على الفور للداخلية لإجراء التحقيق الفورى ، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على مدى اهتمام البارودى بأمر جنوده من الفلاحين(١١٨) .

وكانت الخطوة التى تلت الجهر بالآلام هى التمرد التدريجى ، ففى ناحية كوم حمادة

بمديرية البحيرة رفض الفلاحون الخروج للعونة ، بل اعتدوا على مأمور المركز ورجاله الذين توجهوا إليهم ليجبروهم على الخروج فلم يطيعوا إلا عندما إستعان هؤلاء بقوة عسكرية[119] . كما رفض الفلاحون العمل فى الجفالك ، فى شكوى مقدمة من وكيل أحد الدوائر لوزير الداخلية بتاريخ ٢٢ إبريل ١٨٨١ جاء فيها « أن الأهالى يتركون أشغال الجفلك وهذا موجب لعطل لم (حصاد) المحصول الشتوى وإتلاف زراعة الشتوى[120] » .

وبذلك انتفض الفلاحون وملأهم الإحساس والرغبة فى المزيد من الانتصارات فكتب مونج قنصل فرنسا إلى وزير خارجيته يقول « حتى الفلاح فقد تأثر بالفوضى ، التى عمت البلاد كلها بتلك السرعة الفائقة ، فمنذ بضع سنوات كانت سلطة المدير فى القرى محترمة ، ولم يكن أحد يقوى على الوقوف أمامه أما اليوم فقد تغير الوضع إذ أن المدير لم تعد له أية صفة ولا سلطان على الفلاح »[121] .

وكان التاسع من سبتمبر عام ١٨٨١ بداية لمرحلة جديدة حيث تبلور الموقف بانتصار الأمة وتحقيق المطالب الوطنية سواء بإسقاط نظارة رياض وحكمه المعادى لأمانى الأمة أو بوجود حكومة دستورية ومجلس نواب لتكون النتيجة وصول عرابى إلى قمة المجد ، ومما لاشك فيه أن ذلك قد أسعد الفلاحين للغاية ، إذ كان العداء يربط بينهم وبين رياض . أما موضوع مجلس النواب فيذكر شاهد عيان على أثره بقوله « كان للأحداث الجارية فى القاهرة والتى كانت خطوات الثورة تدفعها للأمام صداها فى القرى ، فهى تصل بسرعة ويتناقلها الفلاحون الذين أصبحوا يفهمون ويعون كل شيء ، حتى اجتماع مجلس النواب بناء على رغبة عرابى كان من الأحداث السياسية التى تناولت فى الكفور[122] » .

وفى أعقاب ذلك الحدث الهام كان على الثورة أن تبدأ برفع الغبن عن الفلاحين ، وقد بدأت على الفور حيث بدأت شكاوى الفلاحين تعرض على المسئولين فى قالب جديد — بعد أن استندوا على نصيرهم وأحسوا بوقوفه بجوارهم — فقد اتضح من شكاواهم النقمة على الفئات التى تملك الأراضى ، حيث اعتبروا أنفسهم أحق بها منهم ، فكان ذلك بعداً اجتماعياً وفكراً ثورياً يطالب بالمساواة ، فى خطاب لأحد الأهالى من

فلاحى الوجه القبلى يقول فيه « بخصوص سعادة الباشا زعلان منا ، ولكن هو ليس مخلداً ولا اشترى هذه المديرية لاهو ولا خلافه[١٢٣] ».

وفى شكوى أخرى مقدمة من أهالى ناحية « أبستو » مركز طلخا بمديرية الغربية يتضرر فيها الفلاحون من بدراوى عاشور عمدة « بهوت » والوكيل عن دائرة أنجى هانم حرم سعيد باشا حيث نزع منهم الأطيان المؤجرة من الدائرة ومقدارها ٢٣٠ فداناً وحجز محصولاتها لرغبته فى رفع قيمة الإيجار . وكان يمضى التحقيق فى الحال على يد الحكومة الجديدة ، فعندما وردت شكوى فلاحى « كفر سعيفان » بمديرية الشرقية يتضررون من « المصرف » الذى شقه عمر لطفى وأتلف مزروعاتهم « كونت لجنة تحقيق لإنقاذ الأهالى[١٢٤] .

وفى شكوى مقدمة من فلاحى تفتيش « منية سندوب » دقهلية التابع لدائرة فاطمة هانم أفندى » إلى عرابى كى يخلصهم مما يعانونه بأنهم تمليه شغالة بذاك الجفلك ومعدمين فليس لديهم أملاك ، وأن الجفلك المذكور أعطى كل منهم أطياناً بالإيجار من فدان إلى اثنين بقيمة إيجارية قدرها أربعة جنيهات للفدان ، ولعجزهم عن السداد فالدائرة والتفتيش استحضروا نقدية بالأرباح عليهم لتكملة الإيجار وأخذوا عليهم سندات بذلك لحين طلوع المحصول الشتوى ، وأن المفتش والمعاون والباشكاتب متواطئين معا ضدهم وهنا أمر عرابى بإحالة الأمر على الداخلية وتعيين مندوب للتحقيق ورد الحقوق إلى أصحابها[١٢٥].

ورأى الفلاحون فى عرابى نصيرهم الذى يعمل على رد حقوقهم ، ففى غالب الأحيان كانت شكاواهم تصل إليه ، ويصور كرومر ذلك بقوله « كان الفلاحون ينظرون إليه على أنه مخلصهم وأن على يديه سيستردون أراضيهم وستلغى ديونهم[١٢٦] . وفى كثير من الشكاوى التى كانت توضح مدى الغبن والظلم الواقع على الفلاحين ، كانوا يطلبون إلى عرابى أن يكون وكيلا عنهم يمثلهم من أجل إنقاذهم وخلاصهم مما يئنون منه ، ويذكر « بلنت » أن شعبيته وصلت إلى أقصى درجاتها وأطلقوا عليه إسم الواحد وكانت غرفته الخارجية بل الشارع الموصل إلى المنزل يمتلىء كل يوم بجماعة الشاكين[١٢٧] » .

واتخذت حركة التوكيلات التى وقعها الفلاحون بإنابة عرابى للدفاع عنهم شكلاً عاماً بعد قبول الخديو توفيق للمذكرة المشتركة الثانية فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ واستقالة وزارة البارودى ، وهى الفترة التى شهدت قدراً من القلق والاضطراب فقد نشطت عناصر من الريف فى جمع التوقيعات على عرائض برفض المذكرة المشتركة وتوكيل عرابى للدفاع عن حقوق الفلاحين ، فنى الشرقية تشير وثائق الثورة العرابية إلى أن إمبابى البسيونى وهو فلاح من قرية بنايوس قام بتختيم الفلاحين العاملين فى السخرة فى ترعة الشرقاوية على محاضر بخلع الخديو وعدم رغبة الأهالى فيه ، وهى محاضر طبعت فى مصر وقام بنقلها إلى الشرقية أمين بك الشمسى والشيخ محمد الهجرسى(١٢٨) .

كما شهدت المنوفية حركة مماثلة ويبدو أن توقيع هذه المحاضر كان يتم فى مناطق تجمعات الفلاحين ، فنى عملية سد فم الرياح بمركز أشمون تم تختيم محاضر مماثلة كان نص إحداها « نحن عمد ومشايخ وأهالى مركز أشمون بالأصالة عن أنفسنا وعن أهالى بلادنا أنه لما سمعنا باللايحة المتقدمة فى حق الوطن المجحفة بحقوق دولتنا العلية وحقوقنا الوطنية حصل لنا قلق واضطراب وضنك شديد وموكلين فى المدافعة عنا أحمد عرابى(١٢٩) ». ويبدو أن توقيع هذه المحاضر كان جزءاً من حركة عامة شهدها الريف المصرى لتأييد الثورة وإضفاء الشرعية على موقف عرابى فى مواجهة الخديو(١٣٠) .

ويصور أحمد عرابى هذه الحالة فى مذكراته فيذكر أنه بمجرد تواتر خبر إستقالة وزارة البارودى إحتجاجاً على قبول الخديو للمذكرة المشتركة حتى بلغ الاضطراب مداه فى جميع أنحاء البلاد وكثر اللغط وزادت بواعث الخوف ، وحضر إلى العاصمة جميع أعيان البلاد ومستخدمى الحكومة وقدموا لنا مئات العرائض بواسطة مديرى المديريات محتجين فيها على عمل الخديو هذا ومتطلبين أحد أمرين : إما رفض المذكرة أو عزل الخديو الذى قبل تدخل الأجانب فى أحوال البلاد الداخلية(١٣١) .

ومن الواضح أن الفلاحين فى تلك الفترة كانوا على درجة عالية من الوعى إذ أصبح الموقف السياسى واضحاً لهم تماماً ، فقد كان قلب كل مصرى يخفق مع عرابى ، وكم أساءتهم استقالته مع وزارة الثورة ، وكم أسعدتهم عودته إلى نظارة الجهادية ، وعندما بدأت الحرب بين الطرفين عقب ضرب الإسكندرية ، كانت الدعوات بالنصر

لعرابى تتردد على كل لسان . وبرغم ما كان يعانيه هؤلاء من القوى المضادة للثورة لكى يحيدوا عن تأييدها ، إلا أن الفلاحين لم يلينوا ولم يستسلموا لأساليب القهر والإيذاء وظلوا متمسكين بمبدئهم فى تأييد الثورة حتى النهاية . وعلى سبيل المثال قام مدير ومفتش جفلك « ميت خلف » بالمنوفية بسجن أحد الفلاحين لأنه دعا بنصرة عرابى . كاقبض محمد أفندى فؤاد الشركسى على من كان يردد قوله « الله ينصرك ياعرابى بجيش المؤمنين » وأجرى ضربه ضرباً فاحشاً وحبسه أسبوعاً(١٣٢) .

وفى الفترة التى تلت ضرب الإسكندرية ، اتخذت حركة الفلاحين فى تأييد الثورة طابعاً عنيفاً تمثل فى عدة أمور ، ففى الجانب السياسى سيطرت عليهم فكرة سقوط النظام القائم فى مصر على يد عرابى ، وسرى اتجاه قوى بينهم أنه بنهاية الحرب وانتصار مصر لن يعود الخديو ولا من معه من الأكابر والذوات والباشوات حيث أنه هو المتسبب « فى هتك أعراض المسلمين فى الإسكندرية وفى قتلهم » وإنما سيكون عرابى والياً عليهم ، فهو من السلالة النبوية الشريفة وولى من أولياء الله المكشوف عنهم الحجاب ، وأذاع العلماء فى القرى « أنه توجد نصوص قاضية على أن عرابى سينتصر ويتسلم ولاية مصر بدلا من الخديو ، ويجرى رفع المظالم ويعيد قطع دابر الإفرنج والأتراك وتبقى الحكومة لزمام المصريين فى الوظائف وتنحصر فى الفلاحين الذين هم عمد البلاد ، وأن عرابى سيصير ملكاً للعرب عموماً بما فيها الشام والحجاز »(١٣٣) .

أما فى الجانب الخاص بدعم المجهود الحربى للجيش المصرى ، فقد شارك الفلاحون فى الكفاح تحت راية عرابى فى محاولة لرد العدوان الإنجليزى أو دحره بأكثر من وسيلة كان من أبرزها التبرعات التى قدموها للثورة ، وتطوعهم فى صفوف الجيش إلى جانب القوات العسكرية .

١ ــ التبرعات :

وجد عرابى خزانة الدولة خاوية ، بعد أن أخذت الأموال إلى الأسطول البريطانى ؛ وحتى أموال صندوق الدين حملها أعضاؤه إلى السفن الحربية . فقام الفلاحون والأعيان وعمد ومشايخ القرى بتقديم مايلزم للقوات العسكرية تبرعاً من جانبهم ، وشملت هذه التبرعات أصناف الحبوب المختلفة من قمح وفول وأرز وشعير وعدس وبصل وغيره ؛

والخيول والمواشى والدجاج وعلف الماشية والأخشاب هذا إلى جانب بعض الفواكه مثل العنب والبطيخ ، هذا بالإضافة إلى بعض التبرعات المالية بمبالغ مختلفة من بعض الجهات[١٣٤] .

وإذا كان من الصعب تحديد الحجم النهائى للتبرعات فإنه يمكن ذكر بعض نماذج لها . فنى طهطا تبرع أهاليها وأعيانها بمائتى أردب من القمح ، كما تبرع حميد أبوستيت بالبلينا بألف إردب من الحبوب منها ١٥٠ إردباً من العدس ، وكذلك تبرع عمد وأعيان وأهالى مركز ميت غمر بسبعة آلاف إردب قمح وبمبلغ ٢٠٠٠ جنيه و١٥٠ « فحل جاموس » و ٣٥٠ خروفاً و ٧٠ قنطاراً من المسلى ، وتبرع أحمد بك مصطفى من مليج بالمنوفية بثلثمائة إردب من القمح ، وتبرع ميخائيل أثناسيوس وأخيه حنا من أشروبة بالمنيا بثلثمائة إردب نصفهم من القمح والنصف الآخر من الفول ، كذلك تبرع عمد وأهالى مديرية أسيوط بعشرة آلاف إردب من مختلف أصناف الحبوب ، وتبرع محمد جلال من أعضاء مجلس شورى النواب بمائة وستون إردباً من القمح بخلاف الخيول والجمال والمهمات[١٣٥] .

وتشير الوثائق إلى العديد من حالات التبرع التى قام بها الأعيان والأهالى والأقباط وغيرهم ، وقد برز من هؤلاء عائلات عبد النور أقلاديوس بجرجا ويوسف عبد العال بملوى ، وحميد أبو ستيت بجرجا ، والوكيل وأحمد محمود والناضورى ومهنا وحسين حمزة بالبحيرة ، وزغلول بابيانة غربية[١٣٦] . وعائلة طنطاوى بالفيوم[١٣٧] .

وعندما أراد مدير الغربية معرفة مقدارما يستطيع عمد وأهالى المديرية توريده بالثمن من أصناف الغلال المطلوبة للجيش ، أصر هؤلاء العمد على توريد كافة الأصناف المطلوبة للجيش تبرعاً منهم ومن أهالى مديريتهم ، هذا بالإضافة إلى أنهم تبرعوا بما لزم للمهاجرين من الإسكندرية والذين استقروا بمديرية الغربية[١٣٨] . وفى هذا المجال ذكر أحمد عرابى أن بعض أهالى الوجه القبلى تبرع بنصف ماله والبعض الآخر خرج عن جميع مايمتلكه[١٣٩] .

٢ – تطوع الفلاحين فى صفوف الجيش :

شهدت البلاد حركة تطوع بين الفلاحين للانضمام إلى صفوف الجيش أو تقديم المساعدات له ، وهو جيش مكون أساساً من الفلاحين المصريين ، وهو تطور ملفت للنظر ، وبعد أن كان بعض شبان الفلاحين يحاولون التهرب من الجندية – التى كانت تمثل فى أذهانهم البعد عن الأهل والوطن – بأية وسيلة إلى حد إتلاف بعضهم لبعض أعضاء فى أجسامهم ، نجدهم يطالبون بالانضمام إلى صفوف الجيش للدفاع عن شرف الوطن الذى دنسته أقدام الغزو الأجنبى ، فقد أصبحت القضية واضحة أمامهم ، فيقدم الفلاح نفسه متطوعاً بإرادته ، فقد دفعته الحماسة وقاده الواجب ، فالحرب بين مصر والإنجليز – من وجهة نظره – حرب دينية مقدسة ، إذن فالجهاد فى سبيل الله هو أرقى درجات الإيمان حيث الجنة هى المثوى ، كما كان ذلك الرباط الذى توثق بين عرابى وبين الفلاحين قوة دافعة لهم يلبون نداءه ويطيعون أوامره .

وتشير أوراق الثورة العرابية إلى العديد من نداءات نفر من الفلاحين لأهالى بلادهم ، وما كان لها من أثر كبير على تعبئة الشعور الوطنى لدى الفلاحين ، فعلى سبيل المثال « كان عبد ربه يوسف عبده من كفر عبد الخالق بمديرية المنيا يمر على النواحى وينادى : هيا بنا نتوجه لطرف عرابى الذى هو من نسل المبرور ، بعثه الله لحماية الوطن والدين » وسيجعله والياً على القطر المصرى . وعلى الفور قام الفلاحون بالتجهيزات العسكرية من مشترى أسلحة وخيول وخيام وما يلزم من الذخائر صحبة المشايخ بزيادة ألفين وخمسمائة نفر »[١٤٠] .

واستمرت النداءات التى أثارت الحمية الدينية والوطنية ، وكان للنديم الدور الأكبر فى هذا المجال من خلال مقالاته فى « الطائف » التى ألهبت حماسة المواطنين للجهاد فى سبيل الله . وتعترف إحدى الصحف التركية بهذه الحالة بقولها أن الفلاحين « بعد أن كانوا ينفرون من العسكرية ولايجلبون إليها إلا فى الحديد أصبحت الآن رغبتهم فى الدخول تحت السلاح قد حيرت العقول وماذلك فى الحقيقة إلا لكونهم يريدون الوقوف فى وجه التعرضات الأجنبية »[١٤١] .

ففى مديرية جرجا بلغ عدد المتطوعين حتى ٢٤ يوليو ١٨٨٢ ألفى متطوع ،

حيث كانت عائلة أبو ستيت تتجول فى البلاد لجمع المتطوعين والدعاية للثورة[١٤٢] .
أولى لشهدت مديرية المنيا حركة عامة للتطوع قادها الشيخ أحمد عبد الجواد أحد مشايخ الأزهر من قرية القايات وأخوه محمد ، وبلغ عدد الفلاحين الذين تطوعوا مع ذلك الشيخ ٢٦٠٠ متطوع توجهوا إلى كفر الدوار بقيادة عدد من عمد قراهم[١٤٣] .

وبلغت حماسة المصريين من أبناء الريف ذروتها فى طلب التطوع للدفاع عن البلاد ، حتى أن أرباب المعاشات – وعددهم ٤٠٠ شخص بقسم سنورس بمديرية الفيوم – أرسلوا إلى عرابى يعربون عن رغبتهم فى الانضمام إلى المجاهدين[١٤٤] . كذلك طلب ناظر قسم ديروط – وهو من المصريين – التطوع فى صفوف القوات المحاربة[١٤٥] وماجت البلاد بطوفان التطوع ، ويذكر محمد عبده لبرودلى « رأيت الأهالى يذهبون إلى الحرب بمحض إرادتهم سواء كانوا فلاحين أو بدو مبدين شوقهم الكبير لمحاربة الإنجليز حتى الأقباط أبدوا نفس الشعور » . وتتابعت الوفود التى تصل إلى أرض المعركة من أدنى البلاد إلى أقصاها ، وتدفقت البرقيات على عرابى تعلن عن رغبة الفلاحين فى التطوع ، وكان عرابى يرد عليهم ويشكرهم ، ونتيجة لكثرة الأعداد التى كانت تلح فى طلب التطوع نجد عرابى يبلغ بعض مديرى المديريات « نحن شاكرين للمتطوعين غيرتهم على أوطانهم . فبلغوهم عنا ذلك وأخبروهم أن يكونوا مستعدين لحين الطلب أما الآن فيطمئنوا فى أماكنهم آمنين[١٤٦] » .

وانخرط عدد كبير من قبائل العربان فى صفوف القوات المحاربة ، سواء كان ذلك بناء على رغبتهم فى التطوع أو بناء على طلب قادة الثورة ضمهم إلى قوات جيشها ، فقد كانوا جميعاً قادرين على حمل السلاح وحسن استخدامه وقد تطوع عربان الجوابيص بكوم حمادة بمديرية البحيرة ، وعربان الكريمات بالواسطى ، وعربان الحرابى بالفيوم ، وعربان من قبيلة النجمة بالجيزة ، وعربان الفوايد بحرى[١٤٧] . وأعلن عربان فوايد قبلى وعربان الرماح باستعداد ألف نفر منهم « للمقاومة ضد العدو والمدافعة عن الوطن[١٤٨]» .

وعلى ذلك فقد شاركت قبائل البدو إلى جانب جيش الثورة فى المعارك التى دارت فى أثناء الحرب بين المصريين والإنجليز ، وبرغم الدور المؤسف الذى قام به عربان

المنادى بالشرقية تحت قيادة شيخهم سعود الطحاوى ، فإن بقية قبائل البدو قامت بدور إيجابى فى الدفاع عن البلاد مثلهم مثل بقية المواطنين المصريين .

ومن لم يكن قادراً على حمل السلاح من الفلاحين المصريين الذين تطوعوا لمساعدة الجيش ، فقد أسند إليهم القيام بأعمال أخرى مثل إقامة الاستحكامات التى أقامها الجيش فى مختلف مراحل الثورة ومواقعها ، وخصص على المديريات تقديم «الأنفار» اللازمة لهذا الغرض حتى ولو تم إخراج نصف تعداد الذكور بها[١٤٩] وبلغ الأمر مداه عندما أمر عرابى بجمع كل الفلاحين والسودانيين « خالين الكارات والصناعة » وإرسالهم لديوان الجهادية لتشغيلهم فى أعمال الاستحكامات [١٥٠] .

ويبدو أن الفلاحين كانوا على وعى بأعدائهم ، فى الواسطى قبض الفلاحون على عثمان بك رأفت أحد معاونى الخديو فى ٦ أغسطس ١٨٨٢ ، حيث كان متخفياً فى ملابس رثة وهو فى طريقه إلى المنيا للاتصال بعائلة سلطان باشا ، وكان عثمان رأفت يقوم بدور مشبوه لحساب الخديو والإنجليز وذلك عن طريق اتصاله ببعض الأعيان بالوجه القبلى[١٥١] . كما كان أحد أعضاء الوفد الذى أرسله الخديو لمرافقة القوات البريطانية عند تقدمها من جهة قناة السويس وكذلك قام ناظر « قومبانية الإنجليز » بشربين بمديرية الغربية بالقبض على أحد أعوان وكيل الشركة الإنجليزية بالسماحية حيث كان يحمل خطابات باللغة الإنجليزية متوجهاً بها إلى بور سعيد ، التوجه به ذلك الناظر إلى أحمد عرابى وسلمه له ومايحمل من خطابات[١٥٢] .

وفى قرية السلامية بالدقهلية أرسل أحد الفلاحين بالناحية أن أحد التجار اليونانيين يخفى أسلحة فى عزبته ، وقد تم الاستيلاء على هذه الأسلحة بعد مهاجمة العزبة وأرسلت إلى الجيش . وفى بلبيس هاجم بعض فلاحى قرية الكفر القديم بالشرقية محلات ثلاثة من الأجانب واستولوا على مابها من سلاح وذهبوا به إلى التل الكبير بعد أن أخطروا عنها ناظر الجهادية ، وبلغت جملة هذه الأسلحة ١٧ بندقية وسيف « ونمشة » و ٣٧٣ خرطوشة[١٥٣] .

وقامت محاولات من جانب قادة الثورة لإشراك الفلاحين تحت إشراف عمد ومشايخ قراهم فى حراسة شواطىء بحيرتى المنزلة والمطرية ، فى بداية الأمر فى ٢٦ يوليو ١٨٨٢

قام عبد العال حلمى بالاشتراك مع عمد ومشايخ مركزى دكرنس وفارسكور بترتيب نقط حراسة ، وتم تحديد منطقة معينة من الشاطىء لكل شيخ أو عمدة ليتولى ترتيب الغفر اللازم لها من الفلاحين تحت إشرافه ، وكان ذلك بهدف « عدم تمكن المفسدين وأرباب الغايات من توصيل جوابات من وإلى إسكندرية أو بورسعيد » ومن يصير ضبطه يرسل إلى ناظر الجهادية والأشياء التى يحملها(١٥٤) .

وتطور الأمر إلى أبعد من هذا فيما بعد فطرحت قضية تسليح الفلاحين من قبل قادة الثورة فى تلك المناطق ، حيث كان من المحتمل نزول القوات البريطانية فيها . ففى المناطق الواقعة قرب بحيرة المنزلة والتى تمتد شواطئها عبر مديرية الشرقية والدقهلية كانت أوامر عرابى صريحة وواضحة بضرورة تسليح الفلاحين وتنظيمهم بقيادة المشايخ للدفاع عن شواطىء البحيرة ومواجهة أى تسلل من قبل لإنجليز وأعوانهم . ففى برقية من عرابى إلى مدير الدقهلية بتاريخ ٢١ أغسطس ١٨٨٢ طالبه بأن يصدر تعليماته إلى مأمور مركز المنزلة بأن يستحضر العمد والمشايخ ويأخذ عليهم التعهد القوي بإخراج كل الفلاحين الذين لديهم إلمام باستخدام الأسلحة وتوزيعهم على النقط المهمة على شاطىء البحيرة ، وإذا لم يكن لديهم أسلحة فيصير طلبها من ديوان الجهادية(١٥٥) . وبالفعل تم خروج خمسة آلاف فلاح لهذا الغرض ووزعوا على النقط المهمة على شاطىء البحيرة تحت إشراف عمدهم ومشايخهم ، وأعطيت قيادة المنطقة كلها إلى چلبى چاهين عمدة البصراط ، ووضع هذا التنظيم تحت إشراف مأمور مركز دكرنس ومدير الدقهلية وعبد العال حلمى قائد فرقة دمياط(١٥٦) .

كذلك فقد اشترك ألفان من الفلاحين بمديرية الشرقية فى حراسة بحيرة المطرية(١٥٧) ووصع هذا التخطيط موضع التنفيذ فأرسلت لهذا الغرض ألفى بندقية إلى عبد العال حلمى الذى تولى توزيعها على العمد والفلاحين المكلفين بالحراسة ، ومما يؤكد ذلك أنه وجدت لدى بعض العمد والفلاحين أعداد كبيرة من الأسلحة عند القبض عليهم فى أعقاب الثورة ، واعتراف كثير منهم بالمهام التى كانت ملقاة على عاتقهم(١٥٨) .

وإذا كان الفلاحون قد حملوا السلاح فى بعض المناطق التى كان من المحتمل تسلل العدو إليها ، فإن حركة الفلاحين فى المناطق التى سيطر عليها كبار الملاك قد اتخذت بعداً اجتماعياً واضحاً .

البعد الاجتماعى لحركة الفلاحين :

إتخذت حركة الفلاحين فى المناطق التى سيطر عليها كبار الملاك بعداً اجتماعياً واضحاً ، فنى مديرية المنيا حيث تتركز الملكيات الكبيرة ـ الدائرة السنية ، أراضى سلطان باشا وغيره ـ عبر الفلاحون عن أهدافهم فى ضرورة توزيع أطيان الجفالك عليهم ، وطالبوا بالقضاء نهائياً على سيطرة الأتراك والأجانب وقيام حكومة من الفلاحين من عمد البلاد ، بل أكثر من هذا طالبوا بأن يكون صنع السكر التابع للدائرة السنية ملكاً لهم . فنى عريضة الاتهام الموجهة إلى عثمان حسن عمدة أبو حسيبة بالمنيا جاء فيها أنه كان يعلن بين الفلاحين « بأن عرابى وأعوانه فى غاية الاستعداد وقريباً يتم النصر وإبلاغ المقصود من نحو راحة الرعية وارتداد أطيان الجفالك على بلادها الأصلية وتبقى فابريقة مطاى للأهالى ، كما أن الأطيان التى اشتراها طلعت باشا وسلطان باشا بجهة بلده من الدايرة السنية تبقى للأهالى ويضيع ثمنها على أربابها ، واستمر على هذا مدة الحرب[١٥٩] .

وإلى جانب هذه المطالب كانت هناك مطالب أخرى بإسقاط ديون الفلاحين وديون الحكومة ، فنى عريضة الاتهام الموجهة إلى أحمد أبو طالب عمدة برطباط بالمنيا جاء أنه كان يعلن بين الفلاحين أن عرابى بعد أن ينتصر على الخديو سوف « يجرى رفع معظم الأموال وإعادة أطيان الجفالك للبلاد بدون ثمن ، أى أن أهالى كل بلد يتسلموا زمام أطيانها وتكون الحكومة منحصرة فى الفلاحين الذين هم عمد البلاد وقطع النظر عن وجود أبناء الترك وغيرهم[١٦٠] .

وفى الغربية هاجم الفلاحون من ناحية « قلين » بقيادة شيخهم الساعى منصور دائرة حيدر باشا واستولوا على محصولاتها من الغلال وغيرها وقدموها لسلطات الثورة[١٦١] وفى القليوبية هاجم الفلاحون المسلحون بناحية بهتيم بقيادة مشايخ الناحية أبعادية محمد بك صدقى واستولوا على المحاصيل والمواشى وأعلنوا أنهم سوف يقدمونها للجهادية[١٦٢].

وتبلغ حركة الفلاحين أعنف مراحلها حين يستولى الفلاحون على أراضى كبار الملاك ويزرعونها لأنفسهم . فنى مديرية البحيرة قام الفلاحون فى سبتمبر ١٨٨٢ بتقسيم أراضى الأوسية المملوكة لحيدر باشا بناحية السمحة عليهم وقاموا بزراعتها ذرة

شامى[١٦٣] . وفى أسيوط هاجم بعض فلاحى قرية دلجا المسلحون (٢٨ سبتمبر ١٨٨٢) أراضى جفلك الروضة بقريتهم وقاموا بتقسيم الأطيان وزرعوها خضاراً[١٦٤] . وفى أسيوط أيضاً قام الفلاحون بناحية أم القصور بالاستيلاء على أراضى « الخواجات » شنودة مرقص وولده مشرقى وقاموا بزراعتها لحسابهم ، وكانت هذه الأراضى ملكاً لهؤلاء الفلاحين انتزعت منهم بفعل عمليات الرهن والتسليف بالربا[١٦٥] .

وكان طبيعياً أن يتجه الفلاحون لتصفية حسابهم مع المرابين الأجانب وغيرهم الذين امتصوا دماءهم ، إلى حد أنه يمكن القول أن انخراط الفلاحين فى الثورة وعنف حركتهم خلالها يرجع — إلى حد كبير — إلى الأوضاع الاقتصادية التى عانوا منها خاصة فى الفترة السابقة على قيام الثورة . ويصور نائب القنصل الأنجليزى فى الإسكندرية موقف الفلاحين من المرابين فى كتابه إلى وزير الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٦ يونيو ١٨٨٢ فيخبره بأن الفلاحين يهاجمون الأجانب وينتزعون منهم سندات الديون ، إلى الحد الذى قام فيه بعض الفلاحين بقتل أحد المرابين اليونانيين فى بنها لامتناعه عن إعطائهم السندات التى له بمقتضاها دين عليهم واجب الأداء[١٦٦] .

وفى طنطا أمسك الفلاحون « بالنصارى واليهود والأروام وهجموا عليهم وكسروا دكاكينهم » وازداد عدد القتلى للدرجة التى امتلأت بهم ست « عربات كارو » . وفى المحلة وسمنود اعتدى الفلاحون على الأجانب وقتلوا بعضاً منهم[١٦٧] . وفى مديرية البحيرة هاجم الفلاحون فى قرية « منية سلامة » ثلاثة من المرابين اليهود المقيمين مع عائلاتهم بوابور لحليج الأقطان مملوك لأحدهم بهذه الناحية وهددوهم بالقتل مالم يستردوا منهم سندات الديون التى سبق أن حررها الفلاحون[١٦٨] . وفى قسم منفلوط قام بعض الفلاحين بالاستيلاء على أطيان ومنازل كبار الملاك الأجانب والتجار المسيحيين وقاموا بتقسيمها فيما بينهم[١٦٩] . كما طالب مشايخ ناحية بنى شقير بمديرية أسيوط أيضاً بأطيانهم التى سبق أن استولى عليها واصف خياط أحد أقباط أسيوط نظير المبالغ التى أقرضها لهم[١٧٠] .

وهكذا رأى الفلاحون فى الثورة العرابية فرصة للتحرر من الظلم الذى رزحوا تحت نيره أجيالا عديدة ، فاتخذت مشاركتهم فيها شكل حركة عامة شهدها الريف

المصرى . وحيث المناطق التى تركزت فيها الملكيات الزراعية الكبيرة اتخذت الحركة أبعاداً اجتماعية مستهدفة الأرض التى أحس الفلاحون أنهم أصحابها الحقيقيون ، كما استهدفت فى نفس الوقت الفئات الاجتماعية التى عانى منها الفلاحون فى الماضى وبالذات الأتراك والأجانب الذين عبر الفلاحون عن رغبتهم فى التخلص منهم .

ولم تكن فكرة المطالبة بالأرض مطروحة من قبل الفلاحين وحدهم بل كانت مطروحة أيضاً من قبل بعض قادة الثورة . فيذكر كرومر أن أحد الضباط خاطب الفلاحين فى الزقازيق بقوله « إن أراضى كبار الملاك من حقكم أنتم »(١٧١) . ورغم ذلك فإن مجريات الأحداث فى الثورة العرابية بددت آمال الفلاحين – والمصريين جملة – ودخل الاحتلال البلاد على بساط من خيانة نفر من كبار الملاك الذين أفزعتهم حركة الفلاحين فى أثناء الثورة .

هوامش الفصل الثالث

(١) ليس من طبيعة هذا البحث التصدى لتعريف القوى الاجتماعية والمعايير التى على أساسها يمكن تقسيمها إلى شرائح وطبقات اجتماعية وبيان طبيعة الحركة بينها ، بقدر ما هو رصد لدور هذه القوى فى أثناء الثورة العرابية .

(٢) حامد ربيع : الأصول الفكرية للثورة العرابية ، مقال فى كتاب الثورة العرابية ، مائة عام ، القاهرة ، دار الموقف العربى ، ١٩٨١ ، ص ٢١ .

(٣) أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، القاهرة ، دار النهضة المصرية ، ١٩٣٨ ص ٤٢٢ – ٤٢٣ .

(٤) لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ ، ص ص ٦٧ – ٦٨ .

(٥) قلينى فهمى : مذكرات قلينى فهمى باشا ، ط ٣ . المنيا ، ١٩٤٧ ، ص ٢٧ .

(٦) **Blunt : Secret History of the English Occupation of Egypt, London, 1907, p. 125.**

(٧) د . الوثائق القومية : محافظ الأبحاث ، محفظة رقم ١١٦ بتاريخ ٦ ديسمبر ١٨٨١ .

(٨) لطيفة سالم : المرجع السابق ، ص ٢٦٢ .

(٩) حسن حنفى : الدين والثورة فى الثورة العرابية ، مقال فى كتاب الثورة العرابية ، مائة عام القاهرة ، دار الموقف العربى ، ١٩٨١ ، ص ٤٥ .

(١٠) د . الوثائق : الثورة العرابية ، محفظة رقم ٨ ملف ٥٠ ومحفظة رقم ٤١ ملف ٢ .

(١١) لطيفة سالم : المرجع السابق ، ص ٣٦٧ .

(١٢) محمد عبده : مذكرات الإمام محمد عبده ، جمعها وقدم لها طاهر الطناحى ، القاهرة دار الهلال ، ١٩٦١ ، ص ١٥ .

(١٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٣ ، ص ٣١ .

(١٤) لطيفة سالم : المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(١٥) نفسه ، ص ٧٧ .

(١٦) لطيفة سالم : المرجع السابق ، ص ٣٧٤ .

(١٧) د . الوثائق : وثائق الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٩ ملف ٨٩ .

(١٨) عبد المنعم إبراهيم الدسوقى : عبد الله النديم ودوره فى الحركة السياسية والإجتماعية ، القاهرة ، دار الكتاب الجامعى ، ١٩٨٠ ، ص ٤٠٨ .

(١٩) نفسه ، ص ٤٤ .

(٢٠) صلاح عيسى : الثورة العرابية ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٢ ، ص ٢٨٥ .

(٢١) محمد أحمد خلف الله : عبد الله النديم ومذكراته السياسية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو ، ١٩٥٦ ، ص ٥٦ .

(٢٢) عبد المنعم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٤١٠ ، ٤١١ .

(٢٣) نفسه ، ص ص ٤١٤ — ٤١٧ .

(٢٤) محمد أحمد خلف الله : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٢٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(٢٦) عبد المنعم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٧ .

(٢٧) د . الوثائق : الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٤ ملف رقم ٢٩٧ .

(٢٨) رؤوف عباس : النظام الاجتماعى فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ، القاهرة ، ١٩٧٢ ص ٨١ .

(٢٩) أمين سامى : تقويم النيل وعصر عباس الأول ومحمد سعيد م ١ جـ ٣ ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، ص ٢٩٢ .

(٣٠) فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية ، القاهرة ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، ١٩٦٩ ، ص٧٧ .

(٣١) Baer. G. : Social Change in Egypt, 1800 - 1914, Holt. p.M. Edit, Political and Social Change in Modern Egypt, London, 1908, p. 149.

(٣٢) على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣ — ١٩١٤ ، القاهرة دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧ ، ص ٣٧٨ .

(٣٣) عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، جـ ٢ ، ص ص ٨٢ — ٨٤ .

(٣٤) نفسه ، ص ١٠٩ ، ١٤٩ .

(٣٥) نفسه ، ص ١٦٠ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٣٦) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار ، جـ ١ ، دار الهلال ، ١٩٥٣ ، ص ١٠ .

(٣٧) على بركات : المرجع السابق ، ص ٣٨٢ .

(٣٨) أحمد عرابى : المرجع السابق جـ ١ ، ص ١٢ .

(٣٩) نفسه ، جـ ١ ، ص ٤٥ .

(٤٠) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق جـ ٢ ، ص ص ١٧٠ — ١٧١ .

(٤١) نفسه ، جـ ٢ ، ص ص ١٧٩ — ١٨٠ .

(٤٢) نفسه ، ص ١٨٢ .

(٤٣) نفسه : الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، ص ٧٤ .

(٤٤) تيودور روزستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، ترجمة على أحمد شكرى ، القاهرة ١٩٢٧ ، ص ٢٣٧ .

(٤٥) على بركات : المرجع السابق ، ص ٤١٢ .

(٤٦) تيودور روذستين : المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

(٤٧) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية ، ص ١٧٣ ، ١٧٤ .

(٤٨) تيودور روذستين : المرجع السابق ، ص ٢٦٦ .

(٤٩) عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العرابية ، ص ٢٤٨ — ٢٥٤ .

(٥٠) تيودور روذستين : المرجع السابق ، ص ٣٠٧ — ٣٠٨ .

(٥١) لطيفة سالم : المرجع السابق ، ص ص ٤٢٧ — ٤٢٨ .

(٥٢) د . الوثائق : الثورة العرابية ، محفظة رقم ٢٠ تقريرات عن حادثة ضرب الإسكندرية واجتماعات العرابيين ملف ١٧٤/٢٠ . سلطان باشا .

(٥٣) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية ، ص ص ٣١٨ — ٣١٩ .

(٥٤) محمد عبده : المرجع السابق ، ص ١٧٦ .

(٥٥) عبد العزيز رفاعى : محمد سلطان أمام التاريخ ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٥٨ ، ص ٣١ .

(٥٦) د . الوثائق : الثورة العرابية ، محفظة رقم ١١ ملف ١١٦ .

(٥٧) نفسه ، محفظة رقم ٨ ملف ٥٣ .

(٥٨) الوقائع المصرية ، أول يونيو ١٨٨٢ .

(٥٩) د . الوثائق : الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٩ ملف ١١٣ .

(٦٠) أحمد عرابى : المرجع السابق ج ١ ، ص ص ١٣٨ — ١٤٠ .

(٦١) د . الوثائق : محفظة بعنوان « أوراق تتعلق بالجيش المصرى والثورة العرابية ، بدون رقم وتحت الترتيب ، ملف ٣/٦ أوامر الخديو وثيقة رقم ١٣٢٩ .

(٦٢) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ج ١ ، ص ١٨٦ .

(٦٣) سمير طه : محمد سلطان بين الوطنية والتبعية ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٥٩ .

(٦٤) نفسه ، ص ٦٠ .

(٦٥) د . الوثائق : الثورة العرابية ، محفظة رقم ٣ تلغرافات ، تلغراف من أحمد عرابى إلى وكيل الجهادية بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٨٨٢ .

(٦٦) نفسه : أوراق تتعلق بالجيش المصرى والثورة العرابية ، محفظة بدون رقم تحت الترتيب ملف ٣/٦ ، صورة منشور إرادة سنية خديوية لكافة أهالى وسكان القطر المصرى رقم ١٣٣٠ بتاريخ ١٨ أغسطس ١٨٨٢ .

(٦٧) أحمد عرابى : المرجع السابق ج ٢ ، كتاب الهلال ، مارس ١٩٥٣ ، ص ١٧ ، ٢٣ .

(٦٨) على بركات : المرجع السابق ، ص ٤١٥ .

(٦٩) د . الوثائق : الثورة العرابية ، محفظة رقم ٢١ قرارات الجمعية العمومية والمجلس العرفى ملف ٢١/٦ قرارات .

(٧٠) د . الوثائق : الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٥ قضايا المتهمين لمف رقم ٣٤٢ قضية محمد أفندى عبد الله عمدة الصنافين شرقية ، محفظة رقم ١٤ ملف ٣٠٠ قضية محمد جلال عمدة القيس بالمنيا .

(٧١) انظر التبرعات فى الجزء الخاص بالفلاحين من هذا البحث .

(٧٢) محمد عبده : المرجع السابق ، ص ١١٥ .

(٧٣) فاطمة علم الدين عبد الواحد : الريف المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ – ١٩١٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية البنات – جامعة عين شمس ، ١٩٧٦ ، ص ص ٦٩ – ٧٠ .

(٧٤) عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل جـ ٢ ، ص ١٨٣ – ١٨٤ .

(٧٥) فؤاد كرم : المرجع السابق ، ص ٨٦ .

(٧٦) عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل جـ ٢ ، ص ١٨٩ ، ص ١٩٢ .

(٧٧) نفسه ، ص ١٩٤ .

(٧٨) أحمد عرابى : المرجع السابق جـ ١ ، ص ٥٧ ، ٥٨ .

(٧٩) على بركات : المرجع السابق ، ص ٤٠٤ .

(٨٠) أحمد عرابى : المرجع السابق جـ ١ ، ص ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ .

(٨١) تيودور روذستين : المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .

(٨٢) على بركات : المرجع السابق ، ص ٤٠٥ – ٤٠٦ .

(٨٣) تيودور روذستين : المرجع السابق ، ص ٢٩٣ .

(٨٤) على بركات : المرجع السابق ، ص ٤٠٦ .

(٨٥) تيودور روذستين : المرجع السابق ، ص ص ٣١٨ – ٣١٩ .

(٨٦) **Ninet, John : Arabi Pacha, Egypt 1800 - 1883, Paris, 1884, p. 115.**

(٨٧) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٣٧٦ ، ٣٨٤ ؛ على بركات : المرجع السابق ، ص ٤٠٧ .

(٨٨) على بركات : المرجع السابق ، ص ٤٠٧ .

(٨٩) نفس المكان .

(٩٠) د . الوثائق : الثورة العرابية ، محفظة رقم ٨ قضايا المتهمين ، ملف ٥٣ .

(٩١) على بركات : المرجع السابق ، ص ٤٠٧ .

(٩٢) د . الوثائق : الثورة العرابية محفظة رقم ٥ تلغرافات ، تلغراف بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٩٣) على بركات : المرجع السابق ، ص ٤٠٨ .

(٩٤) د . الوثائق ؛ الثورة العرابية ، محفظة رقم ٢ تلغرافات ملف ٣٠ بتاريخ ٧ أغسطس ١٨٨٢ .

(٩٥) نفسه ، محفظة رقم ٨ ملف ٥٢/٢

(٩٦) أحمد عبد الرحيم مصطفى ؛ مصر والمسألة المصرية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ ، ص ١٥٩ .

(٩٧) على بركات : المرجع السابق ، ص ٤٠٨ .

(٩٨) **Baer, G. : Studies in Social History of Modern Egypt, p. 49.**

(٩٩) **Ibid, p. 58.**

(١٠٠) د. الوثائق : الثورة العرابية ، محفظة رقم ٣٠ تقريرات عن حادث ضرب الإسكندرية ملف ٢٠٣/٢٠ .

(١٠١) نفسه ، محفظة رقم ١٤ قضايا المتهمين ملف رقم ٢/٣١٨/١٤ أوراق مضبوطة بمنزل المتهمين .

(١٠٢) نفسه ، محفظة رقم ١٧ قضايا المتهمين ملف ٤٠٨/١٧ قضية يعقوب سامى .

(١٠٣) على مبارك : الخطط التوفيقية جـ ١٤ ، ص ٥٣ .

(١٠٤) Baer, G. : **Studies in the Social History of Modern Egypt**, p. 100.

(١٠٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ٤٣ ؛ على بركات : المرجع السابق ، ص ٣٩٥ .

(١٠٦) على بركات : المرجع السابق ، ص ٣٩٦ .

(١٠٧) تيودور روذستين : المرجع السابق ، ، ص ٥٢ .

(١٠٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ٧٣ .

(١٠٩) Jerrold, B. : **Egypt under Ismail Pasha**, London, 1879, p. 165.

(١١٠) Diecy, E. : **The Story of the Khedivate**, London, 1902, p. 90.

(١١١) على بركات : المرجع السابق ، ص ٣٠٨ .

(١١٢) د. المحفوظات : دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية ١٨٦٥ — ١٨٩٤ جـ ١ رقم ٢٧٠٨ عين ٥٥ مخزن ٧ ، عن تقرير معروض على تفتيش عموم الأقاليم من تفتيش الوجه البحرى ، ص ٣٠٧ .

(١١٣) الحاوى : ١١ مارس ١٨٨١ .

(١١٤) عبد المنعم إبراهيم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٦٨ .

(١١٥) نفسه ، ص ٦٩ — ٧٢ .

(١١٦) لطيفة سالم : المرجع السابق ، ص ٢٩٧ .

(١١٧) د. المحفوظات : محافظ الداخلية ، قلم عرضحالات ، المحافظ من رقم ٣٦ — ٤٩ فى الفترة من ١٢٩٨ هـ — ١٣٠١ هـ ، محفوظة بمخزن رقم ٥٠ عيون ٧٨ ، ٧٩ ، ١٩٨ .

(١١٨) نفسه ، محفظة رقم ٣٧ ، من ناظر الحربية إلى ناظر الداخلية بتاريخ ٢٣ يونيو ١٨٨١ .

(١١٩) المحروسة ، ١٩ مايو ١٨٨١ .

(١٢٠) د. المحفوظات : الداخلية ، محفظة رقم ٣٦ عين ٧٨ مخزن ٥٠ ، من وكيل دوائر محموديات إلى ناظر الداخلية ، بتاريخ ٢٢ أبريل ١٨٨١ .

(١٢١) لطيفة سالم : المرجع السابق ، ص ٣٠٢ .

(١٢٢) نفسه ، ص ٣٠٣ .

(١٢٣) نفس المكان .

(١٢٤) د. المحفوظات : الداخلية ، محفظة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٨٨١ ، محفظة رقم ٣٩ بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٨٨١ .

(١٢٥) نفسه ، محفظة رقم ٤٣ بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٨٨٢ .

(١٢٦) Cromer : Modern Egypt, Vol. II, London, 1908, p. 281.

(١٢٧) Blunt, op. cit. p. 169. ؛ لطيفة سالم : المرجع السابق ، ص ٣٠٩ .

(١٢٨) د. الوثائق : الثورة العرابية ، محفظة رقم ٩ قضايا المتهمين ملف ٨٤ قضية إمبابي البسيوني .

(١٢٩) نفسه ، محفظة رقم ٧ قضايا المتهمين ، ملف رقم ١٠ قضية إبراهيم عمر وآخرين وكذلك ملف رقم ١٥ قضية إبراهيم يوسف وأخيه أمين يوسف من دمياط .

(١٣٠) علي بركات : المرجع السابق ، ص ٤١٢ .

(١٣١) أحمد عرابي ، المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ١٣٨ .

(١٣٢) د. الوثائق : الثورة العرابية ، محفظة رقم ٧ ملف ١٠ قضية إبراهيم عمر وآخرين .

(١٣٣) لطيفة سالم : المرجع السابق ، ص ٣٢٤ .

(١٣٤) د. الوثائق : الثورة العرابية ، محافظ ١ ، ٢ ، ٣ تلغرافات .

(١٣٥) نفسه ، محافظ ١ ، ٢ ، ٣ تلغرافات .

(١٣٦) نفسه ، محفظة رقم ١ ، ومحفظة رقم ٢ تلغرافات .

(١٣٧) د. المحفوظات : الداخلية ، محفظة رقم ٤٤ عين ٧٩ مخزن ٥٠ .

(١٣٨) د. الوثائق : الثورة العرابية ، محفظة رقم ١ ملف ١٨ بتاريخ ٢٦ يوليو ١٨٨٢ .

(١٣٩) نفسه ، محفظة رقم ٨ قضايا المتهمين ملف ٥٣ خطاب من أحمد عرابي إلى أحمد بك أباظة في ٦ سبتمبر ١٨٨٢ .

(١٤٠) نفسه ، محافظ ٧ ، ١٢ ، ١٣ قضايا المتهمين ملفات ١٨ ، ١٨٧ ، ٢٥٧ .

(١٤١) لطيفة سالم : المرجع السابق ، ص ٣٣٠ .

(١٤٢) د. الوثائق : مجلس الوزراء ، الداخلية ، محفظة رقم ٦ وثيقة رقم ١٥٩ ، من الداخلية إلى قومسيون التحقيق عام ١٨٨٣ .

(١٤٣) نفسه : الثورة العرابية ، محفظة رقم ٨ قضايا المتهمين ملف ٤٧ قضية أحمد عبد الجواد ومحمد عبد الجواد من القايات بالمنيا .

(١٤٤) نفسه ، محفظة رقم ٢ تلغرافات ، ملف ٢٤ بتاريخ أول أغسطس ١٨٨٢ .

(١٤٥) نفسه ، نفس المحفظة ، ملف ٣١ بتاريخ ٨ أغسطس ١٨٨٢ .

(١٤٦) لطيفة سالم : المرجع السابق ، ص ٣٣٠ — ٣٣١ .

(١٤٧) د. الوثائق : الثورة العرابية ، محافظ ١ ، ٢ ، ٢١ ملفات ١٣ ، ٣١ ، ٥ على التوالي .

(١٤٨) نفسه ، محفظة رقم ١ ملف ٦ بتاريخ ١٥ يوليو ١٨٨٢ .

(١٤٩) نفسه ، محفظة رقم ٩ قضايا المتهمين ملف ٧١ قضية أحمد بك ناشد مدير الشرقية .

(١٥٠) نفسه ، نفس المحفظة ، من مدير الشرقية إلى مراكز وضبطيات المديرية بتاريخ ٦ سبتمبر ١٨٨٢ .

(١٥١) نفسه ، محفظة رقم ١٧ قضايا المتهمين ، ملف ٤٠٩ قضية يعقوب صبري مدير الفيوم .

(١٥٢) نفسه ، محفظة رقم ٤ تلغرافات ، ملف ٤٥ بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٨٨٢ .

(١٥٣) نفسه ، محفظة رقم ٧ قضايا المتهمين ، ملف ٣١ قضية أحمد حسنين الحزين من السلامية دقهلية .

(١٥٤) نفسه ، محفظة رقم ١٧ قضايا المتهمين ملف ٣٩٥ قضية مصطفى عبد اللطيف من الجمالية .

(١٥٥) نفسه ، نفس المحفظة السابقة ونفس القضية بتاريخ ٢١ أغسطس ١٨٨٢ .

(١٥٦) نفسه ، نفس المكان .

(١٥٧) نفسه ، محفظة رقم ٩ قضايا المتهمين ملف ٧١ قضية أحمد بك ناشد مدير الشرقية .

(١٥٨) على بركات : المرجع السابق ، ص ٤٢٨ — ٢٩ .

(١٥٩) د . الوثائق : الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٢ قضايا المتهمين ملف ٢٢٤ قضية عثمان حسن عمدة أبو حسيبه بالمنيا .

(١٦٠) نفسه ، محفظة رقم ٧ قضايا المتهمين ملف ٢٤ قضية أحمد أبو طالب عمدة برطباط .

(١٦١) د . المحفوظات : دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية جـ ٢ رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ١٢٢ . ،

(١٦٢) على بركات : المرجع السابق ، ص ٤٣١ .

(١٦٣) د . الوثائق : الثورة العرابية ، محفظة رقم ٧ قضايا المتهمين ملف ٣٥ قضية أحمد رزق شيخ ناحية السمحة وآخرين .

(١٦٤) نفسه ، نفس المحفظة ، قضية أحمد حسنين أبو المكارم وآخرين بناحية دبجا بمديرية أسيوط .

(١٦٥) د . المحفوظات : محفوظات الداخلية ، محفظة رقم ٤٤ عين ٧٩ مخزن ٥٠ .

(١٦٦) رفعت السعيد : الأساس الاجتماعي للثورة العرابية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٧٨ .

(١٦٧) د . الوثائق : الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٧ قضايا المتهمين ملف ٤١٠ .

(١٦٨) على بركات : المرجع السابق ، ص ٤٣٤ .

(١٦٩) د . الوثائق : الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٢ قضايا المتهمين ملف ٢٢٥ قضية عثمان حمدى ناظر قسم منفلوط .

(١٧٠) على بركات : المرجع السابق ، ص ٤٣٤ .

(١٧١) Cromer : op. cit. Vol. 1, p. 258.

الفصل الرابع

قيـــادة الثـــورة العرابيـــة

د . أحمد عبد الرحيم مصطفى

لكى يتسنى لنا تقويم قيادة الثورة العرابية نجد لزاماً علينا أن نلم بحركة المجتمع المصرى منذ أواخر القرن الثامن عشر وما فى طيها من ظروف موضوعية حركت عوامل الثورة التى كان من المنطقى أن تفرز زعاماتها المتطلعة إلى التغيير والمعبرة عن طموحات الفئات الاجتماعية الصاعدة الساعية إلى إسراع خطى التطور وإرساء قواعد مجتمع جديد . وفى بحث جيد للدكتور أنيس صايغ عن « مفهوم الزعامة من فيصل الأول إلى جمال عبد الناصر » حاول أن يدلل على أن الظروف الموضوعية التى كانت تحيط بالوطن العربى قبل القرن العشرين لم تكن تسمح إلا بظهور قيادات دينية أو عسكرية أو عشائرية أو إقطاعية . خاصة وأن الزعامات الفكرية التى أفرزتها عملية تجدد الاحتكاك بأوروبا لم تكن قد ثبتت أقدامها بعد بحيث لعبت دور التابع لهذه الفئة أو تلك ، خاصة وأن أفكارها كانت جديدة وغريبة على المجتمع الذى كان لا يزال مشدوداً إلى هيكل من الولاءات والمسئوليات التى كانت تربط مختلف الجماعات والطبقات الاجتماعية بعضها إلى البعض الآخر ، برغم أن المجتمع القديم كان فى طريقه إلى الزوال بفعل تغلغل مؤثرات الحضارة الغربية المتفوقة التى جاءت فى ركاب الأفكار والجاليات والنظم الغربية المستوردة التى اصطدمت بالإطار العقائدى الموروث ذو الصبغة الدينية وفككته . ولكن التحول فى مصر وشتى أنحاء الوطن العربى يختلف عنه فى أوروبا فى أوائل العصور الحديثة من حيث أنه لم يتم بالتدريج وبشكل عضوى نابع عن ظروفه المحلية — إذ أنه ارتبط بإرادة حكام فرضوا على البلاد إصلاحات معينة بقصد اقتباس مظاهر

معينة من الحضارة الغربية ، ومن ثم فإن التغييرات المادية لم تقترن بيقظة ذهنية » كما حدث فى غربى أوروبا ، بل ظلت مستقلة فى الوقت الذى بقى فيه النمط العقائدى السائد فى بداية المرحلة دون أدنى تغيير . ولم يحدث حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر أن أخذت الهوة بين الأيديولوجية التقليدية ومدلولات الواقع الجديد تثير برم المثقفين الجدد وبعض محاولات التوفيق . ولكن لما كان ذلك قد حدث فى الوقت الذى تعرضت فيه مصر وسائر العالم العربى للعدوان الغربى ، فإن مشكلة التوفيق الأيديولوجى اختلطت بمشكلة مقاومة العدوان والتدخل الأجنبيين ، بحيث أن ناتج كل من هذه المؤثرات قد مس كلا من المشكلتين .

وحتى أواخر القرن الثامن عشر كانت الزعامات الدينية هى التى تتولى الدفاع عن الشعب ضد الظلم المماوكى — العثمانى ، وبخاصة فى مجال الضرائب وتعدى الأجناد على الناس . وتاريخ الجبرتى حافل بنماذج لهذه الزعامات التى كان بروزها مرتبطاً بالمركز الاجتماعى — الاقتصادى الذى تبوأته فى المجتمع : فهم حفظة الشرع ومفسروه ، ومن ثم تصديهم للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر خاصة وأن السلطة حتى ذلك الوقت لم تكن تلعب دوراً اجتماعياً بحيث استقرت زعامة المجتمع فى شيوخ الطوائف والمشايخ الدينيين الذين أصبحوا يقرمون فى المجتمع بدور هام جعل منهم أحد أجهزة الحكم القائم وأدى بهم إلى الوقوف فى صفه كلما هدده خطر خارجى . ولما كانوا يشرفون على الأوقاف التى كانت تغذى كثيراً من المرافق العامة . ولما كان الحكام يخلعون على أقطابهم مزايا اقتصادية متنوعة فإن إمعانهم فى الاشتغال بأمور الحياة كان يؤثر فى وضعهم الاجتماعى ويكاد يجعلهم سادة إقطاعيين — وخير نموذج لثراء هذه الفئة ومكانتها الاجتماعية الشيخ حسن الجبرتى والد مؤرخنا الشيخ عبد الرحمن الجبرتى . وإلى جانب كبار رجال الدين كان يوجد نقباء الطوائف الدينية والحرفية[1] التى كانت تقتسم السلطة العامة فى ذلك الوقت وتشكل حكومات صغيرة إلى جانب الحكومة المركزية . وخير نموذج لنقباء الطوائف فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر السيد عمر مكرم الذى كان له حرس وجند وكان يزاول السلطة القضائية إزاء المنتمين إلى طائفته (الأشراف) ويدير أوقافاً واسعة تكفل له بعض

الاستقلال المالى وتجعله على صلة بالحياة الاقتصادية التى كانت تتأثر حينئذ باضطراب السلطة العامة وثقل الضرائب وهياج الجند .

وجاءت الحملة الفرنسية (١٧٩٨ — ١٨٠١) مؤذنة بالتغيير دون أن ترسى خطاه كما هو متواتر أحياناً . حقيقة أنها ضعضعت هيبة المماليك إلى غير رجعة وأوضحت مدى ضعف قوة العثمانيين — إلا أن السنوات الثلاث التى قضتها بمصر لم تحدث تغييرات أساسية فى بنية البلاد ، خاصة وأن المصريين ناصبوها العداء وحاربوها من البداية إلى النهاية تدفعهم إلى ذلك غيرتهم الدينية واتضاح مخالفة سلوكهم وعاداتهم للقيم الإسلامية الموروثة . ففى خلال السنوات الثلاث التى قضتها الحملة الفرنسية فى مصر ثارت القاهرة ثورتين كبيرتين ، واشتركت المدن والقرى المصرية قاطبة فى قتال الفرنسيين . وعبثاً حاول الفرنسيون التودد إلى المصريين بإبداء احترامهم للإسلام والقول بأنهم إنما جاءوا إلى البلاد بموافقة السلطان العثمانى ورغبة فى تأديب المماليك ، والتحدث عن أمجاد مصر القديمة التى كانت قد تغطت بها الأسباب . ولكن من ناحية أخرى نجد أن الحملة الفرنسية توفر للمصريين نموذجاً للتقدم الغربى وبخاصة فى المجالات العسكرية والعلمية والتنظيمية ، وإن يكن هذا النموذج لم يستهو سوى عدد قليل جداً من الناس منهم المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى والشيخ حسن العطار — وقد قيض لهذا الأخير أن يتولى مشيخة الأزهر فى عصر محمد على وأن يحدث بعض التغيير فى مناهجه .

وأدى الاضطراب العام الذى صحب الحملة الفرنسية وعودة الحكم العثمانى إلى ثورة شعبية حقيقية تزعمها السيد عمر مكرم ونقباء الحرفيين والطرق الصوفية وتمخضت عن تولية محمد على (١٨٠٥) . وقد سند عمر مكرم الحكم الجديد فى أوائل عهده التى كانت تتميز بالقلق ، وإن يكن محمد على لم يطق طويلا مداخلات عمر مكرم فى شئون الحكم ، فنفاه إلى دمياط ثم إلى طنطا وما لبث أن فرض سلطته على المشايخ جميعاً بضربهم بعضهم ببعض وإغرائهم بالمناصب والأوقاف — وكان ذلك بداية لاضمحلال زعامات مصر الدينية التى لم تلبث أن تحولت إلى إحدى أدوات السلطة بعد أن كانت تمارس الرقابة عليها فى العهود السابقة . ولم يلبث محمد على أن قضى على المماليك فى عام ١٨١١ بضربة واحدة ،

ثم حطم فئات الملتزمين والصناجق والكشاف (ومعظمهم من المماليك) والتجار — وبذلك نحى مختلف الفئات التي كان من الممكن أن تشكل ركيزة لنمو بورجوازية محلية كان من الممكن أن تلعب دورها بمضى الزمن فى مقاومة التغلغل الاقتصادى الأوروبى . وبعد أن انفرد محمد على بالسلطة دون منازع وضع أساس رأسمالية الدولة التى احتكرت فى عهده النشاط الاقتصادى بما فى ذلك الزراعة والتجارة والصناعة. كما وضع أساس الملكيات الزراعية الكبيرة التى انتقلت إلى يد الوالى وأيدى أبنائه وأقربائه وضباطه من الأتراك والشراكسة ومن إليهم ممن قام عليهم الحكم الجديد فتولوا الوظائف العسكرية والتنفيذية الكبرى فى الإدارة المدنية — وبذلك أحاط الحكام من أسرة محمد على أنفسهم بأرستقراطية موثوق بها عرفت باسم الأتراك والشراكسة أو الأرناؤود وأطلق عليها أحيانا اسم المماليك[٢] .

وقد اختلفت أصول هذه الأرستقراطية التركية — الشركسية . فأسرات بعضهم كانت قد أقامت فى البلاد عدة أجيال ، فى حين أن بعضهم الآخر كانوا من المماليك الذين جرى شراؤهم فى أسواق النخاسة ، وبعضهم الثالث من الأكراد أو الشراكسة أو أتراك الجزائر وتونس أو الآستانة وجزر الأرخبيل . بل إن منهم من لم يكونوا أتراكاً بأى حال ، بل يهوداً أو مسيحيين من مختلف أرجاء الشرق الأوسط اعتنقوا الديانة الإسلامية وجاروا الطبقة الحاكمة فى عاداتها وأساليب حياتها . ومما هو جدير بالذكر أن الأتراك والشراكسة والأجانب من الأوروبيين كانوا يعفون من دفع الضرائب بحكم أن الأتراك والشراكسة كانوا أصلا من « العسكريين » لا من « الرعايا » — بمعنى أنهم من موظفى الدولة الذين لا يتلقون أجرهم ثم يدفعون الضرائب كما هو الحال فى أوروبا ، على حين أن الأجانب كانوا من فئة « المستأمنين » الذين لا يدفعون الضرائب من أى نوع . وكانت هذه الأرستقراطية الأجنبية[٣] تتكلم اللغة التركية الغريبة على أهل البلاد ، وتتفق مع محمد على وأبنائه فى احتقار المصريين (الذين عرفوا باسم أولاد البلد أو أبناء العرب وأطلق عليهم أحياناً اسم الفلاحين) الذين تحملوا ألواناً شتى من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية — فهم الذين كانوا يقومون بالفلاحة ويدفعون الضرائب ويتعرضون لإجراءات السخرة التى كانت الحكومة تلجأ إليها فى إقامة وصيانة المرافق العامة دون أجر أو عناية[٤] .

على أن محمد على ، رغم ذلك ، أرسى قواعد مصر الحديثة ، إذ انتقل بها من كونها مجرد ولاية عثمانية متخلفة إلى مصاف الدول ، فقد قضى على تشتيت السلطة التى تركزت مقاليدها فى يد الدولة المتجسدة فى الباشا ذاته . ورغم الصعاب التى تعرض لها المصريون من جراء نظامه الاقتصادى المعروف باسم الاحتكار ، فإن هذا الأخير زوده بالأموال اللازمة لشتى مشروعاته التى ارتبطت فى مجموعها بإنشاء الجيش الجديد . فقد اهتم محمد على بالتعليم الذى هدف إلى إعداد الكوادر اللازمة للجيش : من أطباء وضباط ومهندسين وأطباء بيطريين — وغير ذلك . كما جند المصريون للمرة الأولى منذ عدة قرون ، وأصبحوا يشكلون معظم الجنود العاملين بعد أن درج حكام البلاد ، منذ تدهور الإمبراطورية الفرعونية على تجنيد الأجانب بحجة أن المصرى غير صالح للجندية . كما عرفت مصر فى عهد محمد على نوعاً جديداً من التعليم كان مرتبطاً بالجيش فى المحل الأول . وأرسلت البعثات إلى أوروبا واستقدم الفنيون الأوروبيون إلى مصر ، وترجمت الكتب فى الوقت الذى أمكن فيه فك طلاسم اللغة الهيروغليفية ونشأ فيه علم الدراسات المصرية القديمة الذى كشف للمصريين وللعالم أجمع حقيقة الحضارة التى قامت واستمرت على ضفاف النيل آلاف السنين . وأدى كل ذلك بمرور الزمن إلى شعور المصريين بالانتساب إلى وطن له كيانه الخاص وتاريخه الخاص ، خاصة وقد ازدهرت الصناعة المرتبطة بالجيش وبدأ ازدهار الثقافة واستقر الأمن والنظام فى عهد محمد على بسبب صرامته وقوة الحكومة . وترتب على هذا كله نمو الشعور بالوطنية المصرية الذى ما لبث أن عبر عنه أشخاص مبرزون فى مجال الأدب والمعمار والفنون العسكرية والهندسة والفلك والطب وغير ذلك .

وهذا النشاط الذى شهده عصر محمد على هو الذى أوجد نواة الطبقة الوسطى المصرية فى مجالات التعليم والإدارة لا الاقتصاد الذى احتكرته الدولة . حقيقة أن محمد على اعتبر المصريين غير أكفاء لتولى المناصب الإدارية الكبرى ، إلا أنه استعان بهم فى وظائف الإدارة الصغرى فى الوقت الذى ظلت فيه الوظائف العسكرية والإدارية الكبرى فى أيدى الأتراك والشراكسة فى المحل الأول ، ثم فى أيدى الأرمن والأوروبيين . ورغم أن كل موظفى الدولة الذين كانوا يشغلون

الرتب الأعلى من رتبة شيخ البلد خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر كانوا من الأرستقراطية التركية — الشركسية ، فإنه ثمة ما يدل على أن محمد على حاول أن يستبدل بالأتراك فى وظائف الإدارة الصغرى مشايخ القرى والبدو من المصريين وإن لم تصب التجربة نجاحاً كبيراً . أما فى مجال التعليم فقد خشى محمد على بصدده أن يصطدم بمشايخ الأزهر ومن ورائهم الشعور الدينى الذى كان باستطاعة المشايخ تحريكه . لهذا أوجد التعليم الحديث المنفصل عن الأزهر وملحقاته ، مما أوجد إزدواجية فى المجال الثقافى . وبمرور الوقت اضمحلت أهمية مشايخ الأزهر وازدادت أهمية المثقفين الجدد الذين أفادوا من الإمعان فى « علمنة » أجهزة الدولة وبخاصة اعلى أثر ازدياد المؤثرات الأوروبية ، إما تمشياً مع رغبات الولاة من أبناء أسرة محمد على ، أو بفعل تدفق الجاليات الأوروبية وزحف القوانين والمؤسسات الاقتصادية الأوروبية . والمثقفون الجدد المتصلون بالثقافة الأوروبية هم الذين بشروا بالوطنية ونقلوا ألواناً من الفكر الأوروبى الذى كان يموج بشتى التيارات خلال القرن التاسع عشر فى الوقت الذى كان لا يزال للفكر الإسلامى وزنه وبخاصة فى دوائر رجال الدين والطرق الصوفية وإن تكن أهمية هذه الفئات كانت تسير فى طريق الاضمحلال التدريجى بفعل ازدياد سلطة الحكومة من جهة والتغييرات التى طرأت على المجتمع المصرى منذ عصر محمد على .

وهكذا أنشأ محمد على الجيش الذى ثار على الشراكسة فى أوائل الثمانينات ، وأرسل البعثات العلمية التى أثارت الوعى الحديث ، وشن حروب الشام التى بعثت النعرة المصرية خاصة وأن ابنه إبراهيم غذى بنداءاته وتصريحاته الاتجاه إلى التمرد السافر على الإمبراطورية العثمانية التى كانت لاتزل لها هيبتها باعتبارها أقوى الدول الإسلامية التى كان البعض لا يزالون يعتبرونها دولة الخلافة . وفى عهد سعيد بن محمد على (١٨٥٦–١٨٦٣) جرى الاهتمام بأهل البلاد وجعلت اللغة العربية رسمية ، فى حين نفخ سعيد فى المصريين المحيطين به الروح التى غذت المشاعر الوطنية لدى عرابى . وقد ذكر عرابى لولفرد سكاون بلنت أن سعيداً أهداه كتاباً عن الحملة الفرنسية على مصر وقال له : « انظر كيف ترك أبناء وطنك الفرنسيين يضربونهم » — وأضاف عرابى إلى ذلك أنه فهم من قراءة هذا الكتاب أن انتصار الفرنسيين يرجع إلى تنظيمهم وتمرينهم وأن من الممكن أن يؤخذ

بهذا التنظيم فى مصر إذا ما قام فيها الحكم الدستورى . وفى خطبة ألقاها سعيد فى مأدبة عامة دعا إليها فى نوفمبر ١٨٥٩ أثناء الحرب الفرنسية النمساوية — التى أغرته بالتفكير فى استقلال مصر عن الإمبراطورية العثمانية — قال إنه يريد كمصرى[٥] أن يربى هذا الشعب ويجعله كفئاً للاستغناء عن مساعدة الأجانب . وقد أغضب هذا الخطاب بعض الأمراء والحكام من الأتراك . وأدى كره سعيد للعنصر التركى إلى استئنافه تجربة والده الخاصة باستبدال الأتراك فى وظائف الإدارة الصغرى بمشايخ القرى وزعماء البدو المصريين . برغم أنها لم تصب نجاحاً كبيراً فى عهد والده . فقد أمر سعيد بأن يكون ثلث الموظفين الذين يتولون عمل نظار الأقسام وربع حكام الخط من المصريين ، وفى يونية ١٨٥٨ عين ناظر قسم من المصريين لوظيفة مدير مديرية الجيزة . وقد خاطب مشايخ القرى وذكرهم بأن تجربة والده قد أخفقت بسبب عدم كفاءتهم وهددهم بعقوبات شديدة إذا لم ينجحوا .

وحوالى نهاية حكم سعيد فصل معظم الموظفين الأتراك من الخدمة . وبالإضافة إلى ذلك نجده يحاول خلق طبقة من الضباط المصريين فى الجيش ، ومن ثم تجنيده أبناء مشايخ القرى الذين أعفوا من الخدمة العسكرية حتى ذلك الوقت . وممن ترقوا من تحت السلاح أحمد عرابى الذى كان والده شيخاً على قرية هرية رزنة — ويشير عرابى إلى ذلك فى مذكراته بقوله : « وكان والدى عالماً فاضلا تقياً أقام بالجامع الأزهر عشرين سنة تلقى فيها الفقه والحديث والتفسير فى كثير من العلوم النقلية والعقلية . فلما بلغت سنى أربع سنوات أرسلنى إلى مكتب تحفيظ القرآن فأقمت فيه ثلاثة أعوام ختمت فيها القرآن الكريم وعمرى إذ ذاك ثمانى سنوات وبضعة شهور . فلما توفى والدى كفلنى أخى الأكبر وأخذت عنه مبادئ علم الحساب وتحسين الخط مع ملاحظة بعض أشغال الزراعة . ثم بدت لى المجاورة بالأزهر حين بلغت اثنى عشر عاماً وبعد سنتين رجعت إلى بلدى .. وكان سعيد قد أمر بدخول أولاد مشايخ البلاد وأقاربهم فى العسكرية فدخلت من ضمنهم » . وقد ترقى عرابى من تحت السلاح إلى رتبة ملازم ثان ثم ملازم أول ثم يوزباشى ثم صاغ ثم بكباشى ثم قائمقام . ولما نشبت الأزمة المالية فى أواخر عهد سعيد أمر فى عام ١٨٦١ برفت جميع الآلايات وأبقى أورطة واحدة وأمر باستيداع الضباط ، خاصة وأن كثيراً من المجندين لم يتحمسوا للخدمة أو تركوا وحداتهم .

وقد واصل إسماعيل (١٨٦٣ – ١٨٧٩) سياسة سعيد ، فعمل على إنشاء الأرستقراطية الوطنية التى مالبثت أن ثارت فى وجهه ووجه ابنه من بعده . إلا أن النتيجة لم تتعد إحلال المصريين محل المديرين الأتراك . وما حلت أواخر السبعينات حتى كانت الرتب الدنيا فى الإدارة قد مصرت تماماً . وحدث نفس الشىء فى الجيش وإن نجح الأتراك والشراكسة فى الاحتفاظ بوظائف القيادة العسكرية ، مما أثار السخط فى دوائر الضباط الوطنيين ومهد للثورة العرابية . وفى عام ١٨٦٦ أنشأ إسماعيل مجلساً نيابياً (مجلس شورى النواب) اختلفت الآراء حول الأسباب التى دعت إلى إيجاده . عزى ذلك إلى رغبته فى الظهور بمظهر الحاكم الدستورى مما يسهل عليه الحصول على القروض من أوروبا . كما عزى إلى رغبته فى وضع أعيان الأقاليم من أبناء البلاد فى قبضته وإقفال باب المعارضة الصادرة عن إحدى الصحف الناشئة . ولما كانت المعارضة الشعبية لم تتخذ بعد الشكل القوى الذى اتخذته فى أواخر حكمه ، ولما كان أعيان الأقاليم لم يعتادوا أن يرفعوا إصبعاً فى وجه حاكم ، فكان الدافع الحقيقى الذى يمكن أن يعزى إليه إنشاء المجلس هو رغبة إسماعيل فى إشراك الأعيان فى أعباء سياسته المالية فيقرون معه ما يرى إقراره لا لإقامة مجلس نيابى على النسق الأوروبى . وقد اتخذ شتى الاحتياطات اللازمة لوضع المجلس تحت سيطرته : فجعل آراءه استشارية بحتة له أن يقبلها أو يرفضها ، وجعل فى يده وحده حق دعوة المجلس وتأجيل انعقاده وفض جلساته . وكان المجلس لا يجتمع إلا نادراً فى بداية الأمر ولفترة لا تزيد على الشهرين سنوياً . ولكن أهميته أخذت تزداد بتفاقم الأزمة المالية فى أواخر عهد اسماعيل حين أصبح بحاجة إلى نفوذ أعيان الأقاليم للقيام على تسهيل إقرار وجمع الضرائب المتزايدة . حينئذ كانت الحركة الوطنية قد اشتدت ، وحملت سنة التطور أعيان البلاد على التفكير بعقلية الصالح العام ، خاصة وأن التدخل الأجنبى قد مس مصالحهم المباشرة كما سنرى ، وهكذا لعب الأعيان دوراً هاماً فى الفترة الممتدة مابين عام ١٨٧٨ والقضاء على الثورة العرابية .

فالسنوات الأخيرة من عهد إسماعيل كانت تتميز بالقلاقل والاضطرابات فى القطاع الزراعى وهى القلاقل والاضطرابات التى ظلت مستمرة حتى الاحتلال البريطانى وقد تميزت هذه السنوات بتفكك الحكومة واختلال الاقتصاد وانتشار السخط فى الجيش والتدخل الذى زعزع هيبة الحاكم — وتكبيل الدولة للفلاحين بمزيد من الضرائب .

ويقدم لنا ولفرد بلنت[٦] – الذى كان فى زيارة لمصر فى أوائل عام ١٨٧٦ – هذه الصورة المثيرة : « كان من النادر حينئذ أن ترى شخصاً فى الحقول وعلى رأسه عمامة أو يرتدى أكثر من قميص على ظهره – بل إن ارتداء العباءة كان مقصوراً على قليل من مشايخ البلد . وأينما ذهبنا تكررت القصة . وكانت مدن الأقاليم تمتلىء فى أيام الأسواق بالنسوة اللاتى يبعن إلى المرابين اليونانيين ملابسهن وحليهن الفضية ، وسبب ذلك ضغط جباة الضرائب على القرية وكرابيجهم فى أيديهم . . . ولم نكن حتى ذلك الوقت – شأننا فى ذلك شأن الفلاحين أنفسهم – ندرك حقيقة ضغط أوروبا المالى الذى كان السبب الحقيقى لهذه الإجراءات المتعسفة » . وفى عام ١٨٨٢ كتب عبد الله النديم – أبرز خطباء الثورة العرابية – سلسلة من المقالات فى جريدة الطائف تحت عنوان « مصر وإسماعيل باشا » كانت تفيض بنقد حكم إسماعيل . وقد تناول النديم فى إحدى هذه المقالات الضرائب والقسوة المتبعة فى تحصيلها : من حجز المواشى والضرب بالكرباج وغير ذلك – بل إنه سجل أن إحدى السيدات جلدت بالكرباج حتى الموت لأنها رفضت أن تدل على المكان الذى كان زوجها يضع فيه أمواله ، وكان مديناً للحكومة بمبلغ ٤٥ قرشاً. وفى مقالة أخرى بتاريخ ٦ مايو ١٨٨٢ ناقش النديم الأساليب التى اتبعها إسماعيل فى الاستحواذ على أملاكه ، كما ناقش نظام السخرة الذى أثقل كاهل السكان : فمثلا كان الفلاحون الذين يسخرون فى العمل فى أراضى إسماعيل وأتباعه يرغمون على إحضار طعامهم وأدواتهم الزراعية ويتعرضون للجلد بالكرباج أثناء العمل . كما أصبحت الخدمة العسكرية إجبارية من جديد فى عهد إسماعيل الذى خرق روح الإصلاحات التى أدخلها سعيد – ومن ثم لم يحصل أحمد عرابى على ترقية واحدة فى هذا العهد . بل إن الجنود كانوا يسخرون فى بناء قصور الوالى ولايقدم لهم الطعام الكافى[٧] .

كما تميزت أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات بالكوارث الطبيعية : كانخفاض النيل (١٨٧٧ – ٧٨ – ٨١) والأوبئة التى أصابت الماشية والأغنام . وفى عامى ١٨٧٧ – ١٨٧٨ عمت أعمال الشغب والاضطرابات فى المنطقة الممتدة بين سوهاج وجرجا وكان سببها الرئيسى قلة مياه الرى والضرائب الفادحة. وقد أدى هذا الأمر فى بداية الأمر إلى السرقات والاغتيالات ، ولكنه استشرى فى عام ١٨٧٩ حين قاوم الفلاحون محصلى الضرائب والجنود الذين أرسلوا إلى المنطقة ثم هربوا إلى التلال والجبال وشكلوا عصابات

مسلحة . وفى عام ١٨٨٠ انتقلت الاضطرابات إلى مناطق زراعة الأرز ، وفى عام ١٨٨٢ قدم القناصل البريطانيون تقريراً عن وجود حالة عامة من التمرد بين الفلاحين. وحين اندلعت الثورة العرابية فى عامى ١٨٨١ — ١٨٨٢ ازداد عصيان الفلاحين العاملين فى الضياع « التركية » واتسع نطاق أعمال التمرد التى قاموا بها .

ولم تكن صفوة المثقفين والأعيان وضباط الجيش وكبار رجال الإدارة أقل سخطاً من الفلاحين وذلك بسبب فرض الإدارة الأوروبية على البلاد باسم الديون. ورأى اسماعيل أن الفرصة قد حانت للأخذ بثأره من الأجانب الذين ضيقوا على سلطته خاصة وأنه كان بإمكانه الاعتماد على سخط المصريين، وأنه كان لايزال يتمتع بنفوذ يمكنه من توجيه المعارضة . وقد نمى إلى علم القنصل البريطانى العام (لورد ڤيڤيان) أن ثمة محاولات لحمل بعض أعضاء مجلس شورى النواب على التظاهر ضد الحكومة . وذكر ڤيڤيان أن مصدراً موثوقاً به أخبره بأنه قد تم الاجتماع بالأعضاء البارزين فى مجلس شورى النواب الذين قيل لهم أن الخديو لن يغضب إذا ما عارضوا الإجراءات التى كانت تقوم بها الحكومة المفروضة عليه والواقعة تماماً تحت طائلة النفوذ الأوروبى . وبالإضافة إلى ذلك فإن الوزارة الأوروبية سرحت عدداً كبيراً من الضباط الذين ساءت أحوالهم ، خاصة وأنهم لم يتقاضوا أية مرتبات طيلة عشرين شهراً ، ودعتهم إلى القاهرة لتسليم أسلحتهم . وانتهز الضباط الفرصة لكى يشكوا لمجلس الشورى النواب — وفى صبيحة يوم ١٨ فبراير ١٨٧٩ تجمع ٢٦٠٠ ضباط يصحبهم أربعة نواب وقاموا بمظاهرة أدت إلى إسقاط وزارة نوبار ، مما وفر أول سابقة لتدخل الجيش المصرى فى السياسة . وكان نجاح الضباط فى إسقاط رئيس الوزارة الأرمنى نوبار باشا علامة على طريق الثورة العرابية . خاصة وأن « الحزب الوطنى المصرى » قد تشكل خلال هذه الفترة وضم خلاصة المصريين ، ومنهم محمد شريف باشا وسليمان أباظة باشا ومحمد عبده وسعد زغلول وبعض ضباط الجيش وعلماء الأزهر وأعضاء مجلس شورى النواب وكتاب صحف المعارضة التى أخذت تندد بالتدخل الأجنبى والحكم المطلق وتذهب إلى إن إنقاذ مصر من ويلاتها لن يتأتى إلا بقيام الحياة النيابية والمسئولية الدستورية .

وفى عهد الخديو توفيق ضم الحزب الوطنى المصرى بعض كبار ملاك الأراضى المصريين الذين أصابهم الضر بعد أن ألغت الإدارة الأوروبية دين المقابلة وفرضت الضرائب على الأراضى

العشورية . وكان اسماعيل قد لجأ إلى دين المقابلة فى عام ١٨٧١ حين أغلقت فى وجهه أسواق باريس المالية بعد حرب السبعين ، وحرم عليه فرمان عثمانى صدر فى عام ١٨٦٩ الاقتراض . وقد نص دين المقابلة على إعفاء كل من يدفع ضريبة الأرض لست سنوات مقدماً من نصف الضريبة إلى الأبد — وأقبل كثير من الملاك على دفع المقابلة ، واضطر بعضهم إلى الاستدانة جرياً وراء المزايا المغرية التى نص عليها القانون . وعلى حين كان الدين اختيارياً فى بادىء الأمر ، فإنه مالبث أن أصبح إجبارياً ، وقدرت الأموال التى جمعت بهذه الوسيلة بنحو ١٥ مليون جنيه. أما الأراضى العشورية فهى التى كانت تخضع لضريبة العشر التى نصت عليها الشريعة الإسلامية — وكانت تفرض على الأراضى التى تروى بالمياه الجارية ، على حين أن الأراضى المروية رياً صناعياً (الأراضى الخراجية) كانت تدفع عنها حصيلة تبلغ نصف مايدفع على الأراضى العشورية . وقد استحوذ ولاة مصر من أبناء محمد على على معظم الأراضى العشورية ووزعوها على أعوانهم ومحاسيبهم كما انضم إلى الحزب الضباط الوطنيون الساخطون وحليفهم الطموح محمود سامى البارودى . والسبب الرئيسى الذى حرك الجناح العسكرى فى الحركة الوطنية فى أوائل عهد توفيق هو إصرار الإدارة الأوروبية — بعد خلع إسماعيل — على استصدار مرسوم خديوى يقضى بتخفيض عدد القوات المسلحة المصرية ، وبالتالى سرح ١٣٠٠ ضابط بحيث لم يبق فى الخدمة سوى عدد يتراوح بين ٤٥٠ و ٥٠٠ ضابط ، وكان المسرحون يتقاضون مابين ربع مرتباتهم ونصفها وكل ثلاثة أشهر كان يحل محل الضباط العاملين عدد من الضباط المسرحين — وكانت عملية التبديل هذه تتم بصورة غير عادلة لمصلحة الأتراك الشراكسة الذين لم يسرح أحد منهم . وكانت هذه الفئة تضم حينئذ أثرياء الأتراك وأقرباء الأسرة المالكة ، وأصحاب الحظوة فى البلاط وعدداً قليلا من أبناء كبار ملاك الأراضى المصريين — وكل أولئك كانوا يعينون فى أحسن الوظائف العسكرية ويحصلون على أسرع الترقيات . وبالإضافة إلى ذلك فإن وزير الحربية الشركسى عثمان رفقى سعى إلى إيقاف ترقية الضباط المصريين العاملين فى الآلايات مكتفياً بما يستخرج من المدارس الحربية . وهذا هو السبب المباشر لمظاهرة قصر النيل الثانية (أول فبراير ١٨٨١) التى قام بها الضباط الوطنيون والتى أدت إلى عزل عثمان رفقى الذى كان قد دبر للقبض على زعماء الضباط الوطنيين الذين تظلموا من الأوضاع القائمة فى الجيش وطالبوا بالمساواة

والإنصاف . وقد استعد الضباط الوطنيون لاحتمال غدر اسماعيل رفقى وبطانته ، مما فشل المؤامرة فى الوقت المناسب حين تحركت وحدات عسكرية لإطلاق سراح الزعماء بعد بدء محاكمتهم فى ثكنات قصر النيل ، وأرغم الخديو على إقالة رفقى وتعيين محمود سامى البارودى صديق الضباط الوطنيين وزيراً للحربية .

وزعماء الضباط الوطنيين الذين برزوا على مسرح الأحداث فى أوائل عام ١٨٨١ هم على فهمى قائد الحرس الخديوى الخاص وعبد العال حلمى قائد الفرقة السودانية المعسكرة فى طرة وأحمد عرابى قائد الفرقة الرابعة المعسكرة فى العباسية (وقد أطلق كل منهم على نفسه لقب المصرى) ، وعلى حين أن على فهمى كان بمثابة العقل المدبر ، فإن عبد العال كان مندفعاً لايحتاط للعواقب . أما عرابى فقد تميز بالفصاحة والشجاعة مما بوأه مركز زعامة هذا الثلاثى المنحدر عن أسرة فلاحية فقيرة وترقى أفراده إلى مناصبهم العسكرية من تحت السلاح نتيجة لإخلاصهم ومثابرتهم على العمل . وعرابى وحده دون رفيقيه هو الذى كان بإمكانه أن يدعى أنه قد تلقى قدراً من التعليم خاصة وأنه — كماسبق أن رأينا — كان قد تلقى بعض الدروس المتصلة بالدين واللغة العربية بعد التحاقه بالأزهر لمدة أربع سنوات ، ومن ثم بلاغته المستقاة من إمكانه الاستشهاد بالقرآن وأحياناً ببعض الفقرات البليغة التى اكتسبها من الثقافة العربية الكلاسيكية ، أما البارودى — حليف الضباط الوطنيين — الذى كان كثيراً ما يردد أنه من نسل السلطان برسباى ، ومن ثم فهو شركسى انسلخ عن طبقته سواء عن إيمان أو عن طموح — فقد تلقى تعليمه العسكرى فى الآستانة حيث ألم باللغتين التركية والفارسية ثم اشترك فى الحملة المصرية إلى كريت (١٨٦٦) وفى الحرب الروسية التركية (١٨٧٧ — ٧٨) التى بعثت مصر خلالها وحدات عسكرية لمساعدة القوات العثمانية . والبارودى من أوائل الدستوريين فى عهد اسماعيل — ولما كان قد زار كثيراً من البلدان وتولى كثيراً من المناصب فقد كان يفوق أصدقاءه الوطنيين خبرة ، خاصة وأنهم لم يتعلموا أية لغة أوروبية ، ولم يحتكوا كثيراً بالعالم الخارجى(٨) أو يكتسبوا خبرات فى شئون الحكم ، وبالتالى كانت معلوماتهم عن الشئون الدولية محدودة ، وفوق ذلك فإن البارودى أعظم شعراء مصر فى القرن التاسع عشر ولا يزال اسمه يقرن بحركة الإفاقة والتجديد التى أحاطت بالثقافة العربية فى العصور الحديثة .

وكان عرابى قد برز على أثر حادثة أول فبراير ١٨٨١ باعتباره زعيما للحركة الوطنية : فقد مكنته شخصيته القوية من السيطرة على الجيش الذى كان فى ذلك الوقت هو الفئة الحكومية الوحيدة التى تتكون غالبيتها من المصريين ، فإذا كان السخط العام قد عبر عن نفسه فى صفوف الجيش فلأنه كان وطنى الطابع ، ولأنه القوة الوحيدة التى كان بإمكانها أن تتجاوب مع آلام الجماهير المصرية . ولما كان الزعماء العسكريون الثلاثة يخشون أن يعمد الخديو إلى الانتقام منهم — خاصة وقد سرت الإشاعات بأن ثمة تدبيراً لدس السم لهم — فقد أحاطوا أنفسهم ودورهم بحراس موثوق بهم ، وأخذوا يلتقون بالضباط الوطنيين الآخرين فى منزل عرابى . وفى خلال شهر مايو أخذ عرابى يجمع التوقيعات على عريضة تطالب بزيادة عدد الجيش إلى ١٨,٠٠٠ وفق مانصت عليه الفرمانات العثمانية وبقيام مجلس تمثيلى تصبح الحكومة مسئولة أمامه ويكون من حقه مناقشة الميزانية (وكانت الإدارة الأوروبية قد عطلت الحياة النيابية فى أوائل عهد توفيق) . ووجدت هذه المطالب استجابة واسعة النطاق ، خاصة وأن سخط الضباط « الفلاحين » كان يلتقى بالسخط العام الذى عم البلاد من أقصاها إلى أقصاها نتيجة للظلم الفادح الواقع على المصريين وللأوتوقراطية الخديوية والتمييز الطبقى الذى كانت تمارسه الفئات التركية — الشركسية — الأوروبية والتدخل الأجنبى فى شئون البلاد وخشية المصريين أن تتعرض بلادهم لمصير تونس التى بدأت فرنسا فى احتلالها فى إبريل ١٨٨١ . وحين اكتسب عرابى إلى صفه معظم العلماء والأعيان ومشايخ العرب الذين فوضوه فى تقديم هذه المطالب ، اتخذت الاستعدادات السرية للقيام بمظاهرة عسكرية ترغم الخديو على تلبية هذه المطالب . وبعد أن تمت دعوة الأعيان ووجود البلاد إلى القاهرة لدعم المظاهرة احتشدت وحدات الجيش فى ميدان عابدين فى ٩ سبتمبر وقدم عرابى المطالب الوطنية إلى الخديو الذى كان موقفه ميئوساً منه بحيث لم يسعه سوء تلبية مطالب الثوار . وتم عزل رياض باشا رئيس الوزراء ذى الميول الاستبدادية وتولى رئاسة الوزارة محمد شريف باشا مرشح الثوار الذى كان من أنصار الحياة النيابية والدستور فى أواخر عهد إسماعيل ومن ثم ثقة الثوار به — هذا برغم أنه كان من غلاة الأتراك ، وإن يكن قد اتصف بالنزاهة وقاوم التدخل الأوروبى . على أن شريف لم يكن يعطف على جماهير المصريين — وقد روى عنه ولفرد سكاون بلنت أنه قال : « أن المصريين أطفال ويجب أن يعاملوا باعتبارهم كذلك . لقد عرضت عليهم دستوراً يناسبهم ،

فإذا لم يعجبهم وجب عليهم أن يعيشوا بدون دستور . إننى أنا الذى أنشأت الحزب الوطنى — ولن يستطيع هؤلاء الفلاحون أن يواصلوا السير بدونى لأنهم بحاجة إلى من يرشدهم » . وهكذا نجد شريف برغم قبوله رئاسة الوزارة وتعيينه البارودى مرشح الثوار وزيراً للحربية ، يوضح فى خطاب وجهه إلى الخديو أنه يقبل الحكم استجابة لرغبة الأعيان وتمشياً مع الأمر العالى . كما وعد بإصدار لائحة أساسية وبالمحافظة على المراقبة الأوروبية التى اعتبرها شرطاً ضرورياً لإدارة مالية البلاد على أحسن وجه . وكان هدفه من دعوة مجلس شورى النواب إلى الانعقاد أن يبعد الجيش عن التدخل فى السياسة ، ومن ثم إصراره على تطبيق لائحة ١٨٦٦ المتشددة ، فى الوقت الذى أصر فيه عرابى وكثير من الأعيان على تطبيق لائحة ١٨٧٩ .

وتغلبت وجهة نظر شريف بعد أن هدد بالاستقالة ، وبدأت الانتخابات فى ١٠ نوفمبر ١٨٨١ — وبرغم أنها جرت حرة دون أن تمارس الإدارة أى ضغوط ، فلم تشترك فيها سوى أقلية ضئيلة من السكان تمثل الطبقة الحاكمة ، مما ترتب عليه أن جميع أعضاء مجلس شورى النواب فى عهد الثورة العرابية كانوا من الأعيان . وهكذا اتضح منذ البداية أن الفئتين اللتين اتحدتا فى سبتمبر ١٨٨١ ضد الأوتوقراطية الخديوية والتدخل الأجنبى كانتا تمثلان مصالح متعارضة . فالأعيان الذين كانوا يمثلون الإقطاع والبورجوازية لم يكونوا على استعداد لمسايرة قادة الجيش أبناء الفلاحين الذين كانوا أكثر تطرفاً وتجاوباً مع الأمانى الوطنية العامة . ويصدق هذا على محمد سلطان باشا الذى ساند عرابى فى سبتمبر ١٨٨١ ثم جرى تعيينه رئيساً لمجلس شورى النواب . وكان سلطان قد بدأ حياته فلاحاً بسيطاً فى نفس القرية الواقعة فى مديرية المنيا التى استحوذ فيها على كميات شاسعة من الأراضى عن طريق استغلال منصبه حين كان مفتشاً عاماً للوجهين القبلى والبحرى فى عصر إسماعيل . ورغم شدة طموح سلطان وميله إلى التآمر[٩] وعدم انتمائه إلى إحدى الدوائر المتنافسة فى نطاق الفئات الحاكمة العليا ، فإنه لم يكن سياسياً بمعنى الكلمة وإن تميزت آراؤه ومواقفه بالاعتدال والمحافظة . وهكذا فحين جرى افتتاح المجلس وجه أنظار النواب إلى سلطة المراقبين الغربيين ، فى الوقت الذى وجه فيه شريف أنظارهم إلى تعهدات مصر الدولية وذكرهم بوجوب احترامها حتى يجىء اليوم الذى يستطيعون فيه أن يعيدوا بناء حكومتهم

ويحصلوا على ثقة الدول واعترض على حق مجلس شورى النواب فى إقرار الميزانية وسن القوانين الخاصة بمالية البلاد أو مناقشة الخراج الذى كان على مصر أن تدفعه للدولة العثمانية . ولكن حين وجهت الدولتان الغربيتان مذكرة ٦ يناير ١٨٨٢ التى وعدت بمساندة الخديو فى وجه المشاكل الداخلية والخارجية التى قد تعترضه (بمعنى الحركة الوطنية والجيش ومجلس شورى النواب والدولة العثمانية) ، أصر مجلس شورى النواب (١٠ يناير) — أثناء مناقشته للميزانية — على الحصول على حقوق جديدة تمنح أعضاءه مزيداً من الحرية فى التعبير عن آرائهم ، وقدراً أوفر من الإشراف على الإدارة وحق التصويت على نصف الميزانية الذى لايتصل بالديون أو بالجزية . وحينئذ نشبت أزمة ترجع إلى سببين رئيسين :

(أولا) تدخل الدولتين الذى كان معناه أن مصر ليس لها الحق فى التمتع بالنظام الدستورى برغم ما أبداه النواب من احترام لالتزامات مصر الدولية .

(ثانياً) إصرار النواب على المحافظة على كل حقوق المجلس . ولم يكن هذا الإصرار حينئذ يتسم بالحكمة: إذ أن المرسوم الخديوى الصادر فى ٢٢ ديسمبر ١٨٨١ قد أقر ميزانية عام ١٨٨٢ ، وكان لابد أن يمر بعض الوقت قبل مناقشة ميزانية عام ١٨٨٣ ، وكان من رأى الشيخ محمد عبده — الذى انضم إلى صفوف الثورة — إن المصريين قد صبروا مئات السنين انتظاراً للحصول على حريتهم ، وأن من باب أولى أن يمتد صبرهم عدة شهور . وكان من الممكن تجنب الأزمة أو تأجيلها لولا شك الوطنيين فى شريف وطموح البارودى وتطلعه إلى رئاسة الوزارة ، ومن ثم إلحاحه فى ضرورة اتخاذ قرار بشأن الميزانية دون أدنى تأخير وهكذا توجه عرابى إلى سلطان وأبدى له إصراره على تلبية مطالب المجلس وأن لابد من تغيير الوزارة فى حالة رفض شريف تلبية مطالب المجلس . وقيل إن عرابى هدد الخديو والوزارة والمجلس ، كما قيل أنه هدد سلطان بالموت لكى يرغمه على عقد المجلس وإقرار اللائحة الأساسية . ثم زار وفد المجلس الخديو وطالبوه بتعديل الوزارة ، كما قدموا إليه نسخة من مشروع اللائحة الأساسية ومعها المواد الخاصة بالميزانية التى أقرها المجلس ، وطلبوا منه التوقيع عليها . وتمخضت الأزمة عن سقوط وزارة شريف وتشكيل محمود سامى البارودى — الذى رشحه وفد المجلس لرياسة الوزارة — حكومة جديدة تولى فيها عرابى وزارة الحربية .

ولقد سجل تأليف الوزارة الجديدة – التى عرفت باسم وزارة الثورة – الانهيار النهائى للسلطة الخديوية وانتصار الثورة ، وإن يكن قد استتبع سلسلة الأحداث التى أفضت إلى الاحتلال البريطانى فى الوقت الذى اشتدت فيه سطوة الاتجاهات الإمبريالية فى بريطانيا بفعل الثورة الصناعية ونمو الرأسمالية ، خاصة وقد اشترت الحكومة البريطانية أسهم الخديو فى قناة السويس فى أواخر عام ١٨٧٥ وتخلت بالتدريج عن سياستها التقليدية الخاصة بالمحافظة على تمامية أملاك الإمبراطورية العثمانية صاحبة السيادة القانونية على مصر . على أن وزارة البارودى قد استندت إلى القوى الفعالة فى البلاد وهدفت إلى انفراد المصريين بحكم بلادهم[١٠] مع المحافظة على المراقبة الأوروبية ، على ألا تتعدى الشئون المالية وإفساح المجال أمامها تجنباً لتدخل انجلترا وفرنسا ، كما اتجهت هى ومجلس شورى النواب إلى القيام ببعض الإصلاحات الهامة التى كان من الممكن أن تتحقق فيما لو أتيحت للوزارة الفرصة الكافية ولم تواجهها مؤامرات الشراكسة من جهة وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى . وبرز عرابى فى عهد وزارة البارودى باعتباره الزعيم الفعلى – ورغم أن بعض الدوائر الأوروبية وصفته بأنه الناطق بلسان العسكريين المتمردين ، فإنه كان ذا أفكار واضحة ومحددة واضعاً نصب عينيه إرساء قواعد حكم القانون والقضاء على الطغيان[١١] . وفى المسائل الدينية كان عرابى أبعد ما يكون عن التعصب ، بل كان متحرراً يعتبر الأوروبيين أصدقاء للمصريين وحماتهم من الأتراك الذين كان شديد البغض لهم . وفى محادثاته مع ممثلى الدول وفى خطبه التى كان يلقيها على المصريين كان يتناول كل المسائل المتصلة بمالية مصر وإدارتها ، كما كان يتلقى العرائض ويرد عليها ويتولى حسم المنازعات التى كانت تنشب أحياناً بين الزعماء الدينيين . ولما كان من صلب الفلاحين فإنه لمس بنفسه المظالم التى رزحت تحتها هذه الفئة وإن لم تسمح له الظروف بما هو أكثر من الإلحاح فى المطالبة بعلاج مساوىء الماضى ، مما أثار الوعى الطبقى للمرة الأولى لدى الجماهير العادية وبخاصة فى المدن . فعرابى وغيره من الخطباء – ومن أهمهم عبد الله النديم – كانوا يخاطبون الجماهير باستمرار ويحاولون اجتذابهم إلى صفوف الثورة – بل إن أحد الضباط خاطب الفلاحين فى نواحى الزقازيق وقال لهم : « إن الأراضى التى يمتلكها الأثرياء من حقكم أنتم » . وهكذا شعرت جموع الجنود والشرطة والعمال البسطاء بأهميتها وأخذت تتطلع إلى تحسين أحوالها .

وليس معنى هذا ماقيل من أن الحزب الوطنى لم يلق كثيراً من التأييد من جانب المثقفين وأن معظم أنصاره كانوا من أحط الفئات وأكثرها جهلا . إذ أن طلائع المثقفين الجدد ، ومنهم سعد زغلول ومحمد عبده وبعض المشايخ المستنيرين — ومنهم الشيخ محمد الانبابى الذى تولى مشيخة ا لأزهر وكان يعضد الحزب الوطنى— قد انحازوا إلى الثورة . بل أن البعض من أمثال الشيخ محمد عبده ، الذى كان يدعو إلى الاعتدال واختلف مع عرابى والمتطرفين حول وسائل استمرار الثورة ونجاحها — وجدوا أن من واجبهم ألا يخرجوا على الصفوف حرصاً منهم على مصلحة البلاد . على أن الثورة قد اندس إلى صفوفها بعض الانهزاميين والانتهازيين الذين راقبوا الموقف بحذر قبل أن يحددوا مواقفهم بصراحة . ومن سوء الحظ أن النواب الذين تميز معظمهم بالجهل لم يكن لديهم من الخبرة أو الشعور بالمسئولية وبالصالح العام ومن النزاهة مايؤهلهم للعمل على تحقيق استقلال مصر ومن الواضح أن الحياة النيابية فى مصر لم تكن فى البداية سوى أحد توابع السلطة التنفيذية التى كانت بدورها أحد أشكال الحكم العثمانى المتدهور بكل ما اتصف به من قسوة وفساد . وكانت الطبقة الحاكمة فى مجملها ما زالت تبحث عن هويتها : فهى تتكلم لغة مهشمة لا هى عربية ولاتركية وتتبنى خليطاً من الأفكار العثمانية والعربية والغربية وتقع مطية للاضطراب والتخبط . وهكذا أبدى بعض النواب منذ البداية خوفاً من تطرف العسكريين وأعلنوا أنهم قد خدعوا . بل إن محمد سلطان — الذى امتلأ قلبه حقداً على عرابى — ما لبث أن انضم هو وعدد كبير من النواب إلى الخديو . وحينئذ اتسعت الثغرة التى تسللت منها بريطانيا لتحقيق أهدافها الاستعمارية وفى ١٦ مايو ١٨٨٢ أرسل قنصل بريطانيا العام فى مصر — إدوارد مالت — إلى وزير الخارجية البريطانية تصوره التالى : « لقد توفرت لنا فرصة ممتازة للدخول فى المعركة ، فنحن نأتى لمساندة الخديو الذى يستند بدوره إلى مجلس شورى النواب والرأى العام . لهذا لايعنى تدخلنا القضاء على الآمال المخلصة الخاصة بقيام الحكم الذاتى ، بل إننا نتدخل لتحرير مصر من الطغيان العسكرى .

وبعد أن اتضحت نوايا بريطانيا العدوانية ازدادت مكانة عرابى الذى بدا للعالم الإسلامى مدافعاً عن حقوق الإسلام ضد العدوان الغربى ، فى الوقت الذى ساندته فيه شتى طبقات المجتمع المصرى . ولكن الحماسة وحدها لم تكن تكفى — إذ حين بدأ التدخل

العسكرى البريطانى واجه المصريون خلاصة قوات الإمبراطورية البريطانية بمتطوعين لم يسبق لهم أن تلقوا تدريباً عسكرياً ، فى حين أن القوات النظامية التى تلقت تدريبها على أيدى الضباط الأوروبيين والأمريكان – كانت قد منيت بالهزيمة فى الحبشة ولم تثبت جدارة كبرى فى الحرب الروسية – التركية . هذا إلى تمزق الجبهة الداخلية بعد أن انضم إلى الخديو كثير من الموظفين والأعيان والباشوات (ومنهم محمد سلطان وشريف ورياض وعلى مبارك) بالإضافة إلى كل من سبق لهم الاصطدام بالوطنيين . كما تخلى عن عرابى عدد كبير من أعضاء الحزب الوطنى القدامى . وأرسل الخديو سلطان باشا إلى منطقة قناة السويس لشد أزر الحكام الذين جرى تعيينهم فى الأراضى التى احتلها الإنجليز ، والحصول على تعضيد القبائل المقيمة فى مديرية الشرقية .

وفى ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ أحرز الإنجليز نصراً سهلا فى موقعة التل الكبير ، وسلم عرابى سيفه للجنرال وولزلى على أبواب القاهرة . ولهذا ذهب كثير من الكتاب الفرنسيين إلى أن استسلام عرابى وليد إتفاق سابق مع وولزلى ، خاصة وأن صحيفة الأهرام القاهرية أكدت هذا الاحتمال فى أواخر ديسمبر ١٨٨٢ ، برغم عدم وجود مايدل على صحته . كما عبر عدد من كبار المشايخ المصريين عن دهشتهم وشكوكهم إزاء إعلان الحكومة البريطانية ، قبل أن تبدأ محاكمة عرابى ، أنها لن تسمح بإعدامه أياً كانت الأحوال . وهكذا انفض من حول زعيم الثورة كثير من أنصاره الذين مالبث أن ازداد استياؤهم لما أبداه من تخبط أثناء محاكمته ، بل إنه واجه الاستخفاف بعد عودته من منفاه فى سيلان فى أوائل القرن العشرين وحين انتهت حياته فى سبتمبر ١٩١١ . وفى هذه المناسبة الأخيرة كتب المفكر المصرى الكبير أحمد لطفى السيد مقالا فى صحيفة « الجريدة » بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩١١[١٢] جاء فيه :

« لعرابى حسنات قبل الثورة وله سيئات فى الثورة . له حسنة رضيت عنها الأمة وفرحت بها . . . هى الدستور – ولولا عرابى لم يكن الدستور . . . ومع ذلك فإذا كان عرابى فى أخريات الأمر أو فى عهد الثورة لم يحترم استقلال المجلس وضغط عليه بقوة السيف فذلك عمل آخر يحسب عليه بعد أن يحسب له كسب الدستور . لعرابى سيئات بعد ذلك فيما يتعلق بخروجه على خديو هادىء فى غير مصلحة عامة للأمة وفى

عدم تقديره حالة أمته من القوة والضعف تقديراً صحيحاً وفى الجهل بين قوته الحربية وبين قوة إنكلترا وفى الانخداع ببعض المهيجين الإنكليز وببعض كلمات نوابهم الأحرار وفى خططه العسكرية وفى تركه ساحة القتال سلماً طليقاً دون أن يترك نفسه يقتل أويؤسر . . . عرابى له حسنة كبرى وسيئة كبرى حسنته عمدية ومعظم سيئته خطأ وجهل . أما الخيانة فذلك أمر لانعرفه فى قوادنا المصريين المحسنين والمسيئين على السواء » . ويسجل لطفى السيد أن قائد الثورة « عاش فى منفاه ملموماً عند قومه مداناً وبغاية الجرأة » ، ويخلص إلى أنه قد « أساء إلى وطنه وأمته . . . غير عالم بإساءته . أساء من حيث أراد أن يحسن وأضر من حيث أراد أن ينفع — فله ثواب النية وعليه مسئولية النتيجة » .

وظل عرابى — زعيم الثورة ورمزها — والثورة ذاتها موضعاً للهجوم من جانب الكثيرين : اتهم بأنه السبب فى الاحتلال البريطانى علماً بأن هذا الاحتلال كان لابد أن يتم حدثت الثورة العرابية أم لم تحدث — كما اتهم بالتهور الذى أدى إلى تمزيق الجبهة الداخلية وإفساح المجال أمام المؤامرات البريطانية التى مهدت للاحتلال ، وبالجهل بالخطط العسكرية وبالجبن أثناء المحاكمة — إلى غير ذلك . ولسنا هنا بصدد دفع كل هذه الاتهامات بقدر مانهدف إلى تقديم قيادة الثورة العرابية فى إطارها التاريخى الموضوعى وهو التقديم الذى مهدنا له فى عرضنا السابق . فعرابى ورفاقه من العسكريين قد تمردوا ضد الظلم والتفرقة والتحموا مع شتى قطاعات المجتمع المصرى المتعطشة للتغيير ، فى الوقت الذى حاولت فيه الفئات المستفيدة من الأوضاع القائمة أن تتآمر على الثورة وقيادتها . وكون الثورة قد فشلت فى تحقيق أهدافها وواجهت الهزيمة ليس بالحدث الفريد ، فى القرنين التاسع عشر والعشرين : فكم من حركة وطنية فى آسيا وإفريقيا واجهت الفشل فى مواجهة تفوق الدول الاستعمارية قبل أن تترسخ الظروف الموضوعية التى أدت إلى انهيار الاستعمار العالمى . فعرابى ورفاقه هم الذين فجروا عوامل الثورة فى مصر ووضعوا حجر الأساس للحركة الوطنية المصرية المناضلة التى لم تخمد جذوتها حتى تحررت مصر من شتى ألوان النفوذ الأجنبى والطبقية والاستبداد الخديوى .

هوامش الفصل الرابع

(١) عن طوائف الحرف راجع :

Gibb and Bowen, Islamic Society and the West, part II, (London, 1957).

(٢) يشير عرابى فى مذكراته إلى « الأمراء الشراكسة » أو « الأمراء المماليك » المرتبطين بالأسرة الحاكمة الذين كان يجرى شراؤهم من القوقاز وغيرها – وكان هؤلاء يتلقون تدريباً عسكرياً فى القلعة ثم يصبحون ضباطاً . كما ينقل إلينا الشائعات التى سرت فى عهد الخديو توفيق عن رغبة هؤلاء فى إحياء السيطرة المملوكية القديمة (كشف الستار عن سر الأسرار ، ص ١٥٣) .

(٣) على حين أن المصريين بلغوا فى عصر محمد على حوالى ٢,٧٥٠,٠٠٠ نسمة ، فقد بلغ الأتراك حوالى ٣٢,٠٠٠ فى الوقت الذى بلغ فيه عدد المماليك (المعروفين باسم الشراكسة) حوالى ٥,٨٠٠ .

(٤) مات الآلاف فى أثناء شق ترعة المحمودية فى عهد محمد على وقناة السويس فى عهدى سعيد وإسماعيل .

(٥) يروى عن سعيد أنه قال إنه كان يتمنى أن يمثر على الشريان الذى ينقل الدم التركى إلى جسمه وأن يستأصله من جذوره .

(٦) Secret History of the English Occupation of Egypt, pp. 11 - 12.

(٧) مذكوراً فى Sabry, La Génèse de l'esprit national égyptien.

(٨) اشترك عرابى وبعض رفاقه فى الحرب الحبشية الثانية فى أواسط السبعينات ، وحينئذ لمسوا جوانب من التفرقة التى كان يمارسها قادتهم من الأتراك والشراكسة الذين أدى سوء خططهم إلى خسارة الحرب . وهنالك نمت فى أذهان الضباط الوطنيين بذور الثورة على الأوضاع القائمة . ويذكر محمد عبده (تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، ج ١) أن جمال الدين الأفغانى قرر التخلص من الخديو إسماعيل باغتياله ، وأنه كلف محمد عبده وعرابى بتنفيذ ذلك ، ولكن الخطة لم يتم تنفيذها .

(٩) برغم مساندة سلطان لعرابى فى سبتمبر ١٨٨١ إلا أنه أقام علاقات سرية بالخديو ، وبالتالى وجد تعيينه رئيساً لمجلس شورى النواب قبولا لدى كل من عرابى وتوفيق .

(١٠) قال عرابى لبلنت ما يلى : « منذ بدء حركتنا كنا نهدف إلى تحويل مصر إلى جمهورية صغيرة شبيهة بسويسرا » Secret History, p. 344.

(١١) أعلن عرابى فى إحدى المناسبات أن الوقت قد حان للتخلص من أسرة محمد على ، فى الوقت الذى كان فيه الوطنيون يحلمون برئيس للجمهورية ينتخبه مجلس شورى النواب ، أو على الأقل بتعيين مجلس الوصاية – برئاسة البارودى وعرابى – يتولى الحكم باسم الأمير عباس الابن القاصر لتوفيق .

(١٢) أحمد لطفى السيد : المنتخبات – جمعها إسماعيل مظهر (القاهرة ١٩٣٧) ، ج ١ ص ٢٥٣ وما بعدها .

الفصل الخامس
برلمان الثورة العرابية

اسماعيل محمد زين الدين

فجر الحياة النيابية :

انقضت فترة من الزمن منذ أنشأ محمد على مجلساً للمشورة (عام ١٨٢٩) ، من كبار التجار والأعيان والعمد والمشايخ والعلماء ، وكانت مهمة هذا المجلس عرض الاقتراحات المتعلقة بالنواحى الإدارية العامة دون أن يلتزم الباشا بتنفيذها ، فكانت آراء المجلس ذات طابع استشارى محض . وكان الباشا يختار الأعضاء بنفسه ، وبانقضاء عهده انفرط عقد المجلس ، فلم يدع للاجتماع خلال عصرى عباس وسعيد باشا . وحينما تولى اسماعيل حكم البلاد فى ١٨ يناير ١٨٦٣ اتجه بفكره نحو تأسيس مجلس شورى ، يتكون أعضاؤه من ممثلين لأهالى البلاد ، وكان قد شكل من قبل مجلساً خصوصياً من كبار رجال حكومته ، أناط به النظر فى أمور المشروعات العامة .

ولم تنقض ثلاث سنوات من حكمه (١٢ جمادى الآخر ١٢٨٣ هـ - ديسمبر ١٨٦٦) حتى أصدر أمراً لراغب باشا ناظر الداخلية جاء فيه[1] :

« حيث أن مجالس الشورى شوهدت منافعها ومحسناتها الجليلة فى الممالك المتمدنة كان أملى تشكيل مجلس شورى بمصر ينتخب أعضاؤه من الأهالى ، فالآن أشكر الله تعالى على أنى عاينت من أهالى مملكتنا من الأهلية والاستعداد مايزيد حصول هذا الأمل، فصممنا بالاتفاق تأسيس المجلس المذكور ولذا صار عقد المجلس الخصوصى برياستنا وصارت المداولة بحضور أربابه لدينا فى تنظيم لائحة كيفية تأسيسه وانتخاب أعضاؤه وصار أعمالها حسب ماهو موضح أدناه تحتوى على ثمانية عشرة بنداً وقد عيناكم برياسة ذاك المجلس وصدر أمرنا على تلك اللائحة لناظر الداخلية لاجرى مقتضاه كما صدر

أمرنا أيضاً عنها إلى مفتش عموم الأقاليم لنشرها إلى الأقاليم لأجل انتخاب الأعضاء بموجبها وأصدرنا هذا لكم لمعلوميتكم بذلك وانتخاب مايلزم لكم من الكتاب واستحضار الدفاتر والأوراق اللازمة لهذا الخصوص بمعرفتكم وما القصد من هذا إلا التشاور والتعاون على توسيع عمارية ومدنية الوطن والاقتطاف من ثمار مآثر انضمام الآراء فى الأمور النافعة فنسأل الله أن يوفقنا فى كل الأمور » .

فهل كان يعنى الخديو اسماعيل ما ذكره بشأن تلك التجربة النيابية وهل كان جاداً فيها ، أم كان الأمر ظاهرياً يخفى وراءه الأغراض الحقيقية التى حدت باسماعيل إلى إنشاء هذا المجلس .

اختلفت الآراء حول الأسباب التى دعت اسماعيل لإنشاء هذا المجلس ، ففريق من المؤرخين يعزون ذلك إلى رغبة اسماعيل فى الظهور بمظهر الحاكم الدستورى ، ومن ثم يستطيع الحصول على مزيد من القروض من أوروبا ، وفريق آخر يرى أن الدافع الحقيقى وراء ذلك رغبة اسماعيل فى تحقيق مزيد من السيطرة على كبار الملاك والأعيان وإشراكهم فى مسئولية الحكم وإقفال باب المعارضة الصادرة عن إحدى الجرائد التى ظهرت حديثاً[٢] .

ولما كانت المعارضة الشعبية لم تتخذ خلال تلك الفترة المفهوم الذى اتخذته فيما بعد — عندما أصبحت معارضة منظمة — كما أن كبار الملاك والأعيان لم يعتادوا منذ عصر محمد على أن يرفعوا صوتاً فى وجه الحاكم ، لذلك نرى أن الدافع الحقيقى لإنشاء هذا المجلس هو رغبة اسماعيل فى إشراك هؤلاء الأعيان فى أعباء سياسته المالية — التى بدأت تظهر خطورتها بشكل واضح بعد ذلك — فيقرون معه مايرى إقراره ، فهى إذن مجرد أمور شكلية أخفت وراءها الأغراض الحقيقية للخديو .

ويؤكد هذا الرأى الخطاب الذى أرسله ستانتون إلى لندن فى ٣ سبتمبر ١٨٦٦[٣] « أخبرنى الوالى أنه يرغب فى أن يدعو أهم مشايخ البلاد بعد وقت قريب لاجتماع فى القاهرة ، وذلك لكى يقدم لهم بياناً عن وضع البلاد المالى والاتفاقيات التى عقدتها الحكومة المصرية ، وهدفه من ذلك أن يشاورهم فى الوسائل الواجب اتباعها لتمكين الحكومة من تنفيذ هذه الاتفاقيات . وهو يعتقد أن طرح أحوال البلاد المالية بمثل هذه

العلنية من شأنه أن يضاعف الثقة العامة فى الحكومة ، والإفادة من أى اقتراح يقدم له لإقامة نظام البلاد على أساس أكثر عدالة » .

ولن نتناول بالدراسة مجلس شورى النواب ١٨٦٦ — ١٨٧٩ ، لأن موضوعنا الرئيسى هو مجلس شورى النواب الذى عاصر الثورة العرابية ١٨٨١ — ١٨٨٢ وسنكتفى فقط بإلقاء الضوء على لائحة تأسيس هذا المجلس وكيفية انتخاب أعضائه ، حتى تتضح مفهوم الحياة النيابية خلال تلك الفترة ، خاصة أن تلك اللائحة هى التى بنيت عليها لائحة مجلس شورى النواب الذى عاصر الثورة ، وهو الذى آثرنا أن نطلق عليه اسم « برلمان الثورة » .

أوضحت هذه اللائحة أن تأسيس هذا المجلس « مبنى على المداولة فى المنافع الداخلية وكل ما تراه الحكومة أنه من خصائص المجلس يصير المذاكرة وإعطاء الرأى عنها وعرض جميع ذلك على الخديو » ، كما حددت اللائحة شروط العضوية بحيث لايقل عمر العضوعن خمسة وعشرون عاماً ، « ويكون معروفاً ولم تقع عليه أحكام تتنافى مع القانون أو تكون قد صدرت عليه أحكام جنائية ، وأن لايكونوا من العسكريين المجندين تحت السلاح » وبالنسبة لمدة العضوية حددت بثلاث سنوات ، ولايتجاوز عدد الأعضاء عن خمسة وسبعون عضواً ، كما منحت تلك اللائحة الخديو الحق فى دعوة المجلس للانعقاد إذا كانت هناك ظروف طارئة ، أو تأخيره ، أو تحديد مدته ، أو تغيير أعضائه ، وانتخاب غيرهم فى مدة معلومة .«أما بالنسبة للائحة الداخلية للمجلس أو ماعرف باسم : « حدود ونظام المجلس » فقد اشتملت على ٦١ بنداً حددت فيها مكان اجتماع المجلس « محروسة مصر » (القاهرة) وأن مجلس الشورى « وظيفته المداولة فى المنافع الداخلية وبعد إعطاء التقارير عنها وبإتمام المداولة وإعطاء الرأى يعرض على الخديو » . . الذى له الحق فى « تعيين رئيس المجلس ووكيله » . كما أوضحت هذه اللائحة أسلوب وطريقة الممارسة النيابية أثناء دورات الانعقاد ، وكيفية تقديم الاقتراحات وعرض التقارير التى تراها الحكومة ، واشترطت اللائحة ضرورة وجود ثلثى أعضاء المجلس — على الأقل — حتى تكون الآراء صحيحة ، وللأعضاء حق الحصانة البرلمانية خلال دورات انعقاد المجلس .

ويتضح من ذلك أن هذا المجلس كان مجلساً استشارياً ، فلم يكن لأعضائه رأى ملزم وخاصة فى المسائل المتعلقة بالأزمة المالية ، فحينما اجتمع المجلس فى دورة غير عادية فى ٧ أغسطس ١٨٧٦ ، وكان الخديو اسماعيل يريد من المجلس مساعدته فى جمع ضرائب المقابلة ، اعترض أحد أعضاء المجلس على طلب الخديو وطلب من الحكومة — فى كلمات محددة واضحة — أن تقدم بياناً شاملا مفصلا عن سياستها المالية فى الماضى والحاضر والمستقبل ، إلا أن هذا الطلب لم يلق استجابة من جانب الحكومة ، كما أن مسألة التعليم ، نوقشت داخل هذا المجلس فى محاولة لإقامة نظام تعليمى جديد ، غير أن تلك المسألة لم تحظ باهتمام الأعضاء بالقدر الكافى ، وتركزت اهتمامات الأعضاء حول وضع الاقتراحات والحلول المتعلقة بمسائل تحسين وسائل الرى ، واستصلاح الأراضى — من أجل زيادة أراضيهم الزراعية — التى تعود بالفائدة عليهم باعتبارهم من الأعيان أصحاب المصالح الزراعية ، وتجاهل هؤلاء حقوق الفلاحين وأعمال السخرة ، التى سيق من أجلها آلاف من الفلاحين خدمة لهؤلاء الأعيان وهذا ليس غريباً من مجلس شكل من كبار الملاك وأعيان البلاد ، فلم نجد بهذا المجلس من يمثل الحرفيين أو المثقفين من خريجى المدارس العالية .

على كل فالحياة النيابية خلال تلك الفترة ، لم تكن تعنى الحياة الدستورية بمفهومها الواضح والحقيقى ، فقد رأينا أن آراء ومقترحات المجلس كانت استشارية ، للخديو الحق فى رفضها أو قبولها ، يضاف إلى ذلك أن مصر لم تكن قد تهيأت بعد لأسلوب وطريقة الممارسة النيابية السليمة(٤) .

تغير مفهوم الحياة النيابية تغيراً ملموساً خلال الفترة التالية ، نتيجة لظهور الرأى العام المصرى أواخر حكم اسماعيل ، فى صورة معارضة منظمة ضد الحكومة القائمة ، وكان ظهور هذا التيار المعارض نتيجة تأثير عاملين لعبا دوراً هاماً فى مجرى الأحداث :

أولا : ازدهار الحركة الفكرية وظهور مفكرى الإصلاح بزعامة جمال الدين الأفغانى ، الذى يرجع إليه الفضل هو وتلاميذه فى توجيه العناصر الثورية إلى العمل بالصحافة واتخاذها منبراً لنشر الأفكار الثورية الوطنية — وصولا للتأثير على السياسة

العامة في مصر — وقد اضطرت صحيفتا « المحروسة » و « العهد الجديد » إلى التزام الحذر ، فلم تتحدثا بشكل مباشر فى المسائل السياسية ، واكتفتا بالتلميح دون التصريح ، وبالمسائل الاجتماعية والخلقية العامة دون السياسة المباشرة ، حتى لاتتعرضا لإرهاب الحكومة والبطش بهما ، وهو ماحدث بالفعل لجريدة الوطن التى أغلقت لمدة أسبوعين[٥].

ثانياً : تغلغل التدخل الأجنبى فى شئون البلاد الداخلية ومرافقها الحيوية ، وحرمان الوطنيين من العمل فى الوظائف الهامة وإسنادها للأجانب .

لذلك لم يكن غريباً على مجلس ١٨٧٩ — فى آخر دورات انعقاده — أن يتحدى الحكومة ، فلقد برهنت مناقشات أعضائه على مدى ما وصل إليه بعضهم من الدراية والقدرة على تحمل المسئولية ، وكان ذلك نتيجة لتأثير الصحافة على الرأى العام ونقدها المستمر للحكومة فعبد السلام المويلحى ، من أعضاء هذا المجلس — ومن تلامذة جمال الدين الأفغانى — كانت اقتراحاته تستهدف توسيع سلطات المجلس ، فحث المجلس على المطالبة « بعدم القطع فى أمر أى شيء كان إلا باشتراكه » بل إن أحد أعضاء المجلس[٦] قال لناظر الداخلية عندما دعا الأعضاء إلى زيارة الخديو لتحيته بمناسبة انتهاء دورة المجلس :

« أنه لايمكن التوجه إلى الخديو مالم يعط لمجلس النواب كافة حقوقه وطلباته » . فهى بلاشك خطوة جريئة فى ممارسة العمل النيابى ، توضح مدى التغير الذى حدث فى أسلوب العمل النيابى خلال تلك الفترة ، والذى جعل من هذا المجلس المحدود السلطات برلماناً حقيقياً يعبر عن المصالح الوطنية عندما وقعت ثورة ١٨٨١ — ١٨٨٢ .

تكوين المجلس المنتخب فى ظل الثورة :

تولى توفيق حكم البلاد على أثر حادث لم يسبق له مثيل منذ أن تولى محمد على حكم مصر ، والذى استطاع أن يقيم دعائم هذا النظام مع مطلع القرن التاسع عشر . فقد كان مصدر جميع السلطات ، منه تصدر الأوامر وإليه ترجع الأمور لايستطيع أحد أن يرد كلمته ومشيئته هى القانون . وبانتهاء عصر محمد على رأى المصريون مالم يألفوه من قبل ، فقد ازداد نفوذ الموظفين الأجانب زيادة ملحوظة ، صحيح أن محمد على هو أول

من استخدم هؤلاء الأجانب فى مصالح الحكومة ولكنه استطاع أن يحقق السيطرة التامة عليهم .

تضاعف عدد هؤلاء الأجانب وتكاثروا فى دواوين ومصالح الحكومة — يتقاضون مرتبات عالية بلغت خمسة أمثال مرتبات المصريين —[7] وجاءت المحاكم المختلطة التى وسع سلطانها كل شىء حتى جاز لها حق مقاضاة الخديو والحكم عليه ، لتزيد من ثقل النفوذ الأجنبى ، وأدى التدخل الأجنبى إلى اشتراك فعلى من جانب إنجلترا وفرنسا فى إدارة شئون البلاد الداخلية ، فرأينا ريفرس ويلسن الإنجليزى يعين وزيراً للمالية، دى بلينير الفرنسى يعين وزيراً للأشغال، وانتهى ذلك بعزل إسماعيل وتولية توفيق حيث بلغ التسلط والنفوذ الأجنبى على البلاد الذروة ، مما أدى إلى تفجر السخط الشعبى ضد كل ما هو أجنبى .

أراد توفيق فى أول عهده أن يساير الرأى العام الوطنى — الذى ظهر فى أواخر عصر اسماعيل — فحينما قدم شريف باشا رئيس الوزراء استقالته بناء على التقاليد الدستورية قبلها الخديو توفيق ولكنه كلفه باعادة تشكيلها وأصدر إليه خطاباً (فى ٣ يوليو ١٨٧٩) حدد فيه موقفه من الحياة النيابية على النحو التالى :

« ولعلمى أن الحكومة الخديوية يلزم أن تكون شورية ونظارها مسئولين فإنى اتخذت هذه القاعدة مسلكاً لا أتحول عنه فعلينا تأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها ليكون لها الاقتدار على تنقيح القوانين وتصحيح الموازين » . وبذلك استهدف توفيق كسب تأييد الأعيان والتجار الذين كانوا يعبرون عن المعارضة الوطنية للتدخل الأجنبى فى شئون البلاد .

شكل شريف باشا الوزارة ، وأخذ يعد العدة لوضع لائحة جديدة لمجلس شورى النواب للحد من سلطة الخديو . وكان من رأيه ألا يقتصر الأمر على وجود وزارة مسئولة عن أعمالها بل لابد من توسيع اختصاص مجلس النواب — كما جاء فى خطاب الخديو توفيق للوزارة — والذى يعتبر منهاجاً لها . وعندما قدم شريف باشا إلى الخديو مشروعاً للدستور ، لم يوافق عليه توفيق لأنه كان يرى أن البلاد لم تتهيأ بعد لقبول الأساليب الدستورية على النمط الأوربى ، فاضطر شريف باشا إلى الاستقالة فى ١٨ أغسطس ١٨٧٩[8] .

عهد توفيق إلى مصطفى رياض باشا (فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩) برئاسة الوزارة، فحكم البلاد خلالها حكماً مطلقا استبدادياً، علا فيه مد النفوذ الأجنبى بشكل واضح، وأقر مشروع اللائحة التى تحدد فيها نظام المراقبة كما أملاه القنصلان الإنجليزى والفرنسى. وتمكن الأوربيون من التغلغل فى كيان البلاد المالى والاقتصادى. وأصدرت الوزارة قانون التصفية الذى فرضته الدول الأوربية على مصر لتسوية علاقتها بالدائنين، وأساءت إلى الموظفين المصريين فعزلت الكثير منهم، وزادت فى نفوذ العنصر الأجنبى فى إدارة مرافق البلاد ودور الحكومة وأسندت إليهم المناصب الهامة وخصتهم بالمرتبات والمزايا العديدة.

أثارت أعمال هذه الوزارة سخط المصريين بصفة عامة والجيش بصفة خاصة فشكلت الأحزاب والجمعيات السرية التى طالبت بالحرية والعدل والمساواة والإصلاح فكانت حركة فبراير ١٨٨١ التى صعد على أثرها النضال الوطنى بالشكل الذى أدى إلى مظاهرة ٩ سبتمبر التى قدم فيها عرابى مطالب الأمة ومن بينها دعوة مجلس شورى النواب للانعقاد، الذى لم يجد الخديو مفرا من الاستجابة له، ودعوة شريف باشا لتولى الوزارة.

رفع شريف باشا تقريراً (فى ٤ أكتوبر ١٨٨١) للخديو توفيق أوضح فيه أن الإصلاح الداخلى لن يأتى إلا بتعاون الوزراء فى مجلس النواب طبقاً للائحة مجلس الشورى الصادرة (فى ٢١ رجب ١٢٨٣)[٩]. وواضح هنا مدى إصرار شريف على تطبيق لائحة المجلس القديمة المتشددة لتخوفه من إعطاء السلطة كاملة لأعضاء المجلس. فبناء على التقرير المرفوع من شريف باشا صدر أمر عال بانتخاب مجلس شورى النواب طبقاً لشروط لائحة المجلس السابقة[١٠]. ولضمان حرية الانتخابات أصدر رئيس الوزراء منشورا عاما[١١] إلى المديريات والمحافظات أوضح فيه لمأمورى الحكومة فى الأقاليم والمديريات ضرورة انتخاب النواب طبقا للائحة المجلس القديمة وحذرهم من مساعدة أى عضو كان فى وقوع الاختيار عليه، حتى يكون الأعضاء ممن يعتمد عليهم من الأهالى ويثقون بهم كل الوثوق، فمن المعروف أن جعل انتخاب النواب موكولا إلى العمد والمشايخ نيابة عن الأهالى يتيح الفرصة لتدخل السلطة للسيطرة على الانتخابات وفقاً لإرادتها، وهو ما حدث بالفعل. فحينما اجتمعت

مديرية المنيا وبنى مزار لانتخاب أعضائها تبين لتلك اللجنة بعد ظهور النتيجة أن من حازوا أكثريتها لأصوات سلطان باشا «الذى كان معينا خلال تلك الفترة مفتش وجه قبلى» عن دائرة المنيا وحسن باشا الشريعى «وكان معيناً بوظيفة رئيس مجلس استئناف قبلى» عن دائرة قلوصنا — وهذا مخالف للبند الخامس من لائحة تأسيس المجلس — التى تنص «على عدم جواز انتخاب المستخدمين بالحكومة» إلا أن رغبة الحكومة فى تلك الفترة كانت متجهة نحو تعيين سلطان باشا ضمن أعضاء هذا المجلس — لعلاقته الطيبة بالخديو توفيق آنذاك — تمهيداً لانتخابه رئيساً للمجلس ، وحتى لا تظهر مخالفة الحكومة فى صحة انتخابه ، صدر أمر عال (فى ١٨ ديسمبر ١٨٨١) بتعيين سلطان باشا رئيساً لمجلس شورى النواب طبقاً للائحة المذكورة[١٢] . وكذلك الحال بالنسبة لحسن باشا الشريعى . وهو ما يؤكد أن الحكومة قد ناصرت سلطان باشا لتحقيق أغراضها من وراء ذلك ، وقد أثبتت الأحداث صحة هذا الرأى فسلطان باشا كان من المؤيدين للخديو توفيق والإنجليز ، وهو يتعامل مع توفيق بسرية تامة وحذر شديد — خوفاً من افتضاح أمره لدى العرابيين — فأثناء حدوث الخلاف حول الميزانية أرسل الخديو توفيق إلى سلطان باشا يستحثه على استمالة النواب وتركهم لهذا الشغب فأرسل يعتذر ويقول : «إنه لم يقو على استمالتهم لأنهم جميعاً فى طاعة العرابيين وأنه لا سبيل غير استمالتهم واسترضائهم مما لا يقوى عليه» .

ويرى الرافعى[١٣] أن الحكومة لم تتدخل فى هذه الانتخابات ، ولم تتعرض لحرية الناخبين ، وأن الانتخاب كان حراً ، وكذلك فعل العرابيون ، فلم يتدخلوا فى إملاء إرادتهم على الناخبين وترشيح أشياعهم وقد كان فى استطاعة حزبهم باعتباره صاحب الفضل فى إنشاء مجلس النواب أن يتدخل فى الانتخابات لكى يضمن تأليف غالبية النواب من أتباعه ومرشحيه ، وبذلك ضرب العرابيون مثلا فريداً فى الديمقراطية .

أسفرت الانتخابات عن تأليف مجلس النواب من الأعضاء الآتية أسماؤهم :

القاهرة : محمود بك العطار — عبد السلام بك المويلحى — أحمد أفندى السيوفى .

الإسكندرية : السيد سعيد الغريانى — عبد المجيد أفندى البيطاش .

دمياط : عبد السلام بك خفاجى .

القليوبية : محمد بك الشواربى — الشيخ سليمان منصور — مصطفى أفندى علام — إبراهيم أغا أبو حشيش .

الدقهلية : هلال بك منير — يوسف أفندى صالح — على بك القريعى — الشيخ أحمد على سعدة — الشيخ حسنين سويلم — الشيخ العدل أحمد — الشيخ جادمصطفى .

البحيرة : محمد بك الصيرفى — الشيخ أحمد الصوفانى — أحمد أفندى محمود — إبراهيم أفندى الوكيل — بسيونى أفندى أبو الفضل — محمد أفندى عوض — محمد افندى دبوس — الشيخ أحمد الحناوى .

المنوفية : محمد أفندى الجندى — أحمد بك مصطفى — على بك شعير — السيد افندى الفقى — أحمد أفندى عبد الغفار — حسين افندى أبو حسين .

الغربية : محمد بك المنشاوى — أحمد بك الشريف — مصطفى افندى أبو العز — السيد محمد أبو النظر شتا — الشيخ أحمد الصباحى — الشيخ رزق نوير — الشيخ ابراهيم سعيد — محمد افندى الشاذلى — الشيخ إبراهيم يونس .

الشرقية : سليمان باشا أباظة — الشيخ عبد الوهاب العفيفى — أحمد بك أباظة — محمد افندى عبد الله — أمين بك الشمسى — أحمد افندى نصير — الشيخ زيد جمعة — على افندى مكاوى .

الجيزة : عباس افندى الزمر — السيد احمد العفيفى — مراد افندى السعودى — خليل افندى أبو زيد .

الفيـــوم : السيد طلبة حزين — السيد معتوق — خليفة الهوارى.

بنى سويف : احمد افندى سالم الريدى — اسماعيل افندى سليمان — على افندى كساب — السيد محمد أبو المكارم .

المنيـــا : محمد سلطان باشا — على افندى شعراوى — حسن باشا الشريعى — يوسف افندى عبد الشهيد — محمد افندى جلال — محمد افندى مصطفى عميرة .

أسيوط : محمود بك سليمان — السيد عبد الحق عبد الله — عثمان افندى غزالى — محفوظ افندى رشوان — الحاج جبر افندى محمد — حسين افندى جمعة — مهنى افندى أبو عمر .

جرجـــا : أحمد أغا الدقيشي — السيد رضوان عطية — السيد وشوان حمادى — السيد سرور شهاب الدين — عبد الشهيد افندى بطرس .

إسنا : أحمد بك على العديسى — عبد الرحيم افندى محمد سليمان .

قنـــا : محمد افندى أبو سحلى — على افندى ابراهيم — السيد أحمد محمد — الشيخ طايع سلامة[١٤] .

واضح هنا أن عدد الأعضاء قد زاد عن المقرر فى اللائحة نظراً لازدياد المراكز والأقسام ببعض المديريات ، لذلك أرسل شريف باشا خطاباً لرئيس المجلس يوضح له الإبقاء على عدد الأعضاء لحين تعديل اللائحة[١٥] .

ويتضح من تشكيل هذا المجلس أن القوى الاجتماعية الممثلة داخله لم تختلف فى تكوينها الطبقى عن مجلس شورى النواب فى عصر اسماعيل ، ونعنى بذلك كبار الأعيان وأصحاب المصالح الزراعية الواسعة . وهذا بيان لبعض نماذج من تلك الشريحة الاجتماعية التى استطاعت امتلاك مساحات كبيرة من الأراضى العشورية والخراجية سواء عن طريق شغلها لمناصب عمد ومشايخ القرى فى البداية ، أو للوظائف الإدارية العليا بعد ذلك ، وهذه العناصر أصبحت خلال حكم اسماعيل تتصدر فئة الأعيان وتعبر عن المصالح الزراعية[١٦] .

فهناك عائلة الشواربى ، التى ظلت تحتكر منصب العمدة فى قليوب منذ عهد محمد على ووصلت أملاكها فى سنة ١٨٧٧ إلى ١٨٩٠ فداناً من أطيان الناحية البالغ زمامها ٥٦٨٢ فداناً ، كذلك عائلة الفقى ، التى ينحدر منها السيد الفقى عمدة كمشيش وقد وصلت أملاكه ٤٤٨ فداناً ، كما نجد عائلة الأباظية ، التى ينحدر منها السيد باشا أباظة وقد شغل عدة مناصب من بينها منصب وكيل تفتيش عموم الأقاليم ومنحه اسماعيل ٥٠٠ فدان من أطيان الميرى والمتروك بالشرقية ، فوصلت أملاكه إلى ٦٠٠٠ فدان موزعة على نحو خمس عشرة قرية . أما سليمان باشا أباظة الذى عين مديراً للقليوبية ثم الشرقية فبلغت ملكيته ٢٠٠٠ فدان موزعة على نحو خمس عشرة قرية . أما سلطان باشا فقد كان أقرب إلى الأرستقراطية الزراعية بحكم ملكيته الشاسعة التى وصلت إلى ١٣٠٠٠ فدان ، وكان قبل رئاسته للمجلس مفتشا عاما للوجه القبلى . وأخيراً نجد

حسن باشا الشريعى ، وكان معيناً قبل اشتراكه فى مجلس النواب بوظيفة رئيس مجلس استئناف قبلى ، وقد وصلت أملاكه ١٠٦٠ فدانا [١٧] .

فلم نر فى هذا المجلس من يمثل الحرفيين أو المثقفين من خريجى المدارس العليا أو غيرهم ، ومن ثم فإن هؤلاء الأعيان الذين كانوا يمثلون البرجوازية الوطنية الصاعدة لم يكونوا على استعداد لمسايرة الجيش الذى كان يقوم على الفلاحين وكان قادتهم — وكلهم من أصل متواضع — أكثر تطرفاً مما كان يتوقعه الأعيان ، لذلك فقد اتضح منذ البداية أن الطبقتين اللتين اتحدتا فى سبتمبر كانتا تمثلان مصالح متعارضة[١٨] .

على كل فقد كان من بين هؤلاء الأعيان تيارات وطنية استمرت على ولاءها للثورة العرابية واتضح دورها أثناء الصدام مع الإنجليز من خلال بعدين ، الدعوة للتطوع والجهاد ، وجمع الأموال والتبرعات .

كان فى هذا المجلس أعضاء بارزين تمرسوا من قبل بالعمل النيابى فى عصر اسماعيل مثل : (عبد السلام بك المويلحى — محمد بك الشواربى — هلال بك منير — محمد بك الصيرفى — احمد افندى محمود — ابراهيم افندى الوكيل — احمد افندى عبد الغفار . .) ، استفادوا من التجربة السابقة فانتزعوا للمجلس سلطات جديدة ومن ثم فقد جاءت اقتراحاتهم تتفق والقضايا الوطنية ، فناقش الأعضاء قضايا التعليم ، والرى ، وتحسين أحوال الزراعة ، وتنظيم التجارة ، وإصلاح القضاء ، وإقرار قانون انتخابى جديد — أكثر ديمقراطية وتنظيم العونة — خدمة للفلاحين — وهذا ليس غريباً على هذا المجلس الذى شارك فى أحداث الثورة العرابية وناصر عرابى فى مظاهرة سبتمبر ١٨٨١ .

قيادة المجلس ودوره فى صياغة الدستور :

توجه شريف باشا إلى مجلس النواب (فى ٢ يناير ١٨٨٢) لتقديم اللائحة الأساسية الجديدة أو ماعرف بدستور الثورة[١٩] ، والتى أعدها بالاشتراك مع الوزراء وأعطى لهم الفرصة لإبداء مايرونه حول بنودها . وألقى خطاباً أوضح فيه مضمون تلك اللائحة .

فللأعضاء « الحق فى مراقبة مأمورى الحكومة » والنظر فى الموازين العمومية والقوانين واللوائح مع عرض الآراء ، ولاتقر الحكومة ضريبة أو قانون أو لائحة

إلا بعد تصديق الأعضاء ، والوزراء مسئولين أمام الأعضاء عن أى خلل فى الإدارة ، أما من ناحية الجزية المفروضة للباب العالى والدين العام وكذلك جميع ديون الخزانة مما يندرج تحت قانون التصفية أو العقود الدولية فهى من اختصاصات المراقبين والوزراء ، فلا تدخل فى نطاق اختصاصات المجلس .

ويتضح من ذلك مدى تخوف شريف من إعطاء السلطة كاملة لمجلس النواب وأن مواد الدستور قد صيغت بشكل لايؤدى إلى إثارة مخاوف المصالح الأجنبية .

وقد حدد كولفن تحليله للموقف فى مذكرة أرسلها فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ وهى تعتبر من أخطر وثائق السياسة الإنجليزية فيما يتعلق بالثورة العرابية .

ففيما يتعلق باختصاصات المجلس ، رأى أنه « إذا ظفر مجلس النواب بحق التصويت على الميزانية « أو بمعنى آخر بحق الرقابة على مالية البلاد ، فإن مركز رقابة الدولتين يضعف كثيراً لأنها تستمد قوتها الآن من وجود موضع رسمى لها فى مجلس الوزراء وصوت مسموع فيه كما تستمدها من قيام علاقات المودة المتصلة مع كل وزير فى الوزارة فى حين لايمكن إيجاد مثل هذه العلاقات إلا بطرق غير مباشرة مع النواب[٢٠]

على أن المصريين من جانبهم أبدوا الاحترام الكافى للمراقبة . فحين افتتح المجلس وجه سلطان باشا أنظار النواب إلى سلطة المراقبين وأعلن أحد كبار العلماء أنه لاتوجد رغبة فى التخلص من الرقابة ، بل إن المصريين جميعاً يودون المحافظة عليها باعتبارها ضماناً . كما أن عرابى ذاته صرح فيما بعد ، على أثر تقديم المذكرة المشتركة ، بأنه ليس من حق النواب بأى حال من الأحوال أن يناقشوا الميزانية[٢١] .

وشكل مجلس النواب لجنة للنظر فى اللائحة من الأعضاء الآتية أسماؤهم :

محمود بك سليمان — أحمد بك على — عبد الشهيد افندى بطرس — حسن باشا الشريعى — اسماعيل افندى سليمان — مراد افندى السعودى — عبد السلام بك المويلحى — عبد المجيد افندى البيطاش — الشيخ احمد محمود — احمد افندى عبد الغفار — الشيخ إبراهيم سعيد — منشاوى بك — أمين بك الشمسى — على بك القريعى — أحمد بك أباظة . وتم اختيار حسن باشا الشريعى رئيساً للجنة . وقد لاحظت اللجنة أن اللائحة لاتعطيهم الحق

فى مناقشة المسائل المتعلقة بالمالية فيما يندرج تحت قانون التصفية والجزية المفروضة للباب العالى ، على اعتبار أن ذلك من اختصاصات المراقبين والوزراء ، ومن ناحية الميزانية العمومية أعطت اللائحة للنواب الحق فى إبداء الرأى فيها دون أن يكون هذا ملزماً للحكومة .

واستقر رأى اللجنة بعد مناقشة تلك اللائحة — التى لم ترض طموحهم السياسى — على إقرار لائحة أخرى من جانبهم[٢٢] .

أشار مشروع اللائحة المعدل الذى أعدته اللجنة إلى أن كل نائب يعتبر وكيلا عن عموم الأمة ليس فقط عن الجهة التى انتخبته ، وأن مشروعات اللوايح والقوانين تقرر من جانب الحكومة ويقدمها مجلس الوزراء لمجلس النواب لبحثها وإعطاء القرار اللازم ، ولا يعتبر أى مشروع قانوناً ودستوراً للعمل به مالم يتل فى المجلس بنداً بنداً ثم يجرى التصديق عليه من جانب الخديو ، وإذا تراءى للمجلس سن قانون وطلبه من مجلس الوزراء بواسطة الرئيس فيجاب إلى ذلك ، ولأعضاء مجلس النواب الحق فى النظر فى الميزانية ومناقشتها ، وأن لاتعتمد تلك الميزانية إلا بعد إقرار المجلس عليها ، وعلى رئيس المجلس أن يبلغ ذلك إلى ناظر المالية ، أما بالنسبة للجزية المقررة للباب العالى وكافة الالتزامات والعهود الدولية فقد اتفقت اللجنة على عدم المساس بها .

وينبغى أن نشير إلى أن اللجنة التى كلفت بإعادة صياغة دستور شريف باشا قد أقرت أغلب بنود اللائحة إلا أن نقطة الخلاف تركزت حول أحقية المجلس فى النظر فى الميزانية وإقرارها ، وهو ما رفضه دستور شريف . الأمر الذى يوضح مدى تشدد شريف وتخوفه من إعطاء السلطة كاملة لهؤلاء الأعضاء . يؤكد ذلك ما قاله لبلنت :

« إن المصريين أطفال ويجب أن يعاملوا معاملة الأطفال وقد قدمت لهم الدستور الخليق بهم فإذا لم يرضهم كان عليهم أن يعملوا بدونه . إنى أنا الذى أنشأت الحزب الوطنى وسيجدون أنهم لايستطيعون العمل بدونى[٢٣] .

هنا يجب أن نشير إلى نقطة هامة فى مجرى الأحداث ، فخلال اجتماع اللجنة لمناقشة اللائحة ، قدمت انجلترا وفرنسا المذكرة المشتركة (فى ٧ يناير ١٨٨٢) تعرض على

الخديو توفيق مساندة سلطته على الرغم أنه لم يطلب من الدولتين أن تساعداه ، وكان المقصود هو الجيش والحركة الوطنية ومجلس النواب .

ومن الطبيعى أن يواجه المصريون المذكرة بالسخط – فقد أنكرت عليهم الاستمتاع بالحرية التى علقوا عليها الآمال فى تنظيم حكومتهم فى نطاق الحدود التى كان تتطلبها الدول[٢٤] . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد من التدخل بل أرسل قنصلى الدولتين إلى الحكومة مذكرة فى ٢٦ يناير ١٨٨٢ تتضمن ثلاثة أمور وهى :

أولا : أن حكومتى فرنسا وانجلترا تريان أن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأمور المالية لاتسمح للحكومة المصرية بأن تمنح لمجلس النواب حق تقرير الميزانية قطعيا .

ثانيـــاً : أن القنصلين مستعدان لفتح مفاوضات للاتفاق على هذه المسألة .

ثالثـــاً : أن فتح المفاوضات بناء على طلب الحكومة لايكون إلا بعد الاتفاق قطعيا بين الوزراء ومجلس النواب على سائر بنود مشروع لائحة اختصاصات النواب[٢٥] .

وواضح هنا أن هناك نية مبيتة من جانب الدولتين لإجهاض التجربة الدستورية حتى لاتتأثر المصالح الأجنبية ، وقد أشرنا من قبل إلى مذكرة (٧ يناير ١٨٨٢) فيما عرف بأزمة يناير .

على كل فإن هؤلاء الأعيان – أصحاب المصالح الزراعية الواسعة – من أعضاء هذا المجلس لم ينسوا إلغاء دين المقابلة ، الذى وضعته الدولتان مما أضاع عليهم مالا يقل عن ثمانية ملايين من الجنيهات ، لذلك كان طبيعياً أن يتكتل هؤلاء النواب تحديا للدولتين لما أصابهم من جراء هذا القرار . فبعد تقديم المذكرة الأولى أصر المجلس فى (١٠ يناير ١٨٨٢) – أثناء مناقشته للميزانية – على الحصول على حقوق جديدة تمنح أعضاءه حرية أوسع فى إبداء آرائهم .

ولتجنب تلك الأزمة رأى شريف ألا يضع المجلس قراره النهائى المتعلق ببند الميزانية حتى تمر الأزمة ، ويرى عبد الرحمن الرافعى أنه كان من الممكن تجنب وتفادى الأزمة أو تأجيلها إلى حين ، لولا شك الوطنيين فى شريف ولولا طموح البارودى وتطلعه

إلى تولى رئاسة الوزارة ومن ثم إلحاحه فى ضرورة اتخاذ قرار بشأن الميزانية دون أدنى تأخير[٢٦] .

ومن الغريب أن يدافع الرافعى عن مسلك شريف باشا الواقع تحت ضغط وتأثير الدولتين فى الوقت الذى يلقى بالمسئولية على أعضاء المجلس لموقفهم المتشدد — على حد قوله — وفى النهاية يربط بين هذا وذاك برغبة هؤلاء الأعضاء فى التخلص من شريف باشا .

لم يعقد مجلس النواب جلسات خلال الفترة من (١٠ يناير - ٣١ يناير ١٨٨٢) نظراً لانشغال النواب فى النظر حول بنود الميزانية وتسوية الخلاف الذى وقع بينهم وبين مجلس الوزراء وقنصلى انجلترا وفرنسا والمراقبين من أجل الموافقة على لائحتهم التى أقروها بالاتفاق بينهم فلم تنشر الوقائع خلال تلك الفترة أى محضر لتلك الجلسات التى كانت تعقد بصفة غير رسمية إما فى مكان اجتماع المجلس أو فى ديوان الرئاسة أودور رئيس المجلس أو رئيس مجلس الوزراء أو منزل أحد أعضاء المجلس[٢٧] .

كانت أهم الاجتماعات خلال تلك الفترة جلسة (٢٩ يناير ١٨٨٢) حيث اجتمع رئيس مجلس النواب ببعض الأعضاء فى منزله وتداولوا فى البنود المتعلقة بالميزانية — موضع الخلاف — فرأى النواب أن تكون هذه المادة بالصيغة التالية :

« إذا وقع خلاف بين لجنة النواب ومجلس النظار وتساوى العدد فالميزانية تعود إلى مجلس النواب فإن أيد مجلس الوزراء وجب تنفيذه ، وإن أثبت رأى لجنته فيكون العمل بمقتضى المادة ٢٣ ، ٢٤ من هذه اللائحة . وأما ما حصل فيه الخلاف فى الميزانية فإذا كان مقرراً فى ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصاً لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها ، فينفذ الضرورى منه إلى أن ينعقد المجلس الثانى بمقتضى المادة ٢٣ ، فإذا أيد المجلس الثانى رأى المجلس الأول فى أمر الميزانية وجب تنفيذ الرأى المذكور كما فى المادة ٢٣ » .

اجتمع شريف باشا يوم ٣١ يناير ١٨٨٢ بالسير إدوارد ماليت قنصل إنجلترا والمسيو سنكفكز قنصل فرنسا وتداولوا فى موضوع اللائحة . وكان شريف قد أبلغ القنصلين — بصفة غير رسمية — أنه يرغب فى أن يقدما احتجاجاً على مطالب النواب[٢٨] . وقد أوضح

بأنه سيحرر رسمياً لها عن رغبة النواب المتعلقة بالميزانية ليبلغا ذلك إلى حكومتيهما ، وواضح هنا مدى قلق الدولتين حول تصرفات النواب بشأن البنود المتعلقة بالمالية والدور المزدوج الذى كان يلعبه شريف ، فهو يسعى هنا للضغط على النواب بمساعدة الدولتين . وقد استنكر النواب تدخل الدولتين على اعتبار أن المسألة داخلية لا تقتضى التدخل والوساطة خاصة بعد تساهل النواب إلى حد الرضا بالمشاركة فى تقرير الميزانية .

وبلغت الأزمة ذروتها فى أول فبراير ١٨٨٢ ، حينما تليت رسالة شريف المتعلقة باتصالاته مع الدولتين بشأن الاتفاق حول بنود اللائحة المتعلقة بالميزانية . فرأت اللجنة ضرورة حسم الخلاف بوجه السرعة — اجتناباً لحدوث أى تغيير أو تعديل مخالف لآرائهم — بعد ظهور المسألة — بالمظهر الجديد — الذى أوضحه شريف للأعضاء فى خطابه السابق . واستقر رأى اللجنة على مطالبة الخديو توفيق بالتصديق على لائحتهم الأساسية .

قدم شريف باشا استقالته على الرغم من إلحاح قنصلى إنجلترا وفرنسا عليه بالاستمرار إلا أنه أصر على موقفه ، وقد كلف الخديو توفيق أعضاء المجلس بانتخاب رئيس للوزارة فأشاروا بترشيح محمود سامى البارودى على أن يقوم بالتصديق على لائحتهم الأساسية . ويعد موقف النواب هذا انتصاراً للمبادىء والقيم الدستورية — خاصة وأنهم أصروا على ضرورة تطبيق لائحتهم مع الوزارة الجديدة — الأمر الذى يتعارض مع مزاعم الرافعى بأن النواب قد بيتوا النية على التخلص من شريف ، فالأزمة التى نشأت خلال تلك الفترة ترجع إلى سببين :

أولا : تدخل الدولتين وتآمرهما ضد النظام الدستورى ، والذى كان يعنى أن مصر ليس لها حق فى إقامة نظام دستورى ، على الرغم أن أعضاء المجلس قد احترموا المعاهدات والارتباطات الدولية .

ثانياً : التزام النواب بالمحافظة على حقوق المجلس كما أنهم أرادوا التصويت على نصف الميزانية الذى لايتصل بالديون أو الجزية المفروضة للباب العالى .

وقد نصح بلنت الوطنيين بالاعتدال وعدم التطرف وبأن لا يصرحوا بأى شىء يتعلق بالميزانية قبل الاتصال بانجلترا وفرنسا . أما الشيخ محمد عبده فقد روى عنه

بلنت أنه قال فى هذا الصدد حينما رفض النواب لائحة شريف المتشددة « لقد لبثنا عدة قرون فى انتظار حريتنا فلا يشق علينا أن ننتظر الآن بضعة أشهر »[٢٩] .

ومن المعروف أن محمد عبده كان يكره العنف والثورات ويدعو إلى الإصلاح السلمى والاهتمام بالتربية والتعليم ولكنه انضم للثورة العرابية أثناء صدامها مع الإنجليز .

وافق مجلس الوزراء الجديد برئاسة البارودى على إقرار اللائحة الأساسية المرسلة من الخديو فى جلسته المنعقدة فى ٧ فبراير ١٨٨٢[٣٠] . وقد وافق أعضاء مجلس النواب على التعديلات التى أجرتها الحكومة حول بعض المواد المتعلقة بالميزانية ، ولم يمانعوا فى اشتراك المراقبين فى جلسات مجلس الوزراء ومجلس شورى النواب — بصفة استشارية — حين النظر فى الأمور المتعلقة بالميزانية .

النواب وقيادة الثـــورة :

استندت وزارة البارودى إلى تأييد الحزب الوطنى ومجلس النواب ، الذى انضم إلى الوزارة أحد أعضائه البارزين (حسن باشا الشريعى) . لذلك استطاعت وزارة البارودى خلال الفترة القصيرة لانعقاد المجلس ، أن تتعاون مع أعضائه فى مناقشة بعض الاصلاحات الداخلية ، ودلت المناقشات التى جرت فى المجلس على نوعية الإصلاحات التى شغلت أذهان النواب : فقد اقترحوا تحسين أحوال الزراعة ، والاهتمام بمشروعات الرى ، وجعل التعليم إلزامياً ، والاهتمام بالتجارة ، وإصلاح القضاء ، وإقرار قانون انتخابى جديد أكثر ديمقراطية ، وتنظيم أعمال السخرة ، ويرجع ذلك إلى الصلة الوثيقة بين أعضاء هذا المجلس ووزارة البارودى ، لذلك كانت إدارة محمود سامى البارودى إدارة صالحة إلى حد لابأس به وانقضى شهرا فبراير ومارس فى راحة وهدوء كذبا التنبؤات التى كان المراقبان العامان قد توقعاها أثناء انعقاد دورة هذا المجلس . وحين نوقشت اللائحة الأساسية فى مجلس الوزراء لم يدع المراقبان ، ولم يطلب من أى منهما أن يدلى « بنصائحه » مما ترتب عليه جهلهما بمشروعات الحكومة . وفى مذكرة قدماها إلى القنصلين فى ٦ فبراير احتجا بشدة على مشروعات مجلس شورى النواب ، بلهجة تحمل طابع التهديد[٣١] .

انتهت دورة انعقاد مجلس شورى النواب العادية بجلسة ٢٦ مارس ١٨٨٢ حضرها البارودى وألقى خطاباً شكر فيه الأعضاء على مدى اهتمامهم بأمور البلاد الداخلية كما حثهم على الاستمرار فى رعاية المصالح النافعة والمشروعات التى سوف تناقش فى العام المقبل ، حتى يسهل إقرارها بسرعة . وبعد ذلك انقضت دورة المجلس طبقاً للائحة التأسيسية .

اضطربت الأمور فى أبريل ١٨٨٢ بعد اكتشاف مؤامرة الضباط الأتراك والشراكسة التى استهدفت اغتيال عرابى وزعماء الثورة وكبار الضباط ، وقد تشكل على أثر اكتشاف المؤامرة لجنة من كبار الضباط برئاسة راشد باشا حسنى (وهو أيضاً من الشراكسة) وفى ٣٠ أبريل أصدرت حكمها الذى قضى على أربعين ضابطاً من كبار المتآمرين بالنفى المؤبد إلى أقاصى السودان مع تجريدهم من الرتب والنياشين والامتيازات العسكرية ، وتم الحكم على راتب باشا حسنى الذى كان محركاً ومؤيداً للمؤامرة بالتجريد من الرتب العسكرية وحرمانه العودة إلى مصر ، وعلى الرغم أن محمد عبده وبلنت قد أيدا حقيقة هذه المؤامرة فإن الخديو توفيق رأى أنها من افتعال الوزراء للتخلص من هؤلاء الأتراك . وحينما عرض هذا الحكم على الخديو للتصديق عليه رفض إقراره ، فوقع خلاف حاد بينه وبين البارودى والوزراء الأمر الذى أدى إلى قيام البارودى فى (١٠مايو ١٨٨٢) بإخبار الهيئة القنصلية بأن مجلس الوزراء قرر دعوة مجلس شورى النواب (الذى كان فى عطلة) دون أخذ رأى الخديو وأردف البارودى قائلا : إن على مجلس شورى النواب أن يتخذ كافة الإجراءات التى تقتضيها سلامة البلاد وأمنها الداخلى وأنه سوف يناقش كل شكاوى الوزراء ضد الخديو ، ومن الجدير بالذكر أن قنصلى الدولتين قد قابلا رئيس الوزراء فى هذا اليوم وأخبراه بعمليات التهديد بقتل الأوروبيين الموجودين داخل البلاد التى علما بها من الخديو مما يؤكد أن توفيق قد بيت النية للتخلص من وزارة البارودى باختلاق الأكاذيب ، خاصة أن تلك الوزارة فرضت عليه فى ظروف لم يكن قد أعد عدته لمواجهتها ، فلم يستطع إلا الإذعان لمطالب الحزب الوطنى وأعضاء مجلس شورى النواب . أكد البارودى لقنصلى الدولتين عدم وجود خطرا على الأجانب وأوضح لهما أن مجلس النواب سيسهر على سلامة الجاليات الأجنبية . وفى ١١ مايو أخطر مجلس الوزراء توفيقا — بصفة غير رسمية — بانعقاد مجلس شورى النواب . ولم يتردد الخديو فى أن يعلن لقنصلى الدولتين أن اجتماع مجلس

النواب غير قانونى ، مستنداً فى ذلك إلى المادة التاسعة من لائحة المجلس الأساسية التى تخوله وحده حق دعوة المجلس إلى الانعقاد فى دورة غير عادية .

عرض البارودى الخلاف الذى وقع بين الوزارة وبين الخديو حول التصديق على حكم المحكمة العسكرية على مجلس النواب — الذى اجتمع فى منزل رئيس المجلس يوم ٢ مايو — باعتبارهم نواب الأمة ، وبعد سلسلة من الاجتماعات اتصلوا خلالها بالخديو توفيق ، تم حسم الخلاف يوم ١٤ مايو[٣٢] ووافق الخديو على بقاء الوزارة . وتم تعديل الحكم إلى النفى خارج البلاد والسماح للمتهمين فى المؤامرة بالتوجه إلى أى منطقة خارج البلاد مع عدم حرمانهم من رتبهم ونياشينهم ، وقد وقع الخديو على هذا الحكم بحضور كل من السير إدوارد ماليت والمسيو سنكفكس[٣٣] .

شاعت الأنباء فى غضون الخلاف بين الوزارة والخديو عن اعتزام إنجلترا وفرنسا إرسال أسطولها إلى الإسكندرية وتحققت هذه الأنباء حينما قررت الدولتان على أثر ما بلغها من اشتداد الخلاف بين توفيق والوزارة ودعوة مجلس النواب إلى الاجتماع بدون أمر من الخديو إرسال أسطولها إلى مصر . وقد وصلت السفن الإنجليزية والفرنسية الإسكندرية فى ٢٠ مايو ١٨٨٢ مستهدفة بذلك التخلص من وزارة البارودى .

فى ٢٥ مايو قدم قنصلا الدولتين إلى البارودى إنذاراً فى صورة مذكرة مشتركة من الدولتين يطالبان فيها :

أولا : إبعاد عرابى عن البلاد مؤقتاً مع حفظ رتبه ومرتباته ونياشينه .

ثانياً : رحيل عبد العال حلمى وعلى فهمى فى جهات الأرياف داخل البلاد لايخرجان منها مع حفظ رتبهما ومرتباتهما أيضاً .

ثالثاً : استقالة الوزارة .

اجتمع مجلس الوزراء على أثر المذكرة المشتركة وقرر رفض مطالب الدولتين على اعتبار أن ذلك تدخل فى شئون مصر الداخلية واعتداء على دستور البلاد ، كما استنكر الأهالى وأعضاء مجلس النواب المذكرة وخرجوا فى مظاهرات ساخطة يندون بالدولتين . وقد اجتمع البارودى بعد ذلك وكبار الضباط وأقسموا على أن يكونوا يداً واحدة فى حالة وقوع أى عدوان على البلاد .

وكان من الطبيعى أن يقبل الخديو توفيق مطالب الدولتين — فقد أتاحت له الفرصة لإحراج الوزارة والتخلص منها — خاصة أن تلك الوزارة قد فرضت عليه كما أوضحنا سابقاً ، وبقبول الخديو توفيق المذكرة المشتركة استقالت وزارة البارودى فى ٢٦ مايو ١٨٨٢ .

ويقول سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، إنه أثناء قبول الخديو توفيق المذكرة ، «كان النواب مجتمعين بمنزلى وكانت هناك مجموعة منهم قد أيدت قرار خلع الخديو منهم : أمين بك الشمسى — مراد بك السعودى — أبو عبد الله (ولعله يقصد محمد أفندى عبد الله عضو الشرقية) — محمد جلال — مهنى أبو عمر »[٣٤] .

اضطربت الأحوال الداخلية للبلاد عقب استقالة البارودى ، وقد قابل السير إدوارد ماليت الخديو يوم ٢٤ يونيو وعرض عليه فكرة استدعاء مجلس النواب لأخذ رأيه فيما طلبته الدولتين وإبلاغ ما يستقر عليه رأى المجلس إلى المؤتمر المزمع عقده فى الآستانة وبهذه الطريقة يوجد الائتلاف بين الزعماء والنواب مما قد يؤدى إلى إصلاح الأوضاع على حد قول إدوارد ماليت[٣٥] .

فأصدر توفيق أمراً إلى سلطان باشا رئيس مجلس النواب يكلفه باستدعاء النواب والمديرين ليكونوا متأهبين لانعقاد المجلس ، فتم إبلاغ النواب انتظاراً لصدور أمر الخديو بدعوة المجلس لدورة غير عادية وفقاً للمادة التاسعة من اللائحة التى تخوله الحق فى دعوة المجلس أثناء عطلته . واستمرت اجتماعات أعضاء المجلس فى منزل سلطان باشا حتى يوم ١٠ يونيو ١٨٨٢ ، وفى اليوم التالى وقعت مذبحة الإسكندرية المعروفة .

وفى ١١ يوليو قام الأسطول البريطانى بضرب الإسكندرية والاستيلاء عليها . وبضرب الإسكندرية ووقوع الصدام مع الإنجليز تحددت المواقف نهائياً خاصة موقف أعضاء مجلس النواب — باعتبارهم نواب الأمة — المدافعين عن كيانها ، وهنا ينبغى أن نشير إلى موقف كل فئة من هؤلاء : فيرى بلنت أن موقف الأرستقراطية الزراعية وبعض الشرائح العليا للبرجوازية الزراعية ليس إلا مجرد عناد مستنداً فى ذلك إلى قانون التصفية الذى وضعه الأجانب وبه تم إلغاء « المقابلة » مما أدى إلى ضياع مالا يقل عن ثمانية ملايين من الجنيهات على كبار الملاك ونفى بهذه المناسبة حسن موسى العقاد — من

كبار التجار – إلى النيل الأبيض على أثر تزعمه لاحتجاج هؤلاء الدائنين المصريين . إلا أننا نرى أن تلك الطبقة والتى يأتى على رأسها سلطان باشا قد انضمت فى البداية إلى الحزب الوطنى لما رأته من علو شأنه بعد حادث عابدين المشهور ، فرأت أن تحتمى به من استبداد الخديو خاصة بعد أن فرض عليهم الضرائب العشورية التى أضرت بمصالحهم الزراعية .

غير أن هؤلاء الأعيان الذين كانوا يمثلون المصالح الزراعية الواسعة لم يكن لديهم القدرة على الاستمرار فى تأييد الحركة العرابية فى صدامها مع الإنجليز ، فقد اتضح منذ البداية أن الطبقتان اللتان اتحدتا فى سبتمبر ١٨٨١ كانت مصالحهما متعارضة فالأعيان الذين كانوا يمثلون الإقطاع والبرجوازية لم يكونوا على استعداد لمسايرة الجيش الذى كان يقوم على الفلاحين وكان قادتهم – وكلهم من أصل متواضع – أكثر تطرفاً مما كان يتوقعه الأعيان[٣٦] . ومن ثم فقد انزعج هؤلاء الأعيان من العسكريين الذين يتمتعون بتأييد الفلاحين ، ولما كان عرابى ينحدر من صلب هؤلاء الفلاحين ، فقد أحس بالمظالم التى رزحت تحتها تلك الفئة دهراً من الزمان . كما خطب أحد قادة الثورة (عبد العال حلمى) فى الفلاحين موضحاً لهم أن الأراضى التى يقومون بزراعتها هى ملك لهم ، وكانت لخطب النديم المتكررة التى تدعو إلى مناصرة الفلاحين والمطالبة بالعدل والمساواة أكبر الأثر فى أن يرحل هؤلاء عن معسكر الثورة العرابية ، فقد خشيت تلك الطبقة أن تصبح فى مواجهة الفلاحين – المسلحين أثناء الثورة – لذلك آثر هؤلاء الأعيان الانضمام إلى معسكر الخديو والإنجليز ، بعد أن اتضح لهم أن الثورة العرابية تحمل بعداً اجتماعياً لمصلحة الفلاحين ، وكانت خيانتهم مشروطة على الإبقاء على حقهم فى المشاركة فى السلطة[٣٧] وقد ذكر عبد السلام المويلحى أحد أعضاء مجلس النواب أثناء الثورة العرابية لبلنت سنة ١٨٨٧ « أنه كان صديقاً حميما لسلطان ، وأنه كان من حزبه ، وقد اختلف مع عرابى ، ولكنهم آسفون على انشقاقهم عنه الآن . وقال إنه لم يوافق على سلوك سلطان مدة الحرب ، وأن سلطان خدع بوعد مالت القنصل الإنجليزى – بالإبقاء على مجلس شورى النواب بعد الحرب – وأراد سلطان أن يحصل على وعد كتابى من مالت بذلك ، ولكن الخديو طلب إليه أن يكتفى بالوعد الشفهى ، ولما عرف سلطان هذه الخديعة بعد الحرب

أسف كل الأسف ومات وهو يتحسر ويطلب له أن يغفر له عرابى فعلته وألا يذكره الناس بخيانة الوطن. وكان سبب مشاجرته مع عرابى حسده له لأنه صار وزيراً دونه»[٣٨].

بدأ سلطان باشا حياته فلاحاً بسيطاً فى نفس القرية الواقعة فى مديرية المنيا التى كان له فيها حينئذ منزل عامر فأصبح محبوباً من قبل سكان مديرية المنيا ، حتى جمع فيها كميات شاسعة من الأراضى باستغلال منصبه — حين كان مفتشاً عاماً للوجهين البحرى والقبلى فى عصر اسماعيل — وبالرغم من شدة طموحه وميله إلى التآمر فإنه لم يكن سياسياً بمعنى الكلمة[٣٩] . وأثناء حدوث الخلاف حول الميزانية أرسل توفيق إلى سلطان — الذى كان على علاقة سرية وطيبة معه — يستحثه على استمالة النواب وتركهم لهذا الشغب فأرسل يعتذر بعدم استطاعته — خوفاً من افتضاح أمره — ولوقوعهم تحت تأثير العرابيين . وقد برز دوره بشكل واضح خلال الصدام مع الإنجليز ، وكان محمد عبده يرى أن أكبر المصريين خيانة لوطنهم سلطان باشا ويليه فى الخيانة عمر لطفى باشا — محافظ الإسكندرية خلال الثورة العرابية — ويضيف أن سلطان كان موقد نار الفتنة ، حتى إذا ما اشتعلت نار الحرب بين أهل وطنه بتحريضه وبين الإنجليز نكص على عقبيه ، وكان أكبر مساعد للانجليز على قومه بالرشوة ، مع أنه من أكبر الأغنياء[٤٠] .

لعب سلطان باشا دوراً بارزاً فى مناصرة وإثارة العناصر الخائنة فيذكر محمد عبده أن بعض العناصر التى كانت تقوم بتوزيع المنشورات المضادة للثورة العرابية قد ضبطت واعترفت بأن سلطان باشا والخديو قد أرسلا خطابات إلى شيوخ البدو فى الشرقية وأن سلطان كان يوزع النقود باسم الخديو والسلطان[٤١] .

وظاهر سلطان باشا فى موقفه العدائى ضد العرابيين عدد من أعضاء مجلس النواب منهم عبد السلام بك المويلحى ، التاجر الذى كان عضواً عن القاهرة ، وانضم إلى المنشقين على عرابى[٤٢] . كذلك وضع عدد من أعضاء مجلس شورى النواب أنفسهم فى خدمة قوات الاحتلال بشكل مباشر . من هؤلاء عبد المجيد افندى البيطاش عضو المجلس عن الإسكندرية وقد تردد اسمه كثيراً فى الحملة العدائية التى شنتها الطائف جريدة الثورة العرابية[٤٣] . كذلك كان من أعضاء مجلس شورى النواب الذين ناصروا الخديو والانجليز أحمد افندى عبد الغفار عمدة تلا والسيد الفقى عمدة كمشيش ، ويقول عرابى

فى مذكراته أنهما وسلطان قاما بإغراء عدد من ضباط الجيش المصرى من أجل الانضمام لمعسكر الخيانة وأنهم أوضحوا لهم أن الإنجليز جاءوا بأمر من السلطان لحماية الخديو[٤٤].

أشرنا فيما سبق إلى أعضاء مجلس شورى النواب وهم من أصحاب المصالح الزراعية الواسعة ، ورأينا الظروف التى جعلتهم يرحلون عن معسكر الثورة ، وينضمون إلى معسكر الخديو والاحتلال ، كما أوضحنا أن خيانتهم كانت مشروطة بالإبقاء على الدستور ، حفاظاً على ما نالوا من مكاسب سياسية ، حتى يتمكنوا من تحقيق أغراضهم وحماية مصالحهم ، التى خشوا عليها عندما بدأ بعض العسكريين وأشياعهم يعطون للثورة مضموناً اجتماعياً يتعارض مع تلك المصالح ، مما اعتبروه « تطرفاً » فى اتجاه الثورة . إلا أنه على الجانب الآخر كانت هناك عناصر وطنية من أعضاء المجلس ناصرت الثورة منذ البداية ، واستمرت على ولائها لعهد الثورة ومساندتها حتى النهاية ، وقد أشرنا من قبل إلى أن هناك مجموعة من هؤلاء النواب أثناء الخلاف الذى حدث بين الخديو توفيق ووزارة البارودى — نتيجة قبوله المذكرة المشتركة — قد أيدت قرار خلع الخديو توفيق ، وقد عثرنا فى جريدة الوقائع الرسمية[٤٥] على اسماء من ناصروا الثورة أثناء صدامها مع الإنجليز ، وتم القبض عليهم وصدرت ضدهم أحكام مختلفة . ومن بين هؤلاء النواب أمين بك الشمسى : عضو الشرقية وسر تجار الشرقية ، وأحمد بك أباظة ، وعلى المكاوى نواب الشرقية أيضاً ، وأحمد افندى محمود ، وإبراهيم افندى الوكيل نائبا البحيرة ، ومحمد افندى الشاذلى نائب الغربية ، ومحمد بك جلال ، ومهنى يوسف أبو عمر ، وبدينى الشريعى ، نواب المنيا ، بالإضافة إلى محمد افندى عبد الله عضو الشرقية ، ومراد بك السعودى نائب الجيزة ، وعلى افندى كساب نائب بنى سويف ، وحسن باشا الشريعى — العضو السابق بالمجلس ووزير الأوقاف فى وزارة البارودى .

هؤلاء النواب استمروا على عهدهم فى مناصرة الثورة أثناء صدامها مع الإنجليز وكان ذلك نتيجة لمدى تفهم وإدراك هؤلاء لمبادىء الثورة التى جاءت بها وزارة البارودى فحث هؤلاء النواب الفلاحين على التطوع والالتفاف حول عرابى ، والتبرع للجيش ، وكانوا على صلة مستمرة بقيادة الثورة خلال المعارك ضد الإنجليز فى كفر الدوار والتل الكبير .

وإلى جانب من أعلنوا مواقفهم صراحة أو ضمنا ، تأييداً أو معارضة أثناء هذا الصدام نجد أن هناك فئة أخرى من النواب اتسم موقفها بالسلبية المطلقة ، آثرت الترقب والانتظار إلى أن تتضح الأمور فتعلن عن ميولها .

تقييم للتجـــربة النيابية :

لم يختلف مجلس شورى النواب ١٨٨١ — ١٨٨٢ من ناحية التكوين الاجتماعى والتركيب الطبقى فى شىء عن مجلس شورى النواب الذى كان موجوداً فى عهد اسماعيل فقد تكون هذا المجلس من كبار الملاك والشرائح العليا للبرجوازية والعمد والمشايخ — من ذوى العصبيات فى المدن والأقاليم — أمثال محمد بك الشواربى وحسن باشا الشريعى وأحمد بك أباظة وغيرهم ، كما كان هناك نواب بارزون شاركوا من قبل فى مجلس اسماعيل النيابى من بينهم عبد السلام بك المويلحى ، ومحمود بك العطار ، ومحمد بك الصيرفى ، ومحمد أبو سحلى . فاستفاد هؤلاء من تجربة اسماعيل النيابية ، وتمرسوا بأسلوب العمل النيابى ، وبدت هذه الخبرة واضحة فى الممارسات النيابية التى شهدها مجلس ١٨٨١ — ١٨٨٢ التى جعلت من المجلس « برلماناً » حقيقياً ، فحاول أن ينتزع لنفسه سلطات واسعة وأصبح له حق فى مناقشة الميزانية والتصويت على المواد التى لاتتعلق بالارتباطات الدولية أو الجزية المقررة للباب العالى ، غير أننا لم نر داخل هذا المجلس فئة تمثل الحرفيين أو المثقفين من خريجى المدارس العليا ، وهذا خطأ كبير فى تلك التجربة النيابية ، فلو كان هناك فئة تمثل هؤلاء لأمكن حدوث الالتحام بشكل أقوى أثناء الصدام مع الإنجليز ، خاصة ونحن نعلم أن قطاعاً كبيراً من المصريين كان يتمثل فى هؤلاء الحرفيين والمثقفين— أبناء الفلاحين — كما كان من الممكن أن نجد تعبيراً عن مصالح هذا القطاع الهام من المصريين داخل المجلس .

غير أن مجلس نواب ١٨٨١ — ١٨٨٢ استطاع أن يناقش أموراً على جانب كبير من الأهمية وهذا يرجع إلى الثقة والتفاهم الذى حدث بين هؤلاء النواب وبين وزارة البارودى التى قامت وفقاً لمطالبهم ، كما أن أحد أعضاء هذا المجلس البارزين (حسن باشا الشريعى) انضم لتلك الوزارة ، فلم يكن غريباً أن يتحد الطرفان ويتفقا على القيام ببعض الإصلاحات الداخلية من أجل النهوض بالبلاد والتى كان من الممكن أن تأتى ثمارها لولا التدخل الأجنبى لإجهاض تلك التجربة النيابية .

وبرهنت مناقشات الأعضاء خلال دورة انعقاده العادية (التى استمرت من ٦ فبراير إلى ٢٦ مارس ١٨٨٢) على مدى ما وصل إليه أعضاء المجلس من فكر واع وقدرة فائقة على طرح بعض المشكلات الهامة وإيجاد الحلول لها ، فقد ناقش هؤلاء الأعضاء قضايا التعليم وتنظيم القضاء ، وإقرار قانون انتخابى جديد أكثر ديمقراطية ، وتنظيم التجارة ، ووضع قانون للسخرة ، والاهتمام بمشروعات الرى لتحسين الأراضى الزراعية وزيادة مساحتها . وجاءت مطالب الأعضاء وفقاً لمبادىء وزارة الثورة خدمة للمجتمع المصرى بصفة عامة والفلاحين بصفة خاصة .

كانت هناك أفكار طرحت داخل هذا المجلس ، فعبد السلام بك المويلحى — أحد أعضاء هذا المجلس — ومن تلامذة جمال الدين الأفغانى يتحدث عن ضرورة الاهتمام بالتعليم الابتدائى ، على اعتبار أنه الأساس فى بناء المجتمع ويعرض اقتراحاً للنهوض بمستوى التعليم — يوافق عليه أعضاء المجلس — يقضى بأن يقوم كل عضو من أعضاء المجلس بإقامة مدرسة ابتدائية على نفقته الخاصة على أن تقوم وزارة المعارف بإرسال المعلمين من طلبة الأزهر[٤٦] . كما ناقش الأعضاء موضوعاً هاماً تعرضت له الصحف خلال تلك الفترة وهو اختلال مصلحة المساحة « التأريع »[٤٧] . وكانت مصلحة المساحة قد عهدت إلى مجموعة من الخبراء الانجليز بإعادة مسح الأراضى الزراعية فضاعت مبالغ طائلة دون نتيجة ظاهرة مما أدى إلى اختلال المشروع .

اهتم أعضاء المجلس بدراسة موضوع هام يرجع تاريخه إلى مطلع عصر محمد على ولم يلق اهتماماً من جانب المسئولين ، حيث وقع العبء الأكبر على الفلاحين الذين سيقوا سخرة لمشروعات الحكومة وجفالك كبار الأعيان ، فاقترح أحد أعضاء المجلس (محمد افندى الشاذلى) تنظيم العونة فى الأعمال العامة كحفر الترع وتطهيرها وغير ذلك حتى لايقع الحيف على الأهالى وهم من الفلاحين خاصة فى أراضى الجفالك والأباعد الواسعة وفى أراضى الحكومة ، وقد وافق المجلس على اقتراح أحمد افندى محمود — أحد أعضاء المجلس — الذى يقتضى بوضع قانون لتنظيم العونة ، ومن الجدير بالذكر أن الاثنين ناصرا الثورة العرابية فى صدامها مع الإنجليز . فلم يكن غريباً أن تحمل أفكارهم هذا المفهوم الوطنى والبعد الاجتماعى .

اهتم أعضاء هذا المجلس بمشروعات الرى ، خاصة فيما يتعلق بإصلاح القناطر الخيرية وتوسيع مداخل الرياحات وتطهير الترع وإقامة الجسور وإنشاء قناطر جديدة حتى يمكن السيطرة على المياه عند الحاجة إليها باستخدام الآلات والماكينات الحديثة بدلا من الأفراد على أن أهم تلك المشروعات المتعلقة بتحسين وسائل الرى ذلك الاقتراح الذى تقدم به العضو محمود سليمان بك(٤٨) الخاص بإقامة قناطر بالقرب من أسوان لرفع الماء عند الحاجة ثم يفتح لها من الجانب الغربى ترعة واسعة وعلى مسافة ١٠٠ كيلومتر من مدخل هذه الترعة يمد منها مواسير تخترق البحر ناحية الشرق وتصب هناك فى ترعة أخرى لرفع جانب من مديرية إسنا والناحية الشرقية من قنا إلى جبل الحمرات ، وأوضح فى تقريره أن الترعة الغربية تستمر فى سيرها حتى تصب فى الإبراهيمية مما يؤدى إلى رى مديرية إسنا وقنا وجرجا وأسيوط والمنيا وتزداد بها الإبراهيمية فتكون نافعة للعامة ، ومن خلف المكان المعد للقنطرة أودية واسعة ومنعرجات كبيرة يمكن أن يصرف إليها مايزيد من الماء وتكون بمثابة خزانات للماء ، ولاشك أن هذا التقرير قد حمل بين طياته فكرة مشروع خزان أسوان الذى أقامه الاحتلال الإنجليزى بعد ذلك .

رأى أعضاء المجلس ضرورة وأهمية ربط المناطق ببعضها بشبكة من خطوط السكك الحديدية على أن تصل إلى مديريات إسنا وقنا وجرجا ، ممايؤدى إلى توسيع العمران ، وتحقيق وسائل الاتصال بين المناطق النائية ، وإقامة محاكم قضائية بتلك المناطق للفصل فى الدعاوى . ويضاف إلى ذلك أن أعضاء هذا المجلس ناقشوا تنظيم التجارة — حتى لا يضار الأهالى — كما ساهموا فى وضع قانون انتخابى جديد — أكثر ديمقراطية — وتم استدعاء ناظرى المعارف والأشغال للرد على أسئلة واستفسارات أعضاء المجلس ومناقشة المقترحات التى أبداها الأعضاء والاتفاق على وضع الحلول — وفقاً لأهميتها — كما طالب الأعضاء الحكومة بإرسال صور المعاهدات التى تم إبرامها مع الدول الأجنبية حتى يكونوا على دراية وعلم ببنودها . وقد دلت مناقشات الأعضاء داخل المجلس على مفهوم واضح وإدراك واع بأسلوب الممارسة الدستورية السليمة . فقد برهنت تلك المناقشات على ما كان يشغل بال الأعضاء من قضايا وطنية ومحاولة إصلاح ما طرأ من خلل على الإدارة والحكم خلال الفترة الأخيرة وكان ذلك نابعاً من التعاون الذى حدث

بين النواب ووزارة الثورة ، وفى اعتقادنا أن هذا المجلس كان من الممكن أن يحقق مزيداً من الإصلاح والتقدم للبلاد لو قدر له الاستمرار والتعاون مع وزارة البارودى ولو لم يتدخل الاحتلال الإنجليزى ويقضى على تلك التجربة الديمقراطية التى لو قدر لها الاستمرار لاستطاعت أن تحقق حياة نيابية بمفهومها الديمقراطى السليم الذى يعتمد أساساً على الرأى الحر ولكن شاءت الأقدار أن تتجمع القوى المضادة – الخديو والإنجليز – من أجل إجهاض تلك التجربة .

هوامش الفصل الخامس

(١) محفظة سنية عربي ، دفتر ٣٢ ، ج ١ ، قيد اللوائح والقرارات والمنشورات ، ويحتوى على لائحة تأسيس المجلس ونظامه ، قرار رقم ٥١ ، ٥٥ ، ص ٣٦ ، ص ٤١ .

(٢) جريدة وادى النيل ، وقد أنشئت عام ١٨٦٦ .

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، دار المعارف ١٩٦٥ ، ص ٢٢ .

(٤) خطاب الخديو إسماعيل لنوبار باشا فى أكتوبر ١٨٦٦ منشورا فى كتاب محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، ج ٤ ، طبعة ١٩٤٧ ، ص ٢٠ .

(٥) الوطن ، ١٣ فبراير ١٨٧٩ ، وقد أخطرت بتعطيلها أسبوعان لمطالبتها بالمساواة بين الأجانب والوطنيين بخصوص دفع الضرائب .

(٦) محمد صبرى : تاريخ مصر الحديث ، طبعة ١٩٢٦ دار الكتب ، ص ١٦٦ .

(٧) الوطن ، ١٢ أكتوبر ١٨٧٨ .

(٨) محمد رفعت : تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة ، طبعة ١٩٣٧ ، ص ٢٠٠ .

(٩) الوقائع المصرية : عدد ١٢٢٧ ، ٥ أكتوبر ١٨٨١ .

(١٠) المصدر السابق : عدد ١٢٢٧ ، ٥ أكتوبر ١٨٨١ .

(١١) المصدر السابق : عدد ١٢٤٨ ، ٣٠ أكتوبر ١٨٨١ .

(١٢) الوقائع المصرية ، عدد ١٢٨٤ ، ١٨ ديسمبر ١٨٨١ .

(١٣) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، الطبعة الثالثة ١٩٦٦ ، ص ١٩٥ .

(١٤) المحروسة : ٣٠ ديسمبر ١٨٨١ ، نقلا عن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

(١٥) محمد خليل صبحى : الحياة النيابية فى مصر ، طبعة ١٩٤٧ ، ج ٤ ، ص ١٧٥ .

(١٦) على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ – ١٩١٤ ، طبعة ١٩٧٧ ، ص ٢٤٦ .

(١٧) المرجع السابق ، ص ٢٤٣ – ٢٤٩ .

(١٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ١٦٤ .

(١٩) الوقائع المصرية ، عدد ١٢٩٩ ، ٤ يناير ١٨٨٢ .

(٢٠) صلاح عيسى : الثورة العرابية ، بيروت ١٩٧٢ ، ص ٣٨٠ .

(٢١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

(٢٢) الوقائع المصرية ، عدد ١٣٠٤ ، ١٠ يناير ١٨٨٢ .

(٢٣) Blunt : Secret History of the English Occupation of Egypt, p. 196.

(٢٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى : نفس المرجع ، ص ١٧٤ .

(٢٥) الوقائع المصرية : عدد ١٣٣٣ ، ١٤ فبراير ١٨٨٢ .

(٢٦) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ ، ويستند الرافعى على رغبة البارودى وتطلعه لرئاسة الوزارة إلى حديث دار بينه وبين عرابى ، انظر مضمون الحوار فى مذكرات عرابى ، كشف الستار ، ج ١ ، ص ٢٧١ .

(٢٧) محمد خليل صبحى : نفس المرجع ، ج ٤ ، ص ١٢٩ .

(٢٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٨٢ .

(٢٩) I. Blunt : Op. cit., p. 180.

(٣٠) الوقائع المصرية ، عدد ١٣٣٨ ، ٢٠ فبراير ١٨٨٢ .

(٣١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٨٥ .

(٣٢) الوقائع ، ١٦ مايو ١٨٨٢ .

(٣٣) الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٩٩ .

(٣٤) تقرير سلطان باشا إلى رئيس القومسيون المخصوص فى ٧ أكتوبر ١٨٨٢ ، مذكورا فى : محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٢٢٥ .

(٣٥) محمد خليل صبحى : المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

(٣٦) أحمد عبد الرحيم : المرجع السابق ، ص ١٦٤ .

(٣٧) صلاح عيسى : المرجع السابق ، ص ٤٢٦ .

(٣٨) Blunt : op. cit., p. 415.

(٣٩) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

(٤٠) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الأمام ، طبعة ١٩٠٧ ، ج ١ ، ص ٢٤٢ .

(٤١) المصدر السابق ، ص ٢٠٢ .

(٤٢) صلاح عيسى : المرجع السابق ، ص ٤٢٥ .

(٤٣) المرجع السابق .

(٤٤) مذكرات عرابى ، ج ٢ ، ص ٢٢ .

(٤٥) الوقائع المصرية أعداد ١٥٥٤ ، ١٥٥٥ ، ٢٥ ، ٢٦ ديسمبر ١٨٨٢ .

(٤٦) الوقائع المصرية ، عدد ١٣٥١ ، ٧ مارس ١٨٨٢ .

(٤٧) المصدر السابق ، عدد ١٣٤٣ ، ٢٦ فبراير ١٨٨٢ .

(٤٨) الوقائع المصرية ، عدد ١٣٦١ ، ١٩ مارس ١٨٨٢ .

الفصل السادس

حركة المطالبة بالأرض في الثورة العرابية

د. على بركات
جامعة المنصورة

الحقيقة البارزة فى توزيع الملكية خلال مسيرة التطور من عهد محمد على وحتى الثورة العرابية هى أن الفلاحين — أصحاب الحق فى الأرض — قد تعرضوا لعملية إفقار مستمر أدت فى النهاية لخروج الجزء الأكبر من الأرض الزراعية إلى عناصر معظمها لا ينتمى إلى الريف وقد ساهمت فى هذه العملية مجموعة من العوامل لعل أهمها :

١ — تشريعات الملكية : التى صدرت خلال الفترة ابتداء من عام ١٨٤٦ . وهذه التشريعات ساهمت فى تجريد الفلاحين من بعض أراضيهم وذلك عن طريقين :

(ا) إعطاء الدائنين المرتهنين — ومعظمهم من الأجانب — حقوق تفوق حقوق الفلاح صاحب الأرض المدين ويمكن ملاحظة ذلك بمراجعة تلك التشريعات. فقد كان أول حق أعطته اللائحة الأولى التى صدرت فى عهد محمد على (١٨٤٦) هو حق الرهن . كما نصت اللائحة الثانية (١٨٥٤) على أن تسجيل الأرض المرهونة فى دفتر الصراف يكون باسم الدائن المرتهن[1] . أما اللائحة السعيدية (١٨٥٨) فقد تضمنت أحكاماً تنطق بالمحاباة للدائنين المرتهنين على حساب الفلاحين أصحاب الحق الأصليين على هذه الأرض . فقد استهانت هذه اللائحة بحقوقهم . وواصل القانون المدنى المختلط وأداته المحاكم المختلطة التى أنشئت عام ١٨٧٥ حماية الدائن المرتهن فقرر (بند ٤٨) حرمان المنتفع من الأرض الزراعية إذا لم يدفع الضرائب المقررة عليها بشرط مراعاة حقوق

الدائن المرتهن وقد وصلت المحاباة فى هذا القانون إلى حد الإبقاء على الرهن حتى ولو كان الراهن غير مالك الأرض عند رهنها (بند ١٠٦ ، بند ١٠٧)[٢].

(ب) ضيقت التشريعات التى صدرت خلال هذه الفترة المدة التى يمكن للفلاح خلالها استرداد أرضه التى تركها إذا عاد إليها . فاللائحة الأولى جعلت للفلاح الذى ترك أرضه الحق فى استردادها كلها أو بعضها فى أى وقت يعود إليها . أما اللائحة الثانية فقد حددت لذلك مدة قدرها ١٥ عاماً يسقط بعدها حق الفلاح العائد فى استرداد أرضه التى تركها . واختصرت اللائحة السعيدية هذه المدة إلى خمس سنوات ثم اختصرت هذه المدة إلى ثلاث سنوات بالأمر العالى الصادر فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٦٥ فى أوائل عهد إسماعيل . وكان الفلاحون لا يزالون يتركون أرضهم هرباً من الضرائب والسخرة[٣] .

٢ ـ قيام الملكيات الكبيرة (الأبعاديات والجفالك) :

يمثل قيام الجفالك (ضياع أسرة محمد على) أول عملية واسعة النطاق قامت بها سلطات أسرة محمد على لتجريد الفلاحين من أراضيهم وتحويلهم إلى عمال زراعيين فى هذه الأرض . وبلغت مساحة الأراضى التى استولى عليها محمد على لنفسه ولأفراد أسرته خلال فترة حكمه ٣٣٤،٢٨٦ فداناً فى مديريات الغربية والمنوفية والدقهلية والشرقية والقليوبية والبحيرة والوجه القبلى معظمها من أراضى الفلاحين والباقى من أراضى الرزق والوسية . وقد شهد عصرى عباس وسعيد إضافات لهذه الأراضى[٤] .

وتذكر ريفلين أن أسباب توسع محمد على فى الاستيلاء على هذه الأراضى بعد عام ١٨٤٠ هو استقرار أسرته فى حكم مصر بعد تسوية المسألة المصرية فى عام ١٨٤١/٤٠ [٥] .

وتذكر الوثائق سبباً لا يخلو من الطرافة استولى بمقتضاه عباس باشا الأول على أراضى واحدة من قرى الدقهلية هى قرية قولنجيل ذلك أن عباس باشا أثناء زيارته لمديرية الدقهلية عام ١٨٥١ أعجبته أراضى هذه القرية فقرر ضمها إلى جفالكه[٦] .

وواصل الخديوى إسماعيل سياسة أسلافه فى الاستيلاء على الأرض حتى زادت الأراضى التى امتلكها هو وأسرته عن المليون فدان . ومن ناحية أخرى فإن عملية منح الأبعاديات كانت مصحوبة باغتيال لأراضى الفلاحين . والأصل فى هذه الأرض أنها منحت بهدف استصلاحها إلا أن ما حدث أن بعض أصحاب الأبعاديات حصلوا على أبعادياتهم هذه من الأراضى المزروعة بالفعل من أراضى الفلاحين(٧) .

ويصف أحمد عرابى فى مذكراته كيف أن الأراضى التى منحت لكبار الضباط فى عهد إسماعيل من زيادات المساحة بمديريتى الغربية والمنوفية قد انتزعت مع أجود الأراضى المملوكة للفلاحين(٨) .

وحتى أولئك الذين كانت الأراضى الممنوحة لهم من الأبعادية فعلا ما لبثوا أن استبدلوا بها أراضى من المعمور فى عهد سعيد الذى أصدر بذلك أمرين الأول فى عام ١٨٥٤ والآخر فى عام ١٨٥٥ . أجاز فيهما لأصحاب الأبعاديات قليلة الإنتاج أن يستبدلوا بها أراضى من المعمور التى تركها الفلاحون(٩) .

وعلى ذلك فقد ارتفعت الأراضى العشورية ومعظمها مملوكة لكبار الملاك من ٦٥٥,٩٩٩ فداناً فى عام ١٨٥٤ عندما فرض عليها سعيد ضريبة العشر إلى ١,٦١٤,٥٤٣ فداناً فى يناير عام ١٨٧٤(١٠) .

٣ – نظام العهد ووضع اليد على أراضى الفلاحين الخراجية :

نتج عن الضرائب المتزايدة والتجنيد فى عهد محمد على هرب كثير من الفلاحين من الأرض وبذلك عجزت بعض القرى عن دفع الضرائب المقررة عليها كلياً أو جزئياً . وفى مواجهة هذا العجز استحدث محمد على نظاماً جديداً لجباية الضرائب يقوم على توزيع القرى على كبار موظفيه لدفع ضرائبها على أن يتولوا جمعها من الفلاحين . وهو النظام الذى عرف بنظام العهد . فى ٢٣ مارس عام ١٨٤٠ أصدر محمد على أمراً يقضى بإلزام كبار موظفيه وضباطه الذين اغتنوا خلال عملهم فى خدمته بأن يأخذوا البلاد التى عجزت عن دفع ضرائبها (أعسرت) عهداً . وعلى هذا فالعهدة كانت امتيازاً يمنح لشخص ما ويتعهد فيه بدفع

الضرائب الجارية والمتأخرة على القرى المعسرة نظير جزء من أرض القرية يعطى للمتعهد يزرعها لحسابه على أن يعمل فيها الفلاحون كعمال يومية أو نظير جزء من المحصول[١١] وكان صاحب العهدة مطالباً بزراعة كل أراضى القرية التى عجز الفلاحون عن زراعتها على أن تترك للفلاحين أطيانهم تدريجياً عندما يصبح فى إمكانهم زراعتها حتى عم التحسن جميع النواحى أعيدت للفلاحين أطيانهم[١٢] فالقاعدة إذا فى نظام العهد هى عودة هذه الأراضى إلى أصحابها عندما يصبح فى إمكانهم دفع ضرائبها . وتشير المصادر إلى أنه فى عام ١٨٤٤ كانت مساحة قدرها ١,٢٠٥,٥٩٩ فداناً من الأراضى قد تحولت إلى عهد لمحمد على وأفراد أسرته وكبار قواده وموظفيه فهل حقيقة أعيدت هذه الأرض لأصحابها طبقاً للقاعدة التى أشرنا إليها ؟

يؤكد أرتين أن حقوق الملكية الكاملة قد أعطيت على بعض المساحات لأصحاب العهد التى ألغيت فى عهد عباس وإن كان أرتين لم يوضح الأساس الذى تحولت بمقتضاه هذه العهد إلى ملكية خاصة خلال تلك الفترة . ولكننا نستطيع أن نلقى بعض الضوء على ظروف تحول أراضى العهد إلى ملكية خاصة للمتعهدين فى الفترة التالية . فاللائحة السعيدية قد أعطت حقوقاً ثابتة لواضعى اليد على الأراضى التى مر عليها أكثر من خمس سنوات فى حوزتهم وهذا يعنى انتقال أراضى العهدة التى كانت لا تزال قائمة إلى المتعهدين باعتبارهم واضعى اليد عليها . وهى حقيقة يؤكدها قرار مجلس شورى النواب الصادر عام ١٨٦٦ والخاص بإلغاء العهد والذى جاء فيه « وحيث أن المتعهدين استملكوا الأطيان الواضعين يدهم عليها بموجب اللائحة « اللايحة السعيدية »[١٣] وهذه الحقيقة تؤكدها الأحكام القضائية التى صدرت فى الفترة التالية بخصوص الأراضى المتنازع عليها فى مناطق العهد وبين أصحاب العهد حيث طالب الفلاحون باستردادها — كما سنرى — فنى حكم صادر من مجلس قضائى أسيوط خلال عهد إسماعيل « بصرف النظر عن دعوى المدعين (بعض أهالى نزلة الفلاحين) للمناسبة التى ذكرت وما يقتضيه البند الخامس من لايحة الأطيان من أن الأطيان التى يكون مضى عليها خمس سنوات من وضع اليد فلا يسمع فيها دعوى ولا قول ثم ومجلس استئناف قبلى قد صدق على موافقة هذا الحكم فى المضبطة الصادرة منه »[١٤] .

وفى نفس الوقت تشير سجلات المكلفات بدار المحفوظات إلى أن الجزء الأكبر من أراضى العهد قد تحول إلى ملكية خاصة للمتعهدين فعلى سبيل المثال قرية نزلة الفلاحين بالمنيا التى أشرنا إليها كانت سنة ١٢٦٤ (١٨٤٧) عهدة لكامل باشا (١٢٦٤/١٨٤٧) زوج ابنة محمد على وكانت أراضى العهدة فى ذلك الوقت ٢٣٥ فدانا من مجموع أراضى القرية البالغ ٥٠٠ فدان أما بقية الأرض فكانت فى حيازة عبد الشهيد توما والمدعو محمد عبد الله[١٥] . ثم تحولت فى العام التالى إلى عهدة يوسف عبد الشهيد ، ومع نهاية عصر سعيد (١٨٦١) أصبحت كل أراضى القرية ملكية خاصة لعائلة عبد الشهيد توما هذا[١٦] .

أما قرية العرابة المدفونة (جرجا) التى تحولت إلى عهدة لسليم باشا السلحدار كغيرها من بعض قرى الصعيد فقد بلغت أراضى العهدة بها عام ١٨٥٢ مساحة ٨٧٥ فدانا من مجموع زمام الناحية البالغ مساحته ٢٥٩٣ فدانا . وفى عام ١٨٦٨ كانت أسرة سليم باشا السلحدار تملك ٨٤٨ فدانا من أراضى هذه القرية[١٧] .

وعلى ذلك فعندما الغى نظام العهد فى عهد اسماعيل كان الجزء الأكبر من الأراضى الخراجية قد أصبح ملكية خاصة للمتعهدين وأسرهم عن طريق وضع اليد وبمقتضى المـــادة الخامسة من اللائحة السعيدية .

٤ — زيادة الضرائب وأثرها على أراضى الفلاحين وصغار الحائزين خلال الفترة من نهاية حكم محمد على وحتى عصر إسماعيل زادت الضرائب زيادة كبيرة حتى بلغ ما يحصل على الفدان الواحد أكثر من ستة جنيهات[١٨] كما ارتفع دخل الدولة من الضرائب خلال خمسة أعوام من عام ١٨٦١ إلى عام ١٨٦٥ من ٢,١٥٤,٠٠٠ جنيهاً إلى ١٠,٥٤٢,٤٦٨ جنيهاً . وقد افتخر إسماعيل صديق ناظر مالية الخديوى إسماعيل « المعروف » أنه جمع فى بعض السنوات ١٥ مليوناً من الجنيهات من الضرائب[١٩] .

وإلى جانب تزايد الضرائب بهذه الصورة عرفت مصر التمييز الضريبى خلال هذه الفترة فمنذ قيام الجفالك والأبعاديات أعفيت هذه الأراضى من الضرائب وعندما أخضعها سعيد للضرائب فرض عليها ضريبة رمزية قدرت بعشر المحصول

ومن ثم عرفت هذه الأرض باسم الأراضي العشورية . وفى عهد سعيد كانت الضريبة العشورية على الفدان الواحد تتراوح ما بين ٨ قروش و ٢٦ قرشاً بينما كانت الضريبة الخراجية تتراوح بين ٢٥ و ١٠٠ قرش[٢٠] . وإلى جانب التمييز فى الضرائب بين الأراضى العشورية والخراجية فإن توزيع الضرائب لم يكن عادلا ويرجع ذلك لسببين :

السبب الأول : أن لجان تعديل الضرائب التى شكلت لهذا الغرض عام ١٨٦٨ من عمد ومشايخ القرى راعت جانب كبار الملاك عند تقدير الضريبة على أراضيهم وبالتالى فرضت عليها ضرائب خفيفة بينما هى فى الحقيقة كانت من أجود الأراضى[٢١].

السبب الثانى : أن التغييرات الهائلة التى حدثت فى توزيع الملكية لم تواكبها تغييرات مماثلة فى توزيع الضرائب . فالضرائب وضعت على أساس مساحة عام ١٨١٣ وعلى الرغم من أن هناك أراضى أكلها النيل وأخرى أخذتها المشروعات العامة مثل الترع والجسور والسكك الحديدية فإن ضرائبها لم تسقط عن الذين كانت فى حيازتهم . ويشير دوفرين فى تقريره الذى وضعه عام ١٨٨٣ أن رجلا ظل يدفع ضرائب ١٧ فدانا أخذت لمشروع السكة الحديد لمدة ١٢ عاماً[٢٢] .

وقد نتج عن زيادة الضرائب وعجز الفلاحين عن دفعها ظاهرتان :

الأولى هى ظاهرة ترك الأرض : بسبب الضرائب المتزايدة والوسائل البشعة فى تحصيلها إلى جانب السخرة (العمل فى المشروعات العامة) . فى هرب الفلاحين من أراضيهم وهى ظاهرة بدأت فى عهد محمد على واستمرت فى الفترة التالية . وخلال عهد سعيد صدرت ثلاثة أوامر عالية فى سنتى ١٨٥٤ و ١٨٥٥ سمحت للفلاحين بترك أراضيهم إذا كانوا غير قادرين على أداء ضرائبها وبناء على ذلك ترك الفلاحون مساحات من الأرض يقدرها جرجس حنين بمساحة ٦٦٨٦٦ فداناً فى مديريتى الشرقية والدقهلية وحدهما وهى الأطيان التى عرفت فى ذلك الوقت باسم « متروك » بينما عرفت الأطيان التى بقيت لدى الأهالى باسم « مرغوب »[٢٣] وفى عام ١٨٥٨ صدر أمر عال حدد مصير أراضى المتروك فأوضح أن جزءاً منها أعطى لموظفى الحكومة حسب لائحة المعاشات والبعض الآخر أعطى كإنعامات

والجزء الثالث استبدل بأبعاديات قليلة الإنتاج . كما نص هذا الأمر على بيع الأراضى التى ستؤول للحكومة مستقبلا بمقتضى القرارات المشار إليها إلى الذوات (الطبقة العليا ومعظمهم من الأتراك) أو للأوروبيين أو للأهالى . وقد تحولت جميع هذه الأراضى إلى أراضى عشورية(٢٤).

أما الظاهرة الأخرى فهى ديون الفلاحين : ولم تكن هذه الظاهرة تمثل مشكلة قبل عصر إسماعيل مع ظهور اقتصاد السوق وسيادة التعامل النقدى وهى التحولات التى أصبحت واضحة مع نهاية عصر سعيد . أمكن للفلاح أن يقترض على الأقل لمواجهة السنوات العجاف ليشترى القوت الضرورى . وأمام المطالب والضرائب المتزايدة وخاصة خلال عهد إسماعيل لم يكن أمام الفلاحين الذين ظلوا متمسكين بأراضيهم سوى الاستدانة التى أصبحت ممكنة بضمان الأرض . وفى تلك الفترة جد عاملان ساعدا الفلاحين على الاستدانة :

١ — وجود الأجانب وتغلغلهم فى الريف مزودين بالامتيازات الأجنبية وسلطة المحاكم المختلطة ومن ثم راحوا يعربدون فى الريف المصرى فى حماية هذه الامتيازات وشاركوا فى كل النشاطات الاقتصادية بها فى ذلك بيع مياه الرى للفلاحين عن طريق امتلاكهم لوابورات المياه(٢٥) .

٢ — ما أدخله التشريع المختلط من تغيير على نظام الرهن بإدخال نظام « بيع الوفاء » وهو نوع من الرهن يسمح فيه للمدين بالاحتفاظ بأرضه طوال مدة الدين ويكون للدائن حق الاستيلاء على الأرض موضوع الرهن إذا عجز المدين عن الدفع وكان نظام الرهن القديم وهو الرهن الحيازى أو الغاروقة يقوم على استيلاء الدائن على أرض المدين طوال مدة الرهن ولم يكن الفلاح يقدم على هذا النوع من الرهن لأنه كان يرى فيه وسيلة لتجريده من أرضه منذ اللحظة الأولى لحصوله على الدين . وعلى ذلك فقد رحب الفلاحون بالنوع الجديد من الرهن الذى يمكنهم من الاحتفاظ بأراضيهم على أمل سداد الدين لكنه أدى فى النهاية إلى خروج الجزء الأكبر من أراضيهم إلى أيدى الأجانب(٢٦) .

ومع بداية حكم إسماعيل كانت ديون الفلاحين تمثل مشكلة حادة فالازدهار

الذى بدأ مع عام ١٨٦٠ بارتفاع أسعار القطن بسبب الحرب الأهلية الأمريكية أغرى كثيراً من الفلاحين بالتوسع فى زراعة القطن على أساس القروض التى حصلوا عليها بصفة أساسية من التجار اليونانيين وغيرهم ولقد أدى الانخفاض المفاجئ فى أسعار القطن عقب انتهاء الحرب إلى إفلاس عدد كبير من الفلاحين وانتقال أراضيهم للدائنين والمرابين ومعظمهم من الأجانب[٢٧] وفى عام ١٨٦٥ كانت ديون الفلاحين قد أصبحت مشكلة تستدعى تدخل الحكومة وإلا فإن مساحات واسعة من الأرض سوف تنتزع من الفلاحين لحساب المرابين الأجانب . وعلى ذلك فقد أصدرت حكومة إسماعيل أمراً فى عام ١٨٦٥ تحملت بمقتضاه الدولة ديون الفلاحين وأصبحت أراضيهم البالغ مساحتها ٤٠٠ ألف فدان مرهونة للدولة وبلغت الأموال التى خصصتها الحكومة لهذه العملية ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه .

وعلى الرغم من تدخل الحكومة فقد استمرت ديون الفلاحين وما ترتب عليها من رهونات تمثل مشكلة حادة . فخلال الفترة من عام ١٨٧٦ إلى عام ١٨٨٢ ارتفعت الديون المسجلة بسجلات المحاكم المختلطة من ٥٠٠ ألف جنيه إلى سبعة ملايين منها خمسة ملايين على الفلاحين ، وبلغت السلفيات فى ٣٠ يونيو عام ١٨٨٢ مبلغ ٥,٨٢١,٩١٢ جنيهاً رهن مقابلها ٤٠٠ ألف فدان[٢٨] وقد أدت هذه العوامل إلى فقد الفلاحين لجزء من أراضيهم لحساب المرابين الأجانب والأقباط وبعض عناصر المدن . وعلى ذلك فقد أصبح الفلاحون فى حالة من الضيق يصعب احتمالها . وقد أفاضت المصادر فى وصف هذه الحالة التى تردى فيها الفلاحون فى السنوات الأخيرة من حكم إسماعيل فيقول بلنت[٢٩] « وكان الفلاحون فى ذلك الوقت فى أشد حالات الضنك وكان هذا هو العام الأول من الثلاث أعوام الأخيرة المروعة من حكم إسماعيل . وكان إسماعيل صديق المفتش المشهور لايزال فى أوج سلطته وحملة القراطيس — السندات — الأجانب يجأرون مطالبين بدفع الأقساط والمجاعة على أبواب الفلاحين وكان من الأمور النادرة فى تلك الأيام أن يرى الإنسان شخصاً فى الحقول وعلى رأسه عمامة أو على ظهره أكثر من قميص وغصت مدن الأرياف فى أيام الأسواق بالنساء اللاتى أتين لبيع ملابسهن وحليهن للمرابين الأروام لأن جامعى الضرائب كانوا فى قراهن والكرباج مشهر فى أيديهم » . ومما زاد

الأوضاع سوءاً أن النيل فى خريف عام ١٨٧٧ انخفض عن منسوبه المعتاد وترتب على ذلك عجز فى محصول عام ١٨٧٨ . ولم يقف الخطب عند هذا الحد بل أن الطاعون البقرى تفشى بدرجة مروعة فى الماشية هذا بالإضافة إلى هبوط أسعار القطن هبوطاً كبيراً . وكان من نتيجة ذلك كله أن ضربت المجاعة أطنابها فى الوجه القبلى بشكل لم يعرف له مثيل منذ أجيال عديدة . وحينذاك خرجت النساء بأطفالهن هائمات على وجوههن متنقلات بين قرية وأخرى فى طلب لقمة العيش حتى اضطررن فى كثير من الأحيان التزود بما كنا يجدنه من فضلات فى الطرق وحثالتها[٣٠] وكان الآلاف الذين ماتوا جوعاً بسبب قلة الغذاء فى الوجه القبلى نادراً ما تدفق جثثهم وقد قرر أحد شهود العيان الذى كان ضمن اللجنة التى سارت فى النيل جنوباً فى شهر فبراير عام ١٨٧٩ تحمل المؤن إلى المناطق التى أصابتها المجاعة أن عدد الأفراد الذين ماتوا بسبب المجاعة لا يقل عن عشرة آلاف بالإضافة إلى الذين ماتوا بسبب أمراض نقص الطعام وكان ذلك نتيجة مباشرة للفقر الناجم عن الضرائب الباهظة[٣١] .

وفى هذه الظروف انبعثت حركة هادئة للمطالبة بالأرض تركزت فى البداية فى المناطق التى شهدت نظام العهد والمناطق التى تحولت إلى جفالك ثم ما لبثت أن امتدت إلى المناطق التى انتزعها المرابون الأجانب والأقباط . وقد كانت هذه الحركة فى بدايتها هادئة لكنها ما لبثت أن تحولت إلى حركة عنيفة مع تطور أحداث الثورة مستهدفة بعض أراضى كبار الملاك .

والحقيقة أن هذه الحركة قد ساعد على ظهورها عدد من العوامل إلى جانب التناقض الحاد فى توزيع الملكية الزراعية بالطريقة التى انتهت إليها التطورات التى أشرنا إليها من هذه العوامل .

١ — ارتفاع أسعار الأراضى الزراعية بعد استقرار حق الملكية والتوسع فى إنتاج المحاصيل النقدية وخاصة القطن الذى ارتفعت أسعاره ارتفاعا كبيراً كما ارتفع إنتاجه من ٢٢٤,٠٠٠ قنطار فى سنوات ١٨٣٠/١٨٣٥ إلى ٢,٥٤٠,٠٠٠ قنطار فى سنوات ١٨٧٢/١٨٧٨[٣٢] مما أدى إلى زيادة الطلب على الأرض باعتبارها سلعة منتجة للغلات النقدية .

٢ — ارتفاع الوعى الطبقى لدى جماهير الشعب المصرى بما فى ذلك الفلاحين من خلال المقالات التى كانت تنشرها الصحف التى ظهرت خلال تلك الفترة وخاصة مقالات عبد الله نديم التى تركزت على سوء أوضاع الفلاحين ، فقد كتب النديم عام ١٨٨٢ سلسلة من المقالات فى جريدة الطائف ذكر فى إحداها أن إحدى السيدات قد جلدت بالكرباج حتى الموت لأنها رفضت أن تدل على المكان الذى كان زوجها يضع فيه نقوده وكان مديناً للحكومة بمبلغ ٤٥ قرشاً[٣٣] .

٣ — أن خطباء الثورة ومنهم عرابى وعبد الله نديم كانوا يخاطبون الجماهير باستمرار ويحاولون ضمهم إلى صفوف الثورة وكانت قضية الأرض مثارة خلال تلك الخطب فيذكر كرومر أن أحد الضباط خاطب الفلاحين فى نواحى الزقازيق بقوله إن الأرض التى يمتلكها الأثرياء من حقكم أنتم[٣٤] .

وهى دعوات ترددت فى أكثر من موقع من قبل بعض الأعيان خلال المرحلة الأخيرة من الثورة التى شهدت العدوان الإنجليزى ابتداء من ضرب الإسكندرية فتشير وثائق الثورة العرابية إلى أن عثمان حسن عمدة أبو حسيبة بمديرية المنيا كان يخاطب الفلاحين خلال تلك الفترة بقوله : « .... وقريباً سيتم النصر وإبلاغ المقصود من نحو راحة الرعية وارتداد أطيان الجفالك على بلادها الأصلية . . كما أن الأطيان التى اشتراها طلعت باشا وسلطان باشا من الدايرة السنية تبقى للأهالى ويضيع ثمنها على أربابها[٣٥] .

وأما أحمد أبو طالب عمدة برطباط بالمنيا فإنه كان يؤكد أن أحمد عرابى سوف ينتصر « ... ويجرى رفع معظم الأموال وإعادة أطيان الجفالك للبلاد بدون ثمن أى أن أهالى كل بلد يتسلموا زمام أطيانها وتكون الحكومة منحصرة فى الفلاحين الذين هم عمد البلاد وقطع النظر عن وجود أبناء الترك وغيرهم »[٣٦].

٤ — إن أحمد عرابى قائد الثورة بطبيعة نشأته الاجتماعية كان يدرك أبعاد قضية الأرض وما وقع فيها من غبن على الفلاحين أصحاب الأرض الحقيقيين فعرابى يسجل فى مذكراته انطباعاته على منح الأرض لكبار الضباط فى عهد إسماعيل وما وقع فيها من ظلم فيقول : « خرجت الأوامر من المعية الخديوية

إلى المديريتين المذكورتين — المنوفية والغربية — بتسليم الأراضي المذكورة إلى أصحاب الرتب المختلفة ولكن عند الشروع فى تسلم تلك الأطيان ظهر الظلم وتجسم بأكمل معانيه فقد كان يتوجه كل واحد من المندوبين من طرف المنعم عليهم بأمر من المديرية إلى بلد يختارها من أجود البلاد تربة ويطلب تحديد المقدار المعين قطعة واحدة فى أخصب حوض من الأرض المملوكة لأربابها فيجاب إلى طلبه ثم يحال المالكون الضعفاء على الحيضان الأخرى التى توجد بها زيادة فى المساحة وقد لا توجد حيث يخصص مقدار الأرض المأخوذة منهم على جميع الأفدنة الموجودة فى البلد فيخص الفدان الواحد قيراطين أو ثلاثة أو أربعة فتؤخذ من الكل وتجمع فى جهة وتعطى لأولئك المساكين بدلا من أراضيهم التى كانوا يمتلكونها وقد تكون هذه الأرض من أردأ أنواع الأراضى »[٣٧] .

٥ — مشاركة أعيان الريف فى الهيئات والمجالس النيابية التى أقامها الخديوى إسماعيل ابتداء من عام ١٨٦٦ والتى كانت أقرب إلى مجالس الأعيان حيث كان معظم أعضائها من عمد القرى . وما أثير داخل المجالس من قضايا تتصل بالأرض والمشكلة الزراعية مثل إلغاء نظام العهد (٢٤ ديسمبر ١٨٦٦) ومعارضة إلغاء قانون المقابلة (٤ أغسطس ١٨٧٦) وغير ذلك من القضايا التى تتصل بالريف المصرى[٣٨] .

ثم ترددهم بين العاصمة وما يدور فيها من تيارات وبين قراهم كل هذا ربط الفلاحين بالقضية الوطنية وجعلهم يدركون العلاقة بين هذه القضية وبين مشكلاتهم اليومية وهذا يفسر حركة التوكيلات التى استهدفت فى الفترة التالية توكيل عرابى للدفاع عن البلاد[٣٩] .

٦ — وأخيراً ضعف السلطة وترديها فى أواخر عصر إسماعيل وخضوعها تدريجياً للتدخل الأجنبى والتفاف العناصر المطالبة بالإصلاح حول مجلس شورى النواب ثم مجموعة الضباط والعناصر الثائرة فى الجيش .

كل هذه العوامل جعلت هذه الحركة تصبح ملموسة فى نهاية عهد إسماعيل وبداية حكم توفيق ثم تطورت الأحداث بالطريقة التى انتهت بضرب الاسكندرية

وانحياز الخديوى وكبار الملاك إلى الإنجليز . وعلى ذلك بلغت هذه الحركة أعنف مراحلها حيث هاجمت عناصر من الفلاحين أراضى كبار الملاك فى بعض المناطق وظلت هذه العناصر تقاوم إلى ما بعد تصفية الثورة . ويمكن أن نميز فى هذه الحركة بين مرحلتين الأولى : هى مرحلة المطالبة بالأرض بالوسائل المشروعة . واتخذت شكل العرائض والوسائل القانونية لاسترداد بعض أراضى الجفالك والعهد .

المرحلة الثانية : محاولة استرداد الأرض عن طريق التصدى لكبار الملاك خلال الثورة العرابية وقاد هذه الحركات صغار الأعيان من عمد ومشايخ القرى . وتتوافق هذه المرحلة مع بدء العدوان الإنجليزى وتستمر إلى ما بعد تصفية الثورة .

وقد تركزت حركة المطالبة بالأرض عموماً فى ثلاثة قطاعات :

١ ــ أراضى العهد حيث آلت ملكية قرى بأكلها إلى المتعهدين وأسرهم .

٢ ــ أراضى الجفالك التى استولى عليها محمد على وأسرته .

٣ ــ الأراضى التى استولى عليها الأجانب والمرابون فى ظروف الديون والرهونات .

وسوف أعرض لهاتين المرحلتين ــ معتمداً أساساً ــ على وثائق الثورة العرابية الموجودة بدار الوثائق وأوراق الداخلية الموجودة بدار المحفوظات .

حركة المطالبة بالأرض بالوسائل المشروعة :

وقد بدأت هذه الحركة منذ فترة سابقة ترجع إلى عهد عباس فى شكل عرائض وشكاوى كانت تقدم إلى السلطة لاسترداد بعض الأراضى أو فى محاولة لوقف التعديات على أراضى الفلاحين من قبل كبار الملاك . وتحفل سجلات المعية بالعديد من العرائض وبالقضايا من هذا النوع ولعل أقدم الطلبات فى هذا المجال تلك العريضة التى تقدم بها مشايخ ناحيتى طهنا وجبل الطير بالمنيا عام ١٨٥١ ضد سامى باشا الذى عمل معاوناً لمحمد على وجاء بها أن سامى باشا ــ قد أخذ أبعاديته التى منحت له عام ١٨٣٦ من أراضى معمور الناحيتين . وببحث هذه الشكوى بواسطة المعية اتضح أن محمد على أصدر أمراً فى ١٨ شعبان سنة ١٢٥٢ هـ إلى مدير مديرية نصف ثانى وسطى (المنيا) بالتنبيه على سامى باشا بزراعة ١٠٠ فدان

قصب سكر من أبعاديته بالمنيا فما كان من سامى باشا إلا أنه استخدم هذا الأمر فى الحصول على مساحة جديدة من معمور (الأراضى المزروعة) الناحيتين المذكورتين علاوة على أبعاديته وظل يزرعها حتى عام ١٨٥١ بينما كان الفلاحون يدفعون ضرائبها . وتشير شكوى أخرى مقدمة من مشايخ ناحيتى دروة وأبوالحسن (دقهلية) إلى مجلس الأحكام ١٢٦٧ هـ (١٨٥١) إلى أن صبحى بك أدخل فى أبعاديته عند تحديدها ١٣٩ فداناً من معمور الناحيتين وترك بدلا منها ١١٣ فداناً من الأبعادية ظلت لا تزرع حتى تاريخ تقديم الشكوى . وفى نفس الوقت قدم عويضة ناصر عمدة ناحية الإنشاصية شكوى مماثلة لمديرية الدقهلية جاء بها أن صبحى بك المذكور أدخل فى أبعاديته ١٠٢ فدان من معمور الناحية المذكورة من بينها ٥٠ فداناً ظل الفلاحون يدفعون ضرائبها منذ عام ١٢٥٢ هـ (١٨٣٦) تاريخ منحه هذه الأبعادية . وببحث الشكوى الأولى اتضح أن المذكور عند تحديد الأبعادية أخذ ضمنها ٨٨ فداناً من معمور ناحيتى أبو الحسن ودروة وترك بدلها مساحة مساوية من الأبعادية وحرر بذلك حجتين فى عام ١٨٣٦ بختم مشايخ الناحيتين مستغلا جهلهم بالقراءة والكتابة .

وعند مسح أبعادية المذكور بناء على الشكوى الثانية وجد بها زيادة قدرها ١١٧ فداناً مأخوذة من أراضى المعمور بناحيه الإنشاصية . وفى تحقيق ثالث عمل بمعرفة الماليه عام ١٨٥١ عن أبعادية المدعو مختار بك وجد بها مساحة كبيرة من المعمور أيضاً(٤٠) .

غير أن الحركة التى نحن بصدد دراستها تختلف عن تلك الحالات التى أشرت إليها فهذه الحركة تأخذ شكل المطالبة الجماعية من أهالى بعض القرى التى تحولت إلى عهد أوجفالك لاسترداد أراضيهم كما تأخذ شكل الإصرار العنيد والمستمر على استرداد هذه الأرض فهناك عرائض وقضايا ودعاوى قانونية تستمر لأكثر من خمسة عشر عاماً متصلة ثم أن هذه المطالبة تأخذ شكلا عنيفا فى بعض مراحلها وتهدد بنشوب صراع بين الملاك والمطالبين بالأرض كما حدث فى قرية نزلة الفلاحين (بالمنيا) التى سنتناولها كواحدة من القرى التى شهدت هذه الحركة المطالبة بالأرض . فهذه القرية تحولت إلى عهدة وأعطيت إلى كامل باشا ابن أخت محمد على ، كما سبق أن

أشرت – ثم آلت عهدتها إلى يوسف عبد الشهيد شيخ القرية ابتداء من عام ١٢٦٥ (١٨٤٩)[٤١] .

وخلال التطورات التى أشرنا إليها انتهت ملكية كل أراضى القرية إلى عائلة عبد الشهيد – بينما أصبح كل أهالى القرية لا يملكون شيئاً ومن ثم تركزت مطالب الفلاحين فى الفترة التالية فى محاولة استرداد أراضى القرية من أسرة عبد الشهيد المتعهد السابق لهذه القرية واتخذت فى البداية شكل عرائض ثم ما لبثت أن أحيلت إلى القضاء . وظلت هذه القضية تشغل دوائر الداخلية والمجالس القضائية خمسة عشر عاماً وكان آخر أحداثها ضبط بعض العناصر المطالبة بالأرض بدعوى محاولة إغراق زراعة عائلة عبد الشهيد عن طريق قطع جسر القرية خلال فيضان عام ١٨٨١ وسوف نترك الوثائق تروى تطور أحداث هذه القرية .

فنى ١٥ ربيع الثانى عام ١٢٩٨ (١٨٨١) أحالت نظارة الداخلية شكوى مقدمة من مشايخ وأهالى نزلة الفلاحين إلى مديرية المنيا وقد أوضح أهالى القرية فى هذه الشكوى أن يوسف عبد الشهيد استولى على زمام بلدهم البالغ ٥٠٠ فدان « بالقوة الجبرية » ورغم تكرار شكواهم للجهات المختلفة فانهم لم يحصلوا على أرضهم . وفى ردها على هذه الشكوى أفادت مديرية المنيا بأن أهالى نزلة الفلاحين سبق أن تقدموا بشكوى إلى تفتيش عموم الأقاليم وإلى مجلس الأحكام . وأفادت أيضا إلى أن الأطيان معطاة للمدعى عليه بطريق الرجعة (الاجبار) بمدة الحكام السالفين . . لغاية سنة ٦٤ (١٨٤٨) لمناسبة ضعف النزلة المذكورة وعدم اقتدارهم[٤٢] .

وصرف عليها مبالغ وعمر النزلة بعد تخريبها .. وبتقديم القضية لمجلس أسيوط قد حكم منه بصرف النظر عن دعوى المدعين للمناسبات التى ذكرت وما يتضمنه البند الخامس من لائحة الأطيان من أن الأطيان التى يكون مضى عليها خمس سنوات مع وضع اليد فلا يسمع فيها دعوى ولا قول « وإن مجلس استئناف قبلى قد صدق على هذا الحكم فى ٧ رجب سنة ١٢٨١ (١٨٦٤) وأخطر أهالى القرية عن طريق ناظر قسم تله بمضمون هذا الحكم . غير أن أهالى القرية لم يقتنعوا بذلك وقدموا شكوى جديدة للداخلية بعد ذلك بعامين وأفادتهم الداخلية بخطابها رقم ١٠ فى ٢ رجب سنة ١٢٨٣ (١٨٦٦) بمضمون الحكم السابق . غير أنهم لم يلبثوا أن تقدموا بشكوى جديدة

للمعية السنية فى ٥ شوال عام ١٢٨٧ (١٨٧٠) وأحيل الموضوع إلى مدير « عموم قبلى » الذى قام بنفسه باقناع الأهالى بمضمون الحكم السابق بعد أن اطلع على نص المضبطة التى صدر بها الحكم . لكن الأهالى لم يتوقفوا عند هذا الحد فأرسلوا فى عام ١٢٨٨ (١٨٧١) بشكوى جديدة للمعية السنية مرسلة من ثلاثة أشخاص عن أهالى القرية « بالتضرر من عدم استحصالهم على حقهم » وأحيلت إلى المديرية فى ٦ محرم سنة ١٢٨٨ هـ . وما لبث بعض الأهالى أن تقدموا بشكوى جديدة فى ٢٥ محرم سنة ١٢٩٢ (١٨٧٥) . كما أرسلوا شكوى أخرى للحقانية فى نفس العام وفى كل مرة كانت المديرية تقوم بارسال نص الحكم السابق للجهات المعنية . لكن أهالى القرية لم يقتنعوا بذلك وأرسلوا شكوى موقعة من ٧٧ شخصاً من أهالى القرية يكررون طلباتهم السابقة . وهنا تدخلت المديرية عن طريق قسم تلا بالتنبيه على أهالى القرية بالانصراف إلى أعمالهم وعدم العودة لمثل هذه المطالبة غير أن الأهالى استمروا فى شكاواهم وأرسلوا مرة أخرى إلى الداخلية فى ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٣ (١٨٧٦) وعلى ذلك فقد طلبت المديرية إحضار أهالى القرية والأشخاص الموقعين على الشكوى وأوضحت لهم أنه ليس لهم حق فى هذه الأرض وأخطرت الداخلية بذلك بتاريخ ٢ محرم سنة ١٢٩٤ (١٨٧٧) غير أنهم ما لبثوا أن عادوا إلى الشكوى مرة أخرى عام ١٢٩٨ أى بعد مضى ١٧ عاماً على صدور الحكم بعدم أحقيتهم فى هذه الأرض(٤٣) .

غير أن ثلاثة من أهالى القرية تقدموا مرة أخرى يطالبون بأرض القرية نيابة عن أهلها .

وتقدموا بجملة عرض حالات — كما تقول المذكرة المرفوعة للداخلية وأحضروا معهم محاميا وذهبوا إلى مجلس أسيوط لنسخ صورة المضبطة التى صدرت فى هذا الشأن لكنهم علموا بأن أوراق المضبطة أرسلت إلى « الدفترخانة » وطلبوا الحصول على نسخة من أوراق هذه القضية وصورة الحكم الصادر بشأنها ، وفى ردها على طلب الداخلية أفادت مديرية المنيا بالمعلومات السابقة ذكرها مع إضافة أنه لا يجوز نسخ صورة القضية وليس هناك ما يبرر إجابتهم إلى طلبهم أولا لأن هذه المضبطة صادرة من عام ١٢٨١ هـ ثانياً لأن حكمها نافذ المفعول ولا يقبل الطعن فيه . « وقد

مضى نحو السبعة عشر سنة على تاريخ صدور المضبطة والمدعى عليه قد استمر بوضع اليد نحو الخمسة والثلاثون سنة وعمر النزلة بعد تخريبها وأصلح الأطيان وغرس جملة نخيل وأشجار لاسيما فإن وضع يده على الأطيان ما كان يرضاه » .

وفى النهاية ترى مديرية المنيا استمرار الأهالى على هذا الوضع قد يعطل الأشغال العامة وقد يحرض بعض أهالى القرى على أن يحذو حذوهم » وتركهم بهذه الحالة مما يترتب عليه حصول التعطيلات فضلا عن مناظرة باقى الأهالى لهم وربما يقع لهذا السبب ما يضر بمصلحة المدعى عليه أو بمصلحة أحد الأهالى ونحو ذلك »(٤٤) .

وحتى هذه اللحظة سارت الأمور فى طريق المطالبة بالأرض بالطرق القانونية خاصة وأن أهالى القرية قد أحضروا فى المرحلة الأخيرة عنهم إثنان من المحامين الأجانب لكن السلطات رفضت تمكينهم من الاطلاع على مضبطة الحكم بدعوى أن الحكم الصادر فيها نهائى وأنه مضى على هذا الحكم أكثر من سبعة عشر عاماً . ولكن الأمور ما لبثت تحركت فى اتجاه آخر فى الفترة التالية فقد قامت سلطات الأمن فى مديرية المنيا بالقبض على المدعو عبد الرحمن جاد وإثنان من العناصر التى تزعمت حركة المطالبة بأراضى القرية أثناء دخولهم القرية ليلا بدعوى محاولتهم القيام بقطع جسر الترعة لإغراق مزروعات عائلة عبد الشهيد أو الإضرار بأحد أفرادها .

وقد جاء فى خطاب مدير المنيا إلى وكيل الداخلية فى ١٠ ذى القعدة عام ١٢٩٨ هـ « وكونهم شغلوا الحكومة كل الوقت وعدم اقتداهم ولا إزعانهم للأحكام التى سبق تفهيمهم بها تكرارا بعدم الحقية فى مسئلة الأطيان فضلا عما ظهر من إثبات الشهادة فى حقهم ودخولهم فى البلد ليلا بحالة الخيفا (الخفاء) . . وتركهم من تأدية ما يخصهم من الأشغال العمومية وتمكنهم للدوارة على هو أنفسهم .

وربما كان دخولهم ليلا بالحالة المبدى ذكرها هو لقطع الجسر والإضرار بمصلحة الرى العمومية أو غرق مزروعاته أو الإضرار بأحد عايلته فتركهم على حالتهم التى هم عليها هذا فما يوجبهم للزيادة فى التجارى على هذه الأمور ، والمناظرة لهم من خلافهم « أى تأثر غيرهم بهم » حيث من سياق تحقيق الوقايع الحاصلة الآن يوجد

كثير ممن يقدمون على وقايع وخيمة من سرقات وقتل لأسباب واهية وكون هذا مما يوجب الخلل وعدم النظام .

على أن تعليمات دولتكم الصادرة بتاريخ ٢ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ نمرة ٢٣٢ تقضى عدم حصول تراخى فى نفاد سطوة الحكومة لأن نفاد السطوة هو أساس كل حكومة محترمة مهابة ولضرورة ما هو واجب على الداعى منه تنفيذها وبلوغ الحكومة سطوتها ومهابتها كما أشرتوا وحصول الأمن العمومى فقد ترأى أن الموافق لارتداع هؤلاء عن أمورهم والاعتبار لغيرهم هو مجازاة المذكورين بتشديد الجزا اللايق الحالهم »[٤٥] .

غير أن رد الفعل ضد القبض على هؤلاء كان تعصب أهالى القرية ضد عائلة عبد الشهيد ، مما جعل حنا عبد الشهيد عميد عائلة عبد الشهيد يكتب إلى مدير المنيا يحذر من نتيجة هذه الأوضاع ويهدد بأنه سوف يتخذ من الوسائل ما يضمن به حماية أملاكه وأملاك عائلته ، فقد أرسل فى ٤ ذى القعدة ١٢٩٨ ﻫ يقول « بعد ما عرض فعالسعادتكم بخصوص ماحصل من صالح صبيح وحسن عبد النبى وعبد الرحمن جاد الله منضمن أهالى بلدنا فى حضورهم للبلد ليلا بحالة الخفا مع عدم إقامتهم فى الناحية من مدة ودورانهم على هو أنفسهم وضبطهم خوفاً من تجاريهم على فعل المكايد مثل قطع الجسر أو أمور مفاسد مثل قتل أو سرقة للاضرار بمصالحنا وكطلبنا التأمين من غوايلهم وبأمر سعادتكم جارى اللازم معهم بالمديرية فما كان من أقاربهم المقيمين بالبلد قد حصل منهم التعصب علينا وسلوكهم بحالة غير مرضية لا تحمد عواقبها الذات شخصنا وعايلاتنا لإصرارهم على فعل ما يوجبنا (ما يدعو) لعدم الأمنية (الأمان) والشقوة منهم بالأقوال الذى تحط من شرفنا وشرف الحكومة بالقول منهم ان الآن حرية . . وصاروا يتخذوا الاجتماعات ليلا مع بعضهم ويدبروا تدبيرات يقصدوا بها الإيقاع والإضرار بنا . . .

وإلا إن كانت المديرية تترك هؤلاء الأشخاص على حالتهم — ومعاذ الله أن يحصل لى ضرر — فيبقى ذلك منسوب للحكومة وبوقتها أكون مجبور بالمدافعة عن نفسى ويبقى إعراض هذا سنداً لى فى المستقبل لعدم مسئوليتى »[٤٦] .

وهناك حقيقة يمكن الخروج بها من دراسة وثائق هذا الموضوع وهى انحياز سلطات مديرية المنيا لعائلة عبد الشهيد فقد ذكرت شكاوى وعرائض الأهالى أن عبد الشهيد له صلات بالإدارة فى المديرية وأنه « متداخل معهم » كما يظهر ذلك أيضاً من خطاب مدير المنيا إلى وكيل الداخلية المؤرخ فى ١٠ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ الذى جاء به » . . على أن المدعى عليه هو من أعيان المديرية المعتبرين الحايزين شرف الحكومة وذوى العايلات الجسيمة المعول عليه فى طلبات الحكومة بالنسبة لجسامة أطيانه وزروعاته ومحول عليه حفظ حوض الطحاوى » .

ولا توضح الوثائق كيف انتهت هذه الحركة المطالبة باسترداد أراضى القرية من عائلة عبد الشهيد وفى الغالب أن هذه الحركة قد صفيت فى إطار تصفية الثورة العرابية .

أما الحركة الأخرى فقد كان ميدانها قرية الجعافرة بمديرية الفيوم حيث أرسل ٩٤ شخصاً من مشايخ وأهالى القرية يطالبون باسترداد أطيانهم التى استولى عليها معجون بيك فى ظروف تحول قريتهم إلى عهدة وتفيد وثائق هذه القضية أن القرية تحولت إلى عهدة فى عام ١٢٦٠ هـ (١٨٤٤) وأعطيت إلى معجون بك — أحد معاونى محمد على . وغداة تحول القرية إلى عهدة أخذ المتعهد نصف أراضى القرية ليقوم بزراعتها عن طريق عمال زراعة خصصوا لذلك . وبقى فى يد الأهالى النصف غير أن صاحب العهدة ما لبث فى عام ١٢٦٩ هـ (١٨٥٢/١٨٥٣) أن شارك الأهالى فى زراعتهم البالغ مساحتها ٤٠١ فدان بواقع الثلث ويذكر الأهالى أن ذلك حدث رغما عنهم ودون علم الحكومة . فلما صدرت اللائحة السعيدية أصبحت أراضى العهدة مملوكة للمتعهد . كما آلت إليه مساحة ١٢٩ فدان من أطيان الأهالى ومن ثم فشب نزاع بين الأهالى وأسرة المتعهد حول مستقبل أراضيهم التى شاركهم عليها وأحيل إلى نظارة المالية عام ١٢٧٧ وصدر بشأنه قرار الجمعية العمومية وعليه أمر كريم فى ٨ صفر سنة ١٢٧٧ . وقد جاء فى هذا القرار . أن أطيان نواحى عهد المتعهدين منها الأطيان التى هى خاصة باسم المتعهدين إذا كانوا واضعين اليد عليها مدة خمس سنوات وأصلحوا الأراضى وجددوا أبنية أو سواقى أو أشجار هذه يصير مساحتها بأسمائهم أما إذ لم يكونوا أصلحوها ولاجددوا بها شيئا من ما ذكر لكن وواضعين

يدهم عليها مدة عشر سنوات يصير مساحتها عليهم أثرية » . وقد انتهى الأمر بصدور قرار مديرية الفيوم فى ٢٨ ربيع الأول سنة ١٢٧٨ (١٨٦١) بأحقية المتعهد فى هذا القدر من الأطيان بمقتضى البند ١٩ من اللائحة السعيدية . غير أن الأهالى عادوا للمطالبة بهذه الأرض مع بداية الثورة العرابية بعد مظاهرة سبتمبر[٤٧] .

أما قطاع الجفالك : فقد شهد تحركات أكثر وضوحاً للمطالبة بالأرض التى استولت عليها أسرة محمد على . والحركة الأولى من هذه الحركات كان مسرحها قرية قولنجيل إحدى قرى الدقهلية حيث طالب الفلاحون باسترداد أراضيهم التى انتزعت منهم فى عهد عباس باشا وأرسلوا بذلك عدة عرائض إلى مجلس شورى النواب . وعرض الموضوع على لجنة العرائض بالمجلس لدراستها وعمل تقرير عنها فى ٢٠ ربيع الثانى عام ١٢٩٩ (١٨٨٢) وأحيل هذا التقرير إلى نظارة فى ٩ جماد الأول عام ١٢٩٩[٤٨] .

وتبدأ هذه المشكلة فى عصر عباس عندما قام المذكور بزيارة لمديرية الدقهلية فأعجبته أراضى هذه القرية فقام بالاستيلاء عليها وضمها إلى جفالكه ومن ثم صدر بها تقسيط ديوانى فى ١٥ صفر عام ١٢٦٩ هـ (١٨٥٢) ، وأعطى لهم مساحة ٢٥٠ فداناً من أطيان النواحى المجاورة ولما توفى عباس باشا وآلت أطيان الناحية إلى إبنه إلهامى باشا بموجب حجة شرعية مؤرخة فى ١١ ذو القعدة عام ١٢٧١ (١٨٥٥) أعطاهم إلهامى باشا ١٥٠ فدان من أطيان الناحية لزراعتها مقابل دفع ما عليها من ضرائب على أن يتركوا الأطيان الأخرى التى حصلوا عليها من أطيان النواحى المجاورة على أن يعملوا فى أراضيه . وقد وافق الأهالى على ذلك نظراً لارتباطهم بقريتهم ولأنهم من ناحية أخرى لم يكن فى استطاعتهم عصيان أوامر إلهامى باشا « فلكون المذكور نجل ولى النعم ولا كان يمكننا إلا الامتثال والانقياد لما أشار به » حسب قولهم[٤٩] .

غير أن مشكلة هذه القرية تعقدت فى الفترة التالية عندما وهب إلهامى باشا أراضى هذه القرية إلى مصطفى أغاقور حورلى « بموجب حجة شرعية بختم قاضى المنصورة مؤرخة ٦ ربيع أول عام ١٢٧٧ (١٨٦٠) وصدر بذلك تقسيط ديوانى فى ١٣ ذو القعدة عام ١٢٧٩ (١٨٦٣) ثم توفى مصطفى أغا فى عام ١٢٨٢ هـ (١٨٦٦) وتعين وصى على أبنائه وشرع الوصى والورثة فى الضغط على الفلاحين لترك الأرض

عن طريق رفع إيجار الأرض بطريقة باهظة واستولوا على المحصولات وبيعها لحسابهم وعلى ذلك فقد لجأ الفلاحون لسلطات وزارة الداخلية ابتداء من جماد أول ١٢٩٨ (١٨٨١)(٥٠) .

وقامت النظارة عن طريق مديرية الدقهلية بعمل تحقيقات واسعة النطاق استجوبت خلالها المالك والعناصر التى تعمل فى دائرته والفلاحون فى مشكل مجموعات وخلال التحقيق أورى المالك أن هذه أرضه ولا يمكنه أن يتركها للغير وأورى مدير الدائرة أن الاستيلاء على محصولات الفلاحين وبيعها يتم فى مقابل ديونهم للدائرة وانتهت هذه التحقيقات بالتنبيه على الفلاحين بعدم التعرض للمالك فيما يمتلك .

وكنتيجة للتطورات التى حدثت خلال تلك الفترة وقيام وزارة الثورة (وزارة البارودى) عاد الأهالى فقدموا عريضة إلى مجلس شورى النواب وكان من الطبيعى أن تلقى هذه القضية اهتماماً كبيراً فى عهد وزارة الثورة فأحيلت العريضة إلى لجنة العرائض بالمجلس(٥١) . وفى شكواهم الجديدة أوضح أهالى القرية تطورات المشكلة .

واتهموا سلطات مديرية الدقهلية بالتواطؤ مع المالك . وأوضحوا أن حقوقهم على هذه الأرض تفوق حقوق المالك . ذلك لأن أرض القرية كلها كانت فى حيازتهم أصلا ثم انتزعها منهم عباس باشا وأعطاهم ٢٥٠ فداناً من أراضى النواحى المجاورة ثم آلت إلى إبنه إلهامى فأعاد لهم ١٥٠ فداناً من أراضى القرية مقابل ترك أراضى القرى المجاورة ثم تنازل عن هذه الأرض للأغا المذكور وآلت لابنه بعد وفاته الذى يحاول طردهم من الأرض » بواسطة معرفته بولاة الأمور فى المديرية ووكلاء الداخلية مع أننا عموم أهالى الناحية لا نعرف حرفة ولا طريقة ولا وجه اكتساب خلاف معاشتنا المقررة المحكى عنها من مدة آباءنا وأجدادنا ونحن على هذا المنوال . وعدالة الحكومة الحاضرة لا تسمح بخراب بلدة معروفة . . . تعدادها فوق الثمنمائة (٨٠٠) نفر بتشتيتها فى البلاد » وفى النهاية يطلبون إعطاءهم الأراضى التى كانت فى حيازتهم من أراضى القرى المجاورة أو إبقاء مساحة ١٥٠ فداناً التى تحت أيديهم أسوة بما هو متبع ببلاد الجفالك الأخرى .

وتورى وثائق هذه القضية أن القرية كانت مسرحاً لصراع طويل بين دثراة

إلهامى باشا وبين الفلاحين فى القرية . ففى عام ١٢٧٢ هـ امتنع الفلاحون عن العمل فى أراضى الدائرة فى قرية قولنجيل وتعطلت أعمال الزراعة بها خلال الفترة من ١٧ جماد الأول ١٢٧٢ إلى ٥ شعبان سنة ١٢٧٢ هـ . ولجأت سلطات الدايرة إلى مديرية الدقهلية لوضع حد لامتناع الأهالى عن العمل فى أطيان الدائرة ففى ١٧ جماد أول عام ١٢٧٢ أرسلت دائرة إلهامى باشا بناء على معلومات وصلتها من ناظر زراعة قولنجيل تطلب التدخل من مديرية الدقهلية لوضع حد لامتناع الفلاحين فى أراضى قولنجيل التابعة للدايرة عن العمل وأورى هذا الخطاب أن أعمال الزراعة قد وقفت كلية « بطلت من أصله » وأن العاملين فى الزراعة يقولون أنهم لن يعملوا إلا برغبتهم » وأن قول الأنفار أنهم لا يطلعوا الأشغال إلا برغبتهم » ويطلب الخطاب فى النهاية تدخل سلطات المديرية للتأكيد « على مشايخ قولنجيل وعمدتها بطلوع الأنفار »[٥٢] .

وخلال هذه الأزمة قامت السلطات المحلية بالاعتداء على عمدة الناحية إسماعيل سلام الذى اتهمته هذه السلطات بالتحريض ضد الدائرة وعدم إيفائه بالتزاماته فى طلوع الأنفار وتم عزله وانتزاع الأرض التى يزرعها مما جعله يلجأ إلى سلطات المديرية التى أرسلت تستفسر عن السبب . ففى خطاب من تفتيش بحرى إلى مديرية الدقهلية فى ذلك وفى رد دائرة إلهامى باشا على شكوى العمدة المذكور أفادت أن سبب الاعتداء على المذكور وفصله من الشياخة هو « لعدم وفائه بتعهده لطلوع الأنفار اللازمة لزراعة الناحية وحصول المفاسد منه وفرز ٣٧ نفر يزرعون أطيان فى نواحى البحيرة (النواحى المجاورة) أما سبب أخذ الأطيان منه فلعدم دفعه الأموال المطلوبة منه وقدرها ٦٧٩١٣ قرشا[٥٣] .

وبسؤال عمدة الناحية (إسماعيل سلام) عن السبب فى امتناع الفلاحين للخروج للعمل فى أراضى الدايرة أفاد بأن سبب ذلك يرجع إلى أن القرية تعدادها قليل وأن هناك ٣٧ شخص أخرجوا من القرية وأعطوا أطيان من أراضى ميت مزاح وأن باقى الأهالى يشاركون فى الأعمال العامة بالمديرية (السخرة) . وأن الذين أعطوا أطيان خارج القرية قد امتنعوا عن العمل ومن ثم تضامن معهم باقى أهالى القرية وأنه لا يعقل أن تأخذ الأرض ويتشرد السكان « وليس يعقل أن الأطيان تؤخذ والأنفار تترك » . واشترط العمدة لعودة الأمور إلى مجاريها . أولا عودة العناصر التى خرجت أو

أخرجت من القرية . ثانيا : أن تعطى لهم أطيان من القرية أو القرى المجاورة حسب رغبتهم وأن يكون هناك مساواة فى القيام بالأشغال العامة . ثالثاً : أن يكف حاكم الخط وناظر القسم عن تعديهم على الفلاحين[٥٤] .

ويبدو أن مديرية الدقهلية قد استجابت خلال هذه الفترة لمطالب عمدة القرية والفلاحين . أولا بعودة العناصر التى أخرجت من قولنجيل وأعطيت أطيان لزراعتها من أراضى ميت مزاح وبسببها حدثت الأزمة السابقة . ثانيا : أن تحال الناحية إلى تفتيش جفلك المحلة وأن يصدر أمر من السلطات المختصة بمنع ناظر القسم وحاكم الخط عن التعدى على القرية . فى خطاب من تفتيش عموم وجه بحرى إلى مديرية الدقهلية جاء به « . . أن الأنفار الذى فى قولنجيل وأعطى لهم أطيان من ميت مزاح وبسببهم تناصروا باقى أهالى الناحية لهم وعطلت حركة إدارة أشغالها فيها جميعه فلا مانع لعودتهم لبلدهم وطلوع الأنفار للأشغال كما سوابقهم مادامت جفلك والمطاليب الذى تلزم للمديرية من الناحية من الاقتضا تأديتها » ثم يؤكد الخطاب « أن الناحية أحيلت لتفتيش جفلك المحلة ويرغب صدور الأمر لمن يلزم بمنع ناظر القسم وحاكم الخط عنها مع تأدية المطاليب الميرية التى تلزم الناحية »[٥٥] .

ولم تمض عشر سنوات على هذه الواقعة حتى تجدد النزاع بين أهالى القرية وبين أصحاب الأرض بعد أن آلت أراضى القرية إلى ورثة مصطفى أغا .

فى ٣ ربيع أول سنة ١٢٨٢ هـ (١٨٦٥) طلب الوصى على تركة مصطفى أغا من مشايخ ناحية قولنجيل رفع إيجار الأطيان التى يزرعونها هم وأهالى القرية إلى ٤٠٠ قرش كباقى أراضى القرية ولكن الأهالى والمشايخ رفضوا ذلك على أساس أن الأراضى التى تحت أيديهم ليست إيجاراً وإنما هى بقايا الأراضى التى أعطيت لهم بعد استيلاء عباس باشا على أراضيهم . وإذا زيدت الأموال المربوطة عليها فان ذلك يعنى الضغط عليهم لترك هذه الأرض » . وأن صارت بزيادة عن المربوط علينا فيكون ذلك ظلم وغدر علينا ويوجب فرار الأهالى وعطل مطاليب الميرى . . وبقائها من غير معاش يوجب لخرابها وتشتت أهلها »[٥٦] .

وجاء فى رد مشايخ القرية على مذكرة الوصى « بخصوص الأطيان المعطية سعر

٢٨٠ قرشاً و ٢٥٠ قرشاً فهى أطيان إجارة وأربابها رغبوها بالزيادة وأما باقى الأطيان فإنه لما صار أخذ الناحية بلدنا جفلك لسعادة المرحوم عباس باشا أعطى لنا وللأهالى ١٥٠ فدان لمعاشنا فى مقابل أداء مطاليب الميرى مثل العمليات وخلافه وقد أخذ من ذلك لترعة الشرقاوية ١٦ فدان وصار الباقى ١٣٤ فدان مع الأهالى حتى الآن »(٥٧) .

وفى ١٦ ربيع أول سنة ١٢٨٢ أرسلت مديرية الدقهلية إلى بيت المال بالقاهرة تقول أن الوصى يرغب فى زيادة الإيجار وأن الأهالى متضررين ويرغبوا فى معاملتهم أسوة ببلاد الجفالك الآخر بما أن عليهم مطاليب ميرية وإذا زاد عليهم الإيجار يؤدى الأمر إلى عدم عماريتهم (خراب البلدة) . وفى النهاية تطلب المديرية معاملة أهالى هذه القرية كغيرهم من أهالى ضواحى الجفالك لأجل راحتهم(٥٨) .

وفى المذكرة التى رفعها بيت المال إلى المالية فى ٧ ربيع الثانى عام ١٢٨٢ هـ ألقيت ضوءاً كبيراً على طبيعة العلاقة بين الفلاحين وكبار الملاك وعلاقات الإنتاج خلال تلك الفترة فى الجفالك وجاء بها «ورد خطاب مديرية الدقهلية المذكور به أن وصى التركة راغب أعطى الأطيان لمشايخ ناحية قولنجيل بإيجار زيادة وهم راغبين فى أخذها بإيجار أقل ويكون عليهم مطاليب مثل أنفار العمليات ومحافظة الجسور وأخشاب وأحطاب وخلافه وأنه إذا كان أعطاهم الأطيان للمذكورين بإيجار مثل الغير ربما يؤول من ذلك عدم عمارية الأهالى وتشتتهم وأن المديرية تلاحظ أنه إذا أحصل المساواة فى الإيجار ربما يكون المصاريف ومؤونة الأنفار التى يصير إخراجها من الناحية للعمليات مع ما يلزم من الأخشاب والأحطاب فى محافظة الجسور فى زمن النيل تكون من طرف الورثة وغاية ما هو مرغوب فى تلك الإفادة التصريح باعطاء تلك الأطيان للأهالى ومعاملتهم فى الإيجار مثل ما هو جارى ببلاد الجفالك» . . . وتطلب هذه المذكرة فى النهاية تطبيق ما هو مدون بلائحة بيت المال بخصوص الإيجارات(٥٩) .

وبناء على ذلك وافقت نظارة المالية على الفئات التى اقترحها الأهالى بخصوص المساحة التى يضعون يدهم عليها على حسب الفئات السابق الإشارة إليها وهى ٢٠٠ ، ٢٥٠ ، ٢٨٠ قرشا للفدان(٦٠) . غير أن المشكلة ما لبثت أن تجددت عام ١٢٨٧ (١٨٧٠ م) عندما رغب الوصى فى استبدال الأراضى التى يزرعها الفلاحون بمساحات

أخرى موزعة على منطقتين غير أن الأهالى رفضوا ذلك بحضور ناظر القسم وأوضحوا أن الوصى يهدف إلى تعبهم « عدم استقامتهم » أى دفعهم إلى عدم الاستقامة(٦١) .

أما المرحلة الأخيرة من هذه المشكلة فقد نشأت عندما سقطت الوصاية و الت الأطيان إلى حسين نجل مصطفى أغا الذى بادر بانتزاع مساحات جديدة من هذه الأرض أعطاها لعناصر من خارج القرية كما رفع إيجار الأرض إلى ٧٥٠ قرشاً للفدان عن ثلثاى الأرض أما الثلث الباقى فجعله بايجار ٤٠٠ قرش للفدان مثل غيرها من الأطيان المؤجرة فى ذلك الوقت متجاهلا حقوقهم على هذه الأرض . وشرع فى مصادرة المحصولات وخاصة القطن الذى كان يقوم ببيعه لحسابه وكذلك الغلال وفى المذكرة التى تقدم بها الفلاحون إلى ناظر الداخلية أوضحوا أن الأوراد التى بأيديهم « خصوم بدون أصول » أى أنه غير مقيد بها أصل المبالغ المطلوبة منهم .

وقد انتهت التحقيقات التى عملت فى تلك الفترة بمعرفة سلطات مديرية الدقهلية بعدم أحقية الفلاحين فى هذه الأرض وأن المالك حر فى أرضه وأن عليهم إما أن يستجيبوا لمطالب المالك أو أن يتركوا الأرض ومن ثم قام أهالى القرية بعرض الموضوع على مجلس شورى النواب بعد أن دخلت الثورة العرابية مرحلة التنفيذ وفى عريضتهم الجديدة اتهم الفلاحون سلطات وزارة الداخلية بالتواطؤ مع المالك ومن ثم اتخذ التحقيق شكلا آخر .

وتوضح سلسلة العرائض التى كتبها الأهالى فى الفترة الأخيرة أن الأهالى كانوا يؤكدون أن هذه أرضهم وأن حقوقهم عليها تفوق حقوق المالك . لأنهم حصلوا عليها بطريق الحيازة بينما المالك حصل عليها بطريقة الهبة وبعد أن انتزعها عباس باشا منهم وتمسكوا بحقهم على الأقل فى مساحة ١٥٠ فداناً التى بقيت من أراضى القرية فى حيازتهم(٦٢) . وإن كانت الوثائق لا توضح كيف انتهت هذه الحركة وإن كان من الممكن استنتاج النهاية التى انتهت إليها على ضوء التطورات اللاحقة حيث تم ضرب الثورة العرابية وسيطرة كبار الملاك على الموقف فى ظل الإنجليز .

أما الحركة الثانية من حركات المطالبة بالأرض فى مناطق الجفالك فان مسرحها قرية معصرة داوادة حيث طالب أهالى القرية باسترداد أراضيهم التى استولى عليها

الخديوى إسماعيل خلال عمليات تكوين الدايرة السنية . وتمثل قصة هذه القرية مأساة التطورات التى مرت بها القرية المصرية منذ عصر محمد على وحتى قيام الثورة العرابية وتبدأ مأساة هذه القرية بالقرار الذى أصدره محمد على فى ٢٣ ذى القعدة ١٢٥٨ هـ بالاستيلاء على أراضى هذه القرية لتكون ما عرف بجفالك معصرة داودة بالفيوم وقد شمل ، هذا القرار كل زمام القرية البالغ ٥٧٨٦ فدانا منها ٣٢٤٩ فدانا صالحة للزراعة[٦٣]. وعند تولى عباس السلطة عقب وفاة إبراهيم أعاد عباس باشا مساحة ٩٧٥١٢ فداناً من جفالك محمد على إلى المديريات لتصبح أراضى أثرية (خراجية) وذلك بأمر أصدره فى ١٨ شوال عام ١٢٦٥ (١٨٤٩) ومن بينها أراضى هذه القرية[٦٤] وبذلك عادت هذه الأرض لتصبح أثرية مرة أخرى .

غير أنه خلال عهد سعيد وبناء على الأمر الصادر فى ٦ ربيع أول سنة ١٢٧٥ هـ والخاص بالتصريح لمن يرغب من الأهالى فى ترك الأطيان التى يعجز عن دفع ضرائبها ترك أهالى القرية مساحة ٢٠٥٦ فدانا ولم يتبقى فى أيديهم سوى ١٧١٧ فدانا هى التى استولى عليها الخديوى إسماعيل بعد أن استولى على كل أراضى المتروك فى هذه القرية وهذه المساحة هى التى قام الفلاحون للمطالبة باسترادادها خلال سلسلة من العرائض تقدم بها الأهالى إلى مجلس النظار ونظارة الداخلية وغيرها . وفى العريضة التى تقدم بها الأهالى إلى نظارة الداخلية أشاروا إلى التطورات التى مرت بها قريتهم وانتهوا إلى أنه عند تحديد أطيان الدايرة ثم الاستيلاء على أطيان بلدهم من « المتروك » على عكس ما حدث فى البلاد الأخرى « ما عدا الناحية صار تحديد جميع أطيانها متروك ومرغوب للدايرة السنية وما حصل فى ذلك فهو غدر وظلم علينا » . وتذكر العريضة أن السلطات السابقة لم تستجب لطلباتهم وأن تعداد البلدة يزيد عن ثلاثة آلاف وفى النهاية يطلبون رفع التعدى عليهم وإعادة أطيانهم إليهم » وإن وافق يصير رفع التعدى علينا وتسليمنا الأطيان أثوراتنا »[٦٥] .

وقد لقى طلب أهالى معصرة داودة باسترداد أراضيهم اهتماماً كبيراً لدى سلطات الداخلية ورياسة مجلس النظار عن طريق دار المحفوظات وبيت مال مصر . وقد أفادت البيانات الواردة عن طريق هذه المصادر أن هناك مساحة ١٧١٧ فداناً استولى عليها الخديوى إسماعيل من أراضى هذه القرية دون وجه حق[٦٦] .

ورغم ذلك فليس هناك ما يفيد بأن هذه الأرض إلى أصحابها .

وفى قرية قرموط البهو (دقهلية) رفض الفلاحون الذين يزرعون أراضى القرية تسليم الأرض التى يزرعونها بعد أن قام قومسيون الأملاك الأميرية بتأجيرها جملة إلى اثنين من كبار الملاك هما الإخوان ميخائيل وواصف حريس . وشكل هذا الوضع مشكلة ظلت تشغل قسم قضايا المالية والداخلية(٦٧). وفى ناحية بنى شقير بمديرية أسيوط طالب مشايخ الناحية باسترداد أطيانهم التى سبق أن استولى عليها واصف خياط أحد أقباط أسيوط نظير المبالغ التى أقرضها لهم وعجزهم عن وفائها(٦٨).

ثانياً : مرحلة الاستيلاء على الأرض :

وفى هذه المرحلة ومع تطور أحداث الثورة حيث هاجم الإنجليز مصر وانحاز كبار الملاك إلى المعسكر المضاد للثورة لجأ الفلاحون إلى الاستيلاء على أراضى كبار الملاك عنوة فى بعض المناطق .

فنى مديرية البحيرة توقف الفلاحون عن العمل فى مزارع حيدر باشا بناحية السمحة فى غرة شهر القعدة عام ١٢٩٨ (٢٥ سبتمبر ١٨٨١) ثم هاجموا أراضى الوسية واستولوا على بعض أوراقها ومواشيها وخلال صيف عام ١٨٨٢ قام الفلاحون ومشايخ الناحية بتقسيم أطيان الضيعة فيما بينهم وقاموا بزراعتها ذرة شامى . فنى خطاب من مفتش زراعة حيدر باشا إلى مدير البحيرة فى شهر ذى القعدة عام ١٢٩٩ (سبتمبر ١٨٨١ جاء فيه « وتصادف وقوع المحاربة وتجاسر الأهالى والمشايخ على أبطال حركة الأشغال واستولوا على أوراق ومواشى من تعلقات الأوسية وقاموا بتوريدهم لزمة الجيش العسكرى بغير رضا الناظر هذا فضلا عن عطل الأشغال من تملية الزراعة بإغراء الإثنين مشايخ المذكورين والآن الأطيان بتلك النظارة صارت مستحقة الحرث ومن عدم استقامة مشايخها حاصل تأخير فى خروج الأنفار زيادة عن ذلك فإنه فى بحر المحاربة توجهوا الأهالى والمشايخ لأطيان الأوسية وأجروا مساحتها وزراعتها ذرة شامى سنة ١٢٩٩ هـ . من دون إذن الدايرة بالقول من المشايخ بأن سعادة الباشا توجه بحراً وحكم بفك زمام الجفالك وتقسيم الأطيان على الأهالى والمشايخ(٦٩) وفى أسيوط هاجم بعض فلاحى قرية دلجا المسلحون أراضى جفلك الروضة بقربهم

وقاموا بتقسيم الأطيان وزرعوها خضاراً . فى خطاب فى ١٦ ذى القعدة عام ١٢٩٩ (سبتمبر ١٨٨٢) من وكيل مديرية أسيوط إلى مفتش جفالك الروضة جاء فيه (فى يوم الأربعاء ١٤ الجارى ذى القعدة ١٢٩٩) توجهوا عبد الرحمن وأحمد حسنين وجملة أشخاص معهم بالأسلحة لدوار الجفلك بقصد جر المشاكل وأخذوا الصيارف وأبطلوا حركته بتحصيل الأموال والإيجارات وجارين تقسيم أطيان الجفلك لزراعتها لنفسهم وبتحضيرها بنوع الخضار .. »[٧٠] وقد رفض هؤلاء الاستجابة لطلبات مديرية أسيوط وهددوا بالسلاح القوة التى توجهت إليهم ففى خطاب من ناظر الداخلية إلى مدير أسيوط فى ١٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ جاء فيه « تقدم للداخلية تلغراف فى ٢٨ سبتمبر ١٨٨٢ من محمد حسنين عمدة ناحية دلجا وآخرين بأن أحمد حسنين وعبد الرحمن الريس وبركات حسن من بلدهم أغروا أهاليها على توقيف مطاليب وأموال وإيجارات جفالك هناك التابع لتفتيش الروضة ومع طلبهم للمديرية مراراً رفضوا التوجه وفروا هاربين إلى كفر الدوار . . . ولما توجه حضرة المفتش ومن الزم من المديرية لضبطهم فزعوا عليهم بالأسلحة (أشهروا فى وجههم السلاح) التى مازالوا حامليها إلى الآن » وفى النهاية يربط خطاب ناظر الداخلية بين حركة استيلاء الفلاحين على الأرض هذه وبين الثورة العرابية بقوله « من هذا يظهر أن المذكورين كانوا مستعينين على هذه الأعمال لو اتضح صحة وقوعها حقيقة بعصابة الأشقياء » وقد ظل الفلاحون فى هذه المنطقة يقاومون السلطة حتى بعد سقوط التل الكبير كما يتضح من خطابات الداخلية إلى مديرية أسيوط[٧١] .

وفى قسم منفلوط فى مديرية أسيوط حدث استيلاء بعض الفلاحين على أطيان بعض كبار الملاك من الأجانب والأقباط وقاموا بتقسيمها فيما بينهم[٧٢] .

أما الشكل الآخر من أشكال حركة المطالبة بالأرض خلال هذه المرحلة فهو رفض الفلاحين التخلى عن أراضيهم التى سبق أن باعوها للأجانب وعناصر المرابين وتسجل وثائق وزارة الداخلية خلال هذه الفترة بعض نماذج لهذه الحركة وتربط الوثائق بين هذه الحركة وبين أحداث الثورة العرابية بوضوح . فى ناحية شنتا الحجر اشترى الأجانب إخوان بسطولى ١٥ فداناً من أطيان الناحية من أولاد علم ولما توجه المذكورين لاستلام الأطيان مع معاون المديرية بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٨٨٢ طلب مشايخ القرية

مهلة من الوقت لإخلاء الأرض من المحصولات التى عليها ثم تطورت أحداث الثورة العرابية مما جعل المذكورون يسافرون إلى خارج البلاد وعند عودتهم رفض الفلاحون تسليم الأرض المباعة مما اضطر معه الأجانب لعرض الموضوع على سلطات نظارة الداخلية . وتربط هذه الوثيقة بين تطور أحداث الثورة وموقف الفلاحين فى عدم تسليم الأرض التى سبق بيعها للأجانب(٧٣) .

أما المشكلة التى ظلت تؤرق سلطات نظارة الداخلية خلال الفترة من ١٨٨٢ —— ١٨٨٤ فهى تلك التى وقعت بين أهالى قريتى بنى زايد وبنى فرة بمديرية أسيوط حيث قام بعض أهالى القريتين ببيع أطيانهم إلى كل من شنودة مرقص مأمور أشغال دولة ألمانيا بجرجا . إلا أنه مع قيام الثورة قام الأهالى يطالبون باسترداد أرضهم وتقدموا فى ذلك بشكوى إلى الداخلية ولكن هذه نصحتهم برفع دعوى قضائية غير أن الأهالى فى القريتين استولوا على الأرض بما بها من محصولات منتهزين أحداث الثورة(٧٤) .

يزرعونها حتى عام ١٨٨٤ حين قرر مأمور قضايا نظارتى المالية والداخلية رد الأوضاع فى القريتين إلى ما كانت عليه قبل الثورة أى إعادة الأراضى للمشترين وتوضح وثائق هذا الموضوع أبعاد هذه القضية وارتباط هذه الحركة بأحداث الثورة العرابية فى خطاب من قسم قضايا المالية والداخلية إلى نظارة الداخلية بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٨٨٣ جاء به أن هذه الأطيان (قد اغتصبوها وأجروا تخضيرها وتجاريهم هذا كان فى مدة الثورة العسكرية ولولا ذلك لما كانوا أقدموا — يقصد أهالى القريتين — على هذا التعدى فى . . والحالة هذه أنه بالنسبة لكون التعدى المذكور وقع فى مدة العصيان العسكرى ومازال واقعاً فيمكن للسلطة الإدارية منعه بواسطة رد الأطيان المغتصبة إلى الخواجة شنودة بما فيها من الزراعة .

وتوضح أوراق هذا الموضوع كيف عالجت السلطات القائمة بعد الثورة مثل هذه المشكلات فبينما لاتوضح الوثائق كيف انتهت هذه الحركات المطالبة بالأرض نجد أوراق هذا الموضوع توضح بجلاء أن سلطات ما بعد الثورة حرصت على عودة الأمر الواقع الذى كان قائماً قبل قيام الثورة . فى خطاب من قسم قضايا المالية والداخلية إلى نظارة الداخلية فى ١٤ أبريل سنة ١٨٨٣ جاء به « بأنه إذا اتضح للمديرية بأن الخواجة

شنودة هو الواضع اليد على الأطيان قبل الثورة وأن التعدى عليه كان فى مدة العصيان فيمكن حينئذ للسلطة الإدارية منعه ورد الحالة إلى ماكانت عليه قبل تلك المدة »[٧٥] .

ومن الواضح أن قسم قضايا نظارتى المالية والداخلية لم يعتبر هذا الموضوع مسألة « حقوقية » أى قضائية بل رأى أنها مسألة سياسية يجب أن تعالجها وزارة الداخلية .

وحتى أواخر إبريل كانت هذه القضية لاتزال قائمة وكان رأى قسم قضايا نظارتى المالية والداخلية لايزال قائم على أساس إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة العرابية .

فى خطاب من قسم القضايا (نظارتى المالية والداخلية) بتاريخ ٢٦ أبريل عام ١٨٨٤ إلى نظارة الداخلية وكان ذلك بناء على شكوى مقدمة من شنودة المذكور ضد سلطات مديرية أسيوط التى لم تمكنه من هذه الأرض وقد جاء فى هذا الخطاب « . . . وحيث معلوم للداخلية بعد ما تحرر منها لمديرية أسيوط حسب ما كان ترأى للقسم بأنه متى تأكدت للمديرية أن الخواجة شنودة مرقص كان واضع اليد على الأطيان قبل الثورة العسكرية وأن التعدى عليه من أهالى هاتين الناحيتين حصل فى مدة الثورة فيمكن حينئذ للسلطة الإدارية منعه بواسطة رد الحالة إلى ماكانت عليه قبل العصيان» والمقصود بالسلطة الإدارية هنا سلطات نظارة الداخلية .

وهكذا استطاع كبار الملاك إعادة الأمر الواقع إلى ما كانت عليه الأوضاع قبل الثورة وكبح جماح هذه الحركة المطالبة بالأرض من قبل الفلاحين وصغار أعيان الريف .

وثمة حقيقة أخيرة حول هذا الموضوع وهى أن هذه الحركات والتى قادها صغار الأعيان فى الريف المصرى قد تم تصفيتها فى إطار تصفية الثورة العرابية .

هوامش الفصـــل السادس

(١) حول هذا الموضوع أنظر مقال : د . وليم سليمان ، الفلاح وملكية الأرض ، مجلة الطليعة ، عدد يناير ١٩٦٥ .

(٢) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، نشرته وزارة المالية عام ١٩٠٩ ، ص ٨٢ ، ١٤٠ .

(٣) يعقوب أرتين ، الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية ، ١٨٨٩ . ص ١٧٣ ، ١٧٤ .

(٤) حول هذا الموضوع أنظر : على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية من ١٨١٣ – ١٩١٤ ، ص ٩٤ ، ٩٦ (القاهرة ١٩٧٧) .

(٥) د . هيلين ريفلين الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن ١٩ ، مترجم القاهرة سنة ١٩٦٧ ، ص ٩٩ ، ١٠٠ .

(٦) دار المحفوظات ، محفوظات الداخلية عربى ، محفظة رقم ٤٢ عين ٧٩ مخزن ١ ، تقرير لجنة العرائض لمجلس شورى النواب عن مشكلة هذه القرية فى ٢٠ ربيع الثانى ١٢٩٩ هـ (١٨٨٢) .

(٧) على بركات ، المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(٨) أحمد عرابى ، كشف الستار عن سر الأسرار ، كتاب الهلال ، فبراير ١٩٥٣ ، ص ١٩ .

(٩) أرتين ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

(١٠) على بركات ، المرجع السابق ، ص ٤٧٤ ، ٤٧٥ . والأراضى العشورية تكونت فى الأصل من الأبعاديات والجفالك .

(١١) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٩٧ .

(١٢) دار الوثائق ، محفظة رقم ٤٢ ، دفتر معية تركى رقم ١٧٢ .

(١٣) الوقائع عدد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٦٦ .

(١٤) دار المحفوظات ، محفوظات الداخلية عربى ، محفظة رقم ٣٨ عين ٧٨ مخزن ١ خطاب من مدير المنيا إلى ناظر الداخلية فى ٢٣ جمادى الثانى سنة ١٢٩٨ هـ (١٨٨١) .

(١٥) دار المحفوظات ، مكلفة الأطيان بناحية نزلة الفلاحين عهدة سعادة أفندينا كامل باشا بمديرية المنيا وبنى مزار عام ١٢٦٤ هـ (١٨٤٦) .

(١٦) دار المحفوظات ، دفاتر مكلفات الأطيان بناحية نزلة الفلاحين بمديرية المنيا وبنى مزار خلال الفترة من عام ١٢٦٥ إلى عام ١٢٧٨ هـ .

(١٧) على بركات ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

(١٨) جرجس حنين ، الأطيان والضرائب فى القطر المصرى ، القاهرة ١٩٠٤ ، ص ٢١٥ .

(١٩) Crouchley, A. E. The Economic Development of Modern Egypt, Bristol, 1962, p. 121.

(٢٠) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، ص ١٤٤ ، ١٥١ .

(٢١) تقرير دوفرين بشأن الإصلاحات فى مصر ، الإسكندرية ١٨٨٣ ، ص ٣٠ .

(٢٢) المصدر السابق .

(٢٣) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ٢١٣ .

(٢٤) أرتين ، المرجع السابق ، ص ٢١٣ .

(٢٥) محفوظات الداخلية عربى ، محفظة رقم ٣٨ عين ٧٨ مخزن ١ . شكوى مقدمة للداخلية من أهالى ناحية شبرا بلوله منوفية وعليها تأشيرة من وكيل الداخلية فى ٩ شعبان ١٢٩٨ (١٨٨١) م .

(٢٦) عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل جـ ٢ ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٢٦٦ .

(٢٧) Baer, G. A History of Land Owner Ship In Modern Egypt, 1800 - 1950, London 1961. p. 35.

(٢٨) تقرير دوفرين ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٢٩) ألفريد بلنت ، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر ، مترجم ، القاهرة ١٩٢٧ ص ٢٣٨ .

(٣٠) تيودور روذشتين ، تاريخ مصر قبل الإحتلال وبعده ، القاهرة ١٩٢٧ ، ص ١١٤ .

(٣١) البرت فارمان ، مصر وكيف غدر بها ، مترجم ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٢٣٨ .

(٣٢) Political and Social Change in Modern Egypt Edited by P.M. Holt. London 1968, p. 179.

(٣٣) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ – ١٨٨٢ القاهرة ١٩٦٥ ص ٨٣ .

(٣٤) Gromer, Modern Egypt, London 1908, I p. 258.

(٣٥) دار الوثائق ، محافظ الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٢ قضايا المتهمين ، ملف رقم ١٢ / ٢٢٤ .

(٣٦) المصدر السابق ، محفظة رقم ٧ . ملف رقم ٧ / ٢٤ .

(٣٧) أحمد عرابى ، المرجع السابق ، ص ١٩ .

(٣٨) على بركات ، المرجع السابق ، ص ٣٧٩ – ٣٨١ .

(٣٩) حول نص هذه المحاضر انظر أوراق الثورة العرابية محفظة رقم ٩ قضايا المتهمين ملف رقم ٧ / ١٠ .

(٤٠) دار الوثائق ، س ١/٥/٤ صادر وحدة ديوان المعية السنية ، عربى ، رقم ٥٩ أ ، ص ٦٠٦ ، ٦٦٦ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ – أيضاً د . على بركات المرجع السابق ، ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

(٤١) مكلفة الأطيان بناحية نزلة الفلاحين بمديرية المنيا وبنى مزار ١٢٦٥ هـ رقم ١١٥٣٤ عين ٢٨٧ مخزن ٢ .

(٤٢) تشير الوثيقة إلى أن أهالى القرية ظلوا عشرين عاماً يطالبون بهذه الأرض .

(٤٣) دار المحفوظات ، محفوظات الداخلية عربى ، محفظة رقم ٣٦ خطاب من مدير المنيا وبنى مزار إلى وكيل الداخلية مؤرخ ١٤ ربيع الثانى سنة ١٢٩٨ هـ .

(٤٤) المصدر السابق ، محفظة رقم ٣٧ ، من مدير المنيا وبنى مزار إلى ناظر الداخلية فى ٢٣ جماد الثانى سنة ١٢٩٨ .

(٤٥) المصدر السابق ، محفظة رقم ٣٨ خطاب من مدير المنيا إلى وكيل الداخلية فى ٢ ذى القعدة سنة ١٢٩٨–١٨٨١ .

(٤٦) المصدر السابق ، محفظة ٣٨ إفادة مقدمة من حنا أفندى إلى مديرية المنيا فى ٤ ذى القعدة ١٢٩٨ / ١٨٨١ .

(٤٧) المصدر السابق ، محفظة رقم ٣٩ عين ٧٩ خطاب مدير الفيوم إلى وكيل الداخلية بخصوص أراضى ناحية الجعافرة .

(٤٨) المصدر السابق ، محفظة رقم ٤٢ ، تقرير لجنة العرائض بمجلس الشورى النواب المؤرخ فى ٢٠ ربيع الثانى عام ١٢٩٩ .

— دار الوثائق ، دفتر ذم ثانى الأطيان العشورية المملوكة لأربابها بتقاسيط رقم ١٣٤٢ وقد بلغت مساحة الأراضى المزروعة فى هذه القرية فى ذلك الوقت ٤٢٢ فداناً . حول زمام القرية انظر : دار المحفوظات ، مكلفة ناحية قولنجيل دقهلية عام ١٢٦٧ هـ .

(٤٩) محفوظات الداخلية عربى ، محفظة رقم ٤٢ .

(٥٠) المصدر السابق .

(٥١) المصدر السابق . تقرير لجنة العرائض بمجلس شورى النواب المؤرخ ٢٠ ربيع الثانى ١٢٩٩ وهذه كانت مشكلة من خمسة أعضاء برياسة إبراهيم عطا .

— أيضاً خطاب سلطان باشا إلى ناظر الداخلية حول هذا الموضوع فى ٩ جماد الأول عام ١٢٩٩ هـ . ١٨٨٢ .

(٥٢) محفظة رقم ٤٢ خطاب من تفتيش عموم وجه بحرى إلى مديرية الدقهلية فى ١٠ جماد الثانى ١٢٧٢ .

(٥٣) المصدر السابق .

(٥٤) محفظة رقم ٤٢ خطاب من تفتيش عموم وجه بحرى إلى مديرية الدقهلية فى ٢٤ جماد الثانى ١٢٧٢ هـ — ١٨٥٦ م .

(٥٥) محفظة رقم ٤٢ خطاب من تفتيش عموم وجه بحرى والدايرة الإلهامية إلى المديرية فى ٥ شعبان سنة ١٢٧٢ هـ (١٨٥٦) .

(٥٦) المصدر السابق ، مذكرة من وصى الأيتام مع مشايخ ناحية قولنجيل فى ٣ ربيع أول ١٢٨٢ هـ وتشير هذه المذكرة إلى أن فئات الإيجار فى أراضى القرية هى : ١ فدان فئة ٢٨٠ قرشا ، ٣ أفدنة فئة ٢٥٠ قرشاً ، ١٣٤ فداناً فئة ٢٠٠ قرش .

(٥٧) المصدر السابق .

(٥٨) خطاب مديرية الدقهلية إلى بيت المال بمصر فى ١٦ ربيع أول سنة ١٢٨٢ هـ .

(٥٩) المصدر السابق ، مذكرة مؤرخة فى ٧ ربيع الثانى سنة ١٢٨٢ من بيت المال إلى نظارة المالية .

(٦٠) أمر المالية لبيت المال فى ١٥ جماد أول سنة ١٢٨٢ .

(٦١) المصدر السابق .

(٦٢) المصدر السابق ، عريضة أهالى قول انجيل إلى مجلس شورى النواب فى ربيع أول ١٢٩٩ .

(٦٣) دار الوثائق ، دفتر حدود معصرة داودة رقم ١٣٧٩ .

(٦٤) دار الوثائق ، دفتر بعدد جفالك الأفدنة .

(٦٥) دار المحفوظات ، محفوظات الداخلية ، محفظة رقم ٤٣ عين ٧٩ ، عريضة مقدمة من أهالى معصرة داودة إلى وكيل الداخلية فى ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ .

(٦٦) المصدر السابق ، عن كشف محرر بما وجد فى محفوظات الدفترخانة فى ٢٦ جماد الثانى سنة ١٢٩٩ .

– خطاب من روزنامجى مصر إلى وكيل الداخلية فى ١٦ جماد الآخر سنة ١٢٩٩ .

(٦٧) محفوظات الداخلية عربى ، محفظة رقم ٤٤ خطاب من قسم قضايا المالية والداخلية إلى نظارة الداخلية فى ٢١ ربيع أول سنة ١٣٠٠ – ٣٠ يناير سنة ١٨٨٣ .

(٦٨) أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٢ قضايا المتهمين ملف رقم ٢٢٥/١٢ خطاب من مدير أسيوط إلى وكيل الداخلية فى ١٣ محرم سنة ١٣٠٠ هـ .

(٦٩) الثورة العرابية ، محفظة رقم ٧ قضايا المتهمين ، ملف رقم ٣٥/٧ .

(٧٠) الثورة العرابية ، محفظة رقم ٧ قضايا المتهمين ملف رقم ٢٩/٧ ، خطاب من وكيل مديرية أسيوط إلى مفتش جفالك الروضة فى ١٦ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ هـ . وقد وقعت هذه الأحداث بقرية دلجة بمديرية أسيوط .

(٧١) المصدر السابق .

(٧٢) الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٢ قضايا المتهمين ملف رقم ٢٢٥/١٢ حول هذا الموضوع انظر أيضاً : على بركات ، المرجع السابق ، ص ٤٣١ – ٤٣٤ .

(٧٣) محفوظات الداخلية ، محفظة رقم ٤٥ عين ١٩٨ ، خطاب من وكيل الداخلية إلى مدير المنوفية ربيع آخر سنة ١٣٠٠ هـ .

(٧٤) محفوظات الداخلية عربى محفظة رقم ٤٤ ، خطاب من ناظر قضايا المالية والداخلية إلى نظارة الداخلية فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٣.

(٧٥) المصدر السابق ، خطاب من قسم قضايا المالية والداخلية إلى نظارة الداخلية فى ١٤ أبريل سنة ١٨٨٣ .

الفصل السابع

صحافة الثورة العرابية

دكتورة / لطيفة سالم
جامعة الزقازيق – فرع بنها

تمهيد :

تمشياً مع سياسة إسماعيل كان لابد من النهوض بالصحافة فهى عنوان لرقى الأمم ومقياس لدرجة مدنيتها ، وعلى أرض مصر كان لها النمو والازدهار فاحتضنت مقومات وجودها وساعدتها الظروف بتشجيع القائمين عليها سواء من حاكم وعناصر مثقفة أو بايجابيات المصريين الذين أعطوها الاهتمام والشغف والرغبة فكان المزيد من النجاح .

والصحافة لغة بين الأطراف المعينة ولها الارتباط الكبير بحرية الشعوب ، وهى تقرب الأقصى باللفظ ، وتنبىء بالأخبار ، وتثبت ما كتب فى الأذهان وذلك باعادة النظر كلما مست الحاجة .

ومن هنا كان الفهم الكامل لموقع الصحافة ومدى تأثيرها ، وتعددت الصحف وكثرت واختلفت اتجاهاتها وتياراتها وتنافست ووضحت بصمات محرريها وتبلورت من بين صفحاتها بل ومن بين سطورها أفكار كتابها وذابت العناصر المثقفة فيها حتى ولو اختلفت أجناسها ، فهناك الأفغانى الذى لا ينكر أحد مجهوداته فى الصحافة المصرية إذ جعلها إشعاعاً ثقافياً ، فساهم فى نشأتها ، وقلمه كان واضحاً فيها بل ومؤثراً وعميقاً . وهناك الشوام الذين هيأت لهم مصر الأمان والاستقرار وأعطتهم الحب والنجاح والشهرة فلمعت أسماؤهم من خلال كتاباتهم ، وأخيراً فإن دخول مثقفو مصر الميدان الصحفى كانت نتيجة توليفة منسقة تعمل من أجل النهوض بمصر .

وأما الظروف الصعبة والسيئة التى خضعت لها مصر داخلياً وخارجياً كان لابد للصحافة أن تتكلم فصالت وجالت حتى تمكنت من أن تهيىء المصريين لمرحلة ثورية قادمة ، وتجعلهم على أهبة الاستعداد للاشتراك فى أى عمل ثورى يمكن له أن يقضى

على تلك الظروف التى عاشوها ، فنمت وعيهم وأعاشتهم فى توتر وقلق مما هم عليه ، ووضعت أمامهم علامات الاستفهام والاستعجاب ، هذا فى الوقت الذى بينت فيه وجوه الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى وكيفيته ، وبالرغم من أيدى أعداء مصر التى راحت تعصف بالصحافة وتكبلها بالإنذار أحياناً وبالتعطيل والإلغاء أحياناً أخرى ، كما أنزلت العقوبات على محرريها تارة بالوقف وأخرى بالنفى ، إلا أن صوت الصحافة واتجاهاتها استمرت فى البقاء ، وتعدت المحظورات وتخطت الممنوعات لتكمل رسالتها بأن تضع الحقائق أمام أعين المصريين وتوعيهم وتعدهم ، وأخيراً لتلقى على عاتقهم ما كانت تصبو إليه وتريد أن تحققه وهو الثورة التى تطيح بالمساوىء والمظالم وتأتى بالحق والعدل والحرية والمساواة .

إذن عندما بدأت تباشير الثورة كان الاستعداد الصحفى قائماً على قدم وساق ، وأضحى واضحاً الدور الصعب الملقى على عاتق الصحافة خاصة بعد أن أصبحت الأرض ممهدة للتنفيذ .

الصحفيون والكيان الصحفى :

كانت هناك خطوط عريضة للصحافة فى الثورة ، تلك الصحافة التى كان منها ما هو موجود قبل الثورة فمضى فى المسيرة الثورية ، ومنها ما استحدثته الثورة ليكون جهازاً إعلامياً لها .

وبالنسبة للنوع الأول فقد كان فى قمته صحيفة « الوقائع المصرية » فبالرغم من كونها الصحيفة الرسمية إلا أن قيادة محمد عبده لها حولتها إلى شكل صحفى تميز بأسلوب جديد فى التعبير وطريقة مبتكرة فى استلهام الإصلاح إذ رأى ضرورة تحرير الفكر وتقديس العقد الذى يربط بين الحاكم والمحكومين ورفع الظلم عن المظلومين وتطبيق العدالة ، ونعلم أن محمد عبده كان له رأى معتدل فى بداية الثورة يعتمد على إصلاح المجتمع بالتربية والتعليم إلا أنه مع إحساسه بعمق الثورة الشعبية نراه يضع ثقله فى جانبها ، ويتضح ذلك جلياً من خلال مركزه فى الوقائع ، وفيها تكلم قلمه عن الوحدة الوطنية بين عناصر الأمة التى يمكن لها أن تنتصر على الأعداء ، ووجه نداءه للبورجوازيين المصريين من أجل إفادة مصر ، وتطرق إلى أهمية الحكم الدستورى(1) ،

وحدد مفاهيم الحرية وقسمها إلى حرية رأى بأن « يكون مبنياً على القياس ، وموافقاً للحكمة ، ومطابقاً للصواب » وحرية القول الذى « يراد به الخير ولا يجاوز فيه حد المنفعة ولا يضر بريئاً أميناً ، ولا ينتشر من غير علم اليقين » ، وحرية الانتخاب أن يراد « مصلحة الوطن العزيز ليس إلا »[٢] ، وعرف القانون « هو الحق الذى ترجع إليه الأمة فى معاملاتها وأحوالها الخصوصية وهيئاتها » وبين مساوىء حكم القوة « يتم دون مراعاة طرق عادلة أو أحكام مؤسسة على أصول المساواة واستعمال الشفقة والمرحمة بل بحسب ما تقتضيه القوة التى سفكت الدماء وذلت الشعوب وأنهكت حرمات الأمم وسجنت حرية الإنسان فى مطمورة الرق والاستبداد »[٣] ، وكما طالب أعضاء مجلس النواب بالاقتداء بالقانون واحترامه[٤] .

وعرض أفكاره على صحيفته ليعمقها للقراء ، ونادى بالشورى التى أرجعها لأصول الإسلام ، ورأى حتمية وجودها فى مصر[٥] ، وشرح معانى الوطن وربطه بالحرية وتطرق إلى الوطنية ، وأعطى لمفهوم القومية أبعادها « التى لا تفرق بين دين أو آخر ، وهى سمة العصر الحديث منذ الثورة الفرنسية ، نزعة فكرية وعاطفية توجه ولاء الفرد للأمة ، وقد سميت القومية نسبة إلى القوم الذين يعيش الفرد بين ظهرانيهم ويشعر أن كيانه جزء لا يتجزأ من كيانهم ، ولها مقوماتها الخاصة كاللغة والأرض والكيان السياسى والعادات والتقاليد أو الدين ، وبالرغم من أن هذه المقومات لها أهمية كبرى فى تكوين القومية ، فان العامل الأساسى فى حفز الشعور بالقومية هو الإرادة الحية النشطة التى هى نزعة فكرية توجه نشاط الغالبية العظمى من الشعب »[٦] .

وبذلك أصبح محمد عبده مؤسساً لمدرسة الفكر المصرى الحديث[٧] ، وأداة .م ثورى جمع حوله عدداً من حوارييه لتنفيذ خطته التى رسمها ، فكان أحمد .ت رئيساً لقلم المطبوعات التركية والعربية ، والموسيو فوكليه — وله موقفه المؤيد .ة — رئيساً لقلم المطبوعات الأفرنجى ، وهناك الشباب الذى أعطاه الدفعة لنفس .وك مثل سعد زغلول[٨] .

وتحكم محمد عبده فى الوقائع وألهبها ثورة عن طريق نشرة لخيانات أعداء الثورة .جيده للقائمين عليها ومشجعيها ، وحثه على الجهاد والتطوع والتبرع من أجل مصر

ودائماً يستشهد بالكتاب والسنة[٩] ، وأخيراً يذكر لنا أنه بفضل مساعيه عن طريق الصحافة « فتحت عقول الأمة ووجهتها نحو طلب الحرية والإصلاح »[١٠] .

ولم يكتف محمد عبده بالوقائع المصرية ، بل أراد أن يكون هناك من تسير على دربها فكانت صحيفتا « الحجاز والفسطاط » اللتين أنشأهما إبراهيم سراج بناء على طلبه ، وستنال الأولى الحد من أعداء الثورة بينما تستمر الثانية تواصل طريقها الثورى. أيضاً تمكن محمد عبده من إصدار صحيفة « الاتحاد العربى » فى لندن بمعاونة « بلنت وجريجورى » تحت إشراف «صابونجى» وتحررت فصولها بقلمه وزينت صفحاتها . بصور القادة العسكريين للثورة ، ونشرت ما تعانيه مصر من توفيق ومن التدخل الأجنبى ، وذكر فى عددها الأول أن من يريد الاشتراك فيها فليطلبها من إدارة الوقائع المصرية[١١] ، وكانت دعاية للثورة خارج مصر ، وتذكر صحيفة ثمرات الفنون البيروتية أنها كانت تصل إلى بيروت[١٢] .

وحمل عبد الله النديم لواء الاتجاه الصحفى الذى خلقته الثورة وترجمه فى صحيفتيه « التنكيت والتبكيت ، الطائف » ولكن لم يكن يعنى ذلك أنه أوجد نفسه فيهما فقط ، فهو من أصحاب الفكر والقلم فى سنوات ما قبل الثورة ، وله من الشعبية التأييد المطلق ، فكتب فى « مصر والتجارة والمحروسة والعصر الجديد » وشحن فيها ما يريد ولكنه لم يكن سافراً مثلما حدث مع بداية الثورة التى ارتكزت عليه .

طبق النديم منهجه فى « التنكيت والتبكيت » الذى انصب على نقد المجتمع وضرورة وجود إصلاح اجتماعى بعد أن عرض الداء وكتب له الدواء ، فانتشرت فى كل مكان، وكانت أعدادها تنفذ ساعة صدورها ، واتبع النديم فيها الأسلوب القصصى الذى كساه بالعامية ، وكان لمقالاته فى العمق معنى ، فهو يخاطب كل مصرى ويحثه على الصحوة ويطالبه بانقاذ الوطن « لا تتركوا الغرباء يتولون خدمته ولا تمكنون الأجانب من الوصول إليه »[١٣] فى الوقت الذى يريد فيه أن يعلمه بما يدور من أحداث عن طريق الصحافة ، فهى « ألسنة الأمم وترجمان الملوك وسير التجارة وأعمال العقلاء وصنائع العلماء وخطب النبهاء وتاريخ الأذكياء »[١٤] ووجه العناية إلى مسألة النهضة العلمية وعرض المفاسد التى يعيشها المجتمع فأراد تنوير العقول

بالقضاء على البدع وإثارة حمية الشباب وتوبيخهم ، كما شن حملاته الهجومية على الأجانب وأفاض بشرح أدوارهم فى العمل على هدم مصر[١٥] ومضى يحرك المصريين ويدفعهم للجرأة وينزع منهم الخوف « الذى أمات الأفكار وأورث الذل »[١٦] .

والتزاماً بخطه الثورى يبارك ما تم فى قصر النيل ويطمئن قراءه بأنه قد « تفتحت العيون وتنبهت الأذهان وتحركت الدماء واشتعلت الأفكار . . . وكان هذا سبباً فى ربط القلوب وعقد المحبة وتوحيد الكلمة واتفاق المشرب »[١٧] . ويحرك مجلس النواب لإنقاذ المصريين من براثن الأجانب وينادى بضرورة عودة الحقوق إلى أصحابها[١٨] .

وبجوار هذا الاتجاه كان هناك اتجاه آخر احتوى على المضمون الفكرى لشخصيته ، فتكلم عن سيادة القانون (مات زمن تحرير التذاكر السرية لإبعاد زيد ونفى عمرو وجاء زمن القوانين والأحكام الحقة »[١٩] ، وعرف الحرية « الحر من ملك أمره ولم تتقيد أفكاره بغرض ما . . . ولا يكون اللفظ حراً إلا إذا جاز تناوله فى كل مكان وتلى على أعواد المنابر »[٢٠] كما أعطاها بعداً اشتراكياً « إن الوجود مضبوط بممالك مقيدة بقوانين وضعت بأغراض ذاتية وأفكار مقصورة على فرد أو بعض أفراد ، وإن قيل إن الممالك تعرض القانون على مجالسها قبل تقريره قلنا إن الممالك مقصورة على أرباب الثروة أو أهل الكلام وليست الأمة كذلك »[٢١] وبذلك يتضح أن النديم أراد لمصر عدالة اجتماعية يعطى فيها للفقير حقوقاً كتلك التى تعطى للأثرياء ، ولم لا وهو أحد الفقراء الذين عانوا من الحرمان ، وكان من نتيجة ذلك أن شن هجوماً على أصحاب الثروة ووصفهم بالجشع والطمع فيخاطبهم بقوله « نرضى بالخبز والملح ولا تقتنعون بالألوف من الجنيهات ونقنع بالقرش الواحد ، أخلقتم من ذهب وخلقنا من التراب ، أو ولدتم قابضين على أزمة الدنيا وولدنا عبيداً لكم ، أم نزلتم من السماء ونزلنا من بطون الأمهات ، ألا ترون أنكم تعدون بالأصابع فى بلادنا والفقراء هم الأمة »[٢٢] .

وكان للوطنية ومعناها وأبعادها مثارا لاهتمامه « إنها غذاء ينتفع به جميع الجسم بحيث لا يترك عرقاً من عروقه إلا وقد أجرى فيه ماء الوطنية التى هى حفظ البلاد

ولغتها وعاداتها الجميلة وتوسيع العمران بالصنائع والمعارف والأمن والثروة وموته فى ترابها كما نشأ فيها »[٢٣] ، وآمن بالشورى ورددها فى مقالاته خاصة إبان الأزمة الدستورية بين الوزارة ومجلس النواب ، وعرج على ماهية الانتخابات وضرورة اشتراك المصريين جميعهم فيها « يجب أن يشكل المحفل من نبهاء وأذكياء وأمراء وأغنياء وعلماء وصناع وأعيان » ليس هذا فقط بل حتمية حرية الانتخابات « تترك ما كانت عليه من الميل للأغنياء والخوف من العمد والرهبة من الأمور وتنتخب من تريد من أهل المعرفة والدهاء »[٢٤] ، بل وذهب إلى ضرورة أن يكون الحاكم مصرياً وبذلك تكون مصر للمصريين خالصة مخلصة « فإنك تعلم أن الحاكم إذا كان من أهل البلاد عاملهم بمقتضى عوائدهم وطباعهم وأخلاقهم وحفظ لهم ناموس الشريعة المتمسك بها معهم وخاف عليهم خوفه على ولده وأهله فإنه يعلم أنه بهيئاتهم الاجتماعية ملك عظيم وبدونهم فرد من الأفراد ، ولو كان الحاكم من غير جنسك لعز عليك الوصول إليه ، وإن وصلت لغته وإن عرفتها كنت حقيراً فى عينه ذليلا بين يديه ، واعلم أن الحاكم الروح والوطنيون الجسد »[٢٥] ، هذا فى الوقت الذى لا ينكر فيه عروبة مصر على صفحات صحيفته ويمزج بينها وبين الأصالة المصرية القديمة »[٢٦] .

وبذلك أوصل النديم تلك المفاهيم وبهذه المعايير إلى كل مصرى فأدركها ، واستوعبها ومضى يطالب بها ، فنجح فى هذا الأمر خاصة عندما دخل فى خطة الثورة ليكون الجهاز الإعلامى فيها .

وعندما أصبح واضحاً أن الثورة تخطو خطوات واسعة نحو أهدافها وأن ما أعد لها من برنامج راح يتحقق كان صدور الصحيفة التى خط فيها كل حرف بثورية فياضة ، وبذلك خرجت « الطائف » إلى الميدان الصحفى لتحارب فيه بكل إمكاناتها ولتؤدى دورها الذى خلقت من أجله .

ورأى النديم أن يكون فيها واضحاً ونقياً فى التعبير وفى النقد وفى التعبئة الثورية خاصة بعد أن أعطى الكيان السياسى القدر الكافى من اهتمامه ، فأخرج الكبت الذى لازمه طويلا حتى أنه هاجم بكل قواه إسماعيل[٢٧] ، وتبعه بالأجانب ، وعرض بؤس العامة سواء فلاحو القرى أو فقراء المدن ، وشرح حال الموظفين ، واستمر

فى المناداة بالإصلاح الإجتماعى بعد أن شن تلك الحملات على الأمراض الاجتماعية ودور الأجانب فيها ودعا إلى تحرير الرقيق ، كما اهتم بالاقتصاد وضرورة النهوض به[٢٨] .

وبالرغم من أن « الطائف » كانت بالعربية الفصحى إلا أنه كان لها التأثير الواضح على الناس ، فاحتلت المكانة الأولى بين الصحف ونقلت عنها الصحف المعاصرة لها ، وبلغ الأمر أنها كانت تصل إلى فرنسا وقد أثرت فى المبعوثين المصريين هناك وحركتهم فتركوا دراستهم وعادوا لمصر من أجل الاشتراك فى الثورة وثبت من التحقيقات وجودها من بين أوراقهم[٢٩] . أيضاً تمكن يعقوب بن صنوع من ترجمتها إلى الفرنسية والإنجليزية[٣٠] ليبرهن وهو على الأرض الفرنسية أن هناك ثورة مصرية صادقة . وقد بلغ الأمر أن كتبت عنها صحيفة الستاندرد تقول « الوطنيون عن طريقها اهتموا باستطلاع خفايا السياسة الأوربية حتى علموا خباياها ، والطائف وهى جريدة ذات أهمية عظمى صاحبها نديم من أرباب النفوذ عند عرابى فقد أخذ فى ترجمة أهم المقالات المدرجة فى الجرائد الفرنساوية والإنكليزية حال وصولها إلى مصر ، وبهذه الكيفية صارت الأخبار معروفة فى جميع أنحاء المدينة بلا استثناء »[٣١] .

وكانت تلك شهادة حقة ، فأصبحت أكبر الصحف وأوسعها انتشاراً حتى أن رئيس مجلس النواب طلب أن يخصها بنشر وقائع جلسات المجلس ، وزادت ثوريتها عندما بدأت الحرب بين الإنجليز والمصريين ، وهنا أحس النديم أن واجبه المقدس يحتم عليه أن يضاعف مجهوداته وأن يعبىء قوى الشعب ليكون الانتصار ، وأصبحت الحاجة ماسة إليها خاصة على أرض المعركة ، فنرى طلبة عصمت يستعجل وصولها ويختم قوله « حيث أن النسخ لم تعد تكفى بعد أن تم توزيعها على قبائل العربان الموجودين بالطرق ونقط أبو قير ومريوط »[٣٢] .

ووضع النديم ثقله المتقد بين طياتها ، وبلغ الحماس فيها أقصى ذروته ، فاختار الموضوعات وخص العبارات بفاعلية قوية لتهتز لها النفوس ، فنى وصفه لأحد المعارك الذى صوره يوم ملحمة يقول « هجوم ليوث الوغى على أرانب الإنسانية وصيحاتهم تتعالى يا ثأر الإسكندرية ، يا مجد عرابى ، يا شرف الوطن » ويتابع « نقاتل لنحيى

حياة طيبة لا ذل فيها أو نموت عن شهادة فنحيى حياة أخروية نرزق فيها عند الله »[٣٣] ويستشهد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة .

وكانت المبالغة واضحة فى كتاباته سواء من ناحية هزيمة الأعداء أو انتصار المصريين ، وأخذ هذا عليه إلا أنه ثبت أن هذه الطريقة هى خير وسائل الدعاية أثناء الحروب ، فقد شجع المحاربين وأراح من نفسياتهم ، هذا فى الوقت الذى جعل المصريين يعيشون أوقاتاً فى انتصار وثقة وخاصة وإنه كان هناك أعداء للثورة ويخشى اتساع دائرة نفوذهم .

وخصص النديم فى صحيفته أبوابا للهجوم على خصوم الثورة بكل جرأة وشجاعة ، وكان على رأس القائمة توفيق الحاكم الخائن « بعد أن يئس كل مصرى من عودته لحظيرة الوطنية ، بعد أن اعتز بالإنجليز وخلع طاعة السلطان وباع الأمة لأعدائها »[٣٤]، وقد برهن أحمد رفعت على تشبع المصريين بهذه الأقوال وإيمانهم بها « هذه الأفكار كانت حاصلة عند جميع الأهالى حتى الأطفال فى الطرق وليست خاصة بجريدة »[٣٥] وتابع النديم هجومه على أعوان توفيق وصحافتهم فأخرج ملحقا خاصاً تحت عنوان « سليم وبشارة تقلا وتوفيق باشا » هاجمهم فيه ووصفهم بأنهم مأجورون[٣٦] ، وكشف هجومه على الإنجليز ليحول الحرب إلى صليبية ، وعبأ شعور الكراهية ضدهم بعد أن فضح أعمالهم على أرض مصر من هتك عرض وسرقة واقتحام حرمة بيوت[٣٧] .

وكانت الإيجابيات واضحة فى التطوع الجارف والتبرعات التى تلاحقت على مالية الثورة[٣٨] ، وذلك الموقف الذى اتحدت فيه قوى مصر جميعها من أجل الثورة ، ومن هنا يمكن القول بأن النديم عندما أخذ على عاتقه تثوير مصر من خلال صحافته كانت مجهوداته مكللة بالنجاح .

وأثرت شخصية حسن الشمسى فى صحافة الثورة ، وكان لها المنهج الثورى المتكامل ، وحرصت على المسيرة فى نفس الدرب ، وهو من خيرة مثقفى الثورة ، عمل بالتدريس ثم بالنظارة وأعطى رسالة التعليم حقها[٣٩] ، وكان لنقائه ومبادئه وثوريته دافعاً لأن يتولى تحرير صحيفة الثورة «المفيد» والذى لم يكتف بقلمه فيها بل كون

مع صاحبها مصطفى ثاقت ثنائياً أخرج الصحيفة على الصورة المرجوة ، كما تم الاستعانة بالأقلام المثقفة لتعطيها الألوان المتعددة ، ومما يذكر أنه كان من بين اتهامات رئيس قلم المطبوعات « إن ما ذكر بجريدة المفيد كان بإملاء إلى سعد أفندى زغلول المعاون بالداخلية إذ ذاك والذى كان له الباع الطويل لتهييج الأفكار والفتن»[٤٠].

وتعددت الميادين التى خاضت فيها الصحيفة وفقاً للبرنامج الثورى الذى وضع لها والذى كان عليها أن تنفذه ، فمن مهامها الهجوم على المعسكر المضاد للثورة خاصة الأسرة الحاكمة والأجانب ، هذا بالإضافة إلى إعطاء وتقريب الفكر السياسى الثورى للمصريين .

اتفقت الآراء على أن الضغوط التى عاش فيها المصريون تحت حكم إسماعيل هى التى تجمعت فى النهاية فى بؤرة واحدة هى الثورة ، وكان لابد من الحرص على نجاحها ، ومن بين الأسباب استمرارية تذكير المصريين بما قاسوه . ومن هنا كانت تلك الشخصية هى المحور والمركز الذى شد انتباه صحيفة « المفيد » فنقدته وجرحته وطعنته وحطت من قدره واعتبرته سبباً فى كل ما حاق بمصر ، وفضحت أسراره واعتبرته الفاسد الأول والمضل الأول والناهب الأول[٤١] ، وجاء الثانى بعده فى هذا المجال وهو توفيق فنعتته بـ « الجبان المستخزى»[٤٢] وكان من بين الاتهامات التى وجهت لصاحب القلم « أنه يستعمل الهيجان وتشويش أذهان التلامذة بالمقالات التى تغرس فى قلوبهم البغضاء والنفور من الذات الخديوية »[٤٣] ، وأفقد ذلك توفيق رشده فكان يشكو من الصحافة التى كادت أن تقضى عليه فيكتب لمندوبه فى الآستانة يقول « إن جميع الجرائد المطبوعة هنا فى أيدى النظار وعرابى وهم يأمرونهم بالكتابة بما يشتهون »[٤٤] .

أما عن الأجانب فقد احتلوا الأعمدة فيها ، وكانت طريقتها سافرة فى الهجوم عليهم حتى أنها ضاعفت شعور الكراهية والعداء للمصريين ضدهم ، وطالبت بوقف التدخل الأجنبى « متى تستقيم لنا الراحة وقد علا فوق رؤوسنا عود التسلط الأوروباوى » وتتساءل « فبأى وجه قانونى تتداخل الدولتان ؟ »[٤٥] ، وتعرج على الإنجليز وتحفهم « بعدم مراقبة الإنسانية وعدم الذمة وعدم مراعاة التمدن وأن ما ينطبق عليهم هو التوحش والظلم »[٤٦] .

فكانت تلك المقالات صورة صادقة لما يحسه المصريون تجاه الأجانب بل إنها أججت الشعور بالثورة ضدهم ، وكتب ما ليت إلى وزير خارجيته يستصرخ الصحافة الوطنية ويخص « المفيد » لهجومها عليهم ويصفها بتمسكها بالإسلام وإظهارها أمجاد العرب وأنها تنادى بأن المسلمين أصبحوا فى خطر لتملك الأعداء عليهم[٤٧] . وردت « المفيد » على من يوصف المصريين بالتعصب ، وأن الأديان جاءت مبينة للعقائد والمعاملات « أظهرت لنا أننا لانرفع سلاح الكراهية إلا فى وجه من حاربنا منهم ، ونهتنا عن توجيه الإيذاء لمن كان بيننا وبينه مودة »[٤٨] .

كذلك لم تغفل « المفيد » أمراض المجتمع ، فنهجت أسلوب النديم فى عرضها وتقديم العلاج لها بشىء من الحماس والغيرة[٤٩] ، وتعددت المقالات فيها عن الحرية والاستقلال ، كما أصلت معانى القومية فى الأفكار وعمقتها فى النفوس وفى حقيقة الأمر فإنه منذ البداية أعلن حسن الشمسى صراحة أنه لن يكف عن الكتابة إلا « حينما يأتى يوم يقال فيه تنبه الغافل ، وتعلم الجاهل ، وغلت يد العادى ، وردت الحقوق لذويها والأرض لبنيها »[٥٠] .

ومن أجل مزيد من الاستمرار فى التعبئة الثورية على نفس المنوال ، صرحت قيادة الثورة لحسن الشمسى بإصدار صحيفتى « السفير ، النجاح » وأعفى من تأمين المطبوعات[٥١] وانتشر الفكر الثورى ، وحاربت الأقلام المعارضة للثورة ، ورفعت « السفير » السلاح فى وجه توفيق خاصة بعد أن تأكدت خيانته حتى تكتمل دائرة النفور منه بل والتخلص منه « إن توفيق باشا الآن فى قفص الإنجليز وقد انفصل عن حزب الأمة وانضم إلى عدوها ، ولذلك صار مبغوضاً من جميع الأهالى » ومن أجل المزيد من الكراهية نشرت أن توفيق أصدر أمراً بإطلاق الرصاص على خطيب دعى فى المسجد للمسلمين فى صلاة الجمعة بالنصر ، وأنه أمر بسجن الشيخ عفيفى بسبب دعائه للمسلمين »[٥٢] ، كما أنها أدرجت بين صفحاتها المقالات والنداءات التى تشجع التبرع والتطوع[٥٣] .

وأصدر إبراهيم سراج صحيفة « الحجاز » لتكون فى خدمة الثورة تضىء لها الطريق وتكون وفق إرادتها ، ولكن لم يستمر لها الحال إذ أغلقت على يد شريف لثوريتها المتقدة ، فلمعت شخصيته من خلال صحيفة « الفسطاط » مع زميله

عبد الغنى المدنى ، وأصبحت الصحيفة بموجبها لها المكانة فى الصحافة الثورية ، فهى تثير النفوس ضد توفيق ، وتمجد قائد الثورة وحبيب المصريين عرابى ، وتشجع وتحمس وتحث وتنادى بضرورة الحرب ضد الإنجليز والدفاع عن مصر وإنقاذها « أما من يلوم الحزب الوطنى على الاستعجال بالحرب فإنا نقول له لو كنا أحراراً فى بلادنا لما حاربنا ولما حوربنا ولكننا كنا تحت نظر المراقبين ، وتحت نظر القناصل ، وتحت نظر المحاكم المختلطة ، وتحت نظر مكاتبى الجرائد الأوروباوية ، وكنا لانقدر على صرف قنطار ولا دينار فى صيانة الوطن »[٥٤] .

أما يعقوب بن صنوع فقد جمع الإشعاعات الثورية للصحافة ، تلك التى نفذت إلى الأعماق وخلقت الغضب والزجر على الأوضاع التى تعانى منها مصر ، ودفعت إلى الخوض فى الثورة ، وهو رائد المعارضة قبل الثورة ، قاد الحملات الصحفية الناقدة وأعطاها إطاراً من السخرية فراجت على أرض مصر كلها ، تناولها رجل الشارع ورجل القصر وسرت فى أعماق الريف وفى أنحاء المدن ، وكان لشخصيته فيها الأثر العظيم فجذب الناس جميعهم ، وكان ذلك من الأسباب التى نى على أثرها ، ومن باريس كانت صحيفته تأتى إلى مصر أكثر انتشاراً وأوسع نطاقاً وتنتقل من أيد إلى أخرى حاملة بين سطورها نداءات الثورة « الله يخيبه توفيق ويخيبنا احنا اللى ساكتين له »[٥٥] ، وحصر صنوع كتاباته بين الأسرة الحاكمة والتدخل الأجنبى .

ومع بداية الثورة رأى صنوع أن آماله تحققت ووجد فى القائمين على الثورة ضالته المنشودة ، فكان اللقاء تاماً بينهما ، فراح يغذى الثورة ويزكيها وأغدق ولم يبخل عليها ، فخدم كل منهما الآخر ، الثورة أعطته المزيد من التشجيع فى اتجاهاته وهو أعطاها الكثير من التعبئة الثورية خاصة وأن صحافته شكلت الشعبية بشكل واضح . مضى صنوع يهاجم رياض عقب قصر النيل دافعاً المصريين لضرورة الثورة على حكمه والتخلص من أعوانه ومحاسبتهم على ما جروه من نكبات على مصر « وخلصوا نار الفلاحين والأهالى واللنوات »[٥٦] ، وطالب بمجلس نيابى وبوزارة عادلة ، هذا فى الوقت الذى نهى فيه المصريين عن الغفلة ودفعهم إلى التقدم ، وركز على معانى القومية[٥٧] ، وبين حقوق مصر وضرورة حكم المصريين لها وبتر الأيدى الأجنبية منها « للأمة حرية البحث بملاحظة ميزانية وإيرادات ومصروفات فروع الحكومة ، ولها أن

تصلح من شأن الرسوم الميرية وجهات الإدارة والشحونات بالمرتبات الخارجة عن حد التناسب الجارى صرفها إلى أجانب جاهلين عوايد البلاد وشئونها ، ومن حق الأهالى تغيير الجمارك وما يماثلها ومن حق الأهالى التأمل إلى مادة مجالس الحقانية المختلطة ، ومن حق الأهالى مراقبة أعمال الزراعة ، ثم من حق جمهور الأمة الذى ينوب عنه نواب من ذوى النباهة والتعقل فى الرأى غير مأسورين فينتخبهم الجمهور من كافة درجات الأهالى »(٥٨) ، لذا كانت صحيفة « لوجلوا » على حق عندما كتبت عنه « إنه المعبر عن رأى الحزب الوطنى وإنه أول من قال عبارة « مصر للمصريين » التى أخذت طريقها للأمام » (٥٩) .

وتمكن صنوع من أن يبلور فكرة السياسى تجاه نظام الحكم ، أراد لمصر جمهورية، فكان ذلك اتفاقاً مع نظرية الثورة فيقول « جعل مصر حكومة جمهورية تجرى بمقتضى قانون الجمهوريات الحرة ، وتنتزع عموم الأجانب من دوائر حكومتها وتستمر فى إصلاح شئونها »(٦٠) ، وعندما تناول الثورة بقلمه أعطى الكيان لقوادها وكان لذلك أثره الكبير على المصريين « أقدم الليث العرابى نائب الجيش ومن خلفه أسود الوغى وأشبال القتال يريدون قهر دولة الاستبداد ورد صولة الفساد وإحياء الوطن بالحرية وهيئة شورية فراغ لهم المستبد الأكبر (توفيق) المفسد الأول روغان الثعلب وانخفض لديهم انخفاض الأرنب »(٦١) .

هذا فى الوقت الذى كان فيه غير راض على شريف ، ومعلوم أنه لم يكن وحده بل الثورة كلها وعن طريق كتاباته نفر الناس من إجراءات شريف فهاجم قانون المطبوعات الذى أصدره وأغلقت على أثره صحيفة الحجاز « لأنه جرنال وطنى حر يطعن على الأجانب ويهيج الأهالى عليهم »(٦٢) ، ويرسم شريف مكمم أفواه الصحفيين وموثق أيديهم أمام ممثلى الأجانب ويعلق بقوله « اكسروا أقلامنا وسدوا أفامنا برضنا ننتصر على أخصامنا ونكسر أنف أظلم حكامنا والرب كريم يسعد أيامنا »(٦٣) .
واتسع نطاق المد الثورى بهذه الأفكار وبتلك الدفعات ، فنرى توفيق يشكو وبألم وبحسرة من صحافة صنوع إلى نظامى باشا المبعوث العثمانى الأول ، ويبين له أنها منتشرة وتدخل مصر خلسة « وتوزع مجاناً على أفراد وضباط الجيش »(٦٤) ، وسبق أن ذكر أنها كانت فى متناول يد الجميع يتلقونها بشغف وينتظرون وصولها بفارغ الصبر بعد

أن عاشوا مع صاحبها فكان تأثيره نافذاً فأشبع القلب وغذى الروح ، ويكفى ماسجله عنه « نينيه » وكان صادقاً حينما قال « أنه الدهشة الشعبية المحققة ، وأشهد أنه جعل الناس يهتمون بالسياسة ويتعلمونها منه ، فأصبح معبودهم ، فهو الرسول الحقيقى لعهده وهو النصير الفعال فى الحركة الوطنية ، وكانت صحيفته تصلنا من باريس إلى مركز القيادة الحربية هنا »[٦٥] .

وإذا انتقلنا إلى الصحافة الشامية على الأرض المصرية نجد أنها ولفترة أخذت الخط الثورى كما أراده المصريون ، وكان لأقلام أديب اسحق وسليم نقاش وسليم عنحورى وبشارة وسليم تقلا وسليم حموى من خلال موضوعاتهم فى « مصر ، التجارة ، والمحروسة ، العصر الجديد ، مرآة الشرق ، صدى الأهرام ، الوقت ، الأهرام ، الإسكندرية » أثر على العقول المصرية ، فأعطتها اليقظة وبلورت الفكر المصرى ، فتحدثت عن الحكم النيابى والتزاماته ، وتكلمت عن الحريات بأنواعها : حرية الفكر حرية العمل ، حرية القول . وكتبت فى الشورى وصلاحيتها ، والقانون وحتمية مراعاته ، والدستور وتطبيقه . كما كان منها من أخذ على نفسه اتباع أسلوب المعارضة والنقد والهجوم على مراكز القوى . فأعدت مصر لثورة تجرف المظالم وتقيم نظاماً للحكم يعتمد على ماجاءت به الثورة الفرنسية . وكانت لمبادىء أديب اسحق الأثر الواضح على المقالات التى سطرها لتحمل المعانى التى تحرك الأذهان « فأصبح الناس يتحدثون بعبارة أديب ومزاياها ويحفظون أقواله كما يحفظون الحكم والأمثال »[٦٦] .

وتعصف يد رياض بالصحفيين ، ويخرج أديب اسحق من مصر إلى باريس ، وفيها يصدر صحيفة « مصر القاهرة » التى انطلقت منها الصيحات ضد الظلم والطغيان يسانده ويدعمه فى ذلك شريف « فكانت لساناً بديعاً من ألسنة شريف باشا ومناصريه فى الرأى والاتجاه من العرابيين »[٦٧] .

وعاد أديب اسحق إلى مصر مع وزارة الثورة الأولى ، وعين رئيساً لمكتب الترجمة، وكانت ميوله كلها مع قادة الثورة ، معجباً ومشيداً بعرابى ، وبناء على ذلك عين سكرتيراً لمجلس النواب مع استمراره فى إصدار صحيفة « مصر » ، وفيها أطلق العنان لنفسه بما تتفق وهوى القائمين على الثورة ، فكان له الدور النافذ إلى داخل النفوس ، وتناول الديمقراطية فدعى مشاركة الأمة فى حكم نفسها بأن يكون لها الصوت المسموع

والرأى المتبع ، ونندد بالأوتوقراطية ودعى لليقظة وحرك الحمية[٦٨] . ولم يحدد نفسه فى الإطار السياسى بل طرق كل أبواب الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى بفهم واع وإدراك كامل للأنظمة التعاونية الحديثة[٦٩] ، وبذلك نجح فى مهمة إضفاء الوعى للمصريين .

ولكن لم تستمر هذه الجهود حتى النهاية وذلك أمر طبيعى عقب الخلاف الأيدلوجى الذى وقع بين شريف والثوريين هذا من ناحية ، والإحساس العميق بتطبيق الثورة لشعار « مصر للمصريين » قد أساء الفئة الغير مصرية خاصة وأن اتجاه الصحافة الثورية طعن فى الشوام وقدح وذم فى صحافتهم « أتانا أصحابها وجيوبهم أفرغ من فؤادهم من الوطنية التى ادعوها ترويجاً لمقاصدهم »[٧٠] . من ناحية أخرى . وبالرغم من محاولة النديم معالجة الموقف فى بعض كتاباته فى الطائف »[٧١] لإصلاح ذات البين إلا أن الحقد لم يتراجع بل ازداد ، وانتهى الأمر بانضمامهم إلى الرافضين ، ومع ذلك فقد استفادت منهم الثورة فى تحقيق ماسعت إليه .

ومما لاشك فيه أن الصحافة الأوروبية خدمت التخطيط الثورى عن طريق تناولها الكتابة فى موضوعات حاولت فيها تنفيذ مآربها بتحطيم الحركة الوطنية ، فكان ذلك دفعة لصحافة الثورة للرد عليها والتقريظ والطعن على الأوروبيين ، كما كان للصبغة الاستعمارية رد فعل على الصحافة المصرية ومادة خصبة استغلتها فى الهجوم على أصحابها وفضح اتجاهاتهم ، فنتج عن ذلك الإثارة الكاملة والنفور التام والكره الشديد لانجلترا خاصة وللاستعمار عامة[٧٢] . وتذكر صحيفة « المفيد » فى هذا الصدد أنه كان يتم « جلب كثير من الجرائد وتدقيق النظر فيها فيها من الأفكار المتعلقة بمصر ويظهرون للعامة الواقع »[٧٣] ، وحللت السياسة الأوروبية وطبقت أساليبها على مسألتى تونس وقبرص .

هذا وقد كانت للصحافة الأوربية بعض وقفاتها المؤيدة للثورة ، وذلك عندما أقرت ما أقدمت عليه ، فكان ذلك سنداً استغلته الصحافة المصرية فى تدعيم اتجاهاتها ، فتتبعت أقوالها ونقلت عنها ماهو فى صالح القضية المصرية ، فعرضت على صفحاتها ماسجله جريجورى فى « التيمز » حينما عقد المقارنة بين بونابرت وعرابى وأن الأخير قام

. ضد الظلم وأنه لايوجد أحد يؤسس حكم القانون ضد القوة والأهواء سوى الجيش وأن ما يسعى إليه عرابى هو العدل(٧٤) .

وما ذكرته «السيكل» إن ما اتخذته الثورة من خطوات لايتنافى مع القانون « يجب أن يعد ماحصل بمصر صحيحاً وقانونياً » ، كما وضحت أن الجيش هو الواسطة عن الأمة « فوضت له أمرها فبهذا يعد مخلصها ومنقذها من ورطتها » ، وأن مصر تسعى إلى حقها المشروع ومن سلطة نوابها النظر فى ميزانيتها ، وتكلمت عن العمليات المالية الغير شريفة التى تمت قبل الثورة(٧٥) .

كما نشرت هجوم « الكورييه دى سوار » على الأجانب ومرتباتهم الباهظة التى أضرت بميزانية البلاد وأبانت أن للمصريين وحدهم السلطة عليها والتحكم فيها(٧٦) .

أضف إلى ذلك أنه كان للصحافة الأوروبية الوجه الآخر الذى ساهم فى التمهيد للطريق الثورى ، فما لاشك فيه أنها ساعدت على اليقظة العامة(٧٧) ، فمن بين سطورها أمكن لمحررى الصحافة المصرية اقتباس الأفكار التحررية . وهكذا بلغت الصحافة المكانة التى رجتها الثورة لها واستفادت من جميع الظروف المحاطة بها حتى أن معاصرى الأحداث من الأوروبيين اعترفوا بأن الصحافة أصبحت دستوراً لشعب مصر(٧٨) .

وهنا لابد من الإشارة إلى المسئول الإعلامى فى الثورة أحمد رفعت رئيس قلم المطبوعات وصاحب البصمات الواضحة فى التوجيه الصحفى بالصورة التى مرت بنا ، ويعد من بين الأسباب التى أدت إلى نجاح الرسالة الصحفية فى عهد الثورة ، فكان قادة الثورة على حق حينما سلموه زمام هذا الأمر ، وهنا يجب أن نسجل إيمانه بثورة الشعب الصادقة فنقرأ تصريحاته فى صحيفة « التان Le Temps الفرنسية » « إن المدافع عن حقوق الأمة لم يكن أحمد عرابى بل معشر المصريين أعنى خمسة ملايين وهم تحت السلاح »(٧٩) .

وكان له الفضل فى إيصال الفكر الأوربى للعقلية المصرية من خلال الصحافة فبناء على أوامره كانت تترجم المقالات التى تخدم هذا الميدان « أحدهما يتعلق بأفكار أهل السياسة فى إنجلترا خصوصاً أفكار الحزب الحر فيها ، والثانى بأفكار بسمارك ، والثالث من هذا القبيل»(٨٠) وطريقته أن ينتقى مايتفق والمصلحة الثورية « فيؤشر عليها بالقلم الرصاص

الأحمر ويعطيها لحسن الشمسى لكى ينقلها فى الجرائد المصرية »[٨١] . وبذلك أصبحت هذه المفاهيم بين أيدى القراء أدركوها وتشربوها وطالبوا بترجمتها عملياً على أرض مصر . ومن هنا يمكن القول أن لهذه الشخصية الأثر الكبير على المصريين عامة وقادة الثورة العسكريين خاصة إذ كان الوثام تاماً بينه وبين القادة فمن بين اتهاماته « كاتب وكاتم أسرارهم ، مراسلا وآمراً ومكاتباً جميع الجرائد بنشر الخطب والقصائد والأراجيف والمقالات والطرهات التى أوجبت تهيج الأوباش وتجاريهم على ارتكاب أمور شنيعة ومنكرات فظيعة »[٨٢] .

أما عن موقف حكومة الثورة من الصحافة فيتضح منذ أن تولى شريف الوزارة إذ أراد أن يحدد موقف المؤسسة الثقافية حتى لاتزيد من ثورة المصريين ، وبالتالى تزداد سطوتها ولايمكنه التحكم فيها خاصة وهو يعلم العلاقة التى ربطت بينها وبين قادة الثورة العسكريين ، فأصدر قانون المطبوعات ليضع أمامها القيود وليمنعها من الممارسة الصحفية الحرة ، وليحد من نشاطها المتزايد ، وليدخلها فى إطار ضيق حدد فيه الحقوق والواجبات[٨٣] .

وبالرغم من ذلك استمرت حملات الصحافة خاصة ضد الأجانب لتكون صادقة فى تطبيقها لشعار الثورة ، وتزعمت صحيفة « الحجاز » ذلك التيار ودعت إلى الجهاد والدفاع عن حقوق المسلمين ضد الأوربيين وتمادت إلى أقصى حد ، فشكا ماليت إلى شريف هذا الأمر ، فأنذر الصحف جميعها لكن « صاحب الحجاز لم يرجع عن السير الذى صار تحذيره منه ، وكتب فى نمرته الأخيرة كلاماً غير لائق فى حق الدول[٨٤] فما كان من شريف إلا أن ألغاها إلى الأبد .

ومضت الصحافة فى طريقها ولم تعبأ بتلك الإجراءات ، فشحنت « الطائف » بمقالات الغضب ليس على الأجانب فقط بل على شريف أيضاً ، فتتابعت إنذارات شريف لها[٨٥] ولكن دون جدوى .

ومع انتصار الثورة وسقوط شريف ، شرعت وزارة الثورة الثانية فى تحسين قانون المطبوعات بما يجعله أولى إلى حرية الكلمة وأبعد من قيود العقاب[٨٦] ، وجندت

الصحافة من أجل الثورة ، وأغلقت الصحف المعارضة ، حتى صحيفة السراى و البرهان ، أعلنت خضوعها وعزلت من تحريرها من كان قلمه يهاجم الثورة[٨٧] ، وفى أثناء الحرب أصبح لايطبع شىء فى الصحف إلا بعد إقرار ديوان الجهادية عليه وضرورة موافقة المجلس العرفى على جميع المطبوعات[٨٨] . وبذلك سيطر التخطيط الثورى على الصحفيين وصحافتهم فخضعوا له وأعطوه ما أراد ولم يضنوا عليه .

موقف الصحافة ومدلولاتها ومصاحبتها للأحداث الثورية :

كان الإعداد الثورى كاملا ، والإتفاق مؤكداً ، والتعاون واضحاً بين الصحافة وما جرى على أرض مصر من خطوات ثورية ، ومع القارعة وبداية انطلاق العسكريين ونجاحهم فى إسقاط مضطهدهم وصانع الأوتوقراطية الشركسية واختيار من هو يوافق هواهم عقب قصر النيل ، أحست الصحافة الحرة أنه قد جاء الوقت وحانت الفرصة للعمل ، فتطالب بضرورة المزيد ، بالعصف بالوزارة كلها وليس بوزير واحد وإقامة حكم نيابى[٨٩] وكان لهذا ثمرته فى إعداد المصريين لذلك مع الخطوة القادمة ، وتصور ثورية الإصلاح فى الجيش على يد البارودى وعرابى وتتكلم عن تلك القوانين والأنظمة التى وضعت لإزالة الغبن عن العسكريين[٩٠] حتى تبين أن رفع الظلم سيتم على أيدى جيش مصر المنتصر . أعقب ذلك سياسة النقد والهجوم على رياض رغم إجراءاته القاسية ، وإعطاء الدفعة للقيادة العسكرية[٩١] .

وصورت الصحافة موقف التاسع من سبتمبر أوضح تصوير ، وعن طريقها أمكن لكل مصرى أن يعيشه ، فهو حدث يحمل بين طياته قمة التحدى ، وأن اختلفت فى أعداد القوات العسكرية[٩٢] التى رابطت وراء عرابى وكانت رهن إشارته وواضح أنها أعطتها أكثر من حقيقتها لتزيد من تعظيم الأمر .

وحينما تولت وزارة الثورة الأولى ، وتحقق أحد أركان الثورة ، باركت الصحافة وهللت وعندما أراد شريف الانفراد بالمسئولية وإبعاد العسكريين تصدت للموقف ونقلت الصراع بين الطرفين ، فتعرض تلك المقابلة التى تمت بين وفد عرابى وشريف، وتذهب فى محاولة منها للإفهام بأن شريف يسعى لسلب سلطات العسكريين[٩٣] هذا

فى الوقت الذى أبعدت فيه الصحافة عن أذهان المصريين إمكانية وجود دكتاتورية عسكرية ، بل ذهبت إلى تصوير قمة التطبيق النيابى وضرورة خضوع مصر له ، وعند بداية تنفيذ مطالب الثورة فى وجود مجلس نيابى تطالب بانتخابات حرة وإبعاد أيادى أصحاب النفوذ والسطوة حيث زمن تسليم الخاتم وتوقيع الإمضاء قد ذهب بغير رجعة[٩٤]

وعاشت الصحافة مع السلسلة الكاملة للمسألة النيابية ، فنرى لأول مرة فى الصحافة أحد المرشحين يطعن صحة انتخاب آخر ، وعند التحقيق تنشر قرار عدم قبول هذا الشخص فى عضوية المجلس[٩٥] ، وتحلل لنا لجان المجلس والقائمين عليها[٩٦] ، ونرى بوضوح التأييد التام والتشجيع الكامل للمجلس من خلال تلك الأقلام التى سجلت ذلك[٩٧] هذا فى الوقت الذى لم تخل صفحاتها من بيان أهمية الشورى «أن مبانى العمار لا تشاد إلا على قواعد الشورى مع أرباب الحكومة ، فبنواب الأمة يستنير الوطن بطالع سعده »[٩٨]. حتى خطب الجمعة التى تدور حول هذا الأمر نقلتها[٩٩] .

وأعطى للصحافة الحق فى مناقشة خصائص الأمور التى تتعلق بالمجلس ولاسيما ما يتعلق بالمسائل المالية ، فكان الإصرار واضحاً فى ضرورة ممارسة الحياة النيابية السليمة ، ظهر ذلك أثناء الحديث بين بلنت وأحد المصريين والذى نشر وتمسك فيه الأخير بحق المجلس البت فى مسألة التصفية الخاصة بإيرادات مصر الداخلية[١٠٠] . أعقب ذلك نقل صورة حية وكاملة لرغبة مصر فى الحصول على حقوق لا يشوبها شائب وذلك النزاع الذى وقع بين شريف والمجلس واعتراض الأول على إقرار الثانى للميزانية وتمسكه بذلك[١٠١] ، وتدخل الدولتين وتقديمهما المذكرة المشتركة ورفضهما لهذا الحق[١٠٢] . ووفقاً لخطوات الثورة نرى التأييد للجنة البرلمانية التى أصرت على موقفها واختلفت مع شريف ورأت ضرورة الإطاحة به[١٠٣] .

وبعد أن تولت وزارة الثورة الثانية مقاليد الأمور ، سجلت الصحافة الإنجازات التى قامت بها ووضعتها أمام المصريين ليكونوا على دراية بما تقدم لهم الثورة ، فعلى صفحاتها كتبت عن عودة المنفيين إلى وطنهم مصر وخروج المعتقلين من معتقلاتهم — وكان من بينهم من شكل خلايا ثورية أسهمت فى النضال — وعن تنظيم الخدمة المدنية[١٠٤] ، وحملات التطهير الواسعة التى شملت أعداء الثورة[١٠٥] ، والمجهودات التى تبذل

للقضاء على الرشوة والشروع فى قانون الأمن العام لحفظ النظام والحقوق[106] ، ونظام وإجراءات ترتيب المحاكم الأهلية « عوضاً عن الحكم بالعصا »[107] كما أنها تابعت المجهودات التى كثفت للقضاء على مشاغبات الأجانب[108] لتبرهن على مابلغته الثورة من قوة .

ومالت الصحافة ووالت الخط العسكرى ، فكان إعطاء المفهوم بأن أفرادالجيش الممثلون للمصريين جميعهم وذلك لتضفى الشرعية على العسكريين « إن عساكرنا المصرية هم من أهل البلاد وعلى الأقل موجود فيهم فى كل بلدة ثلاثة أنفار الواحدمنهم لايخلو من أن يكون بينه وبين سكان بلده صلة الأبوة والبنوة والعمومة والأخوة ، ونحو ذلك من روابط القرابة أو المجاورة ، فأية علاقة أقوى من هذه [109] ، تلى ذلك ترسيخ زعامة عرابى وبيان حب الشعب له وأهليته لذلك وأفضلية وجوده بالقاهرة[110] ، وتبين بأن السلطة هى التى تسعى لعرابى بعد أن أصبحت له المكانة ، وتشير إلى الارتباط بينه وبين « الراحة العمومية والأمن والطمأنينة »[111] ، هذا فى الوقت الذى تتوقع فيه الغدر الأوربى وتشجع على زيادة عدد الجيش لردع الاخطاء الداخلية والخارجية »[112] .

ومع وزارة الثورة الثانية وتحكم العرابيين فيها انعكس ذلك على الصحافة فأعدت الإعداد التام للمنهجية الثورية ، فأبانت أن الفضل لتلك الانتصارات التى أحرزتها الثورة إنما هو للعسكريين « إن الأمة المصرية استولى عليها من الجور والاعتساف ماحرك دمهم وهاج خواطرهم فبعثوا من أنفسهم عساكرهم الأحرار لينقذوهم مما أناب الجميع من الأهوال »[113] ، وتنقل ماكتبته الصحافة الأوربية من تأييد للعسكريين كما سبق ذكره .

كما مجدت الصحافة ما تم إنجازه على يد الوزارة خاصة مسألة الدستور الجديد وما منحه من امتيازات للمجلس النيابى لم تحدث من قبل[114] ، وصورت الفرحة التى عمت مصر كلها بالعهد النيابى الجديد ، فنشرت المذكرات التى كانت تصلها وتتم عن ذلك[115] ، ومن داخل المجلس سجلت كل حرف قيل فيه على الصفحات ، كما كان للتقارير التى قدمت له خاصة تلك التى تحتوى على مفاهيم للحرية وترتكز على الدعائم الدستورية مادة بلورتها الأقلام وقارنتها بمثيلاتها فى الثورة الفرنسية[116] .

وكانت أكثر الصحف اهتماماً بالمجلس الوقائع المصرية إذ عرضت كافة الموضوعات التى أثيرت فيه ونوقشت ووضعت لها الحلول تلك التى انصبت على ما تعانيه طبقات مصر من احتكار اقتصادى واستغلال أجنبى ، وانخفاض مستوى تعليمى ، ورداءة جهاز إدارى ، ومحاكم غير عادلة ، وانخفاض مستوى الخدمات الزراعية ، وسخرة وضرائب وديون ، وغير ذلك مما يمس الحياة المصرية(١١٧)، وذلك حتى يكون المصريون جميعهم على دراية بما يقوم به نوابهم وبأن هذا المجلس هو المعبر عنهم والمتكلم باسمهم .

وتناولت الصحافة مسألة المعارضة وفوائدها وضربت الأمثلة لها فى انجلترا وفرنسا وألمانيا حتى اليونان تمتعت بها « بأن لا يوافقوا الحكومة على ما فيه شطط أو خطأ ، فإن الإنسان لا يخلو من الهوا والنسيان وكذا لا يجب أن يخالفوها فما يعم نفعه »(١١٨)، واستمرت المقالات والقصائد التى تزف الحرية إلى مصر وتبارك وتهنىء بهذا العهد الجديد(١١٩) .

وأعطت الصحافة شعار الثورة « مصر للمصريين » حقه وأكدت واقعيته فى إطار ما قامت به الوزارة بالحد من جبروت الأجانب ووضعهم فى الحيز الضيق ، فنقلت لنا كيف تم الوقوف أمام المشروعات الاستغلالية للأجانب، ورفض التعامل معهم والضرب على أيديهم ومراقبتهم وسرعة التحقيق معهم والتشديد على محاكمتهم(١٢٠) .

ونزلت الصحافة ميدان الكفاح منذ أن أحست بالتيارات المعاكسة للثورة فعملت على محاربتها ، ومنذ البداية نراها تعيش مع المحاولات التى قامت لإجهاضها وفشلها وتملك العرابيين لزمام الأمور فعندما خرج بعض كبار ملاك الأراضى من المسيرة الثورية اتهمتهم بإعادة الحياة الفاسدة لما قبل الثورة فتقول المفيد « إلا أنه لم تزل أرباب الأراضى الأغنياء الذين غنموا من هاتيك الأيام يتمنون عودها بوسيلة الارتباكات التى يحدثونها لتعود أيام الظلم والارتشاء »(١٢١) ومن خلالها كانت تلك النداءات برفض إطاعة أوامر الخديو عقب الاجتماع الذى عقده فى ٢٧ مايو ١٨٨٢ والذى ضم النواب والعلماء والعسكريين وأعلن قبوله لمذكرة مايو التى قدمتها الدولتان وتصور ثورية يعقوب سامى وطلبه عصمت ، كما تعرضت للاجتماع الذى أعقب ذلك فى بيت سلطان وأوضحت دور عرابى فيه ونقلت اتهاماته لأعداء الثورة(١٢٢) ، ليكون كل مصرى على دراية بدقائق الأمور .

وسيطرت شخصية عرابى على الصحافة ، واحتلت الصدارة والمكانة على صفحاتها ، فتنشر برقيات تأييده لتعطيه القوة والسلطة ، وتصف عودته رسمياً لمنصبه وترجع ذلك لرغبة المصريين جميعهم بعد أن تكذب ما نشرته « رويتر » من أنه عاد تهديد الجيش ، وتضفى عليه العظمة حتى لقد لقبته « مولانا أمير المؤمنين سعادة أحمد باشا عرابى »(١٢٣) .

وتواصل الصحافة مع الأحداث حتى العدوان الإنجليزى مبينة أهداف الأجانب وأعمالهم طالبة الذب عن الحقوق ، منادية بالتنبيه من الموقف ، فتنقل اعتراف وزير الدولة اليونانى بشغب اليونانيين وما يفعلونه لإغاظة المصريين وإثارتهم ، وتبين استعداد الأجانب فى تعبئة السلاح ودور ماليت فى ذلك ، وتسجل ردود عرابى على توفيق أثناء إقامة الاستعدادات ، وبيان تصميم قائد الثورة على الدفاع عن مصر(١٢٤) ، وتعرض ما تذكره صحيفة « التيمز » فى ضرورة السيطرة على مصر(١٢٥) ، حتى تظهر البيت القصيد للانجليز ، وتعبىء شعور الكراهية ضدهم ، وعقب احتلال الإسكندرية تبين الأعمال التى تشينهم(١٢٦) لتصعد الموقف ثورة .

وتعرض الصحافة استمرار الخطوات الثورية ، وتتبع البرنامج الثورى رغم القوى المعارضة لإعطاء المصريين الثقة ، وبأن طريق الثورة للأمام ولا يعوقه عائق ، وتبين سلطات المجلس العرفى حتى فى مسألة النشر خاصة فيما يتعلق بحالة الحرب(١٢٧) ، ومضت مع سياسة الثورة فعندما رؤى إمكانية التفاهم مع انجلترا نشرت تصريح شارل ديلك الذى يؤيد الثورة(١٢٨) حتى تعطى الأمل فى إمكانية الإتفاق وعندما ثبتت الخيانة على البعض أمثال سلطان نرى تأييد الخط الثورى « لقد صار من الخائنين سلطان ، فصدرت أوامر الحكومة بالحجز على أملاكه وأمواله لتنفق فى سبيل الدفاع عن الوطن لأنها من ثمرات كسب أهله المساكين ، وأسكن فى بيته الكائن بالقاهرة ٤٠٠ مهاجراً »(١٢٩) ، كما أنها عمقت أفكار المصريين وشجعتهم بأنهم أحق بالأموال التى يستحوز عليها الأجانب من مصر (١٣٠) .

وفى الميدان الحربى استعملت الصحافة الأساليب الحديثة لحشد الثورى ، ومنها من انتقل إلى أرض المعركة وأصدر صحيفته هناك ، ومنها من تردد من محرريها على

المعسكرات ، وخرجت المقالات تشير إلى أهداف إنجلترا وأساليبها لتحطيم الثورة[١٣١]، وكثرت نداءات لمواجهة الأخطار ، تحث على التطوع فى الجيش وتأتى بما يثير ويدفع حتى غير القادرين جسمانيا على الاشتراك فى الحرب[١٣٢]، وتترجم مقالات الصحف الأوربية التى تشيد بشجاعة المصريين وثباتهم فى ميدان القتال[١٣٣] .

واحتلت الخيانة جانباً من اهتمامات الصحافة ، وتربع على قمتها توفيق ، فأعلنت عن تلك الصلة التى تربطه بالأعداء ، ونشرت الخطاب الذى أرسله لانجلترا يطلب حمايته[١٣٤] ، وتابعت مجهوداته ضد الثورة ، وجاءت بالحوادث التى تثبت فشله وانتصار الثورة عليه كالقبض بواسطة الفلاحين على عثمان رأفت — أميراخور الخديوى — وكسر مخططه[١٣٥] المناوئ للثورة. أعقب ذلك هجومها على أصحاب الخيانة من المصريين وكتبت عن ألاعيبهم وعرضت دعاياتهم المغرضة وطرقهم لضرب الثورة[١٣٦] ، وذلك لتنبه المصريين وتحذرهم ، وأدارت الدفة على الإنجليز فى هذا المجال ، فبينت أن هناك جواسيس للانجليز من نصارى الشام وهناك من أتوا من عدن ، وهناك الأوربيون المتخفين تحت أزياء تبعد عنهم الشبهة وأن الجميع يعملون ضد الثورة ، ونشرت الإجراءات التى تتخذ والمجهودات التى تبذل لكشف هذه الأمور[١٣٧]. وأخيراً فقد كان للصحافة دور ومهمة ألقيت على عاتقها وهى مهاجمة الصحافة المحاربة للثورة[١٣٨] .

وكان لابد من تحديد موقف الصحافة من الاتجاهات والمؤثرات الخارجية وذلك لنقلها للمصريين وفقاً للسياسة التى رسمها قواد الثورة .

وجاء اللقاء الأول مع الدولة العثمانية ، وحرصت الصحافة على نقل الصورة واضحة فمنذ البداية توضح العلاقة بين قادة الثورة والدولة وتنشر تصريحات عرابى « إن كافة الأمة حريصة كل الحرص على بقاء تبعيتها للدولة العلية ، وإنها لا تتحول عن هذه الوجهة أصلا ما دامت امتيازاتها لم تمس »[١٣٩] ، كما نفت وضحدت ما ادعته الصحافة الأوربية بأن الدولة وراء الثورة[١٤٠] .

وعندما تلونت السياسة بين الثورة والدولة نراها تسجل أن « عرابى باشا راغب فى الانضمام للثورة الدينية الشديدة المتحركة الآن فى بلاد العرب وممالك أخرى إسلامية»[١٤١]

محاولة منها الإفصاح عن أن الثورة على استعداد للانضمام لمناوئى الدولة ، هذا في الوقت الذى ركزت فيه على مسألة القومية « أن أرضاً عربية كمصر لا تحكم بتركى ولا غيره ، وإنهم (المصريون) يفضلون القتل على دخول عسكرى غريب أرضهم أو رجل من رجال الحكومة التركية فى أعمالهم »[١٤٢] .

وبمجيء البعثة العثمانية الثانية إلى مصر كان الأمر واضحاً تجاه موقف الدولة من الثورة فتتبعت الصحافة خطوات البعثة واجتماعاتها مع مؤيدى الثورة ومع أعدائها ، وأظهرت كبرياء قائدها ورفضه اللقاء مع رئيس البعثة إلا بعد تدخل الوساطة والإلحاح عليه من جانب أحمد أسعد المندوب الثانى فى البعثة والذى كان له موقفه من قادة الثورة[١٤٣]. وأخيراً حينما وجدت الثورة أنها تحارب من جميع الجهات رأت إمكانية مساعدة الدولة لها ، فتمضى الصحافة فى محاولة لضم الدولة ، وتعرض البرقيات الفياضة بالشكوى من الحاكم الخائن والمندوب الذى انضم إليه والإنجليز وأعمالهم وتؤكد على الروابط التى تربط مصر بالدولة[١٤٤] .

وبالنسبة للقاء الثانى فكان مع مساعى حليم وإسماعيل لعرش مصر ، ومما لا شك فيه أنه تبادر إلى أذهان قادة الثورة الاستفادة بحليم ، ومن هنا تردد إسمه كثيراً فى الصحافة ، فنقلت مساندة فرنسا له[١٤٥] ، وبذلك تكون هناك قوة لا يمكن إغفالها للوقوف أمام الإنجليز ، كما أنها حاولت إفهام القراء رغبة الدولة العثمانية فيه وهددت به توفيق وحاربته ، فعند السب فيه تكون الإشارة إلى حليم بأنه مرض عنه[١٤٦] ، وربما هدفت الحد من النشاط المعادى لتوفيق ضد الثورة .

ووضح فى الصحافة رفض الثورة كلية لمحاولات إسماعيل ، فذكرت أساليبه لاستمالة العناصر الثورية ورغبته فى العودة لمصر ورفض الثورة ولفظها له ، وعبرت بصراحة عن مشاعر الكره لهذه الشخصية التى قاست منها مصر على صفحاتها[١٤٧] .

أما اللقاء الأخير فكان مع التأييد الأوربى والعربى والإسلامى وكان فطنة من الصحافة أن تشير إليه لتعطى المزيد من الدفعة للاستمرارية الثورية والراحة والطمأنينة بأن هناك من يشارك المصريين ويبارك خطواتهم . فتكتب عما قام به العمال الإيطاليون

وتنشر تأييداتهم وارتياحهم للثورة(١٤٨) وكما سبق ذكره تترجم ما كتبته الصحافة الأوربية عن مصر وأحقيتها فيما سعت إليه وتسرد ما عانته وقاسته فى عهد ما قبل الثورة وتبين فضلها على الحضارة الإنسانية(١٤٩)، ومقارنتها بين عرابى وغاريبا لدى وتمييزها الأول عن الثانى « أما وقائع عرابى باشا فلم تقع فيها قطرة دم واحدة »(١٥٠) كما أنها انتقت منها ما يخدم القضية الوطنية ، فعن حادثة ١١ يونيو تنقل « هى بدسائس بعض الإنكليز وبواسطة نقود دفعوها للدلال »(١٥١)، واختارت ما نشر فيها من مناقشات برلمانية ويمكن أن تفيد المسألة المصرية وسجلتها(١٥٢) ، وسردت أقوال أحرار الإنجليز عن الثورة ، ونشرت برقياتهم « تقدموا أيها المصريون فلا خوف من جهة الأمة الإنجليزية »(١٥٣)، ونقلت أحداث اجتماع لندن فى ١٦ يوليو ١٨٨٢ والذى حضره وكلاء عن جمعيات العمال وبعض من أعضاء البرلمان وعارض التدخل الحربى لانجلترا فى مصر وطالب باستدعاء الأسطول الإنجليزى(١٥٤) .

وإذا انتقلنا إلى الجناح العربى نرى الصحافة تكتب عن نشاط المغاربة لمساعدة الثورة سواء داخل مصر أو خارجها ، وأظهرت شعور الطرابلسيين والجزائريين وارتباط ذلك بالشعور الإسلامى(١٥٥) .

ولتعميق الصلات الإسلامية أعطت الصحافة الإحساس بأن المسلمين فى كل مكان مع مصر حتى داخل تركيا التى راح أهلها يشاركون المصريين فرحتهم عند نجاح كل خطوة ثورية ونقلت ما كتبته الصحافة التركية التى أشادت بعرابى(١٥٦)، وعن المتطوعين الأتراك الذين حضروا « للمحاربة مع إخوانهم المصريين »(١٥٧). ولعلمها بأهمية الهند بالنسبة للانجليز وإمكانية تهديدهم عن طريقها ، ومحاولة لإثارة الشعور الدينى فى العالم الإسلامى ضدهم أبانت أن هناك بعض الثورات فيها ، وأن التهديد مستمر بإحداث القلاقل من أجل مصر(١٥٨)، ونشرت ما كتبته صحيفةالستاندرد عن أثر الثورة المصرية فى الهند ، كما سردت إجراءات القمع التى اتخذتها انجلترا للوقوف أمام ذلك(١٥٩).

وكانت تلك هى قناة الصحافة التى وصلت منها إلى أذهان المصريين فأعطتهم الصورة الواضحة والكاملة للأحداث الثورية .

دور الصحافة ومهامها فى تعبئة المصريين للثورة :

مما لا شك فيه أن الثقل الصحفى كان واضحاً عندما كتبت الصحافة للفلاحين ، وكانت أولى المراحل إنماء الوعى لديهم ، وظهر أثر ذلك واضحاً فجاءت الصحافة الشعبية لتحمسهم وتثورهم ولو حتى عن طريق دفعهم ببعض الأحداث التى من الممكن أن يكون مبالغاً فيها[١٦٠] .

ومنذ البداية رثت الصحافة لحالهم ، وهاجمت الأجانب وبينت غدرهم على الفلاحين وخاطبتهم لتوقظهم ، وحثت الأغنياء على الوقوف بجوارهم وحببتهم فى الالتحاق بالعسكرية ، وأثارتهم ضد الأتراك الغرباء عن أرضهم ، ودفعتهم للتمرد على السخرة[١٦١] ، ومضت فى تحريكهم « إن الفلاح لهو السيد فى صورة العبد ورب الدار فى موقف الخادم »[١٦٢] وصورت بؤسهم وآلامهم وظلمهم والاستبداد الذى وقع عليهم . هذا فى الوقت الذى بينت لهم فيه أن زعيمهم هو واحد منهم سيخلصهم وينقذهم مما حاق بهم[١٦٣]، و حرصت الصحافة على نشر أى ترجمة عملية لهذا الوعى حتى تعطى المثال للاحتذاء به ، فحدثتنا عن رفض « فلاحو كوم حمادة الخروج للعونة »[١٦٤]، فكان واضحاً تقبل الفلاحين لما تعرضه .

وتألقت الصحافة مع التاسع من سبتمبر ، فالتزمت ببيان ما ستقدمه الثورة للفلاحين من العدل ، ونشرت شكاويهم من خلال جلسات مجلس النواب سواء رد أطيانهم المغتصبة منهم أو تخفيف الضرائب عليهم ، و بينت حب الفلاحين لهذا العهد الجديد وإنجازهم للأعمال المطلوبة منهم بدون ضغط أو امتعاض ، كما أظهرت سماع القائمين على الثورة لهم والتخفيف عنهم[١٦٥].

وعندما جاء دور التنفيذ الثورى للفلاحين ، كانت الصحافة دافعة لهم واقفة ، بجوارهم ، فتتعرض لحوادث الأجانب معهم وتوضح الذل الذى يقاسون منهم ، وتهاجم مسألة الديون الواقعة على عاتقهم والتى أدخلتهم فى دوائر متصلة من الظلم ، وذلك لتعبئة الشعور ضدهم ، وتسعد باجراءات الفلاحين فى الاعتداء على أراضيهم « هجم الفلاحون على أبعادية الخواجة يعقوب وضربوا حراسها البرابرة »[١٦٦] .

أما عن مسألة التبرعات ، فقد نشرت الصحافة البيانات الشاملة للأعداد الهائلة والكميات التموينية الوفيرة والأموال الكثيرة التي تبرع بها الفلاحون[١٦٧] عن طيب خاطر ونفس راضية .

وامتلأت الصحافة بالنداءات للفلاحين من أجل التطوع والاشتراك في المعركة فأثارت الحمية الدينية وكأنها حرب صليبية ، ووصفت المعارك وعددت الانتصارات ، وعرضت ماذكرته الصحافة الأجنبية عن التحاق الفلاحين بالعسكرية دون قهر أو جبر وذلك للتشجيع والتعبئة ، وألبستهم ثوب الحنكة العسكرية « تعلموا ما لو رآه منهم إنسان لم يفرق بينهم وبين العساكر القدامى » وتتابع « ولم يمض عليهم عشرون يوما إلا وأصبحوا كالعساكر الأصلية »[١٦٨] ، وكان ذلك مما أخذ على مخططي الثورة لكنه في الوقت ذاته كان استغلالا للشعور الفياض في تعبئة القوى الشعبية .

واهتمت الصحافة بالحرفيين ، ونظمت لهم حملات الإعداد الثورى ، فوصفت ما تعانيه تلك الفئة ، وأعطت للصناعة الأهمية الكبرى ، فطالبت باقامة المصانع حتى تكون مصر للمصريين ، وشنت هجومها على الأجانب وسيطرتهم على هذا الميدان ، ونادت بضرورة وجود نقابات للحرفيين بل وصندوق دعم ، ووبخت أثرياء مصر لعدم مساهمتهم برؤوس أموالهم لانتشال تلك الفئة الكادحة[١٦٩] .

وكانت للكتابة إيجابياتها فتأسست « الجمعية الصناعية المصرية » لإنماء بعض الصناعات[١٧٠] كما قدمت الصحافة نماذج فائقة في الصناعة نفذت بأيد مصرية[١٧١] وذلك لمزيد من الإقدام ، كما نقلت ما كان يدور في الجمعيات الخيرية بشأن الصناعة وأهميتها والرقي بمستوى الصناع[١٧٢] لتريحهم نفسياً ولتبين لهم أن الثورة قامت من أجل إصلاح حالهم .

كذلك بسطت الصحافة تقارير الحرفيين وشكاياتهم – سواء من الضرائب أو الأجانب – التي عرضت على مجلس النواب[١٧٣] ، وساقت الأحداث التي تؤكد لهم بأن حقوقهم مصانة مع الثورة عكس ما كان عليه الحال قبلها فعلى سبيل المثال تذكر

أن « جماعة من اليونانيين وقفوا فى طريق الوابور بالزقازيق ونبه عليهم أوسته الوابور ثلاث مرات باخلاء الطريق ولم يمتثلوا ولو ساق الوابور وداسهم لا لوم عليه »[١٧٤]، كما أدرجت بين صفحاتها الضرب على أيدى الأجانب المشاغبين الذين يعتدون على الحرفيين[١٧٥].

وعددت الصحافة المجهودات التى قام بها الحرفيون ، وصورت يقظتهم ووطنيتهم وسجلت هتافاتهم المؤيدة للثورة والرافضة لمن هو ضدها ودعواتهم بالنصر لقائد الثورة وزعيمها[١٧٦]، ولم يقتصر الأمر على ذلك فهناك التبرعات ، فساقت الأمثلة التى دلت على الإخلاص والتفانى لهذه الفئة تجاه الثورة[١٧٧]، وتتبعتهم عندما قدموا أنفسهم وشجعتهم على المضى فى هذا الطريق ، فكتبت عن اشتراكهم فى الحرب ووجودهم على أرض المعركة ومساهمتهم فى المجهود الحربى فواصل « عمال الورش والفابريقات العسكرية أشغالهم مع مزيد من الهمة والنشاط ليلا ونهاراً »[١٧٨] ، كذلك عن دورهم فى تحصين المدن « فقد قام الحدادون والنجارون ببناء استحكامات القلعة الكائنة على جبل المقطم »[١٧٩] ، وتلبيتهم لنداء الثورة حينما عبأت قواهم خاصة فى المناطق التى كانت معرضة للغزو الإنجليزى[١٨٠] . وبذلك أمكن للصحافة الإعداد والتنفيذ لما سعت إليه الثورة من ضم أصحاب المعاناة للفلك الثورى ، فأعطوها لإنقاذ أنفسهم مما كانوا يرزخون تحت أعبائه .

وتتجه الصحافة إلى التجار لتضمهم إلى الميدان الثورى ، وكان عليها فى البداية أن تغرس الوعى فى نفوسهم ، وكان لها ما أرادت ، فعرضت سوء حالة التجار وكساد تجارتهم وهاجمت سيطرة الأجانب على هذا المجال وأساليبهم الغير شريفة فيه ، وحمست المصريين محاولة منها لإثارتهم وتحريك شعورهم الوطنى[١٨١] . وتشاء الظروف أن يكون الوكيل لصحيفة الثورة « المفيد » فى الإسكندرية تاجراً[١٨٢] . وسارعت الصحافة فنشرت من أفرج عنهم من التجار مع وزارة الثورة الثانية وكانوا معتقلين فى عهد ما قبل الثورة وذلك لتريح تلك الفئة ولتشعرها بالأمان والطمأنينة ولتجندها من أجل الثورة خاصة تلك العناصر البورجوازية منها أمثال « حسن موسى العقاد وأمين الشمسى » والتى كان لها الدور الفعال فى الحفلات واللقاءات التى كانت عبارة عن اجتماعات سياسية تؤدى خدماتها للثورة[١٨٣] .

وسجلت الصحافة أيضاً نشاط التجار فى الجمعيات ومساهمتهم بالأموال فى المجال الاجتماعى ، وإيوائهم للمهاجرين ، ثم ذلك الحصر الكامل لتبرعاتهم[١٨٤] التى شكلت وزنا فى مالية الثورة ، فكان ذلك ذكاءاً منها لمصاحبة تلك الفئة للركب الثورى .

ولم تغفل الصحافة ملاك الأراضى لمعرفتها بثقلهم ومكانتهم ويقينها بأهميتهم فى المجتمع . إذن فلابد من ضمهم للثورة ، فأعطتهم الاهتمام وراحت تعمق الأفكار والمبادئ الثورية فى داخلهم تدريجيا ، فكتبت عن اشتراكهم فى الجمعيات[١٨٥] ومعروف أهمية تلك المؤسسات فى ذلك الوقت ، كما تنقلت بين الاجتماعات التى كانوا يقيمونها ، واختارت منها مادة كتابتها والتى توافق ما تسعى لتحقيقه ، فعلى سبيل المثال تنشر عن أحد الأثرياء أنه أدى ديون أهل بلده « فلم يبق منهم مديوناً لأجنبى »[١٨٦]. فكان ذلك محاولة لإعطاء مضمون اجتماعى لمفهوم الثورة .

واحتلت مسألة إنشاء بنك وطنى لانتشال الاقتصاد من أيدى الأجانب وتوظيف رؤوس الأموال المصرية مكاناً فى الصحافة ، فكان ذلك ما تصبو إليه الثورة ، وعرضت الصحافة خطوات التنفيذ ، وناشدت كبار الملاك لتأسيسه وتدعيمه ليكون « أمن مستودع على أموال الوطنيين »[١٨٧]، وتمضى لتبين الفوائد التى تعود منه على قوى مصر كلها .

وامتلأت الأعمدة الكثيرة فى الصحافة بأسماء المتبرعين بالأموال والعتاد رغبة منها فى إيقاد الغيرة بين النفوس ليتبارى الأثرياء للدخول فى معركة المنافسة فى هذا السبيل ، وركزت على الوحدة الوطنية التى جمعت مسلمى مصر وأقباطها على نفس الطريق[١٨٨] وذلك حتى تضرب على أيدى الأعداء الذين اتهموا المصريين بالتعصب . أيضاً سجلت ما قام به ملاك الأراضى من استقبال للمهاجرين وإيوائهم ، وتلك الروح الطيبة والمتعاونة لهم ، كما أشارت إلى من شارك منهم على أرض المعركة ، وسجلت مساهمة بعضهم فى المحافظة على الأمن[١٨٩].

ومن بين السطور كانت تظهر ما تقوم به النساء الأرستقراطيات من رعاية للجرحى[١٩٠] ، كذلك ما أداه أمراء العائلة الخديوية خاصة الأمير إبراهيم مساندة

للثورة « زار ديوان الجهادية ، وأعلن تأييده بماحصل من الضباط والعساكر وزار اسبتالية العباسية لمواساة فرساننا المجروحين ومعه الهدايا وكان يحمسهم ويشجعهم»[١٩١]، وهدفت من وراء ذلك بيان أن أعلى الطبقات فى مصر تمثل تكتلا مع الثورة حتى من قامت من أجل سحب امتيازاتهم وقفوا بجانبها حتى تحذو القلة أتباع نفس الأسلوب .

ولعل الصحافة بمركز العمد والمشايخ فى مصر أرادت استيعابهم داخل الثورة ، فتنشر العفو الذى صدر لهم من وزارة الثورة الثانية ، وتنزل بمقالاتها إلى القرى عارضة ما قاسته مصر واضعة للحلول التى تلخصت فى الانضمام للثورة . ومن هنا استمالت تلك الفئة بعد أن جعلتها تتشرب المبادئ الثورية ، ونشرت شكاياتها التى راحت تحل من خلال مجلس النواب ، وأوضحت ذلك التغيير الذى طرأ على تفكيرها بسبب التغلغل الثورى فى كيانها حتى لقد وصل الأمر أن منها من قام بتسديد ديون الفلاحين للأوربيين[١٩٢]. وعلى الصفحات كانت الأخبار التى تفيد باشتراك العمد فى التجهيزات الحربية ، وأوضحت أدوارهم فى الحث والدفعة لمن يتبعهم للدخول فى هذا الميدان ، فعلى لسان محرر الوقائع المصرية يقول عن أحمد الوكيل عمدة النخيلة بالبحيرة «أنى شاهدته غير مرة يحث عمد البلاد ويبعث فيهم الحمية على القيام بالتجهيزات الحربية ، وقد لباه عدد كثير ونحى نحوه حسنين حمزة عمدة كوم حمادة»[١٩٣] هذا بالإضافة إلى الإشادة بتبرعاتهم .

ولم تنس الصحافة أن تنوه على فرحة البدو لانضمامهم للثورة وإسهامهم فى المجهود الحربى[١٩٤]، هادفة من وراء ذلك بيان الالتحام الكامل لعناصر الأمة من أجل مصر .

وأخيراً فالصحافة مارست أسلوبها مع المثقفين ، وهم القوة المفكرة صاحبة الأيدلوجية المتميزة ، وبدأت بالأزهر لضمه للثورة وكان على أهبة الاستعداد وذلك لمعرفتها بمكانته لدى المصريين خاصة إذا نشرت على صفحاتها اتجاهات أصحابه وميولهم وتعاونهم مع الثورة .

كانت البداية تبشيرها لنجاح الخط الثورى بتعيين « الشيخ الإمبابى » شيخاً للأزهر « لما فيه من الأهلية والاستعداد »[١٩٥]، وصورت التجديد الذى أعد للعمل التحررى داخل الأزهر ، وأفردت الأعمدة لنشر برقيات الشيوخ الخاصة بالتأييد لخطوات الثورة[١٩٦].

وتسجل الصحافة اهتمامات العلماء ، وتصور تلك الثورية الفعالة التى تبلورت فى لقائهم مع درويش باشا وما صرح به الشيخ عليش ، وما اتفقوا عليه من تسليم قيادة مصر إلى الجيش ، وتوصف تلك المقابلات اليومية التى تم بين شباب الأزهر و « مجدد أمر الأمة سعادة أحمد باشا عرابى »(١٩٧)، وحاولت الصحافة أن تريح من نفسيات المصريين أثناء الحرب — وللمسحة الدينية مكانتها فى ذلك الوقت — عن طريق أن رجال الدين يباركون الثورة ويتوسلون ويتضرعون لله طالبين النصر . كذلك نشرت خطبهم بالمساجد ونداءاتهم بالجهاد فى سبيل الله ودورهم فى الحث على التبرعات وإيواء المهاجرين بل قيامهم أنفسهم بهذا الأمر(١٩٨)، وذلك لتشجيعهم للمضى والاستمرار فى الاتجاه الثورى هذا من ناحية وليكونوا قدوة للمصريين من ناحية أخرى .

تبع ذلك إلقاء الصحافة الأضواء على المؤسسة الثقافية التى تليها فى الأهمية فى دائرة الإعلام وهى الجمعيات التى انتشرت فى جميع أنحاء مصر ومورست فيها الخطابة تلك التى نقلت بمعانيها وأبعادها على الصفحات فكانت تعالج ما تعانى منه مصر ، وللجمعيات الاتجاه الاجتماعى والمسار الاقتصادى والخط السياسى لذا كانت موضع اهتمام الصحافة واعتبرتها الجانب المكمل لها فى رسالتها ، فطافت بها وكأنها آلة تصوير تلتقط الصور أثناء تلك اللقاءات وتعلق على أصحاب الكلمة فيها وجميعهم مثقفون بل ومنهم الصحفيون ، وتنتقل مع خطواتهم من الإسكندرية ودمياط إلى المنيا وقنا(١٩٩) ومن خلال ذلك استطاعت الصحافة أن تنقل فكر المثقفين وتدفعهم للتقدم حيث أن مهام التثوير وقع على كاهلهم ، حتى لقد وصل الأمر لخارج مصر ، وكما سبق ذكره فقد عثر على صحيفة الطائف مع الطلبة المبعوثين الذين عادوا إلى مصر للاشتراك فى الثورة .

ونال الموظفون الاهتمام من الصحافة لتستكمل رسالتها أثناء الثورة فتبنت قضيتهم وصعدت شعورهم ، وطرقت الموضوعات التى هى صلب متطلباتهم ، فسلطت الأقلام على أوتقراطية المراقبين ، وتأتى بمقالات الصحافة الأوربية التى تشين تلك السلطة وتنسب إليها الثورة « إن سبب الحركة هما المراقبان لأنهما خرجا عن حدودها وتخطيا واجباتها »(٢٠٠) ، وتهاجم الأجانب خاصة الموظفين منهم الذين يتقاضون

أعلى المرتبات ويستحوزون عليها بدون كفاءات وتعقد المقارنة بينهم وبين الموظفين المصريين وتبين ماعليه الأخيرين من مهارة وذكاء[٢٠١] ، ووصل بها الأمر أنها نادت وبصراحة بضرورة فصل الموظفين الأجانب بعد أن أعلنت الحرب عليهم ، ولم يكن الأوربيون وحدهم بل والسوريون اللذين مارسوا الرشوة والأتراك والشراكسة اللذين « لم يكونوا إلا متعصبين فى نظر المصريين »[٢٠٢] .

وارتباطاً بالمنهج تبسط اهتمام حكومة الثورة بهم فتتكلم عن قوانين « المستخدمين الملكيين » التى هى فى صالحهم ، وتنشر إجراءات التمصير التى اتخذتها الثورة « وعمليات الاستغناء التى تمت للأجانب وإحلال المصريين مكانهم ، كما نقلت نشاط مجلس النواب وموقفه من عودة الموظفين المفصولين[٢٠٣] . فأعطت الإحساس بأن الثورة تعمل من أجلهم وترفع الظلم عنهم وأنهم أول المستفادين من شعارها وبرنامجها .

وكان لتبرع الموظفين بالأموال روية للصحافة فركزت عليها لتعلن الحب للثورة ، والذى أصبحوا بموجبه تحت السلاح ، ونشرت طلباتهم للرغبة فى الانخراط فى العسكرية وساقت الأدلة على من تركوا وظائفهم بل وكل شىء من أجل نصرة الثورة[٢٠٤] .

وكما خدمت الصحافة الموظفين لم يبخلوا عليها ، فمنهم من أخذ على عاتقه توزيع صحيفة الثورة « الطائف » على أحيائهم ، ومنهم من قام بدور المعلم فراحوا يسهرون الليالى لقراءتها وشرح ومناقشة ما فيها والتعليق على أحداثها « وكان مصطفى أفندى نور حكيم بيطرى مديرية المنيا يتوجه ومعه الطائف إلى سوق البندر وينتقل بين الدكاكين ويقرأها بأعلى صوته »[٢٠٥] ، أيضاً كان هناك من شارك منهم فى الصحافة بكتابة المقالات والقصائد التى تفيض بالثورية[٢١٦] وبذلك كان اللقاء متبادلا بينهما .

خاتمة :

من خلال ما سبق عرضه يتضح لنا أن الصحافة مثلت دوراً هاماً أثناء الثورة العرابية وحققت رسالتها على أحسن وجه ، فكانت لها السلطة على العقول المصرية فسيرتها وفق ما تطلبته الأعباء الثورية ، وكانت لها السطوة على الإحساسات فوجهتها تجاه مصلحة الثورة . ومن هنا يمكن القول أن صحافة الثورة العرابية لها طابعها المتميز بعد أن استكملت قوام وجودها في أحضان الثورة .

ولم تكن صحافة الثورة تصب نفسها في الإطار السياسي فقط ، حقيقة لقد كانت لها اليد الطولى في تكوين الرأى العام وتوضيح المفاهيم السياسية وتعميقها إلا أنها حرصت على فتح أبواب الإصلاح لتنهض بركائز المجتمع وأساسياته من أجل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، وثبتت أقدامها في جميع المجالات التي خاضتها .

وبذلك أصبح واضحاً أن هدف الثورة قد تحقق من خلال تلك المؤسسة الثقافية التي عملت بولاء وباخلاص وبإيمان ثابت وبعقيدة راسخة من أجل تنفيذ المخططات الثورية ، فاكتسبت النجاح بعد أن أوجدت المناخ الثوري الذي أعاشت فيه المصريين ، فكان ذلك فطنة وإدراكاً من قادة الثورة حينما اعتمدوا عليها فأعطتهم كل مايريدونه .

هوامش الفصل السابع

(١) الوقائع المصرية ، الأعداد ١٠٦٥ ، ١٠٧٦ ، ١٢٩٠ في ١٩ ، ٣١ مارس ، ٢٥ ديسمبر ١٨٨١ .

(٢) نفس المصدر ، عدد ١٠ نوفبر ١٨٨١ .

(٣) نفس المصدر ، عدد ٧ فبراير ١٨٨١ .

(٤) نفس المصدر ، عدد ١٢٩٠ في ٢٥ ديسمبر ١٨٨١ .

(٥) نفس المصدر ، العددان ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ في ١٢ ، ١٣ ديسمبر ١٨٨١ .

(٦) نفس المصدر ، عدد ٢٨ نوفبر ١٨٨١ .

(٧) **Cromer : Modern Egypt, Vol. II, p. 180.**

(٨) المفيد ، عدد ١٥ في ١٢ ديسمبر ١٨٨١ ، الوقائع المصرية ، عدد ١٣١٩ في ٢٨ يناير ١٨٨٢ — ما كتبه سعد زغلول تحت عنوان « الأقدام » .

(٩) محافظ الثورة العرابية ، محفظة ١٥ دوسيه ٣٤٤ ، الوقائع المصرية ، العددان ١٤٥٥ ، ١٤٥٧ في ١١ ، ١٣ يوليو ١٨٨٢ .

(١٠) محمد عبده : مذكرات جمعها وقدمها طاهر الطناحي تحت عنوان مذكرات الإمام محمد عبده ، ص ١٧ .

(١١) محافظ الثورة العرابية ، نفس المصدر ، تقديرات وشهادات مقدمة من كبار الموظفين ، ص ٤٦ .

(١٢) ثمرات الفنون ، بيروت ، عدد ٣٨٣ في ٢٩ أغسطس ١٨٨٢ .

(١٣) التنكيت والتبكيت ، العدد الأول ، ٦ يونيو ١٨٨١ .

(١٤) نفس المصدر .

(١٥) نفس المصدر ، الأعداد ٤ ، ٨ ، ١٠ ، ١٥ ، في ٣ ، ٣١ يوليو ، ١٥ أغسطس ، ٢٥ سبتمبر ١٨٨١ .

(١٦) نفس المصدر ، عدد ١٦ في ١٢ أكتوبر ١٨٨١ .

(١٧) نفس المصدر ، عدد ١٧ في ٩ أكتوبر ١٨٨١ .

(١٨) نفس المصدر ، عدد ١٨ في ١٦ أكتوبر ١٨٨١ .

(١٩) نفس المصدر ، عدد ١٧ في ٩ أكتوبر ١٨٨١ .

(٢٠) نفس المصدر ، عدد ٤ في ٣ يوليو ١٨٨١ .

(٢١) نفس المصدر .

(٢٢) نفس المصدر ، عدد ٦ في ١٧ يوليو ١٨٨١ .

(٢٣) نفس المصدر .

(٢٣) نفس المصدر .

(٢٤) نفس المصدر ، عدد ١٧ في ٩ أكتوبر ١٨٨١ .

(٢٥) نفس المصدر عدد ١٤ في ١٨ سبتمبر ١٨٨١ .

(٢٦) نفس المصدر ، العدد الأول ، ٦ يونيو ١٨٨١ .

(٢٧) الطائف ، العددان ٤١ ، ٤٢ فى ٢٩ أبريل ، ٦ مايو ١٨٨٢ .

(٢٨) نفس المصدر ، عدد ٢١ ، ٢٩ يونيو ١٨٨١ .

(٢٩) محافظ الثورة العرابية ، محفظة ١٤ ، دوسيه ٢٩٧ .

(٣٠) د . إبراهيم عبده : أبو نظارة ، ص ١٤٣ .

(٣١) الطائف ، عدد ٢٨ يونيو ١٨٨٢ .

(٣٢) محافظ الثورة العرابية ، محفظة ١١ ، دوسيه ١٧٦/ب .

(٣٣) الطائف ، عدد ٨ أغسطس ١٨٨٢ .

(٣٤) نفس المصدر ، عدد ٢٨ يوليو ١٨٨٢ .

(٣٥) محافظ الثورة العرابية ، محفظة ٧ ، دوسيه ٣٨ .

(٣٦) **Broadly ; How we defended Arabi and his friends, p. 139.**

(٣٧) الطائف ، العددان ٣ ، ٧ أغسطس ١٨٨٢ .

(٣٨) نفس المصدر ، الأعداد ٣ ، ٤ ، ٢٥ أغسطس ١٨٨٢ .

(٣٩) الوقائع المصرية ، الأعداد ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٢١٤ فى ٢ ، ٣ مارس ، ٢٠ سبتمبر ١٨٨١ .

(٤٠) محافظ الثورة العرابية محفظة ١٩ ، دوسيه ٨٥ . .

(٤١) المفيد ، عدد ٥١ فى ٢٧ أبريل ١٨٨٢ ، محافظ الثورة العرابية ، محفظة ١٠ ، دوسيه ١١٤ .

(٤٢) المفيد ، عدد ٢٦ يوليو ١٨٨٢ .

(٤٣) محافظ الثورة العرابية ، محفظة ١٧ ، دوسيه ٣٩٠ .

(٤٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ١١٦ ، ١٨ مايو ١٨٨٢ .

(٤٥) المفيد ، عدد ٣ فى ٩ أكتوبر ١٨٨١ .

(٤٦) محافظ الثورة العرابية ، محفظة ١٠ ، العددان ٦٥ ، ٦٦ .

(٤٧) **Egypt, No. 5 (1882), No. 2, Malet to Earl Granville, Oct. 31 1881.**

(٤٨) المفيد ، عدد ٤ فى ٢٤ أكتوبر ١٨٨١ .

(٤٩) نفس المصدر ، عدد ٧ فى ١٤ نوفبر ١٨٨١ .

(٥٠) نفس المصدر ، العدد الأول فى ٥ أكتوبر ١٨٨١ .

(٥١) محافظ الثورة العرابية ، محفظة ٢١ ، دوسيه ١٨ .

(٥٢) نفس المصدر ، محفظة ١٠ ، دوسيه ١١٤ .

(٥٣) نفس المصدر .

(٥٤) القسطاط ، عدد ١٢ فى ١٣ يوليو ١٨٨٢ .

(٥٥) أبو نظارة زرقا ، عدد ٢٤ فى ٢٦ أغسطس ١٨٧٩ .

(٥٦) الحاوى ، العددان ١ ، ٤ فى ٥ فبراير ، ٢٥ مارس ١٨٨١ .

(٥٧) أبو نظارة لسان حال الأمة المصرية ، عدد ٢ فى ١٣ مايو ١٨٨١ .

(٥٨) نفس المصدر ، عدد ٤ فى ١٠ يونيو ١٨٨١ .

(٥٩) د . إبراهيم عبده : المرجع السابق ، ص ص ٦٨ ؛ ٦٩ .

(٦٠) أبو نظارة زرقا لسان حال الأمة المصرية عدد ٣ فبراير ١٨٨٢ .

(٦١) نفس المصدر ، عدد ١٧ فبراير ١٨٨٢ .

(٦١) نفس المصدر ، عدد ١٧ فبراير ١٨٨٢ .

(٦٢) نفس المصدر ، عدد ١٣ فى ١٨ ديسمبر ١٨٨١ .

(٦٣) نفس المصدر ، عدد ١٣ فى ١٨ ديسمبر ١٨٨١ .

(٦٤) البرقيات المتبادلة بين القاهرة والآستانة أثناء الثورة العرابية ، ترجمة الدفتر رقم ٢٨٨ ، برقية من نظامى باشا إلى كبير أمناء الحضرة السلطانية ، ص ١٠ .

(٦٥) Ninet : Arabi Pacha, p. 225.

(٦٦) جورجى زيدان : تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر ، جـ ٢ ، ص ٧٧ .

(٦٧) د . إبراهيم عبده : تاريخ مصر فى خمس وسبعين سنة ، ص ١٢٧ .

(٦٨) مصر ، العددان ٩ ، ١٠ فى ٦ ، ١٤ فبراير ١٨٨٢ .

(٦٩) نفس المصدر .

(٧٠) المفيد ، العددان ١٣ أبريل ، ٢٢ يونيو ١٨٨٢ .

(٧١) الطائف ، عدد ٢١ يونيو ١٨٨٢ .

(٧٢) الوطن ، عدد ١٩ نوفبر ١٨٨١ ، الإسكندرية ، عدد ١٥٩ فى ٤ فبراير ١٨٨٢ ، Hansard's Parliamentary Debates, Vol. CCXXII, July, 1882, p. 1882. Malet : Egypt 1879 - 1882, pp. 136, 162., Blunt : Secret History of the English Occupation of Egypt, p. 164.

(٧٣) المفيد ، عدد ١٠٥ فى ٢٧ أبريل ١٨٨٢ .

(٧٤) نفس المصدر ، عدد ٢٣ فى ٩ يناير ١٨٨٢ .

(٧٥) نفس المصدر ، عدد ٤٤ فى ٢٣ مارس ١٨٨٢ .

(٧٦) نفس المصدر ، عدد ٤٦ فى ٣٠ مارس ١٨٨٢ .

(٧٧) Polit, Archiv, Alexandrien, No. 2863, Rapport du Baron Kosjek au ministre des affaires étrangères, Le Caire, 5 Déc. 1881, p. 2.

(٧٨) Chaillé : Les trois prophètes : Le Mahdi, Gordon, Arabi, p. 272, Scotides : L'Egypte Contemporaine et Arabi Pacha, p. 69.

(٧٩) محافظ الثورة العرابية ، محفظة ١٩ ، دوسيه ١٩ .

(٨٠) تقريرات وشهادات مقدمة من كبار الموظفين ، جـ ١ ، تقرير ١٧ ، ص ٨٦ .

(٨١) محافظ الثورة العرابية ، محفظة ١٠ ، دوسيه ١١٤ .

(٨٢) نفس المصدر ، محفظة ٧ ، دوسيه ٣٨

(٨٣) من بنوده أنه أعطى السلطة الحكومة فى سحب الرخصة وإغلاق المطابع ومنع المنشورات وما يمس الأخبار السياسية . محفوظات مجلس الوزراء ، محاضر جلسات مجلس النظار ، محفظة ٥/ ز ، دوسيه ١٦ ،

٢٧ أكتوبر ١٨٨١ .

(٨٤) نفس المصدر ، دوسيه ٢٠ ، ٧ نوفبر ١٨٨١ ، Egypt, Op. Cit.

(٨٥) Polit, Arch., Fase XXXI/24, Egyptische Frage, No. 13/Pol. Rapport du Baron Kosjek au ministre des Affaires étrangères, Le Caire 8 Janvier, 1882, pp. 4 - 5.

(٨٦) مصر ، عدد ١١ فى ٨ مارس ١٨٨٢ .

(٨٧) البرهان ، عدد ٢٦ مايو ١٨٨٢ ، سليم نقاش : مصر للمصريين ، جـ ٤ ، ص ص ١٩٣ ، د . إبراهيم عبده : الديمقراطية بين شيوخ الحارة ومجالس الطراطير ، ص ٤٧ .

(٨٨) محافظ الثورة العرابية ، محفظة ٧ ، دوسيه ٣٨ ، محفظة ٢١ ، دوسيه ٥ .

(٨٩) الحاوى ، عدد ٢ فى ١٨ فبراير ١٨٨١ .

(٩٠) الوقائع المصرية ، عدد ١٠٩٤ فى ٢١ أبريل ١٨٨١ .

(٩١) أبو نظارة لسان حال الأمة المصرية ، عدد ٣ فى ٢٣ مايو ١٨٨١ .

(٩٢) الوطن ، عدد ٧ سبتمبر ١٨٨١ ، العصر الجديد ، عدد ٨٤ فى ٢١ سبتمبر ١٨٨١ .

(٩٣) الوقائع المصرية ، عدد ١٢١١ فى ١٧ سبتمبر ١٨٨١ .

(٩٤) نفس المصدر ، عدد ١٢٢٧ فى ١٥ أكتوبر ١٨٨١ ، المفيد ، عدد ١٥ فى ١٢ ديسمبر ١٨٨١ ، العصر الجديد ، عدد ٩١ فى ١٦ نوفبر ١٨٨١ .

(٩٥) المفيد ، العددان ١٨ ، ٢٣ فى ٢٣ ديسمبر ١٨٨١ ، ٩ يناير ١٨٨٢ .

(٩٦) الوقائع المصرية ، العددان ٣١ ديسمبر ١٨٨١ ، ١٠ يناير ١٨٨٢ .

(٩٧) مصر ، العدد الأول فى ٢٣ ديسمبر ١٨٨١ ، الأهرام عدد ٢٧ ديسمبر ١٨٨١ .

(٩٨) المفيد ، العدد الأول فى ٥ أكتوبر ١٨٨١ .

(٩٩) نفس المصدر ، عدد ١٨ فى ٢٣ ديسمبر ١٨٨١ .

(١٠٠) نفس المصدر ، عدد ١٥ فى ١٢ ديسمبر ١٨٨١ .

(١٠١) الوقائع المصرية ، عدد ٣١ فى ٥ فبراير ١٨٨٢ .

(١٠٢) مصر ، عدد ٩ فى ٦ فبراير ١٨٨٢ .

(١٠٣) المفيد ، عدد ٣١ فى ٥ فبراير ١٨٨٢ .

(١٠٤) نفس المصدر عدد ٢٩ فى ٣٠ يناير ١٨٨٢ .

(١٠٥) أبو نظارة لسان حال الأمة المصرية الحرة ، عدد ١٠ فى ٢١ أكتوبر ١٨٨١ .

(١٠٦) التنكيت والتبكيت ، عدد ١٧ فى ٩ أكتوبر ١٨٨١ .

(١٠٧) المفيد ، عدد ٢٩ فى ٣٠ يناير ١٨٨٢ .

(١٠٨) نفس المصدر ، العددان ١٠ ، ١٨ فى ٢٤ نوفبر ، ٢٣ ديسمبر ١٨٨١ .

(١٠٩) نفس المصدر ، عدد ٥٣ فى ٤ مايو ١٨٨٢ .

(١١٠) نفس المصدر ، الأعداد ١٥ ، ١٨ ، ١٩ فى ١٢ ، ١٥ ، ٢٣ ديسمبر ١٨٨١ .

(١١١) الفسطاط ، عدد ٩ فى ١٤ يونيو ١٨٨٢ .

(١١٢) المفيد ، العددان ٢٣ ، ٣٠ فى ٩ يناير ، ٢ فبراير ١٨٨٢ .

(١١٣) نفس المصدر ، عدد ٣٠ فى ٢ فبراير ١٨٨٢ .

(١١٤) الوقائع المصرية ، عدد ١٣٣٠ فى ٩ فبراير ١٨٨٢ المواد من ٣٠ — ٣٨ .

(١١٥) نفس المصدر ، العددان ١٣٣٣ ، ١٣٦٠ فى ١٤ فبراير ، ١٨ مارس ١٨٨٢ .

(١١٦) مصر ، عدد ١٣ فى ٢٣ مارس ١٨٨٢ .

(١١٧) الوقائع المصرية ، الأعداد ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٤ فى ١١ ، ١٣ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٠ مارس ، ٣ أبريل ١٨٨٢ .

(١١٨) الوطن عدد ١٧ ديسمبر ١٨٨١ .

(١١٩) المفيد ، عدد ٣٤ فى ١٦ فبراير ١٨٨٢ .

(١٢٠) الوقائع المصرية ، الأعداد ١٣٦٧ ، ١٣٧٠ ، ١٣٨٦ فى ٢٦ ، ٢٩ مارس ، ١٨ أبريل ١٨٨٢ ، المفيد عدد ٤٦ فى ٣٠ مارس ١٨٨٢ ، مصر ، الأعداد ١٠ ، ١٤ ، ١٧ فى ١٤ فبراير ، ٢٩ مارس ، ٢٦ أبريل ١٨٨٢ ، الإسكندرية ، عدد ١٦١ فى ٢١ فبراير ١٨٨٢ .

(١٢٣) نفس المصدر ، عدد ١١ فى ٢٨ يونيو ١٨٨٢ ، الوقائع المصرية ، عدد ١٤٢٢ فى أول يونيو ١٨٨٢ .

(١٢٤) المفيد ، العددان ٦٢ ، ٦٣ فى ٣ ، ٦ يوليو ١٨٨٢ ، الوقائع المصرية ، عدد ٦ يونيو ١٨٨٢ ، الوقائع المصرية ، عدد ٦ يونيو ١٨٨٢ ، الفسطاط ، عدد ٩ فى ١٤ يونيو ١٨٨٢ .

(١٢٥) الوقائع المصرية ، عدد ١٤٧٤ فى ٢٤ أغسطس ١٨٨٢ .

(١٢٦) الطائف ، العددان ٤٨ ، ٥٦ فى ٣ ، ١١ أغسطس ١٨٨٢ .

(١٢٧) الوقائع المصرية ، العددان ١٥ ، ٢٩ يوليو ١٨٨٢ .

(١٢٨) مصر ، عدد ٩ فبراير ١٨٨٢ .

(١٢٩) الوقائع المصرية ، عدد ١٤٨٣ فى ٩ سبتمبر ١٨٨٢ .

(١٣٠) المفيد ، عدد ٢٩ فى ٣٠ يناير ١٨٨٢ .

(١٣١) الفسطاط ، عدد ٩ فى ١٤ يونيو ١٨٨٢ .

(١٣٢) الوقائع المصرية ، عدد ١٤٧٤ فى ٢٤ أغسطس ١٨٨٢ .

(١٣٣) نفس المصدر عن صحيفة كوسنبورج .

(١٣٤) الطائف ، عدد ٥٦ فى ١١ أغسطس ١٨٨٢ .

(١٣٥) نفس المصدر عدد ٥٩ فى ١٦ أغسطس ١٨٨٢ .

(١٣٦) نفس المصدر ، عدد ٦٧ فى ٢٦ أغسطس ١٨٨٢ ، الوقائع المصرية ، العددان ١٤٧٩ ، ١٤٨٣ فى ٣ ، ٩ سبتمبر ١٨٨٢ .

(١٣٧) الطائف ، العددان ٤٨ ، ٥٦ فى ٣ ، ١١ أغسطس ١٨٨٢ ، الفسطاط ، عدد ١٢ فى ١٣ يوليو ١٨٨٢ ، الوقائع المصرية ، عدد ١٤٦٩ فى ٨ أغسطس ١٨٨٢ .

(١٣٨) الفسطاط ، العددان ٧ ، ٩ فى ٣١ مايو ، ١٤ يونيو ١٨٨٢ .

(١٣٩) المفيد ، عدد ١٨ فى ٢٣ ديسمبر ١٨٨١ .

(١٤٠) التنكيت والتبكيت ، عدد ١١ فى ٢٣ أكتوبر ١٨٨١ ، الطائف ، عدد ٢٨ يونيو ١٨٨٢ عن صحيفة الستاندرد .

(١٤١) المفيد ، عدد ٢٣ فى ٩ يناير ١٨٨٢ عن صحيفة التيمز .

(١٤٢) التنكيت والتبكيت ، عدد ١٩ فى ٢٣ أكتوبر ١٨٨١ عن صحيفة الديبا .

(١٤٣) الأحوال ، عدد ٥ فى ١٣ يونيو ١٨٨٢ ، الفسطاط ، عدد ١١ فى ٢٨ يونيو ١٨٨٢ .

(١٤٤) الطائف ، عدد ٤٧ فى ٢٨ يوليو ١٨٨٢ .

(١٤٥) نفس المصدر ، عدد ٢٨ يونيو ١٨٨٢ ، المفيد ، عدد ٥٣ فى ٤ مايو ١٨٨٢ .

(١٤٦) محافظ الثورة العرابية ، محفظة ١٠ ، دوسيه ١١٤ ، الطائف عدد ٥٦ فى ١١ أغسطس ١٨٨٢ .

(١٤٧) مصر ، العددان ١٧ ، ١٩ فى ١٦ ، ١٩ إبريل ١٨٨٢ ، أبو نظارة ، عدد ٥ فى ٣ مارس ١٨٨٢ .

(١٤٨) الوقائع المصرية ، عدد ١٣٣١ فى ١٢ فبراير ١٨٨٢ .

(١٤٩) الجنة (بيروت) ، عدد ١٧٦ فى ١٢ فبراير ١٨٨٢ عن صحيفتى الدريتو والأبنيونة .

(١٥٠) الفسطاط ، عدد ١٠ فى ٢١ يونيو ١٨٨٢ .

(١٥١) الطائف عدد ٢٨ يونيو ١٨٨٢ عن صحيفة كولونية .

(١٥٢) الوقائع المصرية ، عدد ١٤٦٨ فى ٥ أغسطس ١٨٨٢ .

(١٥٣) المفيد ، عدد ٣١ فى ٥ فبراير ١٨٨٢ ، مصر ، عدد ٩ فى ٦ فبراير ١٨٨٢ .

(١٥٤) الوقائع المصرية ، عدد ١٤٦٨ فى أغسطس ١٨٨٢ .

(١٥٥) الفسطاط ، عدد ٧ فى ٣١ مايو ١٨٨٢ ، الطائف ، عدد ٧٣ فى ٣٠ أغسطس ١٨٨٢ .

(١٥٦) نفس المصدر العددان ٩ ، ١١ فى ١٤ ، ٢٨ يونيو ١٨٨٢ .

(١٥٧) الوقائع المصرية ، عدد ١٤٨٩ فى ٦ سبتمبر ١٨٨٢ .

(١٥٨) الطائف ، عدد ٢٨ يونيو ١٨٨٢ ، المفيد ، عدد ٥٦ فى ١٦ يوليو ١٨٨٢ .

(١٥٩) الوطن ، عدد ٢٤٤ فى ٤ أغسطس ١٨٨٢ ، الوقائع المصرية ، عدد ١٤٨١ فى ٦ سبتمبر ١٨٨٢

(١٦٠) الحاوى ، عدد ٣ فى ١١ مارس ١٨٨١ .

(١٦١) التنكيت والتبكيت ، الأعداد ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ فى ١٧ ، ٣١ يوليو ، ١٥ ، ٢١ أغسطس ، ١١ سبتمبر ١٨٨١ .

(١٦٢) المفيد ، عدد ٢٧ فى ٢٣ يناير ١٨٨٢ .

(١٦٣) نفس المصدر ، عدد ٢٢ فى ٩ يناير ١٨٢٨ .

(١٦٤) المحروسة ، عدد ٢٤٧ فى ١٩ مايو ١٨٨١ .

(١٦٥) التنكيت والتبكيت ، عدد ١٧ فى ٩ أكتوبر ١٨٨١ ، الوقائع المصرية ، الأعداد ١٣٥٤ ، ١٣٨٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤٢٧ فى ١١ مارس ، ٢٠ أبريل ، ١٥ مايو ، ٧ يونيو ١٨٨٢ .

(١٦٦) الوقائع المصرية ، العددان ١٢٠٧ ، ١٢٩٣ فى ٩ مايو ، ٢٨ ديسمبر ١٨٨١ ، الإسكندرية عدد ١٧٠ فى ٢٠ مايو ١٨٨٢ .

(١٦٧) الوقائع المصرية ، الأعداد ١٤٦٤ ، ١٤٧١ ، ١٤٧٦ فى ٢٥ يوليو ، ١٣ ، ٢٨ أغسطس ١٨٨٢ .

(١٦٨) نفس المصدر ، عدد ١٤٨١ فى ٦ سبتمبر ١٨٨٢ ، المفيد ، عدد ٥١ فى ٢٧ أبريل ١٨٨٢ ، الطائف ، عدد ٢٤ أغسطس ١٨٨٢ .

(١٦٩) التنكيت والتبكيت ، الأعداد ٢ ، ٣ ، ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٤ ، فى ١٩ ، ٢٦ يونيو ، ٢٤ ، ٣١ يوليو ، ٢١ أغسطس ، ١٨ سبتمبر ١٨٨١ .

(١٧٠) المحروسة ، عدد ١٠٦٩ فى ١٦ فبراير ١٨٨٢ .

(١٧١) المفيد ، عدد ٤٤ فى ٢٣ مارس ١٨٨٢ .

(١٧٢) نفس المصدر ، عدد ٥٥ فى ١١ مايو ١٨٨٢ .

(١٧٣) الوقائع المصرية ، عدد ١٣٨٨ فى ٢٠ أبريل ١٨٨٢ .

(١٧٤) المفيد ، عدد ٤٤ فى ٢٣ مارس ١٨٨٢ .

(١٧٥) الوقائع المصرية ، عدد ١٣٦٧ فى ٢٦ مارس ١٨٨٢ .

(١٧٦) الفسطاط عدد ٩ فى ١٤ مايو ١٨٨٢ ، المفيد ، عدد ٦٢ فى ٢٠ يوليو ١٨٨٢ .

(١٧٧) الوقائع المصرية ، العددان ١٤٦٢ ، ١٤٧١ فى ٢٠ يوليو ، ١٣ أغسطس ١٨٨٢ .

(١٧٨) نفس المصدر ، عدد ١٤٥٨ فى ١٥ يوليو ١٨٨٢ .

(١٧٩) الفسطاط ، عدد ٩ فى ٤ مايو ١٨٨٢ .

(١٨٠) الوقائع المصرية ، عدد ١٤٨١ فى ٦ سبتمبر ١٨٨٢ .

(١٨١) التنكيت والتبكيت العددان ٧ ، ١١ فى ٢٤ يوليو ، ٢١ أغسطس ١٨٨١ ، الإسكندرية ، عدد ٦١ فى ٥ سبتمبر ١٨٨١ ، الفسطاط ، عدد ١١ فى ٢٨ يونيو ١٨٨٢ .

(١٨٢) المفيد ، عدد ٣٥ فى ٢٠ فبراير ١٨٨٢ .

(١٨٣) الطائف ، عدد ٢٩ يونيو ١٨٨٢ ، الوقائع المصرية العددان ١٠٣٩ ، ١١٥٤ فى ١٦ فبراير ٣ يوليو ١٨٨١ .

(١٨٤) المفيد ، عدد ٢٦ يوليو ١٨٨٢ ، الوقائع المصرية ، الأعداد ١٤٠٢ ، ١٤٥٨ ، ١٤٥٩ ، ١٤٧٢ ، ١٤٧٣ ، ١٤٧٥ فى ٧ مايو ، ١٥ ، ١٦ يوليو ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٧ أغسطس ١٨٨٢ .

(١٨٥) الوقائع المصرية ، عدد ١٤٠٩ فى ١٥ مايو ١٨٨٢ ، الحاوى ، عدد ٣ فى ١١ مارس ١٨٨٢ .

(١٨٦) الوقائع المصرية ، عدد ١٣٤٩ فى ٥ مارس ١٨٨٢ .

(١٨٧) المفيد ، عدد ٢٧ فى ٢٣ يناير ١٨٨٢ ، الإسكندرية ، عدد ١٦١ فى ٢١ فبراير ١٨٨٢ ، مصر عدد ١٢ فى ١٥ مارس ١٨٨٢ ، الأهرام ، عدد ١٧ مارس ١٨٨٢ .

(١٨٨) الوقائع المصرية ، الأعداد ١٤٥٦ ، ١٤٥٨ ، ١٤٥٩ ، ١٤٦٢ ، ١٤٦٤ ، ١٤٦٧ ، ١٤٧٠ ، ١٤٧٣ ، ١٤٨٣ فى ١٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢٥ ، يوليو ، ٣ ، ١٠ ، ٢٣ أغسطس ، ٩ سبتمبر ١٨٨٢ ، المفيد ، عدد ٦٣ فى ٦ يوليو ١٨٨٢ .

(١٨٩) الوقائع المصرية ، الأعداد ١٣٤٢ ، ١٤٥٨ ، ١٤٦٠ ، ١٤٦٥ ، ١٤٨٠ فى ٢٥ فبراير ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٩ يوليو ، ٤ سبتمبر ١٨٨٢ .

(١٩٠) الوطن ، عدد ٢٤٦ فى ٢٦ أغسطس ١٨٨٢ .

(١٩١) الوقائع المصرية ، عدد ١٤٨١ فى ٦ سبتمبر ١٨٨٢ .

(١٩٢) نفس المصدر ، الأعداد ١٠٣٩ ، ١٣١٠ ، ١٣٥٢ ، ١٣٨٨ في ١٦ فبراير ١٨٨١ ، ١٧ يناير ، ٨ مارس ، ٢٠ أبريل ١٨٨٢ .

(١٩٣) نفس المصدر ، العددان ١٤٧٠ ، ١٤٨١ في ١٠ أغسطس ، ٦ سبتمبر ١٨٨٢ .

(١٩٤) نفس المصدر .

(١٩٥) نفس المصدر ، عدد ١٢٧٨ في ١١ ديسمبر ١٨٨١ .

(١٩٦) نفس المصدر ، العددان ١٣١٣ ، ١٤١٣ في ٢٦ يناير ، ٢٠ مايو ١٨٨٢ .

(١٩٧) الأحوال ، عدد ٥ في ١٣ يوليو ١٨٨٢ ، القسطاط ، عدد ١٠ في ٢١ يونيو ١٨٨٢ .

(١٩٨) الوقائع المصرية ، الأعداد ١٤٥٨ ، ١٤٥٩ ، ١٤٦٢ ، ١٤٦٩ ، ١٤٧٠ ، ١٤٧٤ ، ١٤٧٦ ، ١٤٨٠ ، ١٤٨٤ ، في ١٥ ، ١٦ ، ٢٠ يوليو ، ٨ ، ١٠ ، ٢٤ ، ٢٨ أغسطس ، ٤ ، ١٠ سبتمبر ١٨٨٢ .

(١٩٩) نفس المصدر ، الأعداد ١٣٢٨ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٩ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٩ في ٧ ، ١٥ ، ٢١ فبراير ، ٥ مارس ، ٧ ، ١٣ ، ١٥ مايو ١٨٨٢ ، التنكيت والتبكيت ، الأعداد ٤ ، ٥ ، ١٤ ، ١٥ في ٣ ، ١٠ يونيو ، ١٨ ، ٢٥ سبتمبر ١٨٨١ ، المفيد ، الأعداد ٣٥ ، ٤٨ ، ٥١ في فبراير ، ١٧ ، ٢٧ أبريل ١٨٨٢ ، المحروسة ، عدد ١٠٦٩ في ١٦ فبراير ١٨٨٢ ، أبو نظارة لسان حال الأمة المصرية ، عدد ١٥ في ٣٠ ديسمبر ١٨٨١ .

(٢٠٠) الطائف ، عدد ٢٨ يونيو ١٨٨٢ عن صحيفة الستاندرد .

(٢٠١) التنكيت والتبكيت ، العددان ٢ ، ١٦ في ١٩ يونيو ، ٢ أكتوبر ١٨٨١ ، المحروسة ، عدد ٢٨٦ في ٢٦ سبتمبر ١٨٨١ ، أبو نظارة لسان حال الأمة المصرية ، العددان ١٠ ، ١١ في ٢١ أكتوبر ، ١٨ نوفمبر ١٨٨١ ، المفيد ، العددان ٢٩ ، ٥٢ في ٣٠ يناير ، أول مايو ١٨٨٢ .

(٢٠٢) الأهرام ، الأعداد ٢٨ أبريل ، ١٩ سبتمبر ، ٣ أكتوبر ١٨٨١ ، د . إبراهيم عبده : تاريخ مصر في خمسة وسبعين سنة ص ١٢١ — ١٢٦ ، جورجي زيدان المرجع السابق ، ص ١٠٢ ، القسطاط ، عدد ١٢ في ١٣ يوليو ١٨٨٢ .

(٢٠٣) المحروسة عدد ٤٠٦ في ٢٤ أكتوبر ١٨٨١ ، المفيد ، عدد ٥٢ في أول مايو ١٨٨٢ ، الوقائع المصرية ، العددان ١٣٨٨ ، ١٤٤٣ في ٢٠ أبريل ، ٢٧ يونيو ١٨٨٢ .

(٢٠٤) القسطاط ، عدد ١١ في ٢٨ يونيو ١٨٨٢ ، المفيد ، عدد ٦٦ في ٢٠ يوليو ١٨٨٢ ، الوقائع المصرية ، العددان ١٤٥٩ ، ١٤٦٥ في ١٦ ، ٢٩ يوليو ١٨٨٢ .

(٢٠٥) محافظ الثورة العرابية ، محفظة ١٣ ، دوسيه ٢٥٩ محفظة ١٤ ، دوسيه ٣٢٠ ، محفظة ١٦ ، دوسيه ٣٨٩ .

(٢٠٦) نفس المصدر ، محفظة ١٤ ، دوسيه ٣١٠ .

الفصل الثامن

المعارك العسكرية للعرابيين

دكتور سمير محمد طه
استاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب : جامعة اسيوط

تحولت مؤامرات بريطانيا السياسية ضد الثورة العرابية إلى تهديد عسكرى بوصول الأسطول البريطانى إلى الإسكندرية وبدا واضحاً تصميمها على احتلال مصر ، ولم يكن أمام الجيش المصرى من سبيل إلا الاستعداد للدفاع عن البلاد بتجديد بعض الطوابى وعمل الاصلاحات اللازمة بها وكذلك استكمال أعمال البناء ، وبلغت المدافع المستجدة ثلاثة فقط تركزت فى رأس التين .

وقد أصدر الباب العالى قراراً بوقف هذه الاستعدادات بناء على شكوى قائد الأسطول البريطانى ، فأوقفت الأشغال فى الطوابى . عدا بعض الإصلاحات البسيطة[1] . ورغم ذلك بدأت القوات الإنجليزية تستعد استعداداً فعلياً لضرب الإسكندرية .

وفى صباح ١٠ يوليو أرسل الأميرال سيمور كتاباً إلى طلبة باشا عصمت (قائد الجيش بالإسكندرية) يطلب فيه إنزال جميع مدافع طوابى استحكامات الإسكندرية من طابية المكس إلى برج السلسلة ويدعى أنه شاهد مراكب شراعية مشحونة بالأحجار وتفرغ شحناتها فى البوغاز لسده وحبس السفن الإنجليزية وهدد بأنه فى حالة الامتناع من تنزيل المدافع فسيأمر باطلاق مدافع الأسطول على المدينة والاستحكامات حتى يدكها دكا فى الصباح الباكر[2] ، والحقيقة أن هذا ادعاء كاذب من الأميرال سيمور فلم يحدث إضافة مدافع إلى الطوابى[3] .

انعقد مجلس برئاسة الخديو وحضور رئيس الوزراء والوزراء لبحث إنذار سيمور ، واستقر الرأى على إنزال ثلاثة مدافع من الطوابى التى قيل أن الأشغال

كانت بها ، وللأميرال الاختيار فى إنزالهم من طابية واحدة أو من كل طابية مدفع واحد ويتحرر له بذلك من رئيس الوزراء ، فإن أبى وصمم على ضرب النار فلا تطلق المدافع المصرية حتى يطلق خمسة مدافع بعدها يقابل بالضرب المماثل[٤] .

أرسل وفد إلى الأميرال سيمور ، ولكنه رفض ما عرض عليه وصمم على إنزال جميع المدافع كطلبه ويسمح للعساكر المصرية بأن يقوموا بهذه الأعمال كما أنه يطلب من الحكومة أمراً صريحاً باعطائه طابية المكس وطابية العجمى وطابية باب العرب ، وما وراء طابية المكس من الأراضى لاتخاذها معسكراً للجنود الإنجليز وأنه إذا لم يجب إلى مطالبه باشر القتال صباح الغد .

فقرر المجلس رفض طلبات الأميرال مع الاستعداد للحرب بشرط ألا يبتدئ بها من ناحية الجيش المصرى إلا بعد إطلاق ثلاثة قذائف وأن تعلن الأحكام العرفية فى حالة إعلان الحرب حقيقة[٥] .

لقد عقدت بريطانيا العزم على احتلال مصر بدون قيد أو شرط ، وراحت تلتمس الذرائع لتحقيق ذلك فضرب الإسكندرية ، شبيه بقصة الذئب والحمل .

أما عن عدد القوات المصرية الموجودة فى الإسكندرية يوم الضرب فبلغت — كما ذكر عرابى — ١٢٠٠٠ من المشاة و ٧٠٠ من رجال مدفعية السواحل[٦] ويحددهم عمر طوسون مقسمين على الآلاليات بعدد ٩٤٨٧ من المشاة والمدفعية[٧]. وبلغ مجموع مدافع الطوابى ٢٢٩ مدفعاً و ٤٠ هاون ورغم كثرتها العددية فلم يكن بها مدافع أرمسترونج الحديثة سوى ٤٩ مدفعاً[٨].

أما الأسطول الإنجليزى فكان مؤلفاً من ثمانى مدرعات كبيرة وخمس سفن صغيرة غير مدرعة[٩].

بدأ ضرب الإسكندرية يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ واستمر هذا الضرب لمدة عشر ساعات إلى أن دمرت معظم الطوابى كلياً أو جزئياً[١٠] ويضيف محمود فهمى ما رآه بنفسه من الشعور الوطنى للأهالى بجهة رأس التين وأم قبيبة وطوابى باب العرب

وهمتهم فى «مساعدة عساكر الطوبجية من جلبهم المهمات واللخاثر وخراطيش البارود والمقذوفات هم ونساؤهم وأولادهم وبناتهم»[١١].

وقد استمر الضرب صباح يوم ١٢ يوليو ، ورفض الأميرال الهدنة وطلب احتلال القلاع وإلا أنه سيستأنف القتال[١٢] .

لما رأى أهالى الإسكندرية ما هو جار من استمرار الضرب خرجوا مهاجرين على شواطئ المحمودية شيوخاً وأطفالا ونساء لا يدرون أين يتوجهون[١٣] وتوجه عرابى إلى باب شرقى[١٤] . وكان عرابى يجمع الجنود فى باب شرقى على أمل إعداد مواقع للدفاع هناك ولكنه لم يجد موقعاً صالحاً فاتجه إلى كفر الدوار[١٥] . فقد كان الموقع فى باب شرقى فى مرمى نيران العدو لذلك تركه إلى عزبة خورشيد[١٦] . وبدأ عرابى يستعد للدفاع وإعداد المدافعين[١٧] ، والقيام بكافة الاستعدادات العسكرية لمقابلة الغزو الاستعمارى البريطانى ، وإلى جانب ذلك كان أمامه مشكلة المهاجرين ، كما كان أمامه إعداد مواقعه العسكرية الجديدة لملاقاة العدو المغتصب .

تكون الجيش المصرى من الجنود النظاميين الذين حددهم عرابى فى حالة استكمال الفرق والآلايات بعدد ٣٦٠٠٠ جندى ، وأنهم بلغوا فى مدة الحرب ٧٢٠٠٠ جندى[١٨] وذكر جون نينيه **John Ninet** أن الجيش المصرى بلغ ٨٠٠٠ فى كفر الدوار و ٣٥٠٠ فى أبو قير و ٢٥٠٠ فى رشيد و ٥٠٠٠ فى دمياط[١٩] ومعنى ذلك أن عدد الجيش النظامى فى رأى نينيه كان ١٩٠٠٠ جندى .

وفى الحقيقة أن تقرير نينيه هو الأقرب إلى الواقع ، لأن الفرق والآلايات لم تكن مستكملة طوال مدة الحرب ، أما تحديد عرابى للجيش فى حالة الحرب بعدد ٧٢٠٠٠ جندى فنرى أنه رقم مبالغ فيه إلا إذا كان قد أضاف المتطوعين وغيرهم فقد أضيف إلى الجيش جنوداً جدداً بعد تدريبهم تدريباً سريعاً[٢٠] ، حتى يمكن بذلك زيادة عدد الجيش النظامى ، كما تم استدعاء جميع الجنود القدامى من مختلف الأسلحة[٢١] ، كما ضم أيضاً جنود الشرطة للجيش[٢٢] .

والحقيقة أن الشعب المصرى بدأ فور ضرب الإسكندرية فى التطوع للدفاع عن

البلاد طوعاً واختياراً[٢٣] ، واستمر هذا التطوع إلى قرب نهاية الحرب ، وكانت القطارات تنقل هؤلاء المتطوعين إلى أماكن الدفاع[٢٤] .

إلى جانب هؤلاء المتطوعين من أبناء الشعب كان هناك العربان المدربون على ركوب الخيل واستخدام السلاح ، وكانوا يعاملون معاملة الجنود النظاميين أى يخضعون للأحكام العسكرية ، وبعد تنظيمهم يسلم إليهم السلاح[٢٥] .

عزم عرابى أن يزيد عدد الجيش بمقدار خمسة وعشرين ألف جندى لمواجهة تلك الحرب ، ووجد أقرب الطرق إلى ذلك تجنيد الخفراء من مختلف المديريات فأصدر منشوراً فى ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٢ بتجنيد هذا العدد من مختلف المديريات وأن يعين بدلا منهم فوراً وذلك للمحافظة على الأمن . وقد وزع هذا العدد على المديريات المختلفة من الوجهين البحرى والقبلى وكان مجموع ما خص هذه المديريات على وجه التحديد ، ٢٥ر٠٠٢ خفيراً[٢٦] وقد استمر تجنيد الخفراء بعضاً من الوقت[٢٧] .

لقد تكون الجيش من الجنود النظاميين الذين ضم إليهم جنوداً جدداً وكذلك من المتطوعين والعربان والخفراء ولا شك أن هؤلاء جميعاً يلزمهم نفقات باهظة ، إلى جانب نفقات الاستحكامات والاستعدادات العسكرية ولم يكن فى خزينة الدولة شيئاً للقيام بهذه الأعباء وذكر عرابى أنه « قامت هذه الحرب الشعواء وليس فى خزاين الحكومة درهم ولا دينار لأن المراقب الإنكليزى المستر (كولفن) أخذ الأموال الموجودة فى خزينة المالية وأنزلها فى الدونتمة الإنكليزية قبل إعلان الحرب بأيام ، وكذلك الأموال الموجودة فى صندوق الدين العمومى حملها أعضاء قومسيون الصندوق إلى المراكب الحربية حيث أمنوا عليها »[٢٨].

وبذلك ألقى على كاهل رجال الثورة العرابية عبء آخر إلى جانب تكوين الجيش وهو تدبير الأموال اللازمة لامدادات وتموين هذا الجيش وإقامة الاستحكامات الحربية .

وتدارك وكيل الجهادية منذ اليوم الأول لحرب هذا الأمر وطلب من المديريات تدبير الغلال للجيش مع الاحتفاظ بمخزون احتياطى ليكون تحت الطلب[٢٩] .

لقد شعر أبناء مصر بحاجة الجيش للأموال والغلال والخيول للوقوف أمام بريطانيا ، وبدأ التبرع للجيش فور ضرب الإسكندرية فتبرع البعض بالخيول(٣٠) والبعض الآخر بالغلال(٣١) لقد تغلب الجيش على عقبة الإمداد والتموين ، أما السلاح والذخيرة ، فكان عليه أن يحارب بالأسلحة والذخيرة المتوفرة لديه ، خاصة بعدما تقرر بلجنة انعقدت بمحافظة الإسكندرية منع دخول «أصناف الغاز والبارود والسلاح والمواد الالتهابية » لأى ميناء مصرى وذلك إرضاء للخديو الذى طلب بحث الأمر فى نظارة الداخلية(٣٢) بعد انحيازه للانجليز .

أما عن قوة الجيش الإنجليزى فقد ذكر النقاش « أن المشاة كانوا أربعة عشر ألفاً وآلاى من الفرسان مشكل من فرق من آلايات الحرس إلى جانب ثلاث فرق أخرى ، أما رجال المدفعية فكان عددهم ٩٤٠ جندياً يتولى قيادتهم ٣٢ ضابطاً أما المهندسون فكانت ست فرق مؤلفة من ٥٤٠ مهندساً وغيرهم من الفنيين وانضم إلى هذا الجيش فرقة من الجيوش الهندية مقدارها ٩٠٠٠ جندى »(٣٣) ، ولكن طبقاً للوثائق الرسمية بلغ عدد القوات البريطانية ١٤٧٩٤ جندياً بقيادة ولسلى ضمت إليها قوة من الهند قوامها ٤٥٨٦ جندياً كما ضمت إليها القوات الموجودة بالإسكندرية وعددها ٦١٨٦(٣٤)

ومعنى ذلك أن عدد القوات البريطانية كان ٢٥ر٥٦٦ جندياً .

المعارك العسكرية :

بعد جمع الجنود فى كفر الدوار ، صار إنشاء الاستحكامات وتقوية المواقع الممتدة من عزبة خورشيد إلى كفر الدوار ، وقد أنشأ فى كفر الدوار استحكاماً من ترعة المحمودية إلى أرض الملاحة وخندقاً عرضه أربعة أمتار(٣٥).

وقد وضع محمود فهمى رئيس عموم أركان حرب خطة للدفاع عن البلاد عين فيها **خمسة مواقع** للدفاع عن البلاد .

١ — الموقع الأول فى كفر الدوار وأن يكون قاعدة إمداده وتجهيزاته مدينة دمنهور ولذلك يجب أن يوجد بهذه المدينة كل ما تحتاج إليه القوات الموجودة فى هذا الموقع .

والسبب فى اختيار هذا الموقع هو استناده على مانعين طبيعيين أحدهما غربى وهو ملاحة مريوط والآخر شرقى وهو ترعة المحمودية وبحيرة أبو قير ، ورتب محمود فهمى خطوط دفاع تالية فى حالة التقهقر حتى لا يتمكن العدو من الدخول إلى كفر الدوار[٣٦] وكل خط من هذه الخطوط يتركب من أجزاء داخلة وخارجة تحمى بعضها بنيران المدفعية حماية عكسية[٣٧].

٢ — والموقع الثانى فى رشيد يشمل ساحل رشيد وإدكو على أن تكون قاعدة إمداده وتجهيزاته مدينة دسوق .

٣ — والموقع الثالث من بوغاز رشيد إلى بوغاز البرلس — ورغم أن هذا الساحل غير قابل لنزول قوات العدو فيه إلا أنه يخشى دخول سفن العدو الصغيرة إلى بحيرة البرلس عن طريق بوغاز البحيرة فلذلك يحفظ عن طريق الطابيتين المسلحتين .

٤ — والموقع الرابع دمياط ويكون قاعدة إمداده وتجهيزاته مركز كفر البطيخ .

٥ — والموقع الخامس فى الجبهة الشرقية ويكون قاعدة إمداد وتجهيزات هذه الجبهة هما التل الكبير والصالحية وحيث أن هذه الجهة متسعة جداً وتحد شرقاً بقناة السويس فالسفن الحربية الموجودة فيه بين بور سعيد حتى القنطرة ليس لها تأثير إلا فى البحيرة ولذلك لا ضرورة للدفاع عن الجزء الشمالى المنحصر بين بور سعيد والقنطرة ، أما من القنطرة للسويس فينظم له قوة للدفاع تقدر حسب الحاجة بالنسبة لقوة العدو .

وعند بدء العمليات العسكرية يجب قطع المياه العذبة الموصلة إلى بور سعيد من شمال القنطرة كذلك سد القناة مع سد ترعة الإسماعيلية وحجز مياهها عن السويس والإسماعيلية . وتكون مواصلات هذا الموقع بواسطة السكك الحديدية وترعة الإسماعيلية ولذلك يجب تواجد ما يلزم النقل بالتل الكبير والصالحية ، أما المستشفيات الصغيرة فتكون بالزقازيق[٣٨].

وقد وزعت خطة محمود فهمى على الضباط أركان الحرب ومهندسى الاستحكامات مع لفت نظرهم إلى سريتها وتحذيرهم من تسربها[٣٩] .

اهتم محمود فهمى فى هذه الخطة بخطوط الإمداد والتموين والمواصلات للقوات ،

وجعل لكل موقع قاعدة تموينية ، مما يدل على خبرته العسكرية ، كما استفاد تماماً فى خطته بالمواقع الطبيعية ، ولم ينس تنظيم قواته فى حالة الانسحاب إلى خطوط خلفية للصمود مرة أخرى فى وجه العدو دفاعاً عن البلاد .

وأهم ما يلاحظ على خطة محمود فهمى اهتمامه بالجبهة الشرقية ولم يفته سد القناة وقطع المياه العذبة الموصلة إلى بور سعيد من شمال القنطرة وكذلك سد ترعة الإسماعيلية وحجز مياهها عن السويس والإسماعيلية .

اجتمع المجلس العرفى لبحث الجبهة الشرقية بعد وضع هذه الخطة ، واتخذ قرارات لم ينفذ بمقتضاها من خطة محمود فهمى فى الجبهة الشرقية سوى سد ترعة الإسماعيلية(٤٠) .

كانت خطة محمود فهمى فى الجبهة الشرقية ناجحة تماماً لو نفذت ولكن عرابى أخذ برأى المجلس العرفى بأن يكون التل الكبير مركزاً عاماً لقوة عسكرية من مختلف الأسلحة وأن تزداد القوة أو تنقص تبعاً لقوة العدو وأن يتعين من هذه القوة فرسان للاستطلاع فى هذه الجبهة ويبدو أن عرابى كان مقتنعاً تماماً بأن الإنجليز سوف يحترمون حياد القناة ، بدليل عدم أخذه برأى محمود فهمى فى سد القناة . أما عن قيادة المواقع العسكرية فقد تولى طلبة باشا عصمت قيادة موقع كفر الدوار وقد بلغت قوات هذا الموقع إثنين وعشرين ألف جندى من جنود نظاميين ومتطوعين إلى جانب خمسة عشر ألف من العربان . وتولى خورشيد طاهر باشا قيادة موقع أبو قير ورشيد ، وتولى عبد العال باشا حلمى قيادة موقع دمياط ومعه آلاى السودان وبلغ عدد قواته حوالى ٥٠٠٠ جندى .

أما الخط الشرقى فقد تولى قيادته راشد باشا حسنى مع خالد باشا وبعد صدور قرار المجلس العرفى أصبحت القوة العسكرية جميعها بالتل الكبير وهى مكونة من أربعة آلايات مشاة وآلاى ونصف فرسان وآلاى مدفعية(٤١) .

معارك جبهة كفر الدوار :

بدأت الحرب بين القوات الانجليزية والقوات المصرية عقب ضرب الإسكندرية ، فنى ٢١ يولية تقابلت جنود الاستطلاع المصرية مع قوات العدو المحضرة فى قطار من

جهة القبارى ، ونزلوا قرب محطة الملاحة وكمنوا بجانب السكة الجديد ، وأطلقت النيران من الطرفين ، ثم قامت القوات المصرية بالهجوم فانسحبت القوات الإنجليزية وكانت خسائرهم أربعة من القتلى ولم يصب أحد من القوات المصرية(٤٢) .

وقد قامت القوات المصرية بالهجوم على القوات الإنجليزية فى الساعة السابعة مساء يوم ٢ أغسطس لكشف موقع العدو ومقدماته ، وذلك قرب قلعة الأوراق ، وأجبرت القوات الإنجليزية على الانسحاب من مواقعها بعد أن خسرت عشرين قتيلا وجريحاً تركوهم فى مواقعهم ، وخسرت القوات المصرية جريحاً واحداً ، واستولت القوات المصرية على بعض المهمات الحربية(٤٣) .

وقد أعقب ذلك معركة عزبة خورشيد فقد ظهر قطار مقل لجنود إنجليزية آتيا عند القبارى ، فلما اقترب من مقدمة الجيش المصرى وعلى مسافة ١٥٠٠ متر أطلق عليه البكباشى محمد حشمت مدفعاً أصاب القطار ، وتقدم الجنود الإنجليز بقيادة الجنرال اليزون ، واشتبكوا مع القوات المصرية ، مما أدى إلى تقدم طلبة عصمت قائد الجبهة إلى المقدمة ، وقد تقارب الجيشان وقاتلوا بالسلاح الأبيض وقد انسحبت القوات الإنجليزية ، بعد أن استمرت المعركة أربع ساعات ونصف(٤٤) .

وقد استشهد فى هذه المعركة ٢٩ من الجنود وصف الضباط المصريين وملازم واحد وأصيب ضابط برتبة بكباشى توفى متأثراً بجراحه وجرح اثنان من الملازمين و ٦٥ من صف الضباط والجنود ، وترك الإنجليز فى ميدان القتال ١٧ قتيلا بينهم ملازم ، غير ما حملوه من القتلى والجرحى(٤٥) . وقد ذكر الأستاذ الرافعى أن خسائر الإنجليز كانت أكثر عدداً من خسائر المصريين(٤٦) . لقد كانت هذه المعركة سبباً فى زيادة الاهتمام بجبهة كفر الدوار فساهم محمود فهمى بعمل خريطة عن ميدان كفر الدوار إلى آخر نقط المقدمة(٤٧) . كما طلب عرابى توفير الاستعدادات الطبية لجيش كفر الدوار وذلك لأنه « دايما متوجهة أفكار العدو إليه »(٤٨) كما بدأ تعزيز مقدمات هذه الجبهة(٤٩) .

قامت القوات الإنجليزية بالهجوم الشامل على مقدمة الجيش فى كفر الدوار وذلك يوم ١٩ أغسطس فقدم جانب من هذه القوات من جهة الرمل والمحمودية(٥٠) وحجر

النواتية ومحطة السيوف وتألفت هذه القوات من مشاة وفرسان ومدفعية ، كما جاء جانب آخر من القوات الإنجليزية بالقطارات المسلحة من جهة القبارى وذلك فى أربعة قطارات بكل منها ثلاث عربات وبها المدافع اللازمة .

ولما وصلت القطارات إلى مقدمة الجيش المصرى بدأ القتال بعد أن أطلقت المدافع المصرية ، وأصابت المدفعية المصرية عربات القطار الأول ، مما اضطر العدو إلى رفع مدافعه والعودة إلى القبارى[٥١] . أما هجومهم من جهة الرمل ، فقد تقدمت مشاتهم وفرسانهم إلى ميدان رمل الملاحة وذلك تحت حماية مدفعيتهم التى كانت تضرب من جهة حجر النواتية ومن طابية الرمل ومن جهة الملاحة[٥٢] .

ورغم هذه الاستعدادات فقد استطاعت القوات المصرية وقف الهجوم واضطروهم إلى الانسحاب بعد أن كبدوهم خسائر فادحة ، وقد استمرت المعركة ثلاث ساعات وقادها قائد فرقة كفر الدوار — طلبة باشا عصمت — وكانت خسائر المصريين قليلة جداً بالمقارنة بخسائر العدو[٥٣] .

وتعتبر هذه المعركة أشد معارك جبهة كفر الدوار ، كما كانت انتصاراً للقوات المصرية ضد الهجوم الشامل من القوات الإنجليزية ، وقد عاود الإنجليز الهجوم على مقدمة كفر الدوار يوم ٢٠ أغسطس واستمر ضرب المدفعية بين الطرفين لمدة ساعتين ، انسحب بعدها العدو[٥٤] ، وهذه المعركة تعتبر أيضاً من المعارك الهامة التى أثبتت صمود الجيش المصرى .

لقد هاجمت القوات الإنجليزية مقدمة كفر الدوار يومين متتاليين فى معارك ضارية مما دعا قائد فرقة كفر الدوار إلى إصدار أوامره بوقف جنود الفرسان والمشاه والعربان على خط النار احتمالا لأى هجوم مباغت[٥٥] .

وقد هاجم الإنجليز مقدمة كفر الدوار يومى ٢١ ، ٢٢ أغسطس وذلك بدون جدوى ، فقد اضطروا إلى الانسحاب[٥٦] .

واستمرت معارك كفر الدوار حتى قرب نهاية الحرب ، فهاجمت القوات الإنجليزية مقدمة كفر الدوار فى ٤سبتمبر[٥٧] و ٨ سبتمبر[٥٨] ولكن القوات المصرية

استطاعت وقف الهجوم المتتالى للإنجليز ، ومعارك هذه الجبهة هى انتصار للقوات المصرية وذلك لارتداد الإنجليز عن خطوط الدفاع فى كفر الدوار .

جبهة مريوط :

عين على باشا الروبى قائداً لهذه الجبهة[٥٩] . وقامت فرقة مريوط بانشاء الاستحكامات من جهة أم زغيب وأقامت بها الجنود[٦٠] . ولم تحدث معارك فى هذه الجبهة سوى معركة صغيرة بين عشرة من العربان وقوة من بعض الجنود الإنجليز[٦١].

معارك جبهة رشيد وأبو قير :

حاول الإنجليز فى أول أغسطس التقدم إلى هذه الجبهة بسفينة حربية تحمل جنوداً من المشاة ثم أنزل الجنود إلى البر فى الساعة الثامنة مساء وقاموا بضرب مقدمة القوات المصرية واستمر الضرب حتى انبلاج صبح اليوم التالى ، فتقهقر العدو إلى جهة الرمل وبدأ الضرب من السفينة الحربية على خط المقدمة ، ثم أبطل ليبدأ الضرب بمدفعين من قارب كبير وذلك حتى الساعة الثانية ظهراً ، وتقهقر العدو بدون أن تحدث خسائر فى جانب القوات المصرية[٦٢] .

عاود العدو الهجوم على أبى قير فى ٥ أغسطس[٦٣] ، ويبدو أن الهجوم السابق كان استطلاعاً لقوة هذه الجبهة .تقدم العدو من جهة الرمل بأورطتين مشاة وأورطتين فرسان ومعه مدفعان يحاول وضعهما على ربوة على بعد ١٥٠٠ متر من المقدمة ، فقابلتهم القوات المصرية بالهجوم ومنعتهم من التقدم ، ثم تقدم قائد الجبهة — خورشيد طاهر باشا — بعد أن أوقف ضرب النار لكثرة الرمال فى الميدان ، وهجم بالفرسان المصريين فتقهقر أمامه جنود الإنجليز ولم يصب أحد من الجنود المصريين ولم تعرف خسائر العدو[٦٤] .

لم تواجه هذه الجبهة حرباً حقيقية أو معارك هامة عدا المعركة السابقة ، وإن لم تتوقف المعارك الصغيرة فقد حدثت معركة فى ٣ سبتمبر[٦٥] ، وأخرى فى ٩ سبتمبر ، وهى لا تتعدى تبادل النيران بين العدو ومقدمة القوات المصرية[٦٦] .

أما جبهة دمياط فلم تتعرض لأى نوع من أنواع القتال .

معارك الخط الشرقى :

بدأ اهتمام الإنجليز بهذا الميدان الشرقى منذ بداية الحرب وذلك لإمكان استخدام قوتهم البحرية عن طريق القناة ولأن استحكامات كفر الدوار أثبتت صعوبة اقتحام هذه الخطوط وكفاءة القوات الموجودة بها .

ولقد بكر الإنجليز فى خرق حياد قناة السويس واتخاذها ميداناً لحرب . وقد تعللوا بأن ثمة ترميمات تجرى فى طابية « الجميل » على مدخل بحيرة المنزلة غربى بور سعيد وأصدرت الحكومة البريطانية فى ٢٢ يوليه تعليماتها إلى الأميرال سيمور باحتلال بور سعيد والإسماعيلية(٦٧) ثم وصلت إلى الإسماعيلية أربعة سفن حربية إنجليزية بها قوات(٦٨) . كما حضر إلى السويس مركب حربى إنجليزى قادماً من عدن وبه ستة عشر مدفعاً و ٤٥٠ جندياً(٦٩) .

وبدا واضحاً بعد ذلك أن الإنجليز سيستولون على السويس وقد عم الخوف والاضطراب أهل السويس وهرعوا إلى محطة السكة الحديد للسفر وعمت الفوضى ، ثم أن الجنود الموجودين لم يكن لديهم مؤن للسفر بها براً ، ولا حيوانات لحمل المهمات(٧٠). وقد استقر الرأى على نقل جميع الأشياء المهمة بالمحافظة إن أمكن بالقطارات ويبقى قطار لنقل الجنود والموظفين(٧١) .

وفى يوم ٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ ورد إعلان إلى محافظة السويس من قائد القوات الإنجليزية بالسويس أنه قد تم الاستيلاء على السويس حسب رغبة الخديو(٧٢) .

وبذلك سقطت السويس بلا حرب ولا دفاع ، وكان عدد القوات البريطانية التى هاجمت السويس ثلثماية وخمسين من القوات البحرية الإنجليزية(٧٣) . ولا نرى فى هذا الانسحاب سبباً غير ضعف الجبهة الشرقية .

وفى ١٩ أغسطس وصل ولسلى إلى الإسكندرية من إنجلترا لقيادة القوات(٧٤) . وكانت خطته هى الزحف على العاصمة عن طريق قناة السويس ، وأقلع الأسطول البريطانى ظهر يوم ١٩ أغسطس من الإسكندرية بقيادة الأميرال سيمور قاصداً بور سعيد ، فبلغها صباح ٢٠ أغسطس(٧٥) وبلغ عدد السفن الحربية فى بور سعيد

إثنين وثلاثين سفينة ، ثم احتلوا المدينة وبدأوا فى إنشاء خطوط الدفاع غرب وشرق ميناء بور سعيد(٧٦) .

احتلت بور سعيد ولم يكن بها من الجنود سوى ٢٤٩ جندياً فر منهم ١٧٤ ، وأسر ٤٥ من المستحفظين ، ٣٠ من البوليس(٧٧) .

وقد استولى الإنجليز فى الساعة الثانية صباحاً يوم ٢٠ أغسطس على الإسماعيلية بدون مقاومة تذكر فلم يكن فيها إلا بعض جنود الشرطة(٧٨) .

وفى مساء ٢٠ أغسطس أطلقت البوارج البريطانية قنابلها على نفيشة ، واستمر الضرب ساعتين على الجنود المصريين فانسحبت منها على مسافة سبعة أميال من الموقع الأصلى(٧٩).

وأمام هذا التحول المفاجئ فى القتال من جبهة كفر الدوار إلى الجبهة الشرقية توجه الفريق راشد باشا حسنى فى ٢١ أغسطس إلى الخط الشرقى ومعه فرقة من المشاة والمدفعية والفرسان ، وجعلوا المركز العمومى فى المسخوطة وأخذوا فى إنشاء خطوط دفاع خفيفة(٨٠) .

. وفى ٢٢ أغسطس انسحبت القوة الموجودة فى جنيفة إلى المحسمة بسبب شدة الضرب عليها(٨١) مما دعا عرابى إلى طلب سحب جميع قوات المقدمة المتفرقة إلى المحسمة على أن يتم ذلك عن طريق الصحراء حتى لا يتعرضوا لقصف العدو(٨٢) . وقد سد العرابيون ترعة الإسماعيلية فى نقطة « المجفر » غربى الإسماعيلية ليمنعوا ورود المياه العذبة إلى الجيش البريطانى ، فهاجم الجنرال ولسلى (المجفر) يوم ٢٤ أغسطس واحتلها(٨٣) .

وتابع الجيش الإنجليزى التقدم قاصداً المسخوطة ، فخرج راشد باشا حسنى لاستقبالهم واستمر ضرب النار بالمدفعية (٨٤) ، إلى أن استطاع الجنود المصريون وقف هذا الزحف ورد العدو على أعقابه(٨٥) وعاد الجنود والعربان من الميدان وتوجه العربان إلى المحسمة وبقيت الجنود فى المسخوطة مع قادة الآلايات ، وفى صباح ٢٥ أغسطس تقدمت الجنود الإنجليزية بقوة ضخمة من الفرسان والمشاة

والمدفعية[٨٦] وتوجه آلاى عبيد بك للميدان فوجد أن العربان قد هربوا ، وكذلك بطاريات المدفعية لم يبق منها إلا بطارية واحدة ، وعندما بدأ ضرب المدافع الإنجليزية على جهة المتاريس هرب الأنفار وجنود آلاى على يوسف ، وقد أسر محمود فهمى قرب المحسمة[٨٧] ولاشك أن أسر محمود فهمى كان ضربة شديدة أصابت الجيش المصرى لفقد هذه الكفاءة العسكرية الهندسية البارعة فى وقت بالغ الحرج ، وباستيلاء الإنجليز على المسخوطة والمحسمة تصدعت الجبهة الشرقية فانتقل أحمد عرابى إلى رأس الوادى من كفر الدوار ، كما قامت ثلاثة آلايات مشاة من مصر إلى التل الكبير وكذلك أربع بطاريات مدفعية وأربع أورط فرسان وذلك لتعزيز تلك الجبهة[٨٨] .

ومالبث الإنجليز أن احتلوا القصاصين يوم ٢٦ أغسطس دون مقاومة تذكر وبذلك صاروا على بعد خمسة عشر كيلو متراً من التل الكبير[٨٩] .

معركة القصاصين الأولى :

صار تنظيم الجيش المصرى ومواقع الدفاع ، ثم عقد مجلس حربى تحت رئاسة أحمد عرابى وتقرر فيه الهجوم على العدو[٩٠] .

وكان الجيش المصرى المهاجم مكوناً من عشر أورط من المشاة وثمانية أورط من الفرسان وأربعة بطاريات مدفعية وقاد القوات راشد باشا حسنى وتألف الجيش من قلب يقوده على باشا فهمى وجناح أيمن يقوده أحمد بك فرج وجناح أيسر تحت قيادة عبيد بك وتولى قيادة المدفعية حسن بك رأفت وتولى قيادة الفرسان أحمد بك عبد الغفار .

وهاجم أحمد بك عبد الغفار بالفرسان مقدمة العدو فانسحبت من أماكنها وبدأت المدفعية تضرب مقدمة العدو ، واقترب الجيش المصرى حتى أصبح على بعد خمسة آلاف متر من العدو على شكل نصف دائرة حول العدو ، واختلط الجيشان واستخدم السلاح الأبيض ، ورجع العدو إلى متاريسه مع حلول الليل ، وكانت مدة القتال أربعة عشر ساعة[٩١] .

لم يكن موجوداً بالقصاصين من الجنود الإنجليز سوى ١٥٠٠ من المشاة وخمسمائة من بحرية الإنجليز وكان هجوم عرابى شديداً عليهم ، ثم حضر نحو الثمانمائة من فرسان الإنجليز هاجموا الجنود المصريين مما أدى إلى تركهم ١١ مدفعاً ومهمات أخرى وقد استرد المصريون مدافعهم بدون أن يشعر الإنجليز (٩٢) ولا يمكننى معرفة خسائر المصريين ولا خسائر العدو لتباين الأرقام الخاصة بأعداد القتلى والجرحى فى المصادر المختلفة .

وبعد هذه المعركة بدأ عرابى فى زيادة قواته فاستدعى جنود الفرسان من القاهرة وكفر الدوار (٩٣) كما طلب أربعة أورط فرسان من الصالحية (٩٤) . وذلك لمواجهة قوة الإنجليز .

معركة القصاصين الثانية :

عقد مجلس حربى يوم ٨ سبتمبر تحت رئاسة أحمد عرابى وحضره راشد باشا حسنى قائد الجبهة الشرقية ، وعلى باشا فهمى وقادة الآلايات بالتل الكبير ومحمود سامى قائد مركز الصالحية ، وتقرر فيه الهجوم الشامل على الإنجليز بالقصاصين وأن يكون تنظيم الجيش على هيئة نصف دائرة تحيط بالعدو بجناحيها وفى القلب آلاى عيد بك محمد وأن يتولى القيادة العامة راشد باشا حسنى ، وتقرر أن يتحرك محمود سامى قائد مركز الصالحية بجيشه ليلا بحيث يصل لميدان الحرب عند مطلع الفجر ، على أن تحيط القوات بميمنة العدو ، وميسرته وتقطع عليه خط الرجعة .

قام الجيش فى ٩ سبتمبر على النظام المتفق عليه فلما اقترب من العدو ، كان العدو على علم بهذه الخطة ، فبادر الإنجليز بإطلاق المدافع على الجيش المصرى ، وبدأ القتال بين الجيشين وتأخر جيش مركز الصالحية عن الميعاد ، ولما قرب من مكانه كان العدو مستعداً لقتاله فأطلق عليه المدافع مما أدى إلى تشتته قبل أن يصل إلى مكانه .

وثبت راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى ثبات الأبطال إلى نهاية المعركة وجرح القائدان ، وكانت هذه المعركة من أشد المعارك بين المصريين والإنجليز (٩٥) .

وقد خسر المصريون فى هذه المعركة نحو ٣٠٠ شهيداً وجرح ٤٥ من الجنود الإنجليز(٩٦) ووقع فى أسر الإنجليز سبعة عشر من جرحى الجنود المصريين(٩٧) أما عن قتلى الإنجليز فذكر محمد سلطان أن عددهم كان قليلا(٩٨) ونرى أن الخسائر بالنسبة للإنجليز لم تكن تقل عن خسائر المصريين ، وبلغ عدد الأسرى من المصريين ثلاثون أسيراً منهم سبعة عشر من الجرحى ، كما استولى الإنجليز على أربعة مدافع(٩٩) .

طلب عرابى من على باشا الروبى قائد مريوط تولى قيادة الجيش برأس الوادى فحضر عصر يوم ١٢ سبتمبر وتوجه إلى المركز فأمر بانتقال آلاى على بك يوسف وعبد القادر بك عبد الصمد من الجناح الأيسر الذى كان بموضع يحميه من هجوم العدو ووضعهما على استقامة الخط الدفاعى الممتد من ترعة الإسماعيلية إلى الجهة الشرقية وأمرهما باتخاذ « ساتراً ترابياً » فى أثناء الليل فعمل عبد القادر بك عبد الصمد خط دفاع ضعيف بجنوده ، أما على بك فلم يجر أى حماية لجنوده ، وتقدم أحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن بجنود الفرسان إلى الأمام على بعد ألفين متر ليمنعوا تقدم العدو إذا أراد الهجوم على المعسكر(١٠٠) .

معركة التل الكبير :

كان للهجوم الشامل للقوات المصرية على معسكر القصاصين فى معركة ٩ سبتمبر أثره فى تعجل القوات الإنجليزية فى الهجوم على التل الكبير ، خشية مضاعفة عرابى لقواته والقيام بهجوم آخر ، وخاصة أن القوات المصرية الموجودة بالتل قد قدرت بنحو خمسة وعشرين ألف مقاتل(١٠١) وأن الدفاع معزز بستين مدفعاً(١٠٢) .

زحف الجيش الإنجليزى بعد منتصف الليل يوم ١٢ سبتمبر بقوة بلغت أحد عشر ألفاً من المشاة وألفين من الفرسان وستين مدفعاً وكان فى مقدمة الجيش الإنجليزى جماعة من عربان الهنادى ، وبدأ الزحف من القصاصين فسار الإنجليز دون أن يشعر بهم محمود سامى قائد فرقة الصالحية وأخذت مقدمة الجيش المصرى على غرة فلم تستطع المقاومة(١٠٣) وكانت مقدمة الجيش المصرى من الفرسان تحت قيادة أحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن ، فلم توقف هذه المقدمة

هجوم الجيش الإنجليزى ، بل رجعت أمامه وتقدم الجيش الإنجليزى إلى مكان آلاى على بك يوسف وكان خالياً من الجنود ، ففروا من هذا المكان بلا مانع وأطلقوا النار على الخطوط الأمامية ، وكان الجنود المصريون مازالوا نائمين فألقى الكثير منهم أسلحتهم وفروا من المعركة[١٠٤] ورغم ذلك فقد استبسل آلاى المشاة بقيادة أحمد بك فرج والآلايين من السودانيين بقيادة الأميرالاى محمد بك عبيد وظلوا يدافعون حتى استشهد معظمهم وقتل قائدهم البطل محمد عبيد كذلك استبسل آلاى عبد القادر بك عبد الصمد كذلك أبلى اليوزباشى حسن أفندى رضوان بلاءاً حسناً وكان قائداً للمدفعية وبالرغم من هذا الهجوم فقد كبد الإنجليز خسائر جسيمة وأصيب فى المعركة[١٠٥] ورغم هذا الدفاع فقد استطاع الإنجليز الاستيلاء على مركز الجيش فى التل الكبير ومهماته وذخائره ، أما عرابى فكان يصلى الفجر عندما سمع ضرب المدافع والبنادق واكتشف أن ضرب النار على طول خط الدفاع ورأى بطارية مدفعية فرسان على مرتفع تصب نيرانها على مركزه العمومى وكان مركزه خلف الاستحكامات بأربعة آلاف متر ، وكان معه حوالى ٢٠٠٠ من المتطوعين فدعاهم للهجوم معه على تلك البطارية فرفضوا وفروا ، وطلب الروبى من عرابى اختيار مركز آخر وحاول عرابى منع فرار الجنود بلا جدوى . فذهب إلى بلبيس لجمع فلول الجيش ومنع العدو من الوصول إلى القاهرة ، ولما وصل إلى بلبيس وجد على باشا الروبى قد سبقه إليها وبسؤاله عما حدث رد قائلا « إنه الخذلان »[١٠٦] وبعد مقابلة عرابى مع الروبى اتجهوا سوياً بالقطار إلى القاهرة[١٠٧] .

كان عدد الجنود المصريين الذين اشتركوا فى المعركة حوالى ثلاثة آلاف جندياً بينما فر الباقون ولم تزد خسائر الإنجليز على ٥٧ قتيلا منهم ٩ ضباط و ٤٨ صف ضابط وجندى و ٤٠٢ جرحى منهم ٢٧ من الضباط[١٠٨] أما خسائر المصريين فقد بلغت نحو الألفين أسير[١٠٩] وحوالى الألفين من الشهداء . أما الجرحى فلم يعرف عددهم تماماً ، على أن عدد الجرحى الذين عولجوا فى الأربعة أيام التالية للمعركة كان ٥٣٤ جريحاً منهم ٢٠٢ كانوا قادرين للعودة إلى منازلهم وأرسل الباقون إلى القاهرة تحت رعاية الأطباء المصريين[١١٠].

دعا عرابى المجلس العرفى للحضور ، وأخبرهم بالهزيمة ، واستقر الرأى على إنشاء خط دفاعى فى ضواحى القاهرة وذهب عرابى مع بعض الضباط لاستعراض جنود مركز المدفعية فلم يجدوا إلا ألف من خفراء البلاد بدون ضباط ونحو أربعين من الفرسان فى مركز الفرسان . فعلم عرابى أن لا فائدة من الدفاع .. وأخبر المجلس بذلك[111] وبمعركة التل الكبير تنتهى معارك الثورة العرابية، ولاشك أنه كانت هناك عوامل أدت إلى الهزيمة كان يمكن تداركها كما كانت هناك عوامل أخرى ما كان يمكن دفعها .. أما العوامل التى كان يمكن تداركها فهى تكوين الجيش فلو اعتمد الجيش على قواته النظامية رغم النقص منها لكان أفضل من اعتماده على تلك الأعداد غير المدربة من الجنود المستجدة والجنود القدامى والخفراء ،والأنفار .

وكذلك من الأمور التى كان يمكن تداركها إغلاق القناة والتى كان عدم إغلاقها السبب الرئيسى فى هزيمة الجيش المصرى مع أن خطة محمود فهمى كانت تعتمد على سد القناة ، وكانت خطة سديدة بلاشك لم يأخذ عرابى بها وإنما أخذ برأى المجلس العرفى ، وكان أحمد عرابى يحترم آراء أعضاء المجلس العرفى ويعتبره السلطة التنفيذية فى البلاد ، إلى جانب أن عرابى كان يثق تماماً فى دلسيبس .

ويلاحظ أيضاً أن عرابى قد اتخذ موقف الدفاع والانسحاب فى حربه مع الإنجليز ولم يتخذ موقف الهجوم إلا فى معركة القصاصين الأولى والثانية ، ورغم عدم نجاحه فى الاستيلاء على القصاصين ، ولكنه استطاع أن يكبد الإنجليز خسائر فادحة فى هاتين المعركتين ، ولو اتخذ أسلوب الهجوم منذ بداية المعارك لكانت النتيجة أفضل من ذلك .

أما العوامل التى ما كان يمكن دفعها فهى السياسة الإنجليزية وموقف الباب العالى وموقف الخديو واستمالته للضباط وخاصة أحمد عبد الغفار قائد مقدمة الجيش فى التل الكبير الذى أتاح للإنجليز فرصة التقدم للنيل من الجيش المصرى فى تلك المعركة الفاصلة ، وكذلك خيانة العربان .

وكان الانقسام فى داخل الجبهة المصرية إلى معسكرين : أحدهما وطنى ، والآخر إنتهازى ممالئ للخديو ، أكبر الأثر فى أن وجد الجيش الإنجليزى أكبر مساندة من الخديو وأعوانه ومن التجأ إليه فكانت سهام هذا المعسكر أشد إصابة من سهام جنود الإنجليز .

هوامش الفصل الثامن

(١) دار الوثائق القومية ، محفظة الثورة العرابية رقم (٢٠) ملف ١٧٩ تقرير محمد شكرى باشا وكيل عموم الاستحكامات إلى لجنة التحقيق بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٢ .

(٢) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار . الجزء الثانى ص ٣٠٩ .

(٣) دار الوثائق القومية ، محفظة الثورة العرابية رقم (١٦) ملف ٣٨٤ أ محضر استجواب محمود فهمى باشا بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٢ م .

(٤) دار الوثائق القومية : محفظة بعنوان (أوراق تتعلق بالجيش المصرى والثورة العرابية ، لم تحمل رقماً بعد بالدار – تحت الترتيب – ملف ٣/٦ وثيقة رقم ١٢١٨ صورة قرار المجلس القوى المنعقد تحت رياسة الجناب الخديو بسراى رأس التين بتاريخ ١٠ يوليو ١٨٨٢ م .

(٥) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار – الجزء الثانى ص ٣١٠ .

(٦) المصدر السابق ، ص ٣١٤ .

(٧) عمر طوسون : يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ص ٨٤ – ٨٦ .

(٨) هيئة التدريس بآداب الإسكندرية : تاريخ الإسكندرية وحضارتها منذ أقدم العصور ص ٤٠٩ .

(٩) عمر طوسون : يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ص ٨١ .

(١٠) **A.M. Broadley : How we defended Arabi and His Friends, p. 125.**

(١١) محمود فهمى : البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر – الجزء الأول ص ٢٢١

(١٢) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن . الجزء الأول ، ص ١٦٦ .

(١٣) محمود فهمى المصدر السابق ص ٢٢١ .

(١٤) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (١٦) ملف ٣٨٤ ب الأوراق المضبوطة لدى محمود فهمى باشا (مذكرة خطية لمحمود فهمى باشا عن ضرب الإسكندرية) .

(١٥) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (١٨) ملف ٤١ محضر استجواب إسماعيل راغب باشا بتاريخ ١٢ نوفبر سنة ١٨٨٢ .

(١٦) **A.M. Broadley : How we defended Arabi and His Friends, p. 129.**

(١٧) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم ١ ملف ٥ من كامل بك بالمنوفية إلى سعادة ناظر جهادية وبحرية بالإسكندرية بتاريخ ١٣ يوليو سنة ١٨٨٢ .

(١٨) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار – الجزء الثانى ص ٣١٤ .

(١٩) **John Ninet : Arabi Pacha Egypte (1880 - 1883) p. 217.**

(٢٠) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٤) ملف ٦١ تلغراف من وكيل الجهادية إلى ناظر جهادية وبحرية بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

(٢١) **Public Record Office : F.O. 407 Inclosure in No. 762, Memorandum from information supplied by Omar Pasha Loutfi, by G.H. Portal. Alex. July 21, 1882.**

(٢٢) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (١٦) ملف ٣٨٤ ب الأوراق المضبوطة لدى محمود فهمى باشا – مسودة تقرير من محمود فهمى للخديو بعد أسره يتضمن الحركات العسكرية والأحداث الحربية من ٢٦ شعبان إلى ١١ شوال ١٢٩٩ (١٢ يوليو إلى ٢٥ أغسطس ١٨٨٢) .

(٢٣) الوقائع : العدد ١٤٥٧ بتاريخ ٢٧ شعبان ١٢٩٩ هـ . (١٣ يوليه ١٨٨٢) .

(٢٤) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٨) ملف ٥٣/د/٤ تلغراف من مأمور الإدارة إلى ناظر الجهادية والبحرية بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢ م .

(٢٥) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٢١) ملف ٥ جلسة المجلس العرفى بتاريخ ٦ رمضان سنة ١٢٩٩ هـ . (٢٢ يوليو ١٨٨٢ م).

(٢٦) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار – الجزء الثانى ص ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

(٢٧) دار الوثائق القومية : محفظة بعنوان (أوراق تتعلق بالجيش المصرى والثورة العرابية) لم تحمل رقماً بعد بالدار – تحت الترتيب – ملف ٢/٦ وثيقة ١٢٠٨ مذكرات محمد سلطان باشا عن يوم ٢٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

(٢٨) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار – الجزء الثانى ص ٣٣٤ .

(٢٩) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (١) ملف ٣ تلغراف من وكيل جهادية بمصر إلى مديرية الشرقية بتاريخ ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ م .

(٣٠) المصدر السابق : ملف ٤ تلغراف من وكيل مديرية الدقهلية إلى ناظر الجهادية والبحرية باسكندرية بتاريخ ١٢ يولية سنة ١٨٨٢ م .

(٣١) المصدر السابق : ملف ٦ تلغراف من حسانين حمزة بكوم حمادة إلى ناظر الجهادية بكفر الدوار بتاريخ ١٤ يولية سنة ١٨٨٢ م .

، ملف ٧ تلغراف من مدير جرجا بسوهاج إلى ناظر الجهادية بكفر الدوار بتاريخ ١٥ يولية ١٨٨٢ م

(٣٢) دار الوثائق القومية : ديوان المعية السنية عربى صادر دفتر رقم س/١/٤/٩٠ صادر الإفادات إلى جهات الدواوين والمجالس ص ١٣٩ نمرة العموم ٢٠ تاريخ الصادر ٢٦ رمضان سنة ١٢٩٩ هـ . (١١ أغسطس سنة ١٨٨٢) صورة الصادر لنظارة الداخلية .

(٣٣) سليم خليل النقاش : مصر للمصريين – الجزء الخامس ص ١٤٤ .

(٣٤) **Blue Books : Egypt No. 17 (1882). Inclosure in No. 581 p. 295, 296.**

(٣٥) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار – الجزء الثانى ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

(٣٦) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٨) ملف ٥٣/د/٣ الأوراق المضبوطة بمنزل أحمد عرابى – تعريفة محمود فهمى باشا رئيس عموم أركان حرب عن ترتيب النقط العسكرية اللازم

اتخاذها لمقاومة العدو وصده بتاريخ ١١ رمضان سنة ١٢٩٩ هـ . (٢٧ يوليو ١٨٨٢ م) .

(٣٧) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (١٦) ملف ٣٨٤ ب الأوراق المضبوطة لدى محمود فهمى باشا — مسودة تقرير من محمود فهمى باشا للخديو بعد أسره يتضمن الحركات العسكرية والإمدادات الحربية من ٢٦ شعبان إلى ١١ شوال ١٢٩٩ هـ . (١٢ يوليو إلى ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٢) .

(٣٨) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٨) ملف ٥٣/د/٣ — الأوراق المضبوطة بمنزل أحمد عرابى — تعريفة محمود فهمى باشا ريس عموم أركان حرب عن ترتيب النقط العسكرية اللازم اتخاذها لمقاومة العدو وصده بتاريخ ١١ رمضان سنة ١٢٩٩ هـ . (٢٧ يوليو ١٨٨٢ م) .

(٣٩) المصدر السابق: تلغراف من ريس عموم أركان حرب إلى حضرة مختار بك رئيس قسم أول أركان حرب بمصر بتاريخ ٢٩ يولية سنة ١٨٨٢ م .

(٤٠) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٢١) ملف ١٥ جلسة المجلس العرفى بتاريخ ١٧ رمضان سنة ١٢٩٩ هـ . (٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ م) .

(٤١) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (١٦) ملف ٣٨٤ ب الأوراق المضبوطة لدى محمود فهمى باشا — مسودة تقرير من محمود فهمى باشا إلى الخديو بعد أسره يتضمن الحركات العسكرية والأحداث الحربية من ٢ شعبان إلى ١١ شوال سنة ١٢٩٩ هـ . (١٢ يوليو إلى ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٢ م) .

(٤٢) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (١) ملف ١٣ تلغراف من أحمد عرابى إلى سعادة وكيل الجهادية بمصر وإلى سعادة عبد الله باشا بدمياط بتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٨٨٢ م .

(٤٣) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٢) ملف ٢٥ تلغراف من أحمد عرابى إلى وكيل الجهادية بمصر بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .

(٤٤) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٢) ملف ٢٨ تلغراف من أحمد عرابى إلى سعادة وكيل الجهادية وسعادة عبد العال بدمياط وسعادة راشد بك حسنى بالتل الكبير بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .

(٤٥) أحمد عرابى ، كشف الستار عن سر الأسرار — الجزء الثانى ص ٣٢٥ .

(٤٦) عبد الرحمن الرافعى : عرابى الزعيم الثائر ص ١٦٩ .

(٤٧) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٢) ملف ٣٢ تلغراف من محمود فهمى رئيس عموم أركان حرب الجيش إلى حضرة محمد أفندى صبرى بكباشى أركان حرب بكفر الدوار بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

(٤٨) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٣) ملف ٣٩ تلغراف من أحمد عرابى إلى سعادة وكيل الجهادية بمصر بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .

(٤٩) المصدر السابق : ملف ٤٠ تلغراف من قومندان فرقة كفر الدوار طلبة عصمت إلى حضرة مأمور إدارة الجيش بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

(٥٠) المصدر السابق : ملف ٤٢ من قومندان عساكر كفر الدوار إلى سعادة ناظر الجهادية والبحرية بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .

(٥١) دار الوثائق القومية محفظة الثورة العرابية رقم (٣) ملف ٤١ تلغراف من أحمد عرابى لسعادة وكيل الجهادية وقومندانات المراكز والبرنسات ووكلاء الدواوين بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

(٥٢) المصدر السابق ملف ٤٢ من قومندان عساكر فرقة كفر الدوار بخط النار بالمقدمة إلى سعادة ناظر الجهادية والبحرية بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .

(٥٣) المصدر السابق ملف ٤١ .

(٥٤) أحمد عرابي : كشف الستار عن سر الأسرار — الجزء الثانى ص ص ٣٦٠ ، ٣٦١ ، الطائف : العدد (٦٤) ٨ شوال ١٢٩٩ هـ . (٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٢) .

(٥٥) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٣) ملف ٤٤ تلغراف من قومندان فرقة كفر الدوار طلبة عصمت إلى حكمدار الخط الأول بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .

(٥٦) أحمد عرابي : كشف الستار عن سر الأسرار — الجزء الثانى ص ٣٦١ .

(٥٧) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٤) ملف ٥٨ من طلبة باشا عصمت قومندان كفر الدوار إلى سعادة ناظر جهادية وبحرية بتاريخ ٤ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٥٨) المصدر السابق : ملف ٦٢ تلغراف من قومندان فرقة كفر الدوار إلى سعادة ناظر الجهادية والبحرية بالتل ولوكيل الجهادية بمصر بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

(٥٩) دار الوثائق القومية ، محفظة الثورة العرابية رقم (٢) ملف ٣٤ تلغراف من أحمد عرابي إلى سعادة وكيل الجهادية بمصر بتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

(٦٠) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٤) ملف ٥٠ تلغراف من قومندان فرقة مريوط لسعادة ناظر الجهادية والبحرية بالتل الكبير بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .

(٦١) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٤) ملف ٥١ تلغراف من قومندان فرقة مريوط لسعادة ناظر الجهادية والبحرية بالتل الكبير بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

(٦٢) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٢) ملف ٢٥ تلغراف من أحمد عرابي إلى قومندان فرقة الصالحية ومدير الشرقية بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ م . عن صورة ما ورد له من قومندان خط رشيد وأبو قير .

(٦٣) المصدر السابق ، ملف ٢٨ تلغراف من أحمد عرابي لسعادة وكيل الجهادية ولسعادة عبد العال باشا بدمياط ولسعادة راشد باشا حسنى بالتل الكبير بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .

(٦٤) أحمد عرابي كشف الستار عن سر الأسرار — الجزء الثانى ص ٣٢٤ .

(٦٥) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٤) ملف ٥٧ تلغراف من قومندان فرقة رشيد وأبو قير إلى سعادة ناظر الجهادية والبحرية بالتل الكبير بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ م .

(٦٦) المصدر السابق ملف ٦٤ تلغراف من دمنهور لسعادة قومندان فرقة كفر الدوار صورة ما ورد من سعادة قومندان فرقة رشيد وأبو قير إلى سعادة ناظر الجهادية بالتل الكبير بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢م.

(٦٧) عبد الرحمن الرافعى ، عرابي الزعيم الثائر ص ١٦٦ .

(٦٨) دار الوثائق القومية ، محفظة الثورة العرابية رقم (١) ملف ٢٠ تلغراف من قائمقام ٤ جى بالزقازيق إلى سعادة ناظر الجهادية بتاريخ ٢٨ يوليو سنة ١٨٨٢ م .

(٦٩) المصدر السابق ، ملف ٢١ تلغراف من ملاحظ السفن بالسويس إلى سعادة ناظر جهادية وبحرية بكفر الدوار بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٨٨٢ .

(٧٠) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٢) ملف ٢٤ تلغراف من يوزباشى مستحفظين بالسويس إلى سعادة وكيل الجهادية بمصر بتاريخ ١ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

(٧١) المصدر السابق : تلغراف من وكيل محافظة السويس إلى سعادة وكيل الجهادية بتاريخ ١ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

(٧٢) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٨) ملف ٥٣/د/٥ (الأوراق المضبوطة بمنزل أحمد عرابى (تلغراف من مأمور إدارة السكة الحديد بمصر إلى سعادة وكيل الجهادية بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

(٧٣) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٢) ملف ٢٥ ترجمة تلغراف بالفرنسية من مسيو فرديناند دلسبس بمصر إلى مسيو دلسبس بباريس بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .

(٧٤) Sir Auckland Colvin : The Making of Modern Egypt p. 20, 21.

(٧٥) عبد الرحمن الرافعى : عرابى الزعيم الثائر ص ١٧٧ ، ١٧٨ .

(٧٦) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٣) ملف ٤٣ تلغراف من وكيل الجهادية إلى سعادة ناظر جهادية وبحرية بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ م ، وبه صورة تلغراف وارد لوكيل الداخلية من لوا ٣ ، ٤ بياده ومحافظ دمياط .

(٧٧) المصدر السابق : ملف ٤٤ تلغراف من لوا ٣ ، ٤ بيادة ومحافظ دمياط إلى سعادة ناظر جهادية وبحرية بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

(٧٨) أحمد عرابى ، كشف الستار عن سر الأسرار — الجزء الثانى ص ٣٥٥ ، ٣٥٦ .

(٧٩) دار الوثائق القومية ، محفظة الثورة العرابية رقم (٣) ملف ٤٣ تلغراف من قومندان الخط الشرقى إلى سعادة ناظر جهادية وبحرية بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

(٨٠) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار — الجزء الثانى ص ٣٨٣ .

(٨١) دار الوثائق القومية ، محفظة الثورة العرابية رقم (٣) ملف ٤٥ تلغراف من ريس عموم أركان حرب بالمحسمة إلى سعادة ناظر الجهادية والبحرية بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

(٨٢) دار الوثائق القومية ، محفظة الثورة العرابية رقم (٨) ملف ٥٣/د/٣ تلغراف من أحمد عرابى إلى سعادة ريس عموم أركان حرب بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٨٨٢ م .

(٨٣) عبد الرحمن الرافعى : عرابى الزعيم الثائر ص ١٧٩ .

(٨٤) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم ١٦ ملف ٣٨٤ ب (الأوراق المضبوطة لدى محمود فهمى باشا (مسودة تقرير من محمود فهمى باشا إلى الخديو بعد أسره يتضمن الحركات العسكرية والأحداث الحربية من ٢٦ شعبان إلى ١١ شوال سنة ١٢٩٩ (١٢ يولية — ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٢) .

(٨٥) دار الوثائق القومية ، محفظة الثورة العرابية رقم (٣) ملف ٤٧ تلغراف من محمود فهمى باشا وراشد باشا وأمراء الآلايات إلى أحمد عرابى باشا بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .

(٨٦) دار الوثائق القومية ، محفظة الثورة العرابية رقم (١٦) ملف ٣٨٤ ب (الأوراق المضبوطة لدى محمود فهمى باشا) مسودة تقرير من محمود فهمى باشا إلى الخديو بعد أسره يتضمن الحركات العسكرية والأحداث العسكرية من ٢٦ شعبان إلى ١١ شوال ١٢٩٩ هـ . (١٢ يوليو إلى ٢٥ أغسطس ١٨٨٢ م) .

(٨٧) المصدر السابق : مذكرات محمود فهمى باشا (نوتة بالرصاص) .

(٨٨) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٣) ملف ٤٨ تلغراف من طلبة باشا عصمت قومندان فرقة كفر الدوار إلى سعادة قومندان مريوط بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .

(٨٩) عبد الرحمن الرافعى : عرابى الزعيم الثائر ص ١٨٠ .

(٩٠) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار - الجزء الثانى ص ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

(٩١) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٤) ملف ٥ تلغراف من ناظر جهادية وبحرية إلى سعادة قومندان فرقة كفر الدوار بتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

(٩٢) دار الوثائق القومية : محفظة بعنوان (أوراق تتعلق بالجيش المصرى والثورة العرابية) لم تحمل رقماً بعد بالدار تحت الترتيب ملف ٦/٢ وثيقة رقم ١٢٢٠ مذكرات محمد سلطان بالإسماعيلية عن يوم الخميس ٣١ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .

(٩٣) دار الوثائق القومية ، محفظة الثورة العرابية رقم (٤) ملف ٥٣ تلغراف من وكيل الجهادية إلى ناظر الجهادية بالتل الكبير بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

(٩٤) المصدر السابق ، تلغراف من قومندان الصالحية إلى سعادة ناظر الجهادية بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

(٩٥) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار - الجزء الثانى ص ٣٩٦ ، ٣٩٧ .

(٩٦) دار الوثائق القومية : محفظة بعنوان (أوراق تتعلق بالجيش المصرى والثورة العرابية) لم تحمل رقماً بعد بالدار - تحت الترتيب ملف ٦/٢ وثيقة رقم ١٢٤٤ مذكرات محمد سلطان بالإسماعيلية يوم السبت ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ م .

(٩٧) المصدر السابق : وثيقة رقم ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ مذكرات محمد سلطان بالإسماعيلية عن يوم الأحد ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢ م .

(٩٨) المصدر السابق ، وثيقة رقم ١٢٣٤ حل تلغراف شفرة من محمد سلطان باشا إلى الخديو بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ م .

(٩٩) المصدر السابق : وثيقة رقم ١٢٣٩ حل تلغراف شفرة من سلطان باشا إلى الخديو بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ م .

(١٠٠) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار - الجزء الثانى ص ٣٩٧ ، ٣٩٨ .

(١٠١) دار الوثائق القومية ، بعنوان (أوراق تتعلق بالجيش المصرى والثورة العرابية) لم تحمل رقماً بعد بالدار - تحت الترتيب - ملف ٦/٢ وثيقة رقم ١٢٤٥ مذكرات محمد سلطان بالإسماعيلية عن يوم الأحد ١٠ سبتمبر ١٨٨٢ م .

(١٠٢) المصدر السابق : وثيقة رقم ١٢٣٩ حل تلغراف شفرة من سلطان باشا بالإسماعيلية إلى الخديو بالإسكندرية بتاريخ ١١/٩/١٨٨٢ م .

(١٠٣) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن - الجزء الأول ص ١٩٤ .

(١٠٤) أحمد عرابى ، كشف الستار عن سر الأسرار - الجزء الثانى ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ .

(١٠٥) عبد الرحمن الرافعى : عرابى الزعيم الثائر ص ١٨٩ .

(١٠٦) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار - الجزء الثانى ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ .

(١٠٧) A.M. Broadley : How we defended Arabi and His Friends, p. 137.

(١٠٨) عبد الرحمن الرافعى : عرابى الزعيم الثائر ص ١٨٩ ، ١٩٠ .

(١٠٩) دار الوثائق القومية : محفظة بعنوان (أوراق تتعلق بالجيش المصرى والثورة العرابية) لم تحمل رقما بعد بالدار – تحت الترتيب – ملف ٢/٦ وثيقة رقم ١٢٤٩ مذكرات محمد سلطان بالإسماعيلية عن يوم الأربعاء ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ م .

(١١٠) Charles Royle : The Egyptian Campaigns 1882 - 1885, p. 178.

(١١١) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار – الجزء الثانى – ص ٤٠٢ .

الفصل التاسع

الموقف من الأجانب في الثورة العرابية
محاولة لتفسير ظاهرة العنف في الثورة

بقلم : د. على بركات

حاولت بعض المصادر الأوروبية التى عاصرت الثورة العرابية أن تصف الثورة بأنها حركة تعصب إسلامية ضد الأوروبيين بل أن مصادر الخارجية البريطانية نفسها نظرت لأحداث الثورة من هذا المنظور فقد وصف جرانفيل وزير الخارجية البريطانية فى ذلك الوقت معركة التل الكبير بأنها انتصار أوروبى ، ولو انهزم الجيش الإنجليزى لكان ذلك كارثة على كل الدول التى تحسب حساباً للتعصب الإسلامى[1] .

حقيقة شهدت الثورة العرابية فى بعض مراحلها بعض الحوادث التى استهدفت الأجانب لكن ذلك يرجع إلى طول المعاناة التى لقيها المصريون من الأجانب الذين تسللوا إلى كل شبر من أرض مصر وارتكبوا كل أنواع المظالم فى حق الشعب المصرى فى ظل الامتيازات الأجنبية وخضوع السلطة المتزايد للنفوذ الأجنبى .

بل أن خضوع السلطة للأجنبى والدور الذى لعبه الأجانب فى مصر خلال تلك الفترة كانا من العوامل الرئيسية التى فجرت الثورة . فالثورة العرابية كانت تهدف إلى وقف التدخل الأجنبى الذى وصل إلى حد ممارسة السلطة الفعلية فى البلاد عن طريق وزيرين أجنبيين فى وزارة كانت مصرية الإسم[2] كما كانت الثورة تهدف من ناحية أخرى إلى وقف طغيان الحكم فى الداخل عن طريق دعم الدستور والحياة النيابية .

وفى هذه الدراسة سوف أحاول إلقاء الضوء على الدور الذى لعبه الأجانب فى الريف والمدينة خلال الفترة التى سبقت الثورة حتى نتمكن من فهم التحركات التى اتسمت بالعنف من جانب قطاعات من الجماهير ضد الأجانب فى بعض مراحل الثورة .

هجرة الأجانب إلى مصر

شهد عصر محمد على نزوح الأجانب بكثرة إلى مصر ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل منها :

- إقامة الحكومة المركزية القوية التى قضت على كل مظاهر فوضى العصر المملوكى .

- البرامج التى طبقها محمد على للنهوض بالبلاد وتنمية مواردها فى شتى المجالات فى إطار من سياسة الأخذ عن الغرب التى تبناها محمد على مستعيناً فى ذلك بعدد كبير من الأجانب كخبراء وفنيين فى الجيش وفى البحرية وفى المدارس والصناعات .

- جو التسامح الذى ساد البلاد وخاصة تجاه الأجانب الذين تركوا حياة العزلة فى الأحياء التى كانت مخصصة لهم . ومن ثم أخذوا يختلطون ويتجولون فى أنحاء البلاد وربطت محمد على ببعضهم صداقات كما اتخذ منهم أطباءه الخصوصيين من أمثال « غيطانى بك » « وكلوت بك »[٣] .

وثمة سبب أخير هو أن محمد على قد استعان ببعض الأجانب لتصريف منتجاته فى الأسواق الأوروبية[٤] .

وعلى ذلك فقد شهد عصر محمد على نزوح الأجانب إلى مصر بكثرة وكان أول العناصر التى قدمت إلى مصر اليونانيين الذين وفدوا إلى مصر منذ عام ١٨١١ وانخرط عدد منهم فى جيش الباشا بعد أن قضى على المماليك فى مذبحة القلعة . وقد اشتغل اليونانيون عامة بالتجارة .

أما الفرنسيون فقد كثر وفودهم إلى مصر عقب انهيار إمبراطورية نابليون الأول أى بعد عام ١٨١٥ . وعلى ذلك فقد بلغ عدد الأجانب فى مصر عام ١٨٣٣ حوالى ٤٨٦٦ معظمهم من الإنجليز النازحين من جزيرة مالطة وجزر الأيونيان ومن الفرنسيين واليونانيين وأهالى الليفانت[٥].

وقد استطاع الكثير من التجار اليونانيين الذين كونوا لأنفسهم رؤوس أموال ضخمة أن يستثمروها فى استصلاح الأراضى . كما أن عدداً من التجار الإنجليز قاموا باستثمارات رأسمالية على مساحات كبيرة من الأرض بلغت حتى عام ١٨٤٠ حوالى ٢٥ ألف فدان بعضها من أراضى الأبعادية التى استصلحوها وزرعوها(٦)

وإذا كانت العناصر التى استعان بها محمد على فى البداية من ذوى الخبرة . إلا أن مصر فى نفس الفترة قد شهدت عناصر أخرى لا خلاق لها من طلاب الثراء أخذوا يمارسون أنواعاً من الغش والأساليب غير المشروعة بطريقة أزعجت محمد على فكتب إلى باغوص باشا فى فترة مبكرة ترجع إلى عام ١٢٤٤ هـ (١٨٢٩) أمراً يشيد فيه إلى أنه « بالنسبة لتكاثر وجود طوائف الأفرنج فى مصر بلا صفة ولا كسب ولا مأوى فقد تذاكر مع قنصلى إنجلترا وفرنسا الموجودين عنده فى شأن هؤلاء واستصوب تبليغ عموم القناصل بإعادة من لا كسب له ولا صفة ولا مأوى منهم » وفى نهاية الأمر يطلب محمد على سرعة إنجاز ذلك « تخليصاً للحكومة من شرورهم »(٧) ولما كان نظام التمثيل القنصلى فى ذلك العصر لا يمنع القناصل من مزاولة التجارة فقد عاون جماعة من هؤلاء القناصل حكومة محمد على فى نشاطها التجارى وصاروا يقومون بأعمال الإستيراد ، ومن هؤلاء أنسطاس قنصل السويد وزيزنيا قنصل اتحاد الهانزا وباستريه قنصل اليونان وروشتى قنصل تسكانيا(٨). والحقيقة أن محمد على قد أعطى الأجانب فى مصر حقوقاً لم تكن ممنوحة لهم فى الدولة العثمانية إلا أن سلطته فى البداية كانت كاملة على هؤلاء الأجانب وحالت دون أى محاولة لاستغلال النفوذ أو إساءة التصرف من جانبهم . إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلا فقد أخذ فى التغير بعد عام ١٨٤١ حيث أصيب نظام محمد على بالضعف والتحلل كنتيجة لعوامل داخلية وأخرى خارجية ويعنينا هنا العامل الخارجى . ذلك أن أوروبا الغربية قد شهدت خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر تغييراً ثورياً فى اقتصادها وذلك بعد قيام الإنقلاب الصناعى وانتصار الثورة البورجوازية وهى الفترة التى ازدهرت فيها الفلسفة الاقتصادية القائمة على حرية التجارة . وقد أدت زيادة الإنتاج وخاصة فى إنجلترا إلى ضرورة وجود أسواق خارجية(٩) . وفى هذا الاتجاه راحت السياسة البريطانية تضغط على

الدولة العثمانية من أجل فتح أسواقها أمام السلع البريطانية . وتمكنت بريطانيا فعلا من توقيع اتفاقية بلطة ليمان فى أغسطس عام ١٨٣٨ مع الباب العالى والتى تقضى بإلغاء كل أنواع الاحتكارات فى الدولة العثمانية بما فى ذلك مصر . وحذت حذوها الكثير من الدول الأوروبية فوقعت فرنسا معاهدة مماثلة مع الباب العالى فى نوفمبر من نفس العام . وكذلك فعلت النمسا فى أكتوبر من العام التالى[١٠] لكن محمد على قاوم تطبيق مثل هذه الاتفاقيات فى مصر لأن ذلك كان يعنى تصفية نظامه الاقتصادى القائم على الاحتكار غير أنه أرغم على ذلك بعد تسوية ١٨٤١/٤٠ ولم يعد فى وسعه مقاومة الضغط الإنجليزى بعد أن فرضت عليه إنجلترا التسوية المشار إليها بقوة السلاح . وعلى ذلك فعندما بدأ سيل الأوروبيين يتدفق على البلاد كانت مصر قد خرجت من نضالها العنيف مع تركيا وقد فرضت عليها تلك التسوية الشاذة التى وضعت للمسألة المصرية وذلك الوضع الذى مكن الأجانب من استغلال مواردها فى ظل معاهدات الامتيازات التى سرت فى مصر سريانها فى الدولة العثمانية بموجب التسوية المشار إليها يحميهم فى استغلالهم للبلاد ذلك الإشراف الأوروبى الذى حققته تلك التسوية . وفى غيبة طبقة وسطى مصرية بعد أن أجهضت مشروعات محمد على ونظامه الاقتصادى هذه الطبقة ومن هنا فقد أصبحت الظروف مهيأة لهذه العناصر الوافدة لتمارس دورها التخريبى ولم تكن مصالح هؤلاء الوافدين دائماً شريفة لأن أكثرية الأجانب الذين وفدوا على مصر فى ذلك الوقت كانوا من المغامرين الذين لا خلاق لهم ولا مبادئ فكان لا يعنيهم سوى استغلال البلاد ونهب اقتصادياتها وساعدهم فى ذلك قناصل الدول طمعاً فى اقتسام الربح معهم .

غير أنه بوصول عباس إلى السلطة توقف بشكل مؤقت تدفق الأجانب على مصر فعباس الأول الذى كان يخشى من ازدياد النفوذ الفرنسى فى مصر أخرج عدداً من الفرنسيين المشتغلين فى المعامل والمصانع وأعادهم إلى بلادهم . وتقدر المصادر عدد الموظفين الأوروبيين الذين تم طردهم فى أوائل حكم عباس بحوالى ٦٠٠ من الموالين لإبراهيم . غير أن عباس سمح لبعض المشتغلين بالتجارة من اليونانيين بالبقاء بشرط أن يقدموا نوعاً من الضمانات وأن يحصلوا فى مقابل ذلك على بطاقات تدون فيها أسماؤهم . وفى نفس الوقت رفض عباس استخدام أى

مهندسين إنجليز فى مشروع السكة الحديد الذى بدأ تنفيذه فى عهده وأصر على أن يقوم بالعمل فى هذا المشروع المصريون وحدهم(١١)

تطور وضع الأجانب فى مصر بعد عهد عباس

يمكن القول أنه حتى نهاية عهد عباس لم يكن الأجانب يمثلون خطراً على البلاد لكن الحال ما لبث أن تغير بوصول محمد سعيد إلى السلطة . فقد عرف سعيد بحبه للأجانب وتساهله معهم فعظم نزوحهم إلى مصر فى عهده وفى عهد خلفه إسماعيل . وقد شهدت هذه الفترة المرحلة الثانية من ضغط الرأسمالية العالمية على مصر كنتيجة لاستمرار التطور الاقتصادى فى أوروبا واستمرار تراكم رأس المال الذى أصبحت الحاجة ماسة إلى تصديره ومن ثم تدفق رأس المال الأجنبى على مصر فى عهدى سعيد وإسماعيل فى شكل استثمارات أو قروض حكومية وكان معظم رؤوس الأموال هذه فرنسية وإنجليزية فاتجه رأس المال الفرنسى إلى إقراض الحكومة وإنشاء شركات السكر والغزل والمياه وفروع البنوك الكبرى . كما ساهم رأس المال البريطانى فى إقراض الحكومة تنفيذاً للمشروعات العامة كالسكك الحديدية والموانى وفى المدة من عام ١٨٦٥ إلى عام ١٨٧٥ كان النشاط الرئيسى لرأس المال الأجنبى هو الإقراض الحكومى فارتفع الدين العام من ٣ مليون من الجنيهات فى عهد سعيد إلى نحو ٩٠ مليوناً فى أواخر عهد إسماعيل(١٢) .

وخلال حكم إسماعيل أبدى اليهود المقيمون بمصر إهتماماً باستثمار أموالهم فى بعض المشروعات الحكومية وظهر منهم عدد من الممولين كانوا ينتمون بالقرابة إلى كبار الممولين اليهود مثل روتشيلد وابنيهم وغيرهما مما أتاح لهم تسهيلات مالية ومصرفية كبيرة وقد لعبت هذه البنوك دوراً هاماً فى تمويل الحكومة واستثمار الأموال الأجنبية فى مصر ومن هؤلاء عائلات قطاوى ومنشة وسوارس وسرسق وأول إشارة لعائلة قطاوى فى منتصف القرن التاسع عشر حيث أنشأ يعقوب قطاوى بنكاً فى القاهرة مع أولاده الأربعة ويعتبر بنك سوارس من أهم البنوك التى أنشأها اليهود المحليون حيث كانت تربطه روابط وثيقة ببنك باريس والبلاد

الواطئة أحد بنوك الأعمال الفرنسية الكبرى . وقد تطورت أعمال هذه البيوت المالية تطوراً ملحوظاً بعد سنة ١٨٧٥ على أثر نضوب معين الأرباح والعملات التى كانوا يحصلون عليها من إصدار القروض والوساطة فيها ومن العمليات التجارية الحكومية فتحول البعض منهم إلى إقراض أصحاب الأراضى وتمويل الصادرات واستصلاح الأراضى وبيعها بالتقسيط[١٣]. وفى نفس الوقت كانت الرأسمالية العالمية تضغط فى اتجاهين :

١ — تحطيم ما بقى من العلاقات التى خلفها عصر محمد على فشهدت هذه الفترة تعميم عملية جباية الضرائب نقداً وإلغاء ضريبة الدخولية التى كانت تعوق حركة التجارة الداخلية كما تم إقرار حقوق الملكية على الأراضى الخراجية خلال سلسلة من التشريعات والتطورات .

٢ — إدخال القانون المدنى الفرنسى لتنظيم العلاقات الجديدة مدعماً بسلطة المحاكم المختلطة التى أنشئت عام ١٨٧٦ بعد أن أصبح الأجانب طرفاً فى هذه العلاقات بعد أن زادت أعدادهم فى مصر[١٤] .

وتذكر المصادر أنه بمجرد أن ذاع خبر موت عباس تدفق على مصر المحتالون والباحثون عن الذهب من كل أنحاء أوروبا بأعداد كبيرة كما لو كانت مصر كاليفورنيا جديدة وفى الفترة ما بين عامى ١٨٥٧ و ١٨٦١ دخل البلاد حوالى ٣٠ ألف أجنبى فى المتوسط كل عام .

وكان حفر قناة السويس وارتفاع أسعار القطن خلال الحرب الأهلية الأمريكية عوامل جذب جديدة ساعدت على زيادة معدل تدفق الأجانب إلى مصر فارتفع عدد الذين دخلوا البلاد من ٣٢ ألفاً عام ١٨٦٢ إلى ٥٦٥٠٠ عام ١٨٦٤ ثم إلى ٨٠ ألفاً عام ١٨٦٥ حيث بلغ ذلك السيل ذروته فى هذه السنة ذلك لأن انهيار أسعار القطن بانتهاء الحرب الأهلية الأمريكية جعل هذا العدد ينخفض إلى ٥٠ ألفاً عام ١٨٦٦[١٥] .

وتتفق المصادر على أن نوعية هؤلاء الوافدين كانوا من حثالة سكان البحر

الأبيض المتوسط فالموانى المزدحمة وقرى مالطة وصقلية والشرق الأدنى قد أرسلت الفائضين من أطفالها الفقراء والعاطلين والساخطين إلى أرض المال الوفير وكل هؤلاء تدفقوا على الاسكندرية يشرفون على أعمال الخدم ويلبون احتياجات وشهوات الرواد فى المحلات والحانات و « كازينوهات » القمار والفنادق وبيوت الدعارة فى حمى الامتيازات الأجنبية[١٦] .

وإذا كانت هذه الامتيازات قد وضعت فى البداية لتنظيم إقامة الأجانب فى الدولة العثمانية إلا أنه مع مرور الوقت تحولت هذه الامتيازات إلى مزايا وحقوق مكتسبة وساعد على ذلك غموض نصوصها مما جعلها تعكس ميزان القوى بين الحكومة المحلية والأجانب خصوصاً فى مصر التى أسئ فيها استعمال هذه الامتيازات[١٧] فإلى جانب الامتيازات الأجنبية التى كان يتمتع بها الأجانب الغربيون بفضل القوة العسكرية لدولهم كان هناك الضعف السياسى الخاص بنظام الحكم فى مصر والوضع الذى خلفته تسوية ١٨٤١/٤٠ فالاستقلال الذاتى الذى حصلت عليه مصر المشوب بالخضوع للأجانب من جانب حكام أسرة محمد على وخوفهم من تدخل الأتراك لسلبهم هذا الاستقلال ثم رغبة هؤلاء الحكام فى الحصول على قدر أكبر من الاستقلال جعلهم حريصين على إرضاء الأوروبيين ومن ثم كان الإرتماء فى أحضان فرنسا تارة وإنجلترا تارة أخرى وبالتالى كان الحكم عرضة للضغط من قبل هذه الدول . وبمجرد أن أدرك ممثلو الدول الغربية أن الولاة غير قادرين على مقاومة التهديد بالقوة أصبحت أبواب الفساد مفتوحة على مصراعيها فى مصر ولم يكن معظم القناصل مستعدين فقط للدفاع عن قضايا مواطنيهم بل كانوا مستعدين للدفاع عن أى شخص سواء كان أجنبياً أو من أهل البلاد مقابل مبلغ من المال وبذلك أصبح لكل دولة غربية قائمة بمن تشملهم الحماية . وبذلك أصبح جواز السفر سلطة تجارية أكثر منه تحقيق شخصية . وفوق كل ذلك عرف الأجانب فى مصر كيف يستغلون قوتهم لا للدفاع عن أنفسهم فحسب بل لتدعيم مركزهم ضد أهالى البلاد وضد الحكومة المصرية فى آن واحد[١٨] .

وتكاد تجمع المصادر على أن الأجانب كانوا لا يدفعون ضرائب عن ملكياتهم

على الرغم من أن القانون الصادر عام ١٨٦٧ بإعطاء الأجانب حق ملكية العقارات فى الدولة العثمانية اشترط خضوع الأجانب للقوانين المحلية[١٩] .

وفى ظل نظام القضاء القنصلى كان من الصعب على الفلاحين خاصة الحصول على حقوقهم حيث استأثرت المحاكم القنصلية بنظر جميع أنواع المنازعات الخاصة بالأطيان ومنها الرهن ونزع الملكية فكانت الأطيان فى مصر يطبق عليها ١٧ قانوناً أجنبياً تطبقها ١٧ قنصلية وكان على المصرى إذا خسر دعواه ضد الأجنبى أن يستأنفها أمام محاكم البلد التابع لها الخصم . وإذا صدر على الأجنبى حكم بإخلاء أرض أو عقار لأحد الوطنيين كان الأجنبى يحتال على ذلك الحكم بالتنازل عن هذه الأرض لأجنبى آخر ويصبح على الوطنى أن يقيم دعوى جديدة على الخصم الجديد وأمام هذه الدورة كان المصرى كثيراً ما يضطر إلى ترك حقه[٢٠]

وتصور مذكرة موجودة ضمن أوراق الثورة العرابية مدى ما وصلت إليه الأمور فى هذا القطاع فتقول : « ولما صار التهاون فى هذا الإجراء وصلت الحالة إلى الاكتفاء بتسليم الجانى إلى قنصله وإخباريته بما فعل الأجنبى من التعديات على الوطنى فالوطنى المسكين إما أن يريد دعوة عند القنصلاتو أو لا يريد فإن أراد فعليه أن يحضر أفوكاتوا ويصرف ماله ووقته وإن لم يرد إقامة دعوة فلا يعلم ولا تعلم الحكومة ماذا حصل مع الأجنبى هل عوقب أم لم يعاقب وإذا تصادف وسألت الحكومة جناب القنصل بواسطة الخارجية عما تم فى شأن الجانى فجناب القنصل إذ لم يفد بأن النفر فر هارباً من السجن فقد يفيد بأنه صار نفيه إلى بلاده أو تغريمه ثم بعد عدة شهور يشاهد الجانى الذى كان حليقاً واسمه بولص صار ملتحياً واسمه جورجى أو العكس » وتضيف المذكرة « فبهذه صار حق الوطنى غير مضمون »[٢١] .

وفى ظل هذه الظروف وصلت الجاليات الأجنبية خلال تلك الفترة حد الإرهاب وأصبحت الامتيازات الأجنبية فى مصر تعود بالفائدة على أحط أنواع الأوروبيين فالأوروبى الساعى للاشتغال بالربا الفاحش واليونانى الفندق أو الخمار أو السمسار واليهودى المرابى كلهم تحالفوا على نهب الوطنيين حقوقهم[٢٢] .

وسنعرض فيما يلى لجوانب من النشاط الاقتصادى الذى مارسه الأجانب فى الريف والمدينة على ضوء الاعتبارات السابقة .

النشاط الاقتصادى للأجانب فى الريف

لعل أبرز أنواع النشاط الاقتصادى فى الريف خلال تلك الفترة هو حيازة الأرض الزراعية وفى هذا المجال كان وضع الأجانب فى مصر متميزاً عنه فى أية ولاية أخرى من ولايات الدولة العثمانية فلم يكن مسموحاً للأجانب بامتلاك العقارات فى أنحاء الدولة العثمانية حتى عام ١٨٦٧ عندما صدر قانون يعطيهم الحق فى امتلاك العقارات على أن يخضعوا للوائح والقوانين التى تطبق على الرعايا المحليين فى هذا المجال .

أما فى مصر فقد سمح محمد على للأجانب بامتلاك الأراضى ثم أصدر سعيد باشا أمراً عالياً فى ديسمبر عام ١٨٥٨ يقضى ببيع الأراضى الخراجية التى تركها الفلاحون وسمح للأجانب بشرائها أسوة بالوطنيين وبمقتضى هذا الأمر أصبحت الأطيان التى اشتراها الأجانب من هذا النوع عشورية بعد أن كانت خراجية فى حيازة الفلاحين أى أنها أصبحت تخضع لضريبة أقل ثم أصدر سعيد أمراً آخر فى نوفمبر عام ١٨٦٠ رخص فيه للأوروبيين بإنشاء وابورات لحلج الأقطان فى الأراضى التى فى حيازتهم[٢٣] وكان طبيعياً أن يستفيد الأجانب من فرص منح الأراضى فى عهد محمد على فأراضى الأبعادية شأنها فى ذلك شأن أراضى المعمور كانت تمنح للأجانب وخاصة اليونانيين ولعل من أقدم المنح التى أعطيت للأجانب ١٠٠٠ فدان من أبعادية ناحيتى محلة كيل والجردات بالبحيرة أعطاها محمد على عام ١٨٣٨ إلى توسيجه قنصل دولة الروم أى اليونان و٢٠٠ فدان من أبعادية قبريط بالغربية أعطيت إلى روستى قنصل تسكانيا[٢٤]. وقد امتدت منح الأرض لتشمل أراضى المعمور ومن هذا النوع ١٥ فداناً من أراضى وراق الحضر بقسم أول الجيزة أعطاها محمد على إلى الأجنبى اصطفانى حنا فى عام ١٨٣٩ من بينها ٩ أفدنة من الحدائق[٢٥]. كما منح الأجانب أراضى بناء ، فتشير الوثائق إلى أن المدعو إلكسان قد منح مساحة تزيد عن الفدانين من أراضى البناء بأمر من محمد

على عام ١٨٣٦ بضواحى مصر القديمة « باعتبار دار » كما يقول التقسيط الصادر فى هذا الشأن[٢٦] بل أكثر من هذا منح محمد على توسيجه قنصل دولة الروم السابق الإشارة إليه منزلين مساحتهما ٢٥٠٠ ذراع بقرية سنبادة بمديرية البحيرة لإقامة مخبز بهما الأول به أربع غرف « ومطبخ مع محل راحة » كما تذكر الوثائق، وبالآخر ثلاث غرف « ومطبخ ومحل راحة » وبالمنزلين مخزنان وذلك بأمر أصدره محمد على فى عام ١٨٣٦[٢٧] وثمة منح أخرى أعطيت للأجانب فى عهد عباس من بينها ٧٥٠ فداناً أعطيت للأجنبى بنفور . غير أن الجزء الأكبر من ملكيات الأجانب قد تكون من خلال عمليات شراء الأرض التى نشطت فى أعقاب القرار الذى أصدره محمد على فى ٥ محرم عام ١٢٥٨هـ (١٨٤٢م) بتمليك أراضى الأبعاديات لأصحابها تمليكاً كاملا . وتشير سجلات الأراضى إلى العديد من المشتروات التى قام بها الأجانب لهذا النوع من الأرض . فالأجنبى سوتر « ترجمان دولة الإنجليز بالإسكندرية » اشترى ١٠٠ فدان من أبعادية كفر محلت داود بالبحيرة من كاتب باغوص بك عام ١٨٤٣[٢٨] . كما اشترى الفرنسى يوسف بريبره ١٥٠ فداناً من أطيان ناحية العوضى بمديرية الشرقية كانت مملوكة لمحمد عرفى ودفع مبلغ ١٧٥٠٠ قرش ثمناً لها وذلك فى عام ١٨٤٣[٢٩] .

أما أطيان باغوص باشا ناظر خارجية محمد على البالغ مساحتها ١٥٠ فداناً بنواحى المطرية ومسطرد فقد آلت إلى إثنين من الأرض مقابل ديونه[٣٠] .

كما تشير سجلات الأراضى إلى أن ميخالى توسيجة قنصل اليونان بالإسكندرية قد اشترى ١٢٠٠ فدان من أطيان أمير اللواء عثمان شريف وإخوته بزاوية نعيم بالبحيرة ودفع ثمناً لها ١٢،٠٠٠ قرش عام ١٨٤٤[٣١] .

وقد ساعد الأجانب على ذلك إسراف طبقة الذوات وغرق بعض أفرادها فى الديون وبذلك آلت بعض أطيانهم للأجانب وهى حقيقة تؤكدها حركة بيع الأرض فى الفترة التالية فقد اشترى الكونت يوسف زغيب قنصل دولة البرتغال فى الأسكندرية مساحة ٧٩٧ فداناً من أطيان على حيدر باشا بالدقهلية[٣٢] . أما أطيان حسن باشا رسمى البالغ مساحتها ١٦٨٧ فداناً بالسنبلاوين فقد اشتراها كل من إبراهيم

الدرعى الإسرائيلى التاجر بالسنبلاوين وإيلياهوا طوربيل من رعايا فرنسا بالإسكندرية وروفائيل وسعد سوارس من أصحاب البنوك بمصر عام ١٨٨٠ ، ١٨٨١ مقابل مبلغ ٢٠,١٨٧,٧٣٣ قرشاً وقد شملت هذه الأطيان وبوراً للمياه ومبنى عزبتين[٣٣] .

وعندما طرحت أطيان المتروك (التى تركها الفلاحون) للبيع أضافت مصدراً جديداً لنمو ملكيات الأجانب فمن هذه الأرض اشترى اليونانى سوتيرى انسطسيارى ٣٥٠ فداناً من أراضى مديرية الغربية عام ١٨٦٣ . هذا بالإضافة إلى الأراضى التى حصل عليها الأجانب من الفلاحين فى مقابل ديونهم . وبذلك أصبح الأجانب يمثلون شريحة لايستهان بها من كبار الملاك فى أواخر عهد اسماعيل معظمهم من أغنياء المدن[٣٤] .

وثمة مظهر آخر من مظاهر النشاط الاقتصادى يرتبط بحيازة الأرض وهو امتلاك وابورات مياه الرى ويشير على مبارك إلى العديد من هذه الوابورات التى أصبحت مملوكة للأجانب خلال تلك الفترة فمثلا عند حديثه عن مدينة طنطا يذكر وابوراً لحلج القطن وطحن الحبوب وسقى المزروعات مملوكاً للانجليزى جيمس وهى إشارات تتكرر فى أكثر من موضع فى الخطط[٣٥] وتتجلى خطورة هذا النوع من الوابورات إذا علمنا أن الأجانب تمكنوا من خلال هذا النوع من الوابورات احتكار بيع مياه الرى خلال فترات التحـــاريق واستطاعوا عن طريق ذلك أن يكونوا ثروات طائلة بل أن أحدهم استطاع أن يسجل ديونا على الفلاحين بلغت ما يقرب من ثلاثة آلاف جنيه على أهالى قرية شبرا بلولة (منوفية) خلال ثلاث سنوات مقابل رى مساحة لم تزد عن ٢٦٠ فدانا خصصت لزراعة القطن فى القرية وذلك بالاتفاق مع مشايخها[٣٦] . يتضح ذلك أيضاً من إثارة الموضوع فى مجلس شورى النواب عام ١٨٨٢ حيث تأثرت بعض الأراضى من جراء احتكار الأجانب لتوزيع المياه بواسطة هذه الوابورات مما أضر بمصالح الملاك المصريين . فى جلسة مجلس شورى النواب بتاريخ ٢٨ فبراير عام ١٨٨٢ عرض على المجلس تقرير مقدم من العضو سليمان منصور بالشكوى من تركيب وابور رى بفم ترعة الصيفية المتفرعة من ترعة الشرقاوية بالقليوبية بواسطة الأجنبى بولاد وترتب على تركيبه واحتكاره إلحاق الضرر بنحو ثلاثين ألف فدان وحرمانها من الرى كما جاء فى التقرير واقترح

العضو أن يطلب من نظارة الأشغال أرسال لجنة من طرفها للنظر فى هذا الأمر وقد وافق المجلس على مخابرة نظارة الأشغال فى هذا الصدد لرفع الضرر عن ملاك هذه الأطيان(٣٧) .

وثمة نوع من النشاط الاقتصادى الذى مارسه الأجانب فى الريف يتصل باستئجار مساحات واسعة من أراضى « قومسيون الأراضى » التى آلت إلى الدولة من أملاك أسرة الخديو اسماعيل وإعادة تأجيرها فى مساحات صغيرة للفلاحين بإيجار أعلى ، مما كان موضع شكوى الفلاحين المستأجرين حيث كان الأجانب يغشون فى قياس الأرض المؤجرة كما حدث فى أطيان مديرية الفيوم حيث كان الأجانب اخوان مندلفو يستأجرون أطيان القومسيون فى مساحات واسعة ويقومون بتأجيرها من الباطن للفلاحين بإيجار أعلى وفى مساحات تقل عن المساحات المتفق على تأجيرها للفلاحين(٣٨) .

ولقد بلغ نشاط الأجانب الاقتصادى فى الريف المصرى خلال تلك الفترة إلى حد مشاركة الفلاحين على مواشيهم وما ترتب على ذلك من مشاكل وخلافات(٣٩) . وقد شهدت هذه الفترة أيضاً مولد شركات الأراضى ولعل من أولى هذه الشركات شركة الكوم الأخضر ويشير على مبارك إلى هذه الشركة وإلى أسلوب الأجانب فى الاستيلاء على الأرض فيذكر عند حديثه عن قرية الكوم الأخضر بمديرية البحيرة أن الشركة أنشأت عزبة فى شرق هذه القرية سميت بعزبة الكوم الأخضر « وسكنها رجال من الكومبانية واستولوا بطريق الشراء ونحوه على نحو اثنى عشر ألف فدان جيدة الزرع »(٤٠) .

وهذا يجرنا إلى الحديث عن الدور الذى لعبه الأجانب فى الريف وأنواع المظالم التى ارتكبوها يصور يوسف نحاس طريقة دخول المرابى الأجنبى إلى القرية بقوله : « يفد إلى القرية رجل حقير البذة لافتتاح حانوت فيبدأ بأن يبيع للسذج أصنافاً مغشوشة وبضائع من أردأ الأصناف بأفدح الأثمان وهو إلى جانب ذلك يبدأ بالمرابادة الجزئية معطياً عشرة قروش ليأخذ ١٥ قرشاً فى نهاية الأسبوع أى فى يوم السوق الذى يستطي‍ فيه مدينه أن يبيع شيئاً مما عنده ليقضى ماعليه فإذا حال الحول (مرعام) يكون قدر مايمكنه من توسيع تجارته ومنها التسليف فلا يلبث هذا الرجل الخامل أن يصبح ‍

معروفاً وأن يتلقب بلقب الصيرفى وعندئذ يجرى على الخطة التالية . يحتاج الفلاح إلى نقود فيعطيه الجنيه الإنكليزى بـ ١٢٥ قرشاً أى بفائدة قدرها ٢٧٪ وأحياناً ٣٠٪ وهو نفسه يحرر سنداً بالمبلغ فيوقعه الفلاح بختمه جاهلا مايخبئه له الصك لأنه لا يقرأ . على أن هذه الفائدة لم تكن فى الحقيقة إلا جزءاً من الربح الذى يطمع فيه المرابى . أما مكاسبه الأخرى فهى أنه يجعل ميعاد الدفع شهر أكتوبر وهو الشهر الذى يبيع فيه الفلاح قطنه والفائدة محسوبة عن سنة كاملة والفلاح الذى لايستعد للدفع يبيع المرابى قطنه بثمن بخس لاضطراره من جهة وجهله بالأسعار من جهة أخرى . هذا إلى جانب السرقة فى الميزان » وعلى ذلك فيوسف نحاس يقدر أرباح المرابين بأنها كانت تتراوح مابين ٦٠ و ٧٠ ٪ . وعلى هذا فلا يمضى وقت طويل حتى يكون ذلك المرابى قد كون ثروة كبيرة[٤١] . وقد ساعد على هذه الطريقة المدمرة تلك الضغوط الاقتصادية التى تعرض لها الفلاحون فى ذلك الوقت وأبرزها الضرائب المتزايدة . هذا إلى جانب أن الحكومة كانت فى بعض الأحيان تقترض من المرابين مبلغاً من المال على أن تحيلهم إلى الفلاحين لجباية الضرائب منهم فى منطقة معينة فكان المرابون يجوبون القرى مصحوبين برجال السلطة ويحصلون من الفلاحين على أكثر مما دفع المرابون للحكومة وأكثر من الضريبة المستحقة[٤٢] .

وعموماً فلم تكن وسائل الأجانب فى الريف من أجل اكتساب الثروة شريفة أو مشروعة فقد ارتكبوا من أجل تحقيق أهدافهم شتى أنواع الجرائم والمخالفات ودخلوا من أجل ذلك فى مشاكل مع الفلاحين والمزارعين . وتشير الوثائق إلى عمليات اغتصاب للأرض قام بها الأجانب ترجع إلى عصر عباس فتشير وثائق المعية إلى أن اليونانى نقولا وسيلى قد استولى على مساحة ٤٨ فداناً من أطيان المتروك بناحية ناى (قليوبية) وعند عودة أصحابها من الفلاحين رفض الأجنبى المذكور إعادة أرضهم إليهم بدعوى أنه اشتراها وفى موضع آخر استولى نفس اليونانى على خمسة أفدنة ونصف ساقية كانت لفلاح توفى وأدعى أنه اشتراها ومنع الفلاحين أصحاب الحق من زراعتها وثبت من تحقيق الموضوعين أن اليونانى المذكور ليس له حق فى هذه الأطيان[٤٣] .

وإذا انتقلنا إلى عصر إسماعيل وبداية عصر توفيق لوجدنا الكثير من مظاهر

الاغتصاب والخروج على القانون لدرجة وصلت فى بعض الأحيان إلى الصدام بين الفلاحين والأجانب .

ففى مديرية المنيا اشترى الأجنبى حنا سوريال أربعين فداناً من الشيخ حسن العدوى وحاول طرد الفلاحين المقيمين بمبانى « النزلة » الملحقة بهذه الأرض على الرغم من أن البائع أقر بأنه باع الأرض والمنزل المملوك له فقط وذلك فى التحقيق الذى قامت به سلطات نظارة الداخلية « وأن المشترى لا دخل له بمنازل الأهالى » وعلى اعتبار أن منازل « النزلة » تقع خارج الزمام وكنتيجة لتصاعد النزاع بين الفلاحين وبين المشترى قام الفلاحون بمنع عمال الزراعة الذين استعان بهم الأجنبى المذكور من نقل محصول الأرض كما حدث اشتباك بين الفريقين تقول سلطات مديرية المنيا : «يخشى معه حدوث سواقط » أى قتلى وعلى الرغم من ثبوت حق الفلاحين فى هذه المنازل إلا أن سلطات مديرية المنيا طلبت من الداخلية إخراج الفلاحين من سكن النزلة حتى لايحدث مالايحمد عقباه(٤٤) .

وفى الشرقية اشتكى عمدة الإبراهيمية من أن الأجنبى جرجس باكوس هاجم أبعادية أحد الملاك بينما كان الفلاحون يقومون بحرثها واستولى على مواشى الحرث كما احتجز بعض الفلاحين وعندما تدخل العمدة لوقف هذا التعدى رفض الأجنبى المذكور الاستجابة لطلبه(٤٥) .

وفى شبرا بلولة (منوفية) تمكن الأجنبى هلكو من انتزاع أطيان ٢١ شخصاً على الشيوع مقابل ديون أحدهم وذلك عن طريق محكمة مصر الابتدائية والسبب فى استيلاء الأجنبى المذكور على هذه الأرض ماسبق أن أشرنا إليه من أن هذا الأجنبى قام بالاتفاق مع مشايخ القرية بتركيب وابور مياه لسقى زراعة القطن ونتج عن ذلك تراكم بعض الديون على الفلاحين خلال ثلاث سنوات ومن ثم استطاع أن يستولى على أرض مملوكة لهؤلاء الأشخاص على الشيوع مقابل مابقى من ديون على أحدهم على الرغم من أن الباقين سددوا ماعليهم ذلك لأن سند المديونية كان قد تحرر على الشخص المكلفة باسمه الأطيان وقد أحيلت هذه القضية إلى المحاكم المختلطة للنظر فيها فى ٢ ربيع أول عام ١٢٩٨ هـ .(٤٦) وفى ناحية اصطبارى رفض بعض الفلاحين تسليم أرضهم

التى بيعت بيعاً إجبارياً مقابل ديونهم ورسا مزاد بيعها على الأجنبى اسكندر فرقس التاجر بشبين الكوم فى ١٧ أغسطس عام ١٨٧١ ونتيجة لذلك تدخلت سلطات مديرية المنوفية لتمكين الأجنبى من الأرض عن طريق قوة من الشرطة غير أن الفلاحين عادوا للمطالبة بها عام ١٨٨٢ فى ظروف الثورة على اعتبار أن هذه الأرض اغتصبت منهم (٤٧) .

وفى ناحية شقلبان (شرقية) اشتكى مشايخ الناحية من التعدى الواقع عليهم من الأجانب إخوان كندورى وقد تم تحقيق الموضوع بحضور معاون الخارجية وسكرتير قنصل اليونان بالزقازيق (٤٨) .

وفى المنوفية ضرب أحد عساكر المستحفظين وإخوته أحد الأجانب بسبب مشاركة الأجنبى لأحد هؤلاء على ثور بقر (٤٩) .

وفى كفر طرخان بمديرية الجيزة قامت سلطات المديرية بالحجز على محصولات أراضى مملوكة لورثة إبراهيم بك رأفت نظير الضرائب المتأخرة عليهم وقدرها ١٢,٨٢٧ قرشاً ولما كانت هذه الأرض مؤجرة لبعض أتباع سعد ليفى منشة الإسرائيلى فقد قام إثنان من الإسرائيليين بمهاجمة معاون تحصيل قسم أطفيح الذى وقع الحجز على المحصولات بينما كان بمنزل شيخ القرية بهدف فك الحجز ولما اعترض المعاون المذكور على تصرفاتهم تقول الوثائق « أنهم تكلموا معه بالشرازة والتطاول لإصرارهم على حصول مفاسد ولولا حصول السكة (السكوت) منه لكان نشأ من ذلك مفاسد كبيرة لزعمهم أنهم حمايات ليس تحت إدارة الحكومة » وقد تحرر محضر بهذه الواقعة .

هكذا وصل جبروت الأجانب والعناصر التى كانت تتمتع بالحماية إلى حد التعدى على عمال الحكومة أثناء أدائهم لواجباتهم بدعوى أنهم يتمتعون بحماية دول أجنبية (٥٠) .

وفى بعض الأحيان كان الأجانب يستعينون بالسلطات المحلية لتحقيق أطماعهم التى لم تكن تقف عند حد ففى إحدى قرى الشرقية تأخر المدعو حسن هجرس ومعه ثلاثة أشخاص من أهالى القرية فى سداد الأموال المطلوبة منهم لبعض الأوروبيين من التجار بسبب إصابة مزروعاتهم الصيفية فاستعان عليهم الأجانب بسلطات المركز لإرغامهم على التنازل عن أطيانهم بسعر يقل عن قيمتها الحقيقية فلجأ الفلاحون إلى

نظارة الداخلية التى أمرت سلطات المركز بالكف عن التدخل لصالح هؤلاء الأوروبيين وذلك « لكون جهات الإدارة لايكون لها تداخل فى أمور الحقوق مالم يصدر عنها أحكام نهائية واجبة التنفيذ[٥١] .

وفى الكوم الأحمر قليوبية اشترى أحد الأجانب ثلاثة أفدنة كان عليها نزاع وطرد أحد أطراف النزاع واستولى على محصولها عام ١٢٩٩ هـ[٥٢] .

هكذا مارس الأجانب شتى أنواع الخروج على القانون لتحقيق أطماعهم التى لم تكن تقف عند حد . ولم يكن الوضع فى المدينة أفضل منه فى الريف .

النشاط الاقتصادى للأجانب فى المدن

لعل أبرز مظاهر النشاط الاقتصادى الذى مارسه الأجانب فى تلك الفترة فى المدن المصرية هو النشاط التجارى . وتتحدث المصادر المعاصرة لمحمد على عن نشاط التجار اليونانيين من أمثال توسيجا وسكارمانجا الذين سيطروا على تجارة الحبوب وقتاً طويلا قبل أن ينتقل نشاطهم إلى تجارة الأقطان .

وقد اتسعت أعمال التجار اليونانيين فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر على أثر ازدياد الطلب على المحصولات الزراعية وكانت الأرباح الطائلة التى حصلوا عليها فى هذا المجال حافزاً لهم على توسيع دائرة نشاطهم الاقتصادى فجمعوا إلى جانب تجارة القطن أعمال الوكالة عن شركات البواخر والسمسرة والأعمال المتصلة بتمويل وتسليف منتجى القطن من كبار الملاك وغيرهم[٥٣] .

وكانت المشاريع التى أقامها الأجانب فى مصر مثل الشركة التى أقامها الفرنسى كوردييه عام ١٨٥٧ لتزويد الإسكندرية بالمياه الصالحة للشرب أو خطوط الترام التى أنشأتها شركة انجليزية عام ١٨٦٠ لتربط الإسكندرية بحى الرمل الجديد هذه المشاريع كانت تستهدف أكبر قدر من الاستغلال لظروف مصر وحاجتها لمثل هذه المشروعات ومن ثم كانت هذه الشركات تفرض الشروط التى تراها من جانبها[٥٤] . ويلاحظ أن الجزء الأكبر من هذا النشاط الاقتصادى قد تركز فى المدن حيث أصبح الأجانب والمتمصرون يشكلون جزءاً من البناء الاجتماعى فى المدينة المصرية .

وفى مجال التجارة يشير على مبارك إلى أن جزءاً لايستهان به من التجارة الداخلية فى مصر أصبح فى يد الأجانب والمتمصرين فهو يقول عن شارع السكة الجديدة بالقرب من العتبة بالقاهرة « وكان فتحه سنة ١٢٦٢ هـ بأمر العزيز محمد على وذلك لما اتسع نطاق التجارة وسكن جهة الموسكى والأزبكية كثير من الأفرنج(٥٥) .

وفى حديثه عن مدينة دمنهور يقول « وفيها تجار بكثرة من الأهالى والأجانب والأروام والإفرنج ولهم فيها منازل وخانات ولهم فيها ثلاث وابورات للطحن ووابور لحلج القطن»(٥٦) .

وقد تركز جزء من نشاط الأجانب فى المدن الإقليمية فى تجارة القطن فعلى مبارك يذكر فى حديثه عن مدينة أنشاص« وفيها تجار من الدول المتحابة يتجرون فى القطن»(٥٧). ويلاحظ أن جزءاً من استثمارات الأجانب قد اتجه إلى الصناعات التحويلية البسيطة مثل حلج القطن وعصر الزيوت بعد أن سمح لهم سعيد باشا بإقامة وابورات لحلج القطن فى أملاكهم كما يفهم من إشارات على مبارك العديدة فى الخطط لهذا النوع من النشاط الاقتصادى ففى حديثه عن مدينة الزقازيق يشير إلى عدد من هذه الوابورات مملوكة للأجانب منها وابور للأجنبى براوسيلى وشركاه لحلج الأقطان ويذكر أن بجواره وابوراً آخر لحلج القطن مملوك للأجنبى روجيه وبه طاحونة بخارية ومكبس للقطن وبجواره حديقة تضم مسكناً للمالك ومساكن للمستخدمين(٥٨) . وهى ظاهرة تتكرر فى معظم المدن المصرية فيذكر على مبارك عند حديثه عن المحلة الكبرى : « وبها من الوابورات نحو السبعة بعضها لحلج القطن وبعضها للطحن من ذلك وابور حلاجة أيضاً مشترك بين الخواجة سليم والخواجة حبيب بولاد وبقرب هذا وابوران لحلاجة للخواجة كارفل الإنجليزى وشركائه » ويعدد على مبارك بعد ذلك أسماء الأجانب الذين يمتلكون مثل هذه الوابورات فى المدينة(٥٩) .

وفى مدينة طنطا كان الإنجليزى جيمس يملك وابوراً لحلج القطن وطحن الحبوب وسقى المزروعات وثمة عدداً آخر من الوابورات مملوك للأجانب بالمدينة منهم اسكندر مارسينا وبخربنتو والضمانى وغيرهم وجميع هذه الوابورات كما يقول على مبارك مجعولة لحلج الأقطان ووابور الخواجة بلانط لحلج القطن وطحن الغلال ووابور الخواجة باستريه للطحن فقط(٦٠) .

وقد لعب بعض الأجانب دور الوسيط فى التجارة الداخلية الأمر الذى أوضحه على مبارك عند حديثه عن النشاط التجارى فى مدينة أسيوط خلال هذه الفترة بقوله : « وجميع تلك القيساريات والخانات مشحونة بأصناف البضائع من قطن وكتان وحرير وغير ذلك من البضائع التى تجلب إليها من القاهرة على ذمة تجارها بواسطة عملاء من الإفرنج وغيرهم مقيمين بها »[٦١] . ولقد امتد نشاط الأجانب التجارى والاقتصادى هذا إلى أصغر المدن الأقليمية ووصلوا إلى أعماق الصعيد فعلى مبارك يذكر فى حديثه عن مدينة طهطا « وفى شرقيها على الجسر الموصل إلى ساحلها طاحونة بآلة بخارية وقصر يشبه قصور القاهرة كلاهما من إنشاء بيودوه الفرنساوى وشركائه[٦٢] .

ولم يترك الأجانب جانباً من جوانب النشاط الاقتصادى فى البلاد إلا طرقوه حتى تجارة الحمير والبغال عمل بها الأجانب فى حديثه عن مدينة أسيوط يقول على مبارك : « . . . وفى المدينة أقباط بكثرة وإفرنج وأروام ومن أروامها من يتجر فى البغال والحمير »[٦٣] . كما امتد نشاطهم إلى شراء الأراضى فى المدن وإعادة بيعها ويذكر على مبارك أن الأجانب كانوا أسرع من غيرهم فى وضع يدهم على أراضى منطقة الرمل بالإسكندرية فهو يقول « وأول من اشترى فى الرمل الخواجة سيزنيا فإنه اشترى من ملك عائلة أبو شال — وكان لهم أرضاً متسعة — جانباً عظيما بمبلغ ٦٠ كيسة (الكيسة ٥٠٠ قرش) والآن قد اشترت منهم الحكومة شريطاً من الأرض لوضع السكة الحديد عليه ودفعت فى قيمة المتر ٥ فرنكات ونصف » ويوضح على مبارك أسلوب الأجانب فى الاستيلاء على الأرض فى المدن خلال تلك الفترة[٦٤] : « وقد اشترى الإفرنج بالحيلة والخداع الكثير من تلك الأرض وشيدت بها قصور ومنازل »[٦٥] . وهذا يجرنا إلى تناول بعض أنواع التجاوزات التى ارتكبها الأجانب فى المدن ومظاهر الخروج على القانون .

ففى مدينة طنطا تفيد تقارير الداخلية عن عام ١٢٩٤ هـ (١٨٧٧ م) أن أحد الأروام وكان يعمل بقالا قد استأجر قطعة أرض من الشيخ حمودة القياتى ثم أقام عليها « قهاوى وخمارات وتخشيبات » أدت إلى سد شارع الكفرة الشرقية بطنطا كما يقول التقرير

« وترتب على ذلك مشغولية الحكومة فى المكاتبات بين القنصلاتو والمديرية ثم مخابرة الخارجية والحقانية وإحالة تلك المادة على كومتيه (لجنة) الدعاوى ولايصير إزالة التخاشيب المذكورة ونفاد الشارع على أصله إلا بمشقات »[٦٦] .

وفى دمنهور تمكن الإنجليزى سيدروس من اغتصاب مساحة من أراضى البناء لأحد الأهالى منتهزاً زيارة الخديوى للمدينة فى مايو ١٨٨٠ ثم وضع يده عليها بعد ذلك وعندما طلبت السلطات المحلية من الأجنبى الحضور لرد الحق إلى صاحبه إدعى أنه حماية على الرغم من أن صاحب الأرض قدم للسلطات كل الوثائق الدالة على ملكيته لهذه الأرض[٦٧] .

وفى شارع الإسماعيلية بالقاهرة اغتصب أحد الأجانب عام ١٨٨٠ أرضاً مملوكة لأحد الوطنيين وأقام عليها كشكاً خشبياً (تخشيبة) لتخزين مواد سريعة الالتهاب الأمر الذى أزعج سلطات نظارة الداخلية التى طالبت برفع تلك المواد على وجه السرعة « لما فى ذلك من مخالفة أصول الصحة والخطر الجسيمة على المساكن المجاورة »[٦٨].

وفى دمياط ضرب إثنان من الأجانب أحدهما إيطالى والآخر يونانى ثلاثة من « عساكر المستحفظين » بسبب محاولة الأجنبيين الاعتداء « على حرمة تسمى سيدة من البغاة » وقد شكلت نظارة الداخلية لجنة لبحث هذا الموضوع واتضح أن الأجنبيين حاولا الاعتداء على المرأة المذكورة »[٦٩] . ويفهم من كلام على مبارك أن الأجانب نشروا قدراً من الفساد فى المدن امتد حتى إلى المدن الإقليمية الصغيرة وذلك عن طريق انتشار حانات الشرب والخمارات يذكر ذلك عند حديثه عن مدينة شربين وكذلك عند حديثه عن مدينة منوف فيذكر أن بها « أربع حانات للأوروبيين ولهم بها ثلاث خمارات » ويذكر ذلك أيضاً عند حديثه عن أشمون جريس فيذكر أن بها « خانات وحوانيت وقهوتان وخمارة وفيها أربعة من الأوروبيين »[٧٠] .

هكذا تغلغل الأجانب فى الريف والمدينة وكثرت تعدياتهم على الأهلين وكان ذلك مصحوباً بنشر أنواع من المفاسد لم يعتدها الشعب المصرى ومن ثم كانت موجة العنف التى تعرض لها الأجانب خلال الثورة .

مظاهر العنف ضد الأجانب فى الثورة العرابية

تشير أوراق الثورة العرابية إلى أن أكثر عناصر الأوروبيين جريمة خلال السنوات الخمس السابقة على الثورة هم اليونانيون كما ترجع أسباب ظاهرة العنف التى بدأت تظهر فى الأفق ضد الأجانب إلى تصرفات الأجانب أنفسهم خلال هذه الفترة (٧١) . الأمر الذى يؤكده دافيد لاندز الذى يرجع الكثير من عداء المصرى للأجانب إلى تصرفات الأجانب وعجرفتهم التى كانت تثير المسلمين من أبناء البلاد . ويقول ولقد عمق من هذا الاحتكاك الكامن فى الموقف المتوتر الوضع الاقتصادى المتفوق للأوروبيين فمعظمهم أصحاب أعمال وحتى العناصر الكادحة من الأجانب كانت تعانى بدورها من عقدة التفوق المزعوم على السكان المحليين وكان كل الأوربيين يعتقدون بتعصب المسلم وبربريته وإنهم نائمون على فراش من الكراهية الكامنة والمستترة على أهبة الانفجار (٧٢). وتصور المذكرة التى سبق الإشارة إليها بعض جوانب هذه الظاهرة وهى تركز على ثلاث حقائق :

١ ــ إن التجاوزات فى تصرفات الأجانب ومظاهر الخروج على القانون بدأت منذ عصر سعيد وأنها تضاعفت خلال السنوات الخمس السابقة على الثورة .

٢ ــ إن الوطنيين قد فقدوا كل أمل فى العدل فى ظل النظام القضائى القائم ومن ثم أخذوا يردون على اعتداءات الأجانب بالمثل دون اللجوء إلى السلطات القائمة .

٣ ــ أنه نتيجة لذلك قد يصعب على السلطات المصرية فى الفترة التالية السيطرة على زمام الأمور فيما يتصل بعلاقة المصريين بالأجانب .

والمذكرة بعد أن تعرض لتطور المشكلة (علاقة الأجانب بالمصريين) تقول : « ومع هذا لايزال (المصرى) باكى العين حزين يتطلب الإغاثة فلم يجد مغيث فتزايد الغيظ فى قلوب الأهالى حتى بلغ بهم مابلغ وإيسوا على حياتهم ورجعوا لما كانوا يتجاسرون عليه قبل وضع الدستور بمعرفة المرحوم سعيد باشا (٧٣) .

ولايتبصرون (ينظرون) الارتكان إلى الأحكام العدلية المحلية بل بمجرد مايضرب الأجنبى أحد منهم ضربة واحدة فقبل أن يكررها يكون الوطنى قد هجم عليه بكامل

قوته متقوياً بكل ما تيسر له إن كان عصا أو يداه أو أسنانه أو أظافره أو نحو ذلك والغيظ يقلب صورته فى الحال ويترائى للأجنبى أنه عفريت أوجنى .

وإذا استمر الحال على هذا المنوال يتعسر على الحكومة ضبط أهاليها ورعايا الأجانب . وحيث أن جميع جنايات الأجانب مقيدة بدفاتر خصوصية بالضبطية. وبديوان الخارجية فإذا وافق برأى السيادة يطلب كشف عن بيان جنايات الأجانب مدة خمس سنوات مثلا مع بيان أسمائهم وما حصل فى شأنهم وبالاطلاع يتضح أن رعايا وحمايات اليونان وجناياتهم وتعدياتهم شيء كثير وكذا المالطيين التابعين للانكليز وبعض الطليانية ويتعجب من ذلك غاية العجب ، ويتحقق عذر الوطنيين فى عدم قبولهم أى نصيحة أو اقتراح من طرف الأجانب لاعتقادهم أن نتيجتها هو الغدر بهم لأنهم يقولون فى المثل اسأل مجرباً ولا تسأل طبيباً ويقولون أن العاقل من اعتبر بغيره .... وأنه لو طلب كشف بخمس سنوات من هذه الأيام وكشف بخمس سنوات من ابتدى ١٢٧٥ إلى ١٢٨٠ هـ لوجدنا جنايات الأجانب وتعدياتهم على الوطنيين أضعاف مضاعفة [٧٤]».

والواقع أنه منذ احتلال فرنسا لتونس عام ١٨٨١ خيمت على مصر حالة من القلق واشتد هذا القلق على أثر التدخل الاستفزازى من جانب انجلترا وفرنسا وممثليها فى مصر على أثر أحداث سبتمبر عام ١٨٨١ (تقديم المذكرة المشتركة الأولى ٨ يناير ١٨٨٢) وانتشار الشائعات المقلقة عن حقيقة الموقف .

وكان طبيعياً فى هذه الظروف وتحت ضغط العوامل السابقة أن يشتد عداء المصريين للأجانب دون أن يلعب التعصب الدينى فى ذلك الدور الذى حاولت الصحافة الأوربية أن تلصقه بالمصريين وبالثورة . وعلى ذلك بات من المتوقع أن يتمخض الشعور المعادى للأجانب عن أحداث فردية مهما كان حرص السلطات المحلية على حفظ الأمن والنظام فى البلاد [٧٥] .

فى ١١ يونيو عام ١٨٨٢ تعرضت الإسكندرية لأحداث دامية استمرت أربع ساعات قتل أثناءها عدد كبير من المصريين والأجانب . ورغم ذلك فلم يكن الوطنيون هم البادئين . وإنما بدأت الأحداث من جانب الأجانب فى شكل استفزاز بدأه أحد

المالطيين بقتل أحد الوطنيين على إثر مشادة حدثت بينهما على أجرة حمار فر المالطى بعدها هارباً إلى أحد المنازل المجاورة للمكان الذى وقع فيه الحادث وعلى إثر ذلك تجمع بعض الوطنيين فى محاولة للقبض على القاتل فأخذ اليونانيون المقيمون بالقرب من المكان يطلقون النار من الأبواب والنوافذ على الأهلين الذين تجمعوا فى مكان الحادث فسقط عدد جديد من الضحايا مابين قتيل وجريح ومن ثم تفجر الغضب المكبوت فى نفوس الوطنيين فراحوا يفتكون بمن يجدوه أمامهم من الأجانب مسلحين فى ذلك بالعصى والهروات وتباطأت سلطات المدينة فى البداية فى التدخل لقمع الاضطرابات ومن ثم زاد عدد القتلى والجرحى الذى اختلفت المصادر فى تقديره [٧٦] . وإن كانت المصادر البريطانية تقدر عدد الضحايا بما لايقل عن ٥٠ قتيلا من الجانبين وتشير هذه المصادر إلى أنه كان من بين القتلى أحد ضباط البحرية البريطانية وإثنان من البحارة وسحبت الجماهير الغاضبة القنصل البريطانى من عربته حيث جرح جرحاً خطيراً كما تعرض قنصل اليونان لإهانات مختلفة [٧٧] . ولعل السبب فى تحول هذا الحادث من مجرد شجار إلى مجزرة هو أن الأجانب أخذوا يتسلحون منذ وصول الأسطول البريطانى إلى مياه الإسكندرية بل أن البرت فارمان يرى أن السبب فى اندلاع العنف هو وصول الأسطول البريطانى إلى مياه الإسكندرية الذى ساهم فى هياج الخواطر [٧٨].

وترجع بعض المصادر هذه الأحداث إلى الخديو وأعوانه ومنهم محافظ الثغر عمر لطفى وأن الخديو قد أرسل إلى عمر لطفى قبيل هذه الواقعة برقية بالشفرة يقول فيها : « لقد تعهد عرابى بصيانة الأمن العام ونشر هذا التعهد فى الصحف وجعل نفسه مسئولا أمام القناصل عن ذلك فإن وفق فى تعهده وثقت به الدول ونصبح نحن فى زوايا النسيان ثم لايغرب عن بالك أن الأساطيل لاتزال راسية فى مياه الإسكندرية ولاتزال الخواطر متهيجة ولذا لايستبعد حدوث مشاجرات بين الأوربيين وغيرهم والآن فاختار لنفسك هل تخدمنا أم تساعد عرابى » [٧٩] .

وهى رواية أقرب إلى التصديق لاعتبارات ثلاثة :

١ ــ إظهار عرابى بمظهر العاجز عن حفظ الأمن بعد أن تعهد بذلك أمام قناصل الدول عقب استقالة وزارة البارودى فى ٢٧ مايو ١٨٨٢ على أثر تقديم المذكرة

المشتركة الثانية وتكليف عرابى بالاستمرار فى شغل منصب وزير الحربية بناء على ضغط قطاعات من الجيش والبوليس والأعيان فى ذلك الوقت .

٢ – إيجاد حالة من الفوضى تعطى للأسطول البريطانى مبرراً للتدخل بدعوى حفظ الأمن وحماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم وكانت السلطات البريطانية تتوقع نشوب مثل هذه القلاقل كما جاء فى برقية ماليت إلى جرانفيل فى ٣١ مايو ١٨٨٢ .

٣ – أن سلطات المدينة لم تتدخل قبل الساعة الخامسة لوقف هذه الأحداث على الرغم من أن العنف قد بدأ فى الساعة الواحدة بعد الظهر [٨٠] .

ومهما قيل عن عناصر التدبير فى هذه المذبحة فإن أسبابها ترجع إلى التراكمات التى أشرنا والقلق الذى سيطر على الشارع المصرى من جراء احتمالات التدخل الإنجليزى بالقوة . فقبل هذا التاريخ شهدت محطة بركة السبع محاولة بمن بعض المهيجين للتحريض على الفتك بالأجانب الذين تجمعوا فى محطة السكة الحديد بالبلدة يوم ٢٩ مايو ١٨٨٢ وعددهم ٣٩ شخصاً حيث قام إثنان من الحمالين هما إبراهيم النقراشى وإبراهيم الصعيدى بمهاجمة هؤلاء الأجانب وهم يلعنون الأجانب ويحرضون على العنف بقولهم : « سوف يذبحون واحد خواجة ويبيعونه بالرطل » . ولكن سلطات المدينة تدخلت وقبضت على عناصر التحريض وتم سجنهم إثنا عشر يوماً [٨١] .

غير أن أعمال العنف ضد الأجانب مالبثت أن اندلعت على نطاق واسع عقب ضرب الإسكندرية بتحريض من المهاجرين الذين رحلوا عن المدينة فى حالة من الرعب والبؤس وأدى سوء أحوالهم إلى إثارة سكان الأقاليم ضد الخديوى والأجانب فشهدت مدن طنطا والمحلة الكبرى ودمنهور والزقازيق اضطرابات راح ضحيتها عدد من الأجانب . كما شهدت بعض المدن الأخرى حوادث فردية [٨٢] .

ويقول الرافعى كان لضرب الإسكندرية أثر سيء فى البلاد فانتهز الغوغاء فى بعض مدن الوجه البحرى فرصة اعتداء الإنجليز على المدينة لينتقموا من الأوربيين الذين ظلوا بهذه البلاد. وقد وقعت مثل هذه الحوادث فى طنطا يوم الخميس ١٣ يوليو بتحريض مهاجرى الإسكندرية فأعتدى بعض الأهالى على الأوربيين وقتل منهم نحو ثمانين شخصاً وقد ساعد على وقوع هذه الأحداث إهمال مدير الغربية

إبراهيم أدهم ووكيل المديرية محرز بك وكان نتيجة ذلك أن اشترك فى القتل بعض خفر المديرية(٨٣) . وخلال هذه الأحداث تعرض اليونانى استاورودليبرس صاحب محل بقالة بالمدينة للهجوم عليه من قبل الجماهير الغاضبة وضرب حتى سقط مغشياً عليه ثم نقل إلى مستشفى طنطا حيث قضى به ٢٥ يوماً تحت العلاج .

كما تعرض الأجنبى خنوس نقولا غضن وهو بمنزله بحارة سيدى مرزوق للهجوم من قبل جمهرة من الناس واستولوا على ما وجدوه من متاع ودخان وكادوا الفتك به (٨٤) .

أما أحداث العنف فى المحلة فقد راح ضحيتها تسعة من الأوربيين منهم ستة من الأورام .

وقد استهدفت موجة السخط هذه المرابين اليهود واليونانيين فى مديرية البحيرة هاجم بعض أهالى قرية منية سلامة وابوراً لحلج الأقطان مملوكاً للأجنبى يعقوب ركيز وهددوه بالقتل هو وإخوته مالم يحصل هؤلاء الفلاحون على المستندات الدالة على مديونيتهم للأجنبى المذكور لكن إخوته لجأوا إلى سلطات الثورة لحمايتهم (٨٥) .

وفى كفر الزيات تعرض وابور طحن مملوك لتاجر الأقطان كاستر باسيوس ومنزله للتخريب . وفى محلة أبو على تعرضت منازل واسطبلات التاجرين اليونانيين قسطنطينيو وديمترى سيناكس للهجوم عليها ونهبها خلال نفس الفترة (٨٦) .

وفى طوخ قليوبية هاجم أهالى ناحيتى السيفاوبرشوم مكتب ثلاثة من اليونانيين وحاصروهم بالمكتب وقد ثبت من التحقيقات التى أجريت حول هذا الموضوع أن مأمور مركز طوخ كان متوطئاً مع الأجانب ضد الأهالى(٨٧) .

كما تعرضت أطيان اليونانى إيليا كريستوبلو التاجر والمقيم ببنها بكفر عطا الله لنهب بعض مواشيها(٨٨) .

ويذكر سليم نقاش أن الفلاحين فى بنها قد قتلوا مرابياً يونانياً لامتناعه عن إعطائهم سندات له بمقتضاها عليهم ديناً واجب الأداء(٨٩) .

وفى الدقهلية أرسل أحد فلاحى قرية السلمية إلى سلطات نظارة الجهادية يخبرها بأن اليونانى مخالى أرساكى التاجر بالناحية يخفى فى عزبته أسلحة وقد تم الاستيلاء على

هذه الأسلحة بعد مهاجمة هذه العزبة وأرسلت الأسلحة المضبوطة إلى الجيش[٩٠] .

وقد حدث نفس الشيء فى بلبيس حيث هاجم بعض أهالى قرية الكفر القديم بعد الاستعانة بسلطات الأمن محلات ثلاثة من الأجانب واستولوا على مابها من سلاح بعد أن أخطروا عنها ناظر الجهادية ومن هذه الأسلحة ١٧ بندقية وكمية من الذخيرة[٩١].

وفى التل الكبير تعرض منزل اليونانى نيقولا موانيدس وأطيانه للنهب كما تعرضت أطيان المدعوة جوزفين طرانيس وعزبتها بمديرية البحيرة للهجوم ونهب مخازنها من محصولات ومهمات زراعة وأخشاب . وتكرر نفس الشيء بالنسبة لأطيان التاجر الأجنبى جورج أبوروف الذى تعرضت أطيانه بمركز طلخا لنهب محصولاتها[٩٢] .

وفى رشيد تعرضت محلات اليونانيين باوكيدس وبابا دوبلس للإتلاف وفى دمياط تعرضت سفينة الشحن التابعة لشركة نقولا ماركيوس للإتلاف والاستيلاء على حمولتها بعد وصولها إلى الميناء فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ وحاولت الجماهير قتل من عليها وقد هرب بحارتها فى قوارب إلى وابور نمساوى .

ويستفاد من وثائق الثورة العرابية أن موجة العنف هذه قد امتدت لتشمل بعض الأقباط المصريين خاصة أولئك الذين عملوا منهم بالربا وتمتعوا بالحمايات الأجنبية ففى أسيوط تشير الوثائق إلى أن الفلاحين فى قسم منفلوط استولوا على بعض أطيان الأجانب والمسيحيين وقاموا بتقسيمها فيما بينهم خلال صيف عام ١٨٨٢[٩٣] . كما تعرض بعض أقباط سوهاج لنهب أملاكهم من قبل مهران عطية عمدة الناحية وأقاربه مما اضطر سلطات الثورة للتدخل لوقف هذا العدوان[٩٤] . الأمر الذى يقودنا إلى مناقشة موقف سلطات الثورة من أحداث العنف ضد الأجانب .

موقف سلطات الثورة من عمليات التعدى على الأجانب

إن موقف سلطات الثورة من أعمال التعدى على الأجانب والعنف بشكل عام يمكن فهمه على ضوء عدد من الاعتبارات :

١ ــ الموقف الذى التزم به عرابى بعد عودته لنظارة الجهادية فى ٢٨ مايو تحت

ضغط قطاعات من الجيش والأعيان بعد أن تعرضت البلاد لموجة عنيفة من القلق وهو موقف يقوم على أساس حفظ الأمن والنظام فى البلاد .

٢ – التدخل الإنجليزى الذى يحاول أن يجد مبرراً للعدوان على البلاد ودعوى إعادة الهدوء والاستقرار فى البلاد وهى دعوى ظلت بريطانيا تتذرع بها حتى بعد احتلال الاسكندرية من أجل توسيع حجم العدوان واحتلال البلاد .

٣ – أن عرابى كان أبعد مايكون عن التعصب بل كان متحرراً ينظر للأوروبيين على اعتبار أنهم أصدقاء المصريين وحماتهم ضد الأتراك الذين كان يبغضهم بشدة (٩٥) . وعلى ذلك فإن قضية استقرار الأوضاع والتصدى لأى اضطرابات أو محاولات للإخلال بالأمن والنظام فى الداخل كانت قضية محورية بالنسبة لقيادة الثورة من أجل تكريس كل الجهود للتصدى للعدوان الإنجليزى ومن أجل القضاء على أى ذريعة قد يتعلل بها الخديوى وأعوانه الإنجليز من أجل توسيع حجم العدوان بعد احتلال الإسكندرية . وهى حقيقة تؤكدها وقائع الثورة والمواقف العملية لقيادتها والعناصر التى تعاونت معهم . فالمصادر تجمع على أن أحمد عرابى وسلطات الثورة كانت بعيدة كل البعد عن تدبير أحداث الإسكندرية . ذلك لأن اختلال الأمن فى البلاد كان لابد أن يسىء إلى سلطات الثورة ويظهرها بمظهر العاجز عن حفظ النظام وتشير هذه المصادر إلى أن هذه المذبحة قد أحزنت عرابى ورفاقه وإذا كانت الشبهات قد حامت حول الخديو فى تدبير هذه المذبحة فإن المسئولية تمتد إلى الإنجليز أيضاً ذلك أن تسليح المالطيين واليونانيين الذى كان يتم تحت سمع وبصر القنصل البريطانى مالت أدى إلى أن تتخذ هذه الواقعة شكلها الدموى (٩٦) .

وسوف نرى موقف سلطات الثورة من الاضطرابات التى تلت ذلك والتى استهدفت الأجانب . فالرافعى يذكر أن أحمد عرابى حين بلغته أحداث طنطا والمحلة استاء من ذلك استياءاً شديداً وبذل كل مافى وسعه لعدم تكرارها واتخذ من الإجراءات مايكفل ذلك فقد أرسل فرقة من الجند إلى طنطا والمحلة الكبرى وغيرها بمديرية الغربية بقيادة راشد باشا حسنى وفرقة أخرى إلى شبين الكوم بقيادة على باشا فهمى

لصيانة الأمن وأرسل قطارات السكك الحديدية لنقل الأجانب الذين يرغبون فى السفر إلى الإسماعيلية أو إلى بور سعيد مجاناً وأمر بالقبض على إبراهيم أدهم باشا مدير الغربية وحسن بك فهمى مدير المنوفية وأرسلهما إلى القاهرة لمحاكمتهما أمام المجلس العرفى [٩٧].

وهناك العديد من المواقف التى توضح موقف سلطات الثورة من هذه القضية تشير إليها الوثائق . ففى ١٩ يوليو ١٨٨٢ أبلغ قنصل إيطاليا بالاسماعيلية سلطات نظارة الجهادية بأن أربع راهبات وثلاثة قسس كانوا بكفر الزيات وأثناء الاضطرابات التى حدثت بها احتموا بمبنى المحطة ثم انتقلوا بطرف أحد الفلاحين ويطلب البحث عنهم وعلى ذلك فقد أرسل وكيل الجهادية إلى مدير الغربية برقية يطلب فيها البحث عنهم وإرسالهم بقطار خاص إلى الاسماعيلية وبطريقة تكفل لهم الأمن . « فبدرجة وصوله يصير البحث والتحرى عنهم وإرسالهم إلى الاسماعيلية بوابور مخصوص وبطريقة مأمونة » [٩٨] .

وعندما أخطر عمدة الكفر القديم شرقية سلطات نظارة الجهادية بأن بعض الأجانب يخبئون أسلحة بمحلاتهم أرسلت نظارة الجهادية فى ٢١ شوال ١٢٩٩ تطلب إلى مديرية الشرقية تكليف مأمور الضبطية يعاونه عدد من العمد لضبط هذه الأسلحة على أن يتم ذلك دون إلحاق أى ضرر بمحلات هؤلاء الأوروبيين أو أملاكهم « ويكون أجرى ذلك بحسن التدبير والإدارة وعدم ضياع شىء من أمتعة أصحاب هذه المحلات ويعمل المحضر اللازم ويرسل بالإفادة » وبالفعل تم ضبط بعض الأسلحة لدى هؤلاء الأجانب كماسبق أن أشرنا [٩٩] .

وعندما هاجم أهالى منية سلامة وابور حلج الأقطان المملوك لثلاثة من المرابين اليهود بهدف الحصول على السندات الدالة على مديونيتهم لهؤلاء اليهود وهددوهم بالقتل مالم يحصلوا على هذه المستندات ولجأ هؤلاء إلى سلطات الثورة كان رد نظارة الجهادية هو إرسال برقية عاجلة إلى مديرية البحيرة تطلب فيها سرعة التحرك للحفاظ على هؤلاء اليهود وضمان سلامتهم حتى يصلوا إلى القاهرة « وحيث أن هذا مخل بالنظام وكون يوسف المذكور التجأ لهذا الطرف لحضور المذكورين وعائلاتهم إلى مصر فيلزم بوصوله أجرى التحفظات اللازمة عليهم من محل إقامتهم حتى يحضروا إلى مصر (القاهرة) بدون أن يحصل لهم أدنى خطر من أحد »[١٠٠] .

وعندما اشتكى بعض الأقباط فى سوهاج من أنهم تعرضوا للتعدى من قبل عمدة سوهاج وبعض أقاربه أرسل وكيل الجهادية إلى مدير جرجا برقية عاجلة لسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامة هؤلاء الأقباط ومعاقبة المعتدين ويحمله شخصياً المسئولية المترتبة على ذلك « فيقتضى مدرجة وصوله أن تعينوا من تعتمدوه وترسلوه للناحية وإذا وجد أن الأقباط المذكورة مسجونين يصير الإفراج عنهم وأن اتضح أن العمدة وأقاربه حصل منهم ماذكر وحصول تصميم على فقد حياة الأقباط المذكورة يجرى توقيعهم بسجن المديرية ويفاد هنا حالا بدون أدنى تأخير بحيث أن يكون ذلك فى مسافة لاتزيد عن خمسة ساعات بكل دقة واهتمام وإذا لاسمح الله وحصل أدنى مايخل بالراحة بأى جهة من المديرية تكونوا سعادتكم مسئولين أمام المجلس الحربى»(١٠١).

ولم يكن هذا الموقف موقف سلطات الثورة بل امتد إلى المسئولين فى معظم المواقع فقد أشار أحمد عرابى فى مذكراته إلى موقف مدير الفيوم يعقوب صبرى الذى حاول دون اندلاع الاضطرابات فى الفيوم عندما أمر بالقبض على أحد المهيجين لكنه فر هارباً (١٠٢) .

وقد أشرنا إلى الدور الذى قامت به سلطات مديرية الغربية عندما ألقت القبض فى ٢٩ مايو ١٨٨٢ على اثنين من المهيجين الذين حاولوا أن يستعدوا الجمهور فى محطة بركة السبع واستثارة الشعور ضد المسيحيين وجاء تبرير ذلك « لأن ماتفوهوا به محرك للخواطر ومخلا بالآداب العمومية ولذلك أخذت المديرية بأسباب الاحتياط وأجرت سجن الشخصين المذكورين »(١٠٣) .

وتشير الوثائق إلى أن مديرية القليوبية التى تلقت ألفين من مهاجرى الإسكندرية لم تشهد حوادث عنيفة ضد الأجانب على الرغم من محاولة المهاجرين إثارة الرأى العام ضد الأجانب فى نواحى المديرية وتنسب الوثائق الفضل فى ذلك إلى المسئولين فى المديرية مثل وكيلها خليل بك وهبى وعلى راشد مأمور مركز طوخ وإلى سيد افندى مأمور مركز قليوب وعلى افندى فهمى مأمور مركز شبرا(١٠٤) .

ولم يكن هذا الموقف قاصر على سلطات الثورة ودوائر الأمن بل امتد إلى بعض الأعيان الذين لعبوا دوراً بارزاً فى حماية الأجانب والحفاظ عليهم .

موقف الأعيـــان فى حماية الأجانب

لم يكن موقف التصدى للاضطرابات وحماية الأجانب قاصراً على سلطات الثورة وعناصر الإدارة المسئولة فى المديريات فحسب بل امتد ليشمل عناصر من الأعيان أدركت بوعيها أن استمرار الاضطرابات قد يؤدى إلى حالة من العنف يصعب السيطرة عليها وقد تمتد إلى قطاعات أخرى فى المجتمع . كما أن هذا الوضع قد يعطى القوى المعادية مبرراً لمزيد من التدخل وتبرز فى هذه الظروف بعض الأسماء مثل أحمد باشا المنشاوى الذى بذل جهداً كبيراً فى إيواء الكثير من الأوربيين والمسيحيين وحمايتهم من اعتداء الجماهير الغاضبة خلال أحداث المحلة الكبرى وقد بلغ عدد الذين أواهم فى دراه ٣٠٠ فرد ظلوا فى رعايته حتى انجلت هذه الأحداث[١٠٥] .

وتشير الوثائق إلى الجهد الذى بذله أحمد باشا المنشاوى وأخيه إلى أنهم « أخذوا جملة من الأورباويين وتحفظوا عليهم بمحلاتهم البعض بناحية المنشاوى والبعض الآخر بالقرشية » وتصفهم الوثائق بأنهما « من وجوه المديرية »[١٠٦].

وفى مديرية الغربية تبرز أسماء أخرى من هؤلاء الأعيان الذين بذلوا جهداً واضحاً فى الحفاظ على حياة الأجانب والأوربيين من أمثال الحاج بدوى غنيم عمدة كفر الشعبانية الذى تصفه الوثائق بأنه « من كبار العمد المعتبرين الذين يثق بهم » وأحمد البدرواى الذى تصفه الوثائق بأنه « من أعيان ومعتبرين بندر سمنود وهو ابن أخ المرحوم بدراوى بك الكبير » . وأيضاً السيد افندى عبد العال وتصفه الوثائق أيضاً بأنه « من أعيان ومعتبرين بندر سمنود وهو ابن المرحوم عبد العال بك » .

وتشير الوثائق إلى أن هؤلاء « بذلوا مجهودهم فى التحفظ على حياة الأورباويين الموجودين ببندر سمنود وعملوا كل الاحتياطات المؤدية لحفظ البندر المذكور حتى أنه زمن الثورة لم يحصل به شىء هذا فضلا على أنه مدة إصابة أهالى البندر بمرض الهيضة (الكوليرا) قد حصل التبرع من أحمد البدراوى والسيد افندى عبد المتعال بما يلزم للفقراء والمرضى المحتاجين . . . . أما الحاج بدوى غنيم فإنه قد صرف من ماله مبلغ

كلى من النقود والغلال تبرعاً للفقراء الموجودين بالبندر المذكور إنما لم يشهر عن نفسه ذلك[١٠٧] » .

وفى بندر زفتى يبرز ثلاثة من الأعيان لعبوا دوراً هاماً فى الحفاظ على حياة الأوربيين وهم الحاج عزب المصرى عمدة بندر زفتى وتصفه الوثائق بأنه « من كبار العمد ووجوه المديرية المعتبرين » والشيخ سباعى المصرى من بندر زفتى وتشير الوثائق إلى أنهما « أجروا التحفظ على الأورباويين الموجودين بالبندر وعملوا الاحتياطات اللازمة على بلدهم حتى أنه لم يحصل بها شيء فى زمن الثورة » .

أما محمد بك حمودة وهو من ناحية برما فتصفه الوثائق بأنه « من وجوه المديرية المعتبرين » وإنه « أخذ وكيل قنصلاتو دولة فرنسا بطنطا ومن معه من الأورباويين وتحفظ عليهم بالناحية بلده مدة الثورة إلى أن انتهت[١٠٨] ».

كذلك فإن القطب ربيع عمدة ناحية كتامة والذى تصفه الوثائق بأنه « من معتبرين عمدة المديرية » « أخذ جملة أورباويين وتحفظ عليهم بمنزله بالناحية بلده مدة الثورة » كذلك فعل أحمد أفندى الشريف عمدة أبيار والذى تصفه الوثائق بأنه « من وجوه المديرية المعتبرين» « وإنه أخذ جملة أورباويين وتحفظ عليهم بالناحية بلده مدة الثورة ».

أما محمد كريم عمدة محلة منوف ومصطفى دويدار عمدة شبرا بلولة السخاوية فتشير نفس الوثائق إلى أنهما « أخذ جملة أورباويين وشوام ومسيحيين وأقاموا بمنازلهم متحفظين عليهم مدة الثورة » .

وفى مديرية المنوفية تشير الوثائق إلى الدور الذى قام به الشيخ مصطفى الامبابى عمدة ناحية جزى الذى أوى فى بيته عدداً من الأجانب وحافظ على حياتهم مدة الثورة . كذلك فعل على أفندى شعير الذى تصفه الوثائق بأنه « من أعيان المنوفية » وأنه « أوى فى بيته بكفر عشما أحد الأوربيين مع عائلته مدة الثورة » . وفى البتانون تشير الوثائق إلى محمد افندى الجندى الذى أوى بعض الأجانب مدة الثورة . وفى بندر شبين الكوم قام الشيخ على حتحوت باستضافة بعض الأوربيين فى منزله مدة الثورة[١٠٩].

وتشير هذه المجموعة من الوثائق إلى أن الأوضاع كانت مستقرة فى مديرية جرجا ولم يحدث بها قلاقل ضد الأجانب ويرجع ذلك إلى قلة الأجانب بها[110] .

أما مديرية أسيوط فترجع الوثائق استقرار الأوضاع بها إلى رجال الإدارة والأمن من أمثال مديرها عثمان ياسر ومحمود سليمان وكيل المديرية كما تبرز أسماء بعض الأعيان من أمثال عبد الرحمن النميس عمدة بندر أسيوط وأحمد أفندى الهلالى من أعيانها[111] .

وفى المنيا نجد إشارة إلى الدور الذى لعبه مخلوف أفندى على من قرية تلة الذى قام بجمع عدد من الأنفار من بلدته فى محاولة للحفاظ على الأجانب الذين بقوا بمدينة المنيا « قد اهتم بنفسه بجمع أنفار غفرة وغيرهم من بلده وحصل أحمد ما كان حاصل مع المحافظة على حياة الأورباويين الذين كانوا فضلوا بالبندر وغيرهم فما أصاب أحد منهم شىء من الأضرار »[112] .

وفى أعقاب الثورة اعتبرت مثل هذه المواقف مقياساً للولاء للخديوى الذى أرسل إلى المديريات يطلب أسماء الذين دافعوا عن الأجانب أو ساهموا فى حماية أرواحهم حتى يكافئهم برتب أو نياشين ويفهم من رد مدير جرجا أن طلب الخديوى هذا تم بشكل غير رسمى وغير معلن فقد جاء فى هذا الرد « بمقتضى ماصدر من سعادتكم غير رسمى قد صار التحرى والبحث على حياة الأورباويين حال الثورة السابق حصولها بالسنة الماضية وإن كان سبق مكافأة أحد منهم بشىء من رتبة أو نيشان ... »[113] .

ويفهم ذلك أيضاً من رد مدير المنوفية إلى رئيس تشريفاتى الخديوى والذى جاء به : « نشير بما صدر من سعادتكم بلزوم تحرير كشف بأسماء من حافظوا أو حاموا على حياة الأورباويين حال الثورة السابق حصولها فى السنة الماضية بصفة لايحصل معها استثارة وبناء على هذا الشرط احتطنا فى التحرى حتى تمكنا من معرفة الخمسة أسماء الموضحة بالكشف المرسل مع هذا غير جازمين بعدم وجود خلافهم ولذا فإنا مازلنا مستعملين البحث السرى وإن ظهر أحد نعرض عنه . . . . .[114]» .

وفى النهاية يمكن القول أن موجة العنف التى استهدفت الأجانب خلال مرحلة العدوان الإنجليزى على الثورة كانت رد فعل لتصرفات الأجانب وتجاوزاتهم فى المجتمع

المصرى ونتيجة مباشرة للعدوان الإنجليزى وانتشار مهاجرى الإسكندرية فى مدن مصر وقراها يروون انطباعاتهم عن الخراب والدمار الذى أحدثه ضرب الأسطول للمدينة ويسهمون بذلك فى رسم صورة الأحداث المقبلة التى تنتظر البلاد مما أثار النفوس وحرك بركان الغضب الكامن ضد الأجانب .

وفى مواجهة ذلك فإن سلطات الثورة لم تدخر وسعاً فى محاولة التصدى لهذه الموجة من العنف وتحقيق أكبر قدر من الهدوء والأمن فى الداخل حتى تتفرغ لمواجهة العدوان الإنجليزى وحتى لايجد فيما يحدث مبرراً لتوسيع حجم عدوانه . وقد شارك سلطات الثورة فى هذا الموقف بعض الأعيان إدراكاً منهم لخطورة المرحلة التى تجتازها البلاد فى محاولة لإحتواء موجة العنف هذه وحتى لاتتحول أحداث العنف إلى اتجاه عام فى الثورة قد يمتد إلى قطاعات أخرى من المجتمع .

هوامش الفصل التاسع

(١) عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٤٢١

(٢) فى وزارة نوبار الأولى التى تولت الوزارة فى ٢٨ أغسطس عام ١٨٧٨ كان ريفرز ويلسون الإنجليزى ناظراً للمالية كما شغل الفرنسى د. بلنيير نظارة الأشغال .

(٣) د. محمد فؤاد شكرى وآخرون ، بناء دولة مصر محمد على ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٢٢ ، ٢٣

(٤) د. محمدفؤ اد شكرى ، مصر والسودان ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ٤٩ .

(٥) د. محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٢٤ .

(٦) د. هيلين ريفلين ، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، مترجم القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٩٣ .

(٧) دار الوثائق ، سجل ديوان خديوى من ابتدى ١٢١٥ هـ . ص ٣١ .

(٨) د. محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان ، ص ٢١ .

(٩) Robinson and Others : Africa and the Victorians, London 1968, p. 8.

١) د. محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٦٠ ، ٦١ .

ا د. محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان ، ص ٢٠ ، ٢١ ، ٤٩ ، ٥٠ .

ا د. على الجريتلى ، تطور النظام المصرفى فى مصر ، القاهرة ١٩٦٠ ، ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

١) المرجع السابق ، ص ٢١٥ ، ٢١٦ .

١٤) د. على بركات ، تطور الميكنة الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية (١٨١٣–١٨١٤)، هرة ١٩٧٧ ، ص ٥٠ ، ٥١ .

(١٥) دافيد لاندز ، بنوك وباشوات ، مترجم ، القاهرة ١٩٦١ ، ص ٨٠ .

(١٦) المرجع السابق ، ص ٨١ .

(١٧) حول بداية الامتيازات فى الدولة العثمانية أنظر :

د. محمد أنيس ، الدولة العثمانية والشرق العربى ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ١٨٥ ، ١٨٦ .

(١٨) دافيد لاندز ، المرجع السابق ، ص ٨٣ ، ٨٤ .

(١٩) تيودور روزشتين ، تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، مترجم ، القاهرة ١٩٢٧ ، ص ٢٠٩

أيضاً : جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعمارى لمصر (١٧٩٨ – ١٨٨٢) مترجم ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ١٠٦ .

(٢٠) عزيز خانكى ، المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، القاهرة ١٩٣٩ ، ص ٢٨ .

(٢١) دار الوثائق ، أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ٧ قضايا متهمين ملف ٤٠٨/١٧ جـ مذكرة خاصة بتنظيم المحاكمة بين المصريين والأجانب مؤرخة فى ٩ يونيو عام ١٨٨٢ .

(٢٢) بيير كريبيتس ، اسماعيل المفترى عليه ، مترجم ، القاهرة ١٩٣٧ ، ص ٢٢٦ .

(٢٣) على بركات ، المرجع السابق ، ص ١٩٢ ، ١٩٣ .

(٢٤) المرجع السابق ، ص ١٩٤ .

(٢٥) دار الوثائق ، دفتر قيودات تقاسيط رزق من ابتدى أول توت الواقع فى جماد آخر ١٢٥٣ هـ رقم ٢٦٨٧ .

(٢٦) دار الوثائق ، دفتر قيودات تقاسيط رزق من جماد أول ١٢٥٠ هـ لغاية ٢٨ شوال ١٢٥١ رقم ٢٦٨٤

(٢٧) دار الوثائق ، دفتر قيودات تقاسيط رزق من ابتدى محرم ١٢٥٢ رقم ٢٦٨٥ .

(٢٨) دار الوثائق ، دفتر قيد تقاسيط رزق من ابتدى توت ١٢٦٠ هـ رقم ٢٦٩٤ .

(٢٩) دار الوثائق ، دفتر قيد تقاسيط رزق ١٢٥٩ هـ رقم ٢٦٩٣ .

(٣٠) دار الوثائق ، دفتر قيد تقاسيط الرزق ١٢٦١ هـ ، رقم ٢٦٩٥ .

(٣١) دار الوثائق ، دفتر قيد تقاسيط رزق من ابتدى توت ١٢٦٠ هـ رقم ٢٦٩٤ .

(٣٢) دار الوثائق ، دفتر رقم ١٠ زمام الأبعاديات العشورية بالرزنامجة رقم ٤٣٢٨ .

(٣٣) على بركات ، المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

(٣٤) المرجع السابق ، ص ١٩٧ .

(٣٥) الخطط التوفيقية ، جـ ١٣ ، ص ٤٨ .

(٣٦) دار المحفوظات ، محفوظات الداخلية عربى ، محفظة رقم ٣٨ من شعبان إلى القعدة سنة ١٢٩٨ شكوى أهالى شبرا بلولة إلى نظارة الداخلية وعليها تأشيرة من وكيل الداخلية إلى مدير المنوفية فى ٢٨ شعبان ١٢٩٨ هـ (١٨٨١) .

(٣٧) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٧٦ .

(٣٨) محفوظات الداخلية عربى ، محفظة رقم ٤٣ ، خطاب من قومسيون الأراضى الميرية إلى وكيل الداخلية فى ٩ يوليو ١٨٨٢ .

(٣٩) المصدر السابق ، خطاب مدير المنوفية إلى وكيل الداخلية فى ١٢ شعبان سنة ١٢٩٩ (١٨٨٢) .

(٤٠) الخطط التوفيقية ، جـ ١٥ ، ص ١٢ .

(٤١) يوسف نحاس ، الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة ١٩٢٦ ، ص ٩٣ ، ٩٥ .

(٤٢) على بركات ، المرجع السابق ، ص ٣١٦ .

(٤٣) المرجع السابق ، ص ٣١٨ .

(٤٤) محفوظات الداخلية عربى ، محفظة رقم ٣٧ . خطاب مديرية المنيا إلى ناظر الداخلية فى ٢١ جماد الثانى ١٢٩٨ هـ (١٨٨١) .

(٤٥) المصدر السابق ، خطاب عمدة الإبراهيمية إلى مديرية الشرقية فى ١٦ محرم سنة ١٢٩٨ . (ديسمبر ١٨٨٠) .

(٤٦) محفوظات الداخلية عربى ، محفظة رقم ٤١ .

(٤٧) محفوظات الداخلية عربى ، محفظة رقم ٣٩ ، خطاب وكيل مديرية الشرقية إلى وكيل الداخلية فى ٦ صفر سنة ١٢٩٩ (نهاية ١٨٨١) .

(٤٨) محفوظات الداخلية عربى ، محفظة رقم ٣٧ خطاب مأمور خارجية إلى ناظر الداخلية فى ١٢ يونيو عام ١٨٨١ .

(٤٩) محفظة رقم ٤٣ . خطاب مدير المنوفية إلى وكيل الداخلية فى ١٢ شعبان ١٢٩٩ هـ (١٨٨٢) .

(٥٠) محفظة رقم ٣٧ خطاب من مدير الجيزة إلى وكيل الداخلية فى ٢٣ جمادى الثانى ١٢٩٩ .

(٥١) محفوظات الداخلية عربى ، محفظة رقم ٤٤ خطاب مدير الشرقية إلى وكيل الداخلية فى ٢٧ ربيع آخر ١٣٠٠ هـ .

(٥٢) محفوظات الداخلية عربى ، محفظة رقم ٣٨ .

(٥٣) د . على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

(٥٤) لاندز ، المرجع السابق ، ص ٨٧ .

(٥٥) الخطط التوفيقية جـ ٣ ، ص ٨٣ .

(٥٦) الخطط التوفيقية ، جـ ٣ ، ص ٣٤ .

(٥٧) الخطط التوفيقية جـ ٨ ، ص ٩٥ .

(٥٨) الخطط ، جـ ١١ ، ص ٩٣ .

(٥٩) الخطط ، جـ ١٥ ، ص ٣٠ .

(٦٠) الخطط ، جـ ١٣ ص ٤٨ .

(٦١) الخطط ، جـ ١٢ ص ١٠٣ .

(٦٢) الخطط ، جـ ١٣ ص ٥١ .

(٦٣) الخطط ، جـ ١٢ ص ١٠٤ .

(٦٤) الخطط ، جـ ١٢ ص ١٠٤ .

(٦٥) الخطط ، جـ ٧ ص ٦٢ ، ٦٧ .

(٦٦) دار المحفوظات ، دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية جـ ١ رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ٧ .

(٦٧) محفوظات الداخلية عربى ، محفظة رقم ٣٩ خطاب مأمور ضبطية دمنهور إلى وكيل مديرية البحيرة فى ٤ شعبان ١٢٩٧ هـ (١٨٨٠) .

(٦٨) المصدر السابق ، محفظة رقم ٣٧ خطاب قسم قضايا المالية والداخلية إلى نظارة الداخلية فى ١١ رجب ١٢٩٨ هـ (١٨٨١).

(٦٩) المصدر السابق ، محفظة رقم ٤٠ ، خطاب قومسيون التحقيق إلى وكيل الداخلية فى ربيع أول سنة ١٢٩٩ هـ (١٨٨٢) .

(٧٠) الخطط ، جـ ١٢ ص ١٢٧ ، جـ ١٦ ص ٤٧ ، جـ ٨ ص ٧٣ .

(٧١) أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ٧ قضايا المتهمين ملف رقم ٤٠٨/١٧ جـ .

(٧٢) لاندز ، المرجع السابق ، ص ٨٣ ، ٨٥ .

(٧٣) المقصود بالدستور هنا هو نوع من تنظيم العلاقة بين المصريين والأجانب وصفه سعيد باشا بموافقة القناصل ويقوم على أساس القضاء القنصلى .

(٧٤) أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ٧ ، قضايا المتهمين ، ملف رقم ٤٠٨/١٧ جـ ، مذكرة خاصة بتنظيم المحاكة بين المصريين والأجانب مؤرخة ٩ يونيو سنة ١٨٨٢ ، سبق الإشارة إليها .

(٧٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ – ١٨٨٢ ، القاهرة ١٩٦٥ . ص٢٢٦
(٧٦) الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٣٩٤ .
(٧٧) مجموعة الوثائق البريطانية فى الأرشيف النمساوى .
(٧٨) 30, P.A. XXXI, Aegypten, 1882 VII - 31.
(٧٨) البرت فارمان ، مصر وكيف غدر بها ، مترجم ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٢٨٨ .
(٧٩) روزشتين ، المرجع السابق ، ص ٣١٩ ، ٣٢٠ .
(٨٠) المرجع السابق .
(٨١) محفوظات الداخلية عربى ، محفظة رقم ٤٣
(٨٢) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢٧٨ .
(٨٣) الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٤١٨ .
(٨٤) دار المحفوظات ، دفتر ٥ تعويضات رقم ١٦٨٩ عين ١٤٢ مخزن ٢١ ، ص ٨٢ ، ٣٦ .
(٨٥) دار الوثائق ، دفتر صادر تلغراف من ١١ يوليو ١٨٨٢ حـ ١ ، صادر تلغرفات الجهادية تلغراف من وكيل الحربية إلى مدير البحيرة فى ١٧ يوليو ١٨٨٢ .
(٨٦) دفتر ٥ تعويضات رقم ١٦٩٨ ص ٤٧ ، ٤٩ .
(٨٧) محفوظات الداخلية عربى ، محفظة رقم ٤٤ ملف شهر ربيع آخر ١٣٠٠هـ .
(٨٨) دفتر ٥ تعويضات ص ٨٥ .
(٨٩) سليم خليل نقاش ، مصر للمصريين ، القاهرة ١٨٨٣ حـ ٥ ، ص ٤٩ .
(٩٠) أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٢ قضايا المتهمين ملف رقم ٣١/٧ .
(٩١) المصدر السابق ، ملف رقم ١٨٧ .
(٩٢) دفتر ٥ تعويضات ص ١٩ ، ٤٥ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ .
(٩٣) أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٢ قضايا المتهمين ملف رقم ٢٢٥/١٢ .
(٩٤) دفتر صادر تلغراف من ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، تلغراف رقم ١٤١ .
(٩٥) د . احمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٩٣ ، ٢١٥ ، ٢١٦ .
(٩٦) المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .
(٩٧) الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٤١٩ .
(٩٨) دفتر صادر تلغراف من ١١ يوليو ١٨٨٢ ، جـ ١ صادر تلغرافات من الجهادية .
(٩٩) أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ٧ قضايا المتهمين .
(١٠٠) دفتر صادر تلغراف من ١١ يوليو ١٨٨٢ جـ ١ تلغراف من وكيل الجهادية إلى مدير البحيرة .
(١٠١) أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٢ قضايا المتهمين ، ملف رقم ع ٢٢٥/١٢ تلغراف وكيل الجهادية إلى مدير جرجا فى ٥ أغسطس ١٨٨٢ .
(١٠٢) الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٤١٩ .
(١٠٣) محفوظات الداخلية عربى ، محفظة رقم ٤٣ .
(١٠٤) دار الوثائق ، محفظة رقم ٥٠٩ الأوراق والمدليات الخاصة بحادث وزارة إعرابى وأعوانه فى مدة المرحوم محمد توفيق باشا ١٢٩٩ هـ . خطاب مدير القليوبية إلى تشريفاتى خديوى فى ٢٦ رمضان ١٣٠٠هـ .

(١٠٥) الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٤١٨ .

(١٠٦) محفظة رقم ٥٠٩ ، أوراق واردة من بعض المديريات برسم سعادة تشريفاتى خديوى ومعها كشوفات بأسماء أشخاص صرفوا جهدهم فى المحافظة على حياة الأوروباويين زمن الثورة العسكرية. خطاب مدير الغربية إلى سر تشريفاتى خديوى مؤرخ ٢٤ رمضان ١٣٠٠ هـ (١٨٨٣) .

(١٠٧) المصدر نفسه .

(١٠٨) المصدر السابق .

(١٠٩) المصدر السابق .

(١١٠) المصدر السابق ، خطاب مدير جرجا إلى سر تشريفاتى خديوى فى ٢٧ رمضان سنة ١٣٠٠ .

(١١١) المصدر السابق ، كشف مرفق بخطاب مدير أسيوط إلى تشريفاتى الخديوى فى غاية رمضان سنة ١٣٠٠ هـ .

(١١٢) المصدر السابق ، خطاب مدير المنيا إلى سر تشريفاتى جناب خديوى فى غاية رمضان ١٣٠٠ هـ .

(١١٣) المصدر نفسه .

(١١٤) المصدر السابق ، خطاب مدير المنوفية إلى سر تشريفاتى خديوى فى ٢٧ رمضان ١٣٠٠ هـ

المصادر والمراجع

أولا : الوثائق غير المنشورة

(أ) مجموعة دار الوثائق التاريخية القومية بالقلعة :

محافظ الثورة العرابية (وعددها ٤١ محفظة) .

– محفظة بعنوان : أوراق تتعلق بالجيش المصرى والثورة العرابية

– محافظ مجلس الوزراء : نظارة الداخلية ، نظارة الحربية

– محافظ مجلس النظار

– وثائق الحكومة النمساوية عن المسألة المصرية (مترجمة عن الألمانية)

– مجموعة برودلى الخاصة بمحاكمة العرابيين .

– مذكرات إبراهيم الهلباى ، ومحمد على علوبة ، ومصطفى ياور (مخطوطة) .

(ب) مجموعة دار المحفوظات العمومية بالقلعة :

– ملفات الخدمة وربط المعاش .

– دفاتر قيد الأوامر الصادرة بديوان الجهادية عام ١٨٨١ .

– محافظ الداخلية : قلم عرضحالات ، المحافظ من ٣٦ – ٤٩ (عددها ١١ محفظة) تغطى الفترة من ١٢٩٨ – ١٣٠١ هـ

– دفاتر قيد العمد والمشايخ .

ثانياً : الوثائق المنشورة

— **Blue Books : Egypt No. 5 (1882), Correspondence Respecting the Affairs of Egypt.**

— **Hansard's Parliamentary Debates : House of Commons, Vol. CCLXXII, London 1882.**

ثالثاً : المذكرات المنشورة

– أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٣٤ .

– أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية ، جزآن ، كتاب الهلال ، القاهرة ١٩٥٣ .

— قليني فهمي : مذكرات قليني فهمي باشا ، المنيا ١٩٤٧ .
— محمد عبده : مذكرات الإمام محمد عبده ، جمعها طاهر الطناحي ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٦٩ .
— محمد فريد : مذكرات محمد فريد ، القسم الأول ، تاريخ مصر من ابتداء ١٨٩١ مسيحية ، تحقيق رءوف عباس ، القاهرة ١٩٧٥ .

رابعاً : الدوريــات

— أبو نظارة ، أسبوعية ، يعقوب صنوع ، باريس ١٨٨١ .
— أبو نظارة زرقا ، أسبوعية ، يعقوب صنوع ، باريس ١٨٨٢ .
— الأحوال ، يومية ، بشارة تقلا ، الإسكندرية ١٨٨٢ .
— الإسكندرية ، أسبوعية ، سليم حموى ، الإسكندرية ١٨٨١ — ١٨٨٢ .
— الأهرام ، يومية ، سليم وبشارة تقلا ، القاهرة ١٨٨١ — ١٨٨٢ .
— البرهان ، أسبوعية ، يوسف شيت ، الإسكندرية ١٨٨٢ .
— التنكيت والتبكيت ، أسبوعية ، عبد الله النديم ، الإسكندرية ١٨٨١ .
— الجنة ، نصف أسبوعية ، سليم البستانى ، بيروت ١٨٨٢ .
— الحاوى ، أسبوعية ، يعقوب صنوع ، باريس ١٨٨١ .
— الطائف ، أسبوعية ، عبد الله النديم ، الإسكندرية ١٨٨١ — ١٨٨٢ .
— العصر الجديد ، أسبوعية ، سليم نقاش ، الإسكندرية ١٨٨١ — ١٨٨٢ .
— الفسطاط ، أسبوعية ، إبراهيم سراج وعبد الغنى مدنى ، القاهرة ١٨٨٢ .
— المحروسة ، أسبوعية ، سليم نقاش وآخرون ، القاهرة ١٨٨١ — ١٨٨٢ .
— المفيد ، نصف أسبوعية ، حسن السيسى ومصطفى ثاقب ، القاهرة ١٨٨١ — ١٨٨٢ .
— الوطنى ، يومية ، جندى إبراهيم وميخائيل عبد السيد ، القاهرة ١٨٨١ —١٨٨٢
— الوقائع المصرية ، نصف أسبوعية ، إدارة نشر المطبوعات بنظارة المالية .
— ثمرات الفنون ، أسبوعية ، عبد القادر قبانى وأحمد حسن طبارة ، بيروت ١٨٨٢ .
— مصر ، أسبوعية ، أديب إسحق ، القاهرة ١٨٨٢ .

خامساً : المراجع العربية

– إبراهيم عبده : أبو نظارة ، إمام الصحافة الفكاهية المصورة وزعيم المسرح فى مصر ١٨٣٩ – ١٩١٢ ، القاهرة ١٩٣٥

– جريدة الأهرام ، تاريخ مصر فى خمس وسبعين عاماً ، دار المعارف القاهرة ١٩٥١ .

– أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ – ١٨٨٢ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٥ .

– أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٣٨ .

– أحمد لطفى السيد : المنتخبات ، جمعها إسماعيل مظهر ، الجزء الأول ،القاهرة ١٩٣٧ .

– إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ، الجزء الثانى ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٨٩٤ .

– الياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديواسماعيل ١٨٦٣ – ١٨٧٩ ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٢٣ .

– أمين سامى : تقويم النيل وعصر عباس حلمى الأول ومحمد سعيد، المجلد الأول، الجزء الثالث ، القاهرة ١٩٣٦ .

– تيودور روزشتين : تاريخ المسألة المصرية ، ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران ، القاهرة ١٩٢٣ .

– جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده : العروة الوثقى والثورة التحريرية الكبرى ، دار العرب للبستانى ، بيروت د . ت .

– جوليت آدم : إنجلترا فى مصر ، تعريب على فهمى كامل ، القاهرة د . ت

– جورجى زيدان : تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر ، الجزء الثانى ، دار الهلال ١٩٠٣ .

– رءوف عباس حامد : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ، دار الفكر الحديث ، القاهرة ١٩٧٢ .

– رفعت السعيد : الأساس الاجتماعى للثورة العرابية ، القاهرة ١٩٦٧ .
– سليم النقاش : مصر للمصريين ، الاسكندرية ١٨٨٤ .
– سمير طه : محمد سلطان بين الوطنية والتبعية ، القاهرة ١٩٧٩ .
– صبحي وحيده : فى أصول المسألة المصرية ، القاهرة ١٩٥٠ .
– صلاح عيسى : الثورة العرابية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٢ .
– عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ، الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٣٧ .
– الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، القاهرة ١٩٣٧ .
– عبد المنعم الدسوقى الجميعى : عبد الله النديم ودوره فى الحركة السياسية والاجتماعية ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨٠ .
– على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية ، ١٨١٣ – ١٩١٤ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٧ .
– على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة ، ١٤ مجلداً ، القاهرة ١٣٠٥ هـ .
– عمر طوسون : يوم ١١ يوليو ١٨٨٢ ، الإسكندرية ١٩٣٤ .
– فاطمة علم الدين عبد الواحد : الريف المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ – ١٩١٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية البنات جامعة عين شمس ١٩٧٦ .
– فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية ، القاهرة ١٩٦٩ .
– لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٨١ .
– محمد أحمد خلف الله : عبد الله النديم ومذكراته السياسية ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٦ .
– محمد البارودى: تاريخ العائلة الخديوية وتفاصيل الثورة العرابية، القاهرة١٨٩٧
– محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، الجزء الخامس ، دارالكتب المصرية ١٩٣٩ .
– محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، القاهرة د . ت .

– محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه ، الإسكندرية ١٩٥٢ .

– محمود الخفيف : أحمد عرابى الزعيم المفترى عليه ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ١٩٤٧ .

– محمود فهمى : البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر ، الجزء الأول ، القاهرة ١٣١٢ هـ .

سادساً : المراجع الأجنبية

— Ahmed, J.M. : The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism, Oxford U.P. 1960.

— Baer, G. : Studies in the Social History of Modern Egypt, Chicago 1969.

— Blunt, W.S. : Secret History of the English Occupation of Egypt, London 1907.

— Broadly, A.M. : How we Defended Arabi and his Friends, London 1884.

— Cromer : Modern Egypt, 2 Vols, London 1908.

— Chaille, Long Bey : Les trois Prophètes : Le Mahdi-Gordon — Arabi, Paris 1886.

— Dicey, E. : The Story of the Khedivate, London 1902.

— : Egypt of the Future, London 1907.

— Holt, P.M., ed. : Political and Social Change in Modern Egypt, London 1968.

— Jerrold, B. : Egypt under Ismail Pasha, London 1879.

— Landau, J. : Parliaments and Parties in Egypt, London 1953.

— Malet, E. : Egypt 1879 - 1882, London 1909.

— Marlowe, J. : Anglo-Egyptian Relations 1800 - 1952, London 1954.

— Milner, A. : England in Egypt, London 1899.

— Ninet, J. : Arabi Pacha, Paris 1884.

— Rifaat, M. : The Awakening of Modern Egypt, London 1947.

— Safran, N. : Egypt in Search for Political Community, Oxford U.P. 1961.

— Scotides, N. : L'Egypte Contemporaine et Arabi Pacha, Paris 1888.

المحتــويات

الصفحة

رقم الايداع : ٤٥١٣ / ١٩٨١

الترقيم الدولى : ٩٧٧—٧٢٤٨—٢١—٠ ISBN

مطابع الأهرام التجارية
القاهرة

من مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

■ السلسلة الشهرية :

١ — تجسيد الوهم — (دراسة سيكولوجية للشخصية الاسرائيلية) د. قدرى حفنى (١٩٧١)

٢ — نمو الاقتصاد الاسرائيلى — عثمان محمد عثمان (١٩٧٢)

٣ — نهاية التاريخ (مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيونى) — د. عبد الوهاب المسيرى (١٩٧٣)

٤ — الشخصية العربية (بين المفهوم العربى والمفهوم الاسرائيلى) — السيد يسين (١٩٧٥)

٥ — استراتيجية اسرائيل بعد حرب اكتوبر — اللواء مصطفى الجمل (١٩٧٦)

٦ — الاتجاهات الجديدة فى مجلس الشعب — اشراف : السيد يسين (١٩٧٦)

٧ — الانتخابات الامريكية وازمة الشرق الاوسط — د. سعد الدين ابراهيم (١٩٧٦)

٨ — الصهيونية والعنصرية — احمد يوسف القرعى (١٩٧٧)

٩ — فرار العرب فى السياسة الاسرائيلية — د. السيد عليوه (١٩٧٧)

١٠ — التضامن العربى الافريقى — نبيه الاصفهانى (١٩٧٧)

١١ — مؤتمر جنيف واحتمالات السلام — د. محمد ربيع (١٩٧٧)

١٢ — الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ — د. يونان لبيب رزق (١٩٧٧)

١٣ — البحر المتوسط فى الاستراتيجية الدولية — د. اسماعيل صبرى مقلد (١٩٧٧)

١٤ — الثورة الادارية — د. نزيه نصيف الايوبى (١٩٧٧)

١٥ — الثورة والتغير الاجتماعى ، اشراف : السيد يسين (١٩٧٧)

١٦ — الحوار العربى الاوروبى — عبد المنعم سعيد (١٩٧٧)

١٧ — صراع القوى الكبرى فى افريقيا — مجدى حماد (١٩٧٧)

١٨ — الاستراتيجيةالاسرائيليةوالمقاومة فى الارض المحتلة —اسامة الغزالى حرب (١٩٧٧)

١٩ — الفوائض البترولية العربية — طه عبد العليم طه (١٩٧٧)

٢٠ — مشروعات الدولة الفلسطينية — د. على الدين هلال (١٩٧٨)

٢١ — استيعاب المهاجرين فى اسرائيل — محمد السيد سعيد ، اميرة سالم (١٩٧٨)

٢٢ — ليكود والتسوية — امل الشاذلى (١٩٧٨)

٢٣ — التجربة الجزائرية فى التنمية والتحديث — خيرى عزيز (١٩٧٨)

٢٤ — سياسة التعليم فى مصر — د. نزيه نصيف الايوبى (١٩٧٨)

٢٥ — قضايا التنمية فى الكويت — عبد العاطى محمد احمد (١٩٧٨)

٢٦ — ثورة ٢٣ يوليو وتصفية الاستعمار فى افريقيا — احمد يوسف القرعى (١٩٧٨)

٢٧ — اليهود العرب فى اسرائيل — وحيد محمد عبد المجيد (١٩٧٨)

٢٨ — قضية الحدود فى الخليج العربى — د. عبد الله الاشعل (١٩٧٨)

٢٩ — العرب وتحديات الحوار مع افريقيا — على ابو سن (١٩٧٨)

٣٠ — استراتيجيات التنمية فى العالم الثالث — د. نزيه نصيف الايوبى (١٩٧٨)

٣١ — الملكية الزراعية فى مصر بين ثورتين — د. على بركات (١٩٧٨)

٣٢ — الدفاع المدنى — لواء خضر الدهراوى (١٩٧٩)

٣٣ — النظام السياسى فى اليابان رؤية عربية — عبد الخبير محمود عطا (١٩٧٩)

٣٤ — الثقافة السياسية المتغيرة فى القرية المصرية — د. كمال المنوفى (١٩٧٩)

٣٥ — الدبلوماسية السعودية فى الخليج والجزيرة العربية — عبد العاطى محمد (١٩٧٩)

٣٦ — تونس — مسالة العروبة — جهاد عودة (١٩٧٩)

٣٧ — تجارة السلاح والعالم الثالث — د. سامى منصور (١٩٧٩)

٣٨ — السودان تحت الحكم الثنائى — التيجانى عامر (١٩٧٩)

٣٩ — اسرائيل فى التصور الامريكى — محمد السعيد ابراهيم (١٩٧٩)

٤٠ — العلاقات الفلسطينية العربية — وحيد عبد المجيد (١٩٧٩)

٤١ — مشكلات الاقتصاد الاسرائيلى — ابراهيم متولى نوار (١٩٧٩)

٤٢ — السياسة والثقافة فى الصين — محمد نعمان جلال (١٩٧٩)

٤٣ — الصراع بين شطرى اليمن — حسن ابو طالب (١٩٨٠)

٤٤ — الدولة الفلسطينية — اشراف : السيد يسين (١٩٨٠)

٤٥ — عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية — د. محمد برج (١٩٨٠)

٤٦ — الحكم الذاتى — عبد العليم محمد عبد العليم (١٩٨٠)

٤٧ — التجربة المغربية فى التنمية والتحديث — خيرى عزيز (١٩٨٠)

٤٨ — عدم الانحياز — د. سامى منصور (١٩٨١)

٤٩ — انتخابات الرئاسة الامريكية — وحيد عبد المجيد (١٩٨١)

٥٠ — دراسات سياسية واستراتيجية — كمال محمد على والفت اغا (١٩٨١)

٥١ — المناظرة بين بطرس غالى وموشى ديان (١٩٨١)

هذا الكتاب

ستظل الثورة العرابية وما حفلت به من احداث جسام ، وما عبرت عنه من معانى بليغة معلما من المعالم الاساسية للتاريخ النضالى المصرى ، ذلك ان الثورة لم تكن فقط محاولة للتخلص من الهيمنة الاجنبية ، ولكنها من خلال قيادة احمد عرابى الذى انعقد له لواء الاجماع المصرى الوطنى اثارت مطالب الشعب المصرى فيما يتعلق بالديموقراطية والحرية .

وهذه الثورة ابلغ دليل على ان الشعب المصرى حين تختمر فى وعيه ارادة التعبير ، وحين تتفاعل مع هذا الوعى الثورى القيادة التاريخية قادر على التمرد والتحدى ، بما يتضمنه ذلك من مخاطر ، يقبلها مصمما على الفعل ، قاطعا بذلك سلسلة الحتمية الصارمة التى تتمثل فى تاثير العوامل الخارجية التى كانت دائما وابدا هى الاستعمار الاوربى والهيمنة الغربية ، او التى تتعلق بقوى المحافظة والرجعية الداخلية التى تحاول فى العادة تعويق مسيرة قوى الشعب .

ان قدرة الشعب المصرى على التحدى لم تضعف عبر الزمن ، وبالرغم من اخفاق عرابى وهزيمة الثورة ، الا انها كانت مدرسة رائدة للوطنية المصرية ، اختبر فيها الشعب المصرى قدراته الحقيقية وجرب فيها قياداته، وتعلم منها استراتيجية وتكتيك الثورة . لقد لعبت الثورة العرابية دورا بارزا فى تشكيل الوعى الوطنى لاجيال متعاقبة من المصريين ، واشارت لهم على الطريق الصحيح : ليس هناك مجال لمحتل اجنبى يسيطر على الارادة المصرية ، وليس هناك مكان لقيادة مصرية متخاذلة لا ترقى لمستوى الوعى الشعبى الثورى . ان من يقود مصر عليه ان يكون فى مستوى تقاليد الشعب المصرى فى الصمود والتحدى والثورة .

ولقد انتصرت ارادة الشعب المصرى عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وكان القرار التاريخى بالعبور فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، ابلغ دليل على ان الشعب المصرى ما زال وفيا لتقاليده الثورية ، وان تراث الثورة العرابية لم يضع سدى . ان هذا المؤلف الجماعى الذى شارك فى تاليفه مجموعة من خيرة المؤرخين المصريين ليس سوى تحية لذكرى الزعيم احمد عرابى ، وللثورة العرابية فى مناسبة مرور مائة عام على قيامها .